



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

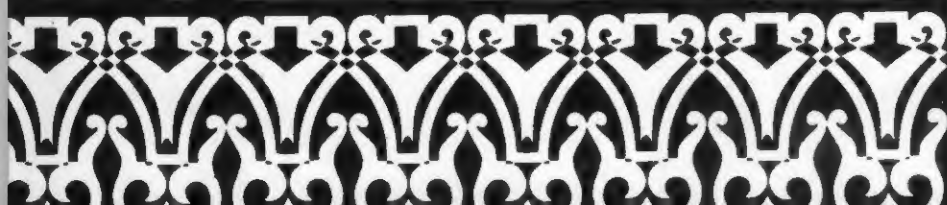
سلسلة الذهب
في
الذُّصُولِ والفُرُوعِ واللُّهُوجِ

تأليف الشيخ العلامة الفقيه

محمد بن شامس البطاشي

الجزء الخامس

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م



سلطنة ~~عمان~~ عمان

وزارة التعمير والتعمير

المنطقة ١٢٩

~~الرقم~~

: الرقم العام

٢١٦

: الرقم الخاص

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن منالنا قد كونا
ألف بيننا وبينهننا
وجعل الزوجين في التعاقد
أى في اختلاطهم وفي التآلف
حث على الزواج ربي وأمر
بينها الهادي لنا من العمى
وكان من تسهيله وفضله
أن جعل الخلاص بالطلاق
سبحانه لم يجعل عرجاً

عقائلاً بها نصون ديننا
بحكمة منه ولف أسنى
حالهما كحال شخص واحد
وفي تعاون وفي التناصف
به على شرائط قد تعتبر
ولم يكن لثأنها قد أبهما
سبحانه ولفه وعدله
إن أمرنا آلى إلى الشقاق
أبدى لنا من كل ضيق مخرجاً

كتاب النكاح

باب به أذكر للنكاح
وأصله في اللغة التداخل
أما بوضع شرعنا المجد
واستعملوه في الجماع واختلف
ف قيل في العقد حقيقة ورد
وعكس البعض وبعض قال بل
وفي الكتاب للجماع لم يرد
أحكامه من كتب صحاح
والضم فيما قالت الأوائل
فذاك عقد بالنساء الخرد
أيهما حقيقة فيه السلف
وفي الجماع فمجاز إن يرد
حقيقة في المعنيين أن يقل
لكنه للعقد أينما ورد

خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم

والمصطفى عن غيره قد خصا
منها نكاح التسع من زوجات
لا عن سوى أمته فقد نكح
وابنه الطهر ثلثمائة
وليس للأمة إلا أربع
تأولا لعدد الآية في
فعدد الجميع تسع وهم
فمن بتأويل أباح ما ذكر
ومن أباحه بلا تأويل
مما به خص النبي المصطفى
ولا ولي وشهود ورضى
ولو أراد من لدهها زوج
وقيل لأبد له من الولي

بأفضليات تفوت الإحصا
خص به عن أمة الخيرات
داود قيل مائة بها منح
وقد تسرى قيل ألف نسوة
وقالت الشيعة تسع يسع
مثنى ثلاث ورباع تقتفي
قد خالفوا الأمة في قولهم
فإنه منافق أعى البصر
فمشرك ضل عن السبيل
نكاحه بدون مهر وصفا
من زوجة فما أراده مضى
فزوجها يلزمه الخروج
ومن شهود عند عقده الجلي

وخص في العقد بلفظ الهبة
إلا بزوجة وأنكحت ومما
والمصطفى لم يتزوج أبدا
حليلة من تلحم الحلائل
وإنما في الذكر جا إن وهبت
وقيل كانت عنده بالهبة
وقيل بل أم شريك من أسد
وما عليه واجب أن يعدلا
على الأصح ومع الشواغع
وخص بالحكم لنفسه كما
كذلك أيضا بالقضا حال الغضب
وبالشهادات كذلك قد ورد
وجاز أن يقضي بعلمه بلا
وفي الضحى وجوب ركعتين
وبقيام الليل والتضحية
وفي السواك قال بعض العلماء
وخص فيما قيل بالمصاهرة
والصدقات ليس بالحلال
وهم بنو هاشم والمطلب
وحل أن يهدي إليه وحظ
كذلك إمساكهما في الجملة
وقيل بل يكره للتنزيه
إذ جاء عنه أنه قد أكلا
عن عائش قد صح أن آخر
قالت طعام والطعام هي

فإنه ممتنع في الأمة
شاكلها من كل لفظ أفهما
واهبة وما لديه وجدا
إلا بعقد وصادق كامل
على طريق الشرط ذاك قد ثبت
زينب من تنمى إلى خزيمة
وقيل غيرتين عنده وجد
بين النساء فمن أراد فضلا
وجوبها على المقاتل الشائع
أن له لابنه أن يحكما
خص وبالفقوى النبي المنتخب
لنفسه ومن له من الولد
خلف وفي الغير خلاف نقلا
وإن يشا زاد عن اثنتين
وبالسواك خص بين الأمة
ليس عليه واجبا محتما
لكثرة الأعداء والمثابرة
اعطاؤها له ولا للآل
أى آلهم بهذا النسب
عليه مثل أكل ثوم وبصل
توقعا للوحى كل ساعة
ذلكم ليس لحجر فيه
لبصل كذلك بعض نقلا
ما أكل المختار صفوة الورى
من بصل بعضهم يرويه

عن أهله بعد تمام التسع
ومات عن تسع حرائر تسم
ميمونة وسودة ضفية
جارية زوجاته المكرمه
إذ زوجه زوجته في الجنة
وذاك للمشرك لا يتم
ولا تحل زوجه للأمة
وصوت ذاكر حديثه الأتم
محمد وأحمد كليهما
كيا أبا القاسم خير الأمة
والمصطفى له الوصال حلا
فالنهي للتنزيه يذكروه
وذاك في مذهبنا محرم
بغير إحرام لغير علة
بغير إحرام مع الفتح الجلل
وذاك عام فتحها وحرها
سوية في أشهر الرواية
والخمس أى ما شاء قبل القسم
ولو وليهن غير راضي
صدقة في المسلمين تبذل
من بعده كذا خلاه لا يرى
في بعض هذه الخصال الحاصلة
لهم وعدم إرثهم من تركة
ولا لصوم لهم تنتثر
وذاك ما قد يخرجون منهم

وما له تبدل في الشرع
وقيل بل أبيح بعد ما حرم
عائشة وزينب وحفصة
أم حبيبة وأم سلمة
وما له نكاح أهل الذمة
وزوجه للمسلمين أم
وما له أيضا نكاح أمة
ورفع صوت فوق صوته حرم
كذا نداه باسمه قد حرما
وجائز نداؤه بالكنية
وما لنا في الصوم أن نواصلا
وقيل بل في حقنا مكروه
والأكثر من منهم قد حرموا
وخص أيضا بدخول مكة
وقيل خاف الغدر منهم فدخل
وبدخوله مقاتلا بها
وقيل إنها له أحلت
ويأخذ الصفي عند الغنم
وعقده على النساء ماضي
وما له لا يورثن بل يجعل
وخص إن عظمه لن ينخرا
وشاركته الأنبياء الكاملة
وذا كمثل حرمة المنكوحه
وهكذا عظامهم لا تنخر
وهكذا لا ينظرون خلاهم

عليهم من ربهم مولى النعم أزكى صلاة وسلام وأتم

من يرغب فيها من النساء ومن يرغب عنها

والأنبياء منذ أبينا الأول
ينكح صان دينه من الدرن
أحرز نصف دينه وابتهاجا
ليسلمن من العقاب الموبق
مكاثر من قبلكم من الأمم
قد قال يا معاشر الشباب
فلينكن كذا في الراوية
فإن للصوم وجاء قد علم
على الذي أجاز من هذا الوري
من خاف من فعل الزنى المشين
بأنما الصوم وجاء ما ذكر
فهو الخصاء في الذي قد خرجا
كثيرة لا يحصرنها القائل
الصبر عنهن ولو يطول
لن يسوق في النكاح المثلا
ورق ظهر ووزان مهر
بكر عفيفة بها يبتهج
فإنها أشد حبا وحيا
فإنها أود للأزواج
من النساء الفاروق هذا قاله
رجالنا لمتها أن تنكحن

إن النكاح سنة للرسول
وأنه مرغبه فيه فمن
وقال بعض إن من تزوجا
فليتق الإله فيما قد بقي
وفي الحديث لتنكحوا إنى بكم
وجاء أيضا للنبي الأواب
من استطاع منكم للبقاء
وكل من لم يستطعها فليصم
وفي الحديث الرد مثلما ترى
أن يخرج النطفة باليدين
لأنه بين في لفظ الخبر
يعنى مزيله وذلك الوجها
وفي النكاح وردت فضائل
فلا تمل لقول من يقول
خير من الصبر عليهن ولا
أفراح شهر واغتنام دهر
فيدبن لقادر تزوج
تزوجوا الأبكار عنه روي
كذلك ذات الكفل الرجراج
ولينكن المرأة له
كذلك المرأة تنكحن من

واللثة المثيل في الأسنان
لا ينكحن الشيخ من تكون في
كذلك ذو الشباب ليس ينكح
لأن بعضاً من شيوخ قد عقد
متزوجوا الأبقار عن خير الوري
وإنها انتق أرحاماً ورد
وإن وجدت من لديها دين
وفي الحديث تنكحن للمها
وتربت يدك مهما تظفر
فقيل يعنى أنه قد افترق
نور على نور على نور يرى
وإن يكن مع ذا نجار وحسب
وإنما يقصد بالتزوج
لا يقصدن الحسن من جمالها
وقاصد لذاك ليس يربح
بل إنما تزوج الفقيرة
فإن يكونوا فقرا يغنيهم
وقيل في تزوج الغنييه
عسر الطلاق كثرة الإنفاق
خامسها التسويف للبنواوما
ودع جميلة إذا ما تنكح
فتانة بحسنها تذهل من
لأنما النفوس تطمحن إلى
وتبذلن في ذاك كل البذل
يمنعها من الأمور المخزیه

مراده بهذه المعاني
سن الشباب من ذوات المطرف
عجوزة فإنه لا يصلح
على فتاة غسقة للكمد
فإنها أعذب أفواها ترى
أرحامهن قابلات للولد
فإنها لكنتك الثمين
ودينها وحسب جمالها
بذات دين قد أتى في الخبر
من يظفرن بها وبعد ذا يذر
إن كان دين وجمال وثرا
وحسن أخلاق فقد تم الطلب
بهن حفظ دينه عن عوج
والعز منها والغنى من مالها
في قصده وأمره لا ينجح
يجلب للأموال معنى الآية
من فضله ورزقه ربهم
خمس خصال كلها وبیه
وفوت خدمة غلا الصداق
في الفقرا من ذاك شيء علما
بارعة لها العيون تلمح
ينظرها كأنها الظبي الأغن
وصالها لما عليها جعل
وما على النساء كبير عقل
ولا ديانة بهن واغنيه

كذلك من بحسبها تكبر
أو أنها كان لها مال جليل
واحذر إذا تنكح خضراء الدمن
وهى التى يكون فى أجدادها
مثل جذام أو زنى خبيث بدا
ولو إلى سبعة أجداد بعد
تزوجوا فى صالح الحبور
وعنه جا أن أنكحوا واجتنبوا
فإنه مشوه وقالوا
وعد عن سيئة الأخلاق
كذا قليلة الحياء والدين
وخل عنك عاقراً لا تلد
سوداً ولود عنه أيضاً جاء
لكن فى هذا الزمان العاقر
وذاك حيثما الزمان قد فسد
فإنما ينشأ على خلاف
قد ظهرت فى هذه الأزمان
قد جلبوا من خارج البلاد
أهون ما جاءوه من نكران
وشر ما جاءوا به من الغير
قد عم أرض الله تيار عظم
وسار تابعاً لهم على الأثر
قد حاولت عصائب الصليب
وبذلت فى هذه الأمور
وسطرت زخارف التبشير

على الحاييل وله تستحق
وحسب ييطرها على الرجل
فقد نهى عنها النبى المؤمن
عيب تجرّه إلى أولادها
أو برص أو كجنون وجدا
فإنه يسرى غدعه وابتعد
فالعرق دساس عن البشر
هذا السواد منه لا تقربوا
نسل النساء يشابه الأخوالا
فإنها داء وسقم باقى
فإنها لموضع الظنون
لأنما المقصود منها الولد
خير لكم من عاقر حسناء
أولى بقول القطب وهو الأهر
وصار كل من أتانا من ولد
أهل الهدى وسيرة الأسلاف
لنا أمور ليس فى الحسبان
لنا صنوف الكفر والفساد
خلق اللهى والشرب للدخان
إلحادهم وكفرهم بالمقتدر
من الشيوعية أعداء الحكم
من حاد عن دين الهدى ومن كفر
إضلال أهل ديننا الحبيب
جميع ما لها من المقدور
والإفك والضلال والتزوير

لكن كبير أثر ما أثرت
وإنما أفسدت الأخلاقا
حتى أتى من الشريعة ما
فصادفت من القلوب الخربة
وانتشرت دعائهما في الأرض
على اختلاف طبقات وعلى
فحصلت منهم على آذان
غيابنى الإسلام قد طم الخطر
وراجعوا أفكاركم واعتصموا
لاهم سلمنا من الضلال
واحذر من النساء زرقا شهيرة
شهيرة هي التي بقولها
لهبرة طويلة مهزولة
هندرة قصيرة ذميمة
ناكحها كأنه لم ينكح
ليست تغض الطرف بل تريده
نهبرة هي العجوز المدبرة
هب أنها داء وموت حاضر
دعها ولو كان لها كمال
وأنت إن نظرت رغبة الوري
في مالها رغبتهم وإلا
إن العجوز مع جميع الناس
لكنما المال لديهم يكبر
واجتنب الغشوب والرقوبا
أما الغشوب فكثيرة الغشوب

على العقائد التي قد ظهرت
وغيرت بكيدها السرواقا
جاء من الشر الذي كان طمها
أكبر تأييد لها ومرتبته
جميعها في طولها والعرض
تباين في الدين منهم حصلا
مصغية وانقلبوا في آن
فجددوا دينكم الذي اندثر
بربكم فيما دهى دينكم
وأبق ديننا المنيف العالى
لهبرة هندرة ونهبره
مؤذية لجارها وبعلةا
كأنها جريدة مسلوله
دعها ولو كانت بغير قيمه
إذا رآها قط لم يستلمح
تلها على الذى يريده
لكل ضر وسقام ثمرة
أنفاسها كثرر تطاير
قارون في الكثرة والمثال
إلى العجوز فلمعنى صدرا
فأى خير في العجوز حلا
بغضه بدون ما التباس
لأجله على البغيض صبروا
فاسقة والدون والقطوبا
فكل دهرها سقام ووصب

فهي الرقوب لتحسوز ما ترك
لوجهها فزوجها لا يأنس
ومن تفر منك إذ تحس بك
زوج تحبه وبت حبها
معلق مشتغل بحبه
إذ قلبها عن الحليل عازب
أعظم بها بليّة أعظم بها
على بلا ثلاث حالات ترى
حليّة كان لها أولاد
وقرية تأتي إليها السبل
بماله ونفسه إذا أتى
من الرجال مثلما تجنبوا
ويفعّلن الجور والآثام
ولا تطيق دفعه عن شقها
إلا إلى غانية تؤنسّه
فالأمير لله وحسبي الله
كيف به من ربة الرجال
وساعت الأفعال والأخلاق

ومن تراقب الحليل إن هلك
قطوبة هي التي تعبس
ودع فتاة لم تكن من مذهبك
واجتنب اللفوت وهي من لها
أو مات عنها ففؤادها به
كذاك من كان لها ربائب
مشتغل بنسلها عن حبها
لذاك قال بعضهم من صبرا
ترجى له النجاة والإسماع
وذل أقران وذاك الأعضل
وهكذا من لا ينالها الفتى
ثم الفتاة ينبغي تجتنب
فلتجتنب من يأكل الحراما
وجائراً يمنعها عن حقها
الحر لا تسكن قطعاً نفسه
والكفو في ذا الدهر لا تلقاء
قد ذهب الدين من الرجال
وذهب الوفاء والوفاق

من يحرم تزوجه من النساء

أم وما منها علا وما سفل
أخ وبنت الأخت والربيبية
وخالة ومثلهم من العمّة
غير ما محرم على الرجل

ويحرم من النساء على الرجل
بنت وبنت ابن وأخت وابنة
ونسلهن مطلقاً والجدة
وما علا منهن أماما سفل

والحكم في الرضاع مثل النسب وتحرم من تقول لأحد كذاك إن قالت له إنى لقد كذاك إن قالت له أرضعت فإنها بهذا المقال تحرم إلا الذى يصير في منزلة ومن تقل أرضعت زوجاً لك أو أو إن تقل والدها قد أرضعت وما علا منها وما كان لها وتحرم عليه زوجة الأب لو لم يمسها وفي تريقة بل بعضهم كره للتقزیه يوجد ذا القول بشرح النيل كذاك في شرح غنى وصاف ولست أدري وجه ما هنا ذكر فالذكر جاء ما به خفاء وعمل ذاك في أب الأم الأبى وزوجة الابن ولو كان سفل لو كان طفلاً وإماء الوالد وأم زوجة ولو لم يدخل وبنت زوجة إذا ما دخلا أما إذا لم يدخلن بالأم وعقد على فتاة وهى لم غامها حل ومهما عقدا والبنت بكر فالخلاف رسماً

لخبر يروونه عن النبى إنى أرضعتك إذ كنت ولد أرضعت أما لك قبل ذا الأمد أباك أو من فوق ذين كنت وأصلها وقرعها محرم بنات عم أو بنات عممة أما لها غمى حرام قد رأوا إن أمكن الذى له قد ادعت أرضع من صنف النساء لا نسلها وزوجة لجد الممذب أجداده قيل بغير الحرمة وقيل ما في ذاك من تكريه ومنهج الشقصى ذى التبجيل على دعائم ابن نظر الوافى وعمل هذا من شذوذ في الأثر لا تنكحوا ما نكح الآباء وأنه لم يك يدعى بأب لو لم يمسها حرام للرجل إن مسها حرم له فباعد بينتها قتلك لم تحلل بأمها وتزوجها قد حظلا فبنتها عليه غير حرم تأمر وبعد أنكرت ولم تتم والدها له بلا أمر بدا في أمها فبعضهم قد حرما

لو أنها لم ترض عقداً قد فعل
وعاقد بطفلة وما دخل
فمن يقل تزويجها منهدم
ومن يراه ثابتاً يحرم
وعاقد بامرأة وقد خلا
وصدقت مقالها فالحرم ما
وبنتها عليه حرم للأبد
لأنما العدة لله ولا
وعاقد بامرأة وما دخل
فبعضهم حرمها وجمعاً
وبعضهم أحلها واعتبراً
وعاقد بامرأة في العدة
فأمرها وبنتها محله
وامرأة تأمر من لها ولي
فعمد التزويج من قد أمرت
فإنها على أب الذي عقد
مع من يقول عقده قد ثبتاً
إلا إذا من بعد عقد تمت
وزوجة الربيب تكرهن كما
وزوجة العم خليل الأم
وزوجة الربيب بعض منعاً
وقيل بل حلت ولن تكرها
وزوجة الربيب بعض كرها
ويحرم على النساء ما حرم
والعبد مهما ملكته يحرم

وقيل إن لم ترض فالأم تحل
وأنكرت بعد بلوغها الرجل
من أصله فالأم لا يحرم
نكاح أمها وهذا الأقوم
بها وقال ما فتحت المقفلاً
لها سوى نصف الذي قد حتما
وهي عليها لازم حكم العدد
نسمع منها في حقوق ذى العلى
وتهلكن فالخلف في البنت حصل
مثل الدخول الموت حين نزلا
مماثها مثل الطلاق إن عرى
لكنه لم يدخلن بالمرأة
إذ عقده منهدم لا أصل له
أو غيره ينكحها برجل
وحينما بلغها قد غيرت
بها وابنه حرام للأبد
وأن من يراه لما يثبتاً
يقول ذى عليهما ما حرمت
ربيبة لوالد وابن سماً
مكروهة لكن بغير حرم
وبنته بنت ربيبة معاً
وقيل بالكره لمن تنزها
إن يكن الربيب داخلها
على الرجال من جميع ما رسم
أو بعضه إذ أمرهم ينبهم

أنفق فأنت مالك لعصمتي
فإنني عبدك عن يقين
وسافر معي فأنت زوجتي
وثبت الأقوى كما تقررا
لذا غدا منقطع الوتين
لذا صار ثابتاً بينهما
فلا يحسدان لشبهة دجت
لا يثبتن لقبح ما قد ركبا
فليس في تزويجه بها حرج
لأى أمر من أمور باديه
بدون ما قصد لها حقيقى
منه يداً أو أنفه أن تجدعا
فيخرجن بالعنق في ذى الصفة

إذ قائل لسان حال الزوجة
وهو يقول أنت أنفقيني
وسافرن فأنت عبد نعمتى
فبطل الأضعف مما ذكرنا
والأضعف النكاح من هذين
والملك أقوى من نكاح لهم
وإن تكن بعبدتها تزوجت
ما ملكت أيمانكم والنسب
وإن يكن من ملكها العبد خرج
ولو بعنق قصده الغانيه
أو بعنق ثم في الرقيق
وذلكم كمثلما أن تقطعا
أو غير ذاك من وجوه المثلة

حرمة الجمع بين الأخوات وغيرها

حرمة الله بنص الآية
أو أنها كانت بملك الرقبه
لا تجمعن مع أختها السرية
في عقدة فتحرمان أبدا
كليهما ومن يمس منهما
لو أنه كان عليه أقدم
مسهما فالحجر فيه حصلا
بالجمع فالهر لها محتم
يثبت لا يرث ولا مهر يجب

والجمع للأختين بالزوجية
من نسب أو من رضاع أو جبه
كذلك إن تخالفا كزوجية
فإن يكن جمعهما تعمداً
وقيل تحرمان إن مسهما
وحلت الأخرى وبعض حرما
بدون ما تعمد منه ولا
ولا مس واحدة لا تعلم
وإن تكن قد علمت فلا نسب

وإن يكن للجمع ما تعمدا
فإنه إن شاء أن يحدا
وإن يكن مسها وبعدها
أراد أن يجدد بمن أحب
من قبل أن تعتد من خلاها
وإن يكن واحدة منها
لن لها قد مس بعد العقدة
وإن يكن أراد أن يحدا
فما له التجديد أو اعتدا
وإن بين في عقدة جمعها
فلهما من ماله الصداق
وإن يكن في عقدتين ظهرا
فالإرث والصداق للأولى جعل
والجمع للأختين بالتسرى
فيخرجن الملك لليمين من
لما من العموم جاء إلا
وقد أجاز الشافعي الجمع ما
بعقد تزويج على واحدة
والمنع جاء عن أبي حنيفة
والجمع للمرأة مع عمتها
وهكذا لا تجمعن مع عمة
فإنما الجمع بلا كلام
لو كان بالعقد على إحداها
تلك اعتدادها الذي لها جعل
فيه رجوع أبدا بينهما

بينهما ولم يكن مس بدا
لن أراد غلا حجر غدا
بأن له ما فيه كان اقتحما
غذلك التجديد حرم مجتب
من تين ثم تبلفن مداها
مس وشاء أن يحدا
غير ما محتاجة لعدة
لن بها لم يدخلن أبدا
من مسها وتبلفن الصدا
من بعد موته ولما تعلمها
وليس في الإرث لها استحقاق
جمعها من بعد موت قد طرا
وللأخيرة الصداق إن دخل
بعضهم يقول غير حجر
عموم جمع بين أختين نكح
ما ملكت أيما نكح قد يتلى
بينهما رواه بعض العلماء
وبتسرى كان للثانية
ومالك في هذه القضية
وخالة محرم كأختها
والدها وأمه وخالة
بين محارم من الحرام
أو خطبة من قبل أن تنكح
إلا إذا كان الطلاق لا يحل
وقيل أو كان يصح لهما

لكنما الحليل لا يملكه
وقد أتى عن غيرنا مرويا
يجوز فيه العقد بالمحارم
والموت شيء رافع لحرمة
وضابط للمنع من جمع لما
بأنه لو كان إحداها
وكان غير جائز بينهما
وتخرج الربية المعلومة
فلا يجوز لامرئ أن ينكحها
وجائز جمع ربية إلى
فالجمع بين من مضى ليس يحل
إلا إذا كان الطلاق بائنا
فإنه مثل المات يرفع
وكرهوا مضافة القطيعة
مثل بنات العم والخال وما
وجائز تزوج الذمية
وإن يكونوا أهل حرب يحرم
وقد مضى ما فيه من مقال
فإنه قد جاء في الايضاح
من اليهود ومن النصارى
في حالة الصلح معاً والحرب
وهو الذى إليه نور الدين
قال وصحبنا أولو التبیین
وعابدو الأثان والمجوس
وجمع نصرانية لمسلم

من بعدما فات ولا يدركه
أن الطلاق لو غدا رجعيًا
أى قبل تم الاعتداد اللازم
جمع لأختين بدون مرية
بين محارم كما قد رسما
فحلا وأنشئ كان أخراها
تناكح فالجمع أيضا حرما
من هذه القاعدة المرسومة
ربية في الآى هذا اتضا
زوجة والد لها ما حظلا
وخطبة في عدة الأخرى حظلا
أو كان خلعا أو غداء قد عنا
لحرمة الجمع فلا يمتنع
جمع القريبات بغير حرمة
شاكلهن من قريب علما
لمسلم ما بقيت في الذمة
لمسلم أن ينكحن منهم
في أول الأجزاء باستكمال
حليسة الذباح والنكاح
وكل من في حكمهم قد صاروا
إذ ما على المنع دليل ينبى
قد مال في المشارق الثمين
قد عولوا لأول القسولين
نكاحهم محرم منجوس
مع اليهودية لم يحرم

وهكذا جمعتهما مع مسلمة
وما له وطء الكتابيات
لأن إعطاءهم للجـزية
وقيل من عقد نكاح أو قعا
بشـرط أن تصلين فصلت
وإن على الإسلام أجبرت فلا
كذا مجوسى على الإسلام
غما له أن يتزوجنا
وتحـرمـن إماء أهل الذمة
إذا تسراها وبعض قومنا
لأجل ما قد كان عنه أتى
في يوم أوطاس ومنعها أصح
لا تنكموا جاء بنص ظاهر
وحل للحر وللعبـد معا
نكاح ذات العهد من أهل الكتب
إن حرة بالغة أو طفلة
وإن تكن قد حاربت أو خرجت
ينفسخ العقد بما قد صنعت
وقد تكتبت كمال أول
ما لم تزوج أو يكن قد عقدا
وناكح محرمة فبكفر
وفي مقال بعضهم قد نقله
ويقتلن بالسيف في الظهور
لو بالتسرى كان والرضاع
لو كان بالتحريم فيها ما وعى

أوصابئية فلن نصرمه
في وقت صومها لفرض أتى
كان على إبقائهم في الملة
بامرأة من المجوس سرعا
ثم وطئها فله قد حلت
يكون عقده بها محلا
أجبر بالكـره وبالإرغام
مسلمة لأجل ما ذكرنا
وقال عمرو بن بغير الحرمة
لو وثنية يحلها هنا
في شأن من قد كن مسبيات
لأجل ما في الذكر جاء متضح
لا تمسكوا بعصم الكوافر
وبالغ منا وطفل خنعا
إن عاهدت إمامنا العالي الرتب
تزويجها جميعهم أحله
عن دين أهل كتب واندرجت
وإن إلى عهد لها قد رجعت
كان له يقيم بالعقد الجلى
بأربع أو محرم منها بدا
قد قيل بالدخول حين يصدر
يكفر بالعقد إذا ما فعله
حدا مع العهد لذى الأمور
لو كان ما أوقع للجماع
إذ علمه ضرورة قد وقعا

لا فرق بين كون ذاك محصنا
إذ ليس ذا من باب رجم من زنى
وإن يقع في زمن الكتمان ذا
حتى يخليها وقيل يضرب
وإن يكن لم يعتز لها غليزد
إن كان داخلا ولو قد مس في
وقد أجز قتل هذا الجاني
في قول من يراه يجبدن من
وبعضهم يقول من تعمدا
يقتل بالسيف وترجمنا
وقال جابر بن زيد يرمم
وجهه التحريم لا يعذر به
قال الإمام القطب إن كان فعل
فإنه أشرك فهو يقتل
فإن يكن بتلكم قد دخلا
بشرکه الذی علیہ وقما
لكنه يقتل قتل من رجم
وإن يكن لم يستحل عذرا
أما إذا كان بهذه دخل
وسوف يأتي ذكره كما لزم
والابن غير لاحق بمن ذكر
بأنها إن لم تكن أما له
درى بها أو كان ذا لم يدرى
وجاهل بأن هذى محرمه
وقد مضى هل يكفر بالمعقدة

أو غير محصن إذا تبينا
أو باب جلده على فعل الزنى
فيوجعن ضربا وجبسا وأذى
ما دون خمسين له يرتب
مع هذه خمسين مثلها بعد
ما دون فرجيهما ولما يقف
لو أنه في زمن الكتمان
حكم الظهور للقوى المؤتمن
وطء ذوات محرم تمردا
إن طأعت وقيل تقتلنا
لو كان غير محصن ذا المجرم
إذا درى بقربها من نسبه
ما قد ذكرناه لكونه استحل
لأجل شركه ولا يمهل
فإنه للقتل قد تأهلا
وبالزنى فبئسما قد صنعا
عن دينه وفي ارتداده وقم
إن كان لم يدخل بمن قد ذكرا
يرجم أو يجلد للذى فعل
في الباب للحدود إن شاء الحكم
وجاء في قول لبعض من غير
فالابن ابنه يمانى كله
وليس في الأم لحوق يجرى
فليس من حد لذك لزمه
وهو الصحيح عند أهل الفطنة

فهمو على وفاق هذا القيل
بها فلا يكفر مما حصل
غذان قولان لهم قد رفعوا
في الكفر والضلال طراً ولجوا
محرمة من الحليل جائيه
وقيل قد عصوا بما قد فعلوا
فمشارك هاو على الضلال
في عقدة واحدة بحبس
فهن قد حرمن طرا للأبد
قيل بأن لا يلحقنه الولد
كان له تجد يدها إن قبلا
في عقدة وكان منه مس
عليه إذ جهلن ما قد حرما
لهن من مهر عليه لزما
أى غير عاقد لها بمرة
أخيرة ويمسكن الأربعا
يعقد على خامسة مستعجلا
وتنقضى عدتها المحددة
لا رجعة فيه ولا لحاقا
كذلك إن منهن ماتت واحدة
لا بأس أن يعقد بالخامسة
محرمة منها له قبل الأجل
أو خالة إلى انقضاء العدة
في أول الباب ومن جـدال
واحدة لأمة وحررة

أو أنه يكفر بالدخول
لو أوقع العقد ولما يدخل
لكنه عاص بما قد وقعا
والشهداء وكذا المزوج
إن علموا بأن هذى الغانية
لو أنهم تحريمها قد جهلوا
ومن أتى ذلك باستحلال
ويجبرن عاقد بخمس
على اعتزالها وإن مس وجد
وتثبت الأنساب منهن وقد
وإن يكن ببعضها ما دخلا
وإن جهلن أنهن خمس
فإن مهرهن شيء لزما
وإن يكن بهن لم يدخل فما
وإن يكن مرتباً للعقدة
يجبر أن يفارقن مسرعا
ومن له أربع زوجات فلا
أو يخرجن من النساء واحدة
أو أنه يطلقن طلاقا
لو لم تتم العدة المحددة
حتى ولو عدتها ما تمت
ومن يطلق زوجة فلا تحمل
وذاك مثل أختها أو عمّة
وقد مضى ما فيه من مقال
ويجبرن جامع في عقدة

بالضرب لو لم يدخلن بمن ذكر
إن يك مس ودخول منهم
صارت عليه تلك حرماً للأبد
مع التي كان بها لم يدخل
فإنه يجبر للأخرى يدع
يثبت إذ لم يأتها ما أبطله
على سواها أمة أو حرة
عقد الأخيرة التي لها جنح
تحرم أولاً بعقد الثاني
بطلانها بلا طلاق قطعي
للحرثنتان من الإمام
وهكذا لأربع في الجملة
فيما أتى عن بعض أهل الفطنة
بحرة واحدة قد يصطفى
أى حرة تمنحه ولاها
وأمة لها معاً في مدة
بعضهم بأن ذاك قد حرم
لو بعد إمضا طلبة السيدة

أو أمتين بطلاق لا يقر
وتثبت الأنساب ما بينهم
ومن بها يدخل منهن فقد
وإن يشا التجديد ذا فليعمل
وإن يكن في غير عقدة جمع
إن لم يكن مس وعقد الأوله
وقال بعضهم نكاح الأمة
يكون للأولى طلاقاً ويصح
وقال بعض تحرم الثنتان
وهذه الأخرى بحكم الشرع
وجاز في قول لبعض جائى
وذاك أن لم يكتفى بأمة
وجاز جمع أمة وحرة
وذلك الأمر إذا لم يكتف
وما استطاع ينكح سواها
وجاز في الحكم نكاح امرأة
وبعضهم كرهه وقد جزم
ويمنع البعض نكاح الأمة

ما يحرم التزوج بالمرأة

تزوجها عليه حرم للأبد
وأما وما من الأم علاً
وهو الصحيح عند أهل البصر
فإنها ليست تحمل أصلاً

ومن زنى بامرأة من الخرد
وبنتها أيضاً وما قد سفلأ
ولو بملفوف ولو في دبر
لو بعد توبة بها قد أدلى

إذا هما تابا يجوز لهما
ولو هما لتوبة ما قدما
ولم يكن عن قادة الأسلاف
ومالك والحنفى الأقدم
عن ابن زید وابن عباس الأبر
عن صاحبنا لما تكن بحجة
بأنه لا بأس فيما قد حصل
وأخر الأمر هو النكاح
من نخلة لغيره من الملا
آخره بقيمة أداها
زنى فأسلما قبيل الهلكه
بهذه فمطلقاً لا حرجاً
يجوز لا إن كان ممن عاهد
عن جابر قد وردت صريحه
تزويجها محرماً طول المدا
كنية عن بعده مما يذم
لها فلا ينظر إليها حذراً
بامرأة زنى وقارف الزلل
فزانين أبداً قال هما
عنه أتى فى كتب صحاح
وألزموه بعد أن يصدقها
ميراث مهما رحلت أو رحلا
أو بمسيس بيد مقرر
فلا يفرقا لأجل ما بدا
قد قال بالتفريق ما بينهما

وجاء فى قول لبعض العلما
وبعضهم أجاز تزويجهما
وذاك قول لذوى الخلاف
قال بذاك الشافعى منهم
وقد روى المخالفون ما ذكر
والقطب قال مثل ذى الرواية
وما روى عن ابن عباس الأجل
وأنه أوله سـفـاح
وأنه كمثـل من قـد أكـلا
فى أول النهار واشتراها
محل ذاك مشرك بمشركه
فإنه إن أوقع التزوجا
وقيل إن من أهل حرب واعتدا
وإنما الرواية الصحيحة
من قد زنى بامرأة فقد غدا
فليجمعان بينهما البحر الخضم
وإن يك استطاع بأن لا ينظرا
وجاء عن خبينا أى رجل
وبعده تزوجا قد أرمـا
ولانكاح بعد ما سـفـاح
وإن هما تناكحا غارقها
وتثبت الأنساب أما الإرث لا
أما التى قد حرمت بنظر
فإن هما تزوجا قد عقدا
وكان بعض من مضى من علما

لم يقصدا بالعمد إذ منها دنا
بأن ذاك زوجه إذ اقصدما
وظن هذا زوجه حين جرى
وظنه القرين لا فتعاشيه
إذ ذاك لا يدعى زنى عندهم
بمن بها كان زنى في السر
من أمهاتها وما قد سفلأ
بها وعمّة وخالة هنا
من ولدت قبلا وأمهاتها
خودا فللزاني حرام منعت
بها وبالحرّام منها قد دنا
حلالهم إذا عليه اقتحموا
ما نصه إليك مرسوماً بخط
فهل ترى في نسلها من حرمة
عليه والبنت التي تضم
بها فتاة ومتى ما انصرفا
بها تزوجا بمهر ينتقد
غبان بعد ذلك الميقات
مات قبيل ذا الزواج بأمد
حلت له لكن مع المعصية
بأنما المدة للرجال
فيها من الخلاف بين من خلا
لأنها على الهوى مبنيّه
ليس له عقل كطفل حين عن
بفرجه لا يمنع الترويج

وإن هما كانا إلى فعل الزنى
كمثل أن يظن كل منهما
أو كان هذا نائماً أو سكرأ
أو أنه ألقاه في غراشه
فإنها بذاك ليست تحرم
كذاك أيضاً يحرم التصرى
ويحرم ما كان منها قد علا
وجائز نكاح أخت من زنى
ولبنيه جائز بناتها
ومن زنى بامرأة فأرضعت
أعنى التي قد أرضعتها من زنى
لأنما الحرام قد يحرم
قال الإمام القطب في بعض اللقط
بأن من كان زنى بامرأة
فقال لا تحرم إلا الأم
وغائب عن بلد وخلفا
جاء امرؤ إلى الفتاة وعقد
وأوقع الدخول بالفتاة
بأنما حليلها الغائب قد
وأنها قد خرجت من عدة
قلت وذا فرع على مقال
وسوف يأتي ذكر ما قد نقلأ
وبعضهم حرم هذى بالنيه
وجوزوا الجماع في حضرة من
والطفل إن في طفلة قد يولج

بينهما وبين ما قد نسلنا
قال ابن محبوب إذا لم يولج
وإن يكن أولج حين جامعاً
وبعضهم يمنع تزويجاً به
وإنما جاز نكاح من صدر
لأنهم غير مكلفين
وإن يقع ما بين بالغين
وإن يكن ما بين من قد عقلا
فإنه كذاك شيء حرجاً
وهكذا إن كان أيضاً قد جرى
فقل إن ذاك شيء يمنع
بأنه يحرم من قد احتلم
بدون ما عكس لأن الطفل لا
غطفلة إذا رآها بعلمها
لا تحرم عليه هذى الغانية
وهكذا بالغة قد عاينت
وإنما على المجانين منع
مع أنهم غير مكلفين
فذلك التحريم في ذى الصفة
قلت وما معنى وقوع الحرمة
فإن يكن حصول تلك اللذة
فهكذا الصبى أيضاً يحصل
وقد علمت جيداً أن القلم
وهذا أيضاً عن المجنون
إلا إذا التحريم في ذى الصفة

وقيل مكروه وبعض حفظاً
في فرجها فما به من حرج
فإنه من الزواج منعاً
إن يك ذا مراهقاً ويشتهى
بينهما ذلك في حال الصغر
ففرجه كأصبع يرونا
محرم لو بين مجنونين
وذى جنون بالغين حصلاً
عقد الزواج بينهم إذا طرا
ما بين بالغ وطفل أصغراً
وفيهِ قول غير هذا يرفع
على صغير لم يكن وافي الحلم
يعد زانياً بما قد فعلاً
يزنى عليها بالغ يتلها
لأنها لما تكن بزانيه
حليلها الطفل به خود زنت
بذلك الوطء الذى منهم وقع
لأنهم بذاك يلتذونا
لأجل ما قد حصلوا من لذة
بنفس ما كان له من لذة
مسبباً لهم وقوع الحرمة
له من اللذة ما لا يجهل
عن ذى الصبى يرفع حتى يحتلم
أو يصحون جاء عن الأمين
قد كان حوطة لأجل الشبهة

بخشية أن يكون غيمن جنا
ومن على فرج فتاة طفلة
ومع بلوغ كائن في الجارية
وأوقع الدخول بعد ما عقد
وليعطها مهرين أما واحد
وآخر لمسه للطفلة
وقيل من فرج صبية نظر
بفرجه لكنه ما أولجا
فإنه يمنع من تزوج
وقال بالترخيص بعض الفطنا
وأجل ما مس من الفتاة
فبعضهم حرمها وفرقا
وقيل لا حجر إذا لم تشتهى
وجابر جوزة إن كرهت
والخلف فيما ولدته الجارية
على خلاف هاهنا تقدا
وقيل لا تحمل وحدها وحل
وإن أتت بالغلة بذكر
نكاحه قيل عليها يحظر
أو أن مراهقها ومهما عقدا
أخرجها من ملكه وأصدا
وإن يكن كذبها فلتفتدى
وإن يقع ذلك بين رجل
أو بين بالغ وطفل ذكر
فالكل ممنوع لنسب الآخر

بعض من الإدراك يحصلنا
يترك إحليله بضلة
أوقع تزويجا بها علانيه
فرق ما بينهما طول الأبد
فللدخول والنكاح فاسد
من قبل أن يعقد للزوجية
أو مس موضع الختان المستتر
وبعده بتوبة قد عرجا
بهذه الفتاة للتحرج
إن لم يكن لأجل ما منهارنا
وإن يكن لأجل ذاك آتى
وقيل لا وقيل حل مطلقا
ولم تكن قد راهقت في وقته
وأنكرت ولطمته ونهت
وهكذا في الأمهات الساميه
أهلها بعض وبعض حرما
ما قد علا من أصلها وما سفل
طفل لفرجها الخبيث الوضر
وقيل إن كان لذاك يعقل
وأخبرته بالذى منها مدا
وقيل إن كان لها قد صدقا
منه بما تملكه من سبب
ورجل بعد البلوغ الأكمل
وكان في غير محل الدبر
لو سفلوا من أى وجه ظاهر

ويمنعن من أمهات ما علا
إلا إذا ما بلواططة وقسع
إذ ذاك وطء فاسد إذ يقع
ترويج غير المتناكحين
زوجا لآخر فكيف يحكم
وبعضهم يكرهن للفاعل
ولا حرام قيل ما لم يغب
وقطينا قال المقال الأول
وجائز ترويج ابنة الزنى
وبعضهم كره والتكره لا
وكرهوا تزوج المقبله
أما إذا ما امتنعت منه ولم
ومن أتت بابتن ولما يعلم
لأنها يمكن أن تغتصب
كذلك من لاعت الحليلا
إذ لم يكن زناؤها تيقنا
فإنها ليست تحل عندنا
ومن زنى فى قرية بامرأة
فما له من بعد هذى الفعلة
حتى يكون عالماً بمن نكح
وقيل لا يمنع ما لم يوقنا
ورجل لابنه قد عقدا
وأنكر الابن ولم يرض فمما
وإن يكن تزوج الابن على
فالابن جائز له أن طلبها

ورخص البعض لهم وحللا
ورخص البعض لهم وما منع
لم يك شرعيا فليس يمنع
إذ لا يسمى واحد من ذين
فى الأم والبنت جميعا تحرم
سليلة المفعول ذى الرذائل
رأس القضيب فى كبير أو صبي
هو الذى به لدينا العمك
لغير من كان بأمرها زنى
يفضى إلى المنع لن قد قبلا
إن أمكنته واشتتت ما فعله
تقبل فعل أخذها ولا يذم
لها حليل ففى لم تحرم
فى يقظة أو فى منام غلبا
لا بأس فى ترويجها قد قبلا
أما التى حدث على فعل الزنى
إلا لمحدود بغيرها زنى
وكان لم يعرف لها صفة
أن ينكح من أهل تلك الترية
بأنها غير التى بها افتضح
بأنها هى التى بها زنى
تزوجا بدون أمر قد بدا
للأب ترويج بمن قد علما
والده فرد ما قد فعلا
ترويجها إذ عقده صار بها

ما يحرم التزويج من المس أو النظر

لهما وما جاءت به من الولد
أو مسه بيده لو لم يرى
بخطأ على المقال المشتهر
وذا هو الصحيح في قولهم
خطاب وضع فالخطا لا يغتفر
يوقع تحريما لمن قد فعلا
وبنتها لما يكن بحرم
لا يوقعن حرمة للولد
فرج بمسه الفساد يبدو
قيل جوانب لذاك الفرج حد
بأن حده محل الشعر
بيده وعند ذاك عرغا
ذاك غليظا فصرام أبدا
ولو بفرجه لها تقدا
لو أنه أمني بما قد ذكرا
عارية فأبصر الفرج الوضر
فإنها فاسدة بحق
وجانبى فرج لها فلا ضرر
بأنما المحرم الشيق فقط
ما كان من أصل له تأصلا
أو بيد من فوق ثوب قد ستر
بأنه الفرج فعنها يقف

تحرم خود بلغت وما ولد
على امرئ لفرجها قد نظرا
لو كان ذاك المس منه والنظر
وقال بعض بالخطا لا تحرم
ومثلاً الخلاف هل ما قد ذكر
أم لا فإن جاء بلا عمد فلا
وقيل لابنه نكاح الأم
لو منه جاء الفعل عن تعمد
والثقب موضع الجماع حد
وقال بعض حده الشيق وقد
وقد أتى عن بعضهم في أثر
فإن يكن قد مس ما قد وصفا
من فوق شيء سائر ولو غدا
وقال بعض إنها لن تحرما
إن لم يكن أولج فيها الذكرا
وقال موسى بن علي من نظر
فإن يكن أبصر نفس الشيق
وإن يكن عاين موضع الشعر
وذاك مبني على قول بخط
ومن يقل بغير ذا يبنى على
ولامس فرج فتاة بالذكر
فإن يكن ما مس منها يعرف

مس لها من تحت ثوب حين مد
أولى ففى الفروج خذ بالحوطة
تزوجها يكره دون حرمة
عليه إلا نصف مهر يحسب
والدبر لا كالقبل مع من حققا
خرج فتاة فرأى الشق بدا
عليه فى التزويج بأسا إن جرى
أن الخطا لما يكن مصرما
لكنه أثبتته وكرا
إذ قيل فى النظرة بعد النظرة
وتفرسن وتزرعن للشهوة
لو عامدا تزويجه لن يحجرا
من نظر إلى حرام أثبتا
تزوجها ولو غليظا رسما
من فوق ثوب فى محيض ثبتا
على قبيح لا ولا منها نظر
أو مس فالتزويج أمر قد حجر
بفرجه تزويجها لن نحجره
فى فرجها وأورث الحمالا
إن حملت وكان عن عمد خرج
فى فرجها فحملت مما بدا
عقد النكاح قد مضى وانبرما
بينهما والصل للوثاق
فى الليل أو بالماء فى النهار
كناظر للفرج بالمرأة

ورخص البعض إذا لم يك قد
والأخذ بالأحوط فى ذى الصفة
ولامس لدبر من حرة
ومسه من زوجة لا يوجب
إن كان لم يدخل بها وطلقا
وناظر ولم يكن تعمدا
غفص عنها طرفه فما نرى
وذاك مبنى على ما رسما
وإن يكن بغير عمد نظرا
فإنها تفسد فى ذى الصفة
تورث فى القلوب أى حرة
وإن لغير فرجها قد نظرا
لكن عليه توبة لما أتى
والوطء لو من فوق ثوب حرما
وحرما زوجته إذا أتى
ومن يعالج حرة وما قدر
لابأس فى تزويجها وإن نظر
وعابث ما بين أليتى مره
لو أنه أنزل حتى سالا
قال خميس إن فى نفسى حرج
وإن يك الإنزال ما تعمدا
قال خميس إن يكن بينهما
إنى لا أقوى على الفراق
وناظر الفرج بضوء النار
تزوجيه حرم لذى الصفات

في الليل دون قبس لو في القمر
تحريمها عليه خلف السلف
وما درى أكان عن عمد صدر
بأس وفي المسن الخلاف قد سطر
إحليله تعمداً على الشعر
في الشق شيء فرأى موسى الأبر
وآثم في مسه لفرجها
فللخلاف قابل وللنظر
ومن رنا تزويجه بها غسد
فإن ذا أقرب للفساد
على فتاة خطأ منه بدا
من ملكه وأمهات تروجا
أقوى على الفراق ما بينهما
أو ركبتيه أو ببعض جسده
وبعضهم يقول بالتركيب
والعود أو مثل هذى الصفة
وقد علمت ما لموسى قد أثر
ومس منها غير فرج عمدا
لم يرضها حليلاً وأنكر
من جملة المنوع والمحجور
فإنه على أبيه قد حجب
ومسها لفرجه إذا حصل
بأنه كالمس منه والنظر
أن ليس مسها كمس من رجل
لنحو فرج امرأة تعمدا

وجائز تزويجها إذا نظر
ولا مس الفرج بلا عمد غفى
ومن يكن قد مس منها أو نظر
أم خطأ غما عليه في النظر
ومن على فرج فتاة قد أمر
بدون أن يدخل من رأس الذكر
بأنه لا بأس في تزويجها
وأنت تدري أن مثل ما ذكر
فقد مضى بأن من مس بيد
فكيف من مس بفرج بادي
ورجل في عدة قد عقدا
ومس غير الفرج ثم أخرجها
فإن هاشم الفقيه قال ما
ولا مس الفرج بعود بيده
تزويجها المنع أتنا بخيه
وأنت تدري أن مس الركبة
أهون من مس يكون بالذكر
والطفل إن على فتاة عقدا
وحينما بلوغه قد ظهرا
فإنها لو ولد الصغير
وكل من قد مس فرجا أو نظر
ونظر المرأة فرجا من رجل
فيه خلاف قال بعض من غير
في الحل والفساد والبعض نقل
وقد أتى بأن من مد يدا

فيه الخلاف قال بعض الفطنا
وبعضهم في ذاك قد يصرح
فاختير إنما النكاح حظلا
لفرجه وكان ذاك ما درى
ولم يكن تعمدا منها بدا
في الحكم بالحرمة بين ذين
على الذى بالعمد صار معتدى
بين الرجال في الفروج لا يضر
وذاك عصيان كبير عدا
حل كعكسه بلا مجانبه
على الدليل لو به قد تأثم
لو كان في الفرج وذاك لا يضر
وأثبت الرؤية بعد الشهوة
وقيل إن دافعها فلا ضرر
في الفرج لو قصد علاج لهما
قد وقعت من شاهر أو ذروة
حرمها ناس به وشددوا
ما قد ذكرنا من كلام أولا
فالعمد فيه والخطا لا يغتفر
يعرفها فضمها وقبلا
أجيز أن ينكح من تلك البلد
أنا فلا ينكح بعد ما اقترب
فإنه من جملة المحجور
لأجل حرم في الذى قد نزل
على الذى اليه قد تنتسب

ولم يكن وصولها تيقنا
بأنه جاز له التزوج
وإن تكن مسته حتى أنزلا
وإن تكن تعمدت أن تنظرا
أو أنه لفرجها تعمدا
فحسبهم كالمتمعدين
وقيل بل يحرم من لم يعمد
بدون ما عكس وذلك النظر
وهكذا بين النساء لو عمدا
والنسل من مركوبة لراكبه
وبالسحاق غمى ليست تحرم
وللعلاج المس جاز والنظر
وإن له تحضر بعض لذة
غما له تزوج بمن ذكر
وقيل يحرم بالمس لما
أو خطأ كمن سمي لامرأة
فوقعت في فرجها منه اليد
قلت وهذا القول مبنى على
بأن من خطاب وضع ما ذكر
ومن رأى جارية في الليل لا
ومس فرجها بفرجه فقد
وإن تقل بنت فلان من نصف
بنتا لذاك الرجل المذكور
قلت وذاك المنع للحوطة لا
يمكن أن تكون هذى تكذب

كيف نصـدقها في القـال
 فطاوحت ولم يكن منها دنا
 فليس في التزويج بأس بل ثبت
 وكان غير عارف بالنسب
 مخافة الوقوع فيمن يحرم
 وليس يدري من رماه في البلد
 كلامس لشهوة تعمدا
 بمسه أو نظـر يـبـديه
 بدون شهوة فـخلف وجدا
 عمداً ولكن دون شهوة جرى
 حتى يرى بشهوة عمد معا
 عمدوة لأمرها في البيت
 في البنت في تحريمها للام
 تعمدا للشهوة إلى الدبر
 بل إنه يكره دون حرم
 غسل بناتهم من الأقضاء
 لفرجها بالغلة فلا ضرر
 من فرج بنته كمنبت الشعر
 تكون حرماً للذي قد فعلا
 في حجرة وكان في ذي الحجرة
 من التي كان إليها نظرا
 إلا على أمر يقين وضحا
 إلا إذا بمن رآها قد درى

والأغلب الكذب بهذا الحال
 ومن يراود عادة على زنى
 تزويجها مكره وإن أبت
 ومن سبى من بلد وهو صبي
 فاستحسنوا ترك النكاح منهم
 كذاك منبوذ بقرية وجد
 وناظر فرج ابنة له بدا
 فأمرها فاسدة عليه
 وإن يكن قد مسها تعمدا
 كذاك إن كان إليها نظرا
 حرمها البعض وبعض وسما
 لذاك قال بعضهم في البنت
 والحكم في ربيبة كالحكم
 وإن يكن قد مس منها أو نظر
 فلا عراق بينه والأم
 لأجل ذا يكره للأباء
 وإن يكن بدون عمد قد نظر
 وناظر تعمدا لما ظهر
 أو جانبى فرج لها فالأم لا
 وناظر بالعمد فرج امرأة
 ثنتان من صنف النساء وما درى
 فغيب منها ما له أن ينكحها
 وقال بعض إنه لن يحجرا

الخطبة

وهي بكسر خائها المعجمة
خطبة مسلم حديثا نقلنا
في سومه إذ يورث التخاصما
على السواء الحكم في أمرهما
فمذهب الجمهور ممن غسرا
يكون للتحريم حيث وجدا
والأول الصحيح عند النقلة
فالعقد إن هم أوقعوه ثبتا
ويفسخ النكاح بالإطلاق تم
والوقف إن كان الدخول حصلا
وما له الأحناف أيضا ذهبوا
صحة ذلك النكاح مطلقا
لله ذى الطول وذى الجلال
جاء ولا يلزم مما قد وجد
عنه هو الخطبة في نص الخبر
هذى وذا مذهب جمهور السلف
موحد لو كان غير مرضى
أو كان طفلا ذاك أو مجنونا
أو قائم أو خطب الوصى
يكون مرضيا وليا مؤتمن
لا حبر أن يخطب فيها المقتدر
ومؤمن أخوة في أمر
من حرمة مع مؤمن ومنزله

باب به أذكر حكم الخطبة
وقد نهى أن يخطب المرء على
كذلك في البيوع لا يساوما
ومثله المرأة في النهى هما
والخلف في النهى الذى قد ذكرا
بأنما النهى الذى قد وردا
مع صحة العقد وبعض أبطله
وقيل إن النهى تأديبا أتى
وقيل للتحريم فالعقد انهدم
وقيل بالفسخ إذا لم يدخل
قال الإمام القطب أما المذهب
والجل من موالك قد حققا
وقد عصى الخاطب في ذا الحال
وكون ذاك النهى للتحريم قد
فسخ وبطلان لأن ما زجر
وفي النكاح لم تكن شرطا عرف
وصفة الخاطب عند بعض
لو كان مجبوبا ولو عنيما
إن لهما قد خطب الولي
وبعضهم يشترط في المسلم أن
فخطبة الموقوف عنه والمصر
إذ ليس بين غاسق مصر
بينهما تباعد فليس له

عفيفة من بيت دين وحسب
بل إنه يحذر أن يضلها
فعلموهن الفساد والهوى
مخالف بسبب الزوج الأبى
أها هنا للمنعم يبقى أثر
مال إلى الأول من قولين
وقطع ضر الخلق والتضاد
مفسدة تنتج للضياع
به ومال عن مقال الثاني
وقد غزاه لجماهير الأول
للثان في خطبتها وبيننا
بنفسه مع ذاك لا للغير
أرادها من بعد ما ذاك أذن
لأول وقال إنه الأصح
أو شاء أن يتركها بجانب
لكل من أرادها بخطبة
خطبتها لو منعت إذ سعى
لأن في هذا ضرراً متضح
مخطوبة لا حجر فيها حملاً
تحجب إلا إن بإذن فعلاً
بالإذن من سيده إذ يبدو
كذلك من بعدة ملتزمة
غيرهم إذا أتاهم يسرع
لنفسها وخاطب للطفلة
يوماً إلى غير ولي العقدة

لا سيما إن كانت التي خطب
فلا يكون أبداً كفوئاً لها
كم من أناس زوجوا من قد غوى
وكم نسا تمذهبت بمذهب
وذاك شيء حاضر لا ينكر
والسالمى الخبر نور الدين
أخذاً بظاهر الحديث الوارد
سياسة لأن في النزاع
وهو الذى صدر فى الديوان
وهو الذى استظهره القطب الأجل
وإن يكن الأول منهم أذننا
فإنها تحلل للأخير
وقيل للثانى تحل ولن
وذا هو الراجح والقطب جنح
وإن تكن قد منعت للمخاطب
فإنها حينئذ قد حلت
وقيل لا تخطب ما لم يدعأ
وأول القولين عندى الأصح
وكل خطبة ولم تبلغ إلى
وخطبة الجنون والطفل فلا
من أوليائهم كذاك العبد
وخاطب خامسة أو محرمه
فهذه الخطبة ليست تمنع
كذاك أيضاً خاطب المجنونة
كذاك أيضاً خاطب لامرأة

حيث الولي حاضر في البلدة
في يد ذا الغير الذي قد خطبت
ومن يريد امرأة يجوز أن
وعنقها قيل وقيل حلت
وكرهوا لخاطب الفتاة
كذا تسريهن أما النسل
وتكرهن لرجل وولده
وجاز للوالد والأجداد
وكرهوا لرجل أن يعقدا
مع غير والد له وهكذا
أما إذا ما ضرة للام
أو عند جده فذلك محرمه
قال الإمام القطب بعضهم زعم
مكروهة وقال والصواب
وقال بعد ذا ولا يعمل قط
قلت وقد مضى لنا في المسألة
فالقطب في ذاك المكان ما ذكر
وضرة البنت بلا تكريه
وامرأة قالت لمن قد نبذا
إني منك من ذوى المحارم
إن ما له تزويجها لو كذبت
كذلك إن قال امرؤ لجاريه
والنهي للفتاة أيضاً وردا
إن تسألن لطلاق مسلمه
كذا طلاق نفسها أيضاً حجر

إلا إذا ما كان أمر العقدة
منه فإن الحجر فيها قد ثبت
ينظر منها الشعر والوجه الحسن
من فوق سرّة وتحت الركبة
نكاح أمها مع الجدات
فما به كراهة بل حل
مخطوبة لأبيه أو جده
مخطوبة تكون للأولاد
بضرة لأمه طول المدا
ضرة جدة على هذا الحذا
كانت لدى والده الأشم
وهي عليه أبداً محرمه
بأنما زوجة جد أب أم
بأنها حرم ولا ارتياب
بغيره لو غير هذا قد يخط
قول فراجع له لتدري المشكله
تحقيقها لكن على النقل اقتصر
جائزة كما وجدنا فيه
كذا لمسبى صغيراً أخذاً
غفى الذى في أثر الأكارم
لنفسها بلا بيان قد ثبت
ذلكم الأحكام فيه جاريه
نهياً لتحريم عليها أبداً
وما الكتابية بالمحرمه
تسألها حليلها بلا ضرر

فقد أتى بأن ريح الجنة حرم عليها عن نبي الأمة

الخطبة في العدة

فأشهر الأقوال عند الأمة
لأنه استعجلها قبل الأمد
بائنة أو خرجت بحـرمـة
لها على الترويح حالا طلبا
بعد انقضا العدة والخروج
لو أنه تحريم خطبة جهل
خلى لها حتى انقضى وقت العدد
أو كان لم يدخل بها هذا الرجل
أو حرمة أو بممات نفذا
يختار هذا القول في ذا الشأن
ثانية ثم تكون حالا
إن كان بالحيض ئەا إحداهما
فهو سواء كله في الأثر
من حينما صار من الخطاب
من حينما مشى لها بالخطبة
حلت له بعد انقضا عدتها
وعداولو كان بعدة سعى
لامرأة في عدة إذ رغبا
تحل بعد أن يوافي الحلما
أو أمة كخاطب الجنونة
وهكذا إذا خطبن رجلا

وخاطب لامرأة في العدة
بأنها حرم عليه للأبد
في عدة رجعية أو عدة
أو عدة الموت سواء خطبا
أو كان خاطبا على الترويح
كان بجهل أو بعمد قد فعل
وبعضهم جوزها إن كان قد
وقد تزوجت بثان فدخل
وفارقت بطلاق بعد ذا
والقطب قال ظاهر الديوان
وقيل تعتد عقيب الأولى
ولو هما تخالفا كمثلما
والعدة الأخرى بعد الأشهر
وقيل تستأنف للحساب
وليتزوج بعد تم العدة
وقيل مهما تاب من خطبتها
وقيل لا بأس إذا لم يوقعا
والطفل والمجنون مهما خطبا
تحل من بعد إفاقة كما
وخاطب من نفسها للطغلة
حلت له وبعضهم يقول لا

من كان قد طلقها بالبت
في ذاك قول بالجواز مثبتا
لغير من كان ولي العقـدة
وإن يكن إلى أخيها قد خطب
ففيه خلف بينهم قد ذكرا
لأنه لها ولي علما
إلى أبيها بيديه قهرها
في حينما عدتها لم تكل
لم يشترك معها ولما يأتها
تعتده من زمن قد علما
وقيل بل تخطب بعد المدة
من أمناء الناس مقبولين
وبأمانة لدى أمين
فيما لنا من المقال أبدت
فيما لنا قالت فليست تخطب
تم اعتدادي وانتهى لى الأمد
أو تبلغن لمكن من مدة
يجوز إن يخطبها من قد خطب
فاوقع العقد على سعاد
خامسة من بعد ما منها بدا
لا يشتغل بها وعقده ثبت
لا يقلن بعد عقد موقع
لطفله أو ولد ذى جنة
كان عليهم خليفة أعـد
وغيرهم ممن يكون عنده

وما له يخطب بنت أخت
وهكذا عمتها وقد أتى
وخطب لامرأة في العـدة
ولو لأمها فذاك لم يعب
وعندها أب وكان حضرا
فبعضهم ترويجها قد حرما
وبعضهم أحلها إذ أمرها
وامرأة إن خطبت لرجل
حل لها إن كان في خطبتها
وان تكن قد قعت مقدار ما
لا تنكحن أو تقول تمت
وتخطين بالقول من اثنين
أو بأمين وأمينتين
بأنما عدتها قد تمت
وإن هم لم يفصحوا إذ نسبوا
وإن تقل في غير ممكن لقد
ثم على ذلكم استمرت
فإن هذى إن تكن لم تسترب
وأن تقل قد انتهى اعتدادي
أو أختها أو أنه قد عقدا
وبعدذا لنفسها قد أكذبت
وهكذا إن غلطا قد تدعى
وخطب لامرأة في العـدة
أو ليتيم أو لجنون وقد
فإنها له تمل وحده

وطفله وابنه المجنون لا
لو بلغ الطفل أو المجنون قد
غاب خطبة الولي لهم
وجاء في قول لبعض النبلا
حالهما عن أصله ولو أبا
وبعضهم أجازه لو قبل ما
وقد مضى أن الفتاة كالرجل
فإن تكن قد خطبته لم يحل
وقيل بل جازت له إن سكنا
أو أنه كلمها كلاما
ولم يجز لها وفيها ما سلف
فيما إذا كان لها قد خطبا
وقيل إنه إذا لها خطب
أو أنها ردتته أو كلاما
ولا إجابة لما له طلب
وقائل لرجل أن طلق
أو قال للمرأة منه افترقى
أو لم يزد على مقال طلق
فافترقا فهي حرام وحرم
لأن ذاك أخذ أجرة على
أما إذا قال له سعادا
فإنها بذاك ليست تحرم
ما كان قد أعطى له من أمرا
وذات زوج غلها التعرض
وقال بعض العلماء أهون

يكون أخذها لهم محلا
أفاق من جنونه الذي وجد
كمثل خطبة تكون منهم
جوازها لذين أن تحولا
قد كان من قبل لهم قد خطبا
إفاقة أو قبل أن يحتلما
إن خطبته في اعتداد ما كمل
منهم غنى لآخر بل قد حظن
أورد قولها الذي منها أتى
ليس إجابة ولا إتماما
من الخلاف عن جهابذ السلف
في عدة منها وما تجنبها
جاز لها إن سكنت ولم تجب
سواء كلمته لا إتماما
ولم تجز له الذي فيه رغب
زوجك هنذا وعلي ما بقى
لكى تكونى زوجتى عن موثق
وافترقى وغيره لم ينطق
على الحليل منه ما كان غرم
معصية فمن هناك حظلا
طلق وللترويج ما أرادا
ولا على الحليل أيضا يغرم
لأنه مثل معونة جرى
أشد من معتدة وأبغض
كذلك الميعاد حين كونوا

وقيل حل دون تكرهه يخط
 حليلها أوزاره الوبار
 إذا لها قد رغب الكلام
 لا عنهما فإنها لا تحظ
 يوماً فقالت كف عني واجتنب
 غمات بعد أشهر قلائل
 قد كان من قول لها تقبدا
 فبلغ القول إلى أهلها
 مكروهة هذى لما تقوله
 مع زوجها فافتقرت لما رقى
 وحاكم به عليه جوراً
 ومجبر على الفراق رغماً
 بهذه الفتاة شيء يحرم
 طلاقها وشاهد عدل وفي
 لها حليل مثلها في الملة
 فأسلمت فآخلف في القضية
 بأنها لما يقول تحرم
 مع مسلم فأسلمت بسرعة
 بدون ما خلف هناك يرسم
 أمر الزنى تزويجها محرم
 يخطبها لغيره من الملا
 قط ولا يشرب به لأحد
 إلا نكاح من عليها قد وقع
 زان كمثلهما لغيرها أتى
 فعل الزنى ودون ذلكم فلا

وقيل ذات الزوج تكرهن فقط
 ومن يقل إن فارقت نوار
 نكحتها فإنها حرام
 قال ابن محبوب إذا ما الأول
 وإن يكن بالسؤ منها قد طلب
 إنى لأرجو أن يموت كافلي
 فإنها مكروهة لأجل ما
 ومن يقل في طفلة هاوية
 فأخرجوها من حليلها فله
 ومن رقى لها لى تفترقا
 كشاهد على طلاق زورا
 وقاتل زوج الفتاة ظلماً
 فكل هؤلاء تزويجهم
 وتكرهن لحاكم بالعدل في
 وقائل لامرأة مشركة
 أن أسلمى لى تكونى زوجتى
 قيل حل والصحيح الأقوم
 وإن يقل ذلك للذمية
 فإنها لما يقول تحرم
 ومن يكن من الفتاة يعلم
 وما له أن يتسراها ولا
 كذاك في نكاحها لا يشهد
 وقيل كل ذاك ليس يمتنع
 وقيل لا ينكحها إلا غتى
 وقيل ذلك الأمر إن حد على

علم الزنى من فاسق كفار
أربعة من الرجال الفطنا
وكل ما يفضى بهم للتهمة
على امرئ من شأنه التنزه
مكره فقط لامرئ حذر
فمثل من يعلم منها ما عنا
من رجل أيضاً به تيقنا
له ولا يزوجه أمته
ليس لها من أوليا في البلدة
وكله بها الولي المؤتمن
ولا يشر على خلاف وردا
أمر الزنى تزويجه محرم
إن كان لم يزن عليها ويقع
ولية له بأن يزوجه
تتوب من فعلها وتتدما
له وغيرتين ممن علمه
لفاسق تاب بلا تحريج
بل قد أجازة بلا شرط يخط
وقد تبرجت وما تسترت
شهادة ما فيه أيضاً حرج
أو يشهدن أربعة من الورى
يزنى بهم تزويجهم لن يحجرا
ثم درى بعد بما منها بدا
فعلت من بعد ذا الأوان
من بعد ذا على الصحيح المنتقى

وإنما يحصل بالإقرار
أو روية أو بالشهود الأما
وما سوى ذلك مثل الخلوة
غما به من حرمة بل يكره
قال الإمام القطب كل ما ذكر
وامرأة تعلم من شخص زنى
وهكذا إن يعلمن أمر الزنى
غما له يزوجن وليته
ولا سواهما كمثل امرأة
غولته في الزواج مثل من
كذاك لا يخطب له أو يشهدا
كذاك إن منه الفتاة تعلم
وقال بعض إنه لا يمتنع
ورخصوا لعالم بالمهر من
ويعقدن تزويجهما من بعدما
وهكذا الكلام أيضاً في الأمة
وهكذا رخص في التزويج
وبعضهم لتوبة لم يشترط
ومن بأفعال الزنى قد شهرت
تزويجها وهكذا التزوج
حتى تقرب الزنى أو تنظرا
والطفل والطفلة مهما أبصرا
ومن على زانية قد عقدا
أو أنها تزوجت بزانى
غما عليهم بأن يفترقا

وقيل بل يفارقنهما تماماً
ومن زنت فلتترك المتزوجاً
وإن تكن من قبل إتمام العدد
كان عليها لازم أن تخرجاً
وقيل لا تلزم قطعاً عده
وجامع بين امرئ وامرأة
ألف من الحور ومن فرق ما
بألف زبرة من الحـديـد
واستحسنوا لخطب لامرأة
بل يبتغى ما عند ذي الآلاء
وليس من بأس إذا ما أخذ
إن كان ناوياً لأخذ الأجرة
أما إذا نوى ثواب الله جل
غفير جائز له إذ ابطلاً
ومن كبائر الذنوب المعضلة
وإن يكن من أخذها قد امتنع
وأنهم قالوا له خذ ما ترى
أو أنهم قالوا له هديه
ولا تحل أبداً لقارى
كذا على شهادة الشهود
ومن على نكاح مسلم شهد
واليوم لله بسبعمئة
تصدق الحائض في اتمام
إن بلغت تسعاً وأربعين
وقيل تسعاً وثلاثين وقد

يمنحها صداقها الأتما
أو تنقضى عدتها وتخرجاً
تزوجت برجل ولم ترد
من عنده بأى أمر أزجراً
إلا من الوطء الصحيح العقده
على حلال فله في الجنة
بينهما بعد اجتماع منهما
يضرب يوم الحشر والوعيد
لغيره لا يأخذ لأجرة
بسعيه في هذه الأشياء
أو طلب الأجر فأعطى بعد ذا
في حينما قام بأمر الخطبة
فطلب الأجرة بعد ما حصل
لعمل كان له قد عملاً
إبطال ما لذى الجلال عمله
لنية الثواب فيما قد صنع
صدقة لا أجرة ولا كسراً
أو هبة جازت له هنيه
خطبتهم في حين عقد جارى
وجائز لغير ذا المحدود
فأجره كمائت يوماً بعد
فأربع إلى فضل عظيم المنة
عدتها في ظاهر الأحكام
يوماً وقيل التسع والعشرين
حلت لها الخطبة بعد ذا الأمد

إن لم تكن هناك ربية فإن
وإن تقل قد تم وقت أجلى
وبعد ذا لنفسها قد أكذبت
ومن يمت عن حامل وقبلا
فإنها لا تخطبن أو ينصرم
كانت غلربية حكم قد زكن
في ممكن فزوجت برجل
لا تسمعن وذلك العقد ثبت
أربعة الشهور تلقى الحملا
للخود أقصى المدتين ويتم

التعريض للمعتدة

باب به أذكر للتعريض
وجوزوا التعريض للمعتدة
بقول معروف ولا يصرح
كقوله يا زينب ما أحسننا
أو أننى يا نعم قد أحبك
أو أننى لراغب فى وصلك
وهكذا أنت سليما صالحه
وهكذا عل الذى كوننا
وقيل بل يقول كم شخص رغب
وإن يوفق الإله بيننا
وهى تجيبه بما شا الله
وقال فى التعريض بعض النجباء
لهذه الفتاة بالإحسان
ينبىء عن رغبته كمثل أن
كمثل أنواع من المطعموم
وإن يقل لها أيا سعاد
فأخبرينى حالة الخروج
أحكامه فى قالب القريض
فى غير رجعى وللميتة
لأنها فى زمن لا تنكح
وجهك أو ثوبك أو ما إلينا
أو ليتنى وجدت خودا مثلك
أو نيتى أعقد تزويجا بك
أو غيك مسحة الجمال لائح
يجمع بالتزويج أيضا بيننا
غيك ولكن لا اعتداد مرتقب
أمرأ فإنه لكائن لنا
كان وما شاء لنا قضاءه
يعرض الطالب حين رغبنا
من فعل معروف وبامتنان
يهدى لها شيئا طريفا وحسن
أو من لباس كان أو مشموم
إذا تناهى لك الاعتداد
أو أننى أعقد للتزويج

فإن ذاك جائز وقيل لا
رواه قطب العلماء الأعيان
وجوز التعريض بعض النجباء
ما لم تواعده على النكاح
وإن معنى قوله أكننتم
أن يدخلن هذا الفتى عليها
وأنه لا يبيدين في حال
وعن أبي الشعثاء كان الرجل
يعرضن بالنكاح قائلاً
وقد تطهرت فإني أعقد
وإن يكن تعريضه في عدة
والخلف في الترويج بعض حلالا
وخطب لرجل سواه
فجائز لمن له كان خطب
وتصر من خطبة المعتدة
وكل من يوصل قوله لها
لو أجنبيّاً كان أو أنثى كأم
وقال بعض خطبة البالغة
لو ذلك الولي كان وعدا
وخطبة الطفلة من أبيها
ورجل في عدة تزوجا
وهي به عالة قد خلا
فأخبرته بانقضاء العدة
وهي حرام أبداً وقيل لا
إن حرمة الترويج كانت تجهل

يجوز في الديوان هذا نقلاً
لكنه قال الصحيح الثماني
بكل لفظ يؤمن المطلبها
منها بلفظ بين صراح
في أنفسكم مع بعض من تقدموا
مسلماً ويهدين إليها
ذلك شيئاً قط من مقال
على ذوات الاعتداد يدخل
إن وقت عدة عليك قد خلا
بك الزواج فنهانا الصمد
رجعية ييؤ بالمعصية
تزوج به وببعض حظها
بغير أمر منه قد أتاه
تزوج إذ لم يكن منه سبب
من نفسها أو من ولي العدة
ومن تولى عقدها وحلها
أو عمة خطبتها منهم تذي
إلى الولي ما بها من حرمة
فالحجر في الميعاد منها إن بدا
في الحكم مثل خطبة إليها
وكان لا يدري بما قد أرتجبا
أو أنه من قبل ذاك سأل
كذباً فلا صدق في القضية
لها الصداق كله مبذولا
في الاعتداد والصحيح الأول

إلا إذا الخاطب كان سـأـلاً
تمت وبانت مدة ومـدـه
فزوجت بحاضر أو بآدى
باقية لم تقض لذا الأمد
متابها وصدقت فيما سلف
من بعد اقرار لها قد سبقا
إن كان قد صدق ما غابت به
بأن تقيم معه لما رسم
ما بينها وربها ولو خطا
لزوجها صداقها المعينا
لها وبالكسوة والانفاق
إن لم تجد منه خروجاً أصلاً
ثم ادعت منه طلاقاً سلفاً
أو غدية أو ادعت وبارا
برجل أو يستبين المنهج
لها حليل كائن من القدم
طلقنى أو مات عنى من أمد
حتى يبين صدقها من الخطل
إن ادعت حليلها ذاق البلا
يدرى لها زوج على الحقيقة
طلقنى من قبل هذا بأمد
وما دهاما قط بالطلاق
عنها مقالا واحداً ولا جدل
أن يعلمن زوجها ويوجدا
بينهما لأجل قول سبقا

وما على الولي غرم جملاً
عن عدة لها فقال العده
وإن تقل قد انتقضى اعتدادي
وبعد ذاك زعمت أن العدد
فإنها يقبل منها إن عرف
لكنهم فى الحكم لا يفرقا
والزوج فيما بينه وربّه
يحرم أن يقيم معها وحرم
أما صداقها فذاك سقطا
إذ الخطأ ألزمها أن تضمنها
ويؤخذ فى الحكم بالصداق
ويحرم من ذاك عليها إلا
وامرأة لها حليل عرفا
أو حرمة أو ادعت ظهارا
فلا تصدق ولا تزوج
وامرأة تزوجت وما علم
وبعد قالت كان لى زوج وقد
إن على حليلها أن يعتزل
وقيل ما عليه أن يعتزلا
إذ لم يكن من قبل تلك المدة
وإن تقل بأنه حي وقد
أو تدعى بأنه ابـتـاقى
يلزم بعلمها الأخير يعتزل
لأنه يمكن بعد ما بدا
وليس للجاكم أن يفرقا

في الحكم حتى يظهرن أمرهما
وما لها أصلاً صدق يلزم
وابنها يكون للأخير
وجاء أنها عليها يحرم
وإن يك الأخير منهم علماً
فإنها متحد والثاني يحد
لو أنها جاءت به لستة
وقيل للأول إن جاء الولد
وإن بغصب يطرقنها فالولد
ويصدقها واحداً وقيل بل
وإن يكن لها حليل فالولد
وكل مس بعد حرمة أتى
كذامع الإجماع والجحود
إلا إذا الحاكم كان غرقاً
وألزموه عند ذاك ما ولد
وامرأة كان لها زوج وقد
قالت أظنه لنا قد يسمع
يدراً عنها الحد مثل امرأة
تظن أنها لها يحل
كمثلما حل لنا من الإما
وترجمن إن لم تقل بما سبق
وتحرم على حليلها إذا
وإن يقل إني دخلت قبلاً
وقال بعض بدخول الثان لا
وإنما تحرم بالزنى على

فإن بدا يفرقن بيتهما
أولهم ولا الأخير منهم
بعد مضي ستة الشهور
أزواج دار بها فمن نكحهم
بزوجهما ذاك الذي تقدما
وابنها فهو لأول يرد
منه عقد الأخير أو لستة
قبيل ستة الشهور منه عقد
لا يثبتن له يقينا ويحد
لكل مس منه واحداً تنل
له وقيل إن قبيلها ولد
بدون علمها صدق ثبتا
وتثبت الأنساب للمولود
بينهما وقطع الملائقا
قبيل ستة الشهور ويحد
تزوجت بغيره من البلد
كما يحل للرجال أربع
تزوجت غلامها للشبهة
ما ملكت يمينها ويحلو
ما ملكت أيما نكحها
إذ لم تكن من شبهة هنا تحقق
ما دخل الثانی بها من بعد ذاك
مقالها إذا بها كان خلا
تحرم عند الادعاء بما خلا
عمد بدون ما اشتباه حصل

وبالدخول إن تكن أقرت فهى على الأول ذات حرمة

الهدية على التزويج

وقبله مباحة للقرية
فى عدة وبعد تلك العدة
عدة رجعى فلا تعريض تم
ولا هدية لشخص راغب
على تزوج وما أولاه
وقصدت تزوجا بعد الأمد
أهدى ولو تزوجا ما عزما
مما على ولية قد بذلا
كان على نكاح بنت قدما
على نكاح لم يكن محلا
أختين أو يزيد فوق أربعا
لها طعاما عنده أو بردا
يلزمها ترد ما قد بذلا
ترد ما أهدى لها وتغرم
أو تركت وفيه لما ترغبا
قيمته وقيل مثلا إن وجد
يرد بالكيل ووزن يعان
والنفع مردود كمثل الغلة
يعد منه رجعة أتاها
أو أربعا فإنه قد اتضح
شهادة فهو رجوع حلا

ثم الهدايا فى زمان الخطبة
كمثل تعريض فما من حرمة
وقبل تطليق وقبل أن تتم
ولا تجوز خطبة لخطاب
وحل أن تأكل ما أهده
كذلك ما أهدت له إذا قصد
وقال بعض جائز تأكل ما
وللولى جائز أن يأكل
وجائز للأم أن تأكل ما
ولا يحل أبدا أن يؤكلا
كمثل إهداء على أن يجمعا
وخطاب لامرأة وأهدى
وبعدها خلى سبيلها فلا
وإن أبت نكاحه فيلزم
كذلك إن أهدت إليه فأبى
وإن يكن قد تلف الهدى ترد
وكل ما يكال أو ما يوزن
وغير ذين رده بالقيمة
ولم يكن تزويجه سواها
إلا إذا محرمة لها نكح
وهى إذا تزوجت ولو بلا

وإن هما على النضد اق اتفقا
أو زمن غمّن على ذاك يزد
وإن يكن في واحد عيب حدث
وقد بدا للثان أن يؤخرا
رد أخو العيب الذي قد أخذ
وإن أتى التحريم لامن أحد
كل لما كان له قد أخذ
وإن يك التحريم في القضية
فإن من منه أتى يلزمه
وإن يموتا أو يموت واحد
وقيل لا وظاهر الديوان
لكنما الظاهر في استحسان
إذ الممات لم يجيء من قبل
ومن يكن صاحبه قد قتل
وهو عليه لازم يرد ما
ثم الهدايا إن تكن قد صير في
لو أنها قد أهديت فيما كتب
كان ولياً ذلك الذي ذكر
يرد ذلك الولي ما قبض
يرد ما كان له قد أخذ
وحسب هذا فإذا أهدى فتى
فعمد التزويج ما بينهما
ردت نكاحه فهل يرد ما
أو أنه ليس عليه قط رد
لأنه أهدى لئن يزوجا

في ذاك أو شرط لهم قد أوثقا
أو ينقصن منه فراجعا يعد
بعد الهدايا أو قبيلها انبعث
لذلك العيب الذي قد ظهرا
وما له رد لما قد أنفذا
من قبلها أو بعدها فليرد
من آخر وليأخذن ما أنفذا
قد جاء منه أو من الفتية
رد ولا رد له نعم لمه
فقال بعض يلزم الترادد
فيها اختيار أول لا الثاني
بعضهم هو اختيار الثاني
بعض ولكن من الهنا العلى
فما له رد لما قد بذلا
قد كان أخذاً له متمما
رد لها ترد ردها الوفي
إلى الذي لديه أمر من خطب
أو غيره أنثى يكون أو ذكر
كذلك من في يده الأمر عرض
على النكاح حيث ذا لم ينفذا
إلى ولي طفلة شيئاً أتى
وحينما قد بلغت ذى الحما
أعطى على نكاحها متمما
وذا هو الصحيح والقول الأسد
بها وقد زوجها وأرتجا

ولم تكن حد البلوغ بالغه
ردوا له الصداق والمهديه
هدية على زواج عرضا
فما له عن ذاك قطعا مخرج
بل بينه وبين مولاه الصمد
إذا أبى من رده وقهر
أعطي على التزويج ما بينهما
كان على التزويج حين أخذا
وبينه والواحد العلام
خصومة إذا إليه اختصما
أو عند مدع بيان قد ظهر
يحلف إن أراد أن ينفيه

وإن يقولوا إن هذى بالغه
وأنكرت من بعد ذا الزوجيه
ويجبرن بالرد من قد قبضا
ولم يكن في نفسه التزوج
وقيل في الأحكام ما عليه رد
وحسب ذا غما عليه جبر
وصحوا لزوم رد كل ما
إن يكن الآخذ ظن إن ذا
أو يعلمن بذاك في الأحكام
وينصب الحاكم ما بينهما
إن يكن الآخذ بالأخذ أقر
أولا فإن المدعى عليه

الإشهاد على النكاح

مهر ولي وكذا الإشهاد
لا عقد إلا بشهود وولى
عن ابن عباس الرضى الطاهر
وبصداق وبيان أمثل
وسنة على ارتجاع ثانى
على النكاح فهو أصل أقوم
لو أنه بلا شهود كونا
وهكذا عدل وعدلتان
أو واحد وأربع من نسوة
أو أربع منها وعدل أقوم

والشرط في التزويج إن ارادوا
لقول هادينا لخير السبل
وعن أبى عبيدة عن جابر
أن لا نكاح قط إلا بولى
ولو جوب ذاك بالقهر آن
وتلكم الرجعة فرع يعلم
ومالك جوزه إن أعلننا
وفي النكاح جائز عدلان
وهكذا ثلاثة من جهلة
ورجلان واثنتان منهم

وأمرأتان من ذوى المـدالة
جميعها إلا شهود الزانى
يتم أو من المنافقين
إذا انتفى الإنكار فى المقام
لو وقع الإنكار من أهلها
من أهل جملة به اثنين
فى الأمر إنكار بهذا الموضع
فى الحكم لو هناك نكر قدما
فى كل شىء غير حد رسما
ما يبطل الإشهاد مع من حكما
وشاهدى عدل عن المزمـل
فإنما ذاك لحكم بهما
فهو يجوز لو بلا عدول
أو لم يكن فى الحال أمر تهمة
فهو كمال لا وجوب معتبر
مع واحد أب لـذاك الزوج
والخلف فى العاقد عندهم وضع
بيده أمر النكاح ووكل
أو فى النكاح والصداق أجمعا
لأنما التزوج الذى يخط
فهي كأنها له ملك علم
بذلك التزويج منه قد صدر
ببيع ما كان له من مال
مقاله على صداقتها الوفى
فى ثمن المبيع من أصوله

أو رجلان من أهيل الجملة
وفى الشهادات يجوز اثنان
وفى النكاح من مخالفيها
عند الإله ولدى الأحكام
وقال بعضهم يتم فيها
وبعضهم جوز شاهدين
عند الإله وإذا لم يقع
وبعضهم أجاز ذاك منهما
وبعضهم يقبل ذاك منهما
وذلك إن لم يظهرن منها
ولانكاح جاء إلا بولى
فقيل شرط العدل فيما رسما
لا لجواز ذلك الدخول
إذا الشهادات هناك صحت
وقيل فى اشتراطها الذى ذكر
وجاز فى شهادة التزويج
لا وألد الزوجة فى القول الأصح
لو أنه غير ولى إن جعل
على النكاح وحده إن وقعما
هل جاز فى النكاح وحده فقط
حق عليه للفتاة قد لزم
قد باعه وحينما هذا أقر
كأنه أقر فى ذا المال
وذلك حال بخلاف الحال فى
إذ قوله فيه كمثـل قوله

فلا يكون قوله فيما يجزى
وقال بعض العلماء يقبل
ما لم يكن يظهر أمر حنة
لأنما الصداق للفتاة
وجوزت شهادة الأقارب
خلاف حالة النكاح المتجلى
يؤخذ فيه من عليه يعتدى
وقارىء الخطبة باتفاق
وذاك أن أمر النكاح ما جعل
وقد أجزى لو من أهل الجملة
أما مع المهيمن الخلاق
وغير جائز بالاتفاق
وأن يوكل الولي أحدا
جازت عليهما شهادة جرت
إن لم يكن أباً وإن كان غلاماً
وإن يكن لامرأة قد يوجد
وكان منهم واحد قد عقدا
على النكاح وعلى الصداق
وإن يوكل الولي أحدا
جاز إذا ما بشهادة الولي
والسامعون من وراء حجاب
ومن تكن قد زوجت في محفل
أو أنه أشهدهم وقالوا
وجائز أعمى ومبصر معاً
وجائز شهادة العميان في

نفعاً به يقبل لو كان نزر
على الصداق وحده إذ يحصل
أو جلب نفع منه في ذى الصفة
ولم يكن له يقيناً آتى
بعض على بعض على المراتب
ففقده النكاح حق للولي
وهو الصحيح عند أهل الرشد
على النكاح وعلى الصداق
بيده وكان مأموناً قبل
لو فاسقاً ملازماً للتهمة
فإنها تجوز بالإطلاق
من والد البنت على الصداق
أو أنه استخلفه ففقدا
من الولي مثلاً تقررت
يكون في أمر الصداق قبلاً
جملة أولياء قد تعددوا
تزوجها فجائز إن شهدا
فإنه ماض بلا شقاق
وذلكم لنفسه قد عقدا
وآخر وعقدهم ماض جلى
قولان في قبولهم في الباب
ناس ولم يشهدهم فيه الولي
لا نشهدن جاز ولا اعتلال
وقيل عند الله ذا إن وقعا
ما يدركونه على القول الوفي

وباطل شهادة العبيد
وتحرمن إن مسها فعلمها
وبعضهم رخص في التجديد له
ولا تحمل لسواها إلا
لأنما العدة للفصل فقط
والماء هاهنا لواحد فقط
والقطب قال إنه أغادنا
لا تدركن حرمة بالعلم لا
بل إنه يحددن العقدا
وإن وطئها بعد علم قد صدر
أو ذو صباء أو مجانين ومن
كأقلف في حين ليس يعذر
فإنها حرم عليه أبدا
فمسها فإنها لتحرم
أشهد غيرهن لو قد دخلا
وإن يكن للمشركين أشهدا
فكان صحو أو بلوغ أو عتق
من قبل وطء ودخول حصلا
يحددن نكاحها ويحرم
فإن لها مس ولم يحدد
وقال بعضهم بلا تجديد
وجوز القاضي شريح وقضى
شهادة العبدین والجمهور
فعاقد تزوجا بذيین
وكان مس فعليه تحرم

والمشركين ناقضى العهود
أن شهود العقد من تقدما
بدون عدة له مستقبلة
بعدة من وطء ذاك قبلا
ما بين مائتي لئلا يختلط
فمن هنا لا عدة فيه تخط
في كل وطء بحرام كونا
يحرم المرأة مهما حصلا
إذا لها أراد أن يردا
بأنما شهوده من قد ذكر
شهوده لا يقبلن إن يكن
ومن عليه السكر أيضاً يظهر
وإن لإشهاد النساء تعمد
وإن بهن بعد عقد يعلم
ولم يكن عليه فيما فعلا
أو ذا صبي أو جنسة أو أعبدا
عبد أو المشرك بالحق نطق
فإن في ذلك خلقا نقلا
في قول بعض لو يكون بهم
فإنها تحرم طول الأبد
يقوم بل بعقده المهود
والشيخ عزان بن صقر المرتضى
قالوا بمنعها فلا تصير
أو بصبيين كتمها يبين
وللصادق بعد ذاك يعزم

بشاهدين مثلها في الملة
وصحبنا غالباً قول بالتمانع
تناكحاً بدون إشهاد حلاً
إن علمت بأنه قد نالها
لأنها تكون كالزانية
ذلك أو بالجهل هذا أتت
وليس عقدها هنا لهم يصح
صداق مثلها لها فليغرم
واختار في الديوان هذا وانتقى
والقول بالثبوت للديوان
في هذه عدم ثبوت النسب
بأنما ذاك نكاح لم يصح
وأبن الزنى ابن أمه تعيننا
جاء على طريق تزويج عقد
والملا الأعلى تزوجاً عقد
أما الصداق فلها حتماً وجب
ولا صداق إن بذاك تعلم
هذا شهوداً قبل مس وجدا
ما اجتمعما في موضع ونادى
له حليهما بعقد عقدا
ممن هنا في واحد من موضع
إن كان مس بعد ما قد سبقا
أو شاهدين واحد ممن يرد
وذلك التزويج لن ينتقضا
فإنها عليه حتماً تصرم

وجائز تزوج الذميسة
وذاك للأحناف أما الشافعي
وليس من تولد بين الأولى
ولأولى والصدّاق ما لها
بلا ولي وبلا شهادة
وهي سواء علمت بحرمه
لأنما الصداق بالعقد الأصح
ويلزم الصداق إن لم تعلم
وقال بعضهم لها ما أصدقا
وفي ثبوت نسب قولان
واختار بعض علماء المغرب
ووجهه على الذي قد اتضح
فالأبن منه مثل ابن من زنى
ووجه أول بأن المس قد
ومن على شهادة الله الصمد
تصرم إن مس ويثبت النسب
وذاك إن لم تدر ماذا أبرموا
وصح مع وليها أن يشهدا
وإن هما كانا على الإشهاد
فليشهد الولي من قد أشهدا
وقيل في الإشهاد إن لم يقع
فذاك غير جائز وغرقا
وإن بشاهد تزوجاً عقد
وما دنا يزيد غير من مضي
وإن يكن مس بمن قد يرسم

وفي الصّدّاق وثبوت النسب
ولا صدّاق إن بذاك تعلم
إشهاد زوج دون إشهاد الولي
كعكسه على نكاح قد مضى
وإن يكن أشهد واحدا فقط
لأنما النكاح دون جدل
وذلك الإشهاد ركن علما
فلم يكن يصح في قولهم
وجاز إشهادهما لآخر
إن سبق العقد أو الإشهاد
من قبل وطء وإذا الوطء بدا
إلا على مقال من قد وسما
وهو مقال ضعفه في الأثر
وفي النكاح واحد مع الولي
جوز لو بدون زيد آخر
لكن بترخيص ومن قد عقدا
واحدة وبمدها قد عقدا
أو أنه بأختها أو ما غدا
جاز له أن يمسن الأربعا
ولا اعتبار عندهم بالأولة
وإن يكن طلقهن أجمعاً
أو طلق الأخت ومن شاكلها
فهو على أولة لا يشهد
ولفتاة إن تزوجت بـ
تزوج بمن تشا ما لم يكن

بذاك خلف العلماء النجب
وليس من تورث بينهم
لا يثبتن في مقـال الأول
بدون إشهاد لهم قد غرضا
وكان مس فعلى الحرم سقط
ليس يصح قط إلا بـولي
من عقد تزويج لهم قد أبرما
إلا من الولي فهو القيم
على نكاح بينهم تقررا
بواحد ليكمل العـداد
بواحد فهي حرام أبدا
إشهاد ثان بعد وطء وقعا
والأول الصحيح مع أهل البصر
لو بنى العقد به من أول
من قبل مس أو بعيدا جرى
على فتاة دون ما أن يشهدا
بأربع وأنه قد أشهدا
كأختها من النسا قد عقدا
ومن تكون عندها لن تجمعا
وقيل غير جائز أن يفعلها
أو متن أو منهن بعض صرعا
أو هلك ذى وقضت نجبا لها
بل إنه إن شـاءها يجدد
شهادة أو بالذى لن يقبلا
منه على النكاح إشهاد ركن

نكاح السر

وهو الذى استتكم فيه الشهدا
وقال بالتفريق مهما وجدا
بيطلان كل تزويج بسر
ففيه خلف القادة الأعلام
وبعضهم عن مثل ذاك قد زجر
فذلك المنهى عنه دوما
إن أخبروا عدا إذا ما شئتم
وأمر عقد كائن لا تظهروا
والآن فاسكتوا عن الإشاعة
شهودهم لأجل خوف فيهم
بأن هذا العقد لا ينهدم
في عقدة التزويج بالاشهار
حينئذ ذاك عنه رفعنا
إن أعلنوا النكاح أى ليثبتا
له ولو بضرب دف يحضر
وقد تعددت به الأخبار
بعد انقضا العقد ثلاثا تعلم

وفى نكاح السر خلف وردا
فبعضهم لعقده قد أفسدا
كان أبو بكر الرضى وعمر
وإن أسروه بلا استتكام
فغليل لا بأس به لو ما شهر
وإن يكونوا استتكموا لو يوما
كأن يقولوا لشهود لهم
وإنكم فى يومنا لا تخبروا
أو أخبروا من بعد هذى الساعة
وإن يخافوا ظالما واستتكموا
فاستظهر القطب الإمام العلم
وجاء عن نبينا المختار
وقال لانكاح حتى يسما
أو ينظر الدخان أيضا وأتى
وفى المساجد اجعلوه وأشهروا
والقصد من ذا كله الإشهار
ثم من السنة تكبيرهم

الاولياء

فلا نكاح دونه لامرأة
نكاح إلا بولى حصلا
إذن من الولي قد تقدا

إن الولي من شروط العقدة
لما أتى فى الخبر المرفوع لا
وأى خود نكحت بدون ما

فباطل وباطل وباطل
وجاء لانكاح إلا بولى
وعنه لانكاح إلا بولى
إلى سوى ذلك من أخبار
وقد أفاد كون ذاك باطلا
ولو أجازته ولى المرأة
من بعد مس ودخول واقع
لأنما البطلان فيما حققا
ولحديث الأمر بالتفريق
فتحرمن على الصحيح أبدا
وأنه إن لم يكن نكاحا
وفي حديث عن نبي الأمة
ثم بها تزوجا قد أبرما
كذلك لانكاح أيضا وردا
وليس من جلد ولا رجم هنا
وكل ما أعطى لها من نقد
لأنه كمثيل من أعطى على
ترده له وينفقنـــــــــــــــــه
إن كان أغطاها ثكى يجامعا
ولم يكن يثبت من ذاك النسب
وقالت الأحناف في الحرائر
من أوليائهن صحيح أن تضع
ولم يكن أنقصها عن مهر
وإن للولى أن يخاصــــــــــــما
وإن يكن لم يكملن المهر

نكاحها جاءت به الرسائل
وبشهود وصادق أكمل
وبصادق وبعدين جلى
جاءت بها صحائح الآثار
وقوع فرقة عليهم عاجلا
إن كان قد أجاز أمر العقدة
فإن ذاك الأمر غير نافع
قد جاء في لفظ الحديث مطلقا
في خبر قد جاء من طريق
لما ذكرناه وما قد وردا
فهو يصير بينهم سفاحا
أى امرئ كان زنى بامرأة
فلقيام زانيان أى هما
بعد سفاح في حديث أسندا
لأجل شبهة عليها قد بنى
فإنها مأخوذة بالمورد
فعل الزناء ما إليها بدلا
في الفقرا ليخرجن منه
أو أنها زوجته إذ دفعا
وقال بالثبوت بعض واحب
نكاحها بدون إذن صادر
لنفسها فيمن لها كفؤا يقع
أمثالها من النساء الغر
للزوج أو لمهرها يتمما
فهو بتفريق يكون أخرى

في ذلك الحديث نفس الأمة وهو لدينا باطل مردود مختارها إن كان من أكفاء فالجد بالأخوة وابن ينسب بحسب الميراث هذى المرتبة ثم أخوها لأب حقيق من أمها في العقد حق يرسخ من منهم أولى بأمر العقدة لأنه عاصبها له الدم وقيل والتزويج أيضا والدم أولى من الابن اتفاقاً حصلاً والجد من أم يكون مثله في أمر عقد للفتاة لازم لها على أداء حق يجري وفي القربات التي قد جاءت غابنه الأقرب بالأقرب ثم مقدم على ابن أخ يوجد كذلك ابن العم أيضاً قدما وصبوب البعض المقال الأول أو من عمومة وهم في رتبة لو أن باقيهم لذلك قد أبى أمر النكاح من يكون أهلاً تزويجه بإذن كل من ملك باقيهم فإن ذاك انتقض قبل الدخول وله ما هدموا

وإنما مراده بالمرأة والقطب قال إن ذا بعيد فيلزم التزويج للغياء وإن أولى الأولياء هو الأب فالعم غابن العم ثم العصبه من إخوة يقدم الشقيق وما لذى كلاله وهو الأخ والخلف في أولادها والأخوة فبعضهم قال أخوها أقدم والإبن في الإرث أخوتقدم والأب والجد ولو كان علا وولد البنت فلا حظ له ويؤخذ الولي عند الحاكم كذلك في انفاقهما والجبر بحسب الترتيب في الولاية أب فجد فأخ وابن فعم وابن أخ بعد أخ والولد وابن أخ والعم بعض العلما في جانب الإنفاق أوئما تلا وإن يزوج واحد من إخوة جاز ولو أصغرهم لو ذا صبي لكنه يندب أن يولى أما الرقيق فإذا فيه اشترك فإن يزوج واحد بلا رضا إلا إذا الباقون منهم تمموا

فإن أتاها قبل أن يتمموا
وقيل إن هم تمموا ما قد فعل
أما إذا ما أعتقوه فإذا
والأحسن اجتماعهم أو أمر
وإن يكن وليها الأقرب قد
زوجها من دونه في الرتبة
وقيل إن نأى عن الأميال
وقيل إن مقدار يوم واحد
ترسل نحوه وتساأذنه
لا يتركها إلى إتيائه
واحتاجت المرأة للمؤنة
أما أبوها ما لها تزوج
وقيل مثل غيره إن بعدا
وأن يزوجهما الولي الأبعد
فإنه إن لم يكن بها دخل
وإن يكن قد مسها والغايبه
تترك عنده ولا يفرق
وإن يكن زوج أجنبي
جاز بها فإنها حرام
بأنه إذا الولي تممها
وقيل لا تفريق ما بينهما
وقيل إن كان من العشيرة
والقطب قال هذه المسائل
إن زوجت بأجنبي فدخل
والخلف في تزويجها بالأقلف

ف قيل إنها عليه تحرم
لو بعد مسه فإنها تصل
زوجها البعض فذاك نفذا
جميعهم كي يستقيم الأمر
سافر عنها في مكان وابتعد
إن كان ذاك خارجاً من حوزة
وقيل بالثلاث من ليالى
أو قدر يومين غير باعد
في شأنها حتى يجيء إذنه
وإن تطل غيبته في شأنه
زوجها من دونه في الرتبة
إلا إذا لم تبلغنه الحجج
عن حوزة زوجها من وجدا
وفي بلادها القريب يوجد
جده قرييها متى حصل
بالغة فإنها كما هي
والبعض بالتفريق فيها ينطق
وقيل أن يجيزه الولي
وبعضهم له هنا كلام
جاز ولو بعد الدخول منهما
ولو أبى الولي أن يتممها
هذا وقيل إن من الفصيلة
ترخص اما الصحيح الفاصل
قبل إجازة نكاحها بطل
وذى العمى ومشكل لم يعرف

خلف على السلطان والإمام
هذا الفتى وليي العميد
تزوجا فجائز ما عقدا
خليفة من أبها قد عالها
وقيل للذى عليها استخلفا
يجتمعان عند عقد كونوا
سواء الولي والخليفة
يستخلفن على نكاح امرأة
منه فما له وكيلا يدع
وقيل ممنوع من الجميع
في ذاك مهما غاب أو تنقلا
على النكاح بعد ما إن يتلفا
أو أنه يموت بعد ما نصب
ولا خلافة لها قد جملا
من دونه قد كان في المرتبة
مع عدم عاصب لها تولى
يزوجونها بدون وهم
شخص فقل له عليها فاعقد
لو مشركا فثبت عليها
ففقدها من الجميع جائى
أو يأذن زيد، لعمر منهما
تزوجهم قيل يجوز إن عنا
فبعضهم تزوجه قد جوزا
تزوجيه وعقده لا ينهم
قابلها والأرض أيضاً والسما

كذلك في التقديم للأرحام
وإن تقل غانية سعيد
وأمرته إن عليها يعقدا
يتيمة لها ولي ولها
تزوجها إلى الولي صرفا
وقال بعض العلماء الأحسن
وقيل فعل الكل منهم يثبت
وما لغير والد الابنة
وهكذا جعل الوكيل يمنع
وقيل ليس الغير بالمنوع
وقيل للغير بأن يؤكلا
وأنه يمنع أن يستخلفا
ومن يقل بمنعه فإن يغب
لم تعتبر وكالة قد وكلا
بل يعقد التزويج للفتية
معتقة يزوجنها المولى
وابنة أم عصبات الأم
مشرقة قد أسلمت على يد
وقيل إن زوجها أبوها
ومن لها اثنان من الآباء
أو يجعلان لوكيل عنهما
والعبد والطفل إذا ما أحسنا
والطفل قيل إن يكن قد ميزا
وقيل إن كان سداسياً يتم
وقيل مهما عرف اليمنى وما

وعرف الزائد والنقص ففقد
وللولي ولمن مثل الولي
من لا قط ومعتق ومن على
امساك زوج وولية معا
مع الشهود عند حاكم أرب
أو أنه يعزرن لهم
إذا أقروا ويحلفنهم
أو أنهم قد أنكروا التعمدا
عند فتى عبد العزيز قيل ما
وعندنا وعلمنا المدينة
والقطب قال لا يمين تلزم
لأن ذاك الأمر ليس يرجع
وقيل إن البعض من سبقا
قد كان معقودا عليها دون ما
وابنها في حبرها بما جرى
وحرما منكوحة العبد بلا
وهكذا مملوكة المرء بلا
والعقد إن غير الولي فعله
والخلف هل يزوجن لنفسه
كذلك القاضي وسليطان البلد
ويجبر الولي بالعقد على
من دون عذر وهو ظلم إن وقع
لو غير كفتها تزويد الغانيه
كمثل إن كان الزنى منها يخف
بدون ضرب وإذا منه امتنع

قيل إذا زوج يوماً لا يرد
من كل من أمر النكاح قد يلي
يديه إسلام فتاة حصلاً
إذا عليها العقد يوماً أوقعا
فيفرضن عليهم حكم الأدب
ما دون أربعين يضربنهم
إن أنكروا ذلك أصلاً منهم
ويتوارثان بعدما بدا
لم يفسخ الولي تزويجهما
لا إرث بين ذين في القضية
إن أنكروا تزويجهما عليهم
إلى دم كلا ومال يدفع
ما بين زوج وفتاة غرقا
إذن من الولي قد تقدا
من ذلك العقد الذي قد ذكرا
إذن من المولى وأمر حصلاً
إذن إذا قبل الجواز دخلاً
لا يشهدن به ولا يحصر له
بنفسه وولية في حبسه
من لم يكن لها ولي معتمداً
ولية له إذا ما نكلا
منه فغير واسع أن يمتنع
أن يحذرن منها أموراً بادية
وكلمها يهتك حرمة الشرف
زوجها الإمام والقاضي الورع

وإن أرادت كفتها فيجبر
على زواجها وإن منه أبى
وهكذا السيد مهما طلبا
كذا خليفة اليتيم جملا
ويحرم على الولي أخذ ما
إلا بطيب نفسها إذا أبى
لأنما الترويج واجب ولا
والله قال أنكحوا الأيامى
وهكذا لا تعضلوهن أتى
فما له يمنعهما مما ذكر
إلا إذا يسافرن لأجل
وقيل إن المسلمين ينظروا
فإن رأوه قاصداً لضررها
لا يتركوه وليخوفوه
وإن يك اعتل لهم بعة
فإن رأوا وجهاً لما قد بينا
لأنه وليها والناظر
ونظر الرجال يعملو نظرا
وإن رأوه قد أراد محض ضرر
بل يأمروها أن تولى أمرها
وإن أرادت واحداً فواحداً
فإن يك الصواب فيما فعلا
وما لذاك غاية بل ربما
وربما يرد جملة وقد
وللإمام ولمن له أمر

بالضرب والحبس له يكرر
زوجها الإمام أو من نصبها
مملوكه منه زواجا وأبى
إن عبد ذى اليتم نكاحا سالا
تعطيه في تزويجها لينعما
تزويجها إلا بمال طلبا
يجوز في الواجب يعطى البدلا
والأمر للوجوب حتماً قاما
والنهي للتحريم أصلاً ثبتا
ليأخذ الأجرة غالأجر حجر
تزويجها غليأخذن بالمعدل
في منعهما إذا ما اشتجروا
أو قاصداً أن يأخذن ما لها
ذا الطول من تعنوا له الوجوه
غلينظروا ما قاله بفكرة
غليأمروها أن تطيعه هنا
في أمرها والحافظ المحاذر
هذى النساء ولو عظم خطرا
لها فلا يترك قاصد الضرر
سواء ولينفوا لما أضرها
وردهم غلينظروا فيما بدا
فشأنه وإن يكن ضرر فلا
يرد واحداً وفيه ظلما
أصاب في ردهم الوجه الأسد
ومثله السلطان لو جار وضرب

على خلاف فيه والجماعة
ترويح من غاب وليها إلى
ولم يكن من دونه لها ولي
ولم يكن لها ولي عنه ثم
كمثل مشرك ومجنون ومن
أو لم يكن لها ولي أصلاً
واختار بعض العلما أن الرحم
وقال بعضهم بعكس ما ترى
وأحسن الأمور أن يوكلا
ومن ذوى الإشراف قيل الرحم
والوالد المشرك بعض حسناً
وأن للقائد عند بعض
وقيل من أمر السلاطين ولي
فإنه له بأن يزوجها
وإنما يزوجن للمرأة
إن طلبت منهم زواجاً عن رضا
أنهم لا يعلمون أمداً
ولم تكن في عدة ملتزمه
وجائز أن ينصبوا الوكيلاً
وقال بعض يتولى الوالى
وما لهم في شأنها أن يفصلوا
وامرأة إن نفسها قد زوجت
عند وجود رحم لها ذكر
حدثت وحد الزوج ذاك الأنحس
وقيل لا وإن تكن لم تجد

وهم متى زادوا على الثلاثة
مسير أيام ثلاثة تلا
أو أنه أبى بما لم يقبل
أو كان لكن كونه مثل العدم
يرتد عن دين الحنيف والسنن
بل كل من بعصها اضمحلا
أولى من السلطان في العقد الأتم
لو ذلك السلطان كان جائراً
سلطاننا أرحامها من الملا
أولى بأمر عقدها وأقدم
أن يحضرن مع حاكم العقد هنا
ما كان للسلطان دون نقض
في بلد ولو عريف محفل
من لم يكن لها ولي خرجا
من قد ذكرناه بهذى الصفة
وقد أقامت بينات ترتضى
لها ولياً أو حليلاً وجداً
أو ذات حمل أو به متهمه
ليحضرن بيانها المقبولاً
بنفسه ذاك ولا يبالى
بعلمهم بل ببيان يقبل
أو مثل أختها وما تخرجت
ولم تكن ردت إليه للنظر
وزوجة أو عزروا أو حبسوا
بعضاً من الأرحام كيما يعقدا

فإنها توكلن ذكرا واختير كونه من العشيرة وامرأة في سفر تألم يزوجنها خير من في الرفقة وليس للمرء بأن يزوجها وأن يزوجهما وترضى قهرا وإن يخف منها الزنى أو تحذرا لأن أعظم الضرورات الزنى ولا يزوجهما بظالم ولا ولا مخالف لها في الدين ولا بقاتل لنفس ظلما ولا منافق نفاقاً ظاهراً ومن لها ليس يصون حالاً أو يدخلون عندها ويرضى ويهلك الولي والشهود إن زوجوها قائلاً بحيثما لأنما القاتل لا يؤوى ولا وذلك المترويح منها أمن فمن يؤمنه يصير ضداً مع أنه لو كان في وسط الحرم وإن يتب ولم يجد من يقتل جاز لها حينئذ تزوج والبدوى حكمه كمن قتل والحضرى يحرم عليه أن ولا غراق إن تكن تزوجت

يعقد تزويجاً لها بمن ترى وقيل لا إلا من الفصيلة في رخصة ولاولى غيهم وقد أجز ذلك للضرورة حرمة بغير كفؤ خرجاً فليرضها بما أرادت جبراً زوجها موحداً تيسراً فلتدفعن بما يكون أهونا يؤخذ منه حقها إن تكلا يفتنها عن دينها المكين ولا بشخص يطعمنها الحرماً أو بدوى خارج من القرى كمن اليها يدخل الرجالاً دخولهم والطرف عنها غصاً جميعهم والزوجة الخرد يكون للمقتول كفؤاً في الدما يقر حتى يعقلن أو يقتلا لأنه هناك يطمأن لشرعنا الشريف ان يمتد أصاب شخصاً لدهى بالقتل ثم أو يعفون عنه ولا من يعقلن به إذ التوبة قطعاً مخرج لأنها صلاته ليست تصل يكون في البدو ويترك الوطن بواحد ممن مضى وخرجت

تنزع إن مخالف لو عقدا
لأن حال البدو قطعاً أفسد
إن زوجت ببدوى يرحلن
ضرورة فقد يرخسنا
زنى عليها أودهاها قتلاً
بالكره منها وأتى الدخول
والمر كاملاً كما قد يتفق
لها ولا يرث لها يساق
ولا له حق عليها يستحق
له بقتل وتكون عضداً
برجل كان من البداة
سيدها لا صاحب البداة
لها تقيم عند هذا البعل
لنفسها وتمعن القرارا
للعق نالت فالهلاك لزما
وافت بلوغها عليها لزما
ولتناً عن حليها ولترحل
عقدا عليها في الصبي قد انبرم
فقل لها قد وضع الطريق
فطلقت أو مات عنها وانعقر
ببدوى وتقيم عنده
له على تزوج أن يقدم
لها وأن يتخذنها مسكناً
أو يبين مسجداً منمناً
يجعل أو غيرها تزوجاً عقد

وقال بعض العلماء وشهدوا
ونزعها من البداة أكد
وقيل تجعلن لنفسها وطن
وإن بجبار تزوجنا
وإن يرد تزويجها وإلا
فإن به قد رضيت حليلاً
فإنها للإرث منه تستحق
وإن تكن لم ترض فالصداق
وما لزوجة على القاتل حق
وما لها تخفيه ممن قصداً
وجوزوا التزويج للموالة
لأنها تتبع في الصلابة
وإن تنل عتقاً فغير حل
يلزمها في الحال أن تختار
فإن أقامت عنده من بعد ما
وهكذا صبية من بعد ما
إن تنقضن عقد النكاح الأول
وغير واسع لها بأن تتم
وهكذا مجنونة تفيق
وذاًت بدو زوجت أهل الحضر
يحرم أن تزوجن بعده
ومسلم في بلد الشرك فما
وغير واسع بأن يوطنا
أو يتخذ سرية أو يعتقها
وإن يكن سرية في ذي البلد

حرمها بعض وبعض حلالا
 كذا روى القطب بشرح النيل
 أحكام أهل الشرك فيها وجرت
 يحكم بالشرك ولا يقاوم
 صلاته وصومه ويشهر
 من الإمام إن سرى إليها
 فليناً عنها المسلم الوافى الذمم
 إن كان إظهاراً لدينه قدر
 بدينه يقوم لو كان بسر
 فيها ولكن عند نهى سمعها
 إحكام مسجد لديننا كامله
 نكاح مشرك برب العظمه
 لا تثبت الأنساب منه ويحد
 ولا صداق يلزم إن تعلمه
 يلزمها وليس منه بد
 حد لشبهة عليها أقدم
 له بأن ينكح ممن أسلما
 به ولا تثبت أنسابهم
 إن تاب مما قد أتاه المجرم

ومسها فالخلف فيها نقلا
 أصح ذين القول بالتحليل
 وبلد الشرك التي قد ظهرت
 وكان مشركا عليها الحاكم
 لو أمكن المسلم فيها يظهر
 لأجل ما يطرا على أهلها
 سبى وغنم واستباحة الحرم
 وقيل ليست دار شرك تعتبر
 وقال بعض العلماء إن قدر
 والعنق ثابت إذا ما أوقعا
 وإن بنى المسجد فيها كان له
 ويحرم على فتاة مسلمه
 ولو كتابياً وإن بها عقد
 إذا درى بأن هذى مسلمه
 أى تعلمه مشركا والحد
 وبعضهم يقول ما عليهما
 ومن به الخصلة من شرك فما
 وما لها مهر إذا ما تعلم
 وتحرم وقيل ليست تحرم

رضا المرأة وإنكارها

وإذنها السكوت منها إن بدا
 لو زالت العذرة منها أصلا
 قبلا بدون عذرة منذ ولدت

البكر تستأمر فيما وردا
 وهى التى لم تتزوج قبلا
 بغاصب أو مرض أو وجدت

يطلب منها الإذن غيما عرضا
وقال بعض العلماء تخبر
فإن تكن قد سككت فإنما
وقيل عندها يطال المجلس
وإن بدت منها علامات السخط
لكنما الصحيح أن الصمتا
وذلك الحديث في البكر التي
لأنما الطفل ومن تجننا
فكيف عنه صمتهم يكفي
وقيل للصبيبة الإذن ولا
وظاهر الحديث ذاك يقتضى
وظاهر الحديث أن البكر لا
ولا سواء دون ما استثمار
رواية عن سيد الأكوان
فإن يقع وأنكرت فقد بطل
إلا ابن عباد فقال قد ثبت
ويؤخذ من الحديث أن لا
سواء الوالد والولى
أمر النساء جاء إلى الآباء
وذلكم دل على أن ليس بد
لو أنه كان المزوج الأب
وقد روى جابر عن عائشة
بأن خنساء ابنة الخزام
وثيبا كانت ولكن كرهت
فأخبرته بالذى تبدي

فإن تكن قد سككت فهو الرضا
أن سكوتها رضا يعتبر
سكوتها منها رضا قد علما
فيذهبن منها الحياء وتأنس
لو سككت قد قيل لا تنكح قط
إذن ولو ما قيل ذاك بقا
قد بلغت عاقلة لا الطفلة
ما لهما إذن ولو قد أذنا
هذا بعيد عند أهل العرف
بد من استثمارها لتفملا
غيما رآه شيخنا القطب الرضى
يعقد عليها والدلها علا
وصرحت بهذه الآثار
لا تنكح البكر بلا استئذان
قال وذاك قولنا وما أجل
عقد أبيها رضيته أو أبت
يكون بد من رضاها أصلا
من بعده وهكذا الوصى
ثم رضا من السكوت جائى
من الرضا منهن فى عقد عقد
إذ الرضا السكوت قال المجتبى
عن النبى الطهر هادى الأمة
زوجها والدها المصامى
ذاك وأنها إلى الهادى انتهت
والمصطفى نكاحها قد ردا

والبكر لا يعقد عليها إلا
 فإن يقع من قبل أن تستأذنا
 وبعضهم جوز إقداماً على
 ثم يرد أمرها إليهما
 وإنما السكوت منها يجعل
 لأنها قد تستحي أن تبدى
 والضحك والصراخ والحنين
 لأنها يمكنها تصرح
 وتفصح الشيب عن هواها
 وليس يكفى الصمت منها أبداً
 ومن تكن قد طلقت في العقدة
 وقيل حكمها كحكم البكر
 ومن تكن عذرتها قد زالت
 واستأمرُوا النساء في البنات
 والبكر أن لها الولي استأذنا
 فأنكرت لم يلزمها ما عقد
 قلت وذا هو الصحيح فالخبر
 فإن يكن سكوتها هو الرضا
 إلا على مقال أن لابد من
 فتقبل العقد الذي تقررا
 ولا يكون قوله مقبلاً ولا
 فرضيت أو أمرتني قالاً
 إن هي قالت ما رضيت ما بدا
 وإن تكن قد أخبرت فنهضت
 يلزمها التزويج لو من بعد

بعد رضا منها إذا تجلى
 رد إليها الأمر فيما قد عفا
 عقد بلا استئذانهن أولاً
 من بعد عقد كائن عليها
 رضا بما كانوا له قد فعلوا
 بأنها راضية بالعقد
 جميعه منها رضا يكون
 بأنها كارهة وتفصح
 إذا الولي سألها أتاها
 ولا البكا والضحك إذا بدا
 قبل الدخول حكمها كحكم تى
 ما لم تنزل عذرتها في النكر
 فحكمها كتيب بحالة
 في خبر عن الرسول آتى
 وتسكتن فأوقع العقد هنا
 وقال بعض لازم ولا يرد
 قال سكوتها رضاها يعتبر
 فما النكير والنكاح قد مضى
 إخبارها من بعد عقد قد زكن
 أو أنها ترده إلى الوراء
 أن قال قد زوجتها حليلاً
 إن أوقع العقد عليها حالاً
 ولا أمرته بعقد أبداً
 أو قعدت أو في سبيلها مضت
 قد أنكرت فالعقد لا يرد

وإن يكن مضي زمان غادعت
وكان ذاك شاهرا بحيث لا
وقيل في الثيب مهما لبست
أو أكلت طعامه أو سكنت
فإنه منها رضا يعتبر
وقيل ما لم تفصح بالرضا
وإن تكن قد أمكنته نفسها
أو كشفت قدومه وقد نظر
من بعد علم بالنكاح فرضي
ويلزم التزويج مهما ترضى
وعند باريها عظيم المنية
بكل من به تيقنت ومن
وظاهر الأحكام في البرية
على الفتاة بالرضا إن سكنت
وقيل إن وليها قد أعلمها
أو واحد فحجة عليها
من طرق الشهرة والتواتر
واللولى إن تقل زوجنى
غدون أن تخبر لا يكون بد
والخلف إن غالت له فلانا
ف قيل في هذا رجوعاً لا تجد
وقيل في جميع ما قد ذكرا
إذا له أباحت الإنكاحا
وامرأة قد زوجت بأمر
فوقع الزوج عليها قهرا

بأنها لم تعلم ولا وعت
يخفى عليها غالئكير بطلا
يوماً ثياب زوجها بها اكتست
على النكاح داره واستوطنت
ومالها من بعد ذاك غير
فليس حجة عليها ما مضى
يوماً وقد جامعها ومساها
ما كان منها باطنياً ومستقر
وما لها من بعده أن تنقضا
به ولو طرقة عين تقضى
فإنما يأتى قيام الحجة
إليه قلبها لدى العلم اطمأن
فإنما يأتى ثبوت الحجة
أو إن أقرت بالرضا وأثبتت
أو الحليل أو رسول منها
كذلك الأخبار إن تأتيتها
فإن تلك حجة لم تهدر
بمن تريده بأمر منى
من بعد عقد غتريد أو ترد
زوجنى اليوم ولا توانا
وقيل بل لها إذا شامت ترد
ليس لها من بعده أن تنكرا
لو لم تعين رجلا صراحا
وليها فأظهرت للنكر
ثم أجازت بعد ذاك الأمرا

منا وبالتحريم قول الغير
 قال هو الصحيح عندي والأسد
 مخالف لما عليه شرعنا
 وجهها وهاك قوله للنظر
 قصد الزنى المحض متى ما فعلا
 وبصداق وشهود كمل
 قبل الرضا فلا يعد زانى
 لأنها مغلوبة علانيه
 منهم على العقد الذى قد سبقا
 عقد الزواج لزوال اللبس
 وقيل لا ثبوت حيث العقد جب
 وليها بإذنها وما اعتدى
 ودخل الزوج بها لم تحرم
 ومساها فهى حرام للأبد
 إن أمرت غائبة يوماً ولى
 وبعد ذلك أنكرت ما قد بدا
 سليل محبوب المذهب الأرب
 إن لهذا الرجوع حالا
 لكنها قد رضيت بما جرى
 والتأن قول قد رآه الأكثر
 بدون أمر صادر من الولى
 ثم أجازت ووليها معا
 وصحح التحريم عند النظر
 وقبل أن ترضى بعقد الرجل
 من بعد ذلك الحال عقد منهدم

فالقول بالجواز للجمهور
 وقول بعض صاحبنا والقطب قد
 لأن ذلك الجماع كالزنى
 ووجه القطب لقول الأكثر
 بأن ذاك لم يجامعها على
 لكنه على النكاح بولى
 لو أنه أخطأ في الإتيان
 كذلك المرأة ليست زانية
 فحيثما لم تحرم من جاز البقا
 بشرط أن تجيز بعد المس
 ومن يقل بالحرم يثبت النسب
 وقال بعض إن يكن قد عقدا
 فأنكرت بعد الزواج المبرم
 وإن يكن بدون إذنها عقد
 وعن غتى محبوب المجل
 يعقد تزويجا لها فعقدا
 فتأبى تزويجه وقد عجب
 مما له أهل عمان قالوا
 كذلك الخلاف إن لم تأمرا
 ثم بعد العقد جاءت تنكر
 وإن تكن قد زوجت من رجل
 فأنكرت ثم عليها رقعاً
 جاز النكاح في مقال الأكثر
 إذ وطئها قبل إجازة الولى
 أحكامه حكم الزنى كيف يتم

وطفلة إن زوجت بلا ولي ولو أجاز بعد مس الطفلة بالغة قد زوجت فأنكرت فبعضهم قال النكاح انهدما وجاء في قول لبعضهم رسم قبل افتراق شهود العقدة وقال بعض العلماء ما لم تقم وبعضهم يقول لو من بعد وصح التجديد قطب العلماء وبعضهم يحوز القبول ما وهكذا الشهود بالشهادة وإن تقل رضيت قبل النكر والأحسن التجديد في ذا الأمر وإن يكن لم يرد التجديدا فإن هذا بالطلاق يؤمر لمن أراد بعد هذا الحال وإن يكن على رضاها بينها بيانه يقبل والنكاح وإن تكن كراهة فلا ضرر وشاهدان شهدا على الرضا يقبل قول الشاهدين بالرضا وإن يكن قد ادعى إقرارها بعد سماعها بلا بينة وما عليها حلف على الرضا وقيل في الوجهين ذى لا تحلف

تحرم إن مسّت بعقد أول وإن أجاز قبل مس حلت ثم أجازت بعد ما قد غيرت يحتاج أن يجددن ويبرما بأنه يتم ان له تتم من مجلس كانوا به وحضرة ولو تفرقوا فإنه يتم قيامهما يتم دون رد إن رضيت بعد نكير قدمها دام الفتى مستمسكا ملتزما إن رجعت وهم بهذى الحالة صح نكاحها لهذا الأمر وبعضهم أوجبوا للجبر بل شاء أن يتركها بعيدا لنفى شبهة هناك تظهر تزويجها من سائر الرجال من قبل أن للنكر منها تعلنا بثبت لو لم ترضه الرдах ما لم تكن قالوا كراهة الغير وآخران بالنكير عارضيا والشاهدان بالنكير رفضا بأنها قد رضيته جارها تحلف أنها لما أقبرت بقلبها إذ ذاك أمر غمضا وقيل مطلقا عليها الحلف

وصححوا في أول القسولين
لأن صحة النكاح تلزم
من صدقات وثبوت للنسب
وغير ذلك مما على النكاح
وإن أبى تحليفها وقد ذهب
وصححوا أن لا يمين تجب
كذلك لا يلزمها إن ادعى
من بعد ما قد حجرت على الولي
أو حاكم المصروقاض في البلد
إلا بإذن ورضاً منها وقد
جواز للإمام كالسلطان
أن يحجرن على ولي الطفلة
تزوجها إلا بأمره متى
أو وضعها في غير كفؤ علماً
بغير أمر من إمامه سبق
لو أوقع التزويج في محله
ويبطل التزويج إن أبطله
يفرقن بينهما ولو دخل
وقال بعض إن لها قد زوجها
ولم يكن لهما أن ينقضها
إن كان في كفؤ لها قد أغلقا
وامرأة زوجها اثنان
فجاءها فعل الأخير منهما
وبعد حين علمت بالأول
فذاك واسع لها في الحين

إلزامها لهذه اليمين
بها على الجميع أشياء تعلم
ومن مواريث وإنفاق يجب
معلق والعقد الرده
تزوجت من بعده بمن تحب
على رضا في القلب وهو المذهب
بأنها قد رضيت ما أوقعها
عند شهود أو إمام أفضل
أن لا يزوجهما الولي من أحد
زوجها بدون إذن وعقد
والقاض والجماعة الأعيان
وغيره ممن يلي للعقد
عائنه أضراراً لها منه أتى
وإن على تزويجها قد أقدم
فليوجعه أدباً كما استحق
لأجل كسر حجره وحله
لو أنهم قد صادفوا محله
وليس يحتاج لتطليق وحل
فإنه يمضى على ما أرتجى
تزوجهم وعقدهم وقد مضى
بدون أضرار وقيل مطلقاً
من أوليائها بلا إذن
فقبلته وله لم تهدما
فرضيت زوجها به لم تبطل
وترجمن لأول الزوجين

صار صداقها عليه فليؤد
 ابنا به جاءت لوقت علما
 لأول لو سال منها الأدمع
 فهو حليلها مدى الزمان
 وذا هو الصحيح والشهير
 والدها فالثان منهم يبطل
 تعود هذى للأخير لو علا
 فكل ذاك باطل تهـدما
 حد ولا صداق فيما فعلا
 مستهزئاً بدون إذن خرجا
 أخبرهم فإن أجازاه يتم
 وهو الذى صحح قطب العلما
 هذى بغير أول ويرتج
 بأربع بدونها تعدد
 معها كأختها ومن قد يمنع
 فقط ثم أنكرت للعقدة
 وليها إذ صار ذا انهدام
 قد أعلمها فله فليعلمها
 وليها وقد رضى أو أنكرا
 إذ أن أمر التمس والإبطال
 اثنين يجزيان والإتمام
 فرضاه وله قد تمما
 من آخر لها قبيل ما بدا
 من الذى قد زوجوه أولا
 زوجة مستهزىء ولم يهن

فإن يكن واقعها الثانى فقد
 وألزموه عدة وألزمها
 وبعضهم يقول ذى لا ترجع
 من بعد ما قد رضيت بالثانى
 لو لم يكن واقعها الأخير
 إلا إذا كان الولى الأول
 وإن تكن بأول ترضى فعلا
 وإن تكن قد رضيت كليهما
 وإن يكن واقعها الثانى فلا
 وقيل فى مستهزىء قد زوجا
 منها ومن وليها فقد لزم
 وقيل لا يلزم إخبارهما
 فلولى جائز يزوج
 وجاز للأول أيضاً يعقد
 وجائز يعقد من لا تجمع
 وإن هما قد أعلما للمرأة
 أجزاهما ذلك عن إعلام
 وإن تكن قد رضيت فى حينها
 وإن هما قد أعلما بما جرى
 فليعلمها بعد ذاك الحال
 فى يدها وإن فى الإعلام
 وإن هما بذاك أعلماهما
 وكان ذلك الولى عقدا
 فجائز لها بأن تحولا
 إلى الذى قد رضيته وهو من

وقيل لا ترجع بعد ما بدا
وإن تكن لاثنتين من إختها
فزوجا فإن عقد الأول
غما لها إبطاله ولا تجدد
إلا على مقال ما من بد
ومن أحب رجلا ممن خطب
فلينظر القاضي أو الإمام
فإن هما تساويا في الحال
دون الذي له الولي قد أحب
رجح من تختار إلحاقاً صدر
فاستأمرهم وبالأهمـواء
فليتق الله وليهما ولا
فإنها أمانة تحت يده
وقيل من ابنته قد طلبت
غما رضى تزويجها من الرجل
فإن للأعمام أو للأخوة
ومن يزوجهما وليان ولم
إنهما يكلفان هاهنا
فهي تكون للذى تقدمت
وهي لمن أرخ وقت العقدة
وإن هما ما أرخا عقدهما
يكلفان بطلاق الغانيه
وأنه من بائن الطلاق
لمن أراد رجعة من ذين
إن لم يمسا بجديد يحكم

لمن له مستهزىء قد عقدا
قد أذنت أن ينكحها من يأتها
يثبت لو كانت له لم تقبل
الى سواء الانتقال ان ترد
من الرضا منها عقيب العقد
لكن وليها سواء قد أحب
أيهما أولى أو الأعلام
أو كان من شاعت من الرجال
كنه يصلح وهو قد خطب
لها بمن تهواه طبقاً للخبر
فالحقون حديث جائئ
يمنع لها من كفئها من الملا
يسأله الخالق عنها في غده
والزوج كفؤ وإليه رغبت
إلا بكثرة وترضى بالأقل
يزوجونها بمن أحببت
يعلم من الأول عقده انبرم
تاريخ عقد لهما تكونا
عقدته منهم متى ما علمت
إن لم يؤرخ واحد للمدة
أو باتحاد جاء تاريخهما
لأجل تنبيهة هناك باديه
وجاز بعد الحل للوثاق
يردها بعقدها المتين
فإن من مس عليه تحرم

وقال لا نحرم بعض الفطنة
بل إنه مس على الزوجية
إذ لم يمسها على قصد الزنى
لكنما عقدته ما تمت

الأكفاء

وفي الحديث أنكموا الأكفاء
وأنكمن ذا الدين جاء أودع
وقال من ذا سغه طوقها
ولا تزال العرب في عز أتم
وقيل إن المسلمين أجمعاً
من أى فرقة ومن أى الأمم
أكرمكم أنفقاكم الدليل
والمسلمون تتكافأنا
وكان عزان يرى الإسلاماً
وأكثر الأصحاب منا نظروا
كذلك قد قال خميس المرتضى
وإننى أقول فيها الأنظر
لأنه جاء به الدليل
وهؤلاء قولهم إن العرب
إلا امبراً كان يبيع البقلا
لو كان هؤلاء من أبنا العرب
لخبر عن الرسول قد عرف
فإن هم تزوجوا يرد
لو دخل الزوج بها إذا طلب
إن يكن العاقد ممن عملاً
وإن يكن أبوه ذاك يعمل

ولتكنوا إليهم قد جاء
في خبر عن الرسول الأرفع
أو غاسقاً فإنه قد عقها
ما زوجت أكفاءها أى بالحرم
أكفاء في تزويجهم إن أوقعا
من عرب كانوا هم أو من عجم
أى ما لا نسابكم تفضيل
دماؤهم في خير عرفنا
أكفاء في التزويج لو أعجما
خلافه وما يقول الأنظر
وذاك من إعلام من كان مضى
قولهم وهو الصحيح الأجدر
مصرحاً واتضح السبيل
جميعهم كفؤ لبعض في الرتب
وحائناً وحاجماً والمولى
ليسوا بأكفاء لربات الحجب
مصرحاً في أهل هذه الحرف
تزوجهم ويهدمن العقد
ذلك بعض قومها وما أحب
بيده الحرفة لو غيما خلا
فها هنا عنهم خلاف ينقل

وجاء في قول لبعض يؤثر
يثبت أن له الفتاة أثبتت
إن كان مسلماً ولا يرد
إن لم تكن من جنسه وقيل لا
قال أبو حنيفة قريش لا
والشافعي قال في ذا الأمر
والشافعي هاشمي النسب
أما أبو حنيفة فمولى
بما غدا يلائم الحالا
وغلط النعمان في هذا الأثر
فالمصطفى زوج زيدا بابنة
مع أنها من هاشم وزيد من
وزوجة الأشعث أخت لأبي
وقيل في الكافر كفر النعم
لغيره وليس بالمؤتمر
ومن يقل بأن هؤلاء
حجته في ذاك ما قد وردا
أحرار من توحيده قد رفعه
مولى وحجام ونساج معا
وهكذا ما قاله الطهر أبو
العرب لا تزال عرباً كراما
يعنى به ليسوا يزوجونا
وأمره الأصحاب في الموجد
وذاك لانحطاط أقدارهم
والمتبتون عقد غير الكافر

بأن تزويج الذين ذكرروا
ورضيت بالعقدة التي أتت
إلا أخو الكفر معاً والعبد
يرد إلا كافر بذى العلى
كفو لها من غيرها ولو علا
كقول عزان سليل الصقر
ينتسب إلى بنى المطالب
وكل شخص منهم قد أدلى
وبالذى قد اقتضاه قالا
مشتهر يدره من له نظر
خالقه زينب تلك البرة
أنصاره وقيل من بعض اليمن
بكر الرضى وذاك كندى أبى
ليس بكفو أبدا للحرم
يوجد عن محمد بن الحسن
ليسوا لدى التزويج بالأكفاء
عن النبي الهاشمي مسندا
كلهم أكفاء إلا أربعة
والرابع البقال فيما رفعها
حفص أمير المؤمنين الأطيب
ما منعت نساءها والحرما
إلا إلى كفؤ به يرضونا
يطلقوا النساء من يهود
وفي غد موردتهم جهنم
حجتهم ما في الحديث الغابر

وقوله إن جاء من ترضوه
 وقال إلا تفعلوا ذاك يكن
 وكل صنف ناكح في صنفه
 وإن يكن بعضهم من العرب
 فالفارسي ليس كفواً أصلاً
 لو جمعتهم حرفة فالعرب
 قلت وذا معارض الموجود
 جمعهم أكفاء إلا أربعة
 ومن أبوه عربي النسب
 إن كان معتوقاً وينكحنا
 وامرأة من حضر تزوج
 وقيل في عبد أولى التوحيد
 وطلبوا النقص فليس ينهدم
 وخاطب من أحد إن كتما
 فإن يكن لمثلهم قد انتسب
 فليس من رد ومهما ينتسب
 فإنه يرد إن هم طلبوا
 وإن هم لم يطلبوا للنقص
 كمنتمي لآل عبد المطلب
 وإن يقل إنني من الأنصار
 أو قال إنني قرشي فظهور
 أو قال من حنظلة أو قال من
 أو قال إنني فوجد
 وإن يقل إنني فتى غلان
 فزوجوه فليرد إن ظهر

ديناً أمانة فزوجوه
 في الأرض إفساد كبير وفتن
 ممن مضى وذهب لإلفه
 فغيرهم ليس بكفو إن خطب
 للعربي وكذلك المولى
 ترفعهم عن مثل ذين رتب
 بأن أحرار أولى التوحيد
 فليست أدري وجه ما قد رفعه
 وأمه مملوكة فعربي
 في العرب والوالد يتبعنا
 في البدو ثابت إذا ما ارتجوا
 ينكح حرة من اليهود
 والدين يعلو ونكاح الخود تم
 لقومه ولسواهم انتمى
 أو انتمى لدونهم من العرب
 إلى الذي أشرف منه في النسب
 رداً وفي تزويجه ما رغبوا
 وتتموه فالنكاح يمضي
 فبان من باهلة متى نسب
 فبان من كندة أو نزار
 من حمير أو من بنى الأوس الفرر
 ربيعه فبان من أبنا اليمن
 من مضر فكل هذا لا يرد
 لسيد أو لكبير شأن
 خلاف ما قال به وما ذكر

فإن يكن لم يدخلن بالمرأة
وقيل لا شيء لها وإن دخل
وإن يكن بعض الموالى قد خطب
غزووجه بفتاة منهم
يلزمه المهر لها إن دخلا
وقيل لا بطلان في ذا العقد
يرفع عن سليل زيد الأثم

يلزمه نصف الصداق المثلث
يلزمه صداقها الذي فصل
من عرب وما دروا أصل النسب
فباطل تزويجه منه دم
ومالها مهر إذا لم يدخل
لو قال إننى عربى الجد
في منهج الشيخ خميس الأثم

باب الصداق

من جملة الشروط للنكاح
والخلف هل ذلك شرط صحة
أو أنه شرط كمال عرضا
وهو مقالنا فمن لها عقد
فالعقد ثابت ولكن يحكم
والفرض للصداق للتربية
لأنما الخود لها ما للرجل
وفضل بين لذة الرجال
كأثر لمخيط في الطيين
ولذة الرجال جزء قد ورد
والقطب قال للجماع فرضا
لما أتانا عن نبي الأمية
بأطيب الأموال أى بما حلا
لو كان للرضاع والتربية
وليس ذاك الأمر شيئا وجبا
والحمل والرضاع لما يلزم

غرض صداق الغادة الرذاح
فلا نكاح دونه لامرأة
فالعقد ثابت ولو لم يفرضا
بلا صداق وبلا مهر يحد
لها بمهر مثلها ويرسم
والحمل والرضاع لا للذة
من لذة بل ضعفه بلا جدل
ولذة لربة الحجال
لولا الحيا عن سيد الكونين
من مائة في لذة البيض الخرد
صداقها وهو مقال مرتضى
أن استحلوا لفروج النسوة
رواه بعض العلماء مرسل
لوجبا حتما على الحليلة
إلا إذا من غيرها الابن أبى
حصوله مع النكاح المبرم

فإنه كم كان من رجال
وقيل في الصداق للملكية
فإن وطبي أعطى الصداق كاملا
والله في كتابه قد أمرا
ونحلة يعنى بها عطيه
ولا يحل الظلم للمهور
وأقذر الذنوب دون نكر
وهكذا ظلم الأجير أيضا
والخلف في تحديد مهر المرأة
وإن في أقله قد قيل
ولو يعود من أراك وبه
والقطب قد صححه وقيل بل
وإنها ربع من الدينار
قيسا على القطع وذا قول نقل
وقيل بل أربعة وذا
غالفرج عضو لا يباح بأقل
لكن ذا في معرض النص ورد
فقد روى الجواز للأمين
وقبضة من الأراك وبما
ويدفع القياس في ذا الشأن
فلا تقس بذلك النكاحا
وقد يكون لازما في حالة
ولا كذا الأمر في الفروج
أيضا وما يسرق رده يجب
ولا كذا أمر الصداق فهو لا

عقم وكم من ربة الحجال
والوطء بعد عقده بالزوجة
أولا فنصفه بملك حصلا
تؤتى النساء ما لها قد أمهرا
ندفعها سائغة هنيه
لأنه من جملة الأجور
ظلم الفتاة ما لها من مهر
أجرتة والكل ليس يرضى
قد جاء بين علماء الأمة
بما تراضيا ولو قليلا
قال أبو حنيفة في كتابه
ثلاثة من الدراهم الأقل
وذاك دينار الديات الجارى
عن مالك وبعض أصحابنا الأول
قيسا على نصاب قطع الجاني
ما يتلف العضوية لمن فعل
إذ الصداق في الحديث لم يعد
بخاتم الحديد والنعلين
يرضى به أهلون عنه رسما
بأنما القطع عقاب الجاني
فإنه شيء غدا مباحا
وتقطعت اليد عند السرقة
من الفتاة حالة التزويج
مع قطع كف سارق ومنتهب
يرد إن وطء هناك حصلا

وقال وائل أقل المهر
وقيل بل عشرة بالمعد
والنخعي أربعون درهما
وقد توقف البرضي ابن علي
في عقد تزويج وكان قد وقع
وقد أجازته على أربعة
لكنه أبطله وزيفه
وبعضهم في مرة قد أوقفه
ووقع المس فلم يفرق
وقيل عشر دية البكر الأقل
في المسلمات ذاك والمشركة
وليس في أكثره من حد
وكره الإسراف فيه إذ أتى
خير نساء أمتي أقلها
وما تزوج الرسول أحدا
غويق خمسمائة دراهم
وإننا نشكو إلى الله العلي
فقد تغالوا في مهور الحور
الفقر قد أخنى عليهم والضرر
كم من فقير أعوز الصداقا
وكم فتاة ضرها أبوها
يريد أن يغليها وترخص
من أدركت ابنته صبأها
فإن أصل الشر والفساد
والمرء غير سالم من البلا

أربعة مع درهم بالحصر
وذاك قول عن أبي محمد
قال وللشعبي أيضا رسما
موسى وهذا من خيار الأول
بدرهمين هكذا لنا رفع
دراهم بشير في الرواية
إن هذه كانت من الزيفه
على دوائق تعد أربعة
بينهما نجل على المرتقى
ونصف عشر ثيب بعض نقل
وفي الإمام هكذا بالقيمة
لو جاوز القنطار عند العد
عن عائش عن الرسول مثبتا
مهرأ وأضواهن قال أوجها
من أهله ولم يزوج ولدا
مقدار خمسين ريالاً علما
من جور أبناء الزمان المعذل
ورفضوا لسنة البشير
ولا عقول غيهم ولا فكر
فساقه الأمر إلى ما ساقا
بحبسه لها ولا يديرها
في مثل هذا قبح التربص
فليطلب الزوج لها رواحا
في حبسه لها وفي التماذي
في هذه الدنيا ولو نال العلا

ليس بجائز مدى الأثمان
وقال بعد ذاك في خطابه
لغيركم كذاك عنه قد نقل
أجازه البعض لنص الآية
بشرط أن لأجرة يتممها
كمثلما كان لموسى حصلاً
إذ لم يكن في شرعنا هذا وقع
في أن ذا مما بغيرنا يخص
له عليها من أروش ودماء
من الدنانير بدون أن تعد
كذاك إن أصدقها ما قد وصف
كذاك أيضاً أبقاً من سيد
له عليها أو سواها في الذمم
وبأمانة له عند المالا
إن علما كذاك بالبضاعة
مناب رب المال من ربح هنا
أو بصداق لا يجوز أبداً
لكن صداقها عليه يلزم
فبعضهم لعقده قد أفسدا
والقطب قد صححه وعادلاً
يلزمه تجديد تلك العقدة
مصرحاً باسم الصداق أولاً
على حيلة تزوجاً فعمل
شيئاً من الصداق أو يوليها
كذا رواه البعض من أعيان

والعقد بالتعليم للقـرآن
والمصطفى زوج إنسانا به
بأن هذا الأمر شيء لا يحل
والخلف في التزويج بالإجارة
وقد أجاز ذاك بعض العلما
كاملة من قبل ما إن يدخل
وإن بعض العلماء قد منع
والمنع لا نقبله إلا بنص
وجاز أن أصدقها ما لزمها
وهل يجوز بقفيز أو بمد
أولا يجوز ذاك فيه يختلف
له لدى مغتصب من سبد
وجاز إن أصدقها ديناً لزم
قد حل ذاك الدين أو تأجلاً
أو عندها كذاك بالوديعة
وبالقراض جائز وضمننا
وإن يكن بلا صداق عقداً
فالعقد ثابت ولا ينهدم
وإن على أن لا صداق عقداً
وتحرم إن مسها ودخلا
وإن يكن لم يدخلن بالمرأة
على شروط ذكرت فبما خلا
وجاء في الحديث أيما رجل
وقد نوى مع ذاك لا يعطيها
فإنه يموت وهو زانى

لها وعند الواحد العلام
لو دون فرج إن أراد لمسها
أو أجلا على اتفاق حصل
بالخود أو يعطيها شيئا خلا
لو لم ينلها البعض من مبذول
أو مكرها فما لها ممانعة
حالا صدق مثلها يقرب
فما عليه لازم صدق مس
وصح أن تمتنع عنه
أو أنه بقهره إياها
لأنها لنفسها نفعا تجر
أصدقها أو عاجلا وأجلا
لو أنه أصاب منها أولا
على رضا فالمنع بعد لا يحل
حيث أرادت في قضاء أمرها
صدقها ولم يجده أجلا
وليعطيتها مالها يمون
وطء إذا ما منعتة أولا
أو يصدقها إن يكن لم يفعل
فما لها تمنعه أن يدخل
حتى إذا أجلها قد حلا
كعاجل ووقته قد نفدا
كان الصداق عاجلا أو أجلا
ومسها أم لم يمس أصلا
وتدرك المهر بلا توانى

ومنعه يصح في الأحكام
أن يقربن منها وأن يمساها
أو يفرضن لها الصداق عاجلا
وبعضهم يمنعه أن يدخل
وقد أجاز البعض للدخول
وإن وطئها مرة مطاوعه
من بعد ذاك والصداق يجب
وإن تكن قد قهرته ليمس
حتى يمس باختيار منه
حتى يكون المس عن رضاها
وقهرها إياه ما له أثر
وجائز تمنعه إن عاجلا
حتى يؤدين إليها العاجلا
إن كان من قسر وأما إن دخل
وتخرجن قبل أداء مهرها
وإن أرادت بعد ما قد دخلا
وأمرها عنده تكون
وكرها إكراهه لها على
حتى يؤدين إليها العاجلا
وإن يكن جميعه مؤجلا
وإن يكن لم يدخلن قبلا
فإنها تمنعه حيث غدا
وقيل لا تمنعه أن يدخل
وحل ذا أو كان لم يحل
يرفعه القطب عن الديوان

والزوج كان بالغاً وقد عقل
ومن على زوجته قد عرضا
تجبر أن تأخذه ولا يرى
وكل شرط كان عند العقدة
وللفتاة إن تكن قد مست
أو بالذى قد كان من مهور
كمثلما كان لأنساب لها
كأختها بنت أخيها جدة
ونحوهن من أتى من جهة
وقال في الديوان تعطى مثلاً
وإن يكن لم يعلمن فمثلاً
فمن أب إن وجدت وإلا
من جهة الوالد مهما عرفت
فغنصف ما لكل أخت تعطى
وذاك إن كانت تساوِيهن
والدين مع سلامة الجوارح
وإن تكن في ذاك دونهن
أو كان لم يعلم صداق الأقربا
فإنها تعطى صداق امرأة
وقيل تعطى كصداق مثلها
والسن والبركة الزمان
والقدر والصنعة أيضاً والخلق
وقيل كالأوسط من مهور
وإننى لست أرى أن ينظروا
لأن كل امرأة أو رجل

أو كان طفلاً أو بعقله خلل
أن تأخذ الآجل مما فرضا
إجبارها القطب على ما ذكرا
فإن ذاك من صداق المرأة
بدون مهر أو بما لم يثبت
لا يجزين لربة الخدور
من صدقات قد أخذن قبلها
من أبها وابنة عم عمه
والدها لا جهة الأمومة
صداق أم قل ذا أو جلا
شقيقة كانت لها وإلا
فالأقرب الأقرب منها أصلاً
وإن مهور الأخوات اختلفت
وهكذا إذا كثرت ضابطا
في العقل والجمال إن برزنا
غنى اختراق ذاك أى قساح
أو فوقهن أدبا وحسنا
ممن تكون مثلهن نسبا
مسلمة كمثلها في الصفة
في مالها وحسنها وعقلها
ونسب الدين والمساكن
وهو عزيز لا يكاد يتفق
عماتها والأمهات الحور
صداق أمهاتها معتبرا
قيمتهم ما أحسنوا من عمل

فلتعط ما تسواه من قيمتها
وكرم الأخلاق والأفعال
فكم رأينا نحن من أختين
وكم فتاة تستحق ألفا
وأختها لا تستحق فلسا
وقيل تعطى ما عليه قبلا
وإن عندى فى الذى قد ذكرنا
فإن للثيب مهرا دوننا
فإنها تعطى كنصف البكر
فكيف تعطى هذه الثيب ما
إلا إذا كان الذى تزوجها
وربما تكون أعلى مهرا
إذ ربما تزدد ما لا وغنى
فلا أرى إلا اعتبار حالها
ينظر فيها يوم وقت العقد
وقيل تعطى كل من قد توطأ
البكر عشر دية والثيب
فى المسلمات ذاك والمشركة
وناكح بدون فرض حده
واختلفا قبل الدخول انحلت
وعاقد لامرأة بلا ولى
فبثها وكان ذا لم يدخل
فلا صداق لا ولا متعة قط
فإن يكن مشترطا فالنصف من
قلت ولكن ينبغى أن يلزم ما

لا أنظرن لأمها أو أختها
تسمو به النساء والرجال
بينهما كبن الخافقين
ألف من التبر لها مصطفى
بينهما بون بعيد أمسى
تزوجت إن قل أو قد جلا
لهم من القول بهذى نظرا
مهر العذارى كيف يستوتونا
فى الصدقات دائما والعقر
قد أعطيته وهى بكر ختما
قبلا لها لم يفتحن المرتجا
من حالها فى يوم كانت بكرا
غذو الغنى يزداد مهرا عندنا
فى وقتها ينظر فى مثالها
فتعطى ما لثلها من نقد
بدون فرض عقرها المضبوطا
نصف من العشر له تستوجب
وهكذا فى أمة بالقيمة
فأنكرت لم ترض هذى العقده
بلا طلاق وبدون متعة
لكن بإشهاد ومهر أكمل
قبيلا أن يجيز عقده الولى
إلا إذا كان رضاه مشترط
مهر لها على مطلق ركن
هذا إذا وليها قد تمما

قد فعلوا فالعقد قد تهدما
ولم تكن زوجته في الأمر
عشرة صدائك الذي رسم
فمسا من بعد لفظها الجلى
وإن تكن قالت له حذام
صداتها عشرة كمالا
والعشرة الأولى فلن ننالها
في آخر الكلام من خطابه
أو غوته تعطى له مكملا
كمهر أنساب لها مبذولا
فقال بل عشرة بالشطر
كره فعشرة لها قد لزما
منى ثلاثون ولا أنقصك
قبلا مضى تعطى بما قد حتما
أو دونه كمالا ذكرنا أولا
قيل إلى أنسابها هذى ترد
يحكم بالذى أخيرا ياتى
بالعقر في هذى الأمور حكما
فقال ذا لا أبتغى بهذا القدر
والمثل في قول لبعض العلماء
يؤخذ بالذى به تقولا
بينهما توافق على سنن
أو بصداق مثلها يغرر
يؤخذ بالقول الأخير في الجدل
أما البيوع تبطلن لا تنعقد

فإنه إن أنكر الولى ما
فكيف ألزموه نصف المهر
ومن يقل لامرأة يابنة عم
فقلت المرأة بل عشرون لى
كان لها العشرون بالتمام
بل تسعة من بعد ما قد قالوا
فإنها بتسعة يقضى لها
وهكذا تعطى بما قالت به
دون الذى قال به أو ما تلا
وقيل تعطى عقرها وقيل
وإن تقل عشرون قرشاً مهرى
فمسا وأمكنته دون ما
وإن يقل من بعد قولها لك
فإنها تعطى ثلاثين كمالا
فاق الذى قالت به أو مائلا
وقيل تعطى عقرها أيضاً وقد
كذلك إن تراددا مـرات
وقيل بالمثل وبعض العلماء
وإن يكن بعضهما مهرا ذكر
فالعقر هاهنا لها قد لزما
والقطب قال إنه في ذلك لا
ولا بما قالت به ما لم يكن
بل إنه بالعقر فيها يحكم
والخلف أيضاً في الإجازات فهل
أو أنه لأجرة المثل يرد

وقيل في البيسوع أيضاً يحكم
ومن عليه مهر مثل قد وجب
غفراناً من بعد هذا الأمر
ونظر المرء الى ما بطننا
ومسه بذكر للبدن
في حالة الإمكان منها والرضا
في هذه المسألة المحرره
يفرض للطفلة والطفل الأب
والأوليا خليفة الأيتام
وعاقد بدون فرض فهو لا
وقال بعض إنه قد يجبر
إن رضيت تلك به وإلا
وإن يكن غلبة أتاها
أو أنه لباطن منها فنظر
أو مس بالإحليل منها للجسد
أو أنه عورته قد أمكنها
فهو على الفرض هنا لم يجبر
وإن بلا فرض عليها عقداً
أو أنها زالت بماء مثلاً
فإنها كال بكر تعطى لا أقل
أو مسها بنفسها فما لها
وإن عليها دون ما فرض عقد
وكان قبل المس هذا زهقاً
فهذه أحكامها كال بكر
ومن بمال طائل قد عقداً

بما يقوله الأخير منهم
لأجل ما قلناه من أى سبب
غفرانهم منهم لا يجرى
ومسه الفرج بكف إن دنا
منها غذا كوطئه المعين
وحالة القهر إذا ما عرضا
وتلك المسائل المقرره
كذلك من منه العقول تذهب
وهكذا المجنون في الأحكام
يجبر أن يفرض بعد ما خلا
وجاز ما يفرض أو يقدر
لم يؤخذ بالجبـر هذا أصلاً
أو أنه نائمة يغشاها
ولو لنار أو لماء أو قمر
أو أنه قد مس فرجها بيد
لها فمسته متى منها دنا
إذ وجب المثل بهذى الصور
ودون عذرة لها قد وجداً
أو خلقت كذلك هذى أولاً
وإن تكن زالت بمس من رجل
إلا كتيب لما قد نالها
وعندها من قبل ذا زوج وجد
أو أنه في مجلس قد طلقا
وقيل كالتيب هذى تجرى
لكثر مال عندها قد وجداً

ردت إلى صداق أمثال لها
ويضمن الصداق للفتية
وقال بعض تطلب الحلياً
فيدفعان مالها قد يجب
بأصبع يلزمه لفعلة
وقال بعضهم عليه يقع
كمثلما قد غرضوه أولاً
وأنه سوم من العدلين
وقيل أرش الجرح من مقدم
ماتت غفى الهلاك ذلك ارتقى
ولازم عليه ثلث العقير
عقر لئيب له يوفي
غزاره قبل مسيسه الردي
فتأخذ الميراث منه كله
مهر لها إذ لم يعين أولاً
أو متعة إذ لم يطلقها الرجل
ميراثها بلا صداق يجب
كالصورة التي لها قد قدما
لها صداق مثلها يغرم
إذ الصداق من شروط العقدة
بلا صداق فيه يفرض
عقداً غذلك الصداق يلزم
بأحد الزوجين موت فانصرع
يكون للصداق شيئاً مبطلا
لهذه الفتاة فوق البعل

ثم أزال بعد ذاك مالها
وإن من يزوج الوليه
فهو عليه لازم قد قيل
وذلك الزوج الولي يطلب
ومن أزال عذرة لزوجته
صداق زوجة إليها يدفع
صداقها إن عاجلاً أو آجلاً
ثم عليه الأرش بالتميين
وذلك ستمائة من درهم
رأس ومن جامعها من بعد ما
وما عليه الحد في ذا الأمر
إن تك بكرة ثم ثلث نصف
ومن بلا غرض صداق عقداً
فإنها بالعقد زوجة له
وألزموها عدة الموت ولا
وما لها عقر فهذا ما دخل
وإن تكن قد هلكت يستوجب
ودون منعة ومهر لزماً
وقيل بل في الصورتين يلزم
وذا هو الأصح في القضية
فلم يك التزويج يثبت
فحيثما بدونه قد أبرموا
صداق مثل وإذا كان وقع
من قبل إعطاء الصداق فهو لا
فيحكم بصداق المثل

ونقلوا أن الرسول قد قضى
رواه معقل فتى سنان
وإن يكن صداقها قد حددوا
فبعضهم يقول تعطى غرضا
وقال بعض العلماء تعطى
ومن يكن ثنتين في عقد نكح
ولم يمين ما لكل واحد
كل فتاة فلها نصف حصل
يقسم بالأربع والأثلاث
ولو تفاوتن بحسن الصورة
والشرك والإسلام والحريه
لأن أصل الشريكة التساوى
وصاحب الدعوى إلى بينة
وجعلوا هذا كمن قد أوصى
لثلاثة يقسم ما بينهما
وقال بعض يتخاصمن على
وقيل إن كان بهن دخلا
وإن تكن إحداهما في عدة
فالمر كله إلى الأخرى رجع
وقيل تعطى عقرها وقيل لا
وإن يكن صداقها قد عينا
فالنصف من صداقها عليه
أو شاء أن يتمه كما يحد
وهو الذى بيده العقد جرى
وقال بعض إنه هو الولي

في بروع بمثل ذلك القضا
عند ابن مسعود رفيع الشأن
فأذهبت عذرتها تعمدا
ثيبه لو أنها لم ترضى
غرضا لها قد قسطوه قسطا
على صداق عندهم قد اتضح
فإنه بينهما على حده
كذلك إن كن ثلاثا أو أجلا
في أربع النساء والثلاث
وفي بكاره وفي الثيبوبة
والرق يقسمن بالسوية
غطالب المزيدي ذو دعاوى
يحتاج لا يعطى بنفس الدعوة
لرجلين بعضهم ما خصا
نصفين لا يزداد شخص منهما
قدر مهور من دناء من علا
لمن مهر مثلهن جعلوا
أو أنها قد حرمت من جهة
وقيل لا إلا الذى لها وقع
تعطى صداق مثلها مبذولا
فبتها ولم يكن بها بنى
إلا إذا شاعت بأن تبريه
وذا هو العفو الذى لنا ورد
وذاك عندنا وعند عمرا
أى من غدا بيده العقد الجلى

له وهكذا عن المجنونة
وسيد يترك مهر الأمة
أو مس منه باطناً أو ما ظهر
يلزمه نصف صداق كونا
بذكر أو أصبعا فيه ركز
وبعضهم يقول نصفه فقط
يلزمه جميعه مستكلا
في قبل منها وقد تم الوطر
يلزمه صداقها الذي فصل
مسيه وعدم التجهم
أو طفلة أو أمة زنجيه
زنى فلا عقرب لها قد فعلا
في فرجها فالعقر هاهنا استقر
رأس القضيب منه فيها ذهباً
ما دون فرجها فلا عقر هنا
وحيوناً فرضها قد جملا
جميعه للزود يدفعنسه
نصف من الفلة أيضاً حملا
بيده فهو لذاك يضم
إذا لها قبل الدخول نبذا
لو أنه بدون تضييع تلف
في ذلك المهر الذي قد تلفا
بما أتى من ربنا وقد عرف
لأحد يكون ظاهراً لنا
أو بوقوع حائط أو شجر

وعفوه أى عن صداق طفلة
فيضمنه بعد عفو مثبت
وإن يكن لفرجها يوماً نظر
أو مس بالإحليل منها البدن
وقيل كله وإن مس العجز
فكل مهرها عليه قد يخط
وبعضهم يقول إن المهر لا
إلا إذا ما غاب رأس من ذكر
قال أبو حنيفة إذا دخل
لو أنها تعترفن بعدم
ولا مس قهراً لأجنبييه
بلا رضا من سيد لها على
إلا إذا ما المس منه بالذكر
وقيل لا إلا إذا تغييها
وإن يكن قد مس منها أورنا
وإن يطلق قبل ما أن يدخل
فنصفه. ونصف نسل منه
وإن يكن أصلاً فنصفه إلى
وإن يكن قد تلف الممين
جميعه إن مسها ونصف ذا
وما له عن الضمان منصرف
لأنه ليس أميناً عرفا
لذاك لا يضمه إذا تلف
وليس فيه سبب تيينها
فإن يمت بسبع أو مطر

أو نحو ذا يضمنه إن كان ما وإن تسكن صاعقة عليه وإن يسلمه لها وقد ترك أو أنها قد قبضته منه وقالت امرزوه غما عليه أن كان في حفظ له ما قصرا وهي إذا ما قبضته غتلف فإنها تضمن نصفا للرجل لو ذلك الموت الذي به نزل والأصل نصف ما بقى معها ترد والحيوان تضمنن نصف ما وقيل في الأصل وغيره ترد وجاء في التاج مقال ذكره أبمرة بعينها قد عرفت وقبل مس طلق الخود غله من تلكم العشرة المبينة وإن تناسلت ترد هاهنا وإن هم ما عينوا للأبمرة ونسلها وقيل نصف ثمن والنسل إن قبل الطلاق قد تلف وإن يكن أصدقها ألفين فقبضتها منه ثم وهبت قبل دخوله بها فرجما غما له شيء على المختار وقيل نصف نصفه وهو الربع

ضيعه ذلك حيث اخترما قد بزلت فلا ضمان غيه ما بينه وبينها حتى ملك وبعد ردت له ليحزرزوه غيه ضمان إن ثوى لديه لأنه أمانة كما ترى من يدها بدون موت قد جرف إن كان قد طلقها وما دخل بدون تضييع من الخود حصل وقيل نصف ما إليها قد نفذ قد كان أعطاهما الفتى وسلما نصف الذي بقى ونصف ما نفذ إذا تزوج الفتى بعشره فقبضتها ثم بعد تلفت نصف هنا من قيمة محصله وقيل لا لأنها معينه نصف الجميع عند بعض الفطناء فإنها ترد نصف العشرة عشرة ترد ذى ولا تنى يلزمه نصف لأولى ما وصف دراهما جبت من اللجين ذاك له فقبض المهر وبه يطلب منها نصف ما قد دفعها وقيل نصف ذلك النضار من أصل ما كان إليها قد دفع

وإن يكن قضى لها نخيلاً
 طلقها ردت له نصف الثمر
 وإن يموت ذاك النخيل وانعدم
 وإن قضى جارية فولدت
 فنصف أولاد فقط ذى ترد
 ولم يكن شيء على الغانية
 أو نصفها إذا لها تستعمل
 وإن يكن أعطى لها عبيدين
 ردت له الباقي وبعض قالوا
 وبعضهم يقول نصف قيمة
 وإن تكن ردت إليه المهر
 ثم ادعى ذهبه منه حلف
 وبعد ذا يتبعها بنصف ما
 وإن بفرضها المعين اتجر
 فإن كل ما من الربح حصل
 وإن يكن من قبل ما إن يدخل
 من ربحه بينهما نصفين
 وهو الصحيح وهو قول الأكثر
 وإن يكونا اتفقا على عنا
 واجعل لها إن تجرت بالمهر
 وقيل تعطى نصف ما لها دفع
 وبعضهم يقول مهما تتجر
 فإنها تعطى من الجميع
 وإن يكن صداقها قد غرض
 فإن ما كان لها قد فصل

وقبل ما أن يوقع الدخولا
 والنصف من نخيله أو الشجر
 ردت له نصفاً من الأرض علم
 وبعد ذاك هلكت واشتقت
 إن كان قد طلقها قبل الأمد
 يلزم قالوا غير نصف الخدمة
 في مهلك ثم الهلاك يصل
 فمات بعد واحد من ذين
 ترد نصف القيمتين حالا
 حتى ولا ترد نصف الميت
 ليحفظنه ويكفي الأمرا
 بأنه ما خانها فيما وصف
 أعطى لها تغرمه متمما
 وفيه قد حصل ربها قد ظهر
 للخودان كان بها هذا دخل
 طلقها فليقسم ما حصلا
 إذ لا عنفاً يكون بين ذين
 وقيل بل له العنا في المتجر
 في عمل صح العنا كما انبنى
 كما مضى من حكمه والقدر
 وكل ما لها من الربح وقع
 في صفقة واحدة بما ذكر
 نصفاً لدى التقسيم والتوزيع
 وقيل مس هلكت أو قد قضى
 تأخذ جميعه مكملاً

وذلك المقال قول الأكثر
 غالأولون جعلوا المماتا
 والآخرون جعلوا موتهما
 وإن يكن أصدقها معلوما
 فأتجرت فحصلت فوائدا
 فمسمها وبعده قد اتضح
 فإن مهرها لها والربح
 لكن لها عناؤها في المدة
 وإن تكن عالمة بالحرمة
 والربح كائن لها إن حصل
 إن لم تكن عالمة وقبله
 كذاك إن أصدقها ألفين
 فالربح قبل المس مهما اتجرا
 وإن يكن أعطى لها ألفيهما
 وبعد ذاك علما بالحرمة
 كذاك إن كان هو المتجرا
 وربحه لها ولكن يلزم
 وإن يكن في ذينك الألفين قد
 فمسمها وبعد ذاك علما
 وهو له ما قد قضى وإن قضى
 لأنما القضاء واقع على
 وإن يطلقها بعيده ما قضى
 وذلك مهما عقدة النكاح
 وإن يكن منفسخا عقدهما
 وقال بعض العلما في كل

وقيل تعطى نصف هذا القدر
 مثل الدخول حكمه إذ غاتا
 مثل طلاق كائن بينهما
 كذا كذا من درهم مرسومها
 فيها كثيرة وربحا زائدا
 بأنها محرمة منه وصح
 له إذ التزويج لم يصح
 لأنها ليست له بزوجة
 فأتجرت عناؤها لم يثبت
 ذلك بعد أن عليها دخلا
 لها عناؤها وربحه له
 دراهما بيضا معينين
 له وللفتاة ألفاها نرى
 فأتجرت بعد المسيس فيها
 فالمر والربح لهذى المرأة
 بعد الدخول فلهما ما أمهرا
 له عناؤه كما يقوم
 قضى لها كحائط مما وجد
 كان لها الألفان لا غيرهما
 بعد الدخول فلهما ذاك القضا
 ما استوجبته بدخول حصل
 وقبل مس فلهما نصف القضا
 لم تنفسخ مع هذه الرداح
 فما لها عليه شيء لزمها
 منفسخ لها صدق المثل

شيء لها إن كان ذا ما دخلا
يصدقها عشرين قرشاً وأغيه
صداقها ستون قرشاً رسماً
لا عند من يعلم ما يخفوننا
فماله أن يشهدن لهما
كذلك لا يشهد بالعشرين
أيضاً مع الله لهما الستين
ستينها من يعلمن ما فعلا
فقط أو يعلم بالعشرين
بما به يعلم من أمرهما
من أمرهم عند غدا منبهما
في السر أجلا من النقود
بأن عاجلا لهما ما أصدقنا
صداقها مؤقتاً إلى أجل
أن الصداق عاجل تقررا
لها ولا يضرها ما كتموا
من جهة الأنساب منها محرمه
تمام عقدها الذي قد عقدا
وذلك إن صح النكاح لهما
تحررن إلا إذا ما دخلا
طراً لأن العقد فيه ما رسخ
وقيل تعطى عقرها إن توطأ
نصفا إذا ما بت قبلا قبله
فلا نرى الضمان فيها لازماً
فمعرض المال إلى التهلكة

لا فرضها وذاك إن مست ولا
وإن من وافق سراً غانيه
وأظهرا عند النكاح إنما
غان في الحكم لها ستين
ومن يكن يعلم ذاك منهما
لا يشهدن لها على الستين
وكان بعض الناس يثبتوننا
نجائز أن يشهدن لها على
وإن من يعلم بالستين
فليشهدن باتفاق العلم
ولم يكن مكلفاً هذا بما
كذلك إن أصدق للخروج
وأظهرا مع عقدة قد أوثقا
وإن يكن عند وليها جعل
وعند عقدة النكاح أظهرا
وتطلبنه عاجلاً فيحكم
وإن يكن أعطى صداقها أمه
فإنها تخرج حرة لدى
لو أنها بنسب لا تعلم
وإن يكن غير صحيح فهي لا
وقيل لا تحررن في المنفسخ
بل إنها صداق مثل تعطى
وتضمنن في الصورة الأولى له
وقيل إن كان بذاك عالماً
لأنه يدري بأصل الحرمة

نقد الصداق وتأخيره

أو عاجل أو آجل يحسد في البيع والتزويج أو في الأجرة فذاك لا يكون نقداً أبداً غائبة على صداقها الجلي خمسين ديناراً لها قد ساقا ذلك أباً والزوج منه يبرأ إن منعه وأبت أن يفعلوا في غير مجلس لعقد نصبا فذاك لا يبرأ منه أصلاً والدها كان عليها أبرمها وهو على والدها يرتجع لكنما الصحيح ما قد مرا إنقاده مع مجلس العقد الوفي قد قيل من ذاك الصداق الثابت أو أنها تجيز ما قد فعلوا وقد أجاز بعضهم أن يدفعوا عقد ومنه يبرأ بما بدا إلا إذا كان بعيد العقدة مقامها بأمرها تماماً أن يأكلن مهرها ويذهبوا فيما عليها لازم له يحل يعطى على التزويج ما بينهما إلا به لو لولها الأسم

الفرض أنواع فإما نقد فالتنقد ما يدفع عند العقدة لا بعد أن يفترقا ويبيعا ومن يكن متفقاً عند ولى بأنه ينقده الصداق في مجلس العقدة جاز إن يكن لو كان لم يستأذن المرأة لا وإن يكن أعطى صداقها الأباً ولم تكن قد منعه قبلاً إلا إذا جوزت الفتاة ما وهو الصحيح وعليه ترجع وقال بعض العلماء يبرأ ويطلبن غير أبيها الإذن في وليس للحليل من براءة حتى إلى المرأة هذا يصلاً إن كان دون الإذن منها دفعها صداقها إلى وليها لدى وليس يحتاج لإذن المرأة فالدفع للولى أو من قاما وليس للولى لو كان أباً والأب إن لمهر بنته أكل ويحسبن من الصداق كلما من كل ما التزويج ليس ينبرم

جميعه ولو قليلا وجدا
يكون منه دون إذن علما
عنه بشيء كان قد أهداها
كذلك أن له أباحت فيه
قد نكحت على صداق آتى
من قبل عصمة النكاح الجائى
عصمة تزويج إليها يهدى
كذلك بعض منهم يرويه
ابنته وأخته كذا نقل
بشرط أن كل ما قد دفعها
بأوقع الدخول ثم قد دفع
أخا تبرع بما قد فعلا
صداقها كمثلا لها ثبت
صوغ كذا وأنه أنالها
لها بأنه به تبرعا
يدفع قبل المس ما بينهما
بأنه من الصداق بذله
من عاجل أو آجل تبدي
ذاك فإن الشرط مثلما يخط
ثمت قد أهدى لها أشياء
بافتراقا لو بعد مس آتى
ما استوجبه ذى بحق ثبنا
في كذا كان من الطعام
من مثل لحم لهم قد قدما
بأنه من الصداق المتصف

ويرجعن في الاختلاع والفدا
ولا يحل للولى حبس ما
منها مع الفدا وإن كافاها
فالرد لا تدركه عليه
وفى الحديث أيما فتاة
أو عدة تكون أو حبساء
هو لها وما يكون بعدا
فذاك صائر لمن أعطيه
أحق ما عليه يكرم الرجل
وقيل من عقد نكاح أوقعا
لها فمن صداقها الذى وقع
وظنت الفتاة هذا الرجال
وبعد ذا طلقها فطلبت
ويدعى بأنه صاغ لها
فيحكم عليه فيما دفعها
وإن يكن يشترط هذا أن ما
فهو له فإنه يحكم له
ولا يعد ما إليها أهدى
إلا إذا كان عليها يشترط
وخاطب لامرأة عتياء
لم تجر قبل ذلك الميقات
فإنه رد له إلا متى
وقيل لا رد على حذام
كمثل خبز وفواكه وما
وقيل لا يرد إلا ما عرف

وقيل لا يرد إلا ما دفع
وقال بعض العلماء كل ما
حتى الذي ضحى عليها فيعد
إن اقتدت أو هلكت ثم طلب
لا ما يكون بعد مس دفعه
إلا إذا كان عليها مشترط
وكل ما قبل الدخول فهو له
ويحسن منه قيل ما وضع
لو غيرها كان لها قد قبضا
وما كسى لها وما قد حلى
ودون ما حكم ولا سماء
وصورة العاجل أن يصدقها
أو خدم أو من شياه أو حل
فيحكم بقيمة إن وصفا
وقيل بالأعلى وقيل الأدنى
وإن يكن معيناً معروفا
وحيث شئت أخذ ذاك أدركت
ويسقطن زكاته الحليل
لو أنها لم تقبضه أما
فيها قبيل القبض قط تلزم
وإنما الزكاة فيها تلزم
من قبل ذاك أو بقی لديها
وتم بالصداق بعد ما رسم
أولا فلا زكاة في ذا الحال
وإن لمذى غلة قد يصدق

لهم على شرط ومعنى قد وقع
تقبضه من قبل مس علما
ذاك له ثم إليه فلترد
وارثها صدقتها الذي وجب
إذا بنى بها وقد كانت معه
فالشرط لازم كمثما يخط
لو كان لم يشرطه حين بذله
بين يديها أنه لها دفع
إن كان قبل المس ذاك عرضا
لها بلا شرط يكون قبلا
بهيئة فهو له ماواه
كذا كذا من درهم أطلقها
أو نحو هذا كذا من الإبل
ولم يكن بعينه قد عرفا
وقيل بالأوسط يحكمنا
تأخذ به بعينه إذ توفي
وتدفعن زكاته إذ ملكت
إن كان عيناً ذلك المذول
غير النقود لا زكاة حتما
كنعم وكأصول لهم
إن تم عندها نصاب يعلم
ما تبني عليه في يديها
لها نصاب فلتؤد ما لزم
حتى يدور الحال باستكمال
من علل فيها الزكاة تلحق

وكانت الغلة في الميقات
على الفتى وفي كلام ينقل
وإن يكن أصدقها من النعم
لم يسقط الزكاة عنه هاهنا
وإن تكن قد قبضت ما قد رسم
إن بلغ الوقت الذي لها رسم
ولم يكن يبقى لها ما تبني
فلا تركى ما لديها قد حصل
ولا تركى الحب والعروضا
إلا إذا شئت به أن تتجر
وإن يكن أصدقها دراهما
وكان أيام النقاء عقدا
أو كان بالعكس فإن النظرا
وقيل بل ينظر في هذا إلى
وعن أبى المؤثر جاء مطلقا
وصحح القطب إمام العلما
وإن يكن أصدقها كغلة
زكاتها إن أدركت عليها
فإن بعض العلماء يمنع
كذا الخلاف في زواجها بما
لأن أمر الجهل في الصداق
ومن يقول إن هذا يمنع
وإن يكن بغلة قد عقدا
أو نحو صوف في بهيم وقعا
حتى مضت ثلاثة الأيام

مدركة فلازم الزكاة
ذاك عليها والصحيح الأول
ما قد يزكى كالجمال والغنم
لأنه لذلك ما عينا
زكته عند ما لها من النعم
وإن يك النصاب فيه لم يتم
عليه من أصل لها قد يغنى
حتى يدور الحول من حيث كل
لو في يديها قد غدا مقبوضا
فتدفع من زكاته ربع العشر
أو كدنانير لها قد رسما
وبعد ذاك الزيف فيها وجدا
فيها إلى وقت لغرض قد جرى
وقت به الإنقاذ كان جملا
أن لها من ذلك النقد النقا
من تلكم الأقوال ما تقودما
ولم تكن مدركة في المدة
في قول من أجاز ذاك فيها
أصدقها بغلة لم تدركن
قد اختفى كجزر تكتمها
يجوز عندهم بلا شقاق
فخصداق المثل ذاك يرجع
لم تدركن أو بنبات قد بدا
ليقطعن ولم يكن قد قطعما
فقيمة لها على التمام

وقال بعض تأخذن ما ذكر
وإن بغلة لذا البسـتان
فهذه لها صدق المثل
وإن يكن أصدقها كمائة
أدت على النصف الزكاة ورفع
فتدفع الزكاة للأخير
وإن يكن طلقها ولم يمس
وبعضهم ألزمها أن تدفعها
لو قبل أن يمسها ويدخلا
قبل دخول وميس يعرف
للسنة الأخرى الأدا إن حالا
وهو على نصيبه يسلم
وإن لها عبداً معيناً فرض
قبل الدخول وإذا مس وقع
بما له قبل الدخول سلماً
وأجل الصداق في قولهم
فواحد من ذينك الوجهين
أو من ثياب كن أو إماء
لأجل سموه ما بينهما
كمثل شهر رمضان المقبل
أو أنه قد كان بالجهل اشتهر
فما عليها فيه من زكاة
فإن يحمل وقته الذي ضرب
زكته في وقت له قد فرضا
أو أنه طلقها قبل الأجل

لو أنه أدرك ذلك الثمر
سنتين كالسبع أو الثمان
وذلك الفرض غدا في بطل
ديناره أو درهم من غضة
زكاة ما بقى لمس إن وقع
من يوم وقت عقدها الشهر
تلزمت زكاة ما كان حبس
من أول زكاة ذاك أجمعاً
وإن يكن طلقها وأرسلاً
فإنها للنصفها تستأنف
عليه حول بعده كمالات
من بعد والماضي له لا يلزم
إنفاقه نصفان بينهم نهض
فإنه على الفتاة يرتجع
يأخذ من عندها متمماً
غذاً وجهان له قد رسما
أصدقها كذا كذا من عين
أو من شيء أو كذا الأشياء
وهو سواء كان ذاك علماً
ومثل يوم الجمعة الذي يلي
كأوبة الغائب إتيان المطر
أو ينتهي لذلك الميقات
فإن يكن ذاك لجيناً أو ذهب
أولا فلا زكاة حتى تقبضها
أو مات منهم واحد أو قد دخل

بمدة فهو بتلك موثق
هذا هو الصحيح وهو المذهب
كان مؤجلاً لوقت علمها
كما تراه في البيوع سطرًا
عن النبي الطهر صفة الوري
إلا الذي يحل أو يحرم
من أمره الوفاء بالعقود
علا يسوغ الأخذ قبل ذا الزمن
تزوجا بغيرها لو أربعا
فوقته هو الذي قد رسمه
قد كان بعض ما هنا قد تذكر
من درهم أجل لا لمدة
ولا يسمى أجلًا قد أجله
وموته صدقها الذي فصل
عده رجعى وتصريم مضى
لو أنه عن إذنهما كان بدا
إن يكن الفدا قبيل العقدة
فلا يحل بارتجاع وجدا
تزوجهما فالمهر لن يحلا
تصح فيه رجعة عيانا
وكانت الرجعة بعد آتيه
أخرى ومن قبل الدخول أخرجها
مهورها التي غدت مؤجلاً
بأنما صدق هذه يحل
ند قبضت من عنده عاجلها

لأنما صدقها معلوق
قال الإمام قطبنا المذهب
وقال مالك يحل كل ما
إن مات من عليه قد تقررا
وقد يردده حديث أثرا
المؤمنون لملى شرطهم
وما أتى عن ربنا الحميد
أيضاً وللتأخير قسط من ثمن
لو أنه كان عليها أوقعها
أو قد تسرى فوقها أيضا أمه
إلا إذا ما الأجل المقرر
والثان إن يصدقها كمائة
بأن يقول إنها مؤجله
فبمات كائن بها يحل
وبطلاق بائن وبانقضاء
وبتسر ونكاح عقدا
كذلك إن راجع ذات الفدية
وإن يكن بعد التزوج الفدا
وقيل لو كان الفداء قبلا
ومثله كل طلاق بانا
إن سبق الطلاق عقد الثانيه
ولا يحل إن يكن تزوجا
وقبل أن تطلب تلك الأوله
وقد روى عن ابن محبوب الأجل
إن تكن الأخرى التي أرسلها

قبل طلاقها وقيل لا يحل
وإن يكن على صبية عقد
أو تبلغن تلكن المصـبـيه
وعاقد بامرأة يوماً على
فلا يحل ما غدا لمدة
وقال موسى بالتسرى لا يجب
والموصلى بالتسرى قالـا
وإنما حل بما تقدمـا
لأنه جبر لقلبها صدر
وتأخذن منه لإنفاق لزم
ولشرا عبد ملكي يخدمها
وقيل تأخذن لخدمتهما
وتأخذن فيما أتى عن خبر
وقال بعض مالها أن تقبضـا
وإن يكن معيناً فلا يصح
وتستحقه بيوم العقد
إن حاضراً أو غائباً لأنما
وإن يكن أصدقها وما ذكر
فماجل ذلك عند القطب إن
وإن تكن هناك عادة عمل
وكان عاجلاً بحسب العادة
وإن تكن عادتهم مؤجـلا
ومطلقاً يقبل بعض عاجلاً
وإن يبين أنه مؤجـل
فإنما يؤخذ في ذا الشأن

إن كان عن إذن تزوجـا فعل
فلا يحل الأجل الذي يحد
ثم تجيز العقدة الأصلية
صبية كان بها قد دخـلا
إلى بلوغ تلكن المصـبـية
ومثله قال بشيرنا الأرب
وبالنكاح لا يحل لالا
وإن يكن ميقاته ما علما
لأن قلبها بذاك ينكسر
وحج فرض وقضا دين علم
أو يخدمـن والـدها أو أمها
وحج فرضها الذي قد لزما
لكي تؤدي لزكاة الفطر
منه لما قلنا به مما مضى
تأجيله قط بحكم متضح
كالأصل في مقال أهل الرشد
تعيينه لا يقبلن الذمما
أعاجلا أم آجلا هذا القدر
لم تك عادة لديهم تعرفن
بها فلعمادة حكم لا يخل
أو آجلا إلى انتهاء الغاية
وعاجلا فعاجلا ذا جمـلا
وقيل ذا إن كان هذا داخلا
وبينت بأنه معجـل
بمالها كان من البيـان

وهكذا تقدم البينه وإن تنقل أن الصداق عاجل ولا بيان هاهنا مقبول وبعضهم يقول في القضية وإن هما يتفقان في الأجل ففيه خلف بينهم قد رغما ومن يقل من ذين إنما الأجل فمدع يطلب بالبيان

على دلالة لصال بينه وتال هذا إنه لآجل فالقول ما يقوله الحليل بأن غيرها القول قول المرأة واختلفا هل حل ذا أم لم يحل هل قوله أم قولها قد سمعا منه كذا كذا بقى وما وصل كذا حكاه القطب للديوان

ما يدفع في الصداق

ومن يكن أصدقها مكيلا — لا إن لها تستمكن به إذا مع حاكم فيجبره إن أقصر بأن يؤدي جنس ما قد لزما وهو يكيل للفتاة أو يزن وما عليها قط أن تكيلا إلا إذا كان لها أجلا وإن هما الطعام لم يعينا وقيل بل يكون من شعيره وقال بعض العلماء من أحد وإن على الفتاة تزويجا عقد يجبره الحاكم في ذي الصفة وإن في المكيل والموزون لا كنهما يجبره بالقيمة

ومثله الموزون فيما قिला ما حل أو معجلا قد كان ذا أو بينت عليه بعد ما ذكر بالكيل أو كان بوزن علما ومن غدا وكيله فيما زكن أو تزن الموزون والمكيلا ورضيت فإن ذال جازا من ستة يكون دفع ما غدا وحنطة لا يدفعن من غيره هدين دفعه يكون لا يزد بالبيض والرمان مما قد يعد بعدد وقيل بل بالقيمة يجبره بالقيمة مهما نكلا في حيوان وكذا في السلعة

وقال بعض يجبرن بالصفه
وأمة الصداق في الغلا تحد
كذلك الناقة فيما يؤثر
والضأن بالدينار منه أربع
والبقر المعروف فهو يقدر
ويحكم بذاك إن لم يكن
بقيمة في حال تلك العقدة
واعتبر العادة موسى بن أبى
في بلد المرأة قيل فحكم
بفارسيين لكل فرد
وعاب بعض من مضى من قدما
قالوا فما لها عليه إلا
أى رجلين فارسيين فقط
ومن تأبى من أداء ما لزم
أودع في الحبس وإن لم يستطع
وعيل إن كان الذى قد لزم
خسة من أشهر له الأجل
ثلاثة الأشهر للأربعة
قلت وذاك لا يكون مطرد
وإنما تعتبر الأحوال
وقال بعض إنه يأويهـا
ومالها أن تذهب لأهلها
وذا هو القول الذى صححه
لكننا على أداء المهر
وهكذا إن كان آجلا وحل

في دين والعهد إذا ما عرفه
أربعة من الدنانير تعد
أربعة دنانرا تقدر
والعز خمسة بذاك صدعوا
بنصف ناقة كذا يعتبر
عرف لهم أو اتفاق ينبى
أو بعدها إن كثرت أو قلت
جابر وهو من رموس المذهب
لأدراة لها حليلها التزم
بأربعين نخلة في العهد
عليه ما قال به ورسم
قيمة اثنين تكون عدلا
وغير ذاك عندهم من الغلط
عليه من صداقها الذى رسم
يؤجلن بقدر ما له يقع
مقدار ستمائة دراهم
وإن يك الصداق من هذا أقل
تأجيله لا فوق هذى المدة
في كل مدة ووقت قد وجد
والدخيل والرزق الذى ينال
ويدفع من مؤنتها إليها
وغيرهم بلا رضا من عملها
لنا الإمام القطب إذ رجه
إن عاجلا نلزمه بالجبر
فماله من بعده ضرب أجل

وبعضهم قد ادعى في الصورة
إذا أبت تعاشر الحليلا
والقول قولها بأن الزوج لم
وقيل إن القول قول الرجل
وإن تكن قد قبضت للمهر
فإنها تفعل فيه ما تشا
وقيل لا تخرجه من يديها
مادام مالكا لها الحليل
إلى حليها بمعنى وهي لا
وهي إذا ما رفعت عليه
بأنه لا يتلفنه ولا
حتى يؤدي مالها يحدد
وقال بعضهم لها إن تك قد
وصححو أن له أن يفعل
قال الإمام القطب إن لم يبق له
إلا بقدر مهرها الذي لزم
لاسيما إذا عليها عقدا
بل قيل ماله هنا تصرف
وإن يكن أصدقها ما يرجع
فلا تؤدي للزكاة عنه
بنفسه ولا عليه يحكم
وليس للحليل أن يسقطه
حتى يقوم له العدول
وهم عدول لأمانة فقط
يأتي بهم حليها عند الحكم

بأنها لا تؤخذن بالعشرة
حتى يؤدي مهرها المفصولا
يدفع لها عاجلها الذي حتم
والأول الصحيح عند الأول
ولو بأمر حاكم وجبر
وهو الذي القطب عليه قد مشى
إلا لأمر واجب عليها
إذ ربما يرتجع المبدول
تملك ما تدفعه حيث خلا
في ماله الذي له يحويه
يقضيه في حق عليه للملا
فإنها لذاك ليست تجد
خافت ذهاب ما لديه من سبب
ما شاء في ماله ويبدل
من ماله الذي لديه حصله
فماله تصرف فيما رسم
كان على شيء معين بدا
فيه ولكن في يديه يوقف
فيه إلى القيمة إذ يقطع
إذ ليس تستحق شيئا منه
لها به بل قيمة تقوم
من الزكاة لا وأن يحطه
ثلاثة قولهم مقبول
ولهم ولاية لا تشترط
فإن هم قد قوموا كما لزم

وحل ما كان له من الأجل وهكذا إن كان عاجلاً حضر لأنه من بعد تقويم عرض وقيل في التقويم عدلان كفى إذا هما عدلين في الولاية وكل من عليه حق لزما فهو الذي يجيء بالمدول فإنه عليه شيء قد لزم بذلك الحق الذي تقررا ويلزم المدول أن يجتهدوا وليتوافقوا على أمر غدا ومن يقصر أو يخون منهما ما بينه والواحد الملام والزوج مهما قال للمدول لأدفعنسه إلى الفتاة لو أنها لم تحضر عندهم لا إن يكن يأمر بالتقويم قصد غرار من زكاة قد تخط لو أنهم قد فعلوا ما قد وصف لأن من من الزكاة كان حر كذاك كل تبعة قد تلزم وبالمدول لا يجيء من له إلا إذا ما كان من عليه أو أنه بفعلهم كان رضى أو لا فلا يعتد بالذى صدر

فإنها تركينه بعجل لو أنها لم تقبض ما ذكر عاد لفضة وتبر ما عرض ويكفيان دون خلف عرفا كانا وفي الأموال والأمانة وأنه يحتاج أن يقوموا وكل ما احتاجوا من المبذول لأنه قد شملت منه الذمم غلبس في الخلاص بالذى يرى في ذلك الأمر الذى قد قصدوا فيه الصلاح للجميع والهدى ضمان ما خان عليه لزما وبعضهم قال وفي الأحكام أن قوموا على للمبذول يقومونه كما قد يأتى في حينما كانوا له قد قوموا لكى يحط قدر المرسوم فإنهم لا يفعلوا ولا يحط لو قبضته منه ثم تنصرف يلزمه أداؤها ولو جأر ففى بهذا الحكم فيها يحكم حق يريد من رقيق بذله ذا الحق حاضراً لما يديه في ذلك التقويم لما ينقض لأنه لنفسه نفعاً يجر

في كل مرجوع به لقيمة
بدون قيمة فيفسد القضا
في كل تبعة عليه تلزم
ففيه ترخيص عن الأعلام
إن رضيت بما هنا تححصا
غبن عليها في الذي له صنع
له عليه صح أبراه وتم
إذ جائز هبات ما بالدُمم
حتى يقوموا له ويتضح
وذا هو القول الشهير فيه
أبرا له من قبل تقويم أتى
بأنه ماض إذا ما فعلا
فذاك من باب تصدق علم
فيها ولكن تمضين كما تخط
كمثل هذا العبد أو هذا الأنا
ذمتها أو ذمة أخيرة
بما ذكرناه ويجمعونا
واحدة مع حاكم القضية
بكل واحد هنا على حده
يأتى ادعاؤه كمثما ترى
وكان هذا حاضراً تحقّقاً
احاكم البلاد حين يطلبه
وإن يغب عنهم وكان علماً
عليه بالثبات حيث عهدوا
فيه فيشهدون فيه بالصفة

وإن يكن قضى لها كسلعة
أو أنه لها كأصل قد قضى
وذاك في الحكم كذاك يحكم
وبينهم والواحد العلام
وبعضهم في الحكم أيضاً رخصا
عاقلة بالغة ولم يقع
وإن يكن ذو الحق أبراً من لزم
لو أنه قد كان لم يقوم
وقال في الإبراء بعض لا يصح
ثم من القيمة قد يبريه
فجائز رجوعه فيه متى
وصح القطب المقال الأول
لأنما الإبراء مما قد لزم
والصدقات العلم ليس يشترط
وإن يكن أصدقها معيناً
ومستقراً غيره بذمة
فليس للشهود يشهدونا
وهكذا لا يجمعن في دعوة
بل يشهدوا شهادة معدده
وهكذا من يدعى ما ذكرنا
وإن لها معيناً قد أصدقا
فإنه يلزمه يقربه
ويشهدن به لدى من حكما
أى عرفته الشهدا فليشهدوا
وإن تكن ليست لهم من معرفه

كان يقولوا عبده القصير وإن يكن بمائة الدينار لأجل ولم يكن تحسداً بغير علم من شهود الأول تطلب منه مهرها أن تنزعا أن يشهدا أو يعلما بلا جدل فإن أقر الزوج بالنكاح بذلك الترويج مأموونان وليذكروا أن لها عليه حق وإن هما تصادقا عند الحكم ولم يبيننا صداقاً وادعت وليجبرنه بالأداء من حكم وما مضى بيانه موضحاً وإن نكاحاً تدعى عليه ومنه جاءت تطلبن عقراً ويدعى إصداق ما كان أقل فإنه هنا يكون المدعى على صداق وهو أيضاً أنكرنا فإن يكن أحضر أو قد أحضرت فإنه يحكم بالبينة وإن يكن ما تظم من بيان وبعد ذلك الحليل يدفع قال الإمام القطب والصحيح أن شيء من الإصداق أو كان بما لا يحكم بالعقر في الذي ذكر

أو الطويل وكذا الكبير يعقد تزويجاً على نوار ثم بغيرها زواجاً عقداً ثم نوار استمسكت بالرجل فالتشاهدان الأولان منعاً أن صدقاً لنوار كان حل أو كان قد أخبر بالإفصاح فليشهدوا لها بلا تواني مائة دينار صداقاً قد سبق على نكاح ثم مس كان تم عليه عقراً بعد ذاك سمعت لعقرها والعقر فهو ما علم فليجبرنه بالأداء لو طمما بلا صداق يفرضن فيه وهو الذي عرفت مما مر من ذلك العقر لهذا قد فصل كذا إن كانت نكاحاً تدعى يزعمه بلا صداق قد جرى بينة في الادعاء تقررت بينة للزوج أو للزوجة فيحلف المنكر لليمينان لهذه العقر كما قد يقع يحكم بالمثل هنا إن لم يكن لا يثبتن ولا يكون لزماً خلفاً لما قد كان عنهم اشتهر

وإن صداقا تدعى عليه بدون صحة وجاءت تطالب لا ينصتن لهذه من بعد ما وفي يتيمة لها قد غرضا وحينما قد بلغت لم تقبل فقيل ما لها سوى ما خطا وفي صبي عاقد النكاح لكن بمهر دون مهر المثل صبية أو بالغ كانت فقد وامرأة على فتي قد تدعى فإن يكن ليس لها بيان وتجلدن لذلك حد الفرية وإن تبين تلك أو يقرر وإن تكن قد طاوعته في الزنى وما لها أيضا صداق مثل وإن يكن شخص لها قد قبضا فكل واحد عليه يلزم كذاك من أدخل بيتاً رجلا ولم تكن تدري وقد أكرهما وأن تزل مع ذلك الدفاع فقيل بعضهم صداق المثل وقد أتى عن بعض أهل الكتب ومن بإكراه أقر ثما وما عليه الحد مهما رجعا وغاصب لامرأة مورات

وكان معلوما لها تدريه عقرأ لها أو مهر مثل يجب جاءت عليه تدعى ما علما أقل من صداقها وقبضا أو ترض إلا بالصداق الأكمل وقال بعض مهر مثل تعطى على ولية له رداح فلم تكن ترضي بهذا البذل قيل إلى مهر نسائها ترد أن قد زنى قهراً بها في موضع توجهن نحوه الأيمان وماله عقر لهذي الضفة يلزمه الحد معاً والعقر فما لها عقر لذا تكونا لما أقتنه من قبيح الفعل وغيره واقعه بلا رضا ما يلزم الفاعل حتما منهم ويعدده خوفاً عليه أدخلوا ونال منها ما أراد واشتهى عذرتها لو دون ما جماع وقيل عقرها لهذا الفعل يلزمه نقصان مهر الثيب أنكر فالعقر عليه جزما من قبل ما في حده أن يشرعاً لكل مس كان عقر يأتي

وأول القولين فهو المعتمد
ومرة كرها لها بواقم
والعقر في الكره عليه منحتم
لو طأوعا وهكذا في الأمة
بها فلا عقر عليه كونا
عقر لها إن رضيت ما فعلا
ليس بإذن سييد ولا رضى

وقيل عقر واحد لها فقد
وإن تكن في مرة تطاوع
فليس في حال الرضا عقر لزم
والعقر للطفلة والمجنونة
وإن يكن بإذن مولاه زنى
وقيل إن الأمة الثيب لا
لو أن ما كان عليها قد مضى

الوعد في الصداق

خذ يا فلان هذه الدراهما
ولا تخف من بعدها لشي
بها بمهر غيره وابتهجا
فلازم يرد ما منها قبض
إلا بأخذ ما هناك حـدا
ونصفه أن الدخول ما فعل
وقيل لارد ولو لم يدخل
على الطلاق سبب منه زكن
أو هلكت فردها لن يجبا
يلزمه سواء مهما بذلا
طلقها قبل دخول قد أتى
لأنه في ملكه حتما سقط
وإنما الطلاق شيء قد بدا
إمساكها وضمها إليه
لو قبل مس للطلاق أوقعا

وامرأة قالت لشخص علما
ثم تزوجنى من ولىي
فأخذ المال وقد تزوجا
وبعد ذا طلقها وقد رفض
إن كان لم يوقع عليها العقد
وألزموه للصداق إن دخل
وقيل لا رد إذا ما دخلا
والقول بالرد فذاك إن يكن
وإن يك الفراق منها انتسبا
وأن تقل به تزوجنى فلا
إن كان قد طلقها لكن متى
رد لها من ذاك نصفه فقط
وقد وفى لها متى ما عقدا
إلا إذا ما شرطت عليه
فإنه يرد ذاك أجمعا

وإن تكن قالت له اخطبني إلى
فما عليك وضعوا من مهر
ليس عليك لازم يقيننا
صح على الصحيح قولها فما
وقال بعض إن كله لها
وإن تقل خذه على التزويج
أو أنها قالت له خذه على
أوخذه يا صاح بشرط أن لا
حل له يأخذه إذ جاز له
فعله عليه ليس يحرم
وذاك منها هبة معلقة
فإن يكن قد نقض الشرط لزم
فالرد في الجميع والصداق
لأنه لم يتزوجها فلا
واستظهر القطب بأنها إذا
فعد التزويج ثم رفضا
لأنه يعلم عند ذلك
وأن عليه نقضت وقد عقد
لم يلزمه الرد إن يكن فعل
إلا إذا ما شرطت عليه أن
عنها فغير جائز أن تطلبه
وهكذا تطليقه لها فلا
أي تطلبن حليلها يبطلق
إذ واجب على الفتاة أن تحب
إلا الذي كان ضرورياً فمما

أهلى ولا تصذر وتخشى ثقلا
فوق كذا حدث له من قدر
فقطب بذا نفسها وقر عينها
لها سوى ما شرطت والتمها
وناغقت إذا اخلفت مقالها
بى أو على التطليق والخروج
أن لا تطلقني يا أبا العلاء
تزوجن بسواي أصلا
أن يفعله وأن لا يفعله
ولم يكن عليه شيئا يلزم
لفعل ما قد شرطته وثقه
عليه رد وصداق منحتهم
غفى سوى الأولى لها يساق
صداق هاهنا لها تأصلا
ما شرطت تزوجا في حين ذا
يلزمه الرد لما قد قبضا
بأنما مرادها أن يمسا
أو جوزت خلاف شرطها الأسد
وكل ذاك جائز لها وحال
يبيع سريته أو يعزلن
منه ولا الإعطا عليه والهبة
يجوز للمرأة ذا أن تسألا
لها فذاك أمره مضيق
ما قد يحب زوجها وما رغب
في ذاك من شيء عليها لزما

إلا إذا ما زوجها لها أضر
فإنه جاز لهذى تطالب
بالطيب من خاطره وبالرضا
وهكذا أيضا عليها حرما
طلاق ضرة لها فقد حطل
وأن له قد وهبت ما لا على
لأنما الطلاق للرجال
وهي عليها فحرام تعطى
قال الإمام القطب بعد الورع
إذ ذاك غير جائز لها فمن
فإنه على الحرام ساعدا
وقيل فيمن يخطبن لامرأة
تعطيه ما ساق لها من مهر
فإن وفقت في قولها فقد وفقت
ومن تقل لغيرها من النساء
ولا تزوجى بزوجه عمرو
تأخذ ما أعطت لها من مال
وامرأة لزوجها قد تعطى
لا يتسرى غيرها من الخرد
فإن يكن طلقها يرد ما
لأنما تطليقه للمرأة
وشرطها إيقاؤها تضمنا
ومن تكن أعطت حليها على
وقال بعض إنه ليس فدا
فإن وطئها رد ذاك المالا

أو أنه أراد طولا من سفر
منه الطلاق وإليه ترغب
بالمال أو بدون مال فرضا
أن تسألن زوجها المكرما
لو تلكم مشركة بالله جل
ذاك فإن أخذ له حلالا
من جملة المباح والحلال
زوجا لها ما لا على ذا الشرط
تخرج عن فعل ذا فلتتمتع
ساعدا على الذى منها زكن
لها وقد أعانها وعاضدا
ووعده عند وقت الخطبة
وبعد ذاك أخلفت في الأمر
وما عليها لازم إن أخلفت
خذى كذا منى نقودا أو كسا
فإن للمرأة في ذا الأمر
وتتركها والحليل الغالى
عطية مقرونة بشرط
أو ينكح غانية من البلد
يأخذ من عندها متمما
قد جذ منها عصمة الزوجية
لو أنها لم تنطق به هنا
أن لا يطأها فدا ذا جملا
وذا هو الصحيح مع أهل الهدى
إذ لم يف لها بما قد قالا

ولم يكن لامرأة حلالا
على جماعها كذاك يمتنع
واستظهر القطب جواز ما ذكر
ما كان من حق من الجماع
فليوفها الحق تماما وإذا
أن تأخذن من الحليل مالا
أن يأخذن منها على وطء وقع
إن كان هذا زائدا على قدر
لها فما فيه من امتناع
شاعت زيادة بمثل أخذا

إصداق الحرام

ومن يكن أصدق للفتاة
كلحم خنزير وميتة ودم
كمال مفسوب وأجرة الزنى
بدون علم فلها المحلل
يقومن كأنه شيء يحلل
وقيل ليس للفتاة يجعل
وقال بعض عقرها وقيلا
والأول الصحيح قال القطب
وإن تكن عالمة بما حرم
وقيل قيمة الحرام أيضا
وإن يكن أصدقها ما علما
كقيمة المتلف من أصوله
فتأخذ المعلوم مما فصلا
هذا هو الصحيح حيث الجهل لا
وقيل بالعقر وقيل بل ترد
وقال بعضهم لها ما علما
وإن يكن جميعه في الجهل

حلا ومحجورا غدا بالذات
أو أنه بعارض كان حرم
أو أجرة على حرام كونا
وقيمة عن الحرام تجعل
وكان داخلا بها أو ما دخل
إلا الحلال والحرام يبطل
لها صداق مثلها مبذولا
وهو الذى له يميل القلب
فما لها إلا الحلال قد لزم
وقيل مهر مثلها مفروضا
من ماله وما عليه انبهما
وأرش جرح فيه أو سليله
وقيمة عن الذى قد جهلا
يضر فى الصداق مهما فعلا
إلى صداق أمهاتها الخرد
ويسقط المجهول حيث انبهما
فتأخذن قيمته بالعادل

وقال بعض العلماء يعطيها وإن يكن أصلـدقها محرما فقال بعض العلماء تعطى وقيل عقرها وقيل المثلـال إن كان ذاك المهر موزونا غدا وإن يكن من غير ما قد ذكرا وإن له لم يك من مثـال وإن تكن تعلم بالحرام قيمته مما هو الحـال لأنما النكاح صار منعقد وأنه المهر لها قد ذكرا فإنه من الحـال يؤخذ وقيل بل لمهر مثلها ترد وقيل بالعقر لهذى يحكم فهو كمن لم يصدقنها فحكم كمثـالما قد يحكم للتي فهو لها كان بهذى دخل لكنه إن لم يكن بها دخل ووجه ذاك أنه لقد ذكر فلم تكن كمثـال من لم يذكرها فجعلوا ذكر الذى قد حرما وجاء فى قول البعض العـالما ما لم يكن يفرض لها فلتطلبها وجائز لها بأن تمنعه وإن يكن قد مات أو قد دخلا

كمهر مثلها متى يوليها مع أنها بذاك لما تعلمها قيمته من الحـال قسـطا وقال بعض وزنه أو كيـلا أو أنه من المكيل وجدا فالمهر يعطيها كما تقررا قيمته تعطى من الحـال ففيه خلف جاء عن أعلام ومثله إن أمكن المثلـال ولا نكاح دون ما مهر يحد وحيثما كان حراما حجرا به على التقويم ثم ينفذ وإذا هو الصحيح عن أهل الرشد لأن ما أصلـدقها محرم لهذى عليه بالعقر الأتم لم تصدقن من أول من مرة أو أنه لم يدخلن ولم ينل تأخذ نصفه فقط لا أجل لها صداقا حينما العقد استقر لها صداق حينما العقد جرى كالذكر للعقر الذى قد علما أن ليس من شىء لهذى لزما أن يفرضن لها كما قد وجبا أو يفرضن فرضها أجمعه بها فإن الحكم فيه جملا

كحكم من قد مس أو مات ولم
وقال بعض العلماء تحرم
لأنها كمن تزوجت على
لأنه لها حراماً جعلاً
وإن يكن موحد قد عقدا
على كخمر أو على خنزير
وإن يكن أصدقها مال الولد
غالمال مالها ويأخذ الولد
ومن بمال والد له عقد
فإن تكن قد قبضته لا يجد
وصحح القطب بأن الوالد
وإن يكن لم يأخذنه فله
وإن يكن أصدقها حراً ولا
وهو سواء كان به قد علما
فإنما قيمة ذلك الرجل
وذا هو الصحيح في قولهم
بأن للمرأة في ذا الأمر
موحد إن كان ممن وحدا
وإن درت بأن هذا الشخص حر
ففيه ما قد مر في إصداق
وإن يكن أصدقها كمائة
أو ناقصة أو فرس غالأوسط
من كلما ليس به عيب وقد
من كل ما الاسم عليه يصدق
وتأخذن في الشياه والحر

يفرض لها وقد مضى فيه الكلم
إن مسها ومهرها محرم
أن ليس من مهر لها قد جعلاً
وذلك الحرام لن يحللاً
بامرأة ممن يكون عاهداً
فهو على خلف لهم مذكور
لو كان بالغاً وهكذا عقد
من أبه كما له الذي فقد
لكنما والده من بعد رد
أبوه بعد قبضها أباه رد
يأخذها لو بعد قبض وجدا
قيمتها من مال ابن ختله
تعلمه بأنه حر علاً
أو أنه بأمره لم يعلما
لو كان عبداً للفتاة قد جعل
وجاء في قول لبعض منهم
دياته نعطي ديات حر
ومشرك إن ذاك مشرك بدا
وكان قد أصدقها له ومر
حرم من الخلاف والوفاق
زيتونة أو كرمة أو نخلة
لها على الصحيح مما قسطوا
قيل لها من ذاك أدنى ما وجد
ولم يكن عليه عيب مطبق
ما عم للإناث طراً والذكر

من الإناث وكفاه وصفا
ما شاء حين يدفعن إليها
بأنها تأخذ منه الأعلى
كان لها الأوسط من غسيل
أما لدى الأحكام والتضايق
بقيمة الأوسط بالمدول
فيما رواه قطبنا الحبر الأتم
على فتاة بغلام لم يجد
يعطى لها والربع من سداسي
وجاء في قول لبعض وجدا
وثلاث ملتح لها مما بدا
من نخله إن قال من نخيلي
معهم على شيء له تريد
نخلهم أو نخل غير إن يكن
لم يدركن فلها كذا الشجر
تمسكت من بعده أو غربه
فإنه حيث يشاء يعطيها
إليهما للبعض من أفاضل
تعطى صداقها الذي لها زكن
أتمه من أقرب إليه
إن كان ذا بالماء من قبيل
حوضا ثلاث أذرع مقدرة
يلبغ للكعب متى يجاء

النصف من ذكرانها والنصفا
وقال بعض إنه يعطيها
وقال بعض العلما في الأولى
وإن يقل عشرون من نخيلي
وذاك فيما بينهم والخالق
فيحكمون في قضا النخيل
وبعضهم بأوسط هنا حكم
وقال بعض من تزوجا عقد
فهذه ربعا من الخماسي
وربيع ملتح وربيع أمردا
ثلاث سداسي وثلاث أمردا
ويدفع الوارث للمبذول
إلا إذا تراضت الخرود
وإن يكن ما قال من نخلي فمن
وإن بنخل عينت فيها ثمر
تدرك للنخيل حيثما به
إلا بلاداً ليس نخل فيها
وقيل بل في أقرب المنازل
وقال بعض العلما حيث سكن
وإن يكن ما تم ما يقضيه
وإن للأشجار والنخيل
لكل نخلة وكل شجرة
من كل جانب وذاك الماء

الدعاوى فى الصداق

فالقول قول منكر لى القضا
أو ادعى لحليل ذاك أيضا
تخالفاً والجنس أو فى الكثرة
أو فى حـلوله أو التبرئة
فالقول قولها ولا شقاقا
كمثله فى كل ما تقـدما
فالقول قول من يقول يعلم
فالقول للحليل فيه جاء
إذ ذاك من مكارم الأخلاق
وذاك قول قد رآه الأكثر
كذاك فى آجاله يحـلل
قيل وقيل لا تنال الأعطا
صداقها بالمعيب حين يـدو
فيه فلا رد له يكون
وقد أجاز الرد فى الديوان
ترد عن بعضهم فى قيل
على الصداق حينما تخاصما
لأجل ذاك فى النكاح لم تصح
أو أنها قد أنكرت رجوعه
فرج بذاك الحال لا مال أتى
لأنما عليه انفاق لزم
كذا لنا فى أثر قد رفعا
لزومه الزوجة أيضاً كالرجل

ومن يقل إن الصداق فرضا
ادعت المرأة ذاك الفرضاً
والقول قول الزوج إن فى القلة
وإن هما تخالفا فى المدة
والقبض أو ما يبطل الصداقا
ووارث الميت أيضاً منهما
ومدع أن الصداق مبهم
وكونها ثيب أو عذراء
والعيب لا يرد للصداق
وليس محض عوض يعتبر
من أجل ذاك جاز فيه الجهل
والخلف فى أرش المعيب تعطى
وقال بعض العـلما يرد
ومن عليه تلزم اليمين
بل يحلف المنكر للإيمان
وفى الذى يوزن والمكيل
وإنما قد صح تحليفهما
لأنما الصداق مال متضح
إن أنكرت من أول وقـوعه
لأنه لو صح هذا ثبتا
وصح تحليف على الزوج الأثم
كذلك الكسوة والسكنى معا
والقطب قد حقق فيما قد حصل

وقال مع ذلك لا نسلم
 في المال وحده لزومها فقط
 لما من العموم جاء في الخبر
 إن على من ادعى البيانا
 وقال بعض تلزم اليمين
 وقيل لا يمين في النكاح
 لا لهما قط ولا عليهما
 وإن لهما أصدق ما قد يملك
 أو نصفه وقيل لا لكن هما
 لأجل جهل في الذي قد وصفا
 فذلك النكاح غير منعقد
 وإن لهما أصدق ما في يده
 كان لهما ما بيديه قد وجد
 وقال بعض مالها فيما ذكر
 إذا عليه هذه تزوجت
 كذا أن يعقد زواجها على
 وقيل ذا ليس من المحلل
 وإن تقل إن صداقي ألف
 فالقول قوله مع الايمان
 على الصحيح لو بها ما دخلا
 وقيل قولها مع اليمين
 والقطب قد ضعفه يقول لا
 فيما به لنفسها تجر
 وذلك الدخول لا يكون
 وقيل إن القول في الصداق له

بأنما اليمين حيث تلزم
 بل في الحقوق مطلقا بلا شرط
 ذاك الذي يروى لسيد البشر
 والمنكر اليمين قد أتانا
 عليهما فيه كما تكون
 ونسب ورجعة الرادح
 بذاك بعض العلما قد جزما
 فملكه في وقته ذى تدرك
 يتفقا على صداق لهما
 وإن هما قبل الجواز اختلفا
 وبعده لهر مثلها ترد
 وما سعى لموته وفقده
 وإن أبت لهر مثلها ترد
 إلا الذي بيده قد استقر
 وعقدة النكاح كانت أرجت
 مال له في بلد له حالا
 إلا إذا تعرفه أو الولي
 من الدنانير وقال النصف
 إن لم تجيء في ذاك بالبيان
 واختاره الديوان حيث عدلا
 إن كان لم يدخل بها في الحين
 وجه لجعل قولها قد قبلا
 نفعا بلا معونة تتجر
 معونة قسوية تبين
 بلا يمين إن يكن قد فصله

وقيل قولها بلا يمين
قال الربيع القول في ذا الأمر
إن فك مع والدها غالقول
وقال بعضهم يقال للرجل
أو أنك ادخل بالفتاة وأعط ما
ما لم تجاوز مثلها من عين
قول الذي لديه ذات الخدر
له ومثل ذلك الحليل
طلق ونصف ما تقوله أنل
يقوله والدها متمما

الإمارة والخلافة في التزويج

ويأمرن شخصاً ولو لم يقبل
تصح إلا بقبول حصلا
والفرق لفظي ولو قد وجدا
وكلته في فعل ما قد رسما
أعم إذ لم تك بالمحصورة
في العقد للتزويج فيما قيل
قد أوقع التوكيل حين بينه
يثبت بالتوكيل ما بين الملا
لحاكم فهو حكم جازم
فلا يقال للذي فيه دخل
وشاهد في العقد والحليل
لخطأ فيما عليه قد وثب
ومن له خليفة قد استقر
بنزعه في كل عقد رسما
والبيع والشراء والإعتاق
خالقهم ورده لن يجدا
من ذاك شيء بعد نزع يوجد
يصح في التزويج أن يوكل
والخلف في خلافة فقيل لا
والأمر والتوكيل قيل اتحدا
أمرت زيدا يفعلن كمثلما
ولفظة الخلافة المذكورة
وبعضهم قد منع التوكيل
إلا إذا بامرأة معينة
وذلك التزويج في الأحكام لا
بالخط إلا إن أتى من حاكم
وإن يكن من غير حاكم حصل
على اطمئنانة من الوكيل
وعاقد بأنه قد ارتكب
ويلزم الأمر عقد من أمر
لو بعد نزع منه إن لم يعلم
مثل نكاح الخود والطلاق
وذاك في الحكم وقيل ولدى
قال الإمام القطب لا ينعقد

إن النكاح بعد نزع الأمر
علم ضمانه ولا يؤتم
ولم يعين عادة أو عددا
في عقدة واحدة أو أربعاً
وصحح القطب لزوم ما عقد
وكيله العادة لما أسرفا
تلزمه الأولى بلا خلف بدا
تلزمه الأربع إطلاقاً جرى
أو أنه فرق عقيدات الخرد
مرتباً لعقدهن إن عقد
أقل لا يزيد عما رسماً
فهلكت فلا يعيد ثانيه
فليتزوج غيرها من الخرد
إن كملت عدتها الميناه
إن هلك تلك الفتاة قبله
وقد تقضى ما عليها من عدد
بنت لعامر عليها فاعقد
يجوز بل إن فعلوه بطلا
وقتاً وموضماً إليه يجري
في ذاك أو آخر عما رسماً
كمثل حرث أو حصاد حصلاً
أو رجع الغازى وبعض قال لا
من ماله ونفيه تزويجاً عقد
زالت وكالة له بما جنى
طلق زوجة له متى عقد

وذاك لانكشاف غيب الأمر
وإنما يرفع عنه عدم
وآمر شخصاً له أن يعقدا
فمعقد المأمور شنتين معاً
غفى لزومهن خلف قد ورد
وقيل بالتخير حيث خالفوا
وإن يكن مرتباً قد عقد
وإن يكن بأربع قد أمرا
أى لو بعقدة عليها قد عقد
وإن يوكله بخمس من خرد
فليعقدن له بأربع فما
وإن تزوج الوكيل غانيه
وأن يبين أن النكاح قد فسد
وأن يوكله على معينه
أو يتزوج أخت زوجة له
أو زينباً إن زوجها قد اغتقد
فجائز وإن يقل إن يولد
أو إن شرى جارية فذاك لا
وإن له يحدد في الأمر
فلا يصح فعله إن قدما
وجاز حده لوقت جهلاً
وهكذا إذا وصلت المنزلاً
وإن إلى شيء معين قصد
بدون إذن منه فيما عيناً
وإن يوكله بتزويج وقد

تلك التي طلقها من وكلا
والاختلاف قد أتى بينهم
لها وفي موكل قد أغلقا
وامرأة تحل من هاتين
قولان قد جاء آ بشرح النيل
كان على كليهما هذا عقد
يقبل أو يرد ما قد صار
كان الوكيل عقده قد أبرما
إن كان قبل موته بها عقد
الموت أم عقد الوكيل المبرم
لأنما الحياة دون جدل
فتأخذ الإرث لذي الصفات
فإنها معيبة لن تلزمه
تزويجها خلاف أصل علما
ففي لزومها له خلف بدا
فزوجوها بعقيق يظهر
مجنونة وإن أجازها انعقد
تزويج من بها جنون قد أتى
في زمن لصحوها وأرتجا
ما بين أن يقبلها وأن يرد
بطفلة يعلقن ما بدا
وقيل لازم ولو لم يقبلا
فإنما حليلة الإنسان
لأجل ذاك فعله قد سوغا
لعيها والنقص في شئونها

فمقد الوكيل تزويجا على
فذلك التزويج ليس يلزم
في زوجة الوكيل مهما طلقا
وإن يوكله على ثنتين
ففي جواز ذلك التوكيل
وإن يقل هذيه أو هذي وقد
فإن للموكل الخيارا
وإن يمت موكل بن بعد ما
فإنها وارثة من افتقد
وإن هم بسابق لم يعلموا
فإنها وارثة للرجل
أقعد عندهم من الممات
وإن تزوج الوكيل بأمه
إلا إذا أجازها لأنما
وإن له معتوقة قد عقدا
كذلك المرأة حين تأمر
ويطيل التزويج إن له عقد
يبنى على جواز من قد أثبتا
وإن له مجنونة تزويجا
فالموكل الخيار قد ورد
وللبلوغ أن له قد عقدا
وقيل جائز إذا ما قبلا
وذا هو الأليف في الأذهان
تكون طفلة وتأتي بالغاً
وقال بعض تبطلن من حينها

وكونها لها الخيار بعد ما
وهي إذا ما وكلت أن يعقدا
قال الإمام القطب والحبر الأبر
أما إذا ما رجلا قالت فلا
وإن له على الكتابية قد
إن كان قد قال له إذ وكله
وفي الكتابية بعض قال لا
وإن يكن ما قال حين وكله
لأن تلك حرة ولزمه
لو أنه هو الذي تولى
إلا ابنة له وإلا أمته
إذ بنته كنفسه في جر
وكونه صداقها قد يأكل
وإن تكن قد خرجت للأمر
فإن درى المأمور ذا وغره
وتثبت الأنساب وهي تطلب
والزوج يرجعن بذاك المهر
وإن يكن قبل دخوله علم
وكل تزويج يكون فاسدا
ومتعة إلا إذا ما دخلا
وإن هم ما فرضوا لمهر
وإن يوكله بدون مهر
فبصداق يعقدن عليه
إن كان عقرها يساوي أو أقل
لأنه أضره وإن قبلا

تبلغ إن شاعت له أن تهديها
لها بزواج وبطفل عقدا
فحكمها عندي كمثما ذكر
يجوز عقد الطفل ما لم تقبلا
أوقع عقدا فهو عقد لا يرد
تزوجن بامرأة لى أرسله
تلتزمه إذا لها ما قبلا
بامرأة تلتزم لو لم يقبله
من كان للمأمور أيضاً محرمه
تزوجها وعقدها والحالا
فلا لزوم فيهما قد أثبتته
منفعة له بهذا الأمر
أكثر مما في سواها يفعل
محرمه بعد دخول صادر
فإنه يضمن ما أمهره
من زوجها المهر الذي تستوجب
على الذي قد غره في الأمر
فلا صداق لا ولا نصف لزم
فليس فيه من صداق أبدا
كان لها ما فرضوه أولا
تعطى صداق مثلها من غر
يعقد تزويجا بذات خدر
ويلزم من عقده لديه
لا فوقه إن رده وما قبل
يلزمه لو كان عن عقر أجل

وإن له عين مهرأ ففقـد
 فإين يكن ذاك الذى قد عينـا
 فباطل تزويجه إلا إذا
 لأنه خالفه فيما أتى
 إن كان ما عينه من مهر
 وهكذا إن يكن المعين
 وإن يكن له صداقاً عينـا
 إن كان ساوى ما به قد عقدا
 وجعلوا فى الأكثر الخيار له
 وإن يكن قد مسها وما علم
 لكنما المأمور فيها ضمنا
 ومطلقاً قيل النكاح يلزم
 ما زاد بالإطلاق مسها الرجل
 وإن يكن فرضه فى النقد
 وذلك الوكيل قد حاباها
 فذلك التزويج ثابت وما
 يضمه الوكيل حيث حابى
 وذلك عند الله لا فى الحكم فى
 وقيل فى التزويج إنه انهدم
 وذلك مهما كانت الزيادة
 كذلك المرأة إن أسقطها
 والبيع والشراء كالتزويج
 ومثل مس المرأة الإقضاء
 واعتبروا فى قيمة المبيع
 وترجع الغلة أيضا والعنا
 له بدون ما صداق قد يحص
 أقل من عقر لها تكونا
 أجازة ذاك الفتى وأنفذا
 ولأزم ما كان أمضاه الفتى
 مساوياً لما لها من عقر
 أكثر منه فاللزم بين
 وامرأة فلازم ما كونا
 معيناً أو كان دون ما بدا
 ما بين أن يجيزه أو يبطله
 بأكثر فذلك العقـد لزم
 ما كان زائداً على ما عينـا
 لكنما المأمور فيها يغرم
 أو كان لم يمسه ولا دخل
 بدون تعيين له وحـد
 وفوق مهر مثلها أعطاهـا
 زاد من الصداق فيه وسما
 ولم يكن قد قصد الصوابا
 أكثر ما يروونه للسلف
 فما على الوكيل تضمين لزم
 فاحشة ولم تكن معتاده
 وكيلها عن قدرها وحطها
 فى ذاك كله على التخريج
 لذلك المبيع إذ يجاء
 وقت فوائه أو التضييع
 يدركه من كان فيه قد عنا

وإن له عين مهرأ ففقـد
 فإين يكن ذاك الذى قد عينـا
 فباطل تزويجه إلا إذا
 لأنه خالفه فيما أتى
 إن كان ما عينه من مهر
 وهكذا إن يكن المعين
 وإن يكن له صداقاً عينـا
 إن كان ساوى ما به قد عقدا
 وجعلوا فى الأكثر الخيار له
 وإن يكن قد مسها وما علم
 لكنما المأمور فيها ضمنا
 ومطلقاً قيل النكاح يلزم
 ما زاد بالإطلاق مسها الرجل
 وإن يكن فرضه فى النقد
 وذلك الوكيل قد حاباها
 فذلك التزويج ثابت وما
 يضمه الوكيل حيث حابى
 وذلك عند الله لا فى الحكم فى
 وقيل فى التزويج إنه انهدم
 وذلك مهما كانت الزيادة
 كذلك المرأة إن أسقطها
 والبيع والشراء كالتزويج
 ومثل مس المرأة الإقضاء
 واعتبروا فى قيمة المبيع
 وترجع الغلة أيضا والعنا

وقيل لا يردها أيضا فلا
وإن يك الأمر لما يعلمها
حتى أباد ما اشترى المأمور له
فإن ذلك الشراء لزمها
كمثلما تكون يوم أكله
تقل أو تزيد عما قد شري
ويضمن المأمور ما قد زاد عن
وإن تزوج الوكيل واشترط
أن يجعلن في يديها الأمرا
فالخلف هل يخير الموكل
وأن يقل موكل لمن غدا
أن يعقد التزويج لى بمائة
أنك قد وكلتني بأزيد
فالقول للأمر في ذا الشأن
وإن يوجهن إليه الأمرا
وقد تساهل الوكيل حتى
وبعد ذاك عقد الوكيل
من أول وهى بحالها على
وإن بها الأول كان دخلا
بحدث الدخول لو لم تزل
لأنها حينئذ قد يحكم
غفى رضا النكاح ليس يكتفى
بل إنها مثل المعجوز تعرب
أما إذا كان بيكر أمرا
ويعقدن عليه من مست ولم

يدرك فى ذاك عناء جملا
بما من المزيد فيه رسما
أفناه عند ذلكم أو أكله
له ويعطى عند ذاك القىما
أو يوم ما أفنى له وحوله
أو أنها له تساوى قدرا
قيمته فى يوم إفناه زكن
وليها عليه مع عقد يخط
إن نكح الحليل أو تسرى
أو أنه يلزمه ما فعلوا
وكيله إنى أمرت أحمدا
ويدعى الوكيل فى ذى الصفة
عن الذى قد قلته فى العدد
إن لم يجرى الوكيل بالبيان
إلى غلانة وكانت بكرا
تزوجت بغيره وبثا
فإن يكن لم يقع الدخول
بكارة فلازم ما فعلوا
لا يلزم إن حالها تحولا
منها بكارة بذاك الأول
لها بحكم ثيب بينهم
منها بسكته عويل إن وفا
عن نفسها بمن إليه ترغب
ولم يعينها له إذ ذكرها
تزل بكارة فقيل قد لزم

وقيل لا كذاك إن له أمر
ويعقدن بهذه الفتاة
وإن يعين ثيباً فقد لزم
لأنما الدخول لا يغير
وإن يوكله على معينه
يجوز أن يأخذها لواحد
أى قوله بأننى لنأمر
وإن نسيه طلقها ولزم
وإن بلا علم له تزوجا
فالنصف من صداقها قد لزم
فقيل مطلقاً وبعض قال بل
لمن له التزويج كان عقداً
إن كانت المرأة لن تحلا
ومطلقاً لا شيء قيل لزم
لأنما العقد على الإنسان لا
وإن يكن لأهلها قد أخبرا
إن الذى عليه صرت عاقداً
فإن أراد من عليه قد عقد
وليس من شيء على من عقداً
وإن على طفل كمجنون عقد
من والد ولا ولي فرضي
أو أنه بعد بلوغ يوجب
ومن تقول لولى قد سما
على صداق علمته والولي
فشابت لكن على الولي

بثيب ولم يعين إذ ذكر
كذلك الخلاف فيها أتى
لو ذلك الأول كان قد هجم
بثيب من ثم لا ينهدر
اثنان أى واحدة مبنية
ويقبلن قول هذا العاقد
عقدت بالفتاة لا لعامر
أن يدفع نصف صداقها الأتم
وبعد علم أنكر التزوجا
هذا الفضولى لما تشما
لزوم هذا النصف إن كانت تطل
وكل ما من الصداق حـدداً
لمن له العقد قد استقلا
وهو الصحيح عند قطب العلما
ينعقدن بدون أمر حصلاً
من قبل عقد لنكاح قد جرى
لم يأمرنى فى الذى منى بداً
أجاز عقده وإن أراد رد
حينئذ بلا خلاف وردا
تزوجا بدون إذن قد وجد
بعد إفاقة ولما ينقض
جاز وقيل إنه يجدد
يزوجنها بشخص علما
زوجها بدون ذاك الأول
ضمان نقص مهرها الأصلي

ولا يصح عقد طفل يؤمر
 فكيف يعقدن لغيره وقد
 وصح القول بأن الطفل لا
 إلى بلوغه لأن الطفل لم
 في قوله وأنكحوا الأيامي
 قلت ولكن لزومه على
 فإنه لما يكن مستلزما
 نعم يقال إنه لن يلزما
 لأنه بالأمر لم يكلفا
 فإن يكن قام به كما لزم
 وكذا إمارة المرأة لا
 وامرأة إن زوجت أخرى وقد
 يفرق بينهما لو كانت
 بل إنها توكلن لذاك من
 قال ابن محبوب أنا لا أقدر
 والخلف في الوكيل للوكيل
 أثبتته بعض وبعض أفسدا
 إن يكن الدخول لما يقعا
 وامرأة إن وكلت مزوجا
 ففيه خلف وكذا إن وكلا
 ثم الوكيل أوقع النكاحا
 وليس للوكيل أن يوكلا
 وقيل إن وكله يزوج
 عنه وماله بأن يوكلا
 وإن يكن وكله هذا على

إذ عقده لنفسه قد يهدر
 صححه القطب الإمام واعتمد
 يزوجن ولية ولو علا
 يشمل له خطاب مولانا الحكم
 بل ذاك للبلغ حتماً قاما
 من كان منا بالغاً قد عقلا
 بأنه من ذي الصبي تهتما
 على الصبي إن يكن قد أحجما
 مادام في حال الصبي توقفا
 فلا يقال إن عقده انهدم
 تصح لو كانت بمنزل علا
 جاز بها حليلها لما عقد
 وصية على نكاح الغادة
 يزوج المرأة عنها بعلن
 أحله إن عقدت أو أهدر
 إن زوج المرأة من حليل
 لكنما الأحوط أن يجردا
 ونسكتن أن الدخول أوقعا
 فقام حالا وبها تزوجا
 مزوجاً كأخته من المالا
 لنفسه فالخلف فيه لاحا
 سواء والجواز قول نقلا
 غلانة فذلكم لا يخرج
 سواء في تزويجها ويعدلا
 تزويجها يجوز أن يوكلا

وليس للوكيل والخليفة
وقيل ذاك الأمر جائز له
وإن يكن أمره فليس له
وقال بعض العلما أمر الولي
وقيل إن كان أبا ذاك الولي
ومن يكن أرسل شخصا لبلد
فمات من أرسل قبل أن يصل
ومن لابن غائب تزوجا
فما على الوالد مهر كونا
وإن يكن بمهرها قد ضمنا
وإن تكن قد حملت من البلد
وجائز تزويجه بها إذا
إلا إذا كان النكاح الأول
ومن يقل أرسلني فلان
فزوجوه امرأة وجمعا
فأنكر المرسك للأمر ولم
فإنه يجبر أن يطلقا
ولا على الرسول أيضا يلزم
وإن يكن ذاك الرسول عقدا
لكنه عليه قد تزوجا
فيلزم الرسول في ذا الأمر
وقيل ذاك يجبرن أيضا
خشية أن يكون قد أرسله
ورجل على فتاة قد عقد
ولم تكن بفعل ذين تعلم

أن يوقع التزويج غير مرة
ما لم يمت من كان قد وكله
قد قيل إلا مرة أن يفعله
كمثل توكيل له إذ ينجلي
وغيره لذلك لم ينل
أن يتزوجن عليه فعقد
رسوله فالعقد منه منبتل
فما رضى الابن وعنه خرجا
إن كان بالمهر لها ما ضمنا
فإنه يلزمه كما ابنى
فلازم ينفقها حتى ترد
شاء بمهر آخر قد أنفذا
بأمر ابنه فذاك يحظر
لتنكحوه أيها الإخوان
صداقها على الذى قد أرسلنا
تقم لهم بينة بما رسم
وما عليه لازم أن يصدقا
مهر لها وعقده منه دم
ولم يقل أرسلني أن أعقدا
والزوج قد أنكر ما قد أرتجا
أن يدفعن للخود نصف المهر
يطلقن ويرغضن رفضا
وقال بعد ذاك ما بدا له
غائبة بأمر عم أو ولد
فبها أن الطلاق يلزم

وقائل لغيره إني قد
ومهرها كذا كذا فقال قد
وقال موسى بن علي لا يرد
وعاقد لغائب وضمننا
يضمن ما كان من المهر يحد
ولم يكن منه الرضا قد علما
وأمر سواء يعقدن له
غزاد أو أنقصه في المهر
كذلك إن قال تزوج ميا
فقيل مهما خالف الوكيل
وقيل إن أمضى له الموكل
وإن يكن قال تزوج لي ولم
وذلك الوكيل سار وعقيد
غما رضىها فالتكاح يلزم
وقارن اثنين في إمارة
وكل شخص منهما على حده
أو باجتماعهم على الثنتين
فجائز لو كان كل أبدي
لابنته أو أمة له وقد
أى يعقدن هذا بنت الثاني
وإنما يمتنعن في عقده
وإن يكن قد جمع الاثنين
غلا يجوز العقد أو يجتمعا
أو يعقدن واحد ويرضى
أو يرتضى بنفسه الحليل

أنكحت خود لك من هذا البلد
رضيت قيل لا يجوز فيرد
وذلك ثابت كمثلما عقد
عنه بمهرها الذي تكونا
إن مات في الغيبة من له عقد
ولا نكير لما قد أبرما
على صداق حده وفصله
فالخلف في هذا النكاح يجري
لى والرسول يعقدن برياً
فذلك من وكالة يزول
أفعاله فإنها لا تبطل
يقول تزوج لي غلانة تسم
له على غانية من البلد
وذلك عقد ثابت متمم
أن يعقدا له على غانية
جاء له بزوجة منفردة
في ذاك أو واحدة من عين
على ولية الأخير عقدا
قيل بأن ذاك أيضاً منعقد
أو أمة كذلك في الديوان
له ببنت نفسه أو أمة
في أمره بعقده المكين
في ذلك العقد الذي قد وقعا
ثان بما كان له قد أمضى
فإن ذاك جائز مقبول

ثم رضى الثانى بفعل العاقد
فى أمره وواحد قد أغلقا
وثالث أيضا ثلاث عين
فإنه على الطلاق يرغم
بزجره وإن أتى المعانده
فيضربن وليس عن ذاك مفر
وتلكم الخمس جميعاً فاسده
ربيع صداق عند فرض يجرى
أما تقدمت ف نصف حلا
شئ لذاك الربيع هذى نالها
ولم يكن مس هناك قد بدا
إذ عقدها أما صحيح منضبط
فما لها شئ لذاك عائده

وقيل لا يجوز عقد واحد
وإن يكن ثلاثة قد فرقنا
واحدة وآخر ثنتين
وكان بالسابق هم لم يعلموا
على طلاق غير تلك الواحد
فيحبسن وإن يكن لم يزدجر
وصح عقد قد أتى بالواحد
وكل خود غلها من مهر
ولم يكن مس لأن كـلا
أو أنها تأخرت فما لها
وإن يكن بدون فرض عقدا
فكل خود نصف متعة فقط
فمتعة كاملة أو فاسده

عقد التزويج

فى أى موضع وأى زمن
إن عرفوا الولى كالنهار
ويخبرون بالذى قد أصدقا
يجوز فى التزويج أن يوكل
يجددن مرة ولا يخل
يفرقن بينهما إذ دخلا
منه بدون صحة تعدل
ما بيننا والرب جل وعلا
وجاز للشهود فى قبول زكن

والعقد للتزويج حل منبنى
لو كان ليلا لو بدون نار
وعرفوا الزوج وقيل مطلقا
ولولى امرأة قد قيل لا
إلا امرأ ذا ثقة فإن فعل
فإن يكن قد مس للخود فلا
ومدعى وكالة لا يقبل
لو كابن محبوب وقيل قبلا
إذا له النفوس كانت مطمئن

أن يشهدوا أيضاً على ذا الفال
ومدع يوماً على صافية
غزوج المذكور أو قد وكلا
وقيل مع إقرارها ذاك يحل
أو أنها أخت وقيل إن تكن
إلا بصحة هناك توجد
لو أنهم لم يعلموا به ولي
وقال بعض لا يجوز لهم
والعقد في مقال أهل الفطنة
ويندبن إيقاعه في المسجد
إن لم يكن يشغل عن فرض حضر
وهكذا بعد النداء الأول
والخلف مهما عقدوا فقيلاً
وإن هم قد عقدوا في الحين
إن يكن الفرض الذي قلنا هنا
وجائز بوقت فرض يجري
وإن يفت بالعقد وقت فرض
والأحسن التأخير والصلاة
وينبغي الإشهار للنكاح
وجاء بالدفع عليه يضرب
بضربة أو ضربتين جاء عن
وبعضهم في ذا الزمان يكره
وكل موضع وكل وقت
ورده القطب ونور الدين
قالا لأن ضرب هذا الدفع

والعقد يمضى دون ما انحلال
بأنه لها ولي العقدة
يجوز ما لم يك ريب حصلاً
وقيل إن كانت فتاة للرجل
بنتاً وبالإطلاق بعض يمنعن
وللشهود جائز أن يشهدوا
أو يعلموا كذبه في المقول
أن يشهدوا حتى به قد يعلموا
جاز بكل موضع وبقعة
مع كثرة الشهود والتعدد
يخاف فوته فإن كان حجر
في جمعة لا يوقع العقد الجلي
يصح والبعض يرى التبطلا
فقد عصوا على كلا القولين
عليهم أدأؤه تيقناً
موسع كأول من ظهر
غباطيل وثابت مع بعض
تفوت وهو ما له فوات
للفرق بين العقد والسفاح
لأنما الإشهار منه يطلب
أصحابنا وأصله من السنن
لأنه صار قبيحاً امره
قال له حكم غداة يأتي
كذلك في جوهره الثمين
لشهرة التزويج دون حلف

جاء به الحديث مطلقاً بلا
فيحكم بعمد الجواز في
لو تترك لأجل قبحها السنن
ما بقيت من سنة أصلاً فما
لكن من يضربه للطرب
فالضرب للإشهار غير المضرب
وقد أجاز الضرب للطبول
كالضرب في الحرب لتخويف العدى
مثل صلاة العيد أو حضور
ولم يجيزوه لنفس الطرب
وجوزوا الإظهار للأفراح
بمدح أهل الدين والإسلام
كمثلما قد فعلت جوارى
عند قدوم المصطفى المختار
وفعلوه مرة في محضر
بل قال خلوهم وذا ما لم يقع
كمثلما أن يحضر الرجال
قلت وفي زماننا غالباً يصدق
لأنه أعظم صوتاً وأهمز
ومثله المدفع بل ذا أعظم
فلا أرى استعمال طبل لاولا
وليس فيه قط شيء من طرب
وجاز تزويج الولي الطفل
إن كان هذا يعقلن العدد
لو كان لا يعرف لفظاً بينا

قيد فلا يجوز أن يصلوا
وقت لكونه به قبح يفي
في عرف أهل موضع أو في زمن
أباحه الهادى مباح دائماً
أو للهوى قيل له لا تضرب
للرقص والغناء معاً واللعب
في موضع لغرض معقول
وفي بلاد لهم وجداً
ميت وغيرها من الأمور
واللهو بل عنه نهوا بالأدب
ولو بغناء لدى النكاح
وبالذى يجوز من كلام
أنصاره الصيد بنى النجار
لطيفة تنشد للأشعار
منه بعرض وله لم ينكر
مع تلكم الأمور شيء من شنع
مع النساء فإن ذا ضلال
كاف عن الدف إذا ينفق
للنفس أيضاً وهو للدين أعز
صوتاً متى نيرانه تضطرم
دف وذا يوجد ما بين الملا
بل فيه عز وحماس يلتهب
وهكذا توكيله بالعدل
قليله من الكثير إن بدا
يقوله إلا إذا ما لقننا

وقد مضى ما فيه من مقال
وبعضهم جوز عقده إذا
قال الربيع وابن محبوب الأجل
وكيف يعقد النكاح عرفا
وقيل من غنبا من الربح درى
والزوج كفو وهو قول ينسب
وقيل إن لستة الأثبار
وأحسن النكاح والإشهادا
وقيل من يمينه قد عرفا
أو السما من أرضنا أو زائدا
وليس من حد ولا اعتبار
وقيل لا يكون عقدا منبرم
وإن يزوجها صغير دونا
وقيل في مراهق إن زوجا
وكان إخوة لديه بلـنـغ
إن يكن الزوج الذى له عقد
وجوز التزويج ممن يصرع
ويحذرن فى النكاح والشرا
من أربعا آخر كل شهر
بأن ذاك اليوم نحس مستمر
وصح للصائم أو من أحرم
وقيل لا يجوز للحرم أن
تعارضت رواية الأصحاب فى
غالبهم قال محرما تزوجا
والبعض قال إنه كان محل

فى باب الأوليا من الرجال
كان سداسيا وصار نافذا
يجوز إن كان ابن ست إن عقل
فإن أتى عقدا فعهده كفى
وفيه إيناس لرشد قد يرى
للأكثرين قد روته الكتب
وإنى لدى القياس والمقدار
والشرط للنكاح قد أجادا
من الشمال إن عقده كفى
من ناقص ثبات ما عقدا
فى كبر كلا ولا إشبار
إلا بتزويج الذى وإنى الحلم
حد ومست لا يفرقونا
لأمه وعقدة قد أرتجا
فالعقد منه جائز مسوغ
كفوًا فإن عقده ليس يرد
إذا أفاق بعد صرع يقم
وسفر حجارة بيع طرا
لما أتى عن النبى الطهر
وبعضهم أوله غيمن كفر
بحجة أو عمرة أو بهما
ينكح والقولان فيهما سنن
ميمونة ووقت عقدها الوقي
بها النبى المصطفى وابتهاجا
فى يوم عقده وذا عنها نقل

هذا المقال وله يسدد
لا ينكح من أو ينكح من المحرم
شتى وما في نقلها جـدال
ما فيه من ضعف ولا تردد
أقرب من وهم إلى التعدد
قد فرقا نكاح محرم صدر
بعد تثبت رآؤه عـدلا
في المنع للمحرم فهو المعتمد
وما ابن عباس الرضا قد أورد
أن مراده بإحرام فعل
بأن من قلد هدياً قـربه
وفي الذي رآه بعض العلماء
دخوله في حرم الإسلام
يقول بعضهم نكاح المحرم
وهو صحيح الشافعية الأول
وهو عن الزواج أيضاً يوقف
ولا قصاص بينه وغيره
ولا يصلى أحد بثوبه
ومسها فهي حرام للأبد
يجدد التزويج مسرعاً هنا
جاز المقام بالنكاح الأول
لفرجها أو مسه ولو عذر
لها كما قد فرضوا يساق
ومنعه المختار في القضيـه
في حكمه لفعله الخسيس

وجاء عن عثمان ما يؤيد
فمن نبينا مقالا يرسم
والطرق عنها أنها حلال
وخبر البحر صحيح السند
لكنما الوهم إلى المنفرد
وقد روى أن علياً وعمر
وذاك لا يكون منهم إلا
وخبر عن ابن عفان ورد
لأنما هذا يفيد قاعده
واقعة يفيد وهي تحتـمل
تقليده الهدي فإن مذهبه
فإنه بذا يصير محرماً
مراده بذلك الإحرام
ومن خصائص النبي الأكرم
وذاك للامة شيء لا يحل
ولا يزوج الفتاة أقلف
ولا يتم حجه لضـيره
ويمنع المسجد لا يأتي به
ولا على بساطه وإن عقد
وإن يكن مامسها واختـنا
وقد أتى أيضاً لبعض الأول
وبعضهم حرمها لو بالنظر
في تركه الختان والصدائق
والخلف في العقد على ذميه
لأنما الأقلف كالمجوسي

وإن ولية له قد أنكحها وإن يك الزوج بها قد دخلا ويكره التزويج للمتعكف وقد مضى ما فيه من كلام

جدده من كان منه أصلاً فلا غرلق عند بعض من خلا ومثله المرأة أن تعتكف في باب الاعتكاف بالتمام

الفاظ العقـد

واللفظ للتزويج قد زوجت وجائز إن قال قد أخطبت وجاز مهما قال قد وهبتها وإن يقل وهبتها ولم يقل لا يوهب الفرج وقيل إن يرد وكل لفظ سائغ في العرف وجاز في التزويج قد أخطبت كلا ولا بعث ولا أحالت ويرجعن للعرف قد نحلت وقيل إن قال وهبت فدخل وليعطها صداقها وإن تلد زوجت هندا لملي أو به يقدم المرأة فيما قيل وقال بعض يبدآن باسم الرجل وصحح القطب جواز الكل ثم ثلاث جدما والهمزل عتاقه طلاقه النكاح فمن بشيء يلعبن منها ثبت

فلانة ومثله أنكحت ومثله ملكت أو أملكحت على النكاح وكذلك بعثها على النكاح لا يجوز ما فعل به النكاح فله ما قد قصد يجوز في النكاح عند الوصف ومثله جوزت لا أبحت أقرضت عوضت ولا أبدلت كذلك أيضاً قوله منحت ومساها فهي حرام تعتزل فإنه يلحقه منها الولد أو منه كل جائز في بابه عن بعضهم وقال ذاك أولى زوجت عمراً بسليما فليقل قدم للمرأة أو للبعـل جميعه جد ولا ينحل عن أحمد جاءت به الصحاح عليه إن شـروطه تـرتبت

وزوجة له التي قد طلقا
ولبة في أسره قد حبسا
لا يمضين عقده الذي جرى
لامرأة زوجنى بك الولي
من نفسها بما لديها يعلنه
قال الإمام القطب في ذى المسألة
إلا إذا كان بيان يقبل
قال وبان كذبه من بعدما
وفي ثبوت نسب قولان
أو يشهد اثنان بما قد نطقه
فإنها تمكنته إن دنا
هذى التي زوجتها لكم بحق
أيكم أزوجه ابنتي
قالا له زوجتني بميعة
قال بذاك أظهر التتدما
هناك شاهدان مع عقد جرى
أربعة منهم من الذرى
ثمولى الطفلة الخـرود
وبشروطه الصحاح أجمعاً
أو أنه يدفعه لابد له
لديه والبعض له ما ألزما
فراق إلا عن رضا قد حملا
لأنها عن النكاح تعضل
وذاك تعطيل وظلم حملا
به الكتاب ناطقاً وأثبتا

كان يكون عبده من أعتقا
كذلك من زوجها من النسا
لأن في غير الذى قد ذكرا
وقيل في الأمين مهما يقل
فإنها ليس لها تمكنته
وقال بعض يسع التمكين له
والحق في ذاك المقال الأول
وإنها إن أمكنته حسبما
أصدقها إن كان منها داني
وقيل إن وليها قد صدقه
أو يشتر عقد النكاح علنا
وهو يصدق الولي إن نطق
ومن يقل لنفر في حضرة
وواحد ممن غدا بالحضرة
قال نعم زوجتها وبعدهما
فالعقد ماض إن يكن قد حضرا
فكل عقد وله ما حضرا
زوج ومنكح مع الشهود
والعقد إن بلفظه قد أوقعا
فالزوج مجبور على أن يقبله
إذا أبى أن يقطعن هذا بما
لأنه لا بيع لانكاح لا
والقطب عنده المقال الأول
مادام لم يردها أو يقبلا
وأنه علة نهى قد أتى

لأنها تكون كالمـطلقه
فواجب على الإمام أو على
أن يجبروه يقبلان أو ينتفي
وليس ذا جبراً ، على الترويع
لكنه زجر وقهر منهم
وإن يمت من قبل ما أن يقبلا
وإن تمت وللنكاح قبلا
وإن يك الحليل قد جن فلا
فيقبلان بعده أو ينكرا
وإن يكن طلقها وأرسلها
وجاء في قول لبعض من غير
وإن يكن بأربع قد عقدا
وبعضهم يقول أن قام ولم
فما إلى إجباره من حاجة
وإن يك الزوج هو الذي طلب
فبعد أن زوجه على رضا
وقال بعض يجرد الإنكار ما
وإن يكن لطفله لم يقبلا
فبعد عتق أو بلوغ يقع
وقيل مهما يعتقن العبد
ومن لطفل بنته قد زوجا
علق هذا العقد لاحتلام
وقال بعض العلماء الأول
وقيل من أوله منهم
وإن يكن عند القبول يشترط

لا زوجة له ولا مطلقه
قاضييه أو جماعة من الملا
بالزجر فالحبس بالضرب الوفي
ولا على الفراق والخروج
إن يفعلن ما عليه يعزم
فما لها ارث ومهر جملا
يأخذ منها إرثه محسلا
تزوجن حتى يفيق المبتلى
أما ارتداده فإنكار جرى
فإنه منه قبـول جملا
ليس الطلاق بقبول يعتبر
أو مثل أختها فإنكار بدا
يقبل فإن عقدهم قد انهدم
إلا إذا يمكث فوق العادة
إلى وليها النكاح وخطب
منها فلا إنكار والعقد مضى
لم يقبلن من يعد عقد أبرما
كالعبد أو من بجنون مبتلى
يلزمهم أن يقبلوا أن يدفعوا
يجدد الترويع أو يرد
بدون إذن من ولي خرجا
كذلك المجنون في الأحكام
يصح إن يكن أجازة الولي
فلا يعلقن لوقت يقدم
رضاء والديه فالشرط سقط

إلا إذا لشرطه قد قدما
كغير هذا من شروط ركبت
إليه لو غيرهما يتفق
للشرط عن قبوله الذي جرى
من أجنبي فهو شرط قد مضى
من قبل أن يرضى به ويقبلا
بشرط أن يرضى به الولي
وليس للزوج هنا أن يرجعا
فثبت وقد مضى ما صنفنا
كذا على شرط رضى صلت الأغر
والاتصال فعلى التحقيق
أما إذا قال متى تكلمنا
وإننى أشاورن رجلا
في قلبه الشرط أخيرا وانبعث
لم يجر اشتراطه ولو نطق
بحرف تعليق ولم ينفصلا
لأن ذاك حادث في قلبه
منه الرضا كميث مرتهم
صار النكاح ثابتاً ومنعقد
طفل ومن له جنون عرضا
أو لافاقة هناك تعرف
خفيه قولان عن الأئمة
كذا تزوجت رضيت دعدا
أثر كلام عاقد على الرجل
أو هل قبلته ولن تردا

وذلك التزويج صار لازما
فإن يكن قدمه فقد ثبت
إلا إذا ما رضى المعلق
وقيل لا يلزمه لو أخرا
وقيل إن علقه لو برضا
يفرقان إن يكن قد دخلا
وإن يكن زوج أجنبي
فإن أتمه الولي وقعا
لو قبل أن يرضى الولي رجعا
وإن يقل رضيت إن رضى عمر
ونحو ذاك من أحرف التعليق
بأن ذاك ليس شيئا لزمنا
رضيت بالعقد الذي قد فصلا
فإنه يلزمه وإن حدث
بعد كلام بالقبول قد سبق
وكان نطقه به متصلا
فيلزمه بينه وربيه
وإن يعلقه لمن لم يمكن
أو كجماد أو بهيمة فقد
وإن يكن علقه إلى رضا
فإنه إلى البلوغ يوقف
وإن يقل إن شاء رب العزة
وجاز إن قال قبلت سعدى
لأنعم ولا بلى ولا أجسل
أهل رضيت زيد هذا العقد

ولم يكن يجزى له التحريك
وواجب تعيينهم للزوجة
لو أنها واحدة تكون
إنني زوجتك عمرو بنتي
وعند ذا القائل بنت واحدة
فإن ذاك الأمر ليس يمضى
وقال بعض جائر بينهم
والقطب قال جائر في الحكم
وإن يسم الأب والقبيل
وقيل لا ثبوت في ذا العقد
وإن يكن لم يذكر القبيل
باسم نفسها وما سمى الأب
فإن ذاك الأمر غير ثابت
معروفة بما بدا من أمرها
وإن يكن ينسبها لصنعة
مما به يعرف كالخزاز
كذلك الصباغ والمكي
وإن يقل بنتي فلانة ولم
غير التي سمى بها يجوز لا
أو أنني زوجتك الصغيره
وهكذا السوداء والبيضاء
ونحو ذا وجوزوه أن تكن
وإن يقل بنتي وما له عدا
وأن يزوجهها باسم الأخت
وقال بعض العلماء إن ما

لرأسه فإنه ركيك
باسمها والأب والقبيلة
فإن يقل مع عقدة تبين
وهكذا إن قال أيضاً أختي
أو عنده أخت وليست زائده
ولا يجوز في مقال بعض
وربهم لكن به لا يحكم
عندي وذاك مع زوال الوهم
فشابت بعد اسم ذى العقيلة
أو يذكروا مع ذاك اسم الجد
أو قال قد زوجته جميله
أو لقبيل أمها قد نسبا
إلا إذا هذى الفتاة كانت
لم تشتبه من النساء بغيرها
لأبها أو جدها أو بلدة
فإن ذاك ظاهر الجواز
وهكذا الشريف والكوفي
تكن له بنت بذا الاسم تسم
إن قال بنتي دون اسم حصلا
أو تلكم الوسطى أو الكبيره
ومثلها العوراء والعمياء
قد عرفت بذاك والقلب اطمأن
بنت لابنه فخلف وجدا
يفرقا لو بعد مس يأتى
ذكرته لجائر عليهم

لكنه لم يك في الأحكام
إن كان قد أرادها أبوها
والشاهدان وإذا ما حاکمت
كان لها نصف الصداق حكما
ولا يجوز أن يطأها أبدا
وزوجه هي التي قد شاء
وجاز تزويجهما باللقب
ومن له اسمان يدعى بهما
واثنان قد تزوجا أختين
ثم ادعى كلاهما الكبيره
ولا بيان لهما تحققا
ومن يشا بعد نكاحاً منهم
ورجل على فتاة عقدا
ليست حليلتي التي أتيتهم
فإنه يلزمه أن يصدقا
ومن لديه ابنتان أو أجل
واحدة وبعد ما قد عقدا
وقد نسي الشهود اسم المرأة
على طلاقهن كلهن
وإن يشا التجديد فليجدد
واستحسنوا لمن يزوجن
وصف العمى فيها أو الطفولة
عيب كذاك من تكون غائبه
ويلزم التزويج إن لم يك قد
وإن يك للأولياء قد سالا

بل بينهم والواحد العلام
بذاك والزوج ويقصدها
صاحبة الاسم له ما علمت
وألزموه للطلاق رغما
بذلك العقد الذي قد عقدا
في نفسه لو غير الأسماء
إن عرفا بذاك بين العرب
جاز نكاحه بكل منهما
وباسم واحد مسلماتين
أو ادعى كلاهما الصغيره
فإنه يلزم أن يطلقا
فهو بتجديد لعقد يبرم
فقال من بعد دخول قد بدا
بها إلي فخذوا بنتكم
لها لما مس وأن يطلقا
وكان قد زوج منهن رجلا
زار أباهما الهلاك فارتدى
فيجبر الزوج لهذي الصفة
ونصف مهر يدفعن لهما
لمن أراد بعد من ذي الخرد
كطفلة عميا يبيننا
لأن ما قلنا به في المرأة
ومن غدت منها العقول ذاهبه
عين لكن ذو الجنون قد يرد
وكتموه ما بها من ابتلا

وأخبروه إنها لمبصره
 فذلك الترويج غير منعقد
 ويلزم التعيين في كطفـل
 وإن هم ما عينوا كما يحد
 وذلك فيما بينهم والخالق
 فالبعض أمضاه وبعض أفسدا
 فإن يك المجنون يوماً دخلاً
 أن يدخلن بمن بها جنون
 إلا إذا الجنون بعد العقد
 ومن يقول إن عقدهم مضى
 في عقدة الترويج شيء نصا
 وقال بعض إنه إذا ظهر
 يؤخذ أولياؤه يطلقوا
 وإن بيع خليفة مال صبي
 أو مال ذي عمى ولم يخبرا
 فذاك بيع لازم للمشترى
 والوقف في الحكم الذي قد نحكم
 وقيل غير لازم للشاري
 لأنهم من بعد يحتجبونا
 بعد بلوغ وحضور منهم
 وهكذا يحتج أيضاً ذو العمى
 وإن تزوج الفضولى وقد
 بذلك الترويج لا بالمهر
 فالعقد والمهر عليه قد لزم
 إذ القبول للنكاح لزم

عاقلة بالغة وحاضره
 إلا إذا الزوج رضى ولم يرد
 وغائب أعمى عديم العقل
 وقبلته فهو ماض منعقد
 والخلف في الأحكام والتشاقق
 تزوجا لذى الجنون عقدا
 بذات عقل وكذا من عقلا
 فهي حرام أبداً تكون
 فالعقد ماض ما له من رد
 لو في الجنون فاشتراط للرضى
 في العقلاء وبهم قد خصا
 به جنون بعد عقد استقر
 عليه حيث العقد لا ينطبق
 أو مال ذى الجنون مثل الغائب
 بأن هذا مال من قد ذكرا
 ما بينهم وذى الجلال الأكبر
 وقيل في الأحكام أيضاً يلزم
 في الحكم مهما جاء بالانكار
 عن أنفس لهم وينكرونا
 إفاقة من الجنون تعلم
 بأنه لم ير ما قد رسما
 خبر من كان عليه قد عقد
 ويقبل الترويج في ذا الأمر
 لو جاء بالنكر متى المهر علم
 منه قبول مهره متمما

وليها العقد بمهر علما
فالحل ماض لا ترى الخروجا
لها صداق مثلها كما علم
عقد النكاح عند شرط متصل
كان صداقها كذا عدأ زكن
لمثلها قبلت لن أعطى
وأنه إن لم يكن كما شرط
وإن يشأ أجازة وتتمه
إشارة لحاضرين عند ذا
هذى الفتاة جائز ولا يشن
أو وجهها ومثلها الزوج غدا
منهن أو من فيك منهن رغب
أو غيره فكل ذاك منبتل
أو وهى طفلة بها ملكتها
أو توجد الدنيا من الإعدام
أو فى طفوليتك الأمر بدا
وإن يقل زوجتها منك غدا
فكل ذاك باطل للأبد
وتلك كانت حرة مكرمه
وهى فتاة فى خسارها ودل
وهم بذاك الأمر كانوا عرغوا
وقيل لا يجوز ذاك فيرد
وباسم غيرها لهاسمى وحد
بغير اسم عهدوه قبلا
وهكذا أيضاً لنصف أحمد

كذلك المرأة مهما أبرما
فأخبرت فأمضت التزويجا
وقيل إن لم تزض بالمهر لزم
وجاء فى الأولى إذا كان قبل
كان يقول أقبل النكاح إن
أو إن يقل كمثما قد بدلا
أو نحو ذاك فله ما يشترط
فعمدة التزويج غير لازمه
وجائز زوجت هذه بهذا
وإن يقل إنى زوجت بدن
لا اسمها أو رأسها أو اليد
أو هذه أو هذه أو من تحب
أو من أرادها أبوك وقبل
وإن يقل زوجتها أمس لكا
أو قبل أن تخلق فى الأرحام
أو قبل إيجادك أو أن تولدا
فكل ذاك لا يجوز أبدا
أو إن اتانا غدا وبعد غد
وإن يقل زوجت هذه الأمه
وهكذا إن قال أيضاً ذا الرجل
أو طفلة وبالغ من وصفوا
فكل ذاك جائز ومنعقد
كذا إلى شخص فتاة إن قصد
وهكذا إن كان سمي البعلا
ولا يجوز نصف هند أبدا

وإن يقل إلى الربيع أجلا
وإن يكن يجهل ذلك الأجل
وهكذا إن كان قد قال إلى
وينسبن في العقد مجهول الأب
ويحضرن وباسمه يشار
ومن تكن قد نسبت أو ينسب
أو نسبا للجد جاز ذاك في
منبوذة لا تتكحن أو تحضرا
ومن ولية له قد زوجا
فقبلا فرضيت ذى بهما
وذاك من أجل اتحاد العقدة
وإن بغير عقدة واحدة
جاز وقيل جائز أن تقبلا
واحدة من قد تشاء منهما
في عقدة واحدة تشتمل
جميعها قيل وقيل ينفع
وأن يزوج عادة اثنان
كل لإنسان وذاك واحد
غرضيت بالكل لم تبطل
واستظهر القطب لنا إذ نقلا
إذ القبول عقدة قد تشتمل
يلزمها تجدد القبولا
ومن عليه رجلا قد عقد
أربع بعد أربع وقد رضي
تلتزمه من تلكم الأوائل

إليه وهو جائز إن قبلا
فإنه في الحين جاز وانفعل
خيار أيام ثلاثة تلا
لأمه إن عرفت بالنسب
له إذا لم تعرفن نسوار
لأمه وكان عندهم. أب
ما بينهم والله لا الحكم الوفي
أو تعرفن بأى معنى ظهرا
بعقده لرجلين أرتجلا
أو واحد فمعهما تهـدا
وتخرجن بلا طلاق مثبت
وواحدة تقبل من ذى الجملة
لو أن ذا في عقدة قد فعلا
يبنى على خلف لهم قد رسما
لجائز وغيره فقبطل
منها الذى يجوز والباقي بطل
من أوليائها بلا تـوانى
من بعد واحد لها قد عقدوا
فقـال بعض إنها للأول
بأنما قبولها قد بطلا
على الذى من أمرها لم يك حل
لن تشاء منهما قد قـيلا
أو واحد ثمانياً من الخـرد
بعقدهن كله لم ينقض
وبالأخيرات النكاح باطل

وإن يك العقد بكنهها
إذا رضى بهن أو بأربعها
وجدد العقد لمن قد شاء
وعاقد الغائب بدون ما
وقبل الغائب بعد ما قدم
وإن يكن عن اليمين نكلا
وقال بعض ما عليه قسم
إلا إذا صرح أنه قبل
وقيل لو صرح بالذى وصف
والقطب قال إنه لا يرث له
لأنها بالموت فانت قبل أن
كذلك أيضا من لحاضر عقد
ومات ثم قبلت من بعد ما
أن ما قبلت رغبة في المال قط
وبعضهم لم يلزمها قسما
وقال بعض إنها له ترث
وغائب مات وكان عقدا
أقبل التزويج أم قد دفعا
والوارثون ما لها عليهم
ولا بأنهم هنا ما علموا
وما لهذه صداق يلزم
ويأخذ الميراث إن كان عقد
ماتت عقيب العقد لو لم يعلم
لأنما المرأة يعقدن لها
وذلك الولي مثل القائم

في عقدة فالك قد فسدنا
أو ناقص فكل ذاك منعها
ما لم يكن مس هناك جاء
أمر فماتت بعد عقد أبرما
يلزمه إن شاء ميراثا قسم
فما له من تلك إرث حصلا
وإرثه له بذاك يحكم
لأجل إرث فالتراث لا يحصل
فإرثها له بدون ما حلف
لو كان ما صرح في ذى المسألة
يقبلها فليس من إرث إذن
بامرأة غائبة من البلد
مات الفتى فتخلفن قسما
وتأخذ الإرث الذى لها يخط
وتأخذن إرثها متمما
ولو تقول قد قبلت لإرث
له ولم يدر الذى منه بدا
فما لها مع ذاك إرث وقعا
بأنه لم يرض قطعاً قسم
رضاه بالتزويج أيضاً قسم
كلا ولا من متعة وتعلم
يوماً على غائبة من البلد
قبولها أو دفعها ما أبرما
من قد تولى عقدها وحلها
مقامها في جملة اللوازم

فكان فعله صحيحاً ثبتاً
وذلك حال بخلاف الرجل
أو أنه يوكسن من يشأ
وقيل إن زوجها له الأب
لو هلك قبل الرضا وقيل
وإن لها غير أبيها زوجاً
وصحح القطب بأن لا يرث قط
فاستأمرُوا النساء في الأبضاع
ولم يخص الأب من سواه
ومن يكن لغائبين عقداً
ومن على غائبة قد عقداً
ولم تكن عامة فطلقا
وعاقد لرجل بدون ما
ثم بدا له وللفتاة
من قبل أن يعلم من قد أوقعوا
وقيل إن ذي هلك من قبل ما
فإنه وارثها إن أقسما
إن مات ذلك الفتى وافترقا
قيل وإن كان له ما أرسل
ومات ذاك قبل ما أن تقبلا
وإن تمت راضية ثم علم
وإن يك الغائب قد أنكر مع
فما عليه من نكاح قد لزم
ويلزم الغائب أبنتها متى
إذا الولي يعقدن عليه

ما لم يكن منها الفكير قد أتى
فإنه بنفسه العقد يلي
فالعمل من وكيله منه انتشى
بكرأ فإرثها حلال طيب
لو شيئاً فحكمها كالأولى
فليس للحليل في الإرث رجلاً
لو هي بكر وأبوها العقد خط
يعم كل هذه الأنواع
هذا الذي القطب لنا حكاها
واختار ما فليس من يرث بدا
من الولي بصادق حدداً
يلزمه طلاقه فليصدقها
إذن ولا رسالة قد قدما
أن يفسخا العقدة بالبتات
عقداً له فإن ذلك يسع
أن يعلمن ثم رضى وتتما
وما لها منه ترأث علما
من قبل علمه بعقد عقداً
فرضيت به حليلاً كفلاً
فلا صداق لا ولا يرث حلاً
وقد رضى يرثها بعد القسم
قدومه وما رضى بما وقع
ولا صداق حيث عقده انهدم
جاءت به من قبل مقدم الفتى
وقال بعض لا لزوم فيه

إن لم يكن أباه من قد أبرما مع بعضهم وهو صحيح القول كمثلما لا يلزمه الولد ممن له يحاول الإضرار وإن يك الغائب طفلاً فالولد وفي الصداق الاختلاف يزسم وذاك مبني على ما علما لطفله يلزمه كأن عقد وإن تكن غائبة فأنكرت أو أنها في غيبة قد تنكر وما لهذه صداق لا ولا وعقد على فتاة لم تكن جاءت بابن فإذا كان ولد فالابن في الحكم له وقيل لا يقول لا تضيق في المدالة وعندنا المختار فيما نقلا لزومه من زمن الدخول لا والقطب هذا القول قد رواه قال خلافاً لابن عباد الأتم إذ رأيا أن اللقوق بالرجل وبالدخول يلحق القيام وذا مع الإمكان للدخول أو في النهار إن يكن في غير ما فالقول في ذلك قول الرجل إذ الفتاة بالدخول تدعي

عقدته ومطلقاً إن يلزما إذ لا فراش دون ما قبول إن كان غير ما ولي من عقد والريب في الفتاة أيضاً صاراً لا يلزمه ولا عقد عقد أو النكاح والصداق يلزم بأن عقداً من أب تحتماً هذا على طفله إلا الولد عند قدومها وحالا غيرت بشاهدين فالنكاح يهدر متعة أو نصف صداق جملاً حاضرة وبعد عقد قد زكن من بعد ستة الشهور من عقد ومن رآه لازماً إن حصلاً ما بينه وبين باقى الأخوة لنا الثميني الثمين ابن جلا من يوم عقده الذي قد فعلاً في النيل للجهور إذ حكاه ولأبى حنيفة فيما رسم تعبد لو دون وطء قد حصل من مجلس العقد إذا ما قاموا كذا خلوه بها في الليل صوم وليس عاكفاً أو محرماً بأنه بأهله لم يدخل عليه فعل الكفر في ذا الموضع

يلزم له الدخول في القول الأتم
وما عليه من يمين إن جحد
يكن جماع وأقرت بالعدم
وإن يكن جامعها حين خلا
لو كان من جماعها ما أنزلا
لو أنها في حجر أو خرقة
لو وصلت أول خرج علما
وقيل لا لزوم في المسائل
ولا يقر بالفتى ملتزما
بأن تلك شبهة لم تنجل
أورثه مع غيره من آله
في داخل من خرجها رمتها
للزوج خلف بين أهل الرشد
بعدم الإلزام فيها قد قضى

وإن تك الخلوة لم تصح لم
إلا إذا كان أقر بالولد
وإن تك الخلوة قد صحت ولم
غالبين ابنه وبعض قال لا
غالبين لازم له لو نكلا
وإن تكن قد أدخلت لنطفة
أو دخلت بالسيلان لزما
إن ادعت وصولها لداخل
إن صحة الدخول لما تعلمها
ولا له ينكره وليقبل
وما عليه الباس أن من ماله
وإن تكن بكرا فأدخلتها
أو دخلت غفى لزوم الولد
ألزمه بعض وبعض من مضى

إحداث أحد الزوجين في الآخر

أو كان فيها منه جرح ينجلي
غمات من به الجراح وجدا
من الذي بجرحه قد ارتدى
إذ جرحه قبل الزواج فعله
ميراثه لهذه الأحوال
لا يرث القاتل من قد قتل
واستظهر القطب المقال أولا
أن يجرح الزوجة ثم يعقدا

وامرأة إن جرحت لرجل
وبعده تزوجا قد عقدا
فالخلف في توريث جارح بدا
فبعضهم يقول إن الإرث له
وليس ثم تهمة استعجال
وقيل لا إرث لما قد نكلا
فظاهر الحديث عم القاتلا
وإن بين أن الفتى قد قصدا

فتهلكن بجرحه فيحصل
وهكذا المقاتل في الفتاة
وإن تزوج طفلة مطلق
لم يتوارثا بذلك إلا
وإن هما تخالفا كطفلة
مذو البلوغ والذي قد عقلا
لو أنكر المطلق متى ما احتلما
لأنما الميراث كان قد دخل
وقيل مهما أنكرا من بعدما
وقيل لا ميراث بينهم وقد
غيرت البالغ للطفل كما
ويرث العاقل غير العاقل
والإرث لا يبطله الجنون
وأحد الزوجين مهما رجا
أو بشهادة الزنى المحدده
إلا إذا صاحبه قد بينا
والتاج قال يرث المرجوم
قال أبو الوليد لا يرث ولا
وتأخذ الصداق منه إن رجم
قال وإذا القول به الأخذ منع
وقيل لا يرث له وما مهر
أولا فإن يكن عليه بقيا
أما الذي أراه في أمرهما
على اعتراف منه أو ببينه
فما لها يرث ومهرها لها

على الترات غالتراث يحظ
إن ظهرت أماره من هات
وهكذا مجنونة بالمثل
إن بلغا وقد أتما الفعلا
ببالغ وعاقل بجنة
هم الذين منهم الإرث حلا
أو ذو الجنون بعد صحو علما
في ملكهم من قبل ذلك الأجل
قد بلغا فالرد شيء لزما
قيل بأن الإرث بالعقد انعقد
قد يرث الطفل هنا المحتلما
كمكسه في قول هذا القائل
إن بعد عقد لهم يكون
على اعتراف بزنى غيه ارتضى
يأخذ منه يرثه من فقده
عليه بالشهود حينما زنى
حليلها لو أنها لثيمه
يلزمه لها صداق فصلا
وما لها في ماله يرث قسم
كذا لنا القطب عن التاج رفع
لها فليأخذنه إذا قدر
شيء فإنه له مستوفيا
إن يكن الزوج الذي قد رجا
أربعة من الرجال المتقنه
لأجل ما قد مسها ونالها

على اعتراف بزنى فيه ارتمت
وما عليه من صدق قد لزم
فما عليه من صدق يلزم
لأنها قد حرمت بفعلها
ما كان أعطاها يفرمنها

وإن تك الفتاة من قد رجعت
غياخذ الميراث منها مستتم
وإن تكن ذى بشهود ترجم
وما له الميراث من أموالها
ويأخذن في الحاليتين منها

الشروط في التزويج

يثبت إلا في شروط أبدى
عن النساء أو بينها لا يعدل
أو أنه ليس عليه نفقه
طلاقها حتى تجيز فعله
أو في الغداة أو مع الأصيل
أو أنها غنية أو لا تلد
باطلة فلا له ولا لها
لأنما القيام فرض قد قسط
ومسكنا وكسوة منمقة
فما لها تصرف ولا جدل
مناقض لحكم القرآن
عليه شرعنا الشريف فهو رد
لنا فلا يليق أن نأباهما
محرمات فمن هناك قد بطل
من بعض ما كان لها عليه
من ذاك بل هذا لهم بلا غند
في يدها إن شاعت الفراقا

والشروط في التزويج حال العقد
من ذاك شرط خطه أن يعزلا
والشرط أن تكسوه أو تنفقه
لا إرث لاجتماع أو ليس له
أو لاجتماع قط حال الليل
أو أنها تأتي إليه بولد
غذى الشروط والذي ماثلها
وإنما لم يثبتن ما اشترط
قد ألزم الله الرجال النفقه
وصير الطلاق في يد الرجل
فنقل ذا الأمر لأمر ثاني
وفيه إتيان بأمر لم نجد
والليل عن مصلحة رآها
فكان ذاك الشرط شرطا قد أحل
إلا إذا شاعت بأن تبريه
فإنه تسامح فلا يعد
كذلك مهما علق الطلاقا

فإنها إن طلقت لنفسها
فيثبت النكاح والانفلاق
وليغشها في أى وقت قد أحب
إلا مع الحيض أو النفاس
وصوم واجب كذاك مانذب
كذاك في اعتكافها عنها يقف
كذاك ماله الجماع حيث لا
وإن تقل لاحاجة لى بالرجل
فقال إني منك لا أريد قط
فإن وطئها له إذا طلب
وليدفن لها صداقا أكمل
وقيل من تزوج الخود على
أو أنها فقيرة أو انتمت
فبان غير مانتقول خيرا
وإن تكن عليه أيضاً تشتترط
إلى زمان نعرغن مدته
وإن به لم يأتين في المدة
فهي ولو بمهرها لم ياتي
وإن تقل إن لم يجيء لشهر
فطالق منه أنا فما أتى
وليعطها نصف صداقتها ولا
وإن عليها بشرط الإسكان مع
وتكره الإسكان بعدما عقد
وليسكنها بعد ذاك مسكنا
وإن تكن قد شرطت عليه لا

فهو الذى أطلقها من حبسها
يلزمه وعنده الطلاق
بلا مضرة عليها ونصب
فذاك حرم مع جميع الناس
إن صامت النذب بإذن وطلب
إن كان آذناً لها أن تعتكف
تدرك للطهر لضيق حصلا
أولا أطيعه لأمر لى حصل
إلا قيام المال والصداق حط
لا يمنعن منه لذلك السبب
إن كان لم يتمه ذا أولا
أن لها مالا وخيراً جلالا
أيضا إلى قبيلة قد علمت
في تركها وردها لما جرى
إذا أتى بمهرها الذى يخط
فإنها كائنة حليته
فإنها ليست له بزوجة
في الوقت زوجه بلا غوات
كذا من الشهور لى بالمهر
لذاك فالطلاق فيها ثبتا
يلوم إلا النفس غيما فعلا
والده وزادها غيما دفع
فإنها لمهر مثلها ترد
كما بها يليق ليس أدونا
يخرجها من دارها منقلا

فهي على المشروط ما لم تبهره
وإن يقل أبقىك في بلادك
وإن أنقلك من البلاد
فإن ذاك ثابت عليهما
وإن تكن سكنى البلاد تشترط
وإن تكن قد شرطت أن يجعلها
إلى زمان أو إذا تزوجها
أو غاب عنها سنة أو أكثر
ويقع الطلاق دون غنـد
فالزوج لو جن وغاب مثلاً
فإنهم قالوا لها تطلق
وهي على الشروط ما لم تدع
لو فعلت خلافه كمثلما
عليه أن ليس ينقلنها
أو برضاها أو بأمر منها
إني لقد تركت شرطي أبداً
ومثلما أن يتزوجنـا
أو أنه كان بأمر منها
فجائز تمنعه إذا ترد
إن ردها إليه بعدما ذكر
وجائز لها بأن تطلقا
إذا تزوجا أخيراً عقداً
أبحت أن تزوجن وتعتدا
وإن تكن لم تشترط عليه لا
لو أنه لم يشترط عليهما

لو خرجت طائفة لأمره
وأدفعن ألفاً لأجل ذلك
أدفع ألفين بلا تمادي
وبعضهم قال النكاح انهدما
من بعد عقدة فشرطها سقط
طلاقهما في يدها مؤجلاً
بغيرها أو إن لدار خرجا
فكل ذاك جائز كما جرى
إن وقع المشروط لو لم يعمد
عاماً وكانت شرطته أولاً
لنفسها وماله تعلق
لشرطها لو أذنت في موضع
أن تشرطن عند عقد أبرما
فينقلنها بكره منها
ما لم تقل إذ شاء ينقلنها
ولا أطالبك به طول المدى
بدون أمرها ويعقدنـا
في امرأة ليه تعيينها
من نقلة ثانية من البلد
لأجل شرطها الذي قبلاً صدر
لنفسها أيضاً بشرط سبقها
ما لم تكن قالت له فيما بدا
ولم تعين غادة وعدداً
ينقلها فجائز أن ينقلها
ينقلها إن شاء من نـاديها

وإن لها يشترط أن تعدى
فإن تعدى تطلق منه
والقول قوله بأن الشرط
إلا إذا خلاف ما يقول
والبيع للشرط ولو قد جهلا
وجعله الطلاق في يد الأب
وليشترط لبنته والأمة
وقيل لا يصح شرط من ولى
أو برضاها إن هم قد شرطوا
وإن يكن بإذنها تزوجا
كذلك مالها طلاق معتبر
كذلك إن قالت نزعت الأمر لك
وصح القطب لزوم نزعهما
وللطلاق بعده لم تجدد
وإن عليها أوقع التزوجا
فإن بعد ذلك أن الثاني
فباطل طلاقها كذلك إن
لو أنها لم تعلم حتى انقضت
وأحدثت تزوجا برجل
أما إذا ما شرطت عليه
بأنه متى يراجع غنيته
فإنه إن راجع المطلقه
تقول إذ تشاء للطلاق
بحضرة من عادلين علما
وعادلين يعلمان الرجلان

لموضع كأن له قد حدا
لو تركت للشرط كانت عنه
إلى كذا آجاله قد خطا
قد بينت فإنه مقبول
يجوز في قول وبعض حظا
فجائز كيدهما والأجنبي
وهكذا يشترط للمجنونة
وغيره إلا بأمرها الجلى
ورضيت فالشرط ليس يسقط
غنية خيارها قد خرجا
وبعضهم قال لها ما قد ذكر
أو أنني تركته لن أسألك
وتركها إذا أتى بطوعهما
إن أخرجته برضى من اليد
فطلقت لأجل شرط أرتجا
منفسخ منه دم الأركان
راجع من طلق رجعيأ يكن
عدتها منه تمامأ ومضت
فإنها ترجع نحو الأول
في أول العقد الذى يديه
طلقها فهي تروح نائيه
كان لها تتركه وتطلقه
بشرطها والحل للوثاق
بأنما الأمر لها تحتما
أوسع تزويجا عليها مثلا

أخذت أمرى ثم قد طلقت
وهو فلان بن فلان أمسكوا
وجاء للقطب الإمام الحبر
وإن يكن تزوجا قد أنكرا
فإنهما بينة تكلف
وإن بذاك كله عدلان
وإن تقل طلقت نفسى لم تقل
وإن تقل أخذت أمرى لم تقل
وإن به كانت تزوجت على
وعنده حليلة قد كتما
فجائز تمنعه من نفسها
ومالها أن تسالنه أصلا
وجائز طلاقها إن راجعا
لأنما رجعة هؤلاء
لأنه على رضا الفتاة
وقال فى الديوان لا يصح قط
إن كان قد راجع من لايمك
وإن تكن عليه لما تشترط
وبعد ذا غادى لها أو خالعا
إلا بان يجعل ذى الأشياء
وإن تكن قد شرطته فدفع
وبعد راجعها وما ذكر
وقيل من بعد الرجوع المتضح
وإن تكن قد سمعت أن الرجل
فجوزت تزويجه للمرأة

نفسى من زوجى كما اشترطت
شهادة لديكم لى أترك
عدلان يكيها لأخذ الأمر
أو أنه الأمر إليهما صيرا
فى ذاك عما تدعيه تكشف
يعلم فالعدلان يكيهان
أخذت أمرى فهو يجزى إن حصل
طلقت نفسى فيه خلف قد نقل
أن ليس عنده فتاة مثلا
لها خداعاً أو نسيها عندما
لذاك أو يطلقها من حبسها
طلاق من قد كان أخفى قبلا
من اغتدت منه ومن قد خالعا
مثل نكاح من جديد جائى
قد كان موقوفاً غداة ياتى
طلاقها لنفسها الذى اشترط
رجعتها إلا بإذن يسالك
فى أول التزويج أمراً مرتبط
وامتنعت منه بأن تراجعها
لها فإنه لها إن شاء
منه الفدا أو أنه لها خلع
شرطا فذاك ثابت كما استقر
يزول شرطها وذا هو الأصح
على فلانة تزوجا فعل
وبعد ذاك علمت بصحة

تلك التي جاءت بها الإبانة
سكوتها إذ ذاك عن جهل صدر
لنفسها عند نكاح حقا
أخيرة و للفتاة أعتقا
أو باعها وانحلت القضيه
من بعد ذا غلتصبرن لحبسها
وبالنكاح قبل هذا الأمر
إن لها الطلاق في ذا الشأن
طلقها طلاق رجعى زكن
أخذت أمرى وطلقت غابتعد
تزوجا بانث بما قد صنعنا
تهرب منه وافقتد إن قدرت
حيث الطلاق جائز متفق
رجعتها إلا بإذن يسلك
وحكمها حكم الثلاث الزائده
يملك فيها الرد والمعاوده
إذ ليس للثاني دليل حصلا
طلاقها الخروج من رباطها
رجعتها بعد طلاق يسلك
كعدمه إذ لم تزل في حبسها
فيه كما قدمته عن السلف
لها طلاقاً في اعتداد قد بقا
وبعضهم في مجلس قد ألحقا
لأنما العصمة مالها بقا
فما لها قط بأن تطلقا

بأن تلك لم تكن غلانه
كان لها تأخذ ولا يضر
وإن تك المرأة لم تطلقا
أو مع تسريه إلى أن طلقا
أو ماتتا أو وهب السريه
غما لها تطلقن لنفسها
لو أنها لم تدر بالتسري
وقد حكى القطب عن الديوان
ما لم تكن قد انقضت عدة من
وإن تقل إذا تزوجت ففقد
فإن بدون علمها قد أوقعا
منه مع الله فإن تكن درت
وامرأة لنفسها تطلق
فإنها تطليقة لا يملك
وبعضهم يقول فيها واجده
وقال بعضهم تكون واحده
وصحح القطب المقال الأول
لأنما غائده اشتراطها
فإن يكن حليل هذى يملك
فإنما تطليقها لنفسها
كذاك تطليق الخيار يختلف
وإن تطلق نفسها وألحقا
يلحقها منه الطلاق مطلقا
وقال بعض لا لحوق مطلقا
وإن يكن طلاقه قد سبقا

وإن يكن غادى لها أو طلقا
وبعده أوقع ما تطلقا
تطليقها يصح إلا إن يكن
وفاعل ما شرطت عليه
بدون علم فلها التطليق
إلا إذا من بعد علم مسا
وإن يسافر حسبت من حيثما
لمدة قد شرطت عليه أن
وقبل بل تحسب من حين خرج
ويحكم على الفتى بالغيبه
وإن يكن دخوله للحوزة
ولم يكن منزله قد دخلا
وإن تكن قد شرطت إذا بقي
غأمرها بيدها قد استقر
وإن تكن قد شرطت عليه
قدر كذا من الزمان ومتى
فسافرت لديه حين سافرا
أو قعدت في بيتها وارتبطت
وإن تكن قد شرطت هذى بقا
لأجل يدرونه فلا يضر
فحين شاعت طلقت لنفسها
فإن يكن قد مسها وقد قضى
وذلك إن زادت على الشرط متى
وإن يكن لذاك لها تزود
إن لم تطلق نفسها في حينما

وردها برجعة يبغى البقا
به لنفسها بشرط سبقا
إرجاعه من بعد عدة تبين
تطليق نفسها متى يأتيه
إن علمت واتضح الطريق
فرضيت به وطابت نفسها
جاوز فرسخين من حيث الحمى
قد غابها غأمرها لها يكن
من حوزة مدتها حيث درج
ما لم بين دخوله للحوزة
بأن لهذه بوجه صحة
فليس ذا بغائب قد جملا
في سفر لسنتين منفقي
تحسب من حين استحق اسم السفر
لا يمكن في سفر يمضيه
يمكن غأمرها لها قد ثبتا
أو سافرت إلى مكان آخر
غأمرها لها كما قد شرطت
طلاقها في يدها معلقا
لها الثواني إن أقامت تنتظر
مادام هذا لم يقم لمسها
فالأمر غاتها كمثما مضى
شاعت طلاقاً فالطلاق ثبتا
يفوتها الطلاق دون غند
قد وقع الشيء الذى قد علما

مثل نكاح بفتاة حقتا
حولين في أسفاره والغيبة
بأن يكون ماله قد أصدقا
وآجل ألفين غير قاصر
وقيل أدناها يكون آجلا
لها يكون آجلا تقررا
قيس على مسألة البيوع
أمر البيوع حيثما قد توصف
وأنه مع جهله الذي عرض
يرد أو للعقر في الافتاء
إن قبل أن يتفقا بها دخل
لأجل جهل هذه الأحوال
فنصف هذين لها تحققتا
غذاك سبعمائة لها وقع
بها فهذا حقها مكمل

ذاك الذي له الطلاق علقا
أو أنه مثل تعلم مدة
وإن يكن أصدفها واتفقا
في عاجل ألفا من الدنانير
كان لها أكثر ذاك عاجلا
وبعضهم يقول إن الأكثرا
قلت وما ترى من التفريع
وذلك الصداق قد يخالف
فالجهل فيه جائز إذا غرض
لصدقات المثل من نساء
ومهر مثل بعضهم لذي جعل
وذا هو الأعدل في الأحوال
وإن يكن قبل الدخول طلقا
أى أنه من كل واحد ربع
وغوقها خمسون إذ لم يدخل

نكاح المشركين

وعنده أقررن بالإيمان
غالأربع الأولى له منها
لن يشا من الثمان الخرد
يبقى على العقد الذي كان عقد
أو بالثلاث بتما معددا
يجوز فليبقوا على أصلهم
من بالثلاث بتما ولم يبل

ومشرك أسلم عن ثمان
فإن يكن رتب عقد هنا
أولا فإن أراد فليجدد
وجائز له المقام إن يرد
لو أنه بلا شهود عقدا
إن كان ذاك الأمر في شرعهم
وقال بعض العلماء له تحل

لو أن ذاك الأمر في دينهم
ومن يخلف زوجة في الشرك
فإن أراد ردها يستأنف
لأنما الإسلام في مقال
وتجبرن إن شاء الاستئنافا
والقطب قال الواضح المعتبر
وجوز المقام بعض الأول
ما لم تكن قد خرجت من العدد
أو هو عنها يتزوج أربعاً
ومن يكن أسلم عن مشركة
وليتزوج أختها إذا يـرد
ومن تكن قد أسلمت وبعد ما
أدركها لو انقضى وقت العدد
ولم يكن كأختها تتزوجاً
وإن يكن أسلم عن اختين
وعنده في الحال قد أسلمنا
ولا على واحدة بالأول
لو أنه لم يدخلن بواحدة
ورخصوا له بأن يجردا
ورخصوا بأن يقيم ذا على
إن لم يك العقد عليهما معاً
ورخصوا له ولو قد منعاً
لكن بتجديد ولو مسهما
يقيم عندهما ولو ما جردا
وكان لابن الماجشون رسماً

غير حلال جائز إن أسلموا
فأسلمت وانتظمت في السلك
لها نكاحاً غير ما قد أسلفوا
يقطع للعصمة في ذا الحال
ولم تكن شاعت له إسعافاً
بأنها في ذاك ليست تجبر
لهم على العقد القديم الأول
وقيل ما لم تتزوج بأحد
أو من كمثل أختها قد وقعا
فليتنظرا قدر تم العدة
وفي صداقها خلاف قد ورد
قد أسلمت حليلها قد أسلماً
إن تك هذى لم تزوج بأحد
أو أربعاً من غيرها وابتهاجاً
كان لهن جامعاً في حين
فماله يقيم عندهما
وماله النجد يد عند الأول
وذاك تغليظ لهدم القاعده
إن لم يكن عقدهما متحداً
أولاهما بدون تجديد تـلا
وكان في ملتهم ما منعاً
ذلك في ملتهم أن يقيمـا
وقيل يختار لمن شاء منهما
عن مالك والشافعي وردا
يجددان يشاء منهما

واحدة فليعقدن في العدة
أوقع تزويجاً له بعبدة
فارقها إذ المقام حرماً
عليهما بمرة ثم دخل
جدد للبنت بتزويج جلي
فجائز يمسكها إذا يشاء
مس فكلهن قد حرماً
أو من بوجه قد غدت محرمه
إراثاً وعن دين الضلال انتقلا
ما كان بالتزويج حاز من سبد
من قبل أن يسلم من قد أسلما
جب لما من قبله قد وجدا
ينكح من كأختها من المالا
من زوجة مشركة على الوفا
أولا فما عليه في ذاك أجل
لاينكح لاعتدادها معها
فإنه يأخذ عنها مثلها
أو في اعتداد قبل ما أن تخرجها
أى هو والأخرى ولن تحرماً
ثلاث مرات لها وأغلقا
عنه بتحريم به تنزعج
أو تنقضى عدتها أو تصرعا
ثلاث طلاقات وبت حبسه
لهن أو فيهن موت يوجب
تفريق لا تحريم فيما فعلا

ومن لديه أربع غارتدت
وإن يكن لامرأة معتدة
أو ذات زوج ثم بعد أسلما
والأم والبنت إذا عقداً فعل
فمحرمان وإذا لم يدخل
وإن يكن واحدة منها غشا
وقيل إن واحدة منهن
وإن من ينكح خودا محرمه
غمات أو ماتت ومنها حصلا
فما على الوارث منهما يرد
إن قسموا لمال من تخرما
لأنهما الإسلام فيما وردا
وتارك بالشرك زوجة فلا
أو تنقضى عدة من قد خلفا
إن كان حال شركتهما دخل
كذلك إن خلف أيضاً أربعاً
أو بعضهن والتي تمت لها
وإن قبيل موتها تزوجا
فلا يفرقن ما بينهما
كذلك المسلم مهما طلقا
أو أنه غادى لها أو تخرج
لا يتزوج أختها أو أربعاً
كذلك إن طلق أربعاً له
لا يتزوج أو تتم العدة
وإن يكن أوقع تزويجاً فلا

زواج أختها إذا ما استعجله ذلك مكروهاً له ومبتعد من الثلاث والفدا والحرمة لكن إذا ما كان منه يصدر ولا يفرقن ما بينهما لا الأربع التي ذكرنا من خرد فقط جاز فعله ولا يرد إلا التي كان عليها قد دخل بأخت من طلق رجعيًا غداً أو قبل موت خرجاً بالحرمة واحدة فالكل في الحرم انغمس إلا إذا الأخرى غشا منها فإن كلهن قد حرمن وقيل لا تحرم الأولى أصلاً أو كان لم يوقع بها الدخول من بعد ذى والعقد كان متحد وطء الجميع أو لبعضهن بها فلا تحريم في هذى بعد محرمة لها إذا تعارض لأنها الخامسة المحجورة أو بعضها بالمس فيها يقع في امرأة أمر الزنى قد تعلم رأى لها التحريم بعض العلماء بالشرك قد خلفها معانده يضمها إليه مثل الزوجة

وامرأة تموت غالحليل له في حينه أو أربعاً ولا يعد وإن يكن قبل انقضاء العدة فذاك مكروه وعنه يزجر فإنها عليه لن تحرم لو أنه بها عليها قد عقد غلو على ثلاث الفتى عقد وقيل لا تحريم فيهن حصل وإن يكن تزوجاً قد عقداً أو من كأختها زمان العدة لو كان ما مسهما ولم يمس وقيل لا تحرم أولاً هنا وإنه إن مس أخراً هنا لو كان مامس لتلك الأولى بمس الأخرى كان مس الأولى وإن على أربع زوجات عقد حرمن بالوطء جميعهن لا المرأة الأولى التي قبل عقد لأنما التي لها تناقض وإن يرتب تحرم الأخير إن مسها وإن علمن الأربع فإنها على خلاف يرسم من زوجها حرماً بعض وما معاهد يسلم عن معاهده قيل له يقيم بالزوجية

لأنه محال للمسلم
وقيل لا يقيم عندهما فلا
وقيل بل عليه أن يجتهدا
وإن كتابي على فتاة
كذا المجوسى إذا تزوجا
ويكرهن أهل الكتابى الألد
ورغموا لنا على التحقيق
والمشركان إن هما قد أسلما
كمثل خنزير وخمر فإذا
فقد برى من شأنه وإلا
تقومن بعدول الكفر
قال أبو عبيدة الحبر الأبر
شاة وعن خمر فتعطى خلاها
لأن عقدهم على ما يحرم
وذلك الإسلام حين أسلما
وقال بعضهم لها صدق
ويلزم المسلم من شرك بان
وتدرك المهر عليه لازما
لو ذلك الحليل لما يدخل
وقيل لا صدق بالذى أتت
فأبطلت صداقها كالأئمة
قلت وذى لنفسها ما فووت
فهو عليه لازم أن يسلمها
وحامل إن أسلمت لن تدركا
وتدركنها حامل لم تسلم

تزوج به حرة أهل الذمم
يجوز ذا التزويج والعقد انجلى
إن شاءها إذ عقده تهتدا
من المجوس بزواج ياتي
محرمة له وعقدا أرتجا
ذاك كمن بها المجوسى عقد
فإننا نحكم بالتفريق
وكان قد أصدقها محرما
ما قبضت في حال شركهم لذا
قيمتها لها تكون عدلا
وتدفعن في قضاء المهر
إن لها بكل خنزير وضر
وبعضهم يقول لا شيء لها
مضى وكان جائزا عندهم
قد حال بينه وما بينهما
مثل وقيل عقرها يساق
يصدق من بدار شرك يتركن
إن أسلمت وقد بقى ما أسلما
كان بها في الصورتين أولا
لأنها لنفسها قد فووت
وما به تحرم صارت فاعله
بماله قد فعلت وما أتت
وعنده تبقى كما تقدمها
إنفاقها على الذى قد أشركا
فيما رووا على الحليل المسلم

وجر للإسلام من قد أسلما
ورجل أسلم من شرك وقد
وأسلمت قبل الدخول جددا
إذ بنكاح الشرك لا يعتد
وقيل يعتد به فمما إلى
وأول القولين فهو أحسوط
فجائز على المقال الأول
إن ينكح أختها أو أربعا
إن لم تكن قد أسلمت وهي إذا
تزوجن من يومها إذا ترد
ومسلم لزوجة قد طلقا
أو أنها قد خرجت بحرمة
فإن هذه لها أن تنكحها
وللفتى أن يتزوجها
في حينه وإن يكن قد دخلا
ومن يك ارتد وزوجة ترك
أو أنها خالفت الصوابا
قيل يقيمان بعقد قد مضى
وقال بعضهم يجددان
فبارتداده سريعا تخرج
لأن أمر الارتداد يعظم
وذا هو الراجح والبعض يرى
لو خلت العدة من زمان
وإن تكن تزوجت في الردة
فها هنا إن شاءها يجدد

صغار أولاد هناك لهما
كان له بالشرك زوجة عقد
تزويجهم إن أثبتا ما عقدا
إن لم يكن فيه دخول يبدو
تجديدهم من حاجة فيعلا
وأخذ بالثان لا يغلط
إن كان في الشرك بها لم يدخل
من يوم إسلام له قد وقعا
ما تركته مشركا فكذا
إذ عقدها الأول غير منعقد
وكان لم يمس فيما سبقا
عليه من قبل الدخول المثبت
في يومها بلا اعتداد وضحا
بأختها أو أربعا جمعنا
فقبل عدة لها إذا حظلا
مسلمة لم تسكن حيث سلك
وزوجها بقى وبعد تابا
إن لم يك اعتدادها قد انقضى
لو رجعا في ساعة الكفران
بلا طلاق بينهم ينـدرج
فهو من الشرك القديم أعظم
بأن يقيما بنكاح غـبرا
وذا هو المختار في الديوان
فأسلمت ورجعت بتوبة
بدون ما خلف هناك يوجد

وبعد ذاك للهدى قد ردا
 قبل انقضاء عدة متبعا
 يمسا حال ارتداد قد يذم
 فإنها قد خرجت بحرمة
 ويوقعا حال ارتداد عقدا
 وإن يكن مس بردة بدا
 عليه مهر إذ أباحت حالها
 يثبت والثبوت للبعض نسب
 كذا لا يحل منه البال
 في حال ردة غنما غابتعد
 فماله كحكمهم حكم يجب
 وماله عهد كأهل الذمم
 فبعد وضع حملها تعتد
 تعتد بالوضع لكيما تخلصا
 فعدة الطلاق إجماعاً وقع
 بحيضة أو زائد عن حيضة
 وبعد ذاك أوقع ارتدادا
 من حينما أوقع تلك الردة
 فإنها تستأنفن للعدة
 ما قد بقى من عدة وما مضى

وجدد التزويج مهما ارتدا
 وفي المقام رخصوا إن رجعا
 أى عدة من يوم مسها ولم
 وإن يكن قد مسها في الردة
 ورجل وامرأة يرتدا
 ويسلما قبل الدخول جددا
 فهي عليه تحرم وما لها
 والخلف في الأنساب قيل لانسب
 ذبيحة المرتد ليست تؤكل
 ولا تحل بنته التي ولد
 لو أنه ارتد إلى أهل الكتب
 بل إنه يقتل إن لم يسلم
 وحامل حليلها يرتد
 ثلاث حيضات وبعض رخصا
 وإن تك الردة بعدما تضيع
 وإن يكن طلقها فاعتدت
 لكنها لم تقض الاعتدادا
 فإنها تستأنفن العدة
 وهكذا من بالشهور اعتدت
 وجائز نكاحها إذا انقضت

إتيان المرأة بشهوة الغير

بشهوة الغير بدون حرمة
 وقيل بالتحريم إن أتاها

ويكره الجماع للحليلة
 يستحضرن في قلبه سواها

يظنها ليست له بزوجة
تشبهت بغيرها وما درى
وقيل لا تحريم فيها يلزم
لنية الزنى متى أتاه
لغيرها فذاك معنى الحرمة
لعرسه في قلبه توددا
لوجهها هام بها وما شعر
يذكرها لأجل جلب الشهوة
فأخذت بقوله الأعلام
وكل ذاك عنهم مذکور
أو النسا في محفل قد نزل
لكن بقى بالحبس في داخله
قام لنحو ربة الحبال
لو كان أنهى ماله من لذة

والخلف غيمن قد أتى للمرأة
وأوطأته نفسها تنكرا
غفيل إنها عليه تحرم
غمن رأى تحريمها رآه
أو أنه جامعها بشهوة
وقيل كان رجل لا يجدا
وعنده جارية إذا نظر
فكان أن شاء جماع المرأة
فقال موسى إنها حرام
وما رأى تحريمها بشير
أما إذا ما ذكر الجماع له
فانفصل المنى عن محله
لم يخرجن وبعد ذاك الحال
واقعهما فما بها من حرمة

نكاح المالك

بأمر سيد لهم قد أبرمه
ولا ظهار أبداً فيوقعه
إلا بإذن سيد قد جاء
شهادة ولو بإذن حصلا
حكم الشرا ومنه أيضا نفذا
أخرجه لمتجر وقد أذن
لأنها واقعة في قبضته
إليه ما كان له في الذمم

صح النكاح لرقيق وأمه
ولا طلاق لا ولا مراجعه
كذلك لا إيلاء لا غداء
وليس من إرث لعبد لا ولا
وجاز بالإذن له بيع كذا
كذا إجارة وغيرها فإن
فجائز إقراره في ضيعته
ويؤخذ من منه وليس نكاح

يعقد عليه واحد ولو علا
بدون إذن من شريك قدما
فمعه منهدم البنيان
قبل الدخول فهي حرم بائر
قبل إجازة ويثبت النسب
لسهمه كذاك أن يعطيه
أو أنه أعتقه وأذهبه
سهم شريكه كما يعين
كسائر الأحرار هذا يحسب
حر على اتفاق أهل الدعوة
من ماله الذي له آتاكم
فهي لعبد لا تحل أبدا
مادام في الرق وليس للولي
أعتق فهو للولى ثبتا
نكاحه يكون للخليفة
أو لم يكن فإنه إلى الولي
ولى عبد لو غدا حراً علا
تزويجه طلاقه إذا حصل
أن يوقعن عقده وحله
يزوجن جاز إن أتاه
ومس فالحرمة حالا قد بدت
خليفة اليتيم أو من جنا
كذاك أيضاً أمة عندهما
بينهم فقط مهما فعلا
ذاك ولو لغيرهم قد لاحا

وإن يكن فيه شريكان فلا
كالبيع والنكاح أو غيرهما
وعاقد بدون إذن الثاني
إن لم يجز له الشريك الآخر
أى إن يكن قد مسها وقد وثب
وجائز بيع الشريك فيه
وإن يكن دبره أو كاتبه
ففعله ماض ولكن يضمن
وجائز فعل الذى يكتب
لأنه من زمن الكتابة
لقول ذى الآلاء أن آتوهم
وهى الزكاة فهو لو عبداً غدا
والعبد حكمه لسيد يلي
لو ذلك الولي حر ومتى
عبد اليتيم وكذا ذو الجنة
إن كان عندهم خليفة يلي
أعنى ولى الطفل والمجنون لا
ومن يكن مملوك غادة تكل
إلى وليها فتجعلن له
وإن تكن قد أمرت سواء
وإن تكن بنفسها قد عقدت
وقال بعض لا يزوجنهما
كذا ولى لهما عندهما
وجوزوا عندهما وحللا
وكان بعض العلماء أباحا

إذا رأى في ذاك للصّـلاح
وصحّـوا تزوجا من عبـد
وقبل مسه ويعض وسعا
وتثبت الأنساب لو قد أبـطلا
ومن له ولية فزوجا
لو كان بالعتق وذا من قبل ما
ويقبل الترويح من له اشترى
فإنه يجدد النكاحا
وفي المقام بالنكاح الأول
ومن يشا يزوجن عبـده
وقال قد زوجت عـدى ميسره
على كذا من الصداق ومتى
أو بصداق وهو ما سمـاه
وفي الذى عن بعضهم قد ينقل
أن الفتى ليس له يزوج
لأنه كما ترى في حاله
ويجعلن صداقها عليه
وقد أجاب القطب في المسألة
بأنما الصداق تحقيق أتى
وإنما العبد وتلكم الأمم
وأمر عبداً له وقد شرط
ويعقد العبد النكاح بأجل
فيلزم السيد دينار فقط
في عنقه يغرمه السيد مع
وكل ما عن قيمة العبد علا

فليس في الصّـلاح من جناح
أن تتم السيد بعد العقد
لو أنه بعد الدخول وقعا
تزوجـه سيده وعطـلا
عبداً ومن ملك الموالى خرجا
أن يقبلن مولاه عقداً أبرما
أو وحده إن كان عتق قد جرى
والعقد من قبل ميسر لاحـا
قد جاء ترخيص لبعض الأول
مولاته فليحضرن شهـوده
بأمتى ربحانة المبرره
أوقعه بدون فرض أثبتـا
فكل ذاك جائز نـراه
وهو أبو مالك ذاك الأول
عبداً له بأمة ويرنج
يزوجن ماله بماله
له غذا لا يستقيم غيـه
بما يزيح لظلام الشبهة
لذلك الترويح حين ثبتـا
نفسان لا نفس غذا المنع له
أن يتزوجن بدينار فقط
من ذلك الدينار حينما فعل
وما علا فهو على العبد يحط
إخراجه من ملكه إذا وقع
ينتظر العتق به إن حصـلا

إلا على مقال بعض الفطناء
لو أنه كان عظيماً فعلى
فليدفع السيد من مقدار
في حينما يخرج منه من أسره
وقال بعض العلماء يؤدي
والشركا إن واحد قد حد له
والثان ما حد له بل قال له
واوقع التزويج والمهر التزم
هذا الذي لمهره ما ذكره
والباقي في نصيب من لم يذكر
في حينما يخرج منه من ربقته
وإن هما قد عينا فيلزم
نصف الذي عينه والباقي
يؤديانه إذا ما بانا
وما على القيمة زاد وسما
يؤدينه متى عتقا ينل
وإن يكن عين هذا عشره
وأنه بتسعة تزوجا
ومن يكن لعبده تزوجا
فمساها العبد بملك الثاني
نصف على الأول منهما يحد
لأنما النصف الأخير ثبتا
في ملك من كان إليه انتقلا
ذا العبد وحده وذا إن أعتقه
وبعضهم قال الصداق يلزم

بأن كل ماله العبد جنى
مولاه لازم ولو قد نكلا
ما كان زائداً على الدينار
لو كان داك الغرم فوق قدره
في حينما يلزمه للنقد
ترويجه بعشرة مفصله
خذ من أردته متى ما سأل
بمائة فنصف هذى قد لزم
ويلزم الأول نصف العشرة
مهرأ ولا عينه إذ أمرا
إن لم يكن مجاوزاً لقيمته
كلا من الاثنين حين يغرم
في عنق العبد وفي الوثاق
عن ملكهم ولو بموت. كانا
فهو على الرهيق شيء لزما
أو يملكن شيئاً على قول نقل
والثان عشرين له مقدره
فذاك نصفان عليهم خرجا
بأمة أو حرة فأخرجها
فذلك الصداق يقسمان
ويلزم الأخير نصف ما يمد
بالمس والميسر إنما أتى
وقال بعض إنما ذاك على
منتقل في ملكه وأطلقه
جميعه الأول فهو يغرم

وذاك مبنى على لزوم
وهكذا إن كان قد تداوله
أما إذا في ملك أول دخل
فكل ذلك الصداق لزما
وأمة لها يزيل السيد
وقبل وقت كان للدخول
لسيد ونصفه الثاني لها
وان يكن لغيره قد صيرا
وقيل للأول كله يجب
لكن إذا الحليل كان ما دخل
وقال بعض العلما الصداق
ويلزم من عليه مهما عتقت
وإن يكن لعبده قد عقدا
فباعه بعد على إنسان
إن لهذه صداق المثل
وإن يك الأول عتقا أبرما
والعبد جائز له العقد على
أو أمتين ونكاح حرة
ما زاد مثل إذ أراد أربعاً
لو بعضها حرائر والبعض من
وقيل غير جائز أن يجمعها
وأمتين جائز أن يجمعها
كذلك جمع أمة وحرة
وجاز للحر نكاح الأمة
واحدة وإن له ما كفت

صداقها بعقدها المرسوم
أكثر من اثنين يحكم له
أو كان قد أعتقه هذا الرجل
عليه لا على الأخير منهما
من بعد ما كان عليها يعقد
فإن نصف ذلك المبدول
إن كان قد أعتقها وحلها
بمثل بيع فلن لها اشترى
لأنما الصداق بالعقد انتسب
فالنصف من ذاك الصداق قد يطل
جميعه لآخر يساق
فإنه لها غداة أطلق
تزوجا بدون فرض حددا
فمساها الحليل عند الثاني
على الأخير منهما بعدل
فيه فذا على الرقيق لزما
ثنتين من حرائر لن يحظلا
مع أمة له بدون حرمة
حرائر أو من إماء جمعا
صنف الإماء فكله لا يمنع
حرائر ولا إماء أربعاً
وحرتين هكذا قد وسعا
له فما في ذلكم من حرمة
لعدم الطول وخوف العنت
ولم تكن تمنعه من عنت

فليتزوج غيرها من الإماما
حتى تتم أربع من الإماما
والصبر عن بعض أولى الذكاء
صلاح بيت الرجل الحرائر
وقال بعض إن خوف العنت
لأجل تأديب وإن ذاك لا
فجائز تزوج بأمة
وإنه ليوجب منه النظر
وإنه يجوز للحرائر
لو وجدت حراً وهذا قد أثر
قال ولكن الصحيح المعتبر
وعاقد تزوجاً بأمة
له المقام معها لو أيسرا
لأنه بها كما يحل له
وينبغي له بأن يطـلقا
وإن يكن طلقها أو خالعا
إن كان من بعد الطلاق أيسرا
وإن يكن حال الغنى قد عقدا
إن كان لم يدخل بها وإن دخل
وما له نكاح حرة على
حتى يفارقن لتلك الأمة
لأنه ما بقيت في العدة
ليصدقن عليه إنه لقد
وبعضهم تزويجه قد أثبتا
وكانتا لديه بالتثليث في

أو يخرجن من عنت قد لزما
وفوقها التزويج مما حرما
أفضل من تزوج الإماما
أما الإماما له هلاك صائر
وعدم الطول أتى في الآية
يكون ممنوعاً لمن قد فعلا
مع قدرة على نكاح الحرة
وحجة العقل لذاك تنصر
من النساء زواج عجب بائر
عن ابن وصاف له القطب ذكر
خلاف ما قال به وما ذكر
لعدم الطول وخوف العنت
من بعد ما العقد عليها قد جرى
أوقع تزويجاً متى ما فعله
ويأخذ الحرة حينما رقى
أو كان غاداهما فلا يراجعها
وليأخذ الحرة حين قدرا
بها فزال المال فليجددا
غنى حرام أبداً فليعتزل
مملوكة كانت لديه أولاً
وتنقضى عدتها متممة
ويعقدن تزويجاً بأمة
أوقع تزويجاً عليها وعقد
إن برضا الحرة كان قد أتى
أيامهن قسمة أن ينصف

فليقتان الحرة الكريمه
وناكح الحرة وكنتمسا
أو حرة قال لها إذ أخبرا
وإن تكن قد رضيت جاز الرضا
وقيل لا خيار في القضية
قال الربيع من لحره نكح
فانها تنزع منه صاغرا
وقال بعضهم نكاح الحرة
وهكذا أيضا نكاح الأمة
وقال بعضهم نكاح واحد
أى تحرمان قال قطب العلماء
في ذلك الوقت وتلك المدة
وإنه من بعد ذا إن أعسرا
جاز له تزوج بالأمة
وجاء عن بعض من الأعلام
إذا عليها دخلت تلك الأمة
ولا خيار إن تكن هي التي
كذلك ما لأمة خيار
ومشتر عبدأ وبعد ذا درى
وجدد الشراء مهما شاء
لأنما الزواج عيب مطلقا
أما زواج العبد حيث النفقه
جميعه بسيد تعلقا
وأنه إذا لها قد طلقا
وحرة تكون تلك أو أمه

وليلة للأمة المشؤومه
على رقيقة ولما تعلما
فبعد علمها لها أن تنكرا
وليعطها المهر الذى قد فرضا
لو أنها لم تعلمن بالأمة
مع أمة وعقد هاذى لم تبج
وما عليه أدب لما جرى
بنفسه طلاق تلك الأمة
طلاق مثلها معاً والحرة
طلاق غيرها بلا معاودة
لعلمها المراد تحريمهما
فقط أن ما مس للثانية
أو أنه لعنت قد حاذرا
من كان بها نكاح الحرة
للحرة الخيار في الأحكام
وطلبت في أمره أن ترغمه
داخلة بعد على الملوكة
إذا عليها دخل الأحرار
بأنه ذو زوجة رد الشرا
من بعد علمه بما قد جاء
وذا على المختار مع من سبقا
لزوجه والمؤنة الملقه
ما لم يكن عنه الفتاة طلقا
يلزم أن يعونها وينفقا
حتى تتم العدة الملتزمه

والعبد شاغل له المتزوج
كذلك الزواج أيضا في الأمه
وأن تقوم ذى قياماً مشترط
وماله يردده بالعيب إن
بعد نكاح عنده والأرش له
ومن شرى ذا زوجة لم يدخل
وبعد ذاك مسها مع من شرى
غرده له إذا شأ ولزم
ونصفه البائع قيل يغرم
والحكم في الاماء مثلما ترى
إن ردها ذاك بعيب مثبت
في كونها لمن يكون مشترى
وقال بعضهم يرد النصف من
وواسع لسيد للأمة
أو أنه من ملكه يزيلها
وذلك شيء لم يكن بمبطل
بيطله إن تك في مكان
والعبد ذو الزوجة مهما عتقا
إن شاء هذا أن يقيم عندها
وداخلا أو كان ذا لم يدخل
إذ الرضا الأول غير معتبر
فإن أراد الفسخ بعد العتق
وما لذلك الفسخ حد أمسى
ولم يك اختيار نفسه هنا
فإن تزوجا عليها عقدا

عن سيد وشغله ومزعج
يشغلها عن سيد أن تخدمه
بحق سيد ولو ليلا فقط
كان به قبل شراء قد زكن
عن ذلك العيب الذى قد نزل
كان بها مع بائع من أول
فإن عيب فيه من قبل الشرا
عليه نصف من صداقها الأتم
وقيل كله عليه يلزم
والنصف من صداقها لمن شرى
قد سبق الشرا كمثل الغلة
والغلة الخدمة مثل الأجر
صداقها مع ردها إذا يكن
بييعها في أيما من بقعة
لو حيث لا يدركها حليها
صداقها وقال بعض الأول
لا تدركن كذا في الديوان
لو حرة له الخيار مذكرى
أو أنه أراد أن يردها
لو صار بالعتق لها مماثلا
فالعقد من سيده كان صدر
ففسخه صح له في الحق
ما لم يكن من بعد عتق مسا
يعطى له حكم الطلاق إن عنا
فهي لديه بثلاث عددا

إن حرة من كان عنها أحجما
كذلك حكم أمة لنفسها
لو أنها تكون تحت حر
وقد رأى بعض من الأحرار
والخلف في الحرة مع عبد متى
وبعضهم قال لها لضيق
لأنما الأولى بحال أوسع
ولا خيار لعتيق دخلا
ولم يكن يقبل قول مدعي
إن حاضراً أو غاب حيث تعلم
وإن من دبر عبداً أو أمه
أو لأقل من كذا أو أزيدي
فماله أن يعقدن عليهما
إذ ليس يدري علم في وقت ما
فإن يكن أوقع هذا العقدا
فمات قبل الأجل الذي يحد
وذاك لانكشاف غيب إذ بدا
وإن يمت بعد انقضاء الأجل
فلهما الخيار حيثما بدا
ولا يضر لهما ويبطل
قبل مماته بعييد أن تقع
لأنما إدراك ذاك لم يصر
وطفلة لها حليل فإذا
إلى بلوغها وحين تبلغ
وليس للولي لو حراً غدا

وبائنتين إن تكن من الإماء
تختار بعد فكها من حبسها
لو داخلا بها قبيل النكر
حكم الطلاق الحكم في الخيار
يعتق فقيل لا خيار ثبتا
نفقة مع ذلك العتيق
بقدر مال سيد ذي تقع
من بعد عتق دون كره حصلا
لعدم العلم بعتيق موقع
بذاك عادة ولا ينهم
لسنة حدها متممه
من قبل موته كذلك حددا
عقداً بلا رضا يكون منهما
يعقد حران لما قد قدما
على رضا منهم بما قد أبدى
فلا خيار لهما فيما عقد
أنهما حران حين عقدا
من يوم ما أوقع عقده الجلى
أنهما عسدان يوم عقدا
خياره دخوله إذ يدخل
حرية عليهما بما وقع
في طاعة المخلوق بل عنه ستر
ما عتقت فلا خيار عند ذا
فها هنا خيارها يسوغ
يختار للطفلة إن عتق بدا

كذلك لا يستخلفن مختاراً
كذلك طفل يعتقن وكان له
واستحسنوا لمعتق لأمة
لا يتزوجن لها قط ولا
لو رضيت ولا بدون أجرة
وإن يك استخدما أو عقدا
عن المداراة وعن حياء
لكنما ذلك لا يستحسن
كذلك المرأة مهما اعتقت
فينبغي أن لا تزوجه ولا
وإن يك العتق لأمر جاري
فذاك جائز بلا كراهة
وإن تكن قد اعتقت عبداً على
فهو على الزواج لا يجبر قط
كذلك حكم أمة تسرح
لصحة العتق وبطل ما اشترط
أن الرقيق أوقع العقْد ولا
وعن أبي المؤثر أيضاً قد ثبت
ونجل محبوب يرى لا يعتق
ولحديث المؤمنون هم على
وذلك شرط لم يحرم حلاً
وقال بعض إنّه في الرق لن
وذلك إمضاء لكل ما أتى
وخطب من رجل بنتاً وقد
وكان ذا ممن له الإمامة تحل

من جهة العتق الذي قد صار
حليلة فمثل هذى المسألة
لله ذى الجلال قصد القربة
يستخدمنها بأجر حصلاً
لو أنها قد رضيت بالخدمة
زواجهما على رضا قد جردا
فليس من بأس بذى الأشياء
وتركه أولى له وأحسن
عبداً لوجه ربها وأطلقت
تطلبه بأجرة أن يعمل
كالقتل والتكفير للظهار
لرجله وهكذا للمرأة
شرط الزواج وأبى أن يفعله
والرق لا يرد فيه إذ فرط
على الزواج ثم عنه تطمح
ووجهوا لبطله حيث سقط
عقد لمن في الملك كان اعتقلاً
بأن شرطه له ولو أبت
وشرطه له كما ينفق
شروطهم عن الرسول نقلاً
ولم يحلل لحرام أصلاً
يعود بل على الزواج يجبرن
من شرطهم والعتق لما ثبتا
غرله وأمة له عقد
فإنه مخير لما حصل

ما بين أن يكون معها باقي
لو أنه كان عليها قد دخل
فهو المضيق لصادق أمته
وما أتى منها من الأولاد لا
لأنه قبل الدخول ما وعى
وإن يك الأمر بعكس ما ذكر
كأن يكون خاطباً لأمته
وأمة تغر شخصاً حسباً
وبعد ذاك قد درى بما حصل
وقال بعضهم صادق المثل
واستظفروا بأن ما قد ولدا
وإن يكن بها سواء غره
وقيمة الأولاد يغرمنها
ويأخذن لبنينه الوالد
وقيل لا يأخذهم إن امتنع
فإن بيعهم لسوى أبيهم
ومن يزوج بنته شخصاً وقد
ثم إلى من كان بالبيت عهد
وقد أجازوا بعد ذا عليه
فظنها زوجته من عقدا
وبعد ذاك بأن أمر لهم
لكنما عقر الفتاة يلزم
وهو على من غره فليرجع
وإن أتى عبد إلى قوم فغز
فزوجوه بفتاة منهم

وأن يخليها بلا صادق
لأنه قد غره بما فعل
أو عقرها بما أتى من فعلته
قيمة عنهم لازم أن يبذلا
فالابن حر لأبيه تبعاً
فها هنا الصادق ما عنه مفر
فأوقع العقد له على ابنته
بأن هذى حرة إذ خطبا
فغقرها يلزمه إذا دخل
لو غرضوا صادقاً من قبل
معه فإنهم عبيد أبدا
فيلزم الصادق من أخبره
من غرو السيد يأخذنها
بقيمة ولو تأبى السيد
سيدهم وهم لسيد تبع
فبيعته منعقد عليهم
سافر بعد أن عليها قد عقد
يجهزوها ومضى من البلاد
جارية والأمر لا يدريه
وقد وطئها ولها قد أولدا
فزوجه عليه ليست تحرم
يدفعه لربها ويغرم
وقيل لا يرجع حيث استمتعا
لهم بنفسه وقال أنا حر
فمساها وهى به لا تعلم

فذلك الصداق في رقبته
وفاضل لا يلزم السيد
والزموها أن ترد كل ما
لأنما المال لسيد سما
ولا ترد متلفاً لأنها
وأنه حابسها ومنتفع
ومن له مملوكة وقد عقد
أو بأب إن كان عبداً الأب
فإن ما قد ولدته من ولد
وإن يزوجها بخال أو بعم
وكرهوا لسيد العبد بأن
وهكذا المرأة يكرهنا
عبداً لها بامرأة محرمة
ووارث من أمة تكون له
وامرأة كذلك من زوج بطول
وواجب إنفاق هذه الإما
على الحليل لو رقيقاً أصبحا
وتدركن ما هنا قد كتبنا
وإن تكن ليلاً مع الحليل
فيلزم حليلها في الليل ما
وفي النهار يلزم مولاها
وليأتها الحليل في أوقات
وإن يخلها مع الحليل
فيلزم الزوج لها الإنفاق
والسكن في نهارها والليل

تأخذ كالبعض من جنائته
إن يكن الصداق منها أزيدا
كسى لها من كسوة وأطعما
وقال بعضهم ترد القائما
لا تعلمن بأنه قد خانها
بها فلا رد عليها قد يقع
لها زواجاً بأخ أو بولد
وكل من نكاحه مجتنب
يحررن لا ملك فيه لأحد
فليس في الأولاد تحرير علم
ينكحه محرمة منه تكن
أيضاً لها بأن تزوجنا
منها كمثلاً أختها والابنة
حليلة بعض نصيب حصله
نكاحهم لأنما الملك دخل
وكسوة لها وسكن علما
وذا هو القول الذي قد صححا
من سيد إذا لها قد جلبا
وعند مولاها لدى المقييل
إليه تحتاج كساً ومطعماً
ينفقها ويكسون إياها
لا يشغلها عن الخدمات
سيدها نهارها مع ليل
وكسوة وفرش تساق
لو خدمت للسيد الجليل

نهارها جميعه مع الغلس
عليه والحليل منه قد سلم
بل لازم سيدها أن ينفقها
بالإذن منها أو بإذن المولى
ومنع الآخر منعاً بينا
في ذاك عن أجبارنا الثقات
وليس مثل الحال في الحرات
يوماً يقول إنه قد عتقا
أو ينكح بعد ما قد يفصح
منه بما كان عليه وغير
إهداره بدون ما مسوغ
ثم ادعى خروجه بالعق
بأنه بالرق كان وسما
وبالنكاح البيع أيضاً لحق
إجارة وسائر المعامله
وحره يظنها وابتهجها
بأنها مملوكة من الإمام
أن يتسراها فذاك حظ
مس حرام وبه فتصرم
منه وهم طراً عبيد السيد
يدفعها عنهم لمولى الأمة
في ظنه وبعد ذاك قد بدا
فيها نصيب قبل ذاك حصله
من النكاح والتسرى أن يقع
جميعها وفيه ترخيص حكى

وإن يكن سيدها لها حبس
غذلك المذكور كله لزم
وقيل ما على الحليل مطلقاً
والزوج لا يعزل عنها إلا
وإن يكن بعضهما قد أذنا
فإنما الحجة للفتاة
وتتبع السيد في الصلاة
وكره استخدام شخص نطقاً
تكريه تحريم وليس ينكح
لأنما ذلك إقرار صدر
أقر بالرق فليس ينبغي
لأنه معترف بالرق
وبعضهم رخص إن لم يعلم
إلا بقول إنه قد عتقا
وهكذا الشراء منه جعله
وعاقد بامرأة تزوجها
ومسها وبعد ذاك علماً
فما له تزويجها بعد ولا
لأنما مسيسه المقدم
وتثبت الأنساب مهما تلد
يأخذهم أبوهم بقيمة
وإن من بحرة قد عتدا
بأنها مملوكة وكان له
فتثبت الأنساب منها ومنع
إذالها من بعد ذاك ملكا

في الصورتين أى خروجها أمه
والصورة الأخرى التى كان له
وإنما رخص فيهما هنا
قالوا وفي ترخيصه الذى هنا
لأنما هذا عليها يحرم
ووجه كون مسها محرما
يعقد تزويجا بدون أمر
وهكذا بعضهم رخص في
على سوى تعدد الزناء
وإن يكن ذلكم التعدد
بأن يكون واحد من ذين قد
فقال بعض إن كلا منهما
وقال بعض إن من تعددا
وقيل من لم يعتمد يحرم
كذلك أن كان عليها عقدا
في ظنه فمسها فظهر
كذلك إن كان لها تزوجا
بأنها لجملة تعددوا
كذلك إن كان بها قد عقدا
وذلك حسب أمرهم في الظاهر
ومن تسرى مشتراة فكذا
أو حرة قد خرجت أو ظهرت
فكل هذى الصور المذكورة
في القول بالمنع وبالتمام

لغيره في الصورة المقدمة
فيها نصيب قبل ذاك ناله
لأنه لم يعتمد للزنى
إعانة لها على فعل الزنى
وأنها عليه ليست تحرم
بأنه بأمة من الإماء
سيدها فذاك وجه الحبر
كل فتاة وطئت في موقف
أن ليس من حرم عليها جائي
من واحد دون الأخير يوجد
ظن الحلال في الذى له عمد
على الأخير قد غدا محرما
محرم على الذى ما قصدا
على الذى بالعمد منهم يقدم
بإذن سيد لها قد وجدا
بأنها لغيره من السورى
من واحد وبعد ذاك خرجا
لم يملكنها وحده من يعقد
بأمر من كان يظن السيدا
فمسها وهى من الحسرات
إن خرجت فيها شريك بعد ذا
لغير من باع لها واشتهرت
أحكامها كحكم تلك الصورة
مع المرخصين في الأحكام

نكاح الطفل والمجنون

على كطفله زواجاً بأحد
والقاض والجماعة الأعلام
فعل الصلاح فالصلاح المعتبر
إلا أبوه فأبوه الأولى
زوجه ممن ذكرنا أحد
فلا زواج للبلوغ البين
عليه إلا والد طول المدا
كذلك من يأمره ويتحف
في الجد قيل كأبيه يجعل
منزلة المعدوم مثل أن يجن
تناله الحجة حيث نزل
في هذه الأمور بل كواحد
أعلى فكالجد مع الأب النجد
والده أو فيه والجد الوفي
يحتج إلى رضا من الطفل يتم
تزويجه لبنته قد أمضى
ففقده ماض عليها صار
أيضا كما يمنعه من أجنبي
رضى له لو كان ممن عقلا
سليل زيد الخبير الماهر
عائشة صبية وابتهاجا
من بعد موته عليه خلفا
على نكاح الطفل إن يوماً وقع

واللولى جاز إن عقدا عقد
كذا عشيره كذا الإمام
وهكذا وكيله على نظير
وقيل لا يزوجن الطفلاً
وإن يكن أبوه ليس يوجد
بإذن أمه وإن لم تكن
وبعضهم يمنع من أن يعقدا
أو من يوكلنه أو يستخلف
والأب حي والخلاف ينقل
إن عدم الوالد أو بأن يكن
أو يشركن أو كان غاب حيث لا
وقيل لا يكون مثل الوالد
وقيل لا وكل جد مع جد
ووجه حصر هذه الأمور في
بأنما والده أقوى فلم
ألا ترى ما جاء أن بعضا
لو بلغت وأبدت الإنكارا
وبعضهم يمنعه من الأب
إلى بلوغه لأن الطفل لا
وهو مقال يرفعن عن جابر
ألا النبي فهو قد تزوجا
وإن يك الطفل أبوه استخلفا
فينبغي بأن يكون يجتمع

رأى من الولي والخليفة
وهكذا الأبكم والمجنون
وطفلة مجنونة بكماء
وذلك الأبكم من لا ينطق
وكان لا يفهم بالإشارة
أو يفهم عنه وإلا فهو لا
أى إن تكن قد تفهم كتابته
لو حدث الجنون بعد ما احتلم
تردد فقل مثل ما سبق
وقال بعض لا يكون مثله
قال الإمام القطب بعضهم جزم
لو كان من بعد البلوغ قد طرا
وقيل في الأعجم والعجماء
يزوجن وقبل مكروهه وقد
أو إن أمـره إلى أهليه
وجاء في قول لبعض الأول
وقال بعض جائز بما عرف
وبعضهم أجازه إن كانا
وصحح التحريم بالمس إذا
إن كان ما يقوله لا يعقل
وقيل إن كان بها قد دخلا
وجاء عن بعض من الأخبار
لو أنهم كانوا بحالة الصغر
وقال بعض إن ذاك يوقف
وقال بعض إنهم إن عقلوا

فإنه أقوى لأمر العقدة
كالطفل أيضاً حكمهم يكون
كذلك أيضاً حكمهم سواء
من أصله أو حادث يتفق
شيئاً ولا يفهم بالكتابة
ينكح إلا برضاً إن حصل
إن يكتب أو تفهم إشارته
وفي حدوث البكم من بعد الحلم
فجائز تزويجه من يتفق
فليس من تزوج قط له
جواز تزويج لمن به بكم
فحكمه كالطفل بيننا جرى
إن كان يفهم بالإيماء
قيل نكاحه على حال فسد
إذا أرادوا عقدة عليه
لا يعقدن نكاحه إلا الولي
به الرضا إذا عليه قد وقف
فيه صلاح لهم قد بانا
تزوج السكران والسكرى كذا
في حينما تزوجا قد يفعل
ومسها فلا غراق حصلاً
لا بأس بالتزويج للصفار
في حد من يرضع ما فيه ضرر
إلى البلوغ فهو حد يعرف
فثبت عليهم . إن قبلوا

وجاء في قول لبعض من سلف
من الكثير وكذلك الزائد
وقال بعض إنه إن بلغا
وقيل في البنت إذا ما بلغا
وقال بعضهم إذا ما صارا
وإنما يقبل عقداً لهم
ليس أبوهما لا ولا من قام في
وإن يكن تزوج الوصي
وسلم الصداق من أمواله
وإن يكن بعد البلوغ أنكرا
قبل البلوغ وقبيل الصحو
من مال مجنون وطفل أنكرا
وإن يكن أنكر بعد ما احتلم
على الولي وإذا ما الطفل قد
وذلك إن لم يشترط هذا الولي
أن ما عليه من صداق يلزم
إذ الصبي لم يكن منه صدر
فلا ميسر لا ولا عقد صدر
وقيل لا يلزم من قد عقدا
ما لم يكن يشترطن له الولي
أو أنهم قد ضمنوه فمتى
وقال بعض يلزم الآبا فقط
وقال بعض العلما لا يلزم
ومن يزوج أحداً ممن مضى
أدركه من مالهم ولو غدا

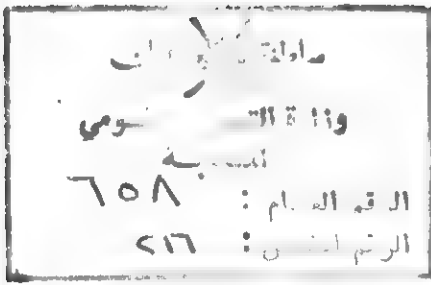
بأنه إذا القليل قد عرف
من ناقص فثابت ما عقدا
أترابهم تزويجهم قد سوغا
أترابها وثديها قد نبغا
كعبرة البعير واستدارا
الطفل والطفلة أي وحدهم
مقامهم كمثل المستخلف
على كطفل وكذا الولي
أو مال طفل جائز بحاله
أو بعد صحو والدخول قد جرى
فإنها كل الصداق تصوى
يدفعه لها كما قد قدرا
وقبل وطء فصادقها لزم
مات فنصف من صداق كان حد
على ولي الخود في العقد الجلي
إن أنكر الطفل متى يحتلم
ما يوجب عليه شيئاً في النظر
معتبر ولا رضاء معتبر
لهؤلاء من صداق حدا
عليهم مع ذلك العقد الجلي
ما ضمنوا واشترطوه ثبتا
لو أنهم ما ضمنوا ولا اشترط
بمس غير بالغ مهرهم
فيؤخذن بما عليه فرضا
خليفة عليهم قد أقعدا

إن كان في تزويجهم قد قصدا
إلا إذا أعطى الصداق وقصد
وذاك مع مجيز تزويجهم
وقيل لا يأخذ منهم إلا
وان وطىء الصبي للبالغة
فتمم النكاح ثم طلقا
ولم يكن بوطئه شيء لزم
وبعضهم قال الصداق أجمع
بالغة إن بأب للطفل
على صداقها فتدركه
إن يك قد حل وفي جميع
فإن يكن قد مسها فيدفع
أولا فمن مال أب كمثلمها
كذلك في المجنون جن من صغر
وقبلا التزويج يدركها
إن كان أعطاه على أن يأخذها
وقال بعض إن يكن الذين
أولا فلا يدركه وقيل لا
والطفل لا يصح مهما طلقا
وقال بعض العلماء إن راقبا
وتنزع من يده إن طلقا
إلى البلوغ البعض هذا يذكر
وصحح القطب بأن لا يلزما
وأنها بالمس ليست تحرم
وبعد أن أنكر عقدا عقدا

فعل الصلاح وعليه اعتماد
بأنه لا يأخذ من عنه سبد
لا عند من بمنعه قد يجزم
بعد إفاقة بلوغ حلا
فبلغ الحلم عقيب الفعلة
فليس إلا نصف ما قد أصدقا
وذاك عند بعضهم به جزم
يلزمه بالوطء حين يوقع
تستمكن عند الإمام العدل
لو أنه ما كان مس منه
حقوقها كذا على التنويع
من ما له ذاما عليه يقع
إن لم يكن للابن مال علما
فإن أفاق مع بلوغ منتظر
عليهما ما كان يدفعنا
ذلك من مالهما من بعد ذا
مال بحال صغر جنون
يدرك بالإطلاق ما قدم بذلا
طلاقه لو أنه قد راقبا
طلاقه يصح حين طلقا
بحالة لو كان لم يراقبا
فها هنا يتمه أو ينكر
إخراجها حتى يوافي الحما
إلا إذا من بعد ما يحتلم
فإن يمسا فحرم أبدا

طلاق ذى الجنون لما يثبت
وقيل فى المجنون إن تزوجا
وعند ذا هم ليس يعلمونه
فلهم للأوليا أن يلزموا
وجاء أيضا فى مقال بعض
مجنونة وطفلة إن مستا
لو أبدتا الإنكار من بعد الحلم
فذلك الإنكار ليس يهـدم
وإن يكن ما مسها وتكر
وذاك عند جاعلى الإنكار
وعند من يراه كالطـلاق
قال الثمينى وإنكار الخرد
وجاز تجديد النكاح بعده
وقال بعضهم طلاق لا يصح
وقيل فى البالغ مهما دخلا
وأكرت بعد البلوغ فهنا
وتحرم أبدا عليه
قلت وذا يبنى على مقال
وصحح القطب لنا بأنما
قال وقيل وكذا المراجع
وقيل فى التجديد والمراجع
إن مسها وإن يكن ما مس قط
فإنما يجوز تجديد فقط

ولا وليه ولا الخليفة
من عند ناس بفتاة ونجا
وبعد مس علموا جنونه
يطلقوا عليه بنتا لهم
بأنما طلاقهم لا يمضي
صداقها على الحليل ثبـتا
وبعد صحو من جنون قد ألم
ما لهما من الصداق يلزم
من بعد ذا فلا صداق يقدر
أحكامه حكم الفراق الجارى
يعطى لهما النصف من الصداق
ليس طلاقاً بل فراقاً ذا يعد
ولا يجوز الارتجاع عنده
فيه الرجوع بل بتحديد وضح
على صبية وفك المقفسلا
تخرج من دون طلاق عينا
وذاك قول الأكثرين فيه
من لا يرى التزويج للأطفال
تجديده إن شاء لن يحرمها
قالوا تصح دون ما ممانعه
يجوز إن والداها قد أوقعه
أو غير والداها التزويج خط
ولا تجوز رجعة لما شرط



إنكار الأطفال للتزويج

إن طلبت من زوجها الخروجاً
أن يرفض التزويج من بعد الصبي
من أمره لا حسب واقع صدر
لذى الجلال ليس للمخلوق
من بعد ما إن يذهب الجنون
من أبكم يعتبر النكران
بلا تراخ وبلا إهمال
من شاء منهم للزواج ينكر
حين تعانين الدم المنفجرا
فمالها بعد نكير ضارا
وتوطأن فالنكير معتبر
فحدها الوطء على ذا القال
من قبل ذا الوقت وقد غشاها
فالنكر ثابت بأى مدة
تكون للبلوغ فى الجارية
يكون حكم هذه المعطان
أو يطأن لها ويقطى ما قضى
لسنة كاملة مذ بلغت
كارهة له متى بلغت
يمينها إن نكرها قد دفعا
إن تك. قد حاضت ولما تنكرا
فنكرها حينئذ لا يقبل
بالفئة زوجه الولي

وتنكر الصبية التزويجا
كذلك الصبي مهما طلبا
مع أول البلوغ حسبما ظهر
إذ علم مبدأه على التحقيق
وذو الجنون نكره يكون
وعند ما ينطلق اللسان
إنكارهم فوراً لدى ذا الحال
سواء الأنثى هنا والذكر
وقيل فى البنت لها أن تنكرا
وإن تكن لم تظهر الإنكارا
وقيل ما لم تطهرن من القذر
تنكر حينما تشا من حال
وذاك إن كان الفتى أتاها
أولا فما لم ترض بالزوجية
كذا بقية العلامات التي
وقال بعضهم على الإنكار
إن بلغت ما لم تصرح بالرضا
وقال بعض إنها لو بلغت
وبعد قالت إننى قد كنت
لكان فى ذا القول قولها معا
وقيل فى الأحكام ما بين الوري
حتى إذا من حيضها تغتسل
وإن تكن تزوج الصبي

ومع بلوغه لها قد عاشرها
 فالحقد صار ثابتاً عليه
 ومسّه لفرجها ونظر
 وقيل لا فيلزم أن يثبتها
 وإن هما قد بلغا بحيثما
 عن زمن فيسه لهم قد بانا
 كالحمل في البطن إذا له بدا
 مع غلظ ذاك الشعر والسواد
 فإنما الإنكار قد غاتهما
 وقال بعض لا يفوت النكر ما
 وبعد ما يحدث ذا فإن يقع
 وليس من عذر إذا ما جهلا
 ولا إذا ما جهلا بأنما
 وهكذا الخيار في العتق جرى
 وما على المنكر من أيمنان
 والله لم أرض النكاح أبدا
 وإن يك الإنكار قد تمهلا
 وبينهم وذى الجلال يقبل
 وإن يكن حليلها مسافرا
 فإنه لا ينبغى الحكم لها
 فإن تكن قد أنكرت وأشهدت
 لم تمنعن من ذاك والغائب له
 وقيل لا خيار للصبيّة
 وقيل والصبي إذ يزوجه
 وقيل لو زوجها ولي

وقد خلا بها ولما ينكرا
 وماله نكر إذا يأتيه
 باطنه كوطئها يعتبر
 إنكاره لو بعد ما ذاك أتى
 يعلم أن ذاك قد تقدما
 بمدة كثيرة قد كانا
 تحرك وطول شعر وجدا
 على خلاف الشعر المعتاد
 لأنما البلوغ قد تقدما
 لم يك مس قبل ذا تقدما
 مس فلا إنكار بعده سمع
 علامة البلوغ حين نزلا
 بعد البلوغ جائز نكرهما
 أحكامه كمثله حكم ما ترى
 تلزمه بالواحد المنان
 بعد بلوغ واحتلام لى بدا
 فإنه في حكمنا لن يقبلا
 ما لم يكن منهم رضاً قد يحصل
 وأنكرت بعد بلوغ ظهرها
 لعلها قد رضيته بعلها
 على النكير وزواجا عقدت
 حجتة إن أظهر المجادله
 زوجها الوالد لو أنكرت
 أبوه لا خيار منه يخرج
 فلا خيار وكذا الومي

وقيل لا يجوز تزويجهم
أو واحد منهم صبيّاً كانا
بعد البلوغ فهو لا يتم
وقيل لو كان الزوج الأباً
فإن أجاز جاز لا يزيّف
ومذهب الحبر أبى الشعثاء
بالنكر أهلها من الزوجية
فإن عليها غيره قد عقدا
فهي مع الثاني حرام أبداً
طفلك بأن يكون هذا جاري
كحالة الطفلة حين تنكر
لا في يد الزوجة أصلاً ثبتاً
كذلك في الظهار والإيلاء
لم يشروطوا عليه حين نبذا
بعد طلوع وزوال ينظر
إن شاعت النكر ووقت الشبهة
والأمناء عند عدم القائم
تنزع من زوج لها قد كفلاً
له جماعها إلى وقت الأجل
بلوغها ووقته قد حان
تجعل حتى تبلغن للشبهة
إلى الأمينات من النساء الخرد
أردن تقديماً له يقسداً
لأنه ضرورة قد يفعمل
إلا إذا ألجتهن الضرورة

إن كان في ذلك صلاح لهما
إن كلهم كانوا هنا صبياناً
غذاك باطل ولو أتموا
لا بد من تجديده إن طلبا
فإنه إلى البلوغ يوقف
وقد مضى كلام هؤلاء
وإن يك الأمر للصبيّة
غذاك الإنكار باطلاً غداً
من بعد ما إنكارها كان بداً
ولم يكن يشترط في إنكار
في شبهة وفي بلوغ ينظر
لأنما الفراق في يد الفتى
ألا ترى أصل الطلاق جائي
ومنصوهم في يديه ولذا
أن ينظره الأمناء إذ ينكر
وتنكر الطفلة في الطفولة
وأول البلوغ عند الحاكّم
لكن بإنكار الطفولية لا
إن كان مأموناً عليها ويحل
وقال بعض العلماء إن أنا
تنزع منه ولدى أمانة
فإن تشابهت فإنها ترد
ينظرن نديبها وإيطيها وما
ونظر العورة بعد يجعل
فلا يجوز نظر للعورة

وما رأوا علامة في بقعة
 ينظرنها عند طلوع الشمس
 وأول الزوال قبل الظهر
 فإن بين غيها بلوغ أنكرت
 فعند حاكم إذا تيسر
 والأمناء لحاكم الديار
 ويجزى في ذاك بما لا خبار
 وإن تكن بحسب أقرت
 وإن تكن قد أوطأته نفسها
 أو أخذت في غير ما إنكار
 أو علقت أمر النكير منها
 أو أنها قامت من المكان
 وإن تكن قد ادعت إنكارا
 وعنده والزوج قال إنما
 فقول في ذاك مقبول متى
 وإن يكن بلوغها قد ادعى
 فأنكرت تقول في ذي الساعة
 وإن تكن قد أنكرت في الشبهة
 لكن إذا إنكارها كان لدى
 خشية أن تكون تلك الجارية
 لذاك بعض العلماء عنده
 وذلك الإنكار حتما لا يصح
 إذ يمكن منها الرضا قد يصدر
 وقد أجاز الصحب من عمانا
 لو أنها لم تتكرن في الشبهة

فها هنا ينظر نحو العورة
 في كل يوم لزوال اللبس
 وبين وقتي ظهرها والعصر
 عند الأمينات اللواتي نظرت
 أولا فعند الأمناء البصرا
 يبلغون خبر الإنكار
 لرغمهم لذلك الإنكار
 فيكتفى به لهذا الصفة
 مذ بلغت فمالها ومساها
 من عمل أو من كلام جار
 لغيرها لينكرن عنها
 فثابت نكاحها في الآن
 قبل البلوغ أظهرت إظهارا
 بان النكير الآن ما تقدا
 لم تأت ببيان ثبنا
 من قبل ذاك ورضاها وقعا
 بلغت فالقول كما قد قالت
 وفي البلوغ جاز لا الطفولة
 بلوغها فقط فالريب بدا
 في شبهة وفي البلوغ راضية
 يمنع إنكار البلوغ وحده
 في الحكم في غير البلوغ المتضح
 عند البلوغ وهو المعتبر
 إنكارها عند بلوغ كانا
 ولا قبيل شبهة بمدة

لو وحده كاف لحل العصمة
أبدت لإنكار من الزوجية
بأن تقويم معه طول العمر
كأنه لم يك إنكار معه
أو في البلوغ عقدة الزوجية
إلا بتجديد وعقد متضح
أحكامه حكم الطلاق الجارى
إن يكن الحليل مساً أبدي
يرى عليها عدة إن حصل
من بعد ما بلوغها تيقنا
بالكره منها حينما غشاها
كان هنا أو في البلوغ حلاً
منه اعتداد وهو قول أقوم
له عليها عدة فتلزم
بأنه لفرقة وتلزم
فيها كذا في النيل عنهم نجد
لا تلزم العدة بالأطفال
لها بتزويج جديد يوقع
حيث له الماء الذى تقبدا
تزوجن اثنين أو غازيدا
من تبتيغيه أو ترد لهم
فإنهم لا يقربوها أبدا
فذلك التزويج صار منهم
وقيل في الأول منهم قد ثبت
لو كان غير أول منهم أتى

وقال بعض نكرها في الشبهة
وإن تكن في حالة الطفولة
وبعد ذاك ندمت فلا ضرر
بدون تجديد ولا مراجعة
وإن يكن انكارها في الشبهة
وبعد ذاك ندمت فلا يصح
وكل من يقول في الإنكار
يلزمها منه بأن تعتدا
ومن يراه غير تطليق فلا
إلا اذا جامعها وقد دنا
في حال نوم كان أو أتاها
وهو سواء الحليل طفلاً
وقيل مس الطفل ليس يلزم
وإن يكن ما مسها أصلاً فما
وقال في الإنكار بعض منهم
عند الدخول والمسيس العدد
وقد أتى عن بعضهم في قال
وإن يك الزوج أراد يرجع
فما عليها عدة قد لزمها
وطفلة ليس يصح أبدا
لتتقي بعد البلوغ منهم
فإن تزوجت كمثلاً بدا
فإن تكن ردتهم عند الحلام
وهكذا إن رضيت وما أبت
وقيل من ترضى به قد ثبتا

وإن هم قد وطئوها فعلى
وإن هم كانوا عليها عقدوا
والطفل من بعد نكير أظهـره
لأنها لم تك بالربيبية
لا أمها لأنها أم التي
في حد ذاتها كما تقـدما
والمس من طفل كلا مس فلم
وإن يكن بعد البلوغ طلقا
وهو سواء مسها أم لم يمس
وجائز لطفلة تزوج
لأنها لما تكن بزوجة
لا ابنه لأنه لها يعد
وإن يمت عن زوجة طفل ولم
كذلك أبكم ومجنون قضا
وذاك مع من يجعل الماتا
وعند من يراه كالطلاق
ومالها إرث كذا قال
وإن يكن لم يفرض الصداق
وقال بعض العلماء إن توطى
وإن يكن لم يفرض المهر ولم
كذلك الطفلة والبكماء
من قبل أن تمس فالصداق
وليس للحليـل من ميراث
والبعض منهم يحرم الصبيـه
وإن يك البالغ منهما هك

كل صداق لازم فليـبذلا
في عقدة فإنهم قد خسدوا
يجوز أن يأخذ بنت المنكره
إذ لم تكن زوجاً على الحقيقة
زوجته كانت على الحقيقة
بيانه في نظمنا متمما
تكن له ربيبة بما علم
فإن حكمه كذاك حققا
لأن مس الطفل لا يعد مس
أب الذي قد أنكرت إذ تخرج
لذلك الشخص على الحقيقة
زوجاً على حقيقة بلا غند
يمسها من قبل أن يلقي العدم
غمهرها لها إذا ما غرضا
مثل الدخول إن يكن قد غاتا
يعطى لها النصف من الصداق
وقال بعض ترث الأطفـالا
ومس فالعقر لها يساق
فإنها صداق مثل تعطى
يمسها فما لها مهر لازم
مجنونة إن زارها الفناء
أن يفرضن لوارث يساق
وبعضهم يعطيه للتراث
إن قبل مس ذقت المنية
فالطفل وارث لما كان ترك

فالإرث للمجنون منه حاصل
أخو البلوغ ثم مات ورحله
إن رضيت زوجاً به بعد الحلم
لو كان حياً رضيته بمـ~~عـ~~لا
فما لها إلا الصداق حصلت
لكن إذا ما نكلت عن القسم
ولا تراث إذ أبت أن تحلفـ~~ا~~
بها ومن قبل البلوغ الأكمل
قد بلغت أتمت المقـ~~سـ~~دما
فإنها وارثة لمـ~~ا~~ ترك
لها صداقها الذي قد رسـ~~مـ~~ا
وما له من رجعة هنا تحل
وصح تزويج الأخير منهما
في حينما بلوغها قد وقعـ~~ا~~
وزوجة تكون ذى للثاني
وقت اعتدادها انتهى متمـ~~مـ~~ا
قبل اعتداد من وفاة الثاني
ذي رضيت تحلف بالله العلي
يلزمها وترث المقـ~~سـ~~دما
فإن فيهما الفساد وقعـ~~ا~~
ويلزم الثاني صداق إن دخل
إن مات من قبل البلوغ وانتقل
ومات بعده فخلف نقـ~~لـ~~ا
بمسـ~~هـ~~ لها على الإطلاق
ومع بلوغه لها قد أنكرـ~~ا~~

وهكذا إذا توفي العـ~~ا~~قل
قال الثميني إذا كان دخل
فإرثها مع الصداق قد لزم
وأقسمت بالله ربي جـ~~لـ~~ا
وإن تكن عن اليمين تنكلت
وهكذا إن لم يكن مسـ~~عـ~~لم
فمالها مهر إذا لمس انتفى
ومن يمت عن طفلة لم يدخل
تزوجت بغيره وبعد ما
أى رضيت بزوجهـ~~ا~~ الذى هلك
وألزموها عدة ولزمـ~~ا~~
ويلزم الثاني صداق إن دخل
وقال بعض ترث المقـ~~سـ~~دما
وإن تكن قد رضيتهما معـ~~ا~~
فإنها وارثة للثاني
إذا به تزوجت من بعد ما
وإن تكن تزوجت بالثاني
وحينمـ~~ا~~ قد بلغت بالأول
وفارقت للثان واعتدت كما
وإن تكن قد رضيتهما معـ~~ا~~
ويثبت الأول في قول نقل
وقيل لا مهر على طفل دخل
وإن يكن قبل البلوغ دخـ~~لـ~~ا
وبعضهم يقول بالصداق
وإن تمت زوجة طفل أصغـ~~رـ~~ا

أو زوج طفلة ولما كبرت
فأنكر من بعد المات لا يصح
ويلزم الإرث وحكم العدة
والسهم من زوجية له يرد
وداخل في ملكه فإن كبر
وإن يشأ تصدقاً به على
فإن يكن قطعاً له ذا أجبراً
يقاسموا له ولما يلزمها
وتدرك كل حقوق المال
من نفقات للولي تلزم
ومن يطلق طفلة ثلاثاً
فأنكرت وهي بحال العدة
فلا رجوع أو سواء تنكها
والطفل إن يدخل بقلبه الرضا
فلا يصح في البلوغ نكوه
لعله حال الرضا قد بلغا
وذاك مبني على قول وضوح
إلا إذا ما كان قد تقدم
قالوا من ذا يتحصّل لنا
في حال شبهة فمهما يحتلم
أولاً فإنه إذا ما قررا
فإن فيه ربيعة عل الرجل
وفي البلوغ منه نكر قد أتى
فكيف مع هذا الذي هنا ذكر
وإن يكن في شبهة قد أنكر

لم ترضه زوجاً ومنه غيرت
وهكذا المجنون حكمه اتضح
فتأخذن السهم بالزوجية
ذلك أو يكرهه ويبتعد
فإن يشأ إيقاءه فلا ضرر
ورثة أو غيرهم غليفعلاً
أبوه أو عشيره من الوري
ينتظروه أو يوافي الحالم
في ماله المذكور بالكمال
ومن زكاة وسوى ما يرسم
وتبلغن من بعد ما قد عا
أن الطلاق لازم للطفلة
وهكذا مجنونة قد وضحا
في حال شبهة له قد عرضا
إذ لم يكن يدري هناك أمره
فبعده الإنكار لن يسوغا
أن النكير في البلوغ لا يصح
في شبهة وذاك منه علمنا
بأنه إن كان ينكسـرنا
جاز له الرضا وأمره يتم
في شبهة وفي البلوغ أنكرا
حين رضى بذاك طفلاً ما كمل
فصح منه نكوه وثبتنا
صحت له إقامة ومسـتقر
وقد رضى حين البلوغ ظهرا

فعله في حينما قد أظهر
فلا يصح أبدا ويعتبر
قال الإمام القطب لكنهم
وجعلوا عدم نكير الشبهة
وإن يمت في شبهة وادعت
أن البلوغ قبل موته ظهر
من أمناء أو أمينين معاً
لو أنهم من بعد موت فيه
كذلك زوج بالغ لطفلة
وإن تكن قد دفنت أو يدفن
فلسبيل لهما تقديماً
لأنما الأصل الطفولية في
وإن تقل أو قال اننى لزم
أو إنما علامة البلوغ في
وإن يكن ما ثم من بيان
ويلزم الوارث في هذا قسم
والله ما نعلم عن ميتة
وإن يك الميت منهما الرجل
ومدع بلوغ ميت على
طفولة خالصة ليست بها
كبت ست وابن ست فهم
وما على الوارث أيضاً من قسم
وجاز للولى جلب امرأة
إن يكن الطفل يصونها وقد
وألزمه كسوة والسكنى

إنكاره به البلوغ قد جرى
رضاء بعد ما النكير قد ظهر
قد ألفوا ذلك ما بينهم
أصلاً كفى في عدم نكير بعدتي
زوجته ذات البلوغ الميث
فلتحضرن بيانها لو بالخبر
إن يكن الطفل ثوى وانصرعا
رأوه حين نظروا إليه
إن هلك ذى في زمان الشبهة
وهم من الرؤية ما تمكنوا
وذلك البالغ لم يرثهم
ذاك وقيل الإرث غير منتفي
على ما من الفروض قد حتم
جسمي فمعمول بقوله الوفي
فليس من إرث بهذا الشأن
يحلف بالله الميمن الحـكم
فلان بالغاً متى ذاق الفنا
فإن للطفلة مهرها جعل
طفولة بيانه لن يقبـلا
من شبهة تلحقها في بابها
في ذلك الزمان لن يحتلما
والله ما نعلمه وإني الحـلم
لطفلة لو كرهت للعشرة
آن بلوغه وإيناس الرشيد
والنفقات حين تطلبنا

إن طلبت جلباً ومهما طلبت
لكون زوجها صغيراً لم يكن
تدرك للإنفاق والإسكان
لأنهم لطفهم قد عقدوا
والتزموا هناك زوجيتهما
وطفلهم بهذه الحال التي
فلم يك امتناعها أن تصلا
وإن للحليل جلب طفلة
إن كان منها يمكن التمتع
وليس للولي أن يمنعهما
كل الجماع إن تكن تحتمل
وإن تكن لذاك ليست تحتمل
في فخذ أو فوق فرجها ولا
ولا يجاز قال بعض البلغا
وقيل مهما منعتة نفسها
ويكره التزويج بعض العلماء
وقال بعض إنه إن دخل
أي أنها قد هلكت بغير
يتوب من جماعها الذي مضى
وإن أراد والد الصبيبة
فإنه يمنع مماً ذكراً
فقيل مطلقاً وقيل إن دخل
فلأبيها حملها لعدم
بل قال بعض العلماء لا يسع
لأنها لا تملكن نفسها

ذاك ومن جلب عليه قد أبت
يصونها فالحطب قال تدرك
وكسوة عليه في ذا الآن
عقداً عليها ولها تعهدوا
وعطوها وأضاعوا وقتها
لا جلب فيها لازماً للمرأة
مع زوجها لحقها مبطلا
صغيرة عن أمها قد أغنت
بمثل تقبيل ومس يقنع
وجاز للحليل إن جامعها
له كمن تسع سنين تصل
جامعها بقدر طوقها الرجل
يكلفنها بالذى لم تحملا
على يتيمة إلى أن تبلغها
فما له بالجبر أن يمسها
بهذه حتى توافي الحلمها
بهذه وبعد ذقت البلاء
مسيبته ذلكم المذكور
لأنه لم يعلم منها رضى
يسافرن بها من المحلة
إلا إذا الزوج له ما أنكر
بها ومنها الامتناع قد حصل
نفوذ ذلك النكاح المبرم
وطء صبية ولو لم تمتنع
وإن يكن حليلها ما مسها

إلى بلوغها وبعد قالا
إلا إذا أعطيتني كذا وقد
ولازم على الحليل يجلب
لو أنها رضية وألزمها
كأجرة لرضع وكل ما
وألزمه مؤنة لطفلة
إذ عقده ماض عليها وهي لا
وقيل ما لطفلة إنفاق
إن تك ذى جماعها لن يمكنا
لكنما الصحيح ما تقدما
وإن يكن حليلها قد طلبا
فما لها عليه إنفاق ولا
وإنها لو لم تكن مكلفه
مثل متاع كان من أمتعة
وقيل لا يسقط ما قد يذكر
وامتنعت كمثّل أن البالغه
يبطل ما من الحقوق جملا
ومن على بالغة قد عقدا
حتى يبين أنها قد قبلت
وزوجة الطفل فما قد لزما
لو غاب ذاك الطفل حتى يحتلم
إن تتم الطفل النكاح المبرما
فذلك الولي لا يدرك ما
أما إذا كان تزوج الولي
ولم يكن يدري قبوله غفي

أترتضين بي فقالت لا لا
أعطى لها صار النكاح منعقد
زوجته إذا الولي يطلب
حقوقها كاملة إلى التما
تحتاجه عليه طراً لزما
كان عليها عاقداً لو غابت
يطلب منها هاهنا أن تقبلا
وكسوة بلازم تساق
ووطئها لصغر بها عنا
كما سيأتى ذكره متمما
جلباً لها لكن وليها أبى
مؤنة لأجل منع حصلا
لكن بأيدي الناس صارت موقعه
فهم مكلفون بالمسكينة
حقوقها إلا إذا ما تنكر
أن تمتنع من زوجها مراوغه
لها ومهما مُنعت لن يبطلا
غائبة فمالها حق غدا
هذا النكاح أو أبت ونكلت
لها على وليه تحتما
فيدركن عليه ما كان غرم
وإن يكن لعقده ما تمما
أنفق في زوجته وغرمها
لبالغ لو حاضراً في المحفل
لزوم مؤنة خلاف السلف

وقال بالإلزام بعض العلماء
وأنه عطلها وأوقفها
فيلزم الزوج الذي قد ذكرنا
والابن كان غائبا من البلد
حاجة لى بها ولست قابلا
بمهرها عليه لما فعلا
على أبيه فإليه يغرم
فما عليه من لزوم يجري
لبد ثان لأجل ولد
أن ترجع لأهلها وتصل
تزوجا لنفسه ويعقدا
يأمره ثم ما رضى ولا أتم
فإن عقده عليها حبرا
أباه شئ من صداق لهم
بدون ما أمر من الابن بدا
وكره الابن ورد ما فعل
ويلزم من الولد الطلاق
كان صغيرا أو نأى من البلد
أو يقدم من حيث كان رجلا
فإنما الصداق كله لزم
فالنصف من صداقها تقرا
ترجع إن كان أبوه قبلا
وما أتت له ثمان في العدد
تاسعة من بعد موت فيه حل
للطفل هذا وبه لا يحكم

على الولى بعضهم ما ألزموا
وصحح اللزوم إذ تكلفوا
وإن يك الزوج له قد أمرا
ومن لابنه تزوجا عقدا
ومذرى أنكرها وقال لا
فإن يكن والده قد قبلا
فالنصف من ذاك الصداق يلزم
وإن يكن لم يقبلن بالمهر
الا اذا ما حملت من بلد
فيلزمه ما يميونها إلى
وجائز له بأن يجدا
إن كان ابنه بذاك العقد لم
وإن يك الابن له قد أمرا
والقطب قال إنه لا يلزم
إذا على ابن بالغ قد عقدا
وإن بمهر زوجة ابنه قبل
فيلزم من الوالد الصداق
وقيل من زوج لابنه وقد
فيلغن بعد عقد فعلا
ثم يتم ما من العقد انبرم
والده وإن يكن قد أنكرا
وهى على الطفل أو البالغ لا
وإن أتت زوجة طفل بولد
من السنين أو أتت وما دخل
فالأب ابن أمه لا يلزم

يلزمه الابن أباه أو قبل
وبين أن تكون تلك واضعه
أولا فابن أمه هذا حصل
إمكان أن يبلغ من قد دخلا
ما جاء في ذاك الحديث العالي
يكون للفراش حيث يوجد
وزوجة له الفتاة تعتبر
لكنهم قد شرطوا في المسألة
منه البلوغ لا يكون أدونا
لو أنه من ذاك كان أدونا
الابن للفراش فهو المعتبر
لو أنه كان بموضع بعد
زوجته لمانع له حصل
ذاك الذي مضى لسيد البشر

وإن يكن تاسعة هذا دخل
ان كان ما بين دخول التاسعة
سنة أشهر غاعلا لا أقل
وقد أجيز لابن سبعة على
سابعة ووجه ذى الأقوال
قال النبی الهاشمی الولد
وحيث كان الطفل زوجا قد ظهر
فالابن ابنه إذ الفراش له
كون الفتى في حد من قد أمكنا
وقيل إن الابن ابنه هنا
لأجل ما من العموم في الخير
كقول من قد ألزم الزوج الولد
لو حيث لا يمكن أنه يصل
أخذاً بما من العموم في الخبر

علامات البلوغ

له علامات وها أنا أعده
في الإبط للرجال والنساء
فهو بلوغ عندهم يعتبر
في ذلك الموضع سوداوين
وذا هو المشهور في الوجود
وبعضهم بخمس عشر ذكرا
أن أربعا والعشر يدخلنسا
وهو إذا يدخل في الخامسة

إن البلوغ في الرجال والخرد
بشعرة غليظة سوداء
أو أنها في عانة قد تنظـر
وقال بعضهم بشـعـرتين
وقال بعض بثلاث سود
وفي السنين بثلاث عـشـرا
وقيل إن الطفل يبلغنا
وقال بعض هي في الرابعة

وقال بعض العلماء كلاهما والقول في سابعة العشر ذكر غمّن يمت قبل ثلاث عَشْرًا فليس للأخضر ميراث زكن أو أنه في البحر كان غرقا وإن هم قد أدركوه نظـروا ومن يكون بالبلوغ قد أقر يقبل قوله ولم يحتج إلى إلا إذا في قوله يتهم إلا إذا أقر دون حد ما ويورث الزوج غتاة دخلت لو لم تكن بها علامة ترى فلأزم النساء من صلاة ومن حقوق زوجها وغير ما وجوزوا لها فداء الزوج وقيل إنها إذا لم تكن فبلوغها هنا لا يحكم ولا الفدا إلا إذا دخلت وإن جنى الداخل في الرابعة

في الخمس والعشر البلوغ لهما لغيرنا رواه قطبنا الأبر أو أربع والخمس في قول جرى منه إذا ما فات مثل أن دفن أو سبع ذبحه وانطلقا وبعلامات البلوغ اختسبروا أو بعلامة كعلم أو شعر أن يكشفوا وينظروا ما دخلا وهكذا الفتاة فيها يحكم يمكن فيه أن يوافي الحلما رابعة العشر إذا ما وصلت فإن تكن قد وصلت ذا القدر والصوم لازم على الفتاة قلنا به مما عليها لزما إذا أرادت منه للخروج بها علامة البلوغ البين والإرث منها حينما تخترم خامسة العشر إليها وصلت مع عشر يقفاد بالجنسية

نكاح المتعة

باب به حكم نكاح المتعة وأصله في الجاهلية الأول ففسخته آية الميراث

أذكر من أسفارنا القديمة وأول الإسلام أيضاً قد فعل إذ ليس في المتعة من تراث

وقال بعض حينئذ تأسسا
نعلم إنما نكاح المتعة
فإنها لا إرث فيها حصلا
وقيل آية الطلاق والعدد
وقيل في تبوك والبعض نقل
وقد روى في عمرة القضاء
نهى النبي عن نكاح المتعة
وقام فيهم خاطباً ينادى
إني كنت قد أذنت لكم
ألا وإن ذا العلى ربكم
فمن يكن شيء له منهن
وقد روى في حجة الوداع
وقال جابر تمتعنا على
والنصف أيضاً من زمان عمرا
وقال بعض يفسخ ولو دخل
ثم يعاقبان لكنهما
والابن فيه لاحق وتستحق
وذا هو الراجح عندهم وقد
والبحر لا يقول بالنسخ ومن
دليله فيه فما استمتعتم
وقال ما المتعة إلا رحمته
ولو فتى الخطاب مسعد لنا
وابن الرحيل الحبر ممن حلالا
قال أبو صفرة لو وجدت
والقطب قال مقتضى الديوان

بسبب النكاح ميراث النساء
قد صار منسوخا لهذه الصفة
لأجل ذلك النسخ فيها دخلا
وخببر في يوم خيبر ورد
بأن ذلك النهى يوم الفتح حل
وقيل في أوطاس ذلك جائى
وعن لحوم الحمير الأهلية
يا أيها الناس بصوت بادى
في متعة من النساء فلتم
حرم ذلك أبدا عليكم
فليتركن حالا سبيلهن
قد جاء نهيه عن استمتاع
عهد الرسول والذي له تلا
ثم نهى عن فعلها وزجرا
وذلك قول المالكية الأول
لا يبلغ الحد لذك بهما
بالمس ما سمى لها وما نطق
قيل صدق مثلها من الخرد
بمكة من صحبه وباليمن
في آية من الكتاب ترسم
من بها الله على ذى الأمانة
لم يجلدن إلا شقى في الزنى
فيما لنا ابن جعفر قد نقل
تمتعاً كنت له فعلت
يختار غير النسخ في ذا الشأن

هذا بشرح النيل عنه يوجد
إلا ثلاثة من الأيام
عزوبة للبعد عن أهلهم
أحله من قبل ذلك الزمن
عن جابر فيما مضى مسطرا
عن متعة النساء هل محله
كذلك بعضهم روى لى عنه
بأنها ليست بهذى المتعة
كانت وعنها قد نهى خير الورى
ووقع الخلاف ما بينهم
وشاهدين كائن لأجل
راحت بدون ما طلاق واضمح
فى الوقت والمهر كما أرادا
ما لم يتم الأجل المقرر
فبشهود وصداق وولى
كالحرث والحصاد للنخيل
بأنه يجوز والشرط بطول
للحرث والحصاد لو قد يجهل
بينهما الميراث إن موت طرا
لأنما أحكامها كالزوجة
إذا حليلها توفي عنها
لكن له طلاقها إذا رفض
يلحقها فى الوقت إذ يجاء
قبل انقضاء الإيلاء فالإيلاء بطل

قال ولم يفعله منا أحد
وقيل ما أحل للأنعام
فى غزوة شقت بها عليهم
ثم نهاهم بعد ذا ولم يكن
وهو مخالف لما قد أثرا
قال الخليلى لمن قد سأل
من يفعلنها المرجمنه
وبعضهم يقول فى المنسوخة
بل إنها بلا نكاح قد جرى
والمتعة التى لها قد رسموا
فهى تزوج بمهر وولى
قد سمياه فإذا تم الأجل
فإن أرادا بعد ذاك زادا
بلا ولى وشهود تحضر
وإن يكن بعد مضى الأجل
وإن يكن لأجل مجهول
فقل غير جائز وقد نقل
وقال بعض يثبتن الأجل
ومن يراه غير منسوخ يرى
وكان ذا فى مدة الزوجية
وعدة الممات تلزمونها
وإن أراد نقضه لا ينتقض
كذلك الظهار والإيلاء
فإن يك الميقات للمتعة حل

نكاح الشغار

أحكامه عن قادة أخيار
رجليه للبول بحال الصب
بعضهم العقد الذي قد عقدا
لخسة العقد به يمثل
خلا من المهر الذي قد رسما
إذا خلت من أهلها وأقفرت
قبل النبي الهاشمي الطهر
في مسند الربيع عن خير البشر
في عرف أهل هذه الأراضي
بابنة ذاك دون مهر قد فصل
ترويجه من أقرب له ولي
تلك وفرج ذي بفرج الأخرى
فرق ما بينهما ومنعها
بها صداق مثلها مكمل
مهر لها أو متعة فتبذلا
بينهما وتثبت الأنساب
فهو الصريح باطل عيانا
زمانهم وأنتجوا الأشبالا
لكل خود مالها من مهر
وجه الشغار وله حكم عرف
ما دخلوا بمهر مثل ثبتا
أقل مما سميا في الأصل
وهو لها جميعه كما قسط

باب به أذكر للشغار
وهو بكسر الشين رفع الكلب
وبعضهم قال الجماع ولدى
لكنما المشهور منها الأول
وقيل سمي بالشغار حينما
من قولهم هذى البلاد شغرت
وأصله من فعل أهل الكفر
والنهي والتحريم جاء في خبر
وهو المسمى اليوم بالقياض
يزوج المرء ابنة له رجلا
ومثلها الأخت وكل من يلي
ويجعلان مهر هذي مهرا
وهو حرام فإذا ما وقع
وجعلوا لها إذا ما دخلا
وإن يكن لم يقع المس فلا
وليس من توارث يصاب
وقيل إن بدون مهر كانا
مفرق بينهما لو طالا
وإن يكونوا عينوا في الأمر
فهو الذي عندهم قد اتصف
يفسخ من قبل الدخول ومتى
إلا إذا كان صداق المثل
فإنه لا ينقصن عن ذاك قط

واحدة إذ فعلوا المذكورا
كل لها أحكامها من تـين
شغار لو في المهر ما تفاضلا
لبعضهن فلها يساق
صداق مثلها الذي لها قسم
ولم يكن عن صحبتنا ما نرفع
تفاضلا في المهر بعد أن يبين
مهرأ وتلك دون مهر واقده
عنهم وإنه الخبير الطب
لأنما صداقها للمـولى
إذ ذاك تزويج بدون مهر
صداق كل أمة يـين
هذا الذي يتم في ذا الشأن

وإن يكونوا عينوا مهرورا
غذا مركب من الوجهين
وقيل مهما عينوا المهر غلا
وهكذا إن عين الصداق
وللتى ليس لها مهر حتم
وهو نكاح لاشغار يقع
وقال في الديوان لاشغار إن
وإن هم قد عينوا لواحدة
غذا هو الشغار قال القطب
ولا شغار في الإماء قـيلا
والقطب هذا قال نوع حجر
وإنما الجائز أن يعينوا
وبعد ذاك يتواهبان

عيوب التزويج

والأبرص الفاحش والعنـين
وقيل إنه صـغير الإيـر
وهو الذي لم يك عقل فيه
وبعدها عشرين عاماً رجعا
لو أنه قد كان حيث لا يرى
والساق والذراع لو قد قـلا
عيماً إذا ما كان في النساء
لخبر عن الرسول ينقل
ومن تكون غلـمة لزوجهـا

يعاب مجذوم كذا المجنون
وهو الذي لا يشتهي للـور
ويشمل الجنـون للمعتوه
لو مرة واحدة قد صرعا
والبرص الفاحش ما قد كثرا
وقيل ما في الوجه كان حـلا
ولا يكون عدم الاشتهاء
لكن الاشتهاء فيها أفضل
خير النساء عفيفة في فرجهـا

ولا يعاب 'نخس' وبخسر وهو عليه يخبرن لزوما لعلها تريد منه الولدا إن كان قد أطاق للجتماع وعند بعضهم يرد من غدا بعرض ثنتى عشر من أصبع وبعضهم قال الرجال لا ترد وقال في العنين بعض الأثر وهو الذى له أقل وجدا إذ اقتضاى البكر ممن ذكرا وذلك المجهود من قد قلعا ومن تجذ انتباه قطعما وذلك المستأصل الذى قطع أما الذى يعرف بالمفتول ومن بدون ذكر قد خلقا وتلكم العفلاء فى نص الأثر مشابهة اليقطينة الصغيرة ما بين بايها ولا يمكن مع وعيت المجنونة البرصاء كذلك العفلاء غالبخراء من والنخس ريح نتن يخرج من والعفل قيل مثل خصية الرجل وقيل لحمه تكون مثالا فى فرجها فيمنع المجامع والعفل إنما يرد إن غدا

ومنتن الإبط ولو يستتذر بعقمه إن يك ذا عقيما وقيل لا خيار فى العقم غدا كذاك أيضاً ربة القنصاع ذكره فى الطول جاوز المدا إذ النساء لذك لم تستطع إلا بكفر وبرق إن وجد بأنما ذاك صغير الذكر من عرض أربع أصابع بدا على الذى قالوه قد تعذرا من أصله إحليله وانتزعها من أصلهن فخصى يدعى ذكره وأنثياه وأنزع فإن ذاك مرتضى الإحليل وأنثيين أملتس تحققها ففى التى من فرجها شيء ظهر وفى مقال بعضهم كشحة ذاك جماعها لأجل ما وقع مجذومة بخراء والنخشاء يخرج من فم لها ريح نتن أنف الفتاة وهو عيب إن يكن يخرج فى المرأة من حيث القبل يقطينة صغيرة تدلى وما العلاج فيه قط نافعها يجبس للجتماع حيث وجدا

وقال بعض العلماء للعفلا
من جملة العيوب فيها الرتق
يكون كالصفاء لا يسطاع
أو مالها خرق سوى المبال
يشق بالموسى وزوجها أحق
والأم والأخت إذا عرفنا
وبسوى هذى العيوب لا ترد
وعجمة وقبح منظر عدم
وعدم انطلاق رجل وشلك
غريبة العقل من الجماع
والبول في الفراش أيضا فمتى
فليس للمرأة منه رد
فإن أراد يوقع الطلاقا
والقتل عيب وهو الاسترخاء
وسنة يعطى له من مدة
وإنما يؤجلان بالسنة
حرارة الصيف وبرد في الشتاء
والرتق في المرأة مهما وقعا
لها إلى فوق لنحو جهة
وأجل العنين عام كامل
وقيل ستة وقيل العام إن
وخمسة الأشهر أو شهران
وتضرب الآجال فيما رسما
وتلكم الأربعة الأولى فلا
وهكذا في العلق مهما كانا

إن كان مسها صدق حلا
وهو التهام الفرج لا ينشق
لأجل ضيق الموضع الجماع
وسنة يعطى من الآجال
من غيره بأن لفرجها يشق
والأجنبيات يجوزنا
مثل العمى وصمم بكم وجد
ثدى وعدم الحيض ييس في القدم
وعور وعرج عسم حصل
وحدث يأتي مع الوقاع
ما كان في الرجال من ذاك أتى
وإن يكن في الخود ذاك يبدو
فإنه يعطى لها الصداقا
في ذكر الفحل والالتواء
ليوقعن علاجه في السنة
لأجل استيفا مرور الأزمنه
كذا اعتدال في الربيعين أتى
فإنما علاجه أن يقطعها
بطن غذا علاج رتق المرأة
وعشرة الشهور بعض قائل
كان حديث العهد بالذى زكن
إن ذا قديماً كان من زمان
جميعه من يوم حكم أبرما
تجوز في النكاح إن لم تقبلا
عن لازم مثل ظهار باننا

إلا إذا الشارى رضى بما بدا
وعنة في رجل تكون
وتخطبن إلى ولي العقدة
بعييها وما هنا ملام
خاطبها بعييها وتذكر
لها أو الولي عن عيب حصل
وهو الصحيح عند قطب العلما
به النساء من عيوب تنتقد
به فتضمن الصداق ألزما
فيها جذام أو جنون قد نزل
إن يكن الولي ذاك يدري
أولا فيحلفن ذا ما علما
فأنعمت له ولبت ما طلب
في الحكم لو كان بذاك علما
وما بها عيب أجابه الرجل
في الحكم أن لا غرم فيما ذكرا
يلزمه بعييها أن يخبرا
خاطبها السؤال عن عيب يكن
بعييها وللمسيس أقدمما
بسبب العيب الذي تحققا
بما لها من الصداق يدفع
يعلم به الزوج لأنه كتم
إن لم يكن يدري بما قد يقع
بسبب العيب الذي قد لحقا
إن كان قبل ذاك هذا أو صله

ولا تجوز في البيوع أبدا
وهي جذام برص جنون
ومن بها بعض من الأربعة
فما عليه يلزم الاعلام
وما على المرأة أيضاً تخبر
إلا إذا الخاطب كان قد سأل
والبعض مطلقاً لها قد ألزما
فإن يقل هل كان فيها ما يرد
فإن هما لم يخبرا وعلمما
وقيل لا إلا إذا ما قال هل
وعن قتادة معاً والزهرري
فإنه يلزمه أن يغرمما
وإن يكن لنفسها هذا خطب
فما على وليها أن يعلمما
وإن يكن غير وليها سأل
يغرم مع بعضهم واستظها
ومن يقل إن الولي إن درى
ويلزم المرأة لو لم يك من
فإن تزوجت بمن لم يعلمما
ثم درى بعييها فطلقا
فإنه على الولي يرجع
إن علم الولي بالعيب ولم
وهو على المرأة أيضاً يرجع
وإن يكن قبل المسيس طلقا
فليغرم الولي نصف المهر له

به عليها تغرمته واغرا
إن أخذت لكامل الصداق
شيء من الزوج ولم يعطيها
على الولي قط غرم جعلاً
كذا إذا من بعد مس طلقاً
وكان عندها الصداق لم يصل
من قبل أن يمسه وأصدقاً
فما عليها رد ما قد أمهرا
ونصف مهرها لذاك قد وجب
طلقها فمهرها قد لزما
يعلم عن عيب بها تحققت
لأنه لم يطلب الخروجاً
لأجل ذاك العيب لكن طلقاً
لو بعد برئها وطول العهد
بنطقه ويعلم ويدخل
فذاك لازم له قد كانا
قد حدث العيب فما من رد
ولو بلا علم بما قد حصل
فلا خروج بسوى الطلاق
فيه خلاف بينهم مسطر
وقيل لا وبعضهم فيها وقف
وقال بعضهم ولو قد دخلوا
منه الخروج والمقام قد أبست
به من العيوب ما تقدا
صاحبه بعيبه الذي وجد

ويرجع الولي بعد ما جرى
وترجعن للزوج نصفاً باقى
وإن يكن لم يصلن إليها
فليس من شيء على الزوج ولا
ولا على المرأة شيء حقاً
بسبب العيب الذي فيها حصل
ومن يكن لذات عيب طلقاً
وبعد ذاك عيبها قد ظهرا
لأنه طلقها بلا سبب
إذ علمه بالعيب كان بعد ما
بل إنه لو كان حين طلقاً
إذ الطلاق أثبت التزويجاً
ويبطل العقد الذي قد سبقا
وبالعيوب حكموا بالرد
وليس من رد إذا ما قبلاً
لأنه قد ادعى النسياناً
وهكذا إن كان بعد العقد
وقال بعض إنه إن دخل
يلزمه النكاح كالصداق
والمس للفرج معاً والنظر
فقال كالدخول بعض من سلف
والرد للرجال ما لم يدخلوا
فإنها ترد إن طلبت
وإن تناكحا وكل منهما
فكل واحد له بأن يرد

مثل جنون وجذام وصفا
منهم فتي من قبل رد منهما
ذو العيب أو كانا معيين معا
وارث ما له بهذا الشأن
وقيل بل لها الخيار قد جعل
ثبوته من قبل وطء حصلا
قد كان من أمر الخيار الثابت
كانت كذاك علة تأتيها
منها فلا يضرها ما فعلا
إجازة الخيار للحليل
نذاك قول عن أتى عن حبر
به وأنه عليه أغمضا
فالرد بالثاني له قد انختم
أوقع تزويجا به فلا يرد
بأنه ناس لما قد وقعا
عن الذي كان له قد عهدا
وعدم الوطاء به تصادقا
يلزمه في الحكم حينما تلد
بدون عدة بها قد تخرج
منها قبيل الاعتداد اللازم
وذى العلى فإن ذاك لهما
بعدم وطء نصف ما قد أصدا
أورده بالعيب والفراق
فيه ولا يلزمه الأولاد
ولا ترى هناك أشخاصهما

اتفق العيبان أو تخالفا
والإرث بينهما إذا ما اخترما
مات الصحيح منهما أو صرعا
ومات منهم واحد غالثاني
وليس من رد إذا بها دخل
بتركها صداقها قيسا على
والوطء لا يبطل ما للعادة
بعلة فيه سواء فيها
أم لا لأن الوطاء فعل منه لا
وأنه لا يبعدن في قبيل
من بعد وطئها ودفع المهر
ومن درى عيباً وقد أبدى الرضا
وبعده بغيره أيضاً علم
ومن بعيب رد إنساناً وقد
بذلك العيب ولو كان ادعى
أو أن ذاك العيب صار أزيدا
وإن بعيب ردها أو طلقا
تلتزمها العدة منه والولد
فما لها بغيره تزوج
وما له تزوج المحارم
أما الذى يكون ما بينهما
وللتى طلق إن تصادقا
وإن يكن قد وقع الطلاق
في مجلس العقد فلا اعتداد
إلا إذا المجلس كان مظلما

فإنها يلزمها اعتداد
وذلك مع إمكان أن يكون قد
والخلف في الرد بعيب بعدا
وإن تكن قد تدعى الدخولا
ويدعى الزوج بأن لم يدخل
لو ادعى بأنها بكر وقد
إذ الجماع قد يكون بالذكر
يكون أيضاً دون ما إزالة
وما عليها حلف تكونا
وهكذا إن ادعى الدخولا
لتثبتن له فتاتته ولا
وادعت المرأة أن لم يدخل
وما عليه من يمين تأتي
والرد بالعيوب فافتراق
لو ذلك الرد مراراً وجدا
غما له في عدد الطلاق
ومدعى الإعلام قالوا منهما
بلزمه البيان لو بخبر
يحلف بالله يميناً أن ما
كذلك مهما يدعي علماً جرى
ثم ولي الطفل والمجنون ما
بالعيب للبلوغ والإفاقة
ولا ترد طفلة حليلاً
حال الطفولية والإنكار
وليس من رد بعيب بعدما

وهكذا يلزمه الأولاد
جامعها ومسها لما عقد
مس لمن لم يعلمن إن ردا
مردودة لتقبض المبتذولا
فإن قولها لذاك قبلاً
رأوا بأنها كما قال وحده
في غير خرجها وفي الفرج الوضر
بكاره ودون حل العقد
بأنه قد مسها وقد دنا
زوج معيب وادعى الموصولا
تري الخروج بعد ما قد دخلا
فإن قولها هنا لن يقبل
بأنه ما مس للفتاة
كأنه ما كان لا طلاق
بالعيب لو مس هناك قد بدا
حكم فطلاق الثلاث باقي
بعيبه من قبل عقد أبرمها
إن كان أولاً فيمين المنكر
نعاه منتصف به ما علماً
من منكر وقد رضى ما أنكر
له بأن يرد أزواجهما
فيقبلن أو ينكرن للمرأة
بالعيب مهما أوقع الدخولا
لها مع البلوغ والخيار
علم ومس ذكر تقديماً

وهكذا باليد إن في الفرج مس
في الفرج بعد العلم فالرد اعتبر
إن يلزم العيب بكل فعلة
مثل تلذذ يمس فيها
قول على حال الرضا منه يدل
لا ينقضن إلا بتطليق جلي
أو طفلة من عقب الإفاقة
فيجبر الزوج بتطليق وحل
من أجل عيب فالطلاق يأتي
وإنما تخرج بالطلاق
إمسكها وبلغ المراد
على الطلاق إن أراد ينكر
على طلاقها وليس يعذر
فيه لرد وأرادت أن تزد
أو متعة من عقب الطلاق
عليه تطليقاً ولا يعتبر
لأنه بالجبر كان يبدو
ولم يكن بالذات هذا جاري
وهو الذي صححه القطب الأبر
فهى على اثنتين تبقى لا تزد
لمن عليه العقد في ذا الشأن
فيما عدا سيده المهذبا
للعبد يوماً إن أبى أو قبل
فليأتين حاكم البلاد
عاماً لها القاضي إذا يؤجل

وإن يكن في غير فرجها لمس
وقيل لا ما لم يمس بالذكر
والقطب قد حقق في القضية
تختص بالزوجة إذ يأتيها
أو نظر لباطن منها وكل
وقال بعض العلماء عقد الولي
فإن أتى النكر من الجنونة
أو البلوغ لو بلا عيب حصل
وهكذا من رد للفتاة
قال الثميني الخبير الراقبي
لصحة العقد فلو أراد
والطفل حين يبلغن يجبر
وهكذا الحليل أيضاً يجبر
إن يكن العيب به مما تجدد
وما عليه قط من صداق
وذاك لا يعد حيث يصدر
فهى له على ثلاث بعد
وذاك للانفاد للإنكار
وقال بعضهم طلاق معتبر
فمن طلقها الثلاث ذا يعد
والرد والإمسك موكولان
ليس إلى العاقد لو كان أباً
فالرد والإمسك للسيد لا
ومن رأى بالعرس زناً بادي
وينكرنها عنده فيجعل

وإن هما توافقا على أقل
يؤجل الحاكم ما بينهما
فإن تكن قد عالجت في العام
يمسكها وإن يشا طلقها
إن كان لم يدخل بها وإن دخل
وإن يك العلاج فيها ما تقع
وغير واجب عليه حقها
إلا إذا أراد أن يقبلها
وفي زمان الأحل الإنفاق
وكل ما احتاجت إليه وعلى
ومسكن وكل ما يحتاج
وأجرة العلاج ليست تلزم
والقطب قال مسكن الرتقاء
والإرث ما بينهما إن يمت
وإن أتت لحاكم بعد انقضا
واعتد العلاج قبل السنة
وإن يكن ليس لها بيان
ومن تكن للرتق فيها تنكر
أربع واثنان قيل تكفي
وقيل مهما أنكرت للرتق
كذلك الفتل يؤجل سنه
فإنها زوجته وإلا
إلا إذا شاعت بأن تقيما
وقال بعض بطلاق تخرج
وإن يمت منهم فتى فالباقى

من سنة أو زائد فهو الأجل
ما اتفقا إذ ذاك حق لهما
فتلك زوجة بلا كلام
والنصف من مفروضها أصدقها
فليعطها صداقها كما فصل
فليس هذى زوجة له تقع
فليركنها ولا يصدقها
فليمسكنها برتق حلها
يلزمه وكسوة تساق
وليها دواؤها وإن غلا
إليه في حالتها العلاج
حليلها بل الولي يغرر
على الحليل مدة الدواء
بعضهما قبل تمام المدة
عامين والعلاج تم وانقضى
فإنها تكلفن بالحجسة
فما عليه أبدا إيمان
أن الأمينات إليها تنظر
وقيل لو واحدة للكشف
ولا بيان تحلفن بالحق
فإن أطاق والجماع أمكنه
فتخرجن بلا طلاق حلا
في حبسه تكابد الهموما
وذلك قول الأكثرين يخرج
وإرثه من قبل ما فراق

وتلزمه مؤنة كالمسكن وإن يكن جامعها في العمر إذا أتاه العجز بعدما دخل فما عليه أجل يقرر وإن نفت جماع زوجها وقد فاستظهر القطب هنا أن ينظرا فالقول قوله وإن لم ينتشر وزوجة الكبير لا إنكارا ومدع بأن هذا الفتــــــــــــــــلا فإنه يكلف البيــــــــــــــــانا وإن يكن لم يأت بالبيان فتخرجن عنه مهما شاعت وإن يك الحليل مجبواً فما إن كان في حين الجماع ينزل وذلك المجبوب فهو من جذم وإن يكن من أصله مستأصلا وهكذا العنين ليس يلزم وقيل مهما تقطع اليسرى فلا لأنما النسل من اليســــــــــــــــار ذبيحة العنين ليست تؤكل كذا من المجبوب بالمديد والقطب قال إنها تحلل أما الشهادات فمنهم تقبل والشرط فيهم وفي غيرهم

وكسوة في عامه الممين لو مرة فما لها من فكر لعله أوغنة به تحلل ولا انتظار وعليها تصبر أنكر ما قالت به وقد جحد إحليله فإن رأوه انتشــــــــــــــــرا فإنما العجز عليه قد ظهر لها إذا ما العجز فيه صارا بعد النكاح وادعته قبلا بأن هذا حادث قد كانا فما على المرأة من أيمان وإن تشا إقامة أقامت جاءت من نسل عليه لزم فيها فمن ذاك النسل تحلل بعض من القضيبي منه واصطلم فالابن لا يلزمه إن حصلا وفي الخصى الخلف جاء عنهم يلزمه لو وحدها قد فصلا يكون لا من اليمين جاري وتوكلن من الذي يستأصل لا غيره كحجر أو عود منهم كذاك امرأة والطفل إن كان فيهم أحد معدل عدالة إن كملت عليها

فيمن زنت وهى ذات زوج أو غير ذات زوج

من خطبت فى عدة من الزنى
كان تقول إننى معتدة
ولا تقول إننى بي قد زنى
لكن إذا كان بقهر قد زنى
فإن أتاها خاطب لها طلب
ولا ترى تجديدها للعدة
وفارقت إن زوجت فى العدة
وألزموها أن ترد ما بذل
وبعضهم يزعم فى ذي المرأة
فهذه لها صداقها وقد
وهكذا فى كل عقد فسادا
بكل ما أمكنها من مال
وإن تقل من بعد عقد كونا
فإنها فى الحكم لا تصدق
وهكذا إن تدعى أمر الزنى
لكى لها يفارق الحليل
وقيل لا تلزم قطعاً عدة
لا تلزم من الزنى إن وجدا
وحقق القطب اللزوم مطلقا
لو فاسداً وهو الصواب والأتم
وخاطب لامرأة ثيبية
يلزمها إخباره لحرمه
وبصداق البكر قد أعطاه

فإنها تمتنعن بالكنى
أو ليس لى التزويج فى ذى المده
وجاز إن للزنان لم تعين
بها تقول إنه غلبني
لا تحرم من ولو لنفسها خطب
يلزمها من حين وقت الخطبة
وتثبت الأنساب فى القضية
من الصداق لو عليها قد دخل
بأنها إن جهلت ومست
قيل لها المثل وعنه لا ترد
قيل ولازم عليها الافتدا
وما لها تقتله بحال
بأننى فى عدة من الزنى
والعقد ماض لو بذاك تنطق
من قبل عقد بينهم تكونا
فقولها ليس له قبول
إلا من الوطاء الصحيح العقد
ولا من العقد الذى قد فسادا
لا سيما من بعد عقد سبقا
إذ المراد كشف حالة الرحم
يظنها بحالة البكارة
تدليسه فإن عليه أخفت
تأخذ نصفه وقد كفاه

وذا هو الصحيح والبعض يرى
إلا إذا بكاره ذى تشترط
وقيل تعطى كصداق المثل
وإن تكن تنكر ذاك الشرطا
والخلف فيها إن تكن تأبت
تعطى صداق مثلها قد قيل
وإن يقل وليها بكر وقد
ففضل ما بين الصداقين ترد
وهكذا بكر تقبول ثيب
إلا إذا شاعت بأن تترك له
وذا زوج تقهرن على الزنى
وإن أتاها قبل أن تعتد له
فالحالف فى حرمتها لما جرى
فإنه بينى على وجوب
ومن يرى فى ذاك عدم الحرمة
وإن يكن قد مسها الذى زنى
ومسها الزوج قبيل العدة
وقيل لا تحرم فالمرأة قد
لو لم يكن قد مسها ولادنا
قبل دخوله فلا يجامعا
وتحرمن إذا عليها أقدمما
والابن للزوج ولو لم يدخل
وقيل إن كان الحليل قد دخل
وإن بها لم يدخلن فالولد
وذاك أخذ بعموم فى الخبر

لها الصداق كاملا كما جرى
فما لها من غير نصف ما قسط
إن شرطت لا نصف ذاك البذل
تحلف بالله وبعد تعطى
عن أن تجيء هاهنا بالحلفة
وقيل نصف ما غدا مبذولا
درى بها مفتوحة قبل الأمد
والعكس تعطى مهر بكر منتقد
صداق بكر هذه تستوجب
ورضيت منه بما قد بذله
عليه أن يمتنع عنها هنا
وكان مسها قبيل النازله
فمن يرى التحريم فيما ذكرا
عدتها من الزنى المعيب
يقول ليس للزنى من عدة
من قبل أن يكون ذا منها دنا
فإنها قد خرجت بالحرمة
صارت فراشا للفتى متى عقد
وإن تكن قد حملت من الزنى
وما له يقربها أو تضما
وبعض عن تحريمها قد أحجما
بها سوى ذاك الخبيث العمل
بها فابنه الذى فيها حصل
لها وما قدمته هو الأسد
الابن للفراش عن خير البشر

ثيبة في حينما غشاها
زوجته عما بها قد نزلا
منها وقد صارت بهذى الحالة
فأخبرته بحليل قبل حل
لو أن من قبلا تولى عقدها
لا يمكن منه الجماع أصلا
وذاك إن بان الذى قد تدعى
أو وطئت في نومها واغتصبت
من أن تكون زنت اختيـارا
به أقرت من جماع حرما
دعوى بدون ما بيان قد ثبت
طوعاً أقرت أنها حرم هنا
لأنما أمر الزنى تقـدما
تكذيبها فيما من الأمر وقع
من ملكة لذا له يكذب
أو وثبة أو بركوب قد عرض
فلم تجبه أو أجابت في المحل
زوج ولا من عارض لى قد وثب
مقرة من الزناء المفصح
تجيب لا تحريم فيها قد ثبت
وعدم البيان فيما قد عنا
له فراقها فلا يقرب
فعالها وربها تستغفر
منها بمدة إلى أن تذهب
وإن تكن قد صرحت له هنا

وناكح بكرة وقد رآها
فما عليه لازم أن يسألا
وما الذى أزال للبـكاراة
ويحسن الظن بها فإن سأل
فجائز له يقيم عندها
مستأصلا ولو يكون طفلا
يمكن أن يقتضها بأصبع
وإن تقل بأنها قد غلبت
يكره أن يمسكها حذارا
وبعضهم حرما من أجل ما
وقولها بأنها قد غصبت
ولا خلاف عندنا أن بالزنى
وشذ منا من يرى لن تحرما
على النكاح وله أيضاً يسمع
لأنها أمر الخروج تطلب
وإن تقل زالت بقرح أو مرض
جاز له إمساكها وإن سأل
قائلة أن ليس ذاك من سبب
لم تحرم لأنها لم تفصح
كذلك إن قالوا زנית فأبت
لعدم الإقرار منها بالزنى
وإن يكن قد رابها فيندب
وإن زنت من بعد عقد تستر
لكنها تحتال أن لا يقربا
ولا تصرح للحليل بالزنى

وأخبرته ولها قد صدقا وإن تكن قالت له مفترضه لكن يذليها لتأتى بالعدد فقال بعض إنها لن تحرما بأنما العدة لما تلزم إلا إذا كان الزنى بمحررم وتفتدى منه وإن بما تجد لكنها تخبره سريره وإن أتت ذات حليل بولد أو أنه قد بان للجنين ولم تتم المدة المقرره من يوم وقت العدة المقرره فإن يكن زوج لها تقدا لو طال وقت فرقة ما لم يقع وقيل بعد أربع السنين وبعضهم يقول بعد العدة وهل لزوجها الأخير يرجع قيل له وهو الصحيح حيث لم قال أبو عبيدة لا يرجع وإن تكن بالحمل فيها تعلم وقيل لا تحرم لكن يحرم وإن يكن ليس لها زوج غبر ويحرم نكاحها أيضا على والقطب قال لا اتفاق بل ورد فإن غشاها قبل وضع بعدما

خيما به تقول غليفا رقا في أمرها فالحرم لن تستوجبه وإن يكن جامعها قبل الأمد بينى على قول وقد تقدا إلا من الوطء الصحيح الأقوم منه فحرم لو بها لم يعلم وإن أبى غلته ربن ولتبتعد بما به جاءت من الجريره قبل تمام ستة منذ عقد تحرك في بطنها في الحين أربعة من أشهر وعشره فالابن لا يلزمه إن أنكره فارقها فالابن منه لزما حكم من الحاكم فيها قد صدع لا يلزم من وقيل بالعامين فالابن لا يلزمه من جهة إلى الزواج بجديد يوقع يكن بعمد منهما ما قد رسم وحل للأول منها المضجع غمى عليه دون شك تحرم وقيل كل منهما محرم فالابن ابن أمه قد يعتبر هذا الأخير باتفاق النبلا فيها خلاف بين أرباب الرشد درى بأن الابن قبله ارتمى

فتحرم من وعليها يحرم
بدون تجديد ففيها يختلف
ومن بأيام لها تعتد
ثلاثة الأيام ثم أوقعت
فجائز لمن لها قد طلقا
بدون عدة إذا لم يدخل
وإن يكن قد دخل الأخير
فجائز لزوجهما الذي سبق
وليمتنع عنها إلى انقضاء
وما له ينظر منها ما يرى
وجائز جماعها في الوقت
فإن أتاها قبل تم العدة
فإن أتت بابتداء دون ستة
أو أنه في بطنها قد أبدى
فبالأخير حملها يلتحق
إلى وضوعه لأن الثاني
وليعتزل لها من لها قد راجعا
وإنما لم تنقضي بالوضع
لمن لها كان حليل طلقا
وهي ولو طلقها الثاني فلا
فإن تكن عدتها بالوضع
فلترجعن للأصل في العادات
أو أشهر لأن ما كان ذكر
كزوجة المفقود حينما رجع
وإن تكن جاءت به من بعد

وإن بعيد الوضع هذا يهجم
وصحح التحريم قتاده السلف
وتغلطن في عدة تعد
تزوجا وبعد ذلك قد وعت
في ذي الثلاث ردها فليلحقا
هذا الأخير ويفك المقفلا
من بعد عقد منهما يصير
بأن يردها فإنه أحق
عدتها من الأخير الجائي
من عرسه لأجل تقررا
إن يكن الأخير لما يأتي
من الأخير خرجت بالحرمة
من أشهر من يوم وقت الرجعة
تحركا من قبل وقت حدا
وفي زمان حملها فينفق
أشغلها بالحمل في ذا الآن
لعدة من بعد ما إن تضما
لأنما الوضع بحكم الشرع
وهذه الفتاة لم تطلقا
يعد تطليقا إذا ما حصل
لحملها لم ينتهي في السرعة
وذا هو الثلاث من حيضات
أصل بعيد كل مس قد صدر
واختارها من بعد مس قد وقع
سنة أشهر ليسوم الرد

فإنه للاول المراجع
وإن تكن تعلم هذا الغلط
ولم يكن راجعها من طلقا
فارقها الثاني بهذي المدة
أى عدة الاول أما الآخر
لأنما الماء الذى تقـدما
والابن للثانى بدون ما شطط
وإن يكن قد مسها فتمرم
وبعد ما إن تنقضى الثلاث لا
ولا سواء غير من معها افترق
أو تنقضى من مس هذا الثانى
وإن تكن بعد الثلاث علمت
فليعتزلها الثان أو تعتدا
وبعدها عقدا يجـددان
وقال بعضهم يقيم الثانى
لو كرهت وإن لها لم يرد
وألزموه عزلها إلى انقضا
وبعضهم يخص أن لا يعتزل
لأنما الثلاثة التى مضت
وإنما العدة ليس يشترط
بل إنه يكفى مضى القـدر
يبنى على صحة عقد منجلي
لأنها معذرة مع الولي
لأجل ظن منهم قد حملا
وحقق القطب بأن ليس يصح

يكون لازماً بلا تنـازع
فى تلكم الأيام منها والخطا
حتى انقضى اعتدادها واستغرقا
وجددا إن شاء بعد العدة
فما له من اعتداد ينظر
له بتزويج حلال لهما
إن لم يمس بعد علم بالغلط
لأنه بذاك زان مجـرم
ينكحها الاول بل يعتزلا
ولا تحمل خطبة لها بحق
عدتها بدون ما نقصان
بالغلط الذى به قد ارتمت
ثلاثة الأيام أيضاً عـدا
إن طلبا عقد زواج ثانى
بعقده السابق من زمان
طلقها من بعد ذاك الأمد
ثلاثة من بعد علم عرضا
هذا الأخير بعد علم قد حصل
فى غلط تكفى لها إذا انقضت
علم بها ونية لها تخط
مع غفلة وعدم التذكر
للثان فى عدتها من أول
والثان مع شهودهم فى المحفل
بأنما العدة وقتها خلا
ذلك إلا بجديد متضح

بعد الثلاث لوقوع العقد في وإنما يدفع عنهم الغلط وإن تكن ذى لم تراجع لا ولم ولم تكن تزوجت غيرهما أول ابن أن بعيد الستة ويوم إمكان دخول منجلي والولد الثانى به خلف بدأ وإن أتت به قبيل الستة وثالث لأمه إلا متى همو لأول بلا نكران وليس من تسامح قد ثبتا إلى تك من أول يوم الشهر لو كان فى أقل من ثلاثة وهكذا إن غلطت أكثر من فإن يكن قد مسها الأخير وليس لأول فيما قبيلا وقيل للثانى تجوز بعدا وجائز لأول الزوجين لأنها لم تقصد الزنى ولم ورخصوا للمتوفى عنها وإن يمت فى أول الشهر فلا وإنما يكون للمعتدة إن بدأت من وسط من شهر وإن تكن قد بدأت من غرة والوهل قال بعضهم لسبعة

عدتها كمثلما لا يختفي أنثمهم وعسدم الحد فقط يجدد الأخير بعد ما اتهدم فيلزم الزوج الأخير منهما جاءت به من يوم وقت العقدة أولا فذاك للحليل الأول هل للأخير أو لأمه غدا فهو لأول بدون مريية من قبل ستة الشهور ذا أتى كحال أول وحال الثانى فى غلط المعتدة الذى أتى قد أخذت فى الاعتداد تجري إذ لا اختلاط عند هذى الحالة ثلاثة ففيه لا يوسعن فإنها حرم له تصير يرد لها برجمة كالأولى عدة مس بجديد أبدي يرد لها إن شاء بعد حين يتقصد له الثانى ولا به علم فى خمسة الأيام تغلظنها إلا بيوم واحد لها خلا بأشهر إن غلطت فى العدة عدتها فهو مقام العذر شهر فلا وهل لذى المعتدة وقال بعض إنه لتسعة

وجاء في قول البعض يتلى
وحائض تعتد بالشهور
فإن تكن تزوجت فقد بطل
إلا إذا رأت ثلاث حيض
كذلك من تعتد للوفاء
حتى أتمتها ولم تكمّل

ليست نصيب الوهل خود أصلا
تظنه ليس من المحجور
وتحرم إذا بها الزوج دخل
في الأشهر التي عليها تنقضي
ثلاثة من القرو تأتي
أربعة والعشر في ذا الأجل

الدعاوى في النكاح

من خاف من زوجته إنكارا
فليات حاكم البلاد قائلا
حليتي وإننى زوج لها
فيطلب الحاكم منه البينة
فيثبتن تزويجه عليها
ويجتزى في ذى الأمور بالخبر
وهى كذا تفعل أيضاً إن تخف
تبلغ الحاكم عنه الخبرا
إن لم يكن ريب ولما يقع
فإن يكن ذاك غليس يقبل
وغير مقبول مقال المرأة
وقوله بأنها حليتي
وإن تكن قد ادعت حليلا
تكلف البيان في ذا الموضع
وما لها عليه من مؤونة
وإن تكن لم تجد البيانا

تزوجيه من بعد عقد صارا
فلانة بنت فلان بن فلا
بها تزوجت وصرت بعلاها
فيشهدوا له بما قد أعلنه
إن شهدوا كما ذكرت فيها
لو بعد موتها بيانه حضر
ججوده أو جمد وارث عرف
بالامنا أو أهل جملة ترى
في ذاك إنكار بهذا الموضع
لديهم إلا الأمين الأعـدل
بأنه زوجى بلا بينة
بلا بيان عند هذى الدعوة
لها وقد أنكر ما قد قـيلا
بصدق ما تقوله وتدعي
لازمة في أجل البينة
يحلف أن ليس حليلا كانا

وقيل ما عليه من أيمان وإن تك المرأة قد تيقنت أى لم يكن لها بيان ثم قد وبعد أن يحلف ما ذي الغلبيـه طلق وأنت لبرئ الذمة ومن تراث ومن العيال من أول مرة بالطلاق قل إن تكن ذي زوجتي فطالقه وإن يكن هو الذئذ ادعى وطالبته بالبـيـان فمضى فإنه في وقت ذلك الأجـل وكسوة أيضاً ومسكن لها فإن إليه طلبت حميـلا وبالطلاق إن أرادت يحلف إن هو لما يأت بالبـيـنة وحلف الطلاق فيما يذكر وذكروا بأن صاحب القضا كذاك بالظهار والإيلاء وإنما في هذه المسألة وتحلفن إن لم يجي بحجة وهكذا إن ادعى الحي على وإنما كان عليها حكما أو بالثلاث وقع الطلاق إن لأنما اليمين حق للرجل ومن على شخص أقام دعوته

إن هي ما جاءته بالبـيـان زوجية لكنها ما بينت حلفه الحاكم بعدما جحد زوجته يقل له علانيه من نفقاتها زمان العدة وإن يشا حلفه في الحال يقول قصد الحل للوثاق مخافة التعطيل والمشاففه زوجية وأنكرت للمدعى ليحضرن شهوده عند القضا يلزمه إنفاقها كما جعل لأنه بذاك قد عطلها في النفقات فلها قد قـيـلا لها ثلاثا فعليـه الحلف لأجل مقرر ومدة مخالف الأصل وأمر ينكر إن حلف الخصم بذاك رفضا وكل ما كهذه الأشياء أجاز من أجاز للضرورة وقيل ما في ذاك من ألية وارث من قد مات تزويجا خلا أن تحلفن بالإله قسما لم يأت بالبـيـان مع وقت زكن على الفتاة عند إنكار حصل بأنه زوجـه وليتـحه

أو ادعى عليه أيضاً الفتي
ورجل ولاية قد زوجا
ويدعى الولي إذ نفتى
أو الحليل جاء يدعي الرضا
فلا يكون قول زوجها ولا
وامرأة إن جحدت نكاحا
ومات ثم صدقت ما قال
قيل لها الميراث وهو الظاهر
لأنه مات وكان يدعي
وقيل لا ميراث في القضية
ما اعترفت بذلك إلا لطلب
قال وذا هو الذي تبادرا
وقيل إن حلفها من بعدما
فليس من إرث لأن الحلفا
وهكذا إن تدعى وجحدا
وبعد ذاك هلكت فصدقنا
أو أنه طلق بالثلاث
فأنكر الزوج ولا بياننا
فكذبت لنفسها من بعدما
ومن أتى بحجة من بعدما
فإنه بدون ما إشكال
ومدع على سليمما زوجته
في عدة الرجعى أو ظهار
أو أنه مات وجاءت تطلب
يقول إن الموت كان بعد أن

ذاك فحكمه كما قد ثبتنا
فأنكرته بعد عقد أرتجا
بأنها في ذاك وكلت
منها وبعد العقد ذى لم تنقضا
قول الولي حجة فتقبلا
ولا بيان للحليل لاحا
واعترفت إن فعلت ضللا
فيما رأى القطب الامام الماهر
زوجية لوقوله لم يسمع
لأنها تلبست بالتهمة
ميراثها مما حواه من نشب
للذهن كيف ترجعن إلى الورا
قد جحدت وبعد ذاك اخترما
قد قطع الخصام عنها ونفى
بأنه لها حليل وجحدا
من بعد موتها ادعاء سبقا
أو حيث لاتنال للميراث
لها ومات بعدما قد كانا
مات فكالخلف الذى تقدا
أنكر والآخر كان اخترما
يحوز للإرث بهذا الحال
بأنها قد هلكت في عدته
أو كان في الإيلاء هذا جاري
ذلك والوارث ذا يكذب
تقضت العدة منه بزمن

أو قال ذاك الحى لست أعلم
فألقول قوله مع الإيمان
وإن تمت معتدة بالأقرا
ما لم يجيء وارثها بحجة
وإن يكن حليلها قد ادعى
فأنكرته فعليه بينه
وإن يكن ليس ببيان أصدقا
ومدعى الفداء من زوجته
أو بالثلاث أو حراما وقعا
فإنه يجبره الحاكم أن
يقول طالق ثلاثا خلتي
أن طلبت ذاك لقاض وإذا
يترك عندها ولا يسأل عن
ولم يكن إجباره هذا على
لأنه مناسب لما ادعى
وإنما أجبر بالطلاق
وتنكح من تشاء وتنقطع
فلو تعاضى زوجها وما قدر
فحاكم المص لها يطلق
وإنما لم يك قول البعل
لأنما ذلك إخبار جري
وليس إنشاء طلاق عرفا
وإن تكن قد ادعت مخالعه
يلزمها الإحضار للبيان
وإن يكن قد ادعى الخلع على

إن انقضت ووقتها منصرم
إن لم يجى الوارث بالبيان
يرثها لو كان عام مرا
بأنها بالانقضاء أقرت
بأنه غادى لها أو خالعا
على براءة الصداق معلنه
وبائنا يكون ما قد طلقا
أو الطلاق بائنا فى وقتيه
وماله بينة فيما ادعى
يطلقنها بائنا فتطلقن
أو بائنا لأجل قطع العصمة
كذب نفسه الفتى من بعد ذا
مقاله وأمره لسذى المنن
طلاقه ظلما له إن فعلا
من الفراق بفداء وقعا
لتخرج المرأة من شقاق
تلك الدعاوي بينهم وترتفع
بحيلة عليه أو قد كان غر
ببائن ليس به تعلق
ذاك طلاقا حاسما للأصل
عن واقع فيما ادعاه مخبرا
فلم يكن بهذا المقال يكتفى
أو تدعى أيضا طلاقا أوقعه
أو فيمين منه بالبيان
شئ ترده له وتبذلا

يلزمه الطلاق والبيان من
ومن يكن من ذين جاء يدعي
غايته يعطى له من الأجل
وإن يكن قد شهد العدلان
وبطلاق وعتاق حلفا
لا تطلقن باقى نسائه ولا
وتطلقن من شهد العدلان
لو أكذبا أنفسهم من بعدما
وقائل إذا سليما نطقت
قالت لقد طلقنى وحقت
وإن تكن قد ادعت طلاقا
وليس من بينة لديها
ذلك رجعيًا تحلفنه
وجائز لها تقيم عنده
ويجبرن هذا برد الزوجة
وتدفعنه ما استطاعته ولا
لأنما خلافهم فى الرجعة
وإن يكن ذاك الطلاق بائنا
أو بظهار أو بإيلافات
وأيقنت به غمنه تهرب
وإن بكل ما لديها من سبد
وإن يكن لها بيان عملا
وإن يكن ما ثم من بينة
بأنه ببائن ما طلقا
أو تفتدى منه بما قد أمكنا

أبراه من شيء الذى زكن
بينه غائبة فى موضع
بقدر البعد لذلك المحل
على طلاق صار من فلان
أنهما عليه زورا وصفا
يكون فى العبيد عتق حصلا
إن قبل الحاكم للبيان
أجازها حاكمنا وتما
بأننى طلقته قد صدقت
فكذب القول فتلکم طلقت
وأنكر التطلق والفراقا
فإن يكن طلاقه عليها
إن لم يكن لها طلاق منه
بدون مس فى زمان العده
مع بعضهم إزالسة للشبهة
تقتله خلفا لبعض من خلا
بالمس موجود بلا شهادة
أو بثلاث بتمها وما اثنتى
أو حرمت أو خرجت بالفدية
وتفتدى بمالهها وتذهب
إن لم تكن بينة لها تجد
بما لديها من بيان قبلا
تحلفنه بإله العسرة
وتهربن بحيث أن لا يلحقا
لعظم ما قد جاءه وما جنى

تحليفه لعله أن ينكلا
 يظهر إقراراً بهذا الموضع
 من ماله أو تشربن أو تأكلا
 عن الخروج وأراد ردها
 له بأن تقتله وتتلفا
 ولا عليها طاعة طول المدا
 من كان منها أجنبياً في الوري
 وجاء ناظراً لنحوها الفتى
 لها وكى يكشفها تمردا
 دفاعه لموته وأبـدى
 لها على تعرية وما انزجر
 لا يتمري هكذا قد نقلوا
 بكل ما استطاعت له وتمنعه
 لقد بغيت واعتديت يارجل
 فقتلك لى فاخش الإله ذا العلى
 فلنسقه كأس المنون الأحمر
 لكن مع الوطء بمثل السهم
 قال لها الحاكم بعد ماوصف
 منه بما ملكته من سـبـد
 قال له اتق المهيمن الأجل
 إن صدقت فيما ادعته قبلك
 فليقل الحاكم للحلياة
 حل لك الجهاد والمضايقة
 لا قبله أو بعده فلا يحل
 لكنها من تحته تضطرب

ولا يحل تركه لها بلا
 يخشى الإله وبما قد تدعي
 والسكن والكسوة لن يحللا
 من قبل تحليف إذا ما صدها
 ومالها من قبل أن تحلفا
 ومالها عليه حق أبدا
 ولا يرى منها الذى ليس يرى
 ومالها تقتله إذا أتى
 فإن يكن جاء لكى يجردا
 فإنها تدفعه لو أدى
 وقيل بل تقتله إذا قهر
 لأنهم قالوا يموت الرجل
 فإن أتاها للجماع تدفعه
 وإن يكن لم يندفع له تقل
 وقد أجاز المسلمون الفضلا
 فإن يكن لم يندفع بما جرى
 ومالها تقتله بالسـم
 وإن تكن قد حلفتـه وحلف
 إذا صدقت غاهربى أو افتدى
 فإن يكن لفدية منها قبل
 فإنما الفدية لا تحلل لك
 وإن يكن لم يقبل للفدية
 إن كنت فيما تدعين صادقـه
 إذا أتاك طالباً هذا الرجل
 والله يدرك عذرها إذ تغلب

وليقل القاضى له اتق الأجل
إذا كذبت غلها قتلك حمل
وجائز أن تستعين الغانيه
وذلك الغير فلا يحمل له
وإن تكن قد حرمت عليه
أو وطئها في الحيض عمداً قيل لا
وقيل بل تقتله ولا يحمل
من قبل تكفير ظهار وإذا
فجائز في المرة الأخيرة
وأجل الظهار إن كان انقضى
وإنما تقتل من قد طلقا
يطلقنها ويراجعنها
إلى ثلاث وتبين منه
وإن يكن طلق بالثلاث في
غلا يجوزها هنا أن تقتله
وإن تكن إلى الخروج لم ترى
فإنها تدرك في الأحكام
وتأخذن من ماله إن كان لا
والقطب قال إنها تقتصر
ومالها تنتفق انتفاقاً
لأنما يعطى لها إعطاء
بل إنها تقتصرن على ما
ومدعى الرجعة للحليلة
وما على المرأة من إيمان
وإن لموت الشاهدين يدعى

ولا تحملها الذى ليس يحل
إن للجماع جئتها ولم تبلى
بغيرها لقتل هذا الطاغية
يعينها إذ أمر ذاك جهله
بوطئها في الدبر أن يأتيه
تقتله لأجل خلف نقلا
تقتله إن جاءها هذا الرجل
ما كان قد مس لها من قبل ذا
تورده من جرع المنية
فجائز تقتله إن عرضا
لها ثلاثا عدما وغرقا
وبعد ذاك فيطلقنها
هذا الذى يجوز تقتله
كلمة واحدة وموقف
لما من الخلاف في ذي المسألة
لها سبيلا من حليل قهرا
جميع ما تحتاج من قيام
يعطى لها لكونه قد عطا
على الذى بتركه تضرر
حليلة لو أنه قد ساقا
زان لمن شاء بها الزناء
يكون من أكل لها قواما
غليات في دعواه بالبينة
إن لم يكن في ذاك من بيان
أو أنهم تغيبوا في موضع

فإنها منه تبين أيضاً
منكرة إعلامها بالرجعة
أو ادعى بأنه قد أعلمها
وإن يكن ليس له تبين
وإن تك اليمين نحوه ترد
ثم تكون بعد حلف أو قسمه
وجاء في قول لبعض العلماء
ومن أتى بحجة مقبولة
ولو بأهل جملة وتنكر
وبالصادق بعد ذلك طلبت
فتنصبن خصومة بينهما
إن لم يكن بحقها قد أذعننا
وهكذا إن هي ماتت يقبض
ومن درى أن ليس زوجها منها
وتمنع نفسها ما استطاعت
وإن طلاقاً بالثلاث تدعي
أو بائناً وقد نفى للدعوة
وطلبت يمينه فحلفا
وبعد ذلك الأمر جاءت تطلب
فإنه يحكم ما بينهما
وتنصفن منه على أن الفتى
لو أنها قالت لقاضي المصير
وليس للحاكم أن يمتنعها
أى لادعائها الثلاث وادعها
لأنها لم تأت بالبينة

وليس في ذلك يمين تقضى
قبل انقضاء مالها من عدة
من قبل ذا غالبين ألزما
فتحلفن ثم قد تبين
فإنه يحلفها إذا يرد
زوجته الفتاة بالمراجعة
أن لا يمين في الذي قد رسما
على فتاة أنها حليته
قبل البيان أو بعيدا تظهر
أو بالذي له الفتاة استوجبت
لكي يؤدي مالها قد لزما
وتأخذ الميراث إن موت عنا
من إرثها السهم الذي قد يفرض
فأخذ الميراث مما حرما
إن علمت بكذب البينة
حلية على فتى في موضع
وما لها في ذلك من بينة
لذلك أو ما حلفته إذ نفى
منه صداقاً وحقوقاً تجب
ويؤخذن حقها متمما
لها حليل بنكاح ثبتا
أريد حقي من حليلي عمرو
من نصب حكمه لأجل الادعا
بينونة فإن ذا لن يسمعها
على الذي جاءت به من دعوة

وطلب منها لحق الزوجية
 وإن يكن زوجية هذا ادعى
 أو أنها قد كذبت به أولاً
 وما هناك ريبة قد تظهر
 وما علينا نطلب البيان
 وهكذا إن ادعت غصوباً
 وبعد ذا صدقها فلنحكمها
 ومدع تزوجاً بطفلة
 فأنكرت وصدق الولي ما
 وتترك الطفلة تحت أسرته
 بأنه يخرجها من البلد
 إلى البلوغ فمنا تخاصم
 ورجلان اختصما في امرأة
 فإن كل واحد من ذين
 وكل من بحجة منهم أتى
 وإن أتى كلاهما بالبينة
 وكل من تاريخه قد سبقا
 وإن يكن تاريخهم قد اتحد
 فبالطلاق بائناً فليجب
 أو يهربن عنهم فليقاضى الأب
 وإن هما ما بيننا فتخلف
 ومن به تقر منهما قعد
 إلا إذا ما قال فيها الآخر
 فإنه يؤجلن له ولا
 وقيل لا يعود فيها لو تقر

أبطل ما كان لها من دعوة
 فصدقته في الذي قد رفعها
 وصدقته بعد فيما حصل
 فالبحت لا يلزم عما تذكر
 منهم ولا نسأل عما كانوا
 مقالها أو أنه قد كذبها
 فيها بما من قبل ذا تقدمها
 بشاهدين وولي العقدة
 قال به فنكرها تهدمها
 إذا هم لم يحذروا من أمره
 أو يحذروا جوراً عليها ونكد
 فيما ادعته وله تماكم
 كل يقول هذه حيلتي
 يطلب في دعواه بالتبين
 فإن عقده عليها ثبتها
 يكلفا تاريخ يوم وسنه
 فهي له والثان لما يلحقا
 أو كان كلهم بياناً لم يجد
 وكل من عليه لما يقدر
 يطلقن عليه حينما نفر
 لهم وقيل ما عليها خاف
 فيها ويدخلن عليها إن يرد
 عندي بيان في ادعائي ظاهر
 يدخل من به أقرت أولاً
 وهو الذي صححه القطب الأبر

كذلكهما ادعيا عبدا ولا
وقد أقر العبد أنه استترق
وقيل إن العبد للذي يرى
وبعضهم يقول إن الآدمي
ومن لزوج تدعى وأنكرا
ثم ادعت أبا له أو الولد
فإنها تدفع عن دعواها
كذلك أيضاً مدع لزوجة
ثم ادعى للام أو للبنت
ولا يحل أبداً لها
وذلك من حيث احتياط خوف أن
يأتى على واحدة ممن هنا
أو لم يكن منه مسيس قد بدا
وقال قطب العلماء ولا تقل
إذ لا بيان لا ولا إقرارا
أبطله التزوج الذى صدر
ومن اتنتا تدعى لها رجل
فولدت دون الشهور الستة
أو قبل ما أربعة متممه
وإن تكن بعد مضي الستة
فالابن لازم له إن صحت
ومن لعبد تدعى زوجاً وقد
تكلف بينة فإن تقم
وإن يكن بيانها ينعدم
والقطب قال إنه لو حلفا

بيان عند واحد قد قبلا
لواحد فهو على خلف سبق
بيده حال الخصام والمرا
لا تثبت فيه يد المخاصم
ولا بيان عندهما قد ظهرا
بأنه زوج لها أو مثل جد
لا يطلبن بيان مدعاهما
فأنكرت وليس من بينة
فإنه يدفع حين يأتي
لأجل دعواه التي أسلفنا
يكون حقاً ما ادعاه من زمن
أوقع تزويجاً ومنها قد دنا
فارق ما بينهما وأبعدا
إنهما على سفاح قد حصل
والادعاء ذاك الذى قد صار
وقال بعد ذاك ذا مالى ظهر
فكلفت بينة إلى أجل
من يوم جاءت بالبيان المثبت
أبدى تحركاً فذا لن يلزمه
جاءت بابن بكمال الخلقة
دعوتها وأرخا للعقدة
أنكرها العبد ومولاه ورد
بقولها بينة فالعقد تم
فالعبد وحده يميناً يقسم
سيده كان صحيحاً للوفاء

إن لم يكن سيده قد صدقا
عبد فذاك ثابت بلامرأ
يقر فالسيد يأتي بالقسم
جاز على العبد النكاح جبرا
يقربها ما بينه وذو العلى
زوجته بهذه وعقدا
تصدقن وليها في العقدة
ولم يجيء عمار بالإنكار
زوجاً إذا ما جاءها منطلقا
وذاك يعطى للأمين الأعـدل
مع من أجاز أنه ينزل
وذاك كالأوقات في العبادـة
والمنع من ذاك الصحيح حالا
أو أهل جملة إذا لم تسترب
وأنكر السيد عقد المرأة
عقد الزواج وله ما قررت
إجازة السيد حينما وقس
فتؤخذ المرأة بالأيمان
إن اليمين تلزم للمنكر
زواجه وعقدة منه بدت
فذاك في الحكم نكاح معتبر
لأجل ما سيدها قد زعمه
إذا أتاها وأراد مسها
بعادلين أو بأهل الجملة
أن زوجها قد كان بعض الأعد

غالـبـد لو أقر لم يتفقـا
ولو أقر سيد وأنكـرا
فإن أقر العبد والسيد لم
وإن يك السيد قد أقر
لو أنه أنكر في الحكم ولا
أو يعلم أن هذا السيدا
وقد أجاز بعضهم للمرأة
إن قال زوجتك من عمار
بل قد أجاز البعض إن تصدقا
وقال قد زوجنى بك الولي
والقطب قد وجه ما قد نقلوا
منزلة الأمور في الديانة
ومثل تطهير لثوب قالا
إلا بشاهدين من أهل الرتب
والعبد مهما يدعي لزوجة
كذلك المرأة أيضاً أنكرت
يكلف العبد بيان العقد مع
وإن يكن لم يأت بالبـيان
للعبد أخذاً بعموم الخبر
وهكذا إن الفتاة جمـدت
لكنما سيد هـا به أقر
وثابتاً صار على تلك الأمـه
ولا تمكنه الفتاة نفسها
أو تعلمن أمر النكاح المثبت
بشاهدين ورضاً من سيد

وقال بعض العلماء تصدق
إن كان ذا أمانة وذا وفاء
وإن تكن قد ادعته وجمد
فإنها تؤخذ بالبينّة
وإن تكن ما عندها من بينه
وإن أرادت الزواج غانيه
فإنها عن الزواج تمنع
فإن تكن قد زيفت دعواه
وتحلفن إن لم يجيء ببينيه
وإن أبى خصامها تقهقرا
فإنه يجبر بالخصام
وإن يكن لذاك لما يفعل
وإن يشا حلفها والأحسن
معلقاً لما لها يفوت
كمثل أن يقول قاضينا أحلف
فإنها منك لطالق فإن
تعتد حالا وتزوجنا
قال ابن يوسف ومنه أحسن
حتى يرد قوله تماماً

سيدها فيما به قد ينطق
وقطبنا هذا المقال ضعفا
مع سيد بأن يكون قد عقد
على النكاح وعلى الإجازة
فيحلف الزوج يميناً بينه
ويدعيها آخر علانيه
إلى خصام بينهم قد يقع
تزوجت بعد بمن ترصاه
له يميناً بالإله معلنه
وبأن أنه يريد الضررا
وبالبيان مع ذوى الأحكام
تزوجت بمن تشا من رجل
أن يحلفن بطلاق يعلن
حالا كذا بعض الشيوخ ينعت
أنك إن غارقتنى من موقفى
فارقه فطالقاً منه تكن
وانحلت الشبهة عنها هنا
بأن هذا يضرين أو يسجن
ويظهر الخطاب والخصاما

الدخول وما الحق به

من طلقت لو طفلة صغيره
إذا خلا بها الحليل بالغا
عن مجلس العقد وعن شهدا

تلتزمها العدة كالكبيره
من بعد عقد للنكاح سوغا
أو في مكان العقد كانا عقدا

ليلا ولا ضوء هناك وجدا
أو الشهود خرجوا عنهم وقد
وقد أتى عن بعض أهل الفطنة
لا يوطأن مثلها في العادة
لو أنه كان لها قد جامعا
وإن بالخلوة بعدما عقد
لو أنهم بعدم المسيس قد
فإنه لا يلزمه كاملا
وإنه إن لم يقع بينهم
فإنها جاز لها ما بينها
تزوج من حينها إن كان قد
والزوج إن لم يفعلن متى عقد
ما بينه وربه جل فما
أما على الظاهر في حكم الصمد
بخلوة نكون مع إمكان
ولو من المسيس في حال علم
لأنما المدة قطع الشبهة
والابن يلحق الحليل بأقرب
إذا هما فعل الزنى ما عمدا
تدرا عن صاحبه الصمدود
فقيل من أوى إلى محله
وفي الفراش وعليها وقعا
فولدت لستة أتاها
فذلك الابن يكون لاحقا
والقطب قال الحق عندى في الولد

لو كان قد حاضهم من شهدا
خلوهم في مجلس به عقد
بأنه لما يكن لطفلة
من عدة بعد طلاق ثابت
وهو عن القوم لنا قد رغا
يلزمه كل الصداق والولد
تقاررا إلا الصداق المنتقد
إن صدقته أنه ما دخلا
ما فيه أمر الاعتداد يلزم
وبين ربها الذى كونها
طلقها حليلها ولم يرد
ما كان يلزمه به الولد
عليه من حق له قد لزما
فتلزم المدة طرا والولد
جماعها في ذلك الزممان
ينتفيان وأقرا بالمعدم
والابن للفراش دون مريسة
شئ ولو ماصح عقد للرجل
وقيل إن كل وطء وجدا
يلحق فيه الولد المولدود
وقد رأى نائمة في رحله
يظنها زوجته وما وعى
وعندها زوج وقد غشاها
به وبالزوج الذى قد سبقا
بأنه يكون للزوج فقصد

وإن يك الزوج بها لم يدخل
ولازم لها على من غشما
وإن تكن قد ساعدته فالولد
وما عليه يغرّم الصداقا
ولا يقربها الحليل أصلا
وإن يكن ليس لها زوج وجد
وإن تكن قد علمت وطلّعت
وما ذكرنا من لزوم العمد
فإنه لا يلزم الحليل
بحيث إن الابن ليس يلزم
بأنه إن كان لم يحتلم
وهكذا إن طلقت في المجلس
وبعضهم بمس طفل ألزما
وقيل إن رجلا قد أوقعا
دهراً لدهيها والفتى قد كانا
لعنة فيه وإنهما سمعت
فبقى الابن زماناً والرجل
وكبر الابن وقد تأثلا
تخرج الوالد حالا ووقف
وقد أتى يسأل عمادهم
أفتاه نور الدين في الأموال
فقام أحمد الخليلي الأشم
أن كيف ورثت الفتى وما زرع
فقال لم يزرع ولكن قد نبت
روى لى القصة بالمعنى أبو

فإن فيه الخلف بين الأول
صداق مثل إن تكن لم تعلم
على الخلاف الأول الذى ورد
إذ الرضا أسقط الاستحقاقا
مع ذاك حتى تضمن الحمل
فلذى واقعها ذاك الولد
فالابن ابنها وبئسما سمعت
ومن صداق كامل وولد
إن كان من صغره قد قيل
له وقال بعض من تقدموا
فكله عليه لما يلزم
وكان لم يخل بها ويأنس
للزوجة اعتدادها متمما
عقداً على غانية وقبعا
لا يستطيع للنساء إتيانها
ولداً من غيره قد أطلعت
قد كان ساتراً عليها ما حصل
مالا وبعد ذاك قد ذاق البلا
عن أخذ ماله لأجل ما عرف
في الحال نور الدين بدر العلما
بأنها له من الحال
معارضاً له وقال في الكلام
ولم يكن من مائه ما قد طلع
في أرضه فهو له حكماً ثبت
خليل العلامة المهذب

وبطلاق مجلس فيلزم
 إن كان مفروضاً وإلا متعاً
 وبغيوب الرأس من قضيب
 لو كان ملفوفاً لزوم ما سبق
 ومن صدق كامله ويلزم
 وعدد الطلاق مع إحسان
 وحرمة النسيول والآباء
 وهكذا فساد حج عمرة
 مظاهر أو كان آلى منها
 كذاك من طلقها ولم يكن
 وهكذا تحليل من نطلق
 كذا انقطاع لفراش السابق
 وهكذا التغليظ ثم الكفر
 ويلزم الصدق مثلما سطر
 لوذاك دون فرجها وإن يكن
 ويلزم الصدق أيضاً إن نظر
 ويلزم الصدق والابن معاً
 لو كان غيماً دون فرجها حصل
 ونظر الباطن عن يقين
 أما لزوم ذاك غيماً نحكم
 لأننا نحكم بالوطء إذا
 وهل عليها لازم ما طلقا
 من بعد مس كائن بالذكور
 أو بيد غيـه كذاك بالنظر
 قال الإمام القطب وهو الصادق

نصف صدق فالحليل يغرم
 لها متى سرحها وودعها
 أو قدره يكون من محبوب
 من عدة وولد به لحق
 به اغتسال ثم يرث يبرم
 بحرة لزوجها الهجان
 فساد صوم واعتكاف جائئ
 كذاك أيضاً حرمة لزوجة
 ولم يكن كفر بعد عنها
 راجعها ومسها كما زكن
 ثلاث طلقات به معلق
 وهكذا لزوم حد الفاسق
 وإن يكن بالغصب غيه العقر
 بأول المس لعرس بالذكور
 غيه غلو كان بكف يلزم
 لباطن من فرجها الذي ستر
 إن مسه بذكر قد وقع
 قيل ولو بالكف إن في الفرج حل
 وهو الذي ما بين دفتين
 فمطلق الخلوة ذاك يلزم
 أمكن منهما وقد أمكن ذاك
 من واحد أو زائد إذ نطقا
 غيماً يكون دون فرج وضر
 لباطن من فرجها الذي ستر
 وإن ذا القول هو الموافق

لأنما الصداق طراً والولد
أو إنما يلزم تطليق فقـد
لأنه لا يلزم من الولد
ما بينهم وذو الجلال باليد
وهل عليها عدة إن طلقت
من بعد مس كائن بالذكر
أو بيد غيره وجائز بأن
ويتوارثان وقت العدة
غلا اعتدادلا ولا مراجعـه
والنصف من صداقها تعطى فقط
واستظهروا لزوم ذاك الأمر
لأنه يحكم مع إيقاع
لو وقع الإقرار منهما بما
وجاء في الحديث أن الولدا
ولم يخص الحديث داخلا
وإن يكن ما بينهم وذو العلى
وظاهر الأمر بأن لا يلزمـا
والقطب قال وهو خبر فاصل
قلت وما ذكرته فيما مضى
فإنما ذلك مبنى على
والقطب قال ظاهر الديوان
بمسـه بيده لفرجها
كذلك إن طلق عادة ومس
أو بيد في فرجها أو نظرا
أو موليا قد كان أو مظاهرا

بذاك لازمان دون ما فـد
بذاك واحد وعنه لا تزـد
عدة على الفتاة تعقد
أو دون فرج لو على تعد
واحدة أو اثنتين ألحقت
فيما يكون دون فرج وضر
يردها إن شاء أن يراجعن
أولا يكون ذاك بالكلية
فيه وليس من توارث معه
ف، ذا وفي الأول كله يحط
في الحكم بين الناس حين يجري
خلوتهم بالحكم للجماع
دون الجماع فبذاك حكما
يكون للفراش يروى مسندا
من غيره فالحك قد تناولا
فيه تردد هناك حصلا
ذلك بينهم وبارئ السـما
أنى بهذا القول أيضاً قائل
عن الإمام السالمى المرتضى
قول اللزوم حسبما لنا خلا
لزوم عدة على النسوان
وروية لباطن من شرحها
في غير فرجها بإحليل وجس
باطنه قبل ارتجاع صدرا
منها فغالبها كما قد ذكرا

مساو فيه الحرم حالا يبدو
فيه تردد لهم قد أمسى
مسا وقال البعض لأمس يجد
من عدة لكن صداق كوننا
طفلا فمسا وفيها يولج
يلزمها بالطفل أن تغتسل
فإنها يلزمها تغتسل
فالتغسل لازم له بحالة
ينزل فإن الغسل أمر قد حتم
عند البلوغ لو ميسر ما وقع
لا ينكحن بعد الذي قد علما
إلى انتهاء أمرهم قلا يحمل

من قبل تكفير فهل يعد
أو أن ذاك لا يعد مسا
وصرح البعض بأنه يعد
وليس في روية ما قد بطننا
كذلك قيل والتي تزوج
يلزمها الغسل وبعض قال لا
إلا إذا في حال وطء تنزل
ولا كذا البالغ مع صبية
إن غاب رأس ذكر لو كان لم
وتلزم العدة إن لها دفع
بعد بلوغه وكل منهما
ما قد علا من آخر وما سفل

ما يبطل الصداق

تأتيك في النظم على استيفاء
منها وسحرها وقتل إن عنا
أو من به تقاد عند قتلها
هل يرجع الصداق أو لا يرجع
لا يرجع الصداق قال أبدا
عن زوجها إذ منه قد تنفلت
إلى حدوث مانع للرجعة
عدتها في ردة وقد مضت
لنفسها أو للحليل فأنصرع
من بعد ذاك قودا وجندلت

ويبطل الصداق من أشياء
وهي ارتداد زوجة مع الزنى
إن قتلت لنفسها أو بعلها
وإن تكن ثابت فخلف يرفع
والقطب تفصيلا بها قد أوردا
غيما به لنفسها تفوت
مثل بقائها بتلك الردة
لو كان منه وكذا إذا انقضت
وكالزنى والقتل أيضاً إن وقع
أو كان للغير إذا ما قتلت

فيه غوات نفسها إذا تفعلن
 فإن ذاك يرجعن بالتوب
 يبطله لو لم تتب لقبلاً
 وجاءه عن حاله تفر
 محرماً لزوجهما ومبعدة
 وقيل لا يبطله ما تفعل
 بأنه لا يوقع التبطل
 تفويت نفسها عن الحليل
 لأجل ما تمتع بها يحمل
 وفوت لنفسها من بعلمها
 أجرته وعملاً قد رفضا
 أو قد أقرت ولها قد صدقا
 لو كان لم يعلم زناهما أحد
 ومهرها لأجله منهدم
 وما درى بفعلها ذاك أحد
 وتحرم الكسوة والإنفاق
 يكن زناؤهما بحجة علم
 بفعلها الذي له قد فعلت
 ذلك ترخيص رآه العلماء
 ولو حليلها به لا يعلم
 وخالفته في الذي يبغيه
 له عليها من حقوق لزما
 فما لها من ماله تنتفق
 له كما يلزمها على الوفا
 فهو عليه لازم غلياًته

ويرجع الصداق فيما لم يكن
 كالسحر والنشوز والهروب
 قال ولو قيل بأن السحر لا
 إلا إذا ما للحليل تسحر
 وكل ماتفعله مما غدا
 فإن ذاك للصداق يبطل
 إلا الزنى وفي الزنى قد قيل
 وعمدة الإبطال للمبذول
 إذ الصداق إنما لها جعل
 وحين جاءت بقبيح فعلها
 فإنها مثل أجير قبضاً
 أما الزنى فإن زنت وحققا
 أو بأبيه قد زنت أو الولد
 فإنها بما ذكرنا تحرم
 وإن زنت بأبه أو بالولد
 فقد زنت ويحرم الصداق
 وإن زنت بغير هذين ولم
 فإنها صداقها قد أبطلت
 ومكتها مع الحليل إنما
 وقال بعض العلماء تحرم
 ومن أساءت زوجة إليه
 ولم تقم له بإنصاف بما
 بدون ما ضر إليها يلحق
 وما لها من كسوة أو تنصفا
 وقيل ما لم تخرجن من بيته

وكل شيء تفعلنه مما
 فإن ذاك الفعل شيء يبطل
 وعن أبي حنيفة في القاتله
 ومن زنت لو زوجها لم يعلم
 بأنها حرمتها قد هتكت
 وقد أتته بقبيح فعله
 ولم يكن يمنع من إبطال
 ثم زناؤها الذي منها طرا
 وإن ذاك مثبت للرجم في
 لم يمنع إنقاذه إلا عدم
 فقتل في مجرزة الممات
 لا يملك الزوج ولو كان طلب
 وهذه العلة وهي الآخيره
 في حالة الردة ما لم تتب
 وذاك مع من قال إن الساحرا
 كمثما بالرجم زان يقتل
 أما على من قال في الساحر لا
 كحالة المشرك ليس يقتل
 قال الإمام القطب لما ذكرنا
 غم يقل إن تابت المبطلة
 فواضح عليه أيضاً أنه
 ومن يقل لا يرجع فحيثما
 والقتل لم يمنع له إلا عدم
 وإن يكن في سحرها الذي بدا
 وسحرها إن فيه قد أبدى أثر

به على الزوج نصير حرما
 صداقها من أي جنس يحصل
 لنفسها صداقها لن تبطله
 فوجه قول من لها قد حرما
 وقد أباحتها بما قد سلكت
 مبطله صداقها في الجملة
 ذلك لعدم علم الحال
 كنقض زوجية زوجها جرى
 ذمتها فالرجم غير منتفي
 شهادة أو الإمام ذى الهمم
 قد أصبحت وربقة الفوات
 يمنعها من رجمها وقد وجب
 موجودة بدون ما مشاجره
 والسحر لو تابت متاب المذنب
 يقتل لو قد تاب مما قد جرى
 أو يجلدن لو تاب مما يفعل
 يقتل مهما تاب مما فعلا
 إذا أتى بالتوب مما يفعل
 وذا هو المذهب للصحب الذرى
 صداقها يرجع بتوب تفعله
 يعود نحوها فتأخذنه
 قد فعلت فعلا لقتل ألزما
 علم بها أو قدرة أن تنعدم
 لفظة شرك فارتدادا ذا غدا
 فبطلت منه كقوة الذكر

أو ماؤه أو اشتهاه أو غدا
فإنما العلة ما قد ذكرنا
عن التمتع الذي قد قصدا
وإن تكن لزوجها ذى تقتل
بأنها لنفسها قد فوتت
إذ لم يكن يمكنه التمتع
فهذه قد أبطلت لمهرها
وإن لغير زوجها ذى تقتل
لم يقتلها أخذوا منها الديه
فهذه لنفسها ما فوتت
لأن ذاك العفو منهم ثبتا
لا كزنى ولا كسحر كتما
وإن من صداقها قد تبطل
أو أتلفته فله فلترجع
فمالها تأخذه منه وإن
ترد للصادق كله وما
وان تكن قد أتلفت للبعض
فانها قيمته تترد
وإن من قد أبلغت للحاكم
ويدعى الحليل أنه بطل
هنا ما ادعته في ذا الشأن
وليس للحاكم أن ينصب ما
بأن أقرت وكذا إن شهدا
قد ذكرا الإبطال أو لم يذكرا
فإنه يدعوه بالبَيِّنَان

بينغضها لأجل ما قد وجدا
مع منعها إياه بالذى جرى
أو عن كمال لمتاع بدا
فالأمر فيها واضح لا يشك
من زوجها بماله كانت أتت
منها وتحت الترب هذا مودع
ولو عفا وليه عن أمرها
وقد عفا الولي عما تفعل
أو قد عفوا عن أخذ تلك التأديه
لأجل قتلها الذى به أتت
ولم يكن يعقبه قتل أتى
إن ظهرا فالقتل حق لهما
فإن يكن في يدها ذا يحصل
وإن يك الزوج لها لم يدفع
صارت إلى الرد لأجل ما زكن
قد أخرجت منه معاً متمما
وقد بقى البعض لها فى القبض
بسعره فى يوم حكم ييدو
تطلب منه للصادق اللازم
وكان عنده بيان قد قبل
لا ينصتن له مع البيان
بينهما خصومة إن علما
عدلان بالإبطال منها قد بدا
وإن يكن محض ادعاء صدرا
وما عليه فيه من إيمان

لأنه ما من يمين توجب
بأنه أشرك أو قد سحرا
كذلك القتل لأن الادعاء
وقد رأى القطب على الحلية
لأنما إنكارها تضمننا
قد كان ذلك الحليل يدعي
ومن يكن بلا صداق عقدا
ثم لها من قبل مس أصدقا
لا يبطلن عنه بفعل أول
وإن تكن صداقها قد قبضت
أو استغلت من غلاله وقد
فإنها يلزمها ترد ما
إن ناقصاً أو هالكاً وتضمن
وهكذا ما أتلفته من مدا
وإن من لامرأة قد أكرها
وقيل لا يبطل مهرها ولا
وبعد ذاك دأعت بكلفه
وعاقد على فتاة بعدم ما
إن مسها ولم تكن تدين
ومن زنت وللحيلل تخبير
فإن وطئها فالصداق تستحق
ومن أتت زوجها بابنة
فالخلف في الصداق بعض حكما
ومن تكن قد أمكنته من دبر
كان لها صداقها كما قدر

على من ادعى عليه أحد
أو أنه زنى إذا ما أنكرا
من غير أوليائه قد وقع
لزوم ايمان لهذي الصفة
أخذاً لمال، عن حليها هنا
براءة منه بهذا الموضع
ثمت ما يبطله منها بدا
فإن ما أصدقها وألحقها
بل إن أتت بعد بفعل مبطل
فأكلت ثمأره ثم مضت
جاءت بما يبطله بعد الأمد
قد أخذت من فرضها مقوما
ما أكلته مثما يعين
جميع ذاك في ضمانها غدا
غطاوعت له أضاعت مهرها
يبطل إن كانت أطاعت أولاً
من قبل أن تنيب فيها الحشفه
زنى بها صداقها قد لزما
بحرمة بينهما تـكـون
فلم يصدقها بما قد تذكر
بوطئها الأخير لا بما سبق
على أقل من شهر ستة
لها به وبعضهم ما ألزما
فجاءها في قبل من قد فجر
لا تبطلنه بإباحة الدبر

وإن تكن من الجماع منعت
 غجاءها في فرجها وما احتشم
 ويبطل الصداق مهما سكنت
 وإن تكن عن أصبع له نهت
 فأدخل الأصبع فيها فوقف
 وإن يكن هذا لرجليها رغب
 ومذ وطئها زعمت بأنمسا
 ولم تكن تمنمه باليبد لا
 وإن يكن سمي صداقا أولا
 فمن يقل إن الصداق يلزم
 حتى تكون غرقه بدونها
 يرجع نصفه يقول تبطل
 ومن يقل بالعقد ليس يلزم
 يقول إنها لنصف تبطل
 أو كان مس غلهذي يقع
 وإن تكن من بعد مس فعلت
 قال الإمام القطب بعد ما ذكر
 قاله وقال البعض إن الباقي
 وإن يكن أصدق ثم طلقا
 أو حرمة أو غرقه الإنكار
 ثم تزوجت بزواج آخر
 ففعلت من بعد ذاك مبطلا
 لو أنها لأول لم تقبضا
 لاسيما إن لم تزوج وأتت
 وكان وقت الاعتداد انصلا

وأمكنته غيره وطاوعت
 صداقها عليه شيء قد لزم
 إليه بعد ذلكم ومكنت
 وأذنت بفرجه لما اشتهدت
 في النيل عنها بعدما لها وصف
 وسكنت في حينما هذا صنع
 أمكنته من غلهذي إذ سما
 ولا اللسان فالصداق بطلا
 وفعلت من قبل مس مبطلا
 جميعه بالعقد حين يبرم
 مس ولا موت يصيب لهما
 جميعه هذي بما قد تفعل
 عليه إلا النصف مما يرسم
 فإن يك الموت عليها ينزل
 باق من النصف إليها يدفع
 لمبطل فغلاخير أبطلت
 هذا الذي في هذه لى قد ظهر
 يبطل بالمس وبالإزهاق
 أو بظهار خرجت تحققا
 أو بلعان أو غدا خيار
 أمهرها أم لم يكن قد أمهرا
 أبطلت الأخير ليس الأول
 فإنه لها كما قد فرضا
 بمبطل صداقها وغوتت
 فتلك لا تبطله بالأولى

وإن بمعلوم صدق عقدت
وبعد ذاك فعلت ما يبطل
نفير باطل إذ الفداء
وإن تكن قد فعلت في عدة
فإنها تبطله لا بعد ما
ولا إذا ما فعلت في عدة
وطفلة مجنونة لا تبطل
في عدة أو دونها أو دون ما
وأمر شخصاً له أن يعقدا
وهو بزائد عليه قد عقد
فالزائد المأمور يضمنه
إن فعلت مبطلاً كمثلاً
ويبطل الصداق أيضاً عن أمه
بأمر ربها كما إذا قتل
لا يدركها فيه زوجها لما
وقيل يبطله منها الزنى
وبالزنى إقرارها لا يقبل
سيدها وزوجها أو وجداً
واستظهر القطب بأنها الإما
بفعله الزنى ولو كان بـ
كذلك سائر المبطلات
منها على سيدها إذ ألزمت
وقيل إن باع لها مالها
فذاك للصداق ليس يبطل
كذلك بيع عبده بحيث لا

ثم بكنه أو البعض اقتدت
غروجت بماله قد غفلوا
مثل طلاق بائن يجاء
رجعية مبطله في الجملة
أن ينقضي اعتدادها متمماً
مبطله ليست بذات رجعة
صداقها بماله قد تفعل
طلاقها فكله لن يهدمها
عقداً بمعلوم له قد حددا
فمسا بدون علم ما يزد
وإنها أيضاً تبطلنه
تبطل ما دون الميزد رسماً
إن تك ذى لمبطل مجترمه
لها كما إن كان باع في محل
صار من التفويت فيما رسماً
لو دون أمر ربها تكوننا
إلا إذا صدق فيما تفعل
فيه بيان كاشف لما بدا
تبطل ما من الصداق أبرماً
أمر من السيد ذاك حصلاً
لأن ذا جناية قد تاتي
له خسارة بما قد أجمت
في موضع والزوج لا يدركها
والبيع من سيدها منفعل
تدركه زوجته لن يحظلاً

ومن يطلق زوجة وجامعا
ثم زنت في عدة لا يبطل
لأنها قد حرمت عليه
ولم يكن يبطل بالسحاق
كذلك الثنتان لن يحرم
كذلك نسل هذه للأخرى
ويلزم الهلاك فيه ولزم
وقال بعض فيه بالإرسال
ويفسد الصوم اعتكافاً والوضو
وإنه لا يلزم اغتسال
وذاك عند موجب اغتسال
ويضمن الصداق من أدخل ما
بدون ما ضرورة كمن عقد
فأرضعتها أمه أو جدته
ومثل أن يزني بزوجة الفتى
أو في منام أو على إيهام
ونحو ذاك من زنى لا يبطل
لكنه صار لها محرماً
أما على عمد بحيث تعلم
فوحدها قد أبطلت له فلا
أو الذي بفعله قد غررها
ورجل على صداق يعقد
وما له بينة وتمتنع
ولو وطئها قبل ما إن تنكرا
لأنها لنفسها قد غوت

راضية من قبل أن يراجعها
صداقها عنه بما قد تفعل
بالوطء قبل ردها إليه
بين اثنتين لازم الصداق
على بعولها السحاق منهما
فإنه لا يوقن حجباً
كلا من الثنتين تغليظ علم
وفيه غير هذه الأقوال
والحج والعمرة حين يعرض
به إذا لم يكن الإنزال
على النساء بصفة الإنزال
بين الفتى وزوجه ما حرماً
على رضية زواجا واعتمد
أو أخته كذلك أيضاً زوجته
أبوه أو سليله قهراً أتى
بأنه حليلها المحصن
به صداقها عدة يفعل
على حليلها الذي تقداً
بأنه لزوجهما محرم
يكون من زنى بها وفعلها
هو الذي أبطل عنها مهرها
تزوجاً للنكاح تجرد
منه فلا صداق هاهنا يقع
أو بعد إنكار لها قد قهراً
بما في الإنكار قد كانت أتت

ملهانة ~~م~~ عمان

وزارة التران القومى

المسبة

الرقم العام : ٦٥٨

الرقم الخاص : ٢١٦

- ٢٣١ -

ما يحرم المرأة أو يبينها

تعمداً وغاب رأس الذكر
وتخرجن بلا طلاق يبرم
لو كان بالعمد مراراً غشما
وغيرها من كتب صحاح
وزائد عن مرة في الحرمة
رخص إذ ألزم كلا منهما
ف عشرة على الجميع صيرا
ولاية من رحم قد يدلي
كل ثلاثة بها تصدقا
فما عليه فيه شيء لزما
فإن أتى بالعمد لا إن بالخطا
صححة لو خطأ لها سمي
دون الأخير حرمت مما بدا
وقال بعض إنها لن تحرما
صاحبه بأن ذاك قد طرا
وإن يشا كذبه فيما أتى
صدق فالتقولا ن فيه ثبتا
صارت حراما بعده ولا لما
وبعضهم رخص في المقام
يرخصن لغيره من الملا
بأنها له وغيره تحلل
في دبر فذاك لا يحلل
من جسد فإنه لا يحجب

ومن أتى زوجته في الدبر
فإنها بدا عليه تحرم
وبعضهم رخص أن لا تحرما
كذلك في الديوان والألواح
وقال لا تفريق بين المرة
وكان بعض من مضى من علما
أن ينفقن خمسة دنائرا
ينفق ما ذكرته في أهل
وبعضهم رخص في أن ينفقا
وكل من لم يتعمد منهما
فمن يقل بالحرم فيما غرطا
وقيل بالحرم وبعض العلما
وإن يكن بعضهما تعمدا
إن يكن الآخر بعد علما
وإن يكن بعضهما قد أخبرا
فإن يشا صدقه وأثبتا
لو أنه كان أميناً ومتى
وإن يكن أخطأها إذ جامعها
كذا على سواء في الأحكام
لزوجها وفي جماعها ولا
واستظهر القطب إمامنا الأجل
لكنه جماعها يعزل
وليأتها من حيثما قد يطلب

جسده فبعضهم قد حرما وهو الصحيح عندهم والأقوم في فرجها فالحق غير الحرم إن دخل الذذب فيه واستقر في دبر الفتاة لما يغب في فمها فتيل مثل الدبر منه فذاك الفعل لا يحل وقيل لا لو أنه قد أنزلا فوق الإزار وهو يشمل الفما يقول إلا إن بعمد فعلا في فمها أو أنه لم يغب إلا إذا ما الرأس غاب في الفم إذا تغيبت هناك الحشفة بالفم لو إحليله فيه ارتقى وبعض هذين عليه يقدم قيل حرام من لذك ما اعتمد بدون ما عكس هناك وجدا فإنه على الأخير يحرم في دبر منها وكان قد سكر ولم يكن في ذاك قد تعمد من كان للشيء بعمد أقدم بدون عكس ولهذا أيذا على الذي قد كان منها صعدا إن كان بالأولى قبيلا دخلا لم يتعمد فالفساد قد لازم

وإن يك اقتضى لها بغير ما وقال بعض إنها لا تحرم كتيب أدخل غير الجسم وقال بعض تحرم بالدبر لو أنه قد كان رأس الذذب والخلف في إدخاله للذكر محرم إذ لا يكون النسب وقيل لا تحريم ما لم ينزلا لما أتى حل من الحائض ما ومن يقل بالحرم هاهنا فلا وهو سواء غاب رأس الذذب وقال بعض إنها لم تحرم وإن حد الفم حمرة الشفة وصحح القطب بأن لا تحرما والشيء إن كان لها يحرم بدون ما عمد من الثاني فقد على الذي كان له تعمدا وقال بعض كل فرد منهم كمثل إن أدخل يوما للذكر بمثل نوم أو جنون قد بدا وصحح القطب لنا أن يحرما على الذي لم يك قد تعمدا وتحرم المرأة مهما عقدا كالألم والجدة أو ما سفلا تعمد التزوج الأخير أم

وقال لا تحرم بعض النبلا
وتحرم بوقوع العقدة
وزوجة لأبها وكل من
إن كان بالعمد أتى وإلا
وقيل لا تحرم بالحرمة
إلا إذا ما مس للثانية
إلا إذا أمأ تكون الثانية
كذا ابنة أيضاً وبنت الابنة
قلت وعمل ذاك إن كان خطا
أولا فكيف عدم هذي الحرمة
والجمع بين الأخوات حرما
وذاك من نص الكتاب ثبتا
فلو فرضنا أنه إذا زنى
فإن هذا لزنا شها
وتحرم المرأة أيضاً بالنظر
وهكذا جدتها كالجـد
أو دون عمد لضرورة وقـع
وقيل لا تحريم في ذي الصفة
من الضرورات لذاك المطـب
وهكذا فيما يقال التنجية
ومس ما عدا الفروج باليد
فمن به حرم من قد مسا
حرم زوجه به أيضاً متى
بذلك المس ومن ليس يرى
وقال بعض أصحابنا المغارب

إلا إذا الثاني بعمد فعلا
على كأخت خالة وعممة
ليس يصح عنده أن تجتمع
إن فيه الاختلاف حلا
كأماها وبنتها والعمة
وقيل لا تحريم في ذي الصفة
ومثلها جدة هذي الغانية
ووقع الدخول بالثانية
وكان في تزويجها قد غلطا
بمسها لأختها والعممة
ومثلها العمة قال العلما
غأى معنى للذى هنا أتى
بهن في السر فلا حرم هنا
فكيف لا تحريم فيه صائر
لفرج أمها ولو كان دبر
أو مسه بيده بالعمد
أو لسوى ضرورة هذا صنع
إلا مع العمد بلا ضرورة
إن لم يكن سواء من يطب
لنظر أو لمسيس ملجئـه
لشهوة إن كان عن تعمد
قبل تزوج بها قد أمسى
يمس مثل أمها ذاك الفتى
تحريمها فمثله هنا جرى
بأن بين صاحبنا الأناجب

في العقد بالمرأة مع خالتها
 إن كان ذا مرتباً ولو دخل
 أو إنما التحريم في الثانية
 وهو سواء مس هذي الثانية
 قال ابن جعفر وقوع العقدة
 فإنه محرم لتبين
 ولم تك الأولى عليه حرماً
 وإنما خالته محرمه
 إذا على بنت أخيه لا يبرم
 قال الإمام القطب مهما ثبتا
 بعقد عمة عليها وكذا
 لو لم يكن هناك مس حلاً
 كذلك البنت كذلك الأم
 قد بان أن علة التحريم
 عقد على محرمة لها فقد
 قال الفتى الشعبي في من قد زنى
 أو بنت زوجة له ان حرمت
 كمثله من كان لكون أخذاً
 فإن ماء الجب كله غداً
 وقد روى عن ابن مسعود الأبر
 فرج فتاة وابنة لها معاً
 والمس بالفرج بأيما محل
 في الأب والأم ولو بدون ما
 وهكذا ما ولدت وإن سفل
 وقال بعض إنها لا تحرم

خلفاً كذا في العقد مع عمتها
 تبين هل قد حرماً بما فعل
 فأبقت الخلاف في المسألة
 أو كان لم يمس هذي الغانية
 بأخت من كانت له في عدة
 وقيل للأخري من التنتين
 في خالة وعمة إن ضماً
 ومثل ذاك العممة المكرمه
 عقداً وأولاهن ليست تحرم
 قول بتحريم الفتاة وأتى
 خالتها أيضاً على هذا الحذا
 فإن في الأختين ذا بالأولى
 قال الإمام العلم الأتم
 لتلك الأولى من المفهوم
 ليس خصوص المس حينما وجد
 بأم زوجه ومنها قد دنا
 زوجته بما يدها أجبرمت
 خمرها فصبيه بجب بعد ذا
 محرماً مجتنباً مبتعداً
 لا ينظر الله إلى شخص نظر
 لقبح ما قد جاء وصنعاً
 من جسد كنظر لمن فعل
 تعمد يكون قد مسهما
 ومس أختها كذلك قد جعل
 إذا زنى بأختها لو يائتم

أما الزنى بأُمها والجـدة
وهكذا إن بأيها قد زنى
فكله محـرم كروية
لو أنها من غيره إن كان ما
وإن يكن بدون عمد وقعا
كذا، تعمـد لمس طفلة
كذلك إن جامعها فتـاه
لأنما ربييها من الرجل
لو سفل الابن ولو كان فتى
وهكذا والده وإن عـلا
كذا أب لأمه لو ما بدا
كذلك إن جامعها ابن لها
لو كان من غير حليها الولد
كابنه منها وقال البعض لا
والحكم في الروية هاهنا كما
وبعضهم يقول إن النظرا
إن تلك تلك البنـت من سـواه
والحكم في الرضاع في ذا الباب
وهو سواء علم الزوجان
لا كالزنى بأجنبي منهما
وقيل إن ذكر الصـغير
لا تحـرم به الفتاة أبدا
وقد روى القطب عن الضياء
وقد حكى أيضاً عن الديوان
أو بأخيها قيل لن تحـرما

فتحـرم به بدون مـرية
أو أنه في جدما قد كونا
باطن فرج بنتها البالغة
أبداه عن عمد عليه أقـدما
فإن فيه الاختلاف رفعـا
لها ولو ربيية تكون تي
لو أنه من غيرها أتـاه
كابنها منه بلا فرق يحل
ابنته فحكمه كـذا أتى
مثل أبي أبيه حين فعلا
قد كان بالاكراه منهم وجدا
لو أنه طفل غداة نالها
لأن ابنها من الغير يعد
تحـرم إن من غيره قد حصلا
في المس في جميع ما تقـدما
لمورة من بنتها متى يرى
فذاك غير مفسـد يراه
يكون مثل الحكم في الأنساب
بذاك أو درى بذاك الثاني
فلا حرام إن هما لم يعلمـا
من لم يكن راهق في التقـدير
إذا لها واقـع لو تعمدا
بأنما التحريم فيها جائى
أن الذى بأخت عرس زانى
وقال بالتحريم بعض العلما

ومن زنت بصنو زوجها فلا
وقيل من ينظر ما قد بطننا
أوجدة لها بلا عمد فلا
وهكذا رخص بعض أن ينظر
لباطن العورة أو مس يبد
وهكذا الفتاة مهما مسست
بيدها لو ذلك الابن سفل
ولا فساد إن يك الزوج ينظر
وقال بعض العلماء في المرأة
من الرجال مطلقاً مثل أبي
أو غير ذين من رجالنا ولن
كالحال في النساء وذا قول ذكر
وقال بعض العلماء من ينظر
لغير شهوة فذاك مفسد
فإنه قد جاء في بعض الآثار
من فرج بنته فلن يحرمها
ونظر من فرج عادة لما
عليه بنتها ومثل البيت
وقال بعض كل مس أو ينظر
فإنه لا يفسد كذا لا
من غيرها إلا إذا ما تعلم
وتفسد مع بعض من تقدموا
لو أنها بذاك ليست تعلم
وتحرم بالسكر إن أقرت
إلا إذا تابت ولو قد ترعم

تحرم بل كغيره من الملا
من فرج أم زوجة متى دنا
تحريم في ذاك عليه دخلا
من بنته بلا تعمد صدر
عورة والد لها كذا كجد
من ابن زوجها لنفس العورة
لو بالغاً لا حرمة به تحمل
من أبها أو بيد مس الدبر
لا تحرم ينظر لعورة
حليها وابن زوجها الأبى
يكون ما من الرجال قد بطن
عن بعض أهل المغرب الصيد الفرر
أو كان مس فرج بنته القذر
لأمها وفيه خلف يوجد
بأن من لباطن كان ينظر
عليه أمها كذا رسماً
قد كان باطناً فذاك حرماً
ربيبية بحيثما قد تأتي
ومثله الوطء بلا عمد صدر
تفسد إن ببنته قد فعلاً
خلفاً لبعض من بذاك يحكم
بوطء مولاة لها وتحرم
وقال بعض إنها لا تحرم
أو يشهدن الأمناء بالفعللة
والحق فيها أنها لا تحرم

إلا إذا ما السحر شركا علما
وبعضهم يزعم في الفتاة
فرج أبي حليلها المكرم
ومن زنى بعلمها فتحرم
لو كان ذلك الزناء قد جرى
لا إن أقرا بالزنى فإن أقر
لا يحرم عليه هذا الثاني
وإن يكن قد وقع التصديق
بنفيه عنه ويكذبنا
وقال بعض علماء الأمة
إن واحد منهم أقر بالزنى
قيل ولو أقر بالذى أتى
كذلك لا تحرم مهما رأت
أو نظرتة يفعلن به رجل
أو قد رأى فتاته يعود
أو قد رأت حليلها تحت رجل
وأحد الزوجين إن له نظر
قيل على الرأى حرام ويرى
وقد روى أيضاً لبعض العلماء
وإن لها قد مس قبل فعل ما
وقبل تكفير عن الظهار
كذلك إن كان لها قد واقعها
وإن تقل بأننى فى حين
نكاحها إن لم يكن قد دخلا
وإن يكن بهذه قبلا دخل

وليس من تورث بينهما
إن تك قد مست لجهل آتى
أو ابنه فهي بذال لم تحرم
وهكذا إذا زنت ويعلم
بحيوان أو بطفل أصغرا
بعض من الزوجين أنه فجر
ولا يصدقه بفعل الزانى
فى قلبه فذاك لا يضيق
مقاله ولا يثبتنا
فى ذاك أيضاً بوقوع الحرمة
وصدق الآخر ما قد بينا
من الزنى قبل زواج ثبتنا
حليلها الطفل غويق امرأة
أو زوجة الطفلة مع شخص فعل
تفعل أو بامرأة خرود
ينكحه فى غير دبره جعل
صاحبه يزنى فففيه الخلف قر
بعض بأن الحرم فى الكل طرا
لا حرم فيه صائر عليهما
كان عليه بالطلاق أقسما
فإنما التحريم فيها جاري
بعد الطلاق قبل أن يراجعا
عقدت بى مشركة فى ديني
يفسد مع بعض وبعض قال لا
كذبها وبعده تصير حل

وامرأة مسلمة إن تقبل
لزوجها إني زنيته حلالا
وعاقد تزوجا بغيبانه
ثم درى من بعد ما قد دخلا
لا ييطل الصداق إن كان الزنى
وجاء فى قول لبعض من خلا
وإن من قد أكرهت على الزنى
لو أن زوجها إليها ينظر
وكان غير مستطيع أصلا
ولم يكن يضرها ما بليت
ومن رأت حليلها يجامع
لا تحرم من عليه هذى الغانية
إلا إذا الابن لها قد سبقا
إذ قد وطبها وعلى النزع فما
ومن تزوجت بطفل يرضع
أو أمها أو جدة وإن علت
أو بنت أختها كذاك ابنة أخ
كبالغ يعقد تزويجا على
فأرضعتها أمه وإن علت
أو أخته أو نسلها كابنة
ومن بطفلتين عقدا أبرما
كذاك طفلة وطفل أبرما
فعمدت خود فأرضعتها
وإن يك ارتد أو ارتدت وقع
وامرأة إن سبيت لم تحرم

لزوجها كمسلم مبجل
شركى غلا بأس بما قد قالوا
وما درى بأن تلك زانيه
بها فبت حبلا وأرسلا
من قبل عقده بها تكونا
أن صداق هذه قد بطلا
فإنها لا تحرم من عندنا
فى حين ما بها الخبيث يفجر
على خلاصها لعجز حلالا
من شهوة ضرورة قد لقيت
جارية لابنه يواقع
ولا عليه تحرم الجارية
بوطئه فقييل حرم مطلقا
أشهد والبعض لها ما حرما
فألقتته ثديها ويبلع
أو بنتها وإن تكن قد سفلت
فهي حرام والنكاح منفسخ
بنت عن الرضاع لما تفصلا
أو بنته وإن تكن قد سفلت
أخيه أو زوجته البالغة
فأرضعتها فتاة حرما
عليهما تزوجا أهلما
أوقعت الحرمة ما بينهما
بينهما التحريم حتى يرتجع
بسببها على الحليل المسلم

تزوجا ومساها تمردا
 ذو الشرك منا حينما حواه
 ومن يراه داخلا لديهم
 فهي على المسلم حرم لا تحل
 فملكته بعد ذاك العقد
 حرما عليها بعد ملك وجدا
 بأى وجه من وجوه أزعت
 من ملكها جاز بأن تزوجا
 فيملكن لها غدت محرمة
 وبعد ذلكم بعثت خرجا
 ينهدم العقد الذى قد سبقا
 فجائز لو كان دون عدة
 فعتقت ونفسها قد أخرجت
 لها الخيار عند بعض العلما
 بالوطء فى حيض نفاس ينفجر
 بالحج والعمرة والصيام
 غيوب رأس ذكر منه بدا
 تحريمها بفعله المذم
 حيض نفاس من هداة السلف
 بالوطء فى الإحرام لو ينهدم
 فى فرجها الأصبع والصحيح لا
 أو غيره فى فرجها من جامد
 فما على حليلها من حرمة
 فى فرجها غير القضيب مثلا
 كان بغير ذكر آتيها

لو مشرك كان عليها عقدا
 مع من يقول إن ما سباه
 فإنه لا يدخلن ملكهم
 يقول إن بها الخبيث قد دخل
 وامرأة تزوجت بعبدا
 أو ملكة لبعضه فقد غدا
 إلا إذا من ملكها قد أخرجت
 ولو بعثت فإذا ما خرجا
 كذاك حر عاقد على أمه
 والعبد إن لحرمة تزوجا
 فاختار نفسه متى ما عتقا
 وإن يكن أرادها برجمه
 كذاك حكم أمة تزوجت
 وحرمة بعثت زوجها فما
 والخلف فى تحريمها لنا ذكر
 وهكذا فى حالة الإحرام
 فى رمضان عند عمد ولدى
 وقد حكى القطب اختيار عدم
 ونسب التحريم للأكثر فى
 وحققوا بأنها لا تحرم
 واختلفوا هل تحرمن إن أدخل
 لأنها لو أدخلت كوتد
 فحصلت بذاك بعض لذة
 وقد يقال إنه إن أدخل
 ولذة قد حصلت لديها

بها سواءه فالحرام من هنا
يظنها ليست له بزوجة
تحريمها عليه خلف السلف
وأكثر الأقوال عدم الحرمة
فليرجعن بالتوب والخلاص
تزوجا بمصرم منه غدا
خلاف ما كان له توهمها
وبعضهم حرمها بما قصد
هذلك التحريم جاء من هنا
وصح أن يجددن من بعد
فإن بعد المس ذا غير جلي
وقد عصى على اتفاق من خلا

فصار مع ذاك كأنه زنى
ولامس تعمداً لامرأة
فبان أنها فتاته ففي
فبعضهم حرمها بالنية
وأنه عند الجميع عامي
كذلك أيضاً إن يكن تعمداً
أو ذات زوج ثم بعد علمها
لم تحرم من والنكاح منعقد
لأنه جاء بنية الزنى
وقال بعض بفساد العقد
وعلى ذلك إن يكن لم يدخل
والخلف هل يكفر مما فعل

حقوق الزوجين

حق على الآخر ما أجله
حقاً والفتاة حق آتي
تحفظه بكل ما لديها
فلا تخون فيهما بحال
أولسائم إليها تنطلق
تصبيه حين إليه ياتي
أو نحو ذا بل إنها تخبر
ولا شرابه إليه يهرع
للذر والذباب مهما طاشا
تزين إذا إليها أقبل

كل من الزوجة والزوج له
فإن للزوج على الفتاة
فمن حقوق زوجها عليها
تحفظه في نفسه والمال
أو تتسكن أمواله لمن سرق
ولا تدع كشوكة في البيت
أو أنه في هوة ينعقر
ولللذباب أكله لا تدع
وهكذا لا تترك الفراشا
كذلك لا تترك نفسها بلا

لأنما ذلكم التزيين
ولا تحمله أمورا لم يكن
لو أنما الحاكم كان حكما
وينبغي لها بأن تولى
لا سيما أمور أكله كما
فيستحب أن تلي لعيشه
كمثلما أن تجنين له الثمر
وتطحن وتخبزن وتعمل
وتأتين لنحوه بالماء
ولو يكون عنده من الخدم
ومالها إن تدخلن منزلا
كموضع به الرجال تقعد
وهكذا لا تدخلن منزلا
لو أنه بباطل يكره ما
وهكذا في بيته لا تدخلن
ولا تصادق لعدوه ولا
وجاز أن تخفي لذاك ان غدا
كمثل إن صادق شخصا مجرما
ولازم تبرما استطاعت
تكرمهم وتحسنن إليهم
أما الذي كان عليها يلزم
ومالها أن تخرجن أصلا
إلا لأمر لا تلاقى عذرا
لم يكفها إياه أما إن كفى
وتكرم الضيف الذي يأتيه

نفع له في نفسه يكون
يطيقها من مؤنة ومن مهن
لها بذاك وعليه ألزما
جميع أمر بيته لو جلا
طبخ وخبز وغراش وكما
بنفسها كما تلي لفرشه
وتأتين له به بلا ضجر
جميع ما بالنار كان يعمل
من كوزه إن كان أو سقاء
أكثر من تسعين خادما أتم
قد رابه حليلها وتنزلا
أو الزواني من نساء توجد
من كان قد يكره من الملا
لها على ذلك أن تراعما
من لا يريده به أن ينزلا
تبغض له صديقه من الملا
مخالفا في الأمر قانون الهدى
أو أنه عادي الولي الأكرما
جيرانه وسائر القرابة
بجهة النذب وليس يلزم
غذاك أن ليست تضر لهم
من بيته إلا بإذن قبلا
من أمر دنياها وأمر الأخرى
لا تخرجن إلا بإذن عرفا
وفي المباح مالها تعصيه

وجائز تعصيه في المكروه
تحفظه في نفسها بحيث لا
أو أنها تكلمن مع أحد
ولا تدع من وسخ فيها ولا
ومالها تمنع نفسها إذا
لو أنها فوق بعير وطلب
لاسيما إن كان منها قد طلب
ومالها أن تأتي التنفلا
ورخصوا لها تصلى النفل ما
وما لها بأن تصوم النفلا
وقيل ما له بأن يمنعهما
وما لها تحضر عرساً لا ولا
فإن يكن بالإذن منه تحضر
وإن تزينت لكيما ينظرا
ولو فتاة مثلها تبرقع
وما لها أن تأتين مآدبه
وما لها أن تأتين منكرا
وما لها تسأله طلاقا
إن لم تكن في ذاك لما تخشى
وجاز أن تسأله الفداء
وقد أبى مع ذاك أن يراجعها
وما له يوعده بالطلاق
كلا ولا الإيلاء والمضرة
وما لها تسخط ما قد ترزق
وإن تقل ماذا أصبت منك لم

وجاز مهما طاوعته فيه
تتكشفن لغيره من الملا
سواء إلا إن تكن لم تلق بد
في فرجها أو نتناً تحصلا
دعى لها في أى حال كان ذا
منها الجماع فوق ذلك القتب
تنزل فلتنزل كمالها أحب
إلا إذا كان بإذن أولا
لم يك بالمنع لها تقدا
إلا برأيه وإذن قبلا
من العبادات وأن يدفعها
وليمة إلا بإذن جملا
إن لم يكن حال الحضور منكر
غير حليلها اليها ويرى
فإنها بالكفر حتما ترجع
أو مأتما إلا بإذن تطلبه
أو ملعباً ولو بإذن صدرا
وإن لضره لها اتفاقا
إضرار دين وحراماً يغشى
وهكذا الطلاق ان أساء
للحق أو إنصافها مسارعا
لها وبالظهار والفراق
وما له يوعدها بالضره
منه وتبدي غضباً وتقلق
تظفر بربح جنة ولم تشم

إلا إذا تابت لذى الجلال
والرزق كل ما به قد تنتفع
وذاك كالمسكن والجماع
وأنه لو صح غيما وردا
لكان واجبا على الفتاة
ولو من الرأس إلى طرف القدم
ما أدت الحق له كذا ورد
وللفتى قالوا عليها اثنان
يجمعها تطيعه إذا أمر
وإن تجيبه إذا لها دعا
قال الإمام القطب ليس ما يخط
لأنه له حقوق تذكر
إلا إذا أريد ما من شأنه
وإن يسوءها تلاحظه ضرب
فلمبتسم في وجهه لاسيما
وتأخذ السلاح من يديه
وتفرشن له إذا ما أقبلا
وإن أتاها للجماع وجبا
كجعل رجليها على رجليه
وتجعلن بزاقيها على الذكر
ولتتحرك حالة الجماع
وتمسحنه إذا تنحى
وما لها تنقلبن عنه
ولا ترد ظهرها إليه
ولا زام عليه لا يظميها

مما له أبدت من المقال
لو غير مأكول ومشروب يقع
ومثل ملبوس من الأنواع
يسجد مخلوق لمخلوق بدا
تسجد للحليل حين يأتي
تلحسه قيحا صديدا ثم دم
فهل ترى شيئا لها من ذا أشد
سبعون حقا دون ما نقصان
وتنتهى لنهيها إذا زجر
فكل حقه هناك جمعا
بجامع عندي حقوق الزوج فقط
لو كان لا ينهى وليس يأمر
يأمر ينهى عنه في مكانه
في عينها مسمار نار تلتهب
إن كان من غيبته قد قدما
وتنزع النملين من رجليه
ولو بطرف من رداها حصلا
بأن تشهيه لما قد طلبا
وتقربن إن شاءها إليه
إن كان محتاجا إلى ما قد ذكر
لأنه أشهى مع الوقاع
أو تتركه يتولى المسما
فوق فراشها وتنأى منه
إلا إذا ما يأذن غيبه
ولا يجيعها ولا يعريها

كذلك لا يشـ عنها أو يهجر
لو غير مرضيين إلا أن يخف
وهكذا إن خاف في دنياه
ولا يكلمها بسوء فيهم
ولا ييح بسرهما إلا إلى
وذلك إن لم تأخذن عنه
وينبغي له بأن يحتملا
وليتجرع كل ما قد يصدر
وليصبرن عليه مثل الصبر
حتى يزيلها ولا ينتقم
وما له أن يدخلن إليها
وما له غزل عليها لا ولا
وذلك في الحكم وفي اللزوم
إلا إذا شاعت ونفسها بدا
وما عليها يلزم القيام
كذلك لا يلزمها تستخين ما
وما عليها أن تبخرنه
وما عليها أن تخيط ثوبه
وهكذا ثياب أولاد له
كذلك لا يلزمها أن ترضعا
وقال بعض العلماء يلزم
وإن يكن أراد منها تخدم
فليعطها مكافئاً فللتى
والكسب والإنفاق فضل قد ذكر
كما روى بأن صوت المغزل

لأهلها ولوله تنكروا
ضراً له في الدين أو خاف التلف
ضراً غلباً بأس بما أتاه
وستر عيها عليه يلزم
زاجرها وناصح من الملا
أولا فأولى أن يكون منه
لحقها ولو عليه ثقلاً
منها ولو يكون فيه الضرر
على شراب للدواء المر
منها لما يناله لو يؤلم
معسباً لوجهه عليها
نسج ولا خبز وطحن جملاً
ما بينها والواحد القيوم
طابت فجائز له أن يأخذ
به إذا زالت له الاسقام
له ولا التبريد شيء لزماً
أو تفرشن له تروحنه
بلازم أو تغسلن ربيه
وما عليها أن تربي نسله
إلا إذا لم يجدن مرضعاً
أهم أن ترضعن لهم
له كما ليس عليها يلزم
تعين زوجها على المعيشة
في خبر الهادي لنا وفي الأثر
يبلغ عرش ربنا ذاك المعلي

فما أجل شأنه وأعظما
من سلف المغارب الأقطاب
لديه في منزلة جليله
أعانني على زمانى النكد
رواه قطب العلماء نقلا
ولا حرير وحلي جائي
إلا إذا تبرعا أناهما
عليه إن شاعت كذاك الحنا
منك فذاك لازم عليه
على الزمان وكذا التضامن
ولا بضرة لها تضدها
إن طلب الجماع بل وتهرب
أو صوم تكفير وما من يوم
لها وتصرخن هنا عليه
من ليلة الصوم مع السحور
تدرك فيه توقع اغتسالا
نهاره بلا صياح جائي
معين يأتي به الإنسان
ذاك وفي آخر ليله الوفي
لو كان منعاً بصياح يقع
ذلك في الفرج ومنه تهرب
في غير فرجها متى ما جاء
تظهر من دون صياح علما
إن جاءها وعن حشاها تدفع
تدرك طهرها للصلاة أولا

وتشهدن له ملائكة السما
قال الإمام العبد للوهاب
لما توفيت له حليته
يارحم الله لهذا الشخص قد
ولم يعن علي دهري أصلا
وما لها عليه من حناء
كذاك ما عليه ريحان لها
وقيل في الريحان تدركنا
لو قال إني لست أبتغيه
ويندبن لها التعمان
وبالطلاق ما له بوعدها
وتمنعنه وكذا تضطرب
إن كان في نهار شهر الصوم
وصوم نذر يأذن فيه
ولا تقاطله وفي الأخير
إن كان ذاك الوقت قدر ما لا
وهكذا يكون في القضاء
إذ القضاء ليس له زمان
وأوجب القطب عليها المنع في
وفي الحيض والنفاس تمنع
لو كان في غير دم إذ يطلب
وما لها تمنعنه إن شاء
وقبل غسل تمنعنه بعد ما
وقال بعض بالصياح تمنع
وتمنعنه بوقت فيه لا

ويكرهن بين وقت الظهور
وهكذا عشاؤه والمغرب
وإن يكن أراد منها وأبى
فإنها ليس لها تمتنع
وحرموا ذاك بمرأى الناس
وعند مجنون وطفل جوزا
وليس من بأس إذا ما حضرا
فإنما الجماع حيث يسمع
كذلك صوت لهما يرتفع
فالاستماع للذى قد ذكرنا
ولا يطأها فوق حد القدرة
وجائز وطء كبيرة متى
لو أنها قد كرهت ما لم يضر
وداخله بامرأة ولم تصل
ولم يكن عليه من ضمان
لو أنها بذلك الإتيان
وبعضهم يقول ما لم تحتلم
وصحح القطب بأن لا يضمن
قال وذلك إن تكن تحتمل
وقيل إن من على صبية
ولم يكن يعلمها صبيه
فالغرم لازم على العاقلة
من وطئه وإن صباها علما
وما له جماع حامل بما
وإن تكن من الجماع تمتنع

إتيانها وبين وقت العصر
فينبغي هنالك التجنب
إلا بأن ينال منها المطلب
لكن لما أراد منها تخضع
وليس في المنع له من بأس
جماعها إذا هما ما ميزا
أعمى ولا يسمع صوت ما جرى
صوت لفرج لهما يمتنع
بالوطء لو من أنفهم ذا يقع
جميعه مما يكون حجرا
وذلك في زوجته الصغيرة
شاء بلا حد لذاك قد أتى
بها فإن الضر شيء قد حجر
إلى الثمان في الضمان قيل حل
إن جاوزت في السن للثمان
ماتت فما عليه من ضمان
إن هلكت ذى فالضمان قد لازم
داخلة في التسع لو ماتت هنا
جماعه لا إن تكن لا تحمل
يعقد بأمر من ولي المرأة
واقعهما فذاقت المنيه
وهكذا بالغة تردت
في ماله ضمان هذي لزما
كان يضر حملها ويؤلما
فأسقطت فتضمن ما وقع

وإن تكن لم تمتنع وقد أتى
ولازم عليها الاستدخال
وقد أتماها عن نبي الأمة
بأن تبيت ليلة لنفسها
قيل له وكيف تعرضنا
ثيابها وتدخلن في مهده
وما له أن يعزلن عنها
وجوزوا العزل عن السرية
وأمة بإذنها ذاك يصح
وإن تكن قد أذنت وقد منع
قال ابن عبد البر لما يختلف
عن حرة إن لم يك العزل أتى
وقد أجازت عزله الثواقف
وذاك مذهب الغزالي وقد
لأنه لاحق في الجماع
فكيف يحتاج لإذن قبل ما
والشافعي قال لاحق لقي
واستغرب القطب له إذ رسمه
لو أنه بدون إذنها ولا
وبعضهم حرمة عن حرة
وقد نهى عن ذلك بغض الأمة
لأن في الإنزال للفتاة
أو لعناد قدر أو لهما
لو أنه أهرق ماء للولد
والعزل للفرار من أمر الولد

من عنف الزوج الضمان ثبتا
والاستمكان هكذا يقال
أن لا يحل أبداً لامرأة
لا تعرضن على ضجيع أنسها
لنفسها فقل تنزعنا
وتلزن جلدنا بجلده
إن جاءها إلا بإذن منها
ولو بدون إذنها والرغبة
وإذن سيد لها قد اتضح
سيدها فالإذن منها لا يقع
أن لا يجوز العزل من كان سلف
منها بإذن ورضاً قد ثبتا
لو لم يكن هناك شرط واقع
صححه بعض الشيوخ واعتمد
عندهم لرية القنصاع
أن يفرغن في فرجها منه لما
في ذا سوى في الوطئة الأولى
وقيل بالجواز عن زوج أمه
إذن من السيد قد تحصلا
وأمة أيضاً وعن سرية
لأجل تفويت لحق المرأة
حصول لذة غداة ياتي
وقد روى في ذلك بعض العلما
في صخرة لولده ووجد
يكون خشية العيال والنكد

على التي لولد قد ترضع
سرهما ويبيدياه للورى
قد كان في الجماع من أمرهما
لامرأة في الوزر والآثام
فإن أتى فليس من ملام
لها ولا تحس بالوقوع
فتأتين بغسلها والطهر
ما قاله لها فلا تغتسلا
لعلها ذات محيض يجرى
أي إن يكن بحيضها لا يعلم
لوطئها وللجماع تمما

أو خوف إدخال ضرار يقع
وما له ولا لها أن يظهر
فإن من حدث منهما بما
كان كمن جامع بالحرام
ولا يجئها حالة المنام
لكن تفوت لذة الجماع
وأنها يمكن أن لا تدري
وأنها يمكن أن لا تقبلا
ويمكن أنه لا يدري
مع أنها بذاك ليست تحرم
ولا كراهة ولو تقدما

النفقات

إنفاقها ومسكن مع الكسبا
كل بما بان له قد قدرا
مع قومنا الذي عليه الأكثر
وليس في تحديدها من غاية
فألزم الذي يكون موسرا
مدا ونصفا ذاك مقدار العطا
عن مالك والشافعى وحدا
عن صاحبنا يرويه عنهم الأثر
فما له دلائل من الخبر
ما دل أنها على الكفاية
زوجك ما يكفك عند الآل

وواجب على الرجال للنسا
والخلف في تقدير ما قد ذكرا
والنفقات للنسا فالأشهر
بأنها بقدر الكفاية
وبعضهم بالكيل ذاك قدرا
مدين في اليوم ومن توسططا
وألزم المعسر مدا واحدا
قال الإمام القطب مثله ذكر
قال وفي التقيير بالمدا نظير
بل في حديث هند بنت عتبة
فالمصطفى قال خذى من مال

قوام جسم عادة دون السرف
في شرعنا ولم يكن معتبرا
هل لفظ انفاق عليها يشتم
كسائه مع بعض عليه قد لزم
بأنه عليه ليس يلزم
في الصيف والشتا ولا تضيق
يكن من حر وبرد ألما
يقدر من سنة موافقة
وسادس الأثواب فالخمار
وما عليه فوق ذاك يلزم
عادة أهل بلد فيه تقر
تحتاج للأكثر مما رسما
قلنا فما في ذاك حد علما
بحسب عرف بلد الفتاة
بد بجالباب يسترنا
يجعل للكسوة مهما اختصما
ومقنع أيضا وجلباب سني
فليصبن كساءها الوفاء
جالبابها ومقنعا قد تفرغ
بفسوة والمفلس الدباغ
لتكلم البلاد من عادات
فربما تحتاج في حالات
يكفى لها أقل مما رسما
فوق كسائها الذي عليه
به مع الأعراس حين تخطر

وذلك الانفاق ما به عرف
ولم يك الإسراف انفاقا جرى
والخلف في الكسوة عن بعض الأول
فمن بإنفاق لشخص التزم
قال ابن سهل وابن رشد منهم
والسكن مثل ما بها يليق
لأنما لها من الاسكان ما
وكسوة المرأة فالشارقة
ذرعان جلبابان والإزار
ذاك لكل سنة عندهم
والقطب قال إنه على قدر
وعدم الضرر بها فربما
وربما تكتفين بدون ما
وسعة الجلباب فهي تأتي
ولم يكن من ستر سوقها
وقد أتى في لقط فمما
قال البساط والكسا على الغني
كرزية فإن يكن غنيا
بالأرجوان وبلك يصبن
وإن يكن أوسط فالصبغ
والأمر في ذاك على ما يأتي
وعدم الإضرار بالفتاة
لزائد عما هنا وربما
وما لها ثوب تصلى فيه
كذلك لا يلزمه ما تحضر

وتأخذن من ماله ما قد أبى
ولتعط من أمواله من يخدم
كذاك من يأتي لها بالماء
ولتعط من يلزمه الإنفاق له
وإن يكن ذا كسوة أعطاهـا
وهو يقول بل هو الذى وجب
وقيل إن القول قولها إذا
لا يشبهن ما عليه يلزم
وإن تكن كسوتها تنجست
فإنه يغسلها أو ييذل
وإن تكن من مائهـا قد اكتست
فما عليه الغرم عما قد خلا
وقد حكى القطب عن الآثار
يقول كل بلد فى الكسوة
عادتهم من غير ما مضرة
وذلك المذكور من انفاق
إن جلب الزوج لها أو طلبت
أو كان من قد طلب الجلب لها
وقيل إن كانت مع الولي
فيلزم الزوج ولو لم تطلبـا
وقيل حق البكر ليس يلزم
أو يجلب الزوج لها أو يطلبـا
أو تصلن إلى حليلها على
أو لم يكن لها أب وهكذا
وإن تك المرأة تيباً لزم

يمنحها إياه مما وجبـا
لها وغاسل الثياب لهم
كي تتوضا منه فى الإناء
إن كان قد ضيعه وأهمله
قالت هدية لنا أهداهـا
فالقول قول الزوج فيما قد وهب
كان الذى أعطى لها وأنفذـا
لها من الكسوة مما يحكم
أو وسخ أصابها أو دنست
من ماله أجرة من قد يغسل
وطالبته غرم ما قد لبست
لكنها تدرك فيمما أقبلـا
قولا وهاكه من الأسفار
وغيرها يعطى بحسب العادة
على الحليل أو على الحليلة
وغيره تعطاه باستحقاق
للجلب وحدها وفيه رغبت
والدها أو من تولى ثقلها
وذلك الوالد غير حي
منه ولا وليها أن يجلبـا
إن كان والدليها قيم
والدها حليلها أن يجلبـا
أن لا تعود لأبيها مثلاً
إن أمسك الزوج لها مستحودا
حقوقها من حينما العقد انبرم

تھاونا بجلبھا وقد منك
كذاك سكاھا ومؤنة النسا
لأنه عطلھا وقد ذهب
فما عليه من كراء وجدا
عليه شرطا وله قد ألزمت
حق عليها لازم في الأصل
فإن تك العادة في ذا لهم
من أھلھا حين لها قد طلبا
فالجلب شيء لازم عليه
عادتنا اليوم بهذا القطر
قدر الغنى وماله تفصل
وبعدھا وسطى وبعد الدنيا
تطلبه بما لها من لازم
أو تدعي الوسطى وقال الدنيا
بنية وإن تكن بخبر
أو هو في العليا مقالا قسما
تأتي عليه ببيان قد زكن
إن لم تجيء بحجة لو بخبر
في خبر اليمين واللىزوم
وأن هذا منكر بلا مرا
وذا هو التوسيع فيما تتفق
إبطال حقھا الذي قد حملا
أو فوقھا وقولھا ما خطا
أولا فلا يمين تلزم من هنا
أن اليمين فوق هذي تلزم

وإن يكن لها الحليل قد ترك
يلزمه انفاقھا مع الكسا
لو أنها للجلب ما أبدت طلب
وإن على غائبة قد عقدا
في جلبھا إلا إذا ما قدمت
لأنما مجيئھا للبعيل
قلت وللعادة حكم يعلم
إن على الزوج لها أن يجلبا
لو لم يكن شرطا هنا تبديه
كمثما كانت بهذا تجرى
والنفقات قال بعض تجعل
والناس فيها درجات عليا
فإن تكن قد أبلغت للحاكم
وتدعي بأنه في العليا
فالأصل ما يقوله فلتحضر
كان يقولوا إنه في الوسطى
وما عليه حلف إن لم تكن
فلينفقنها حسبما له ذكر
وقيل بل يحلف للعموم
وأنها تلزم من قد أنكرا
أيضا وللمرأة في ذلك حق
ونكره ذاك يؤدين إلى
وإن تقل بأنه في الوسطى
ثم ادعى منها نزولا بينها
على الفتاة ويرى بعضهم

كذلك مهما تدعى عليه
ويجبر الحاكم بالانفاق
وقيل بل يجبره يوماً فقد
يجبره بالنضرب حتى ينفق
فإن يكن رجعية قد طلقا
وقيل بئنا طلاقها غدا
وهكذا كل طلاق وقعا
وإنما يضرب حتى ينفق
إن كان ذا ميسرة أو قدرا
وليقول الحاكم أنفق وإذا
وقيل إنه يقول أنفق
وهكذا يجبره أن ينفق
وهكذا في الحيوان يجبر
كذلك في الكسوة أيضا يجبر
ولو شتاء ويرى بعضهم
وفي الشتاء في الجميع يجبر
وزمن البرد من الخريف
ومدة الحر كذلك منهما
ويجعلون أجلا في المسكن
من كلما التأخير قد يحتمل
ومثله الكسوة مما لم يكن
وإنما هم يجبرونه على
كذا على اللباس للصيف
والنفقات فهي من غالب ما
بنظر العدول أهل الفطنة

طلوعه من رتبة تصويه
يوماً وليلة مع الشقاق
أو ليلة وفوق ذاك لا يزد
أو بئناً زوجته يطلقا
لا ضرب بل يأمره أن ينفق
لو ذلك الزوج له ما حددا
بلازم من حاكم قد صدعا
أو أنه يتركها مطلقا
على اكتساب وتولى مدبرا
طلقتها استقرحت من كل أذى
وإن تكن لم تنفق فطلق
وليه والعبد ما لم يعتقا
بالحبس إن بان عليه الضرر
بالحبس مطلقاً وليس يعذر
في الصيف بالحبس عليه يحكم
بالضرب دون عدد بقدر
ومن ربيع كالشتا المعروف
فكالصيف فيه أيضاً حكما
وكل ما تحتاجه من مؤن
خلاف ما تشربه أو تأكل
يحتمل التأخير عنه لزمن
لبس الشتا فقط مهما وصلا
فقط ما في ذاك من تكليف
يكون في تلك البلاد مطعما
يقسطون قدر المئونة

ومن سوى غالب أقوات البلد
ويطعمونها كل وقت مثلما
فإن نك البلاد فيها رطب
وإن تكن حباً إليه تطلب
فليعطها ما طلبت وإن تكن
أن يأكلوا للتمر والذي عمل
فما لها أن تأكل التمر فقط
في اليوم مرتين إلا إن على
وما لها تقدم المؤخر
فإن يكن أعطى لها طعاما
وتزعمن بأنما هذا ردى
بمحضر منها ومهما يشهد
فليبدلنه بطعام آخر
وإن يكن لم يجدن إلا ردى
لأنما مؤنة تلك المرأة
وقال بعض العلماء بقدر
لا قدر الحالة في الرجال
لأنه حين لها تعمدا
ألزم نفسه على مقدارها
وتدركن للغدا في وقته
وقد أتى عن بعض قومنا بأن
وسنة قبيل وذا بقدر
وقبل لا تدرك ما قد يوصف
وقيل بل ثلاثة من أشهر
ومن يكون وسطا من الورى

يذيقها بحسب الذى يجد
قد كان غيرها هناك طعما
فليعطينها رطبا يرغب
أو الدقيق أو لتمر ترغب
عادة بلدة بها كان سكن
بالنار في اليوم مرارا إذا جعل
أو الذى كان على النار يحط
ذلك قد طاوعهما عضلا
لكن كمادة البلاد إذا جرى
وكان معمولا أو الإداما
يعرضه على أمين ناقد
بأنما الطعام غير جيد
يكون جيدا لدى ذا الناظر
فما عليه بذل ما لم يجد
لزومها يأتي بقدر السعة
شرفها انفاقها عند النظر
من سعة المال وضيق الحال
وكان يدرى القدر منها والمدا
فليصبر الآن على اضرارها
كذلك العشا بوقت بأتته
تدرك انفاقا لشهر من زمن
ما كان من عمر له ويسر
لأنما السعر بها يختلف
تدركها على الغني الموسر
شهرين أو شهرا وليس أكثر

ودون هذين فشهـر يقدر
وقادر بالكسب واحتيال
بل إنما الكسب بهذا الزمن
وواسع له بأن يعطي الثمن
إلا الطعام فالخلاف قد زكن
وإن أبست مع أبويه تأكل
أو مع عبيده كذاك مع ولد
أما إذا ما كان منها الولد
وذاك في قول لبعضهم ورد
كذاك عبد فيه شاركته
وإن يكن ليس لها من شركة
فمالها توأكلنـه إلا
وإن تكن انفاق شهـر قبضت
أو دون شهـر أو يكون أزيـدا
أو طلقت بائنة أو حرمت
فإنها ترد ما قد بقيـا
وهكذا الكسوة والبعض يرى
إلا إذا أعطى بحكم حاكم
ولاكسـا يلزم للمطلقـه
وإن يكن خلـالها ثوباً على
ورضيت بذاك جاز وحسن
وإن يكن رجعية قد طلقا
لأنما الإنفاق حال العدة
إلا إذا ما زادهـا في العدة
قد خرجت أو مات أو تردت

أو دونـه الحاكم فيه ينظر
فإنـه كقادر بالمال
أحسن من مال به المرء غنى
عن كل ما كان عليه يلزم
هل واسع عن ذاك إعطاء الثمن
أو مع نسائه وشـاعـت تعضل
من غيره فإنها له تجدد
فإنها لذاك ليست تجدد
لكنما الصحيح أنها تجدد
لو بقليل كان حصلته
فيه ولو كان قليل حصـة
إن سـتـرت ليدها أو ليلا
من زوجها فريضة قد فرضت
فزارها من بعد ذلك الردي
وكانت المدة ما تصرمت
للزوج أو وارثه إن غنيـا
ليس عليها رد ما قد ذكـرا
فردـه من جملة اللوازم
لو ألزموا لها عليه النفقه
تصبيره كمتعة لها حلا
وهو من المعروف والفعل الحسن
فما عليها أن ترد ما بقـا
عليه لازم لذات الرجعة
من بائن الطلاق أو بحرمة
أو أنها قد خرجت في العدة

منه بإيلاء أو الظهار
 فإن هذي لازم عليهما
 وليس للمرأة حتما في الكسا
 وما لهما تطعم من انفاقها
 لو أنه كلب يرى أو قط
 كذا لا تطعم ضيفا طرقا
 حتى ولو قد حاذروا عليهم
 وقال بعضهم لهما ولهم
 وهكذا تنجية من هلكه
 وقيل إن أعطى بحكم من حكم
 وما لهم تنجية وإلا
 ولا رجوع لهما بما هما
 والفتاة جوزوا التصرفا
 زيادة على الكسا والنفقة
 لم تك مما يلبس في سائر
 وهكذا أطروفة من طعم
 فإن تشابعت له وإن ترد
 وهكذا الكلام في العبد وفي
 ولهم أن يرجعوا على الرجل
 بدون تضييع تبدى منهم
 وإن يكن ذاك بتضييع تلف
 من حملة التضييع في النساء
 بحيثما يأخذه من قد سرق
 وإن تكن من الحليل قبضت
 من ذرة تكون أو من تمر

أو نحوذا من كل أمر طارى
 بأن ترد باقيا لديهما
 تعيره لمن له قد لبسا
 لو سائلا يكون من طراقها
 فمالها تعطيه منه قط
 كذا الولي والرقيق مطلقا
 أن يقع الهلاك إن لم يطعموا
 إعطاء سائل إذا أتاهم
 وبعضهم أوجب للتنجية
 فما لهم إعطاء سائل ألم
 نجوا وأعطوا سائلا قد حلا
 قد نجيا أو أعطيا تكرما
 فيما لهما خليلها قد أتحفا
 كحلة شريفة منمقة
 أيامها من اللباس الظاهر
 أو من شراب لم تكن بحكم
 تصدقت أو وهبته لأحد
 وليه بدون ما تخلف
 بها لك من يدهم قبل الأجل
 فيبدلن كمثله ذاك لهم
 فما لهم أن يرجعوا بما وصف
 أن تدع الطعام كالكساء
 أو يأكلنه حيوان انطلق
 إنفاقها لنحو شهر ومضت
 فأستبدلت له بنحو البر

لو من سوى حليلها فلا حرج
 إن هي لم تقدر عليها بمرض
 وإن لها باعت لكيما تشتري
 وبيعها لتشتري ما قد تحب
 وإن تكن قد ربت ردت إلى
 وإن يشا حاسبها عليه
 والحكم في الكسوة في ذاك كما
 وإن تكن هذى الفتاة مرضت
 لم تأكلن إنفاقها حتى مضى
 وما لها من بعده أن تأكلا
 ولجديد من عطاء تستحق
 فيرجعنها بعد ذا إليها
 أو أنها ذاك له قد تذكر
 أن احبسها يا سليما عندك
 وما لها فيها بأن تصرفا
 وإنها لو شرعت في أكلها
 وتلك ضاعت دون تضييع فقد
 وإن تكن قد أكلت ولم تضع
 لكنها ليس لها أن تأكلا
 والقول في الكسوة كالإنفاق
 وإن لبعض أكلت من نفقه
 وبعد ذاك مرضت فالأكل
 بدون رد وكذا إن أكلت
 فهذه أيضا لها أن تأكلا
 وكل مانع من الأكل لها

لو كان لم يأذن لها فيما خرج
 أو غيره من كل ما لها عرض
 ما ينبغي لها فما من ضرر
 بدون ما داع فذاك لا نصب
 حليلها ما كان عنها فضلا
 فالأمر في ذلكم إليه
 في النفقات دون فرق علما
 من بعد ما لنحو شهر قبضت
 ترده إليه بعد الا نقضا
 لأنه أعطى لشهر وخلا
 تردها لزوجها كما سبق
 وإن يشا لغيرها يعطيها
 ثم يقول بعد ما قد يشمر
 فإنني جعلتها مؤنتك
 بالأكل إلا إن أباح وعفا
 بدون ما اباحة من يملكها
 صار ضمانها عليها فلتؤد
 أجزاءه واكتفت بما كان وقع
 من ذاك إلا بحساب جملا
 فيما ذكرناه بلا افتراق
 في أول من مدة محققه
 في مدة وبعدها قد يحلو
 في وسطها وبعدها تعلت
 لو انقضى وقت لها قد جملا
 فإنه كالسقم حين حلها

شهر وفي آخره عنها انجلى
من عنده لو تأكلنه كله
أغلا الطعام عندها فلا ضرر
إنفاقها وكسوة كما يجب
على الصحيح مع أولى الألباب
لا حالة الرجوع والإياب
ولا سفينة لها أو جمل
لها جميع ذاك مثلما علم
في سفر غليات ما قد أمكنه
غلياتها بدون ما تضييع
من أوليائه لكيما ينصبوا
فذاك واجب لها بحال
وقد أتانا ببيان ثبتنا
نفقة ومؤنة إذ ولي
خليفة من بعده تكفلا
ينفقها من مال ذا المسافر
ويسكنها الأول المؤمن
أو أنه أبى بمالا يقبل
له الحليل أو وليه الأجل
كمثل حبس كائن للزوج
يمونها الزوج بذاك التزما
وعن خروج يعظن إياها
أمر الخروج قبل حالة السفر
خليفة في أمرها تقبلا
خليفة برسم ذاك الزوج

وإن يك السقم أتاها أولا
فتأكلن ما قبضت أوله
كمثلما أن تشتري بما ذكر
وإن مضت لواجب الحج وجب
في حالة الرجوع لا الذهاب
وبعضهم يقول في الذهاب
وما عليه ككراء محمول
وإن يكن ساغر عندها لزم
كذلك سائر الحقوق الممكنة
في حالة الذهاب والرجوع
وإن يغيب حليلها وتطلب
خليفة يمونها من مال
لكن له حخته إذا أتى
بأنه كان لها قد خلى
وإن يكن حين مضى قد جعل
فما لهم أن يجعلوا لآخر
بل إنه ينفقها ويسكن
إلا إذا ما غاب ذاك الأول
وليس للخليفة انذى جعل
إن يحبس الخود عن الخروج
لو أنه يمونها كمثلما
لكنه له بأن ينهها
وإن يك الزوج عليها قد حجر
وبعد ذاك خرجت فحكما
أدرك منعها عن الخروج

ولا يرى ولى طفل منعاً
 إن كان لا يصونها الطفل الأرب
 وهارب من زوجه وتطلب
 فإنها لها إذا ما كانا
 أو أنها قد طلبت من حاكم
 فيكتب الحاكم ذا وتنتفق
 أو أنها تنتفق بالدين
 ويجبرنه حاكم على الأدا
 وإن يكن خلف مالا فنها
 إن كان مأكولا سواء غرا
 فإن يكن لم يترك مأكولا
 باع العروض أولا ويشرع
 ثم الأصول بعدها ويجعل
 وإن تولى غير هارب ولم
 فلترفعن أمرها للحاكم
 وتطلب الأدا إذا ما قدما
 وإن تكن لم ترفعن للحاكم
 فإنها لا تدركن لما مضى
 وإن بينهم وبين الله جل
 وقال بعض إنها في الحكم
 وما لها بدون إذن ترضع
 فضلا عن ابن غيرها إن قبلا
 وإن يكن لم يقبل من غيرها
 ولو بلا إذن من الزوج انتسب
 وأجرة الرضاع للزوج هنا

زوجة طفل إن أرادت تسمى
 وما له في الغايات من أرب
 من أوليائه بأن يقربوا
 ذلك في حوزتهما ما بانا
 يفرض ما يمونها من لازم
 من مالها حتى تناله بحق
 أو حيثما تلقى سوى هذين
 بالحبس مع قدومه إن عاندا
 يقدر الحاكم منه ما عنا
 من ذاك أو قد كان لم يفرا
 بل ترك العروض أو أصولا
 في الحيوان قبل ما قد يجمع
 ختامه بالدار حيث ينزل
 يترك لها نفقة كما لزم
 فيفرضن لها جميع اللازم
 منه فذلك الأدا قد لزما
 عليه في شئونها اللوازم
 عليه شيئا عند أرباب القضا
 تدركه فليخف الله الأجل
 تدركه أيضاً لدفع الظلم
 ابناً لها من غيره بل تمنع
 من غيرها الابن الرضاع مثلاً
 فإنها ترضعه من درها
 لأنه حق عليها قد وجب
 لأن للحليل ذاك اللبن

وابنه من غيرها فلتترضع وإن تكن من غير زوج حملت كمثل من قد غلطت في العدة إن قدم المفقود واختار لها وجائز للزوج في الأحكام بدون ما أن يغلقن عليها وليصرفن إن يشا المحدثا ولو نساء أو من الجيران لا أمها ولا أباهما الأكرما إلا إذا ما بان منهم ضرر وبينه وذى الجلال لا يحل أو يمنعن عنها سوى من يفسد أو أنه يفسدها عن بعلمها وتدركن على الحليل أن تخف وهكذا حميل وجه ياتي وتدركن عليه ذا أمانة من شره ويلزم الزوج الأبى ويمعذرن بذاك عن حضور وذاك مهما استوحشت في البيت وليسكننها مسكناً يليق ليس بموحش ولا بمظلم ينالها منه الضرر وحده حيث يرونها إذا ما طلعت بغفلة أو رفعت كما يحل كمثل نجار وكالحداد

بدون إذن إن يكن لم يمنع لغلط كانت عليه حصلت وزوجة المفقود بعد المدة إنفاقها يلزم من أحملها أن يحبس الزوجة في المقام باباً ولا يضيقن إليها عنها ولو من خارج قد حدثا أو بعض أقربائهما الأدانى أو أختها فما له صرفهما فصرفهم عليه ليس يحجر له عليها إن يضيق السبل للدين والدنيا غداة يقدم أو أنها فاسقة في فعلها هروبه حميل إنفاق عرف به إذا طول للغيبات تكون عنده إذا ما خافت يؤنسها بنفسه إن تطلب جماعة في المسجد المعمور وحاذرت ضرا هناك يأتي وليس فيه قط ما يعوق ولا له جار قبيح الكلام أو باجتماع الناس أيضاً عنده أو يسمعون صوتها إن رفعت أو صوتهم وهكذا صوت العمل يجتمعون عنده في النادي

وهكذا إن كان قرب البيت
وهكذا ما كان قرب سوق
ليس بمستور يراها الفسقة
فكل ما يلحقها فيه الضرر
ويلزمه إناء تغتسل
لو لثيابها كمثل قصعة
غسالة الثياب في البيوت
وإن تكن قالت له أنت اغسلا
أو وسخ قد حل فيه غلها
وإن يكن قال ادفعيها لأحد
فرضيت به فذاك ومتى
وجدك أو من لها قد يغسل
فراشها عليه مما قد يخط
قلت وفي الشتاء ماذا تصنع
وتدرك المصباح في الظلام لا
وإن تكن قد حبست في تعديه
وإن أرادته بأن يأتيها
فذاك من حقوقها فليات
ومن له مال بشبهة لحق
فإنه من غير ذاك ينفق
وقيل إن لم يك حرماً محضاً
والخلف في الدهن لها فليل ما
تعطى من الدهن لكل جمعة
ولم يكونوا ألزموه ذبحاً
مما عليه صبغ مثرر عرف

معصرة لعنب أو زيت
ليس بمفصول أو الطريق
أو السباع والعدى والسرقة
ليس ببيت للسكون معتبر
به وموضع لغسلها جعل
واسعة إن كان حسب العادة
يلزمه يأتي بهذا المنعوت
ثوبى لى من نجس قد نزل
ذاك ولازم بأن يغسلها
يغسلها والأجر منى ينتقد
قالت له أنت اغسلنها يا فتى
فما له عن ذلكم محمول
وقيل بل تدرك في الصيف فقط
أف التراب وحده تضطجع
في الصيف خارجاً لنور ابن جلا
مؤنتها عليه طراً وأفيه
في حبسها ويغلن عليها
إن سمح القاضي بذي الصفات
وأبت المرأة منه تتفق
أولا فإنه لها يطلق
فما عليه لو به ما ترضى
عليه من دهن وبعض ألزما
لغسل رأسها كياس نزوة
في يوم فطرها ويوم الأضحى
والدرع والجلباب فيهما اختلف

ودرعها هو القميص ويحسد
وما عليه الذيل تسجنه بل
وقال بعض سقة من أذرع
ولا أرى ذلك شيئاً متفق
فبعضها يكفيه دون ما ذكر
فينبغي اعتبار ما يكفيها
وهكذا في أكلها لأنما
غريما تكون منها واحده
فلا أرى اعتبار ما قد يروى
وربع صاع الحب من بر يجب
لآخر الأمر الذى هناك حذ
لما ذكرته من افتراق
لأنما المراد ما يكفيها
ومدع تمنعه الجامعه
لأنها لو حلفت لم تنقطع
نعم فللحاكم أن ينهاها
يغلظن في المقال زاجرا
وبعضهم ألزمها أن تحلفا
بأنها ما منعته نفسها
وإن عليه ردت اليمين
بأنها قد منعتى وأبت
وتحبس المرأة مهما حلفا
وإن أساعت عشرة وخالفت
فما لها عليه حتى تنصفا
وبعضهم قال لها ذلك ما

ببضعة الساق وعنها لايزد
مثل جلابيب البلاد والمحل
يكون طوله بلا ترغيع
لأن أحوال النساء تفترق
وبعضها يحتاج فوق ذا القدر
في ذلك الكساء متى يوليها
بين النساء تباين قد علما
تأكل عن ثنتين بل وزائده
لها من التمر بمن نزوى
وانصاع الا ربعا من الرطب
فلا أرى التحديد شيئا يطرد
حال النساء في اللبس والإنفاق
من مطعم وملبس عليها
فقل لا يمين فيه واقعه
دعواه من هناك حلفها امتنع
عن منعه أن يقربن اياها
لها وبالطاعة أيضا أمرا
له يميناً بالإله للوفا
حين أتاها وأراد مسها
يحلف بالله ليسستينا
وحينما دنوت منها هربت
حتى تطبع في الذى قد وصفا
له ولم تنصف له ولا وف
من نفقات وكساء وصفا
لم تخرجن من بيته ومن حما

العدل بين النساء

وذلك من نص الكتاب علما
بين الحق أن قد فهما
يأتى بشق مائل منعكسا
خسراه إن لم تعف عنى ربيا
أو كان من غير أولى التوحيد
بأن يقوم بالفسرود والوفا
عدالة بين النساء تكون
وذلك لازم على المكلف
بكبر وصغر وصحة
توحيد شرك وغيوب صحة
كل بحسب حالها الذى علم
إليه جلبهن أو منه الطلب
ويبدلن حقها مكمل
ولم يك الجلب اليه طلبا
منه أو الولي يأبى الجلبا
أو ليلها لا يومه أو ليلته
يبدأ وأيام له ولا يبدل
وكسوة يأتى على الإطلاق
فالنفس طبعها يكون الشح
تفاوتت فى الوصف والنعوت
وغيرها فيما يكون أحسن
ومدة قد حدها ورسمها
هذى بحيث تلك كانت تفضلن

والعدل ما بين النساء لزما
وجاء فى الأخبار من ذلك ما
من لم يقيم بالعدل ما بين النساء
علامة على انحرافه فى
لو ذلك الزوج من العبيد
لأنه على الصحيح كلفا
والطفل ما عليه والمجنون
لأنهم ليسوا ذوى تكلف
ولو تخالف النساء فى الصفة
ومرض حررية عبودية
والعقل والمجنون فالكل لازم
إن كان جالبا لمن أو طلب
وبعضهم ألزمه أن يعدلا
لو أنه لمن لما يجلبا
ما لم يكن يطلبه وتأبى
وإنما يبدأ بيوم زوجته
وقال بعض بلياليه الرجل
والعدل فى المسكن والإنفاق
من كلما النفس به تشح
فإنه لو كان ذا بيوت
فليسكن واحد فيمادنا
لأجل عينه بينهما
وبعد ذلك يعكس فيسكن

كذلك في الجماع عند الأكثر وهو الذي أيده القطب العلم وقيل في الجماع ليست تلزم وقال بعض إنها لا تجب وبين من قد كان عنها يرغب وإن يكن قد خاف أن لا يعدلا وإن يكن قد استطاع العدل ما والقول بالوجوب في المعدلة رواه نور ديننا في الجوهر وعدم الوجوب للمشارقه قال وعلله أن المرء لا كأنه مما عفى عنه ولم وصح القطب الإمام في الأثر وإن يكن أعطى لكل امرأة فاستفرغت واحدة منهن ما أو عند وقتها وتلك أبقت لو أنها كانت قد استنفقت هلياً أخذ الباقي لديها وإذا وما له أن يخزن مع واحدة وإن يكن لم يأت من للثانيه فليخزن في بيوت غير ما ورخصوا أن يخزن عند من وإن يكن يأت من اثنتين وغير ما أمينة من تدع وما له أن ينزل الأصناف مع

وفي المبيت في صحيح الأثر قال هو الصحيح عندى والأثم وذلك بالإطلاق عنهم يرسم بين التي قد كان فيها يرغب ونفسه جماعها لا تطلب فليكن واحدة من الملا بين اثنتين ليقصر عليهما بين النساء في جماع الغادة لصحبنا في الغرب أهل البصر أسفارهم قال بذاك ناطقه يستطيع دفعا لو يشا أن يفعل ينقل به من خبر فليتلزم قول الوجوب حينما له ذكر انفاق شهر وكساء سنة قد كان أعطاهما ولم تتمما ما كان أعطاهما لتلك المدة من مالها أو أخذت للكسوة أعطاهما فليمدن عند ذا أمواله بل يقسم على حده أو لم يقم بما له إلا هيته بيوتهن مثل جار لهما تكون من دون سواها يؤتمن فليمدن في الخزن بين تين مال الحليل في ضياع يقع واحدة لو شأنها قد ارتفع

ورخصوا إن تك تلك الغايبه
وإن تك اثنتان تحسنان
فالعدل بين الاثنتين لزم
وما عليه العدل بين امرأة
وبين من تسكن عند أهلها
وهكذا ما بين من سرا نكح
وبين من كانت لديه ربيضة
أو أنها سارت إلى زيارة
أو طلب للعالم أو لغيره
كذلك مهما ذهبت للآزم
فليس من عدالة عليه
كذلك لا لزوم في العدالة
كذلك بين طاهر وحائض
ولازم يقوم بالعدالة
وليس ما بين بعيدة المحل
وبين من إليه أدنى منزلا
قلو يريد امرأة ممن ذكر
أو بمبات أو بمثل نفقه
فما عليه فيه بأس لعدم
وقال بعض تلزم في كل ما
فليعطها السهم من البعالم
وكسوة تنزيل أضياف كما
وذلك في الحال بدون أن يرد
فواجب يعدل بين النفسا
لا في الجماع فهو محطوط ولا

تحسن مالا تحسنان الثانيه
ما قد ذكرناه من المعاني
لأجل ذا فليعدل بينهما
تسكن في منزله والحجرة
لم تطلبن جلبا لها من بعلمها
ومن بشهرة نكاحها اتضح
ومن لحج أو لعمرة مضت
والدها أو مسلم قرابة
مما أتى بإذنه وأمره
فيه ولو بدون إذن قائم
حتى تعود بعد ذا إليه
بين مريضة وذات صحة
ونفساً لأجل أمر عارض
ما بين طاهر ومستحاضة
إن رضيت بالبعد عن هذا الرجل
عدالة لأجل بعد حصلا
عن ضدها بمثل وطء قد قدر
أو نحوها أو كسوة منمقه
تمتع بغيرها كما لزم
ذكرته مما هناك رسماً
والأكل والشرب وخزن المال
أمكنه في قول بعض العلما
ما فاتها من قبل ذاك بأمد
وطاهر في النفقات والكسا
يلزمه قضاء ما كان خلا

ولا عليه لازم يجامع
وهكذا الوجوب للتسوية
إلا الجماع بين خود حاضره
إتيان ذات الحيض بعض ألزما
لأجل عدل بينها وانطاهره
قال وعندى أن ما يفوت من
من حينما غابت ولو مع أهلها
أو مرضت ولم تكن فى قدرة
أما الذى من غير ذاك أعطى
وأنه يلزم بين من بسر
وفى الجماع ليس من حق لمن
وجالب أكثر من حليلة
وبعد ذاك من لها كان يلى
لأن للكبير فيما قيل
ألا تراه فى الصلاة إن هم
وليس منا فى حديث وردا
وذلك شئ للكبير يشمل
فانظر إلى ما جاء فى توقير
والمصطفى قال لمن قد وفدا
كبر فقد قدم فى الكلام
وقال بعض بيتدى بالبركر
وهو الذى صححه القطب لما
وقال بعض بيتدى بمن سبق
وإن يكن يستوين سنا
ومن يك الحق لها قد وجبا

فى غير فرج حيث عنه مانع
فى النفقات وكذا فى الكسوة
وغيرها ليس يلاقى معذره
والنفسا فى غير فرج لهما
كذا عن الديوان شيوخ ذكره
أكل لباس وجاع قد زكن
لا عدل فيه لازم لبعلمها
على لباس كلباس الصحة
عليه أن يعدل فيه قسطا
ومن بإعلان وعقد مشتهر
كان بها الجنون حينما تجن
يبدأ بليلة من الكبيرة
ثم كذاك بينها فليفعل
فى كل حال كائن تقضـيلا
قد استووا فى فضلهم يقدم
من لم يوقر لكبيرنا غدا
فى سنه والدين إذ يفضل
ذى الشيب فى الإسلام والكبير
وهو صغير ثم فى القول بدا
أكبر من هناك من أقوام
وقيل بالقرعة فى ذا الأمر
يكون من عموم عدل لزما
عقد النكاح عندها فهى الأحق
فإنه يقرع بينهما
من قبل أن تنقل أو أن تجلبا

يوجب الابتداء عليه بالتى
ويوجب عليه أيضاً أن لا
وإن بدا فى جلبه لغيرها
وذاك مبنى على من أوجبا
وأمة مسلمة تقدم
وقال بعضهم بعكس ما كتب
وحرة مسلمة تقدم
كذلك إن سافر عنهن سفر
أو هن قد سافرن عنه أو عرض
وقد نسي نوبتهن يبتدى
وإن رأى بينة أو خبراً
لو بعد، الابتداء من الكبيرة
وليعط كلا يومها وليلاً
إلا إذا رضين بالزيادة
ولبتدى بالليل فهو أولى
وإن من يخرج من واحدة
فيرجعن فيه يتم ما بقي
وإن يكن بعد انتضاء رجعا
وإن يكن قد عاد ليلاً فليقم
وإن يكن وقت النهار راجعا
وما يفوتهما فلا تدرك قط
ثم البلوغ وإفاقة ترى
أى كرجوعه من الأسفار
وليعط فى القسمة للمسلمة
كذلك حكم أمة مع حرة

قبلا عليها ثم أمر العقدة
يجلب قبلها سواها أصلاً
فغير عدل ما أتى فى أمرها
حقاً لها من قبل ما إن تجلبا
على الكتابيات فهى أقدم
فأخر الإمام عن أهل الكتب
عليهما ففضل هذى أعظم
طال به أو مرض به استمر
به جنون أو بهن أو مرض
بمن ذكرنا لتمام العسد
أو أنه لذاك قد تذكرنا
فليرجعن للعدل والتسوية
لا زائداً عنه ولا أقللاً
فإن ذاك جائز بحالة
والابتداء بالنهار حلاً
بيومها أو ليلها فى غيبة
من يومها وليلاً أن يتقي
فليعط للتي تليها مسرعاً
حتى تغيب الشمس فى غد وتم
فلغروب الشمس يبقى قابعا
من يومها أو ليلها وقد سقط
من الجنون حكمه كما جرى
فى القسم بين هذه الجوارى
يومين واليوم النصرانية
مع من يبيع الجمع فى القضية

وبعضهم يقول في المسلمة يوم لكل وكذا القطب يرى والقول بالتثليث في المسألة وقيل في الحرة أيضاً والأمة إن تحت عبد كانتا وقيل لا والمدل ما بين الكتابيات كذلك الأحكام أيضاً في الإما وما ذكرناه من التفاسير فذاك في الأيام والليالي فإن في ذاك لكل واحد لأن ذات الجثة الصغيرة ما ليس يكفي أبداً للأكبر يكفي لها من دهنها ما لم يكن وتأكل الطفلة والصغيرة وربما ينعكس الأمر وربما تكره للجماع أو كونها بكرأ فلا عداله وإن يكن قد ضاع حق واحد أو غير ذا اذ نشزت وامتنعت فما لها تحاسبن أصلاً بل بالحساب تبتدى من حينما وعاقبت تزوجاً بامرأة فليعط للأخرى كما قد أعطى من زينة ومن حلى وحلل لو أغضت الأولى قبيل العقدة

وفي الكتابية بالتسوية لأنهن حرتان لا مـرا فهو قياس منهم بالدية كذاك بالتسوية المقدمه لو تحت حر حكمها كالأولى وجوبه كالمسلّمات آتى فالعدل بينهما شيء لزمّا بين النساء في صفة العدالة لا في الكسب وسائر الأحوال ما كان يكفيها بلا معاوده يكفي لها من مسكن وكسوة وهكذا قليلة من شعير يكفي كثيرة الشعور في البدن أقل مما تأكل الكبيره وهكذا لكل شيء قدر واحدة لأجل أمر داعي ما بينها وغلطة في الحاله بردة تكون أو معانده وبعد ذاك بالاثاب رجعت ضراتها بما تقضى قبلاً عاد إليها حقها ولتقسما على فتاة قبلها بمدة لتلكم الأولى عطاء قسماً وغير ذا إلا صداقاً قد بذل ما أعطيته من كسب وزينة

بقى مع الأولى بملك قد زكن
عقداً فإنه عليه لزماً
مثل الذى أعطاه للأولة
من يومه وما مضى فيهم
معها وذا هو الصحيح المنتقى
في حال دفعه إلى الأولى
ما بين أولاد له بحالة
وغير واجب الحقوق يجعل
في حينها ومهرها ورزقها
تنظرها فلتحجرنه حجراً
ولو ثياباً لهم إذ تحسر
في بيت واحد ولو في ظلمة
إحداهما أو سكرًا في نومة
صوتهما في حينما تجامعا
منه ومنها وعليه غليقس
صماء لا بأس بما قد جاء
غيرهما أيضاً على هذا الحذا
فلا يعد من قبل من الثانية
في ذلك الجماع رأس الذئب
وقبله وفرصة إن تكن
وجوبها في كل ما قد ذكرنا
والنفس لا تسمح فيه إن وقع
في نوبة كائنة لريسا
فلا تساعده على ما قد وصف
وتذكر العدل الذى قد لزما

وقيل ما عليه إلا إن يكن
حتى على ثانية قد أبرما
حينئذ يدفع للثانية
وقال بعض العلماء يعدل
لو كان ما أعطاه للأولى بقا
لأنها ليست له بزوجة
وهكذا الخلاف في العدالة
وذاك في غير صداق ييذل
فإن في هذا لكل حقها
ولا يجامع عادة والأخرى
أو من يميز الجماع ينظر
ولا يجامعهن بالكلية
لو عمين كانتا أو كانت
خشية أن تسمع أو تستمع
فإن ذاك لا يجوز لو نفس
فإن تكن إحداهما عمية
لو كان في حضرتها وهكذا
ومن يكن مجامعاً لغانيه
وليس من عدل إذا لم يغيب
وهكذا جماعها في البدن
ليس به عدالة واستظها
لأن فيه المعدل مما يستطع
وماله أن يأتين ميا
وإن يكن قد جاءها ولم يخف
لكنها تخوفنه الحكما

وما لها تمتنع منه
لأنه لأجل ذاك قد عقد
وإنما الوجوب في العدالة
فما لها عن وطئه إن تمتنع
أو في صلاتها أو الصيام
ومن له واحدة فتستحق
وتلكم الثلاث كلها غله
ويومها وليلها لا ينتقل
لكن له يشتغلن فيها بما
وليتفرغ في الثلاث الباقيه
وقيل إن لم يك ما بينهما
إن كان عنده فقط واحده
وإن تكن لديه زوجتان
وفي الثلاث ليلة له فقط
لكن له طائفة من نوبة
وما ذكرته من الأقوال
إن لها النهار والليالي
ومن يرى الجماع حقها فقط
فليتفرغ حيث شا إلا إذا
فلازم يؤنسها بنفسه
وقيل للمرأة من ست عشر
وقيل لاجماع يلزمه
لو أنها تطلبنه عاها
وإن تكن قد أكثرت له الطلب
أو ليلة من ستة مع عشر

إذا أرادها وتتأى عنه
وذا عليها واجب ما منه بد
في ذمة الحليل لا في ذمة
إلا بحيض ونفاس إن وقع
وهكذا في حالة الإحرام
من أربع يوماً وليلة بحق
يفعل فيها ما يشا أن يفعله
إلا بإذن صادر منها الرجل
ليس له من ذاك بد علما
لأمر أخراه وأمر الغانية
تشاح فلا حساب لزما
ما لم ير التضيق والمعانده
فلهما من ذاك ليلتان
وإن تكن أربع سهمه سقط
كل لما يحتاجه من مهنة
فذاك مبنى على مقال
من وقته طراً على الكمال
يقول ما عليه في ذاك شطط
خافت بليل أو نهارها الأذى
أو من عليها يأمن من بأسه
يوم وليلة كذا بعض نظر
إلا إذا ما تطلبن منه
أو زائداً فلا نرى إلزاما
فليلة من أربع لها وجب
لها على ذاك المقال الآخر

من نوبة ماضية يجزيه
ففى الجواز الاختلاف نقله
وبعضهم أجازہ وأطلقا
مستنداً بما أتى عن سورة
منهن نوبة لها منفردہ
يرويه بعض العلماء الأعيان
وذلك ما يروى عن المختار
من ليلة واحدة حاضرة
لو كان من كبيرة هذا يخط
منه بيوم الفصل عند المولى
وتؤخذ الحقوق بالتمام

وإن تكن واحدة تبريه
وإن يكن من نوبة مستقبلة
فثقيل لا يجوز ذلك مطلقا
وبعضهم أجاز فى الكبيرة
وما لها أن تعطين واحدة
والقول بالجواز فى ذا الشأن
لو أنه كان على استمرار
وليس من بأس إذا ما أبرت
وقال بعض ليس يجزى الحل قط
وحقها لا يخرجن إلا
يوم يقوم الناس للخصام

التسرى

كسب جماعه من الفتاة
مولاته لسكره إذا أتى
جاءت بذاك الكتب الصراح
بأمة قد يملكنها المولى
مولاته بها التسرى حبرا
فى خبر جاءت به الآثار
كلا ولا المس لها بشهوة
وهى كسائر الإماء فى البلدة
أقولهم بها التسرى يحجر
حكاہ فى جوهره الثمين
أن يتسراها بعيـد ما قبض

أما التسرى فهو فى اللغات
وفى اصطلاح الفقها جعل المفتى
والسر فى اللغات فالنكاح
ثم التسرى لا يكون إلا
فلو أعار رجل لآخر
لأنما الفروج لا تعار
فلا يحل وطء هذى الأمة
كذلك لا ينظرها بشهوة
والخلف إن أقرضها فأكثر
وهو الذى رآه نور الدين
وقد أجاز القطب للذى اقترض

لأن من أقرض شيئاً دخلاً ولم يكن عليه أن يردّه بل جائز له يرد المثل إلا وإن يكن قد ناله التغيير إلا إذا صاحبه ما أنكره فلو يردّها بعينها وقد مع ذلك إخراجاً لها عن ملكه وقيل لا يجوز قرض الأمة أو للذي يكون منها محرماً إن تك ذى فى سن من ليس يصح وبعضهم جوز هذا واشترط وجائز للرجل التسري لو بلغت فى العمد للآلوف وليس من عدالة قد لزما كذلك لا يلزم بين الزوجة وليشهدن على تسرى الأمة وقد أجز فيه جمليان حال جماع كان للفتاة لا قبله أو بعده ولا يجب فلو بلا شهادة تسرى أو بعده فليس من حرام لكنه يؤمر بالإشهاد خشية أن يلزمه غير المولد فإنه إن يكن استشهد من فيحكم عليه بالذى تلد

فى ملكه وصار ما لا قد حلا بعينه لو ذاك باق عنده إن لم يك التغيير فيه حلا فرده لذككم محجور وقد رضيه بعدما تغيرا واقعهما لكان رده يعد لك من أخرجها من سلكه إلا إذا أقرضتها لامرأة وقد أجاز بعضهم قرض الإمام جماعها لصفر فيها اتضح بأن يرد المثل عن هذى فقط بما يشا من الإمام الغر بدون ما حد لها معروف على الفتى ما بين هذه الإمام عدل وبين الأمة السرية عدلين أو ثلاثة من جملة عند دخوله بلا تواني مستترين عن شهود تأتي إثماده لذك لكن يستحب أو قبل أن يجامعن العذرا عليه فى ذلك أو آثم حال جماعها بلا تمادي وأن يكون ابنه من العبد قبل الدخول وبها لم يدخلن مع أنه لما يكن له ولد

لأن من أقرض شيئاً دخلاً ولم يكن عليه أن يردّه بل جائز له يرد المثل إلا وإن يكن قد ناله التغيير إلا إذا صاحبه ما أنكره فلو يردّها بعينها وقد مع ذلك إخراجاً لها عن ملكه وقيل لا يجوز قرض الأمة أو للذي يكون منها محرماً إن تك ذى فى سن من ليس يصح وبعضهم جوز هذا واشترط وجائز للرجل التسري لو بلغت فى العمد للآلوف وليس من عدالة قد لزما كذلك لا يلزم بين الزوجة وليشهدن على تسرى الأمة وقد أجز فيه جمليان حال جماع كان للفتاة لا قبله أو بعده ولا يجب فلو بلا شهادة تسرى أو بعده فليس من حرام لكنه يؤمر بالإشهاد خشية أن يلزمه غير المولد فإنه إن يكن استشهد من فيحكم عليه بالذى تلد

وإن يكن واقعها بدون ما
بأنه عبد متى لم يشهدا
قال الإمام القطب والذي معي
من جهة النكاح ليس يجب
من أمة له تبرأها بلا
وواجب من حيث إن عبد ما
وذا هو استبعاد ابن كان له
كذا لزوم الغير من أولاد
وقال بعض العلماء السيد
لو أنكروا الابن ولم يستشهدا
ومن أتت بولد سرية
فالابن ابغى ومهما جاءت
لو قبل أن تغرب شمس الآخر
ثم أتت بعد الغروب بولد
فالولد الأول ليس يلزم
كذلك أيضاً عاقد بامرأة
من يوم عقد عند بعض ولدى
وكرهوا له تسرى أمة
أو ابنه أو من سواهما كجد
كابن ابن وابن بنت بانيا
خشية أن يكون ذاك مساً
أو نظراً كمثلاً تقدم مساً
كذلك إذ يملكها ممن ذكر
وإن يقل إنى بها لم أفعلن
فإن يكن والده أو من علا

شهادة غالبن غيه حكماً
ولم يقر أن منه الولد
بأن الاستشهاد في ذا الموضع
فإنه له حلال طيب
شهادة وجائز إن فعلاً
ذاك يؤدي للذى قد حرماً
إذ كان لم يشهد على ما فعله
له لذا لزوم الاستشهاد
يلزمه الذى إمام تاد
كأنها له فراش مهداً
وقد تقضت من تسر سنية
بولد قبل تمام السقة
بلحظة أو في الغروب الظاهر
أو في غد جاءت به أو بعد غد
والثانى ابنه بذاك يحكم
فولدت قبل انسلاخ السقة
بعضهم من الدخول حردا
آلت بيارث من أبيه الميت
وإن علا أو كان من أم فقد
لو أنه من الرضاع كانا
أو أنه التذ بها لو لمسا
فإن مثل ذا لها قد حرماً
بنحو بيع أو هبات أو أجر
صدقه إن كان ممن يؤتمن
منه كافه ومن قد سفل

قد مسها في موضع من الجسد
أو أنه لفرجها قد نظرا
أو أنه قد مسها تعمدا
وقال بعض لا يكون النظر
وما له أن يتسرى أصلا
إلا إذا كان لها قد نزع
وقال بعضهم تسرى الأمة
ومن بحرية استتريت
وإن يكن أراد هذى أمرا
من يعقدن تزويجها عليه
ومن تسرى أمة من الأب
فإنه عليه ليس يحكم
ما لم يبين أنهم من قبل
وإن تكن حربية قد سبيت
ثم سبى حليلها من بعدها
لنحو مولاه له بأن يتم
والمشركون إن سبوا سريته
كره وطئها له فليتعمد
ومن تقع في سهمه بعض الإما
حتى بدين المسلمين ذى تقدر
إلا لدى المجيز للتسري
ومن تسرى الشركات وسعا
ومن يجامعها قبيل أن تقع
أما تسرى أمة من العرب
يبنى على قول أتى عن حبر

بذكر أو كان في الفرج بيد
تعمدا بشهوة منه جرى
فإنها حرم عليه أبدا
كالمس منه حينما قد ييدر
مملوكة لابنه لو طفلا
من قبل ذا فإنه لن يمنع
نزع لها من أصلها المثبت
لايتسراها لأجل الرية
بأنها توكلن من السورى
لينتفى الريب الذى لدية
أو جده أو ابنه المحب
بحرمة الذى تسرى منهم
كانوا تسروها بملك الأصل
وبعد ذا فى ملك شخص بقيت
وقد أرادها فأمر عقدها
لهم نكاحاً عقدوه من قدم
ثم سبوه أو سبواهم زوجته
خشية أن يشاركوه فى الولد
فليمتنع عن وطئها وليحجما
نابذة لدين من كان كفر
من الكتابيات بعد القهر
أيضاً على إطلاقها ما منع
فى سهمه زان ويئسما صنع
فإنه يجوز فى بعض الكتب
بأنما الرق عليهم يجزى

عنه وعن أحمد أيضا أثرا
يجرى لأجل شرف فيهم زكن
على سوى قريش من ابنا العرب
كلامنا في هذه الأشياء
جئنا به موضحاً كما ورد
قبل التسرى عندهم بحیضة
وقيل ممن بساع باثنتين
فالكل أربع لها تقررا
وحیضة مع مشتر للأمة
خمس وأربعون بالكمال
قيل بأربعين عنها لاتزد
عشرون من أيامها كفاهها
بأنما استبرا الإما بحیضة
فإن تكن بموت سيد هلك
وذلك نصف عدة للحررة
فإن يكن فوقتها قد حدا
كمثل حرة يكون القدر
لو أنها صغيرة تحتمل
أو من صبي أو من المستاصل
كالخال بالرضاع أو كعما
لم تتحرر عنده بذلك
لو أنها له بملك تقمع
من الرضاع حرة ليست أمه
صار لها التحرير حكما ثبتا
ممن له فيها نصيب يحصل

والشافعي في القديم ذكرا
بأنما الرق عليهم لم يكن
قال الإمام القطب يجري ماكتب
وقد مضى في أول الأجزاء
فمن هناك فالتمسسه فلقـد
ويلزم استبراء تلك الأمة
وقال بعضهم بحيضتين
وباثنتين عند من قد اشترى
وقيل مع بائعها بحیضة
وغير حائض من الليالي
وبعضهم قال بشهرين وقد
وبعضهم يقول لاستبراها
وذلك مع من قال من أئمة
وذلك إن بالبيع ذا لها ملك
فوقتها شهران عند خمسة
إن لم يكن خلف منها ولدا
أربعة من أشهر وعشـر
وذلك الاستبراء حكم للإما
أو دخلته من إمام عادل
أو دخلت عليه من محرمة
فمثل هذين إذا ما ملكا
لكنه من التسرى يمنـع
وبعضهم يقول إن المحرمه
أى حينما تدخل في ملك الفتى
كذلك إن كانت عليه تدخل

أو دخلت عليه من غتـاة
وبعضهم يقول لا استبراء في
كمثل بنت الست من سنين
وبعضهم رخص فيما دخلا
إذا الإمام والأمين قالا
كذلك طفل لم يكن توهما
وماله من قبل أن يستبري
ولا بتقبيل ولا بنظر
فهو حرام وهي دون مريـة
فإن يكن ذاك بها قد فعلا
ومن تسرى أمة من الإما
فإن في ثبوت ذلك النسب
وصححو ثبوته فهو له
ومن يقل بعدم الثبوت له
إن شاء بيعه وإن شا وهبه
ولم يكن بد بأن يعطيـه
وظاهر الديوان ثانيها فلا
ولا حقوق أبداً وتحرم
لأنما المس بلا استبراء
لكنه لا يرجمن فيـه
وفي ثبوت نسب الذي تلد
فمن يراه غير ثابت يسرى
بينهما بحسب تلك الشـركة
ومن يراه ثابتاً قال لـزم
قيمه لو كان ذاك عبداً

وهذه الترخيص فيها آتى
صغيرة والحمل منها منتفي
أودون هذا العدد المبين
من الإمام أو أمين عدلا
قد انقضت عدتها كمالا
مسيسه لصغر قد علما
يستمتن منها بلمس يجري
ولا بتحرير لها من أزن
يكون حكمها كالأجنبية
فإن في التحريم خلفا نقلا
ولم يك استبرا كما تقدما
خلفا عن الأعلام ترويه الكتب
ابن لديهم صار حراً مثله
يقول عبد بيعه قد حله
وإن يشا أعتقه وأذهبـه
شيئاً من المال يعيش فيه
ميراث بينهم على ذا جمـلا
إن كان بالمس عليها يقدم
يكون مثل المس بالزناء
ولا يحـد عندهم جانيـه
من الشريك الخلف عنهم قد وجد
بأن ذاك الابن عبد إن طرا
وسهم كل واحد في الأمة
أباه للشريك نصف من قيم
وتحرم من عليه مـها أبدي

لأنه منه زنى والثاني
ولا على الزوج إذا لم يعلم
وسيد العبد فلا يجوز له
أن يشرى أمة له فإن
وقد تسرى العبد بعضاً من إماء
فإنها على الرقيق تحرم
كذا على السيد أيضاً تحرم
وإن يتب سيدها مما جرى
فإنها من بعد هذا الحال
وغير جائز لهذه الأمة
بأن تكون تحت عبده الوضرب
وإن يك السيد للعبد وهب
فذاك لا يجوز إلا عند من
وحسب ذا لو يملكن لمال
لأمة فإنه لن يحجرا
ولا يبيع السيد السريه
من قبل أن يكون مستبريها
أولا فإن البيع في ذاك يتم
وينبغي لمشتري السرية
عند أمين أو أمينة إلى
وكل ما كان لها من مؤنة
وجائز كتابة الإماماء
ومشتر لأمة خیارا
فجعلت عند أمين محتـرم
يلزمه استبرائها وما مضى

لا تحرم منه بفعل الجاني
وإن درى غفيه خلف العلم
أن يأذن لعبده لو بجله
كان له في فعل ذاك قد أذن
سيده كما له قد رسما
لأنه بذاك زان مجـرم
إن كان بالجماع منهم يعلم
وتابت المرأة مما ذكرنا
صارت لمولاها من الحلال
تطيع مولاها على ما رسمه
سرية فذاك أمر قد حـجز
هذى الفتاة فتسرى وذهب
يقول إن العبد مالا يملكن
ثم اشترى من بعد هذا الحال
أن يتسرى الأمة التي اشترى
أو يخرجنها بكالطيه
وحل إن أعلم مشترىها
لكنه في ذلك البيع أتم
من بائع أن يجملا للأمة
أن ينقض استبرائها ويكـملا
فهو على الشاري لتلك الأمة
وعتقها بدون ما استبراء
شهرين أو ثلاثة قد صار
ثم الشراء من بعد ذاك الوقت تم
عند الأمين ليس يكفى للقضا

لو أنها حاضت لحیضتين
أو زائد عن حیضتين جاء
بل ذلك التوقيف للتخيير
إن يكن استبراءها قد كمالا
وفي البناء على الذى كان مضى
لأنما مالکها لها عزل
وأول القولین فهو ناسب
تعبد ولم يكن شيئاً عقلاً
وأنه مفتقر لنية
وناسب الأخير كون العدة
وإنها قد يعقلن معناها
وإن يكن بائعها قد قال
ولم يكن هذا أميناً جرداً
وجوزوا إن كان هذا صدقه
وعن أبى عبيدة الجبر السري
ومن أراد يتسرى للإمسا
لكنه يجعلها في بيت
وإن من قد يملكن لأمة
مقدارها أو زائداً ولم يرد
أو بقيت مع غيره تلك الأمة
أو باغتصاب كائن في الجارية
أو حال شرك كان أو جنون
وإن تكن قد مكثت أقلاً
قال الإمام القطب مهما تمت
أو عند من قد كان لايتهمه

في وقت ما كانت مع الأمين
لأن ذاك لم يك استبراء
وبعضهم رخص في المذکور
في ذلك الوقت الذى لها خلا
إن يك الاستبراء فيها ما انقضى
عن نفسه إذ مع أمين قد جعل
من قال إن الاعتداد الواجبا
ما كان معناه ولا لما جعل
وذلك الاستبراء كمثّل العدة
لما تكن محتاجة لنية
وكاعتدادها غدا استبراءها
بأننى استبريتها كمالا
شار لها استبراءها المحددا
لو أنه ليس أميناً وثقه
يجوز مهما كان كالمحبر
فلا يدعها تخرجن من الحمى
محافظاً إلى انقضاء وقته
وتمكنن عنده من مدة
بذلك استبراءها ولا قصد
بمثل رهن أو كرا ملتزمة
أو بوديعه ومثل عاريه
يستأنف استبراءها في الحين
فما له أن يجنين أصلاً
لديه لو في شركها أو جنّة
أجزت وإلا فالبناء يلزمه

ومن تسرى أمة لها اشترى
 فإن يك انفساها مما لا
 بالعلم كاستحقاق بعض الأمة
 فإن ذاك الأمر مجهول الصفه
 أن تثبت أنسابه وتحرم
 عقر وقيمة لما قد تلد
 وإن يك الفسخ الذى لها عنا
 مثل اختلال الشرط في بيع رسم
 لبعضهم أثبت فيه النسب
 والجهل مهما كان في الحرام
 مجهول عين مثل جهل حملا
 أو إن ذى البهيمه المعلومه
 مجهول تحريم كجهل حجر
 وهكذا أيضاً شراء المال
 ومثل ذاك الأمر من تسرى
 وجهل وصف مثل من قد جهلا
 وإن هذا اللحم لحم ميتة
 لأن ذاك من علوم الغيب ما
 وماله في الأولين معذره
 وصحح القطب بأن لا يعذرا
 وذاك لامتناع إقدام على
 فمن تسرى أمة وتظهر
 لأنما ذلك مجهول الصفه
 وفي زواجه بها خلف رفع
 وقال بعض العلماء بالأثر

فبان أمر الفسخ في ذاك الشرا
 يميزنه العلماء حالا
 أو إن كلها قد استحققت
 والحكم فيه عند أهل المعرفة
 ومستحقها له فيلزم
 قيمة عبد مثلما تعدد
 مما يميزن بعلم الفطنان
 وذاك من مجهول ما كان حرم
 والبعض من إثبات ذاك قد أبى
 فهو إلى ثلاثة أقسام
 بأن ذا المائع خمروطلا
 ما بيننا خنزيرة مشؤومه
 خنزيرهم وجهل حجر الخمر
 ممن له لا يملكن في الحال
 من دبرت يجهل فيها الحجر
 بأن هذى دبرت لذى العلى
 فيعذرن فيه لجهل الصفه
 لم يطلع عليه من فيه ارتمى
 والبعض في مجهول عين عذره
 في الأولين لو يراه من يرى
 شيء وحكم الله فيه جهلا
 بأن تلك حرة فيعذر
 وتثبت الأنساب بعد معرفه
 أجازها بعض وبعضهم منع
 إن طفلة كانت فذا لم يحجر

ويلزم الصداق إن لم تعلموا
وإن تكن هذى الفتاة عالمه
أو أنها مغصوبة من أهلها
فما لها تزين لـه ولا
فإن يكن يدري بها ويعلم
تدافعنه أعظم الدفاع
وقاتلتة إن أتى ولا يحسد
ولا تصدقه بلا إثباتات
ومن يمس أمة من زمن
وهو يرببها وبعدما ذكر
فما لها أن تجعل إليهما
إن تك ذى لم تعلم الحالا
وإن تكن قد صدقته الجارية
وآمر شخصاً له يشري أمة
أعطاه إياها وعنه ذهباً
أو يعلمن وقوع الاشتراء له
ومن يدبر أمة لشهر
وإن يكن لموته قد دبر
لأنه يمكن أن يموت
قلت وبعد موته يرتفع
وإنه مادام حياً فـهـيـه
كذلك إن دبرها لموتها
ميتة يظنها في سكر
وبعد أن كتبت ذا رأيت ما
يقول إن ذاك في المدبره

بأنها لم تك من صنف الإمام
بأنها لحره ليست أمه
أو أنها مسروقة من أصلها
تجعل له قط إليها سبلا
فهذه الخود عليها يلزم
إذا أتاها طالب الوقاع
لها بأن تتركه حتى يصل
إن يدعى الشرا من السادات
طفولة إلى البلوغ البين
قال لها إني مولاك الأمر
له سبلا إن يشا يأتيها
إلا من القول الذى قد قالا
ففيه ترخيص رواه الراويه
فجاءه بأمة محترمه
فماله قد قيل إن يقربا
من مشتر أو ببيان حصله
من بعد موته له التسري
فهاهنا أمر التسري جبرا
حال جماعها وأن يفوتها
تكليفه عنه فكيف يمنع
في الرق يأتي ما يشا أن يأتيه
في المنع قالوا يمكن أن يأتيها
أو أنها نائمة لا تدري
ذكرته القطب به تكلما
وغيرها محتمل قد نظره

وقال والظاهر أن لا يحجرا
لموته أو موتهما لأنهما
للمنع لما يك بالمعتداد
ولا يصح إن يكن قد دبرا
من قبل أن يأتيه الفناء
أو أن يموت غير ذين أيضا
لأنه يمكن أن يطاهرا
فيقع الموت بذاك اليوم
فيظهن بأنها في حال ما
وإن وطئها هكذا وظهرا
كان لها صداقها وفي النسب
وبائع الأمة قد دبرا
وبعده تدبيرها تيقنا
وتثبتن أنسابه إذا دنسا
وردها لربها والعقور لا
كذلك قيمة البنين فهم
لأن مولاها هو المضيع
ذلك أو قد كان منه بالغلط
فلم يكن لو طئها أو الولد
وإن يكن بائعها قد جهلا
فيلزم الثأري لها العنر معا
كمثل إن دبرها لستة
من بعد موته فباعها الولد
ومن تسرى مشتراة غأتى
قبان بعد أنها مفضوبه

من التسرى إن يكن قد دبرا
تعليهم ذاك الذى تقدمنا
فالظاهر الحل بلا عناد
لنحو شهر حده أو أكثر
أو أن تموت تلکم الغيداء
فإنه في كل ذا لن يرضى
أول يوم مثلا يغشاها
فيمن ذكرناه من المرسوم
جامع حرة لما قد قدمنا
بأنه من بعد أن تحررا
هل يثبتن خلف به نص الكتب
وقد تسراها الذى قد اشترى
يرد بائع إليه الثمننا
لأنه لم يدخلن على الزنى
يكون لازما له أن يبذلا
أولاده لارق يأتى فيهم
لما له بالعمد منه يقع
أو إنمنا ذاك بنسيان فرط
من قيمة كلا ولا عقرب
تدبيرها فباعها وأرسلا
قيمة ما قد ولدته أجمعا
من أشهر أبوه أو لستة
جهلا بما والده كان عقرب
منها بأولاد له ذاك الفتى
أو أنها مسروقة منهوبه

يثبت للشارى وليس يذهب
والعقر لازم وقيمة الولد
غاصبها أو سارق قد ختلا
فقيلا لا تحريم في هذا يعد
قولان في التحريم للخبير
يأت الزنى تعمداً وما يذم
ما للأجنيبات به ليست تصل
كذلك في التدبير ثم السرقة
ثم اشتراها بعد ذا وابتها
والابن ابنه الذى قد حصله
لأنما الأولاد منها أعبد
وبعده فيهم خلاف يتلى
وقال بعض أعبد قد صاروا
لأنهم من مائه تفرعوا
بخمسة من أشهر وشهر
بأنه من قبل ذاك سبقا
من قبل ستة الشهور مذ عقد
وهكذا غير الشرا أن يحصل
يكون وطئها له محلا
كان طراً بشركة الرдах
بأمة فيها اشتراك يجري
يلزمه الأول من أولاد
للسيد الأول قد يعد
إن لم يكن به أقر من شرى
لكنه للسيد الأول رق

فربها يأخذها والنسب
ويرجعن إليه ما كان نقد
يدفعها ويرجعن به على
والخلف في تحريمها إلى الأبد
كذلك في مسألة التدبير
وهكذا الأمر يكون حيث لم
وتحرم إن مسها أو قد فعل
بعد ظهور الغصب في ذى الأمة
ورجل بأمة تزوجا
لم يلزم استبراؤها فإلما له
لكنه على التسرى يشهد
قبل الشراء تبع للمولى
فقال بعض إنهم أحرار
له ولكن بيعهم ممتنع
فما أتى من عقب التسرى
حر إذا لم يك قد تحققا
وما يبين سبقه وما ولد
فإنه عبد لذلك الأول
وإن يكن يملك بعضها فلا
لما من الفسخ على النكاح
وعدم الجواز للتسرى
وإن يكن لم يأت بالأشهاد
أى ينسب إليه وهو عبد
والثان فيه الاختلاف ذكرا
فقيلا إنه له ابن لحق

وقيل ابن أمة وعبد
وقال بعض إنه ابن أمه
وثالث الأولاد إذ يجحد
فهو ابن أمه وعبد الأول
وذاك مبنى على خلف عرف
فقال بعض قطعه بسنة
وبعضهم بسنتين قطعاً
وقيل لا يقطع ما لم يحكما
فينبني ما تم من أقوال
فإنه إن كان لا ينقطع
لأنها مملوكة قبل الشرا
ويفهم أنه إذا أقرر
وسائر الوراث صدقوه
كذلك من أعتق للسرية
كذلك إن مات وقد خلاها
وقيل لازم له ما جاءت
من أشهر من ذلك الأوان
ولم يكن يلزمه من الولد
دوين ستة من الشهرور
أو باعها لرجل وقد دخل
أو أنه زوجها أيضاً له
وإن تكن قد غصبت أو هربت
وما يكون فوق ذلك القدر
وبعضهم يقول إن كل ما
وقال بعض بثبوت النسب

للسيد الأول ذا يعد
عبد الأخير هكذا في حكمه
من اشترى أو وارثوه بعده
وقيل ابنها وعبد من يلي
في قطع ابن عن نكاح قد سلف
إن لم يبين سبق له في المدة
وقيل غير ذاك مما سمعا
يقطعه حاكماً ملزماً
على خلاف لهم في الحال
فالسيد الأول كل يتبع
لذلك والثاني له عرس ترى
به أو الابن متى هذا غبر
لأن ابنه وورثوه
ثمت جاءت بنسول عدة
ملكاً لوارث له حواها
به من الأولاد دون الستة
وهو اختيار ظاهر الديوان
إلا الذي من بطنها كان ولد
إن خرجت محرمة المذكور
بها وبعد الفسخ في العقدة حل
ثم نكاحها الفساد حله
يلزمه ما دونها قد أنجبت
فهم عبيد ما لهم عن ذا مفر
جاءت به من ولد قد لزما
في هذه من ظالم مغتصب

قد نزلوا الغاصب فيما يفعل
وذلك قول بعضنا وقد ورد
وهكذا خلافتهم في الهاربة
وانقطع الوطء من الحليل
بل إنما أبو حنيفة الأرب
وابن عباد رأوا أن الولد
وذلك بالإطلاق لو تعددا
وهو سواء الفتاة غصبت
وإن تكن بولدين أتت
فنسب الاثنين ثابت مما
لأنما الاثنين مثل ولد
وإن يكن وراثته تقاسموا
فما به جاءت لدون ستة
فإن ذلك يلزم من الميتة
يأخذ منه الإرث عند الإخوة
من يوم قسم فهو ابن أمه
كذلك مهما واحد لها ورث
يلزمه إن كان دون الستة
عبد لهذا الوارث المذكور
وإن يكن قبل مضي الأربعه
فإنه يتبعه ولو ولد
وقيل من باع لسريره
أو أنه زوجته قد طلقا
فكانت الزوجة كالسريرة
فكل ما قد جاءت به لزم

منزلة للمستحل تجمعل
عن مالك وبعض صحبه النجد
عن زوجها لرجل والذاهبه
عنها ففيها ما هنا من قيل
وبعض أصحاب له ممن ذهب
يكون للفراش حكماً لا يرد
ولم يكن وطء من الزوج بدا
أو غير ذا أو أنها قد هربت
أى ولدتهما معا بمرة
من ميت على اتفاق وقعا
إذا أتى بدون ما تردد
لها وقد جرت عليها الأسهم
شهوره من يوم وقت القسمة
وكان حراً وله ابن أتى
لأما أتت به بعيد الستة
وعبد من قد وقعت في سهمه
فما عقيب موت موروث حدث
وفوقها فإنه ابن الأمة
وقس عليه سائر الأمور
والعشر قد بان تحرك معه
لسنة من بعد ذلك الأمد
من بعدما استبرا لها في وقته
ثلاث طلاقات لها قد فرقها
يأتين بالأولاد بعد المدة
عليه مالم يحكم من حكم

ببيعه لتلكم السرية
 وأنه من بعد حكم من حكم
 إلا الذي لدون ستة أتى
 قال الثميني وأما المشتهر
 ومن توفي زوجها إن وضعت
 يلحقه لسنتين الولد
 ما لم يكن تزوج لو أنكرا
 أو أنكرا الوارث في التوفي
 وإن تزوجت غلأخـــــير
 إلا إذا قبل مضي الأربعه
 من يوم مات أولها قد طلقا
 لو أنه في داخل البطن بقي
 إلا إذا بان أنه سقط
 قال الإمام القطب ما قد ذكره
 يبنى على مقال إن أكثرا
 قال وذاك القول للجمهور
 وهكذا عائشة والثوري
 وقال بعده وهذا القول
 قال وقال الظاهري الأكثر
 جرياً على الغالب من حال النسا
 لا يلحقن إلا إذا بان معه
 قال الحجازي محمد الحكم
 وأربع من السنين قد أتى
 وقد أتى عن مالك الثمين
 قال الفتى الزهري يلحقن إلى

وبطلاق كائن للزوجة
 فما عليه منهم شيء لزم
 من أشهر من يوم حكم ثبتا
 أن التي طلقها زوج ومـــــر
 بولد ومن حليلها ادعت
 من يوم موت أو طلاق يوجد
 في صورة الطلاق ما كان جرى
 فالابن لاحق به في الوصف
 يكون هذا الابن في التصير
 والعشر قد صار تحرك معه
 فذلك الابن به قد لحقا
 عشرين عاماً أو عليها يرتقي
 أو مات في البطن ولا يحس قط
 بأنه المشهور حيث قرره
 حاملها عامان مثلما ترى
 ولأبي عبيدة الكبير
 وكل أهل الرأي في المأثور
 بدون ما شك هو المعمول
 تسعة أشهر له تقدر
 فما به من بعد ذاك نفسا
 تحرك قبل شهر أربعه
 بأنما أكثره عام أتم
 عن مالك والشافعي مثبتا
 بأنه خمس من السنين
 أكثر مما قد ذكرنا أولا

وهو سواء بالطلاق قد حكم
وقال بعض كل من تطلق
وحرة تكون هذى أو أمه
قد وطئت بعقدها المكين
فإنما سبيل هذه جرى
والمشركون إن سبوا سريره
فولدت عندهم فالولسد
وهكذا بالمتسرى قيل لن
من زوجها أو الذى تسرى
خلفاً لما عن ابن عباد أتى
فإن ذين يلحقان بهما
وإن أتت بولد من قبل
وآخر من بعده فالسابق
وما أتت فى مدة الإلحاق به
لو أنكرت بأن يكون الولد
أبطل ما أثبتته الشرع الأجل
وقيل مهما تدعى فى موطن
لا يلحق الزوج الذى قد عرفا
وتارك سرية لما افتقد
توقف أحكام لها مثل الزنى
مما به تختلف الأحكام ما
لوضعها فإن تكن قد وضعت
اذ صار وارثا لها ذاك الولد
وإن تكن قد ولدته ميتاً
وإن تكن قد ولدته وهو حي

حاكمنا أو لم يكن حكم حتم
أو أنها بالموت عنه ترهق
وذات عهد أو تكون مسلمه
أو وطئت بالملك لليمين
على الذى من الخلاف ذكرا
من أحد أو زوجة نقيه
لا يلحقن بالزوج فيما نجد
يلحق إلا مارجى بأن يكن
قد سبيت به وفيها شرا
وعن أبي حنيفة قد ثبتا
ما ولدته مطلقا ولو نما
خروج مدة اللقوق الأصلي
يلحقه وقيل كل لاحق
فلاحق به وليس يشترطه
منه لأن نكرها إذ يوجد
من نسب لأجل ذاك ما قبل
بأنه من زوجها لم يكن
لكنما القطب له قد ضعفا
حاملة وماله منها ولد
والقتل والجرح وقذف إن عنى
بين حرائر النساء والإماء
حيّاً فقتلك حرة قد رجعت
أو بعضها إن كان عنده أحد
فهى من الإماء حكماً ثبتا
تحريرها من سهم ذلك البنسي

وقال بعض من جميع المال وما عليه زاد غمى تضمن وقال بعض إنها تستسعى من دون سهم ابنها وقيل بل وقيل غير ابنها يدفع له مقدار ما ينوبهم من الأمه وما بقى من بعد ذاك يقسم وإن تكن قد حررت من سهم للغير أنصباءهم وقيل لا وهكذا مشترك فيها متى غير ابنها من شركاء يختلف وإن تواف السيد المنية وقد أحاط الدين بالذى يجد شيئاً ولا من حرة ذى تخرج إن مات عنها سيد تسرى وكان قد أبقى لها رهونه وإن تكن فكت من الرهـان ومن بيع سرية أو أخرجها وردها في مجلس للبيع له فما عليه بعد هذا الأمر وهكذا فراشه منها فلا فكل ما قد ولدته من ولد وإن في ذلك إيـمـاء إلى وذلك الفراش في الحـرائر وهكذا إمكان وطء والإمـاء

وثلك قد جاء في مقال له وللغير كما يعين للوارثين بالسهم جمعاً تسعى له كغيره إذا سأل من ذلك الميراث في ذى المسألة والابن لا يأخذ منه أسهم ما بين ابنها ومما بينهم سليلها فضامن في الحكم وتلك حرة بإجماع الملا ما حررت بمحرّم منها أتى فيها كأم ولد ممّا سلف وبقيت من بعده السـريـه لم تنعتق إذ لم يرث منها الولد به كذا في العتق ذى لا تلج أو أنه لم يتسر العـذرا أو أنها بعوض موضونه فتعتقن أو عوض تعانني من ملكه بأى وجه أرتجأ من اشترى بالبيع أو ما مائله لهذه الفتاة أن يستبرى ينقطعن لأجل ما قد حصل فهو له لأجل ما كان عقد إن الإمـاء تدعى غرائشاً للملا يكون بالعقد الصحيح الشاهر إقرار سيد بوطء قدمـاء

وجعل الهادى لنا من العمى
 فى قصة ابن زمعة مع سعد
 الابن يا عبد لكم إن الولد
 وإن للعاهر قد قال الحجر
 إن الجماع وحده به يتم
 أى عقد تزويج لهم أو وجدا
 فإن يك الوطء هناك قد عدم
 وقول خير الخلق إنما الولد
 فإنما ذاك عموم جائى
 وبعضهم قال الفراش ينقطع
 فلازم عليه يستبريها
 فلم يكن يلزمه منها الولد
 قالوا وذاك ظاهر إن كان ذا
 بعد أن استبرا وبعد ردت
 وإن يكن بدون ما استبراء
 فإنه يلزمه منها الولد
 وغير محتاج لأن يستشهدا
 لأنما استشهاده للال
 وكونه أخرجها من ملكه
 لكونها إليه حالا رجعت
 وقيل فى استشهاده الذى سبق
 لأنما الخروج من ملك سبق
 وإن بها عقد زواج أغلقا
 وبعد ذاك قام واشتراها
 وإن يكن سواء مشتربيها

الابن للفراش أيضاً فى الإما
 ابن أبى وقاص قال المهدي
 يكون للفراش هكذا ورد
 فثبت الأمر على ما قد ذكر
 ذاك الفراش كان من عقد علم
 ذلك من ملك يمين وبدا
 فذلك الفراش أيضاً منعدم
 يكون للفراش حسبما ورد
 فى حرة النساء والإماء
 عنها بنفس البيع حينما وقع
 لو عاد فى مجلسه إليها
 إلا إذا من قبل ستة ولد
 أخرجها من ملكه ونبدأ
 إليه فى مجلسه بصفقة
 أخرجها بأى وجه جائى
 وذاك بالإطلاق فيما قد نجد
 على التسرى بعد ما كان بدا
 والابن لازم لـه بحال
 فهو كأن لم تخرجن عن سلكه
 فى مجلس به البيوع وقعت
 فذاك لا يكفيه للذى لحق
 بينهما قد صار فاصلا بحق
 وبعد ذا فى مجلس قد طلقا
 فإنه يلزمه استبراها
 يلزمه كذلك يستبريها

ومن بيع للنصف من سرية
من يوم بيع فعليه لزماً
وما يزيد فوق ذاك يوقف
والبعض قاطع بأن لا يلزمه
وأنه مشتركاً يكون ما
بقدر أنصبتهم في الأمة
بأنه يلزمه ان لم يقرر
ما لم تقضى مدة الحمل
في ذاك أنه يكون الولد
ما لم يكن من يوم بيع يمضي
وقيل أربع السنين ووجد
وعاقد بأمة ثم اشترى
فمثل ذاك إن يكن جاء الولد
أو أنه أبدى حراكاً قبلاً
ومن يكن زوج للسرية
وإن لعبده فإن ما تلزمه
ولم يكن ما فوقها له لزم
قبل تمام عشرة وأربعه
وإن يكن زوجها بطفلاً
ما تأتى به من الأولاد
فإن ما تأتى به من ولد
لو بعد ستة وما تحركا
وقيل لا يلزم ما زاد على
وهو ابن أمه وعبدته استقر
قبل تمام العشر والأربعة

فولدت دون شهر ستة
ما ولدت وكان حراً مكرماً
فيه لإشكال عليه يعرف
وأنه عبد أتى من الأمة
بين شريكه وبينه ارتضى
وجاء عن بعض من الأئمة
من اشترى بالوطء منه قد صدر
وإنما خلاصة المقال
من ذين للأول حين يوجد
عليه عامان مقال بعض
خمس وستة الشهور قد ورد
لنصفها أو كان من إرث طرا
من قبل ستة الشهور مذ عقد
أربعة وعشرة إذ حلاً
من بعدما استبرا لها بمدة
يلزمه إن دون ستة ولد
إلا إذا تحرك له علم
من وقت عقدها الذي قد أوقعه
بحيث لا يلزمه في الأصل
لصغر حالاً عليه بآدي
يلزم مطلقاً لذاك السيد
من قبل مدة له هنالك
ستة أشهر يقينا وعلا
إلا إذا تحرك له ظهر
فلا يكون ابن تلك الأمة

لم يلزمنه ما عليها قد ربا
 ما لم يكن قطع الفراش حكما
 قيل بأربع وبالخمس ورد
 ثمت يستبرى لها بحيضة
 فإنهم له بلا محال
 عنها بتزويج لها قد أوقعا
 من ملكه بالشئ من أسباب
 إلا الذى لدون ستة تعد
 يكون قاطعا ولا المستأصلا
 وهكذا المجبوب نجعلنه
 وهكذا المفتول قد يكون
 ولم يكن فراشه عنها قطع
 فإنه عليه شئ يلزم
 أو شرك قد خان للعهود
 زوجها بمسلم قد خضا
 مع زوجها الأخير بعضا من ولد
 ردت لملك ذلك الكفــــــــــــــــور
 وبيعها كذاك أيضا حظلا
 تخدمهم مع جملة الخدام
 لكنه يؤخذ بالمؤنــــــــــــــــة
 عليه لو من بيع ذاك ينفر
 أنسابه ببنت منها والولد
 يميزن بالعلم فينا والفظن
 بها تسرى بعد عقدة الشرا
 بما من التدبير فيها قدما

وإن يكن قد باعها أو وهبها
 وكان بعض العلماء قد ألزما
 وقيل ما لم يمض عامان وقد
 وقيل من يعزل عن سرية
 وحيضة ثم أتت بآل
 إلا إذا فراشه قد قطعها
 أو مثل عتق كان أو إذ هاب
 فغير لازم له من الولد
 وإن يكن زوجها طفلا فلا
 لا يقطعون للفراش عنه
 وقطع الخصى والعننين
 وإن زنت بعد اعتزال قد وقع
 فكل أولاد أتت ذى بهم
 وإن يدبر أمة يهودي
 فباعها لمسلم ومن شرى
 من بعدما قد أسلمت ثم تلد
 ويعلم الأخير بالتدبير
 فيحرمن نكاحها عن هؤلاء
 فتقعدن مع ذوى الإسلام
 ويأخذ الكافر أجر الخدمة
 وبيع ما قد ولدته يجبر
 والمسلم الثانى الذى بها عقد
 لأن ذاك الأمر مما لم يكن
 وإن يك المسلم من لها اشترى
 فولدت لديه ثم علما

وما لها عليه عقد يقضى
 وقيمة الأولاد ليس يستحق
 فذاك حر ولد للمسلم
 ثم أقر أنه منه الولد
 على مقالته ببيِّنات
 فغير ثابت فلا يقرب
 إقراره عليه جاز وانعقد
 ابناً له فذاك حر يوجد
 رجوعه من مشتريه أولاً
 فربما زلت بهذا قدمه
 سريّة له بحمل مثقل
 لذلك الحمل الذى فى البطن
 للغير لو كان بلا استبراء
 من النسا وهاكها مسطره
 مشرّكة من صاحبات الكفر
 ومن لها من أبوك وابنكا
 وأمة وأمه المعتركة
 من الرضاع وانتهى ما قاله

فثبتت الأنساب منها أيضاً
 ولا لسيد لها كان سبق
 بل ما أتت من ولد متمم
 وبائع لأمة وما تلد
 يدفع قوله إذا لم يات
 وصح بيعه وأما النسب
 وإن يعد إليه يوماً الولد
 ويلزمه فيكون الولد
 وينبغى بأن يعاون على
 إن عرفت توبته وندمه
 وكره الأشياخ بيع الرجل
 وبعضهم رخص أن يستثنى
 وجوزوا الترويج للإماء
 ويحرمن وطء إحدى عشره
 مملوكة بصفة التسري
 زانية وحامل من غير كا
 وذات زوج وكذا المشتركه
 أو أختها وعمّة والخاله

باب الرضاع

أحكامه مكشوفة القناع
 فى خبر للهاشمى المنتخب
 غير ابنها بدون ضريع
 وإن تكن ما استأذنت وترضع

باب به أذكر للرضاع
 ان الرضاع حكمه حكم النسب
 وليس للمرأة حتماً ترضع
 إلا بإذن من حليل يسمع

فإنه تباعة عليها
 وجائز بدون إذن لضرر
 كأن تنجى الطفل من موت حضر
 كذلك إن لم يكن مع الولد
 أو أنه من غيرها لم يقبلا
 بمثل ضرب أو بسلب مال
 إن تك لا تموت ذى بضريه
 أما بأن تنجى الفتاة من
 بلبن منها فإذا شئ يجب
 ولم يجد قوتاً سوى مارسما
 وإن يكن محتتماً غفى إننا
 وإن يك الإناء لما يوجد
 وإن يكن ذلك لما يمكن
 وليجتنب مسالها ما وجد
 وإن يرى منها سوى كفيها
 إلا إذا ما كان منها محرماً
 وقد أتى عن بعضهم في قال
 فإنه في الانفصال أيضاً
 فشر العانة من فتاة
 كذاك أيضاً شعر قد نزلا
 دم لحيضها وطهر يندفع
 وغير كفها وما قد سفلا
 من ركبتيها ودم الفرج متى
 فلبن يكون من فتاة
 ولم يكن لامرأة أن ترضعها

إلا إذا حليها يبريها
 لو منع الحليل ذاك وحجر
 بلبن منها فإذا به أمر
 من غيرها أو لم يكن دروجد
 أو يجبرنها جائز من الملا
 وجاز أن تعصيه في ذا الحال
 ولا بسلب مالها ونهبه
 قد بان عن حسد الرضاع من زمن
 على الفتاة أن يخف هذا العطب
 وقال بعض إنه لن يلزمها
 صبت له وناولته اللبن
 فإنها له نصب في اليد
 فجائز بفيه تسقيه اللبن
 له سبيلا وليكن مبتعدا
 ووجهها إذا أتى إليها
 فإن للمحرم حكماً علماً
 ما كان عورة في الاتصال
 يكون عورة وليس يرضى
 بالغة من جملة العورات
 من رأسها فرج وإبط مثلاً
 كذاك ما من غير وجهها قطع
 من سرّة الطفلة والذى علا
 يخرج من نحو نكاح قد أتى
 بالغة من جملة العورات
 ابناً لها من أول قد وقع

كلأهما فلتسقه ذاك اللبن
ترضع هذى أحداً من الملا
كذلك المجنون في الآثار
وهكذا سيده ليأذنا
يحتاج إذن العبد فيما نزل
إلا إذا كان بإذن من أب
وإذن زوجها ودون ذا فلا
ثدياً لها في فم صل قتلا
غير ابنها لغير داع علما
وخشية الضرر من ذا الباب
ولو بإذن من حليله راقبي
والإذن لا إثم هناك بآدي
يمكن ينسى شاهد ما قد شهد
إلا لضر كائن ويعلم
أو واحداً عدلا وعدلتين
حاجة هذى المرأة المسكينة
وليس من مال لهذى المرأة
سليل غيرها بأجر يقطع
ضرورة ودون إذن رسماً
مع ما من الإثم به منطلقه
لزوجها ليس لها فترضعا
إرضاعها أو أنه لحاجة
ولا كراهة عليها تجري
أن يأخذ الأجر عليه والتمن
إن كان لم يوجد سواها أصلا

بلبن الأخير إلا إن إذن
وإن يكن حليلها طفلاً فلا
إلا إذا ما كان باضطرار
والعبد تستأذنه فيما عني
وقييل إذن سيد يكفي ولا
وأمة لا ترضعن لصبي
وإذن سيد لها قد كفلا
وقال بعض العلماء إن تجعل
أحسن من أن تلقمنه فما
كراهة التشييك للنسب
وذلكم زجر على الإطلاق
لكنه إن كان مع إثم
وإنه مع ذاك مكروه فقد
فما لها على الرضاع تقدم
ولتشهدن بفعالها عدلين
من جملة الضرورة المبينة
إلى طعام أو لنحو كسوة
وزوجها لم يعطها فترضع
فإن تكن قد أرضعت بدون ما
فإن هذى جمعت للسرفه
إذ درها الذي بها نجمع
أما إذا ما كان للضرورة
فليس فيه أبداً من زجر
وجائز لمن له كان اللبن
لو لضرورة تكون إلا

غفيل إن الأجر ليست تجد
لو أنه قد حصل المذكور
هل إنها من الوجوب المثبت
والقول بالوجوب فيها صحوا
لن له نجى من الهوان
لو لبنا وليس يضمن العنا
طفل وشكت بعد في الذي ألم
أو قطرت في عينه أو الأذن
في الحلق منه بتداو قد جعل
فإن ذاك موجب للشبهة
يكون وأفي جوفه ذاك اللبن
خشية أن يكون ذا لم يصل
أو التصافح الذي قد منعنا
كلا ولا بالكفر والتأثيم
بينهما لشبهة قد تعلم
في دبر كذا أيضاً في الأذن
قليله فهو رضاع قد جعل
قال بذاك صحبنا الشم النجد
والبحر وابن عمر المفضل
رواية عنه وقول نقلا
وغيرهم من قدماء العصور
بقلة الرضاع أو بكثرة
كان على وابن مسعود الأجل
من الرضاع إن يكن شيء دخل
وعن أبي ثور وعن داود

أو كان لم يقبل سواها الولد
وقال بعضهم لها الأجور
يبني على الخلاف في التنجية
أم لا ولكن الوجوب أرجح
مع لزوم ذلك الضمان
ما يصرفن عليه من مال هنا
وامرأة تلقم ثديها بفم
هل جرع الطفل لذلك اللبن
أو منخر أو كان في جرح حصل
وفي وصوله لجوف شكت
فماله تزويجها خشية أن
وماله يضافحها مقبلا
وإن يك التزويج يوماً وقعا
لم يحكم في ذاك بالتحريم
وهكذا التفريق ليس يلزم
وقيل لأبأس بقطرها اللبن
ثم الرضاع فهو لو كان أقل
والقطب قد صححه قال وقد
ومالك ونجل مسعود علي
وابن مبارك وأحمد على
كذا أبو حنيفة والثوري
لعدم تحديد أتى في الآية
والبيهقي عن شريح قد نقل
قالا يحرم الكثير والأقل
قال وجاء عن أبي عبيد

بأنما التحريم ليس يحصل
والشافعي قال ثم أحمد
بأنما التحريم ليس ياتي
لما أتى في سهلة وسالم
قال أرضعيه خمس رضعات وقد
عن عائش عن الرسول يرسم
والمصتان هكذا وأخرجنا
قد قال لا تحرم الأملج
وقيل لا تحريم دون العشر
وفي السئالات مقال نقلا
بعشر رضعات وكان فيهما
فنسخ الحكم الذي هنا ذكر
وحجة الأصحاب فيهما نقلا
عن ابن مسعود الأجل المرتضى
كذلك أيضاً بعضهم قد ذكروا
بأنما عائش لا تحرم
قال قضاء الواحد الجليل
يعنى بأن الله في الرضاع
فذلك القليل والذي أقل
وعن فتى العباس قوله يرسم
وقال لابن عمر بعضهم
برضعة ولا برضعتين
قال قضاء الله خير من قضا
وقيل لابن عمر المذكور
قالا بأن ليس يحرمنا

بدون مصات ثلاث تجعل
في خبر عنه وقول يوجد
بدون خمس كن من رضعات
أن النبي المصطفى من هاشم
أخرج مسلم حديثاً بسند
بأنما المصة لا تحرم
عن أم فضل للرسول المرتجى
كلا ولا الأملجان المدرجه
وذاك عن أهل الحجاز الغر
قد كان تحريم الرضاع أولاً
يتلى من الذكر لنا قديماً
ونسخ الرسم ولم يبق أثر
ما قد أتى للبيهقي أولاً
وعن علي في حديث قد مضى
بأنه قيل لابن عمر
لخطفة وخطفتين منهم
من ذاك خير جاء في المنقول
أطلق للذي يكون واعى
منه محرم إذا يوماً حصل
قليله مع الكثير يحرم
أن فتى الزبير لا يحرم
ولا بمصة ومصتين
ابن الزبير وهو قول مرتضى
عن عائش وعن فتى الزبير
ثلاث رضعات إذا ماكننا

قال كتاب الله ذى الجلال
ثم قرا من بعد ذاك الحال
وإن تكن صبتة في فيه هنا
لو قاءه بعد وصول الجوف
كمثلما يحد أيضاً من شرب
وإن يكن قد جعلته في كماً
فأطعمته أو سقته الكلاً
وفي الأقل شبهة وإن يكن
ولم يكن يشربه فها هنا
ثم الرضاع لو غدا عن قهر
فإنه لو جاء شخص مقتدر
أن ترضعن هذى صبياً ذا صغر
فحرم على الصبي وغدت
لأنما الرضاع من خطاب
وقال بعض إنه لو قطرت
في قعر بئر فأساغ الولد
وقيل لا إن تك عين اللبن
ويغلب الماء عليه وعلى
وقيل مهما الماء كان أكثر
إذ التوضى عندهم يباح
وإن تكن على دقيق قد رمت
ولو قليلاً فرضاع قد عني
وقيل إن لم يتبين اللبن
كلا ولا الأكثر مما قد رسم
وإن تك الكل بهذا تعجن

أصدق من قولهما بحال
لآية الرضاع بالكمال
من ثديها أو يدها أو من إنا
فهو رضاع كامل في الوصف
لمسكر لو قاءه بعد وصب
أودر شاة أو طعام طعماً
أو الكثير فرضاع حلاً
منفرداً في جانب ذاك اللبن
لا شبهة ولا رضاع كونا
فحكمه حكم الرضاع يجري
إلى فتاة ولها كان قهر
ففعلت كان رضاعاً يعتبر
كأمه في كل حالة بدت
وضع راينا عن أولى الأبواب
قطرة درمن فتاة وجرت
من مائها فهو رضاع يوجد
تستهلكن في مائها المعين
لون له وحاله تحولا
فليس للألبان حكم أسرا
به وما في ذلكم جناح
أو في طعام يابس فأطعمت
إن لم يكن موضعه تبيناً
ولم تكن تطعمه الكل إذن
فتلك شبهة وأمرها علم
أى وحده فهو رضاع بين

وإن بارز طبخت درأ حصل
أو أنه من مائه قد شربا
إلا إذا ما الأرز جف حيث لن
وناله تغير واحتمله
وبعضهم فيما له قد رسم
وجاء في الديوان خلف إن ذهب
وإن يكن مع غيره ذا يغلى
حتى بتلك النار قد تغيرا
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
وإن يقع على طعام اللبن
ودهب رطوبة فيه وقد
لأنه زال الست تنظـر
ببيسه وبمضى المدة
ذهاب ماكان من الرطوبة
وإن رمت في إناء يوجـد
فهو رضاع وهم كالأخوة
وإن نساء جعلت ألبانـا
فجاء طفل ولبعضه شرب
وإنه منهن لا يصافح
وإن يكن ذا كله قد شربا
وإن يكن يشرب ذاك اللبنـا
فإن ذاك شبهة في جانب
وإن يك الصبي ثديا ألقما
والحكم بالرضاع أولى فيها
وذلك الحكم إذا ما كانا

ومنه ذلك الصبي قد أكل
فشبهة وهو رضاع حسبا
تلحقه رطوبة من اللبن
وعينه زالت فلا آثار له
يختار الاحتياط فهو أقوم
لون له وفي كماء كان صب
أو وحده أيضاً بنار تصلى
غذاك لم يكن رضاعاً أثرا
بأنما هذا رضاع يعتبر
فجف ذلك الطعام وخشن
نال الصبي فرضاعاً لا يعد
في موضع منتجس قد يظهر
وأصل حكم طهر هذى الصفة
على النجاسات متى تبدت
واثنان منه شربا أو أزيد
لو أنهم كانوا بحـد الكثرة
منها بكأس واحد قد كانا
فشبهة ما بينهما تجتنب
واحدة كلا ولا يناكح
فذاك منهن رضاع حسبا
أو بعضه جملة أطفال هنا
كل غتى منهم مع الأصاحب
فمضيه فشبهة فيها ارتمي
للتشرك الشبهة لا ثانيها
في الثدي منها لبن وبانا

والخص من دون ظهور اللبن
اذ قد يمص الثدي والألبان لا
لكنما فيه حصول شبهة
او بظهور لبن في طرف
وهكذا إذا أحست اللبنة
وبالشهادات على ما ياتي
وقيل مهما رأت الطفل المذرب
بأنه في جوفه قد وصلا
والحد في الرضاع فالحولان
او أنه في السنتين استغنى
وقيل لو قد جمع الأكل إلى
وإن يكن على الطعام اعتمادا
وأبن ثلاث والذي منها ارتفع
فليتزوج إن يشا ذاك ولا
وأبعد الريبة عن بعضهم
جاء احتياطاً عن أبي عبيدة
فراضع في دون رابع السنة
قال الإمام القطب ذاك معنى
بأنما الرضيع قد يصافح
وابن ثلاث لا يصافحنا
وإن يكن لأربع يناكح
وامرأة إن دخلت محله
وقد خفى ذاك على أهليها
جاز لهم تزواج إلا إذا
وبعضهم يمنعه لأجل ما

لا يوجب الرضاع منها ان يكن
تتحدرن لنحوه وتنزلا
وليس يحكم بدون صحة
من شفة له كما لا يختفى
ينهل من ثدى لها وينزل
فيها بعون واسع الهبات
يمص منها وعلى الظن غلب
فإنما ذاك رضاع حصلا
فدونها بدون ما نكران
عن الرضاع فرضاع غنا
رضاعه فهو رضاع جعل
مجترى فلا رضاع وجدا
فليس فيه من رضاع لو وقع
يصافحن فإنه قد حظلا
لأربع من السنين تعلم
وبعضهم يجزم في القضية
ترويجه ممتنع قد بينه
قولهم الذى له سمعنا
في سنتين وهو لا يناكح
كذلك أيضاً لا يناكحنا
بدون ما بأس ولا يصافح
فأرضعت فيها بنين حملة
وعلموا الرضاع كان فيها
يعلم أن ذا أخ كان لذا
صار هنا من اشتباه أبيهما

ومن له من النساء أربع
فراضع اللبن من مريما
لأنه أخوه إذ ذاك اللبن
كذاك لا ينكح منهن مـره
وناكح ذات سليل خنعا
إلا إذا كانت غنية وله
وقال بعض ماله أن يوقفها
ومن يطلق زوجة أو قد هلك
فحينما الثانى عليها يدخلن
وصار للثانى ولو ترضع من
وقيل لا ينقطعن أو تحملا
وبعضهم يقول حتى تحملا
وغير قاطع لألبان الذكر
يقطع زوج بالغ اللبن
بأن يكون رأس إحليل سقط
وأنه لا يقطعن اللبنا
ولا نكاح محرم تعمدا
ويقطعنه نكاح فسدا
واللبن المسروق والذى غصب
ولبن الفحل فلا يكون قط
وقيل إنه يكون ولبن
ومن زنى بامرأة وتحمل
فإن ذاك اللبن الحاصل من
فماله تزوج بامرأة
وإن لها زوج فإن اللبنا

وجملة من السراى يجمع
لا ينكحن راضعا من فاطما
جميعه لبعلهن يرجعن
لأنه ربيها قد صيره
فما له يمنعا أن ترضعا
من دونها ضئر هناك كقله
حتى يكون الابن نفسه كفى
عنها وآخر لها بعد ملك
ينقطعن عن أول منها اللبن
ذلك ابناً فلذا الثانى اللبن
من الأخير فهناك انفصلا
منه وتلقى حملها مكمل
مس لفرج بيد ولا نظر
إن مس مساً كاملاً ولم ينى
فإنه إن لم يغب لا قطع قط
مس من الطفل أتى ولا الزنى
كمن بها فى عدة قد عقدا
وزبدها كلبن إن وجدا
فهو رضاع عندهم فليجتنب
منه رضاع عندهم ولو سقط
تلك الخنثى فراضع يحسبن
منه وماله حليل يحصل
تلك التى زنى اليه ينسبن
قد رضعت من لبن الزنية
له ولا يقطعه من قد زنى

لأنما الابن له يصير لا
ويحرم إرضاع طفل من لبن
محرم فلا يحل إلا
وهكذا الكلام في المشركة
وذات علة مضرة فلا
فإن تكن بأمرها لم تخبر
ويكرهن من سوى الأصلية
كذلك ذات خلق لا يستحب
وطفل مسلم فلا ينجى
وجاء في قول لبعضهم نقل
أما الكتابية مهما عاهدت
وقيل بالتكريه فيما يوجد
قال وذى الأقوال منها في اللبن
بكل حال كان من أحوال
وراضع من ميتة وقد نزل
فقال بعضهم رضاع حصلا
ومن يقول إنه رضاع
هل يتعدها لغيرها فلا
أو أنه لا يتعدها فلا
ولبن من أمة وذات
فهو رضاع والخلاف ثبثا
وينشر الحرمة في الأولاد
أو أنه لا يتجاوزنا
ومن زنى بامرأة فترضع
وأم بنت لك من رضاع

للزنان حكماً بحديث نقل
ميتة لأنه رجس زكن
لضرر كان عليهم حلا
غير الكتابية عند الحرمة
يسترضعنها لضرار حصلا
ضامنة إن بان بعض الضرر
إرضاعه ومن سوى العفيفة
رضاعها مكره فليجتنب
لبن من ذات شرك تجا
بأنه به ينجى إن حصل
طاهرة ألبانها مذ وجدت
وقال بعض نجس مبتعد
لكنه منها رضاع إن يكن
حيث نكاحها من الحلال
شئ ولو لم يعرفن ما انفصل
محرم وبعضهم يقول لا
ففيه ما بينهم نزاع
ينكح ما منها علا أو سفلا
يمنع مما قد ذكرنا أولا
شرك لمشرك وعبد آتى
هل يتجاوزن من حيث أتى
والأمهات حسب المعتقد
غير التي منها الرضاع عفا
جارية فهي حرام تمنع
جاز نكاحها بلا امتناع

وهكذا أخت بنيك أيضا
وهكذا من لأخيك ترضع
ومن له حليلتان واحده
وتلكم الأخرى صبياً ترضع
فالخلف في تناكح الأولاد
مشركة قد أسلمت فإن ما
رضاعه مثل رضاع حصلا
في أنه هل ينشئن للحرمة
وضابط الأمر على ما ذكرنا
يقول ان لبن المرضعة
وإن بقيح أودم بغير
لو كان مغلوباً هنالك اللبن
والورع الحامى فلا يصافح
والحكم للأغلب حين يحكم
والخلف في الرضاع من ألبان
من قبل أن يطرقتها فصل بحل
وفي الذي تطليه المرأة من
هل هو عندهم رضاع شرعي
ثالثها إن أنبت اللحمانا
وفي حديث للنبي يرسم
غير الذي قد فتق الأمعاء
ولا رضاع في حديث قد ورد
والقطب قال إنه لا يقع
باللبن القديم إن كان ضعف
بحيث لا ينبت لحمياً لا ولا

من الرضاع جائز أن ترضى
تزوجها عليك لا يمتنع
ترضع بنتاً لسواه عائده
وهو لغيره كذاك يقع
فمذهب الجمهور منع بادی
قد أرضعته حال شرك علما
من شركات فيه خلف نقلا
أو غيرناشر لها من جهة
في النيل قطب العلما وحررا
يتبع للإسلام والحرية
أو بهما فشيبة يعتبر
وذاك في باب التخرج التحسن
لأجل ما قلنا ولا يناكح
كغيره من كل ما ينهم
بكر وثيب من النسوان
ولا يحرم قد دنا منها رجل
ثدى مشوباً غير خالص لبن
أولاً فلا حكم له في المنع
فإن حكمه رضاع كانا
أن من الرضاع لا يحرم
كذاك عن بعضهم قد جاء
إلا الذي للحم قد كان يشد
حرم على هذا الذي قد رفعوا
وطال فيها عهده وقد سلف
يكون فيه من غذاء حصلا

ومن تقل أرضعت هندا وعمر
وإن هما من قبلة تعاقدتا
لو أنها تقول قد كذبت
وقال بعض إنه لو نطقا
فلا يجوز بعده الاقدام
لا إن تقل ذلك بعدما شهر
وإن تكن غائبة وتعلم
وصدقت إن تك في الولاية
أولا فلا يقبل ما قد ذكرت
وقال بعض إنها تصدق
لو أنها لم تك في الولاية
ويقبل قول الفتاة مطلقا
وإن تقل قد أرضعت من وجدا
أو بقليل دونها ولم تكن
فإن قولها الذي أبدته
ومن بذات محرم أقرا
ثم ادعى من بعد ذلك غلطا
فجائز تزويجها به متى
وإن أقرت الفتاة وهو قد
وبعد ذلك نفسها قد أكذبت
وعقدة التزويج بعد ذا عقد
وقولها لا يقبلان بعدما
إلا إذا صدقها فيها ادعت
فإن تكن في القول هذى صادقه
وإن يكن أوقع تزويجا بها

زواجهم محرم لما ذكر
فرق ما بينهما وأبعدا
من بعد ذاك في الذي نطقت
على الرضاع طائر وحققا
على الزواج بل هو الحرام
تزويجهم وحضرت فيمن حضر
فأخبرت يفرقن بينهما
وادعت النسيان عند العقدة
الا إذا بنيت قد أحضرت
أن تدعى النسيان حين تنطق
ان نطقت بهذه الرواية
في ممكن ترضعه أن تنطقا
أكبر منها أو كمثلا غدا
فاقت بسبع من سنين عنه سن
ليس بشيء لو قد ادعته
من الرضاع قال ذاك جهرا
أو ادعى النسيان منه أو خطأ
ما صدقته في الذي به أتى
أنكر ما قالت به وقد جحد
وزعمت أن خطأ قد ركبت
فإن ذاك جائز ولا يرد
قد عقدا التزويج ما بينهما
أو أحضرت بينة وسمعت
فلتفتدي بالمال ولتفارقه
من قبل أن تقر ذى بكذبها

فهو على فراقها لن يقهرا وإن يكن هو الذى قد ادعى من قبل أن لنفسه يكذبا فالخلف فى الترويج بعض أفسدا ومن يكن قد ادعى لحرمة وبخلاف ما ادعاه علموا وإن هم لم يعلموا خلاف ما ومن تبع عبداً وبعد ذا ادعى لو أنها قد صدقته إلا أى يشهدان أنها من قبل ما فإن يكن ذلك ردت الثمن وجوزت شهادة من مرضعه وامرأة على رضاع تشهد وإن أمينان يقولان ميا وتكرن مية قالت أنا وأهل جملة فقولهم لدى لو كثروا إلا على مقالة وجوز الحكم بها لو وقع ما لم يكن ريب فيؤخذنا وذا هو الأحوط فى الأمور إن سليما أرضعت سلماتنا وقال بعض العلماء منها واختلف القائل بالقبول فقال بعض يقبلن ما سمعا وقيل إن ثنتين كانتا فلا

لكنه بتركها قد أمرا وبعد ذا تزوجا قد أوقعا وبعد ذا كذبها وخيبا والقول بالثبوت أيضا وجدا من نسب أو من رضاع أتت فلا يفرقن ما بينهم قد ادعى يفرقن بينهما رضاعه منها فذا لن يسمعا إن شهد العدلان فيما حلا بيع أقرت بالرضاع معهما ورجع العبد اليها مطمئن لو لم تكن تسأل قبل الواقعه فللرجوع بعد ذا لا تجد قد أرضعت محمداً وريا لم أرضعن فالقول قول الأما إنكارها لا يقبلن إذا بدا من منهم أجاز للشهادة إنكار خصم بعد ما قد سمعا بقولهم على الرضاع هنا والخلف فى شهادة من حور فبعضهم يقبل ما قد كانا لا تقبلن أن كن وحدهما منهن إن صرحن بالمنقول منهن إن كن نساء أربعاً يرد ما قالاً به وفصلاً

وبعضهم يقبل من واحدة وقال بعض إنها تستحلف والمقطب قال يقبلن من عدلة وإن يكن من غيرها لا يقبل هذا هو المذهب والبعض نقل وجاز من عدلين عن مرضعة ولا قبول دون هذى الصفة وبعضهم صدق فيما قد رسم كذاك باقى المشركات وأمه وإن سوى أمينة تخبر عن فصدق الزوج مقال المرأة فإن تك الزوجة وافقتة بلا طلاق لا ولا صداق إن حاكمته وعليه يحكم ونجل محبوب يرى فى المرأة إلا على إرضاعها لأحد وجاز عند بعضهم من قابله وإن تقل لم أرضعن لهما وقد نسيت أو بعكس قبلت وقال بعض ان نفت وتعلم وقد رأتهما معاً ولم تكن فإنها حقيقة بالتهمة وتقبلن إن شهدت وترجع وإن يكن رجوعها من بعدما تغرم للمهر الذى قد لزما

من النساء ثقة مرضية وقال بعض ما عليها حلف مرضعة بعد النكاح المثبت من بعد ما الزوج عليها يدخل ترد بعد العقد لو ما قد دخل غائبة أو هلكت أو جفت وجاز فيه قول أهل الذمة قول المجوسية إن لم تنتهم ذمية ولم تكن متهمه وصف الرضاع بعد عقد قد زكن وقال لا أقوم عند شبهة على كذا ففرقة كفته أولاً فيحكم بالطلاق بالنصف من صداقها فيغرم لو عدلة فوحدها لم تثبت بنفسها لا غيره إن تشهد شهادة الرضاع إن معدله ثم اثنت تقول أرضعتها وذاك مطلقاً إذا ما عدلت وقسوع تزويج أتى بينهم منها شهادة وقد مضى زمن يرد قولها لهذى الصفة من قبل فرقة عليهم تقع تفرقا ترد ثم لتغرمما والحكم بالتفريق ماض فيهما

فقولها الأول رد يهـدر
بأنها سيدها قد أرضعت
نكاحها لأجل ما قد حصل
وبيعها له يجوز أن يرد
لنفسها نفعاً بما منها صدر
زوجته الخطبة حين تقع
أنى قد أرضعت ذات الخال
قالت لقد أرضعتها مكيدة
بأن ما تقوله منها كذب
أو أنها قد ذكرت هذا السبب
من قبل عقد للزواج كونا
وقيل لا إن لم تكن وليه
من الرضاع عقده قد أبرمه
يثبت منها نسب الأولاد
إن كان لا يدري بما قد تكتم
يدري بما هنالك من حرمة
جميع مهرها كما يعين
أبوه أو من مثله في المنزله
أو أرضعتني فليخل عنها
أو بعد ما قد وقع الدخول
تصديقهم قبل مسيس صدرا
لو بعد مس ذاك ينطقونا
لو حضروا عند الذى قد كانا
قالوا مصدق ولن ينهدما
فأرضعتها بعد تم العقدة

وإن تقل أرضعتهم وتترك
وأمة شهادة قد أوقعت
فلا نصب بيعها له ولا
وهكذا ما ولدته من ولد
لأنها بدون ما شك تجر
وخاطب لامرأة وتسمع
فتشهدن عند ذاك الحال
وبعد كلما أراد واحده
فقولها يدفع مهما تسترب
وإن تكن في قولها لم تسترب
مع نفر من العدول الأئمة
تصدقن في هذه القضية
ورجل على فتاة محرمة
بدون علم كان منه بادي
لو أنها بذى الأمور تعلم
وإن يكن والد هذى المرأة
فإنه يعاقبن ويضمن
وخاطب لامرأة فقال له
مسستها أو قد رضعت منها
وإن عقيب العقد هم يقولوا
فلا يصدقون والبعض يرى
وبعضهم قال يصدقونا
إن ادعوا في ذلكم نسيانا
أو لم يكونوا أوليا فإن ما
وعقد بامرأة وطفلة

فارقها وإن يكن في عقدة
وإن يكن قد مس للصغيره
وإن لتين مس بعد العقدة
وقبل تحرمان في ذى الصورة
فإنه يفارqn للطفلة
وطفتين والفتاة أرضعت
وأمسك البننتين إما إن تكن
فإنه يستأنفن لواحدة
وإن يكن قد مس للكبيرة
وهكذا إن كان قد مسهما
وإن يكن قد مسها فارقها
لمن يشأ من ذينك الثنتين
وعاقد بأربع قد يجمع
يستأنفن لمن يشأ وقيل ذا
ومن بطفلة زواجا ييصرم
أصدقها ويرجعن هذا على
أن تك للتحريم قد تعمدت
وإن تكن ذى أمة إن على
وها هنا بنا انتهى الكلام

فارقها مجدداً للطفلة
فإنه يفارق الكبيره
فإنه يفارqn للطفلة
وإن يكن قد مس للكبيره
وان يقع تزويجه بامرأة
واحدة فارقها لما سعت
قد أرضعتها جميعا باللبن
منهن والأخرى تكون باعده
فارق هاتين بدون رجعة
وهذه من بعد أرضعتها
وجدد التزويج إذ طلقها
كمسه واحدة من تين
وأجنبيية لهن ترضع
يقيم بالذى يشأ ان يأخذ
فأرضعتها من به قد تحرم
من أرضعت بما له قد بذلا
في فعلها الذى به قد اعتدت
مالكها قيمتها فأسفلا
على الرضاع مثلما يرام

كتاب الفراق

باب الفقد

من عمر ومن بعصر لعمر
عهد قيامه ولما ينكرا
مع سكوتهم ولا فزاعا
لو أمكن الكشف مع البيان
خبره عن علمهم ويرتفع
فيخرج الأسر بهذا الوصف
لو أنه في حاله قد استتر
في زوجة المفقود غير ما جلي
حتى يبين بعد ذاك المنهج
أو بطلاق لهم قد اتضح
بل الصحيح عنه عند الأول
وهكذا عثمان عنه ذكرا
من قبل إجماع لهم قد انفع
على شخوص خمسة في العد
من بحره أو مطر بجانبه
أو كان من عين ونهر جاري
أو الكماة يوم حرب ضاري
بلا سلاح ولغير حاج
من بعد ما قد كان فيها عرفا
من الحياة والمات من حدث
من محمل أو محمل به انكسر

الفقد مشروع بإجماع صدر
لأنه على يديه قد جرى
فكان حكمه به إجماعا
وهو انقطاع خبر الإنسان
وذلك المفقود من قد ينقطع
وذاك مع إمكان أمر الكشف
لأنما الأسير معلوم الخبر
وما رووه من مقال عن علي
من أنه قد قال لا تزوج
بخبر عن موته لهم يصح
فذاك غير ما صحيح عن علي
بأنه قال كقول عمرا
قال الإمام القطب إن صح فعل
ويقع الحكم بأمر الفقد
فواحد من قد احاط الماء به
أو أنه قد كان من آبار
ومن أحاطه حريق نار
وخارج أيضا بليلى داجي
ومن عن الرفقة قد تخلفا
إن كان لا يعلم ما فيهم حدث
أما الغريق فسواء كان خر

ومن أحاط الما به من ذهباً
وهو سواء سبق الما أو سبق
وإن هم قد أبصروه يجتهد
لو كان مغلوباً ويظهرنا
وتركوه أو بأرض قد وقف
فذاك غائب وإن كان يرى
كهيئة الميت في الماء بدا
ومن يكن في أول الصف وقف
على اتفاق واختلاف قد أتى
ومن بصف ثالث كان وقف
وإن هم قد تركوه في المحل
ففيه خلف قال بعض النبلا
وهكذا من حبس الجائر له
وخارج من بيته نهارة
لحاجة معلومة فذاك لا
بل غائب وجاء في بعض الأثر
ومن يكن عن رفقه تخلفا
أما الذي من بعدها قد خرجا
فغائب كذاك من لها سبق
والخلف في محمول سيل قد عرف
وخارج لموضع في البر
يعرف ثم فيه لما يظهر
فقليل لا فقد لهم واستظهرا
ومن له قد حمل السبع ومن
أو كجدار ليس عنه ينزع

في الماء مغمورا به تغيبا
هذا عن الماء وفيه قد غرق
يعالج الما سابحا فيه بجهد
طورا وطورا فيه يذهبننا
رأوه دار الما به قرب التلف
في الماء في تياره قد ظهرا
فإنه في حكم ميت غدا
من الحروب فهو بالفقد عرف
فيمن بصف الثان كان ثبتا
فغير مفقود بلا خلف عرف
وهو صريع بجراح فيه حل
بأنه مفتقد وقيل لا
وكان من عادته أن يقتله
أو كان في الليل الخروج صارا
يكون مفقودا لما قد حملا
بفقدته يرفعه القطب الأبر
فقليل فيه غائب إذا اختفى
وقصده يلحقها مندرجا
وما رآه بعد ذاك من لحق
ولم يروه حيثما السيل وقف
أو في سفينة بلح البحر
ولم يرى بغيره من القرى
فقد هما القطب الإمام نظرا
خر عليه جبل من القنن
فذاك غائب على قول رفع

بأن حكم الفقد فيه قد جرى
فيمن عليه جبل تهدما
بأنه إذا مضى من المدد
تحت الذى اندك عليه من جبل
فإنه بموته قد حكما
وأنه لا ينبغي أن يرفضا
جداره عليه أو طود أشم
من تحته فر وعائسوه
من تحته وفي التراب ذهباً
لا بل صريع حكمه بلا فند
بأنه في الجيش كان وجدا
بأنه في ذلك الجيش بقي
يكون مفقوداً لما قد حصل
فإنه من جملة المفقود
لحرب ثم بعد ذاك لم يرى
يعرف عنه خبر مذ رحلا
ذاك ولما يعلمن خبره
بالنار في بيت أو القسطاط
وحوله ناس للانتظار
بحيث لو يخرج ألفوه هنا
عليه بئر فهو مثل من رسم
به وناس حوله نظار
رأوه لكن ما رأوه أبدا
إذ لم يروهما بعيداً وقم
أجسادهم ميتة بذلك

وذا هو المشهور والبعض يرى
وهو الصحيح عند قطب العلما
وصاحب الجدار قال بل ورد
مقدار ما الحياة ليست تحتمل
وهكذا تحت جدار هدم
قلت وذا هو الأصح المرتضى
كيف يكون غائباً من انهدم
وهم يرونه وما رأوه
وما استطاعوا نزعهم وقد كبا
أمثل هذا غائب أو مفقود
ومن غيبه رجالان شهدا
ولم يصح الأمر بالتحقق
حتى التقوا هم بعدوهم فلا
وداخل في غيضة الأسود
وقيل ذو الفقد الذى قد حضرا
وخارج من منزل له ولا
وقيل من ينقطعن أثره
ويحكم على امرئ محطاط
أو كان في خص ونحو غار
قد مكثوا هناك حتى سكنا
بالموت في الأظهر والذى انهدم
وقد أحاط التراب والأحجار
بحيث لو قد كان منها عقدا
وبعضهم بالفقد في ذين صدع
حين لا ولم يروا هنالك

وقال بعض يحكمـن بالغيبـة ويدخلـن في حكمهم من انهدم والفقد جائز وإن كان على للحكم في أموالهم والحكم في كذلك أيضاً أمة والأنثى لكن على الطفل وعبد والمره يحكم بالغيبـة لا بالفقد فإن هم قد قاتلوا فيحكم والفقد لا يقبل غير الأمنـا كذا أمين وأمينتان بأن تقول هذه الشهود وهكذا إن وصفوه بصفه ويقبلان ثلاثة من أهل إذا هم لم يستترابوا وإذا وإن يقل من أهل توحيد الأجل ثلاثة في شأن من قد شك في أو أنه ممن يكون محتمل يرد ما قالوا به فيحكم كذاك من صح له الفقد وقد وذاك دون أربع له تحد كذاك إن قالوا بأن الرجالـا يدفع ما قالوا به ويحكم ومن يصح فقده فقالوا أو بعدها أنا قتلناه فقد فيقتلون كثروا أو قلوا

عليهما لأجل هذى الصفة عليه حائط أو الطود الأثم عبد ومجنون وطفل نزلا أزواجهم وذاك غير مختفى وهكذا مجنونة والخنثى إذا بهم أحاط حرب مسمره لأنهم لا يقتلوا بقصد بالفقد إذ يسعى الى قتلهم فيه ومنهم يقبل اثنان هنا فصاعداً لا دون هذا الشأن إن فلاناً رجل مفقود يحكم بالفقد بها ذو المعرفة جملتنا بموته والختل ما كان ريب رد قولهم لذا من لم يكن حد أولويات وصل فقد له بحيث كان مختفى للفقد إنه لفقود مثل عليه بالغيبـة إذ ينبهم قالوا رأينا أنه حي وجد أو بعدها من يوم كان مفقود مات وأربع له لم تكملـا بأن هذا غائب بينهم من دون أربع لها ينال جاز عليهم قولهم ولا يرد من منهم قد كان هذا القتل

وزوجه لا تتكمن والمال لا
بل تتكح المرأة والمال قسم
والأمناء قولهم ليس يرد
وقولهم من بعد ما كان فقد
لو أنهم رأوه بعد الأربع
فيحكم له بحكم الغيبة
من بعد ما بالفقد فيه يحكم
ويحكم بموته إن قالوا
من بعد أربع السنين مذ فقد
في ما له وآله وكل من
وهكذا الأزواج والعبيد
فإنه في يومه الذي نسب
ويحكم بموت من في الغيبة
إن لم يقع نكر ولا كرية
وإن يكن بموته الحكم وقع
وجاء مثلهم يقول قد وجد
وإن يكن جاء بذاك الأمناء
لو بعد ما الحكم بموته وقع
وإن يقول الأمناء مات فلا
ولو ثلاثة أولى أمانة
من بعد ما بموته قد حكما
ويطلق مقال أهل الجملة
في الموت والحياة لا العكس فلا
بما يقوله أهل الجملة
وإن يقول الأمناء لم يحكموا

يقسم في الصحيح عند من خلا
إن كان بالفقد عليه قد حكم
إذا هم قالوا فلان مفتقد
بصحة رأوه حياً في بلد
من يوم فقده بأى موضع
من يوم قولهم بتلك الروية
إن لم يراه بعد ذا غيرهم
يوم كذا مات ولا جدال
فالحكم يجرى فيه حسبما ورد
يرثه أو منه أيضاً يرثن
وكل شيء نحوه يعـــود
إليه موته يكون قد نكب
لو بثلاثة من أهل الجملة
من وارث تكون أو من زوجة
بخبر الثلاثة الذي رفع
ذلك حياً فمقاله يرد
فقولهم يكون مقبولا هنا
بخبر الثلاثة الذي رفع
يحيا بقول منهم قد حصل
أو زائد قد أخبروا بالصفة
بقول شاهدين ممن علما
بما يقوله أولو الأمانة
يكون قول الأمناء باطلا
في هذه وغيرها من صورة
حتى أتى من بعد ذا مثلهم

بغير ما كان هنا قد رفعنا
توقف والأصل الحياة لهم
وقال بعضهم يراعى الأكثر
والوقف عن بعض من الأئمة
وفي الأمين عند جملين
أى من ذوى الجملة في ذا الشأن
في كل ما يجوز فيه خبر
وإن يكن قد قال أهل الجملة
من البلاد لم يجز قولهم
إلا إذا بحوطة هم أخذوا
وأن يقولوا وارث للميت
لكنهم لم يفرزوه أى هم
بأنه أخوه أو ابن فلا
وغاب شخص خارج عن حوزة
أو يدخلن منزله فلو دخل
ولم يصل منزله في القرية
ومن على طرفها قد ارتمى
ويخرجن من حوزة لا يحكم
وما له قصر الصلاة لاولا
حتى يجاوزن فرسخيه
وقال بعض العلماء يقصر
إن كان قد جاوزها لو كان ما
وبعضهم يقول إن الغائب
وما دروا لأى وجه ذهب
وليس يدرى أهو في الحياة

أو الشهادتان جاءتا معا
فيوقفن عن غيرها عندهم
كذلك الأفضل قد يعتبر
فإنه أحسن في ذى الصفة
مثل ثلاثة بدون مين
وقيل بل يجوز جملين
ثلاثة فثبت معتبر
بأن ابننا في كذا للميت
على الذين ورثوا فليقسموا
وفيل جائز عليهم ينفذ
في موضع سموا به وبلدة
لم يذكروا في حينما تكلموا
يجوز ما قالوا به بل بطلا
إن جاز فرسخين بعد الغيبة
في حوزة أو فرسخيه كان حل
لم يخرجن عن حكم تلك الغيبة
ومنزل له أقل منهما
له بحكم غائب عندهم
يفطر لو جاوزها مرتحلا
محسوبة من منزل لسيده
ويحكم بغيبة ويفطر
جاوز فرسخيه من حيث سما
من يخرجن من البلاد ذاهبا
والسبب الذى له قد غيبا
أم احتسبى لشربة المات

له بحكم غيبة قد رسما
امامنا في الجواهر الثمين
سبعون عاماً قد رأى بعض السلف
قيل ثمانون وكل قد ورد
عشرون بعد مائة كمالات
ومائة مدته المعينه
وقيل بل من حين غاب واستتر
عن بعضهم قول وهاك ما نجد
ولو مضى وقت ووقت لهم
أقل أمتى بنو السبعين
إلى النبي الهاشمي من مضر
سبعين عاماً قال يبلغونا
تعتقد عدة الوفاة الأرمله
بلا طلاق كائن من الولي
له من السنين من يوم فقد
شهوده بأنه قد فقد
لعله تقوم فيه بينه
وذا هو الذي أتى عن عمرا
أعوامه وقال ستة علي
والقول بالتوقيف قول يرسم
إذ ليس ميراث بشك يحتوى
وهي التي في الغائب المذكور
للغير لا تباح من حاصل ظن
قوة ما ينالها من الضرر
توحيدنا أو بلد الشرك افتقد

فذا هو الغائب من قد حكما
وهو الذي عناه نور الدين
ومدة الغائب فيها يختلف
وقيل خمسة وسبعون وقد
وقيل تسعون وبعض قال
وقال بعضهم ثلاثون سنه
بما مضى من عمره بعض نظر
والأول الصحيح عندي وورد
بأنه بموته لا يحكم
ودل للسبعين ما يرووننا
وفي حديث قد رواه ابن عمر
أن أقل أمتى الذين
وبعد ما يحكم بالممات له
وتنكح من تشا من رجل
وأجل المفقود أربع تعد
وليس من يوم به قد شهدا
لكل جانب من الدنيا سنه
وعمل الناس عليه قد جرى
وسبعة عن ابن مسعود الولي
وما له فيما لدينا يقسم
عن مالك وصحبه القطب روى
أو تمضين مدة التعمير
قالوا وإن الأصل في الزوجة أن
لكنه قد عارض الذي ذكر
والفقد عندنا سواء في بلد

ففيه واحداً يكون الحكم
بأن من لسه العدو قد أسر
فإنه لا يضربن له أمد
مماته بخبر عنه يصح
ما ليس يبقى عمر الانسان
ويمعنن في الكشف والإفصاح
من السنين أربعاً مكملة
إن حرة تكون ذى أو حراً
أو أمة عندهم قد حدا
وعندنا أربع من سنين
في أمة والعبد ثم الحر
من يوم ما الفقد عليه قد نزل
من كان قد يضربه من الملا
أو حاكم على البلاد مستقل
فيضرب الآجال مع فقد قدر
وغيرهم قد نهضوا لشانها
عن أثر للمالكية الأول
من بعد تطليق ولى قد قرب
وليه الأدنى لذاك المفتقد
ابن فلان الفقيد العاني
ليس له نكاحها لو عما
ثم ابنه لو كان منها حلاً
وإن تساوت بهم المراتب
يطلقنها ويمضى عنهم
من حكم فإن فعله مضى

إن كان حرب أو يكون سلم
وقال صاحب مالك ممن غير
أو أنه في بلد الشرك افتقد
وزوجه تبقى إلى أن يتضح
أو يأتين عليه من زمان
ويكتب القاضي إلى النواحي
عنه فإن لم يظهرن يضرب له
من يوم رفعهم إليه الأمرا
وسنتين إن يكن ذا عبدا
قال الإمام القطب للتبيين
وذلك شيء عندنا قد يجري
ويضربن عندنا له الأجل
بل إنه ليس بمحتاج إلى
وعندهم يضربه القاضي الأجل
وإنه إن لم يكن ممن ذكر
جماعة من صالحى جيرانها
هذا الذى حكاه قطبنا الأجل
وتنكح زوجته بمن تحب
بأن يقول بعد ذلك الأمد
طلقت من فلان الفلاني
فلانة بنت فلان ثماً
وبطلاقها أبوه أولى
وبعد ذاك أقرب فأقرب
فيأمر الحاكم فرداً منهم
وإن يطلق دون أمر فرضاً

وإن يطلقها بعيد نسبا يعيده قريبه بحالة يمضى نكاحها ولا يفرق وليس للولى أن يطلقها وإن يكن أكثر منه طلقا ولم يكن بضائر ما طلقا وغير محسوب عليه ما ذكر وطلق السيد فهو يلحق وعدة المات تلزمها لو كان لم يدخل وما عليها وقد حكى الإمام نور الدين بعد الطلاق عدة الطلاق وليس بد من طلاق من ولي حتى ولو بعد السنين الأربع بلا طلاق لم تزوج حتى وبعده تعتد للموت فإن وقال في الجوهر إن تزوجت بدون تطليق الولي والحكم وقيل إن تعذر الحكم والقطب قد أجاز له إذ لا أثر أو صحبه وإنما قد رفعها وعدة الوفاة بعد الأربع وأنه بموته قد حكما وذلك الطلاق ليس يلزم وأنه عليه لا يعد

ويوجدن من كل منه أقربا وإن تزوجت بلا إعادة بينهما ومنه لا تطلق إلا طلاقاً واحداً لن يلقا فقد عصى مولاة فيما نطقا لأنه للزوج لها يلحقا إلا إذا ما الزوج عبدا مقتهر عليه ما مولاة قد يطلق بعد الطلاق فلتكملنها من الطلاق عدة تليها أن عليها بعد عدتين وعدة للموت والمحاق وعدة الوفاة عند الأول قد بقيت كمثلا في المربع يطلقنها الولي بتا شاعت تزوجا فبعد ما زكن بعد انقضاء فقده وابتهجت فالخلف فيه قيل إنه يتم ففاعل الرخصة لا يلام في ذا الطلاق عن نبينا ذكر عن عمر تمت يدها بأربعاً وغير ذاك عنه لما يرفع فما إلى الطلاق داع علما حكماً لو الحاييل يوماً يقدم ذاك طلاقاً حينما قد يبدو

لأنه يرجع نحوها بلا
وقيل بعد عدة الوفاة
وهو الذى قضى به قبل عمر
يقول من بعد الطلاق لا عدد
قال وذا المفتى به والمشتهر
أظنه واقعة لحال
وقال ما عليه أكثر الأول
ثم لها يطلقن ذاك الولي
وإن يكن من قبل إتمام العدد
وبعد عدة الوفاة الحاصلة
وقيل بل تعتد للوفاة
فلتتزوج بعد هذى العدة
قال وذا للملكية اشتهر
وجوز الطلاق لو من واحد
وجائز ولو بلا إيجاب
ودون رفع امرأة على الولي
إن صح فقد والغريب إن أبى
فإنه يطلق البعيد
وذلك السلطان لو جار متى
وهكذا جماعة والحاكم
وهل على الطلاق يجبر الولي
حتى لها يطلقن أو يحبسها
طلقها من دونه وقيل بل
وإن تك الطلاق لم تطلب فلا
وامرأة المفقودة إن تزوجت

رد إذا أرادها وقبلا
تريد يوماً ثم نصفا آتي
وقطبنا في هذه له نظر
إلا الذى قد كان للموت يحد
عن عمر وما رووه من أثر
في عهد ذاك السيد المفضل
من أنها تعتد للموت الجال
من بعد ما اعتدادهما قد ينجلي
طلقها جاز عليها ونفد
تعتد أيضاً للطلاق كامله
وما عليها من طلاق آتى
بدون تطليق هناك حده
ولقليل من صاحبنا الغر
من أوليائه بلا تعاقد
من نحو حاكم على الديار
ودون حكم حاكم مبجل
أو أنه من أرضه تغيبا
من بعده وتذهب الخرود
ما عدم العادل منه ثبنا
والقاض إذ ليس ولي قائل
إن طلبت بالضرب إن لم يفعل
وقال بعض إن أبى وانعكسا
إمامنا أو حاكم فبينا عدل
طلاق لا جبر على أن يفعل
قبل تمام عدة وابتهجت

أبى محمد وبعضهم منع
ترويجها منه—دم مبطل
وجه لذلك الجواز حصلا
بصحة إلا بمحض دعوة
مدة فقد بحياته حكم
من ماله ينفق هذا حكمه
في مدة من أقرب وفاتا
في الحكم إن كل ابن قد دنا
له لأنها فراشه تعد
عليه حكم الحى فيما يلزم
قد قسموا قبل تمام المدة
يعارضوهم لو قبيل المدة
أمرهم فلينبكروا ما وقعا
فيما لها من نفقات تلزم
لو أنهم قد أظهروا السفاقا
فما لها من نفقات تلزم
حليلها من نفقات تلفي
كزوجة المفقود فيما يلزم
في وقت عدة لهن لزما
هنا لذاك لازم أن تنفقا
أو غائب قبل تمام ما يحد
ما أكلاه قبل موت علما
يضمن في النفوس والأموال
قلناه في الأكل يكون لهما
لو كرهت للاعتداد الجارية

على ادعاء موته يجوز مع
قال الإمام الكدمى الأفضل
واستظهر القطب له قلت ولا
أنتكحن وزوجها لم يمت
وذلك المفقود قبل أن تتم
تنفق زوجه ومن يلزمه
ويأخذ الميراث ممن ماتا
وقد يفيد كونه حيا هنا
وولده فهو في الحكم ولد
وهكذا من غاب أيضا يحكم
وإن يكن وراثته للتركة
فليس للحاكم والجماعة
إلا إذا إليهم قد رفعما
أو رفعت زوجته عليهم
فلينفذن من ماله الإنفاقا
وبعد ما بموته قد يحكم
لأنه ما للتي توفي
وزوجة الغائب فيها يحكم
وبعضهم يقول إنفاقهما
لأنما الوفاة لم تحققا
وإن يكن قد صح موت من فقد
فلازم تردد أزواجهما
إذ الخطا بدون ما إشكال
والحكم في الكسوة والسكنى كما
وعدة الموت عليها جاريه

في فقدها وفي النفاس الشاهر
هذا كذا مثل أقله يرى
والحيض حكما كان للإياس
كذلك بعد أربع تحدد
أموالها والأخت تنكحنا
مثل طلاق بائن لها بدا
كالخود حين يفقد الرجال
أو أربعاً من النساء بتمها
وقيل عامين لها ينتظر
وقيل لا أو ينقض كل الأمد
آيسة من الحيض قد غدت
يمكن حيض فالزواج حلالا
ثلاثة من الشهور تنتضي
من فقدها حتى إياسها دخل
بمن ذكرنا من قريب الخرد
وتلك عدة النساء في الكبير
أن يأخذن من زوج هذى المرأة
إلى انقضاء أربع بالحصر
دينأ عليه لازم له الأدا
يقبض ما لها من المهر زكن
إن يك هذا بالثلاث طلقا
طلقها واحدة ونبذا
يدخل بها من قبل ذا ولا ألم
من حينه بدون تأخير دعى
فلينتظر حليها إذا يرد

والحكم في الإماء كالحرائر
وفي محيضها ككون أكثرا
وإن مثل الحكم في النفاس
ويحكم بموت من تفتقد
من يوم فقدها وتورثنا
بدون عدة إذ الموت غدا
ودون تطليق فليس الحال
وإن يشأ أن ينكح أختها
قبل انقضاء الفقد وعاماً يحبر
وبعد ذا فليتزوج من يرد
والقطب قال إن تكن من فقدت
أو أنها صغيرة بحيث لا
وذاك من بعد الطلاق ومضي
كذلك إن كان مضى بعض الأجل
فإن يشأ طلقها وليعقد
بعد انقضاء ثلاثة من أشهر
وقيل ما لوارث المفقودة
أجل ما كان لها من مهر
وإن يكن طلقها فقد غدا
ولو كيّل هذه المرأة أن
من حينما طلقها وأغلقا
وبعد أشهر ثلاثة إذا
وإن يطلق ذات فقد كان لم
فليتزوج أختها أو أربعاً
وقيل إن صغيرة قد تفتقد

معه إلى أن ليس من شك يقع
من السنين أربعاً فيعقد
وبعد أربع لها تحدد
بها زواجاً بعد أن تم الأمد
فإنها عليه ليست تحرم
إن كان هذا عاقداً بهنا
أو زائداً لو كان مس فيه
من أهل جملة على من يفقد
على نفوسهم ويقتلون
يكون فيه قولهم قد قبلا
تجري على المات والإعدام
جميع ما قلنا به وقبلنا
أو قد دفناه وغاب أمره
وذاك نعشه غذا لن يرضى
في كل ما كان هنا تبيننا
يكون قولهم بذلك قبلا
في ذاك قول واحد إن نقلا
وأنى دفنته إذ غاتا
وافية كافية للمبتلى

رابعة أو من تكن لا تجتمع
في أنها قد بلغت فيعقد
وإن من زوجته تفتقد
قام إلى أخت لها وقد عقد
تمت ذات الفقد بعد تقدم
كذلك أربع ودونهن
من بعد فقد زوجة لديه
وإن يكن ثلاثة قد شهدوا
قالوا قتلناه فيقبولونا
وقسم مال ونكاح الخود لا
ولا على سواء من أحكام
وقال بعض جاز قولهم على
ولا يجوز قولهم ذا قبره
كذلك صلينا عليه أيضاً
وجاز قول قد أتى من أمنا
إلا إذا قالوا دفناه فلا
والسالمى شيخنا قد قبلا
وقال إن عامراً قد مات
وساق في تصديقه دلائل

تخير المفقود وغير المفقود

وقد رأى زوجته في القرية
أو طلقت لها انتهى مداه
أقل مهرها بلا توقف

إن قدم المفقود بعد المدة
تروجت برجل سواء
فإنه يخبرن فيهما وفي

فإن يكن يختار للمهور
تجديد عقد واعتداد حصلا
إذا هو اختار الأقل مثلاً
من قوله ذلكم يُعتد
فيما حكاه القطب ما تقدما
حياة مفقود ولو لم يقدم
ما عنده من بعد ما أن يقدم
كان من المهر لها قد سلما
من زوجها الأخير حتى تكمله
بضرب الحال الذي يقرر
أن تضمن حملها مكمل
وتغسلن من كل رجس وأذى
وذا هو الأنسب فيما يبدو
ألفى الفتاة عند زوج قد عقد
بموته أو بطلان طلاقه
أو حرمة أو بلعان جائئ
أو أنه مفارقاً إياها
فالحكم فيها واحد تحقفاً
من واحد ممن إليهم حدثت
منهم ومن صدق مثبت
هذا الذي لى من مقال ظهرا
بأنه إن يلحق للفتاة
وكان ذلك الثانى منها دانى
ويرجع الثانى لها ما اقتدت
بلا صدق يحملن إليها

أى مهره والمهر للأخير
فإنها لزوجها الثانى بلا
وبعضهم يكلفن الأولى
يقول قد تركتها وبعد
لكنما الصحيح عند العلماء
لكن على الثانى إذا ما علما
يعتزلن بجانب أو يعلما
يختارها أو أنه يختار ما
فإن يك اختار لها تعتد له
ثلاثة من أشهر أو من قرو
وإن تكن ذات حمل غالى
وتطهرن من النفاس بعد ذا
وقيل بعد وضعها تعتد
وهو سواء مع قدوم المفتقد
أو أنه صادفها مفارقه
أو بظهار كان أو إيلاء
أو أنه مع ثالث ألفاها
أو عند رابع كذا أو غارقا
ترد كل ما له قد ورثت
وكل ما قد أخذت من متعة
قال الإمام القطب بعد ما جرى
لكنه مخالف ما يأتى
قد اقتدت من الحليل الثانى
فإن ذاك يأخذن للزوجة
وأن يكن عقدهما عليها

يأخذها ذاك الحليل الأول
وليس يحتاج لتجديد يلى
له إذ الثانى ضعيفا صار
بالمس مهما كان بعد العقدة
ألغى عقده كأن لم يكن
وهو الذى به اعتبار العلم
ومسها من واحد منهم بدا
وألزموها زوجها المقدما
وصالها طلقها وأرسلا
أولهم فيها كما تقررا
لثيب إن للفتاة قد رفض
مس من الأول منهما زكن
فهى لأول تكون منهما
فهى له إن يكرهن أو يرضى
لو ذلك الأخير كان قد غشا
أو أول وآخر ما دخلا
أو طفلة ومع تمام المدة
وهى بحالها الذى تقدا
للضعف فى الثانى الذى قد صار
عند بقا الجنون والطفولة
أو قد أفأقت من جنون جاها
بعد البلوغ والنكاح قد تجن
إن كانت لا تفهمان فهما
ما زال ما عليهما من الأذى
ويحدث الجنون من بعد الأمد

ولم يكن مس هناك يحصل
فإنها له بعقد أول
ولا لنية ولا خيارا
وإنما يقوى لبعض قوة
وحينما لم يك مس ها هنا
فبقى العقد الذى تقدا
كذلك إن بلا صداق عقدا
فلا خيار ها هنا قد علما
وإن يك الأول لما يقبلا
وإن يمساها جميعا خيرا
وفى أقل العقر وهو ما فرض
وإن لها قد أصدقا ولم يكن
كلا ولا الثانى لها تقدا
وما له فيها خيار أيضا
وقيل يختار الأقل إن يشا
وذلك الأول لما يدخلا
وإن يكن يفقد عن مجنونة
تزوجت بغيره فقدا ما
فليأخذن لها ولا خيارا
بسبق ما كان مضى من عقدة
وإن يكن بالغلة ألفاها
فإنه مخير كذلك إن
كذلك البكماء ثم الصما
أو يفهمن عنهما أيضا إذا
وإن يكن عاقلة عنها يفقد

فيعقد الثاني بها وهي على
بلا خيار إذ نكاح الأول
وضعف تزويج الأخير قد أتى
وإن يكن يفقد عن مجنونة
فإن تين لهما أن تنكرا
بعد بلوغ ولدى إفاقة
لأنها عند تمام مدة
بموته الذي بحكم قد جرى
كذلك مجنون وطفل قد عقد
وعاقل فيفقدن عن زوجة
ويقدم الأول مجنوناً فلا
فإنه يأخذها لو الولي
إذ اختيار ذلك الصداق
ولا يصح أن يطلق الولي
وانما يصح تطليق الولي
لأنهما نكاح ذاك يوقف
فليترك حتى تبين حالته
وإن يك المفقود بالغاً وقد
طفلاً أو المجنون ثم قدما
لأجل ضعف في النكاح الثاني
أيضاً وذا الثاني مخير لدى
فلم يكن مقاوماً للأول
وإن تكن بواحد من ذين قد
فقد المفقود بعدما احتلم
يخير الأول في ذا الشأن
(م ٢١ — سلاسل الذهب)

جنونها فتلزم من الأولى
له من الصحة أعلى منزل
من جهتين من هنا لن يثبتا
أو أنه يفقد عن صغيرة
ما كان من عقد عليهما جرى
ما لم تكن مدة فقد بان
فقد له خارجة من عصمة
غير محتاج إلى أن تنكرا
له الولي والفتاة تفتقد
وزوجت بعد تمام المدة
خيار للولي فيها جملاً
كان أباً وهو لها لم يقبل
منزل منزلة الطلاق
عليه وهو حاضر في المحفل
بعد تمام مدة الفقد الجلي
إلى إفاقة له قد تعرف
إن حصلت ير له إفاقته
تزوجت فتاته بعد الأمد
يأخذها بلا اختيار علماً
وذاك كان ثابت الأركان
بلوغه إفاقة إن وجدا
لأن ذاك العقد ثابت جلي
تزوجت من بعد مدة تحد
ذلك أو أفاق من به اللمم
لأجل قوة بعقد الثاني

لكونه أقام بعدما احتلم
ومن يكن سرية قد دبرا
فمالها تزوج في الحين
وتعتقن وبعد ذا تعتد
فإن يك المفقود يوما قد قدم
يأخذها من زوجها الجديد
ومالها حليلها قد جملا
وإن يكن نكاحها قد تمما
وإن يك الثانى لها قد طلقا
يلزمها الرد لما قد تقبض
أو متعة كالنصف من صداق
أما صداقها الذى استحققت
وصحح القطب وقال ذاك ما
قال وقال البعض لا نردما
لأن ذاك بطريق العلم قد
لكنه ضمه قال ألا
تؤخذ بالسنة ثم ترتجع
والحكم في زوجة غائب كما
وإن تزوجت بمهر قد علم
أو بعضه ويقدم الذى افتقد
ويلزم الأخير مهرها بما
ويبطلان فداؤه وينتج
وزوجة الغائب حكمها كما
ومن تكن مست وبعد تفتدي
وبعد ذاك الحال بان واتضح

عليه أو إفاقة بها علم
ويفقدن من بعد ما قد ذكرا
بل لمخي أربع السنين
للموت مثل حرة تعد
وقد تزوجت بعيد مارسم
وهى له من جملة العبيد
من الصداق فلها مكمل
فذاك جائز ولن ينهدما
أو مات ثم جاءها من سبقا
من الأخير من تراث يفرض
إن خرجت بصفة الطلاق
بالمس لا ترده بحالة
عليه قول الأكثرين القدا
قد أخذت إن مات أو قد صرما
نالتة وهو زوجها قبل الأمد
ترى كثيرا من أمور في الملا
إذا بدا خلافها ما قد وقع
في زوجة المفقود مما رسما
فمسها ثم افتدت بالمهر تم
فإنه يأخذها بلا غند
قد ناله منها متى لها سمى
لأنما نكاحه قد انفسخ
في زوجة المفقود قد تقدما
بالمهر أو عقر لها محدد
بأنها محرمة لمن نكح

على الفدا لها بكل حال
ثم تزوجت بزواج آتى
بثالث وبعد ذاك يفقد
وعند ذاك الرابع الغيداء
فإن يك الأقل هذا اختارا
ولا لثالث من الأخذدان
إذا على المسيس منها أقدم
كان له الخيار فيما قد دهم
وبعد ذاك يفد من الثاني
فإن يك الثاني لها قد أخذ
أيضاً بأن يختار في ذى المسألة
فهى مع الثاني تقيم حتما
واختار للأقل لما وصلا
لكنه اختار الأقل أيضا
فأخذ الفتاة ما تبوما
من رابع وثالث والثاني
فيدفعوا مهورها إليها
فالثان في مقام هذا يعتلي
فثالث في ذلك المكان
أرادها مع رابع بها عقد
من خامس قد ملكته حبلا
من سابع قد رضيته جارا
لمن غدا بينهما قد فصلا
فما له في تلك حق علما
ما جاء دون الأربع السيتنا

فإن ما قد بذلت من مال
وقيل من يفقد عن فتاة
ويفقد الثاني وبعد تعقد
غرابع وبعد ذاك جاعوا
يخير الأول فيما صار
فتك للرابع لا للثاني
ولناخذ للصادق منهما
وإن يك الثالث أولا قد قدم
فإن أرادها بلا تواني
فإنه أيضا يخين كذا
فقدم الأول من بعد فله
فإن يك اختار الأقل جزما
وإن يك الثالث قبلا أقبلا
وبعد ذاك الثان جاء ركضا
وبعد ذا الأول منهم قدما
صادقها لها بلا نقصان
إذا هم قد دخلوا عليها
وإن يكن قد صح موت الأول
وإن يكن قد صح موت الثاني
وإن يكن قد قدم الثاني قد
أو قدم الثالث واختار لها
أو قدم الخامس ثم اختارها
وهكذا كانت لمن يختار لا
لو الذى بينهما قد قدما
ويلزم المفقود من بنينا

وكل ما من بعد أربع سقط والخلف في الثاني ولو جاءت به بساعة أو بأقل عنها وقيل ابن أمه وما أتى وما أتى في الدفعة الأولى فله لو أنها جاءت له بأربعه والحمل الثانية الخلف كما ولازم عليه ما تبيننا قبل تمام أربع ولو بقي كذاك ما أبدى عقيب الأربع قبل تمام أشهر أربعة كذاك ما جاءت به من قبل من بعد مدة ولو قد تلدا هذا هو التحقيق للقطب الأبر يلزمه جميع ما قد تلد من بعد تلك الأربع السنين بأن ذا الابن من الزوج فلا وإن يكن يفقد عنها فتلد وصح موته عقيب شهر وهكذا يلزم هذا الأول وما أتى من بعد ثان منهم قال الإمام القطب والتحقيق ما بل قيل لازم عليه كل ما بموته قال وما قد ارسم قال وأما ما به ذي تأتي

فالولد الأول منهم فقط بعد أخيه عاجلا بقربه فقيل إنه فتاه منها من بعد ذين ليس يلزم الفتى أو في مشيمة له محصله أو خمسة كانت لهم مجمله رأيت فيما قبل ذا تقدا بأنه في البطن قد تكونا من بعدها عشرين عاماً مرتقي تحركاً في بطنها المتسع وعشرة من يوم أقصى المدة ستة أشهر يتم الشكل ثلاث مرات هنا أو أزيدا بل إنه قد قال بعد ما ذكر قبل خروج السننتين الخرد إن قالت المرأة في ذا الحين بد له منه ولو قد نسكلا شيئاً كثيراً دون أربع تعد من يوم فقده بدون نكر منهم وفي الثاني خلاف ينقل كالث ورابع لا يلزم ذكرت فيما قبل ذا تقدا جاءت به من قبل ما أن يحكما ليس بمعمول به عندهم قبل خروج كائن للوقت

ذاك الذي صحت حياة من ذكر
ويلزم الغائب عن زوجته
لو كثروا لأنما الزوجة له
وإن يصح موته من بعد
وقيل من يفقد عن فتية
من يوم فقد كثر من ولد
ففقد الثاني كذاك فنل
لفقده ثم بثالث لقد
فولدت من بعد وقت الفقد
فليأخذ الأول من ولدان
لو خمسة أو ستة أو أزيدا
ويأخذ الثاني من العيال
ويأخذ الثالث من بنين
وبين وقت لقودهما معا
وهكذا فلو يكونوا أكثرا
وقال بعض العلماء يلزم
ما بينه وثالث من ولدا
وما أتى من بعده من الولد
ويلزم الثالث مما تبدي
والثان فيه الاختلاف قد ورد
وحسب هذا القول فالباقونا
فيهم خلاف قال بعض الأول
وقال بعض العلماء فيهم
قال الإمام القطب والتحقيق ما
قال وقد قال ابن خلفون الأجل

فيه فكله له ولو كثر
دهراً طويلاً كل ما قد تأتته
صارت فراثا يأخذ ما حصله
شهر فمثل الحال في ذي الفقد
فولدت بعد انقضا الأربعة
ثم عليها بعد ذا ثان عقد
شيئاً كثيراً بعد مدة تحد
تزوجت من بعد ذا . وقد فقد
وهكذا أيضاً بدون حد
ما بينه وبين عقد الثاني
لو واحداً من بعد واحد بدأ
ما بينه وثالث بحال
ما كان بين عقده المتين
فكل ذا . لثالث قد رجعا
لكان حكمهم كما قد ذكرا
للثان مما قد أتت ذى بهم
قبلا وفي الثاني خلاف وردا
فذاك غير لازم له بعد
أولهم بعد تمام الفقد
لا ما أتى من بعده من الولد
من تلكم الأولاد أجمعونا
بأنهم جميعهم للأول
بأنهم أيضاً بنو أمهم
أسلفته فيما مضى مقدما
من علماء المغرب الشم الأول

فيمت تزوجت بعيد مدة
زوج لها قد غاب بالإشهاد
وقد تبينت حياة المفتد
فإنما الأولاد لاحقونا
لأنها له فراش عالما
ومع على والربيع وأبي
والجل من أصحابنا أهل الهدى
عن ابن عباد الأجل الشان
أنهم لأول لأنما
فكلهم لأول قد تبعنا
وامرأة من زوجها قد شردت
لا تعرفن فيها وبعد نكحت
غمات أو طلقها فولدت
فقدم الأول ذى البلاد
فأول الأولاد للثاني وما
وما بقى من النسول رجعا
قلت وينبنى على مقال
لزوجها الأول من طريق
وغاصب زوجة شخص عقدا
أو أنه سرية تسرى
وأعلن الأمر بذاك وجعل
فأنتجت له بنين فهم
لأنما الفراش للذى سبق
وقيل للأول من ذرية
من يوم ما صارت مع المعتصم

فقد الحليل أو بعيد هلكة
فولدت بعضاً من الأولاد
أو غائب من بعد ذلك الأمد
بالشان فيما قال أولونا
وذاك مع جمهور من تقدما
عبدة العلامة المهذب
وجاء قول غير ما قد وجدا
وعن أبى حنيفة النعمان
أصل الفراش للذى تقدما
من وقت ما يفقد حتى يرجعا
فدخلت فى قرية قد بعدت
من أهلها زوجاً به تبجحت
جملة أولاد بها تعددت
فوجد الزوجة والأولاد
يليه فيه الاختلاف رسماً
لأول هم وأهم مما
أبى حنيفة جميع الآل
أن الفتى فراشها الحقيقي
عقدة تزويج بها تمردا
لرجل تمردا وقهرا
بيتاً لها بشهرة بلا خجل
لزوجها الأول فيهم بحكم
ليس لغاصب وذا هو الأحق
ما ولدت دون شهر ستة
على النكاح والتسرى الكذب

وما يزيد غشوق ذاك فهم
قال أبو يعقوب من قد غصبت
وبامريء قد لحقت وانقطعا
فابنها ابن زنى لا يلحق
وبعضهم يقول إن النسب
إن ضمها لنفسه وقد جعل
قلت وهذا أين من نص الخبر
أيجلب الظلم مع الفجور له
وقال في المفقود بعض الفطناء
وقيل يأخذ الفتاة وحدها
وقال بعض حرمت عليه
أى من بها بعد زواجا كونا
وحسب هذا القول فالأولاد
قال الثمينى إذا كان نعي
فاعتدت المرأة ثم نكحت
وبعد ذا صحت حياة الأول
وهى إلى الزوج القديم عرجت
فحلها للثان فيه اختلفا
وعاقد بامرأة ثم تلد
وقالت المرأة منذ ستة
وان تكن جاءت لدون ستة
وقد أقر أنه له ولد
لكنما القطب له تعقبا
ومبتلاة زوجة المفقود
لا تتكهن أو يصح موته

أولاد أمهم بذاك يحكم
من زوجها أو أنها قد هربت
منها نكاح زوجها وارتمعا
حليها ومنه لا يعتلق
يصير ثابتاً لمن قد غصبا
منزلة الذى لها قد استحل
بأن للعاهر ضرباً من حجر
نفماً فهذا لا أرى فى المسألة
يختار أكثر الصداقين هنا
وما له أصلاً بأن يردّها
وتحرمن على الذى يليه
إن مسها أو باطنها منهارنا
كلهم لأول قد عادوا
إلى فتاة زوجها فى موضع
وولدت ابناً به قد ربحت
فابنها الأخير منهما يلى
فإن بموت أو طلاق خرجت
واختير إن حلها قد انتفى
وقال مذ أربعة بها عقد
فالقول فى ذلك قول المرأة
من أشهر من بعد وقت العقدة
فذاك لاحق به ولا يـرد
فقال لا يلحق هذا نسباً
فى قول بعض من أولى التمجيد
أو يأتين طلاقه وبتـه

قال الثميني وما قد مرا
من إنما المفقود يختار الأقل
وإنها عليه ليست تحرم
من بعده بعقدة ويرتج
بعد تمام كائن لمدة
وليس للغائب من خيسار
بل إنه يأخذها ويعتزل
وقال بعض إنه يخير
وبعضهم أجاز أهل الجملة
قال الثميني كلا القولين
وإن يك المفقود يوماً قدما
من قبل أن يعلم ما يختار
وإن تكن ماتت كذاك يلحق
وتخرجن من الحليل الثاني
وإن تشا الترويج فلتجدد
بعد اعتداد من وفاة الأول
إذا أرادت غير هذا الآخر
فإنها تعتد للوفاة
لأنما المراء له وإن يكن
غمسها من قبل أن تعتدا
إن مسها الثاني بفرج مطلقا
وإن يكن بنظر فقد عرف
وإن يكن خلا بها وأمكنها
فإنه عليه أيضا يحكم
وإن يكن عليه بالمس حكم

هو الذي الإغتبا به استمرا
من الصداقين إذا عنها عدل
ولا على زوج عليها يقدم
وإنها جاز لها التزوج
فقد حليلها وبعد العدة
بعد قدومه إلى الأوكار
أو تنقضى عدتها من الرجل
كصاحب الفقد وليس يجبر
في الفقد مهما شهدوا بالصفة
مطرح لا تأخذن بذين
وزوجه تزوجت فاخترما
غارثه لها ولا إنكار
ميراثها وهو بذاك أسبق
إن مات قبل علمهم بالشان
لديه أو مع غيره في البلد
ومن ميسر الثان والتمهل
وإن أرادته ولم تشاجر
وترجعن إليه بعد هات
حليلها الأول شاء يأخذن
من الأخير حرمها تبدي
أو إن يكن في فرجها قد لحقا
في حلها وحرمها خلف السلف
بأنه من وطئها تمكنها
بأنه قد مسها فتمسح
لكنما الأول منهما علم

بأنه ما مسها لن تحرما
من قبل عدة من الأخير
وكل ما قد ولدته من ولد
من دون ستة من الشهور
وما يزيد فوق ذاك من ولد
وذاك ما لم يتحرك قبلا
فيلزم من زوجها الأخير
أو ولدته بعد طول مدة
والحكم في الغائب كالمفقود
وإن يك اختار لها المفقود
وبعد ذا طلقها فتمتنع
لا تأخذ المفقود بعد ذا ولا
تعتد بعد وضعها بستة
ثلاثة لمس هذا الآخر
وإن رآها حاملا واختارا
فمالها الزواج أو تعتدا
ثلاثة القروء أو من أشهر
وبعد ذا تعتد للوفاة
وهكذا تعتد بعد الوضع
وعدة الوفاة إن لم تخر
بل قد أتاهم خبر الممات
وإن يكن طلقها ولم يكن
تعتد ستة بلا تواني
وغيرها لذلك الطلاق
فإن مضى من يوم كان طلقا

عليه إن لمسها تقديما
لعلمه أن ليس من محجور
على الذي قال به هنا وحد
مذ عقده فذاك للأخير
فذاك للمفقود في الحكم الأسد
أربعة وعشرة تولي
حينئذ لو طول الشهور
من أشهر ومن سنين عدة
فيما ذكرناه من الصدود
وحملها في بطنها موجود
عن الزواج بعده حتى تضع
للآخر الذي لها قد أحملا
من القروء أو شهور عدة
وغيرها من الطلاق الصادر
ومات قبل وضعها وانهارا
من بعد وضع حملها ما حدا
لمس ذلك الحليل الآخر
عدتها كاملة الصفات
ثلاثة القروء حكم الشرع
ومات أو قد كان لما يحضر
عنه من البعد على الصفات
فيها من الأخير حمل مستكن
ثلاثة لمس هذا الثاني
وتخرجن بعد من الوثاق
ثلاثة من القروء حقا

توارث بينهما قد جملا
عن عدة المس التي قد علمت
أما سوى الثاني فذاك لا يجد
للمس من ثان بلا نقيصة
مس فلا بأس له بالرجعة
ما لم تتم العدتان غرضاً
نويت تقديم كذا من العدد
كلا ولا تأخيره في حين ذا
على النساء في شأن هذه العدة
فالإرث فيما عنده بينهما
إلى انقضاء العدتين أجمعا
وعدة الطلاق أيضاً قدما
وليس من تراجع والثاني
بعد اعتداد كان للطلاق
فما لها تزوج لما عفا
أو للأخير لا اعتداد قد يحد
من أشهر إن دخلت في العدة
نية تقديم لشيء منهما
إذا ثلاثة القروء تنجلي
من يوم تطليق لها مقرر
تقديم ما لمسها من عدة
مما ذكرناه على ما لخصوا
كان الطلاق واقعاً بينهما
للمس من بعد رجوع أبدي
قد زال بالعقد الذي قد أبرما

غما له من رجعة بعد ولا
إن عدة الطلاق كانت قدمت
فإن يكن أرادها الثاني عقد
أو تمضي الثلاثة الأخرى التي
أما إذا ما قدمت لعدة
والإرث ما بينهما قد يقضى
وصدقت في قولها إنى لقد
وإن تقل لم أنو تقديم كذا
فإن من لم يشترط لنية
وعدة المسيس أيضاً قدما
وجائز له بأن يراجعها
وإن من لنية ما الترمما
فمنه لا يتوارثان
له بأن يعقد للوثاق
وإن يطلقها طلاقاً بائناً
أو تخطن لو كان للذي فقد
بسته القروء أو بسنة
بسته مجملة بدون ما
وقد أجزت هذه للأول
أو تنقضي ثلاثة من أشهر
معتمداً على وقوع نية
وأنهما نافعة وأرخص
أن يعقدن إن يشا من يوم ما
وماله يمس أو تعتدا
وحكم ذلك الطلاق عنهما

وفي نكاحها لذلك الآخر
إذا مضت ثلاثة من يوم ما
وذا على نية تقديم لما
ومن يطلق زوجة أقل من
فإن تكن عدتها قد انقضت
تزوجت إذا تشا ولا ترث
وإن تكن من بعدها قد تمت
فإنها وارثة وتلزم
وإن من زوجته قد وهبا
وهكذا إن كان قد بادلته
في كقضا دين وأرث باقي
وقد توارى عنه ذلك الرجل
بساتر غمى عليه أبدا
لو أنه لم يتيقن كانا
أو قال ذلك الشخص لما أفعل
لأنه أباحها له بما
وعند ذاك حصل التواري
وأنه لو لم يكن ما حصل
بذلك التمليك لم تحرم بما
إذ التواري عند غير الفعل
وقيل لا تحريم فيما قد عا
أو أنه أخبره به الرجل
أو الفتاة أخبرته أيضا
لأن تمليكا من البعل صدر
فمن هنا عليهما لم يحكما

رخص بعض العلماء الأكابر
طلقها من كان قد تقدما
من اعتداد للطلاق لزما
ثلاث طلاقات ويعد يفقدن
من دون مدة لفقد فرضت
ولا اعتداد لمات قد حدث
لو أنه كان بقدر لحظة
للموت عدة عليها تبرم
لرجل أو باعها وأذهبها
بغيرها أو كان أعطاهما له
أو دية أو أجرة صداق
بها ولو في موضع به يحل
حرم بما من التواري قد بدا
منه مسيس لا ولا استباننا
محرمًا عن التحليل الأول
كان من البيع له قد أبرما
بهذه مع حائل ستر
من الإباحة التي قد فعلا
من التواري جاء مجترما
لما يكن محرمًا للأهل
إلا إذا بنحو من أيقنا
وكان قد صدقه فيما فعل
وأنه صدقها وأمضى
بالشرع شيء باطل لا يعتبر
بالمس فيه حينما تقدما

إذ لم تكن ذى زوجة للشاري
مع غير زوجها فليس يحكم
وهكذا بالمس ليس يحكم
وقال بعضهم طلاق فتمحل
إلا إذا نحو ميس وقمعا
وتحرم من على الذى لها اشترى
أو أنه كان لها قد قبلا
والعبد إن يفقد عن الفتاة
من بعد مدة لفقد تمت
ولتتزوج من تشا من المالا
وقيل بل تعتد للطلاق
وذا هو الأصح عند الفقهاء
مثل طلاق رجل لزوجته
وماله الخيار حينما قدم
لزوجته العبد كتطليق الرجل
وإن يكن مع سيد له فقد
طلق زوجة له فقد ما
بإذن سيد لو العبد أبى
وإن يكن بنفسه قد قدما
فإنه يأخذها وليس له
لأنما اختيار ذلك الأقل
وليس للعبد طلاق أصلا
وإن يكن عبد فتاة يفقد
من تأمر الفتاة أن يطلقها
وقال بعض إنما يطلق

فكان ذا كسائر التوارى
فيها بأنها بذلك تحرم
من أجل ذلك التوارى منهم
برجعة إذا أرادها الرجل
فتمر من وماله أن يرجعها
لأنه أرادها كما ترى
وهى فتاة غيره لم تزلا
فإنها تعتد للوفاء
وطلق السيد بعد العدة
بلا اعتداد للطلاق جملا
بعد فراقها والانطلاق
حيث طلاق سيد عن عبد
فكيف يعذرونها من عدته
حيث طلاق السيد الذى رسم
زوجته بدون ما غرق يصل
ووارث السيد من بعد الأمد
خير غيرها والأقل منهما
ذاك وقد أنكره وذهبوا
أو بان حيا بعد فقد لهما
يختار للأقل فى ذى المسألة
مثل الطلاق حكمه بلا جدل
بل إنما طلاقه للمولى
يطلقن عليه من بعد الأمد
هذا الذى القبط له قد حقا
وليها حين بإذن تنطق

يصلح للطلاق باللفظ الجلي ومن هم على الورى حكاه مع القدوم من خيار حمله زوجته من آخر بها نفذ ما خالفت به الفتى المفقودا إن كان يختار الصداق مثلا إعادة الصلاة أيضاً تلزم أن لا تعيد الخود للصلاة كما يجوز لهم ما بدلوها مختاره فالخلف أيضاً رسماً من أهل جملة متى ما حضروا مات بيوم عرغوه وعهد تعقد من يوم لموته رووا قال الإمام القطب هذا الأصوب به أولو الجملة في ذا المفتقد زوجته من قبل ما يتضح حتى يتم فقده لديهم

وأته إن لم يكن لها ولي طلقها القاضى أو الإمام وجائز طلاقهم وليس له وإن أتى المفقود يوماً وأخذ يلزمها قد قيل أن تعيدا من الصلاة عند هذا الشأن لا وهكذا عبيده عليهم ورخص البعض من الثقاة ولا العبيد حيث إن هم فعلوا وإن يمت من قبل ما أن يعلموا وإن يقل ثلاثة أو أكثر إن غلانا ذلك الغائب قد غزوجه قد قيل لا تنكح أو وقيل من يوم إليه نسبوا وإن يرد الوارثون ما شهد أو استرابوه فليست تنكح وهكذا أمواله لا تقسم

باب الظهار

بلفظة الظهر يقال مطلقاً ظهرك كله لذاك وجدا لمن له كانت من الحائل ومن يكون مثلها في الحرم وهو طلاق الجاهلية الأول

أما الظهار لغة أن تنطقا ومسه وإن تولى أحدا وحسب وضع الشرع قول القائل هذى عليه مثل ظهر الأم وإن بصهر أو رضاع قد حصل

وفي ظهار المشرك الخلف عرف
وذلك المقال فهو مذهب
وصحح القطب بعيد ذلك
وإن ذلك الخطأ الرأقي
لأنهم هم المظاهرونا
للساغى الحبر ثم ذكرنا
لكان حكمه لدى الظهار
قال ولو قلنا بهذا الأمر
للمؤمنين وحدهم فذاك لن
لكنما ذلك تبيين لما
لأن من قد آمنوا يقيننا
أما ولو ظاهر ثم أسلما
وهكذا كل يمين أقدمنا
أو من عتاق كان أو نذور
وجاء في الطفل وفي الجنون
وقيل بل يصح ممن قربا
ومكره على الظهار يختلف
فقال بعض إنه إن ظاهرا
وقيل ذاك لم يكن مكلفا
وهكذا العاجز عن إتيان
كذلك المجبوب والعننين
وهكذا المقتول قيل لزمنا
وقيل لا يلزمهم إيلاء
وقال بعض إنه لا يلزم
قال الإمام القطب بعد ما ذكر

فقتيل لظهار عن بعض السلف
أبى حنيفة روتنه الكتب
أن الظهار قد يعم المشركا
فإنه للعرب بالإطلاق
قال وذاك مذهب يروونا
لو أن غير العرب أيضاً ظاهرا
كمثل حكمهم بلا إنكار
إن خطاباً قد أتى في الذكر
يكون حصراً وعليهم يقصرون
كان عليهم أمره قد لزمنا
هم الذين يتحرجونا
فلا ظهار بعد ذاك لزمنا
عليه من نحو طلاق أبرما
أو صدقات أو سوى المذكور
أن لظهار كائنا من دين
بلوغه إذا إليه وثبنا
بالقتل أو بما يؤدي للتلغ
يلزمه الظهار مثلما جرى
بالحكم للظهار لو قد حلفنا
هذى النسا كمثل شيخ فاني
ومثله مستأصل يكون
وقال بعض إنه لن يلزمنا
ويلزم الظهار حين جاءوا
لعدم إمكان لوطه منهم
وذاك متروك به لا يعتبر

بإذن سيد له قد قهرا
أجاز مولاه له وأنقذا
يصح منه وعليه ثبتا
ف قيل ذاك واقع بقولته
لكنه لا يذن منها أبدا
وإن يكن من هذه قد نالا
فإنها قد حرمت عليه
قط ولا عبداً لكى يقدمه
يجزیه والإطعام عما فعلا
أو لم يطق ذلك بالإطعام
قد خطه المهيمن الخبر
وهو إذا اعتق للسرية
وغير جائز بها التزوج
إذ أمرها بيدها قد أصبعا
وأمة لديه بالزوجية
تلتزم بالظهار من هاتين
كمثل من حرم شيئاً حلاً
وبنته وكل ما فى حكمه
والبر جائز بأن تصدقه
إلى إله قد تعالى قدره
وقصدهم ما قد ذكرنا أولاً
لما زم أخى حجبى ولب
فقوله ذاك ظاهر آتى
وجمعها محرم فى الجملة
هناك نسوة معينات

والعبد أيضاً إن يكن قد ظاهرا
أو أنه ظاهر ثم بعد ذاك
فإنما ظهاره الذى أتى
وإن من ظاهر من سرية
وليس من وقت له قد حددا
أو يوقع التكفير عما قالوا
من قبل تكفير لها يأتية
وإن يكن لم يجدن عنها أمه
فإنه يعتقهما والصوم لا
وقيل بل يجزى له الصيام
وذا هو الصحيح فالتكفير
سبحانه حفظاً لتلك الزوجة
فإنها عن التسرى تخرج
إلا بإذن ورضى توضحها
وقيل لاظهار من سرية
وإنما كفارة اليمين
وجائز له يمس قبلاً
ومن يقل زوجته كأمه
وقال إننى أردت الشفقه
ويترك دينه وأمره
والجهل تقول مثلما خلا
وذاك قول غير مستحب
وإن يقل كظهر مشركات
لأنما حقيقة المشركة
وإن يرد بقول مشركات

لَوْ هُمْ مِنْ أَرْبَعِ كُنْ أَزِيدُ
 بَلْ إِنَّمَا تِلْكَ يَمِينٌ تَجْعَلُ
 لِلدِّينِ وَالْإِيمَانِ مِنْ هُنَا افْتَقَى
 وَقَاصِدٌ لَامِرٌ أَقْشَاهُ
 وَقَالَ إِنْ زَوْجَتِي كَظْهَرِ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْفَتَاةَ مُحْرَمَةً
 وَغَيْرَهَا لَا يُوجِبُ الظُّهَارُ
 إِذْ مُمْكِنٌ تَسْلَمُ لِلَّهِ الْأَجَلُ
 وَإِنْ يَقِلُّ مِثْلُ الْمُصَارِبَاتِ
 فَهُوَ ظُهُارٌ وَكَذَا إِنْ قَالَا
 وَهَكَذَا كَمِثْلُ مَنْ كَانَ زَنْيًا
 أَوْ كَفْتَاةً قَدْ زَنَى بِأُمِّهَا
 أَوْ كَنَسَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ
 فَعَمٌّ مِنْ لَيْسَتْ تَحِلُّ أَصْلًا
 وَإِنْ يَقِلُّ مِثْلُ نِسَاءِ سَلِيمَةٍ
 فَإِنَّهَا مَرْسَلَةٌ تَعْتَبَرُ
 أَيْ فِي نِسَاءِ ابْنِي سَلِيمَةٍ
 أَوْ مِنْ عَلَيْهِ تَحْرِمُ لَوْ بَزَنَى
 وَكُلٌّ مِنْ عَلَيْهِ لَيْسَتْ تَحْرِمُ
 وَكُلٌّ مِنْ بَعْدَةِ خَاطِبَتِهَا
 أَوْ فِي نِسَاءِ ابْنِي فُلَانٍ
 كَذَلِكَ قَوْلُهُ كَمِثْلُ مَيْتَةٍ
 وَكُلُّ مَا كُؤِلَ عَلَيْنَا يَحْرِمُ
 حَيْثُ مُحِطٌ ذَلِكَ بِالظُّهَارِ
 يُمْكِنُ أَنْ يَنْكَحَهُ هَذَا الْفَتَى

فَلَيْسَ ذَلِكَ بِظُهُارٍ وَجَدْنَا
 لِأَنَّمَا الْمُشْخَصَاتُ تَقْبَلُ
 ظُهُارَهُ الَّذِي لَهُ قَدْ وَصَفَا
 مُسَلِّمَةً تَكُونُ ذِي أَوْ جَاهِدَهُ
 هَذِي غَفَى هَذَا يَمِينٌ تَجْرِي
 وَإِنْ تَكُنْ فَهُوَ ظُهُارٌ لَزِمَهُ
 لَوْ مِنْ أَوْلَى حَرْبٍ مِنَ النَّصَارَى
 فَتَصْبِحُ مِنْ نِسَاءِ مَنْ حَلَّ
 أَوْ كَنَسَاءِ الرِّجَالِ الْمُسْلِمَاتِ
 كَمِثْلُ مَنْ بَهَا زَنْيًا ضَلَّالًا
 بَهَا أَبَوَهُ أَوْ غَتَاهُ قَدْ دَنَى
 أَوْ بَنَتْهَا وَكُلُّ مَا فِي حُكْمِهَا
 أَوْ كَالنِّسَاءِ بِدُونِ تَخْصِيصٍ يَلِي
 فَكُلُّهُ مِنْهُ ظُهُارٌ حَلَّالًا
 قَبِيلَةً مَا بَيْنَنَا مَعْلُومُهُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَيَمِينٌ لَهُ قَدْ يَذْكُرُ
 مُحْرَمَةً مِنْ أَيْ وَجْهٍ أَتَتْ
 أَوْ أَنَّهُ كَانَ لَهَا قَدْ لَاعَنَّا
 كَفَارَةَ الْيَمِينِ فِيهَا يَرْسُمُ
 إِذَا غَتَاهُ بِهَا قَدْ شَبَّهَا
 كَانَتْ غَفِيَةً لَهَا قَوْلَانِ
 أَوْ لَحْمٍ خَنْزِيرٍ دَمٍ أَوْ خُمْسَةٍ
 فَإِنَّمَا فِيهِ يَمِينٌ تَلْزَمُ
 مَنْ كَانَ فِي الْعَقْلِ وَفِي الْأَفْكَارِ
 أَوْ أَنَّهُ فِي الْعَرْفِ ذَلِكَ قَدْ أَتَى

وكان في شرع الإله يحرم
فإنما حاصله فيما عقل
له زواجهما من النساء
وحينما شبهها بغيرها
وكل ما لم يك من ظهور
في هذه المسألة التي ترى
وامرأة تشبه الزوج بمن
ووطئها لو قبل أن تكفرا
وإن يكن خلى لها حتى مضت
لا تخرجن عنه بالإيلاء
وإن يكن طلقهما أو قد زهق
فإنها تكفرن من بعد
وذاك قول قد حكاه قطبنا
قال وقال مالك والثوري
وليس من كفارة وقيل بل
وقال بعضهم ظهور ييـرم
إن مات عنها أو لها قد طلقا
بأى وجه من وجوه الفرقة
ما قد ذكرناه وما تقـدما
وإن يك الحليل لما ظاهرت
أو أنه أجاز إن تظاهرا
كمثلما لو كان جوز الرجل
فذلك الأمر ظهور حسبها
حتى يكفرن من قبل انقضا
ويلزم المرأة أن تكفـرا

زواجه لأجل معنى يعلم
تشبيه زوجة بمن ليس يحل
لأبد بدون حد جائئ
ينكح لم يكن ظهـاراً علما
به فتكفير اليمين جـارى
وغيرها مما هنا لم يذكر
يحرم منها فالظهار يلزم
ذى عن ظهارها غذا لن يحجرا
أربعة من المشهور وانقضت
مثل ظهار للرجال جائئ
أو تحرمن أو بوجه تفتقر
إن لم تكفر قبل هذا الحد
عن صحبتنا الغر وبعض قومنا
في المرأة الظهار غير واقع
كفارة اليمين فيه لا أجل
لكن لها التكفير ليس يلزم
أو حرمت أو أنه قد فارقا
لكنما المشهور للأئمة
من إنما التكفير شيء لزما
منه أجاز ما به قد جاهرت
منه غظاهرت كما تقررا
تطلقن فطلقت بلا خجل
منه فماله بأن يقـربا
أربعة المشهور عما عرضا
على الخلاف السابق الذي جرى

وإن يظاھر من فتاة وتمت
أو أنها بذلك الظهار
فإنه يلزمه يكفر
إن لم يكن من قبل هذا كفرا
إن كان قد طلقها عن نفسه
وإن يظاھر غيبت بدون ما
فليوص بالتكفير حين احتضرا
وهكذا إذا تقضى الأربعة
وأصل ذلك إنما التكفير
يلزمه بالنطق بالظهار
حتى ولو أن الفتى قد فارقها
في نطقه فيوفي بالتعليق
كمثلما لو كان لم يعلقا
وقال بعض إنما يلزم
إن شاء من قبل مضي الأربعة
وذا هو الأصح فيما أنظر
في آية الظهار جاء ناطقا
فعلق التكفير بالعود إلى
وإن يقل كظھر هؤلاء
مصارما أو من عليه يحرم
وإن يكن قال كمثّل أمي
فذلك الظهار قد تعددا
بقدر المشار من ذى النسوة
لو من إليه قد أشار زائد
كمثلما لو كان عاطفاً بأو

أو أنه طلقها أو حرمت
قد خرجت بعد انقضا المقدار
عن قوله ذاك وليس يعذر
وقيل ما عليه تكفير جرى
أو هلكت وخرجت من حبسه
عود إليها بعد ما تكلمها
وقيل ما عليه أن يكفرا
وذلك التكفير ذا ما أوقعه
لذلك الظهار إذ يصير
لو لم يكن هناك حنث جارى
قبل الشهور أو يكون علقا
يلزمه التكفير في التحقيق
فواقع الحنث هناك مطلقا
كفارة على الظهار تبرم
بأن يوافي خدره ومربعه
لأنما الذكر المبين الأنور
ثم يعودون كما تحققا
ما قاله مظاهر تقولا
يعنى جماعة من النساء
فواحد منه ظهار يلزم
ومثّل أختي وابنتي في الزعم
عليه بالقول الذى منه بدا
إلى ثلاثة بلا زيادة
وقال بعضهم ظهار واحد
وعطف أو غفيه تكرير حكوا

وإن يكن ما فيهم محارم
كفارة تأتي لكل واحد
وإن يكن لفظ الظهار كررا
فواحد عليه قد تحققوا
وجاء في قول لبعض من خلا
إلى انقضاء ثلاثة أمكنة
أو تنكح غيره وتلزم
ورجح القطب هنا تعددا
لو قبل الانتقال من مكان
قال وعندى إنما التكفير
لكن تبين بثلاث موقعه
ولم يكفر أو يمسهما فإن
من قبل ذا لم نخرجن عنه
لأنما الظهار كالطلاق
وإنما يلحقها الظهار
لأنها في مدة الظهار
وأنت تدري إنما الطلاق
وذلكم إذا أتى في عدة
قلو يكفر عن ظهارين وقد
تتمضين أربعة الشهور
وعند من لم يشترط من بعد ما
وقبل ما إن تمضين عليه
وبقيت على اثنتين عنده
ثم مضت من الشهور أربعة
وبقيت له على واحدة

ففيه تكفير يمين لازم
منهن لا ناقصة أو زائده
في موضع أو في مواضع جرى
ما لم يكن كفر عما سبقا
لكل موضع ظهار جملا
فلا نكاح بعد هذي الصفة
عليه كفاراته يقدّم
ظهاره لو في مكان قد بدا
وقبل تكفير عن الأيمان
بعدد الظهار قد يصير
على انتظار لتمام الأربعة
كفر بالعد ولو عشرة تكن
أولا فبالثلاث بانتهائه
في عدة بدون ما افترق
ويحصلن بذلك التكرار
زوجته بدون ما إنكار
قد يلحق الطلاق إذ يساق
رجعية يملكها بردة
بقي عليه واحد من العدد
تخرج بالثلاث للمذكور
كفر مسأوله ما ألزما
فتخرجن بطلقة لديه
وإن يكفر عن ظهار حده
فباثنتين تخرجن مجتمعه
هذا هو التحقيق في المسألة

وقوله كأختيه عمتيه
 ونحو ذا من كل ما قد يحرم
 لو لم تكن لديه أخت لولا
 كأن يقول في الذي يبيديه
 ولم يكن قط زنى من أول
 ولم يقع منه زنى فيما تلا
 وإن يقل كآبه وابن عـرف
 وإن يقل كبنتها وأمهـا
 أي أنه كبنتها وأمهـا
 قيل ظهار ويرى بعضهم
 وقيل لاظهار في ذا الحال
 وإن يقل كأظهر الرجال
 وقيل لاظهار فيه لازما
 وقال بعض العلماء في مثل
 وبعضهم يقول ما عليه
 وإننى عليك مثل ظهـر
 ونحوه من كل من عليها
 من النساء ومن الرجال
 وهكذا أنت كمثل ظهـر
 ومثله أنت علي مثلا
 ومن على غانية قد عقدا
 فأوقع الظهار منها ثم قد
 فذلك الظهار شيء يلزم
 وإن يكن يأمرها تظهاـر
 فإنه كمثل من قد ظاهـرا

وبنته ومثل مزنيته
 فإنما ذاك ظهار يعلم
 مزنية أو عمة من المـلا
 كظهر مزنيته عليه
 أو ظهر من يزني به فيما يلي
 فكله من الظهار جمـلا
 فهو ظهار أو يمين يختلف
 فيه خلاف بينهم في حكمها
 أو غيرهن من غدا في حكمها
 بأن في هذا يميناً تلزم
 وليس فيه قط من إرسال
 فهو ظهار جاء في مقال
 إلا إذا كانوا له محارما
 ظهر الرجال بيمين يدلى
 في غير محرم إذا يأتيه
 أبـيك أى عليك ذات الخدر
 يحرم من أقارب تليها
 فهو ظهار كائن بحال
 أمك ياخود علي يجـرى
 ظهر أم عامر عليه حـلا
 تزوجا لكنه لم يشهدا
 أشهد أنه عليها قد عقد
 وقيل لا لزوم فيه يعلم
 فظاهرت بمن عليها يحجر
 منها بنطقه وحكمه جرى

وهكذا إن ظهرت غتمما
وهكذا إن غيره قد أمرا
أو ظاهر الغير وقد جوز له
وإن تكن قالت له جهارا
إني عليك مثل ظهر أمكا
ومن يقل لعرسه وامرأة
إحدا كما على مثل ظهر
من عرسه ودينوه إن زعم
ومن يكن مظاهرا من إحدى
وقال شاركتك للأخيرة
لم يقع الظهار فيها إلا
واختلف الأقوال في السرية
وهكذا الزوجة من هذى الإمام
بأنما الظهار من هاتين
كذاك أيضا أمة له ولم
وذاك قول الشيخ عمروس وقد
والبحر قال من يشأ بأهلقه
أن لاظهار أبدا على الفتى
إذ النسأ في آية الظهار
قال الإمام القطب في مذهبنا
إن النسأ في آية الظهار قد
ومن يقل لعبده زوجته
عليك أو هي عليك يا رجل
فهو ظهار وإذا يقوول
كمثل ظهر أمك المحترمة

لها الظهار وبه قد أنعما
من الوري منها له يظاهرا
ذاك وقد أمضى له ما فعله
حين أرادت توقع الظهارا
عليك لاظهار عند ذلكا
لغيره قد نزلا في حجرة
أمي فإنه ظهار يجرى
أراد غيرها وربها الحكم
حليلتيه بكلام أبدي
في ذلك الظهار يا نظيره
على التي ظاهر منها قبلا
ف قيل في الظهار مثل الزوجة
وأكثر الأقوال عند العلماء
أحكامه تكون كاليمين
يكن تسراها بذاك قد جزم
جری عليه نجل قيس واعتمد
بالحجر الأسود أى لاعنته
من أمة سرية إذا أتى
أراد نوع هذه الأحرار
ومالك وجملة من غيرنا
تشمل للاماء من هذى الخرد
عليك يا هذا كظهر أمكا
كالظهر من أمي علي فارتحل
بأنها عليك يا خليل
على أو كظهر أمي المكرمه

عليك غاليمين في ذا لزمه
منه ومن ذا العبد والظهار
ومن يقل إن جئت عرسي الغادره
فهو ظهار أشنع الظهار
ولا يرى من زوجه من ظاهرا
كذاك مهما كان منها مولى
حتى لها يراجعن بفعل ما
وجوزوا للكل تأكلن معه
وقال عزان سليل الصقر
غان من ظاهر منها يدخل
وذاك في أربعة الشهور
وينظرن فرجها وتنظر
أو يفعل التكفير عن ظهاره
أما التي كان لها قد طلقا
ومن يطلق زوجة فجعلا
ويأخذن بيديها أيضا
فهي فتاته وقد أساء
ولا يجوز للذي قد طلقا
ينظر من هذى الفتاة ما غدا
وقال بعض إن من قد نظرا
أو مسه بيده في العدة
قال بشير مثل هذا يستر
ومثل ذاك قال موسى وأبو
كذا روى القطب وقال يوجد
وقد أتى يجامع المظاهر

إن لم تكن هذى النساء محرمه
إن كان ذاك لازم لو خاروا
أكون آتيا لأمي الطاهره
وما عن التكفير من فسرار
بطناً وظهراً قط أو يكفرا
بذلك الطلاق في مفعول
آلى بأن يفعله متمما
وترقدن في منزل قد وسعه
ليس الظهار كطلاق يجري
بدون ما إذن إليها يرسل
وما عليها الستر للمحجور
فرجاً له والمس منهم يحجر
ويرجع الخود إلى أوكاره
يمنع من جميع ذاك مطلقا
يضمها لنحوه مقبلا
وبعد ذاك ردها وأرضى
فيما به من قبل ذاك جاء
واحدة أو اثنتين أغلقا
محرمات على سواه إن بدا
لفرج من طلقها وأبصرا
لا تحرم من هذى الفعلة
عن غدا في جهله ينعقر
محمد وأحمد المهذب
عن ابن محبوب عليه تفسد
في غير فرج وإليه ينظر

وإن يكن في غيره قد جامعاً
فإنها لا تفسدن بما بدا
وقيل من جامع للمطلقه
من غوته بدون ما إدخال
والشافعي قال ذاك لا يحل
وعن أبي حنيفة قد وجدنا
برجعة فإن وطئها أو نظر
عن حالة الإثهاد إن كان قصد
وإن يكن لم يقصد للرجعة
وقال بعض أصحابنا من جامعاً
مشهور هذا المذهب القويم
قال الإمام القطب جاء في اللقط
في رجعة الطلاق للنساء
قال وفي مظاهر إن مس من
وفيهِ أيضاً أن من يرتد
لزوجته ومساها فوجدنا
قال أبو مؤرج لقد سئل
عن يمس زوجته من بعدما
يستبرئها ثم بعد يخطب
قال الإمام القطب مفهوم الأثر
لما يكن بمفسد لها وحل
وعن أبي حنيفة بعض زعم
إن كان ذاك الوطء منه قد وقع
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
وتحرم بالوطء والحد لزم

وذلك المنى فيه وقمما
إلا إذا إدخله تعمدا
رجعية في فرجها ولحقه
فهي حرام ليس بالحل
لكنها لا تحرم بما فعل
أن على مطلق أن يشهد
لفرجها أجزاء ما كان ذكر
بذاك رجعة إليها واعتمد
فليس ذاك بارتجاع مثبت
معتدة من قبل أن يراجعها
في ذلك التأييد للتحريم
ما نصه إليك مرسوماً بخط
برخصة بعد ميسر جائئ
قبيل أن يطعم ترخيص زكن
عن دينه وبعد ذاك يعدو
قالوا فلا يضرك ما قد بدا
أبو عبيدة إمامنا الأجل
طلقها جهلاً عليه أقدمنا
مع جملة الأولى لها قد خطبوا
في مسها إن كان عن جهل صدر
ترويجها من بعد ما كان فعل
بأن وطئها عليه ما حرم
في عدة الرجعى فهو ما منع
أقوالهم وما رووه في الأثر
عليهما عند ابن عباس الأتم

قال فتى عبد العزيز عمر
والقطب قال عدم الحد لما
وتحرر من على الذي قد ظاهرا
لو كان بالجهل أو النسيان
وذاك عندنا وبعض قال
ولا يعد لذاك أو يكفرا
وقد مضى ما قد روى القطب الأبر
وتخرج الزوجة بالإيلاء
أربعة من عدد الشهور
كذلك إن كفر قبلها ولم
وقال لا تخرج بعض بعدم
ومن يظهر فيجن حتى
ومن يكن ظاهرا ثم ارتدا
حتى مضت أربعة تماها
فتلك لا تخرج بالإيلاء
أربعة من عدد الشهور
وإن يكن قبل المضي رجعا
من حينما على الظهار شرعا
وقيل إن الزوج مهما ارتدا
فإن حكم ذلك الظهار
ومن يكن ظاهرا ثم فادى
من قبل أن يكون وقتها انقضى
وقال بعض تحسبن من حين
ومن يظهر بالنيهار حسبا
ومن طلوع الشمس بعض جعله

يفرقان دون حد يذكر
من شبهة كانا عليها أقدم
إن مسها من قبل أن يكفرا
أو كان بالجبر وبالعدوان
عليه يستغفر منه حالا
ولا فساد للذي منه جرى
عن لقط لبعض صاحبنا الفرر
وهو طلاق بان لانقضاء
من قبل أن يوقع للتكفير
يمسها حتى الشهور تنصرم
مس إذا التكفير منه كان تم
تمضى شهوره تبين بتا
أو أنها ارتدت ولم يردا
وبعد ذلك اعتقها الإسلام
أو تمكثن بعد رجوع جائي
لم يأت في ذلك بالتكفير
فذلك الظهار صار واقعا
وقيل بل من حينما قد رجعا
ثم إلى الإسلام بعد ردا
يزول بالفيئة للجبار
ثم برجمة إليها عادا
فإنها تبني على ما قد مضى
رجعتها خلف على قولين
من وقته الذي به قد كذبا
وقيل من ليلته المستقبلة

ومن يكن بليله مظاهرا
قال الإمام القطب يحسبن من
قال وإننى عند ذاك أعجب
أو ليلة وزيد في الظهار
وإن مضت أربعة ما كفرا
وبعضهم ألزم هاذي العده
أو تشرطن لغير من قد ظاهرا
وقال غيرنا إذا لها مضت
ولم يكفر عن ظهار جائى
لكنها لحاكم البلاد
وذلك الحاكم بعد يأمر
وذلك إن كان على التكفير
أولا فبالطلاق يأمرنه
وقد بقى في أمره يراغم
ومن يظاهر حال وطء عرفا
أو أنه طلقها فتحرم
وقيل إن في وقته قد نزعا
ويشهدن برجعة التطليق
وإن يكن تعمدا التلاذذا
وقيل بل يمسكها هنا كما
من كون فرجه بفرج المرأة
أو يشهدن على الرجوع إن يكن
وإن يكن في حالة تأخرا
أو رفع الإحليل أو أنزله
لو أن ذاك باحتراك وقعا

حسابه من ليلة فيها جرى
وقت الظهار نفسه متى يكن
أن كيف يلغى بعض يوم يذهب
وعدة حيض نفاس جارى
تزوجت بدون عدة ترى
وما اكتفى لها بتلك المدة
أو للذى ظاهر شرطها جرى
أربعة من الشهور وانقضت
فتلك لا تخرج بالإيلاء
ترفع أمره بلا تمادى
إما يطلقن أو يكفر
ذا قدرة أى كان ذا ميسور
وإن أبى من ذاك يفعلنه
طلقها من بعد ذاك الحاكم
أو أنه على طلاق حلفا
عليه حالا وبذاك حكموا
يكفرن عن ظهار أوقعا
وما عليه فيه من تضيق
في حالة الإخراج تحرمن لذا
كان على الحال الذى تقدا
أو يوقع التكفير عن ذى الغربة
أمكنه في وقته أن يشهدن
أو أنه تقدا قد أظهر
لسقف ذاك الفرج أو أسفله
منها فبالتحريم هذا رجعا

ورجل يحلف بالظهار فقال بعض يحضر الشهودا ويطعنن طعنة يغيب لا يتقدمن عن هذا ولا فيشهدن على رجوعها إذا أو يحضرن رقبة والسترا ويطعنن طعنة كما سلف وما له يزيدهما ذكرا لأنه في ذاك لو تأخرا لكان ذا الأمر جماعاً بعدما وقبل أن يراجعن أو قبل أن وصحح القطب لذا المقال قال ولكن حضور الأمة هناك بل جرى بأن يسرحا وعلمهم قد شرطوا الحضورا على يقين من حياة الأمة فأعتق الفتاة في غيابها بأن تلك حية لصح ما ولو بدا بأنها في حال وكان في ذا الحال قد تقدما أو أنه أخرج ذاك الذكر وقيل وطئاً كاملاً لها يطا وبعد أن يخرج ذلك الذكر يعتقد إن على الظهار حلفاً ومن يقل بذا المقال اعتبر

أو بالطلاق عن جماع جارى والستر يرخى دونهم ممدودا حشفة من القضيب تذهب بيدي تأخراً متى ما فعلاً ما كان بالطلاق حلفاً لذا يرخيه دونها كما قد مرا ويعتقن أن بالظهار قد حلف من طعنة أو يتأخر للورا أو أنه إلى أمامه جرى قد كان في الحنث انفى قد ارتمى يكفرن ظهاره فتحرمن وقال هذا أوضح الأقوال لا أشرطن في هذه المسألة وهي ببیت آخر قد فرحا لكى يكون من أتى التكفيرا فانه لو يطعنن لطعنة فبان بعد حالة أتى بها جاء به من عتقها وانبرما عتقها ذائقة الوبال أو أنه إلى الوراقد أحجما لحرمت منه بما قد ذكرنا فيقع الحنث متى لها سطا أو قبله وبعد أن يقضى الوطر أو يشهدن بارتجاع عرفا كامل ما من الجماع قد جرى

ما قد يسمى بجماع عنا
 إن كان لم ينو الذى قد أقسم
 يكون حائثا إذا لم يفعل
 أو أوسط من ذاك يفعلنا
 لو كان فى باطن فرج يوفى
 لباطن إذا نوى من الذكر
 حنث نفسه بما نواه
 فليحثن بالجماع الأدنى
 كئلما قدمت فى المسائل
 أو أنه كان له قد أمرا
 هذا بدون أمر سيد جرى
 ظهاره متهماً ما فعله
 كلا ولا يجزى هنا الإطعام
 فإن له أخرج بعد ذلكا
 عن غير ما كان من الظهار
 بنفسه إن كان عتق صدرا
 على الذى قد باعه يصير
 فى ملكه عن أمره تفرعا
 عليه أن ينفذه تماها

والآخرون اعتبروا لأدنى
 وإنما محل هذين فما
 أما إذا نوى لشيء فهو لا
 ما قد نوى من كامل أو أدنى
 كذاك لا يجزیه مس الكف
 كذاك لا يجزیه أيضا إن نظر
 وإن نوى ذاك الذى قلناه
 وإن يكن لم ينو شيئا هنا
 أو يحثن بالجماع الكامل
 وإن من لعبده قد ظاهرا
 يظاهرن بنفسه أو ظاهرا
 وقد أجاز السيد المذكور له
 فالعبد لا يجزى له الصيام
 لأن ربه له قد ملكا
 من ملكه وإن بعثق جارى
 فما له يمس أو يكفرا
 وإن يكن بالببيع فالتكفير
 لأنما ذاك الظهار وقعا
 وكل ما عن أمره قد قاما

العتق عن الظهار

أوضحها الله بلا ارتباب
 تخبير يأتى أولا فاولا
 ويطعمن من الصيام غلبه

كفارة الظهار فى الكتاب
 عتق فصوم ثم إطعام ولا
 بصوم من لم يجدن الرقبه

له الزكاة العتق حسبما فصل
فكله يجزيه مهما قدمه
رقبة تجزى لما قد قصدا
له من المال قليل حقاً
يجزيه والإطعام عما فعلا
رقبة يأخذها بالثمن
حتى إذا لم يبق إلا بقدر
وما عليه بعد ذاك الصوم
إلا بما عن قيصه لها يزد
إذ عرض النفس لأمر الخطر
في الصوم فهو إن يصم تخلفاً
إلا مسير شهره أو أزيده
يجزيه أن يصوم عنها بدلا
إلا وقد بانث بتسم الأجل
قال بذاك قطبنا الحبر الأبر
إلا الذي عنه غنى في الحال
لأجل عتق هاهنا تعينا
عبد له أو ما له الذي ملك
من بعد ذا واللوم لا يغنيه
وصار منه آيساً إذ ذهب
إذ لم تلك الأموال في يديه
تعين الصوم بلا إشكال
فليقترض له ويقضى ما وجب
إن لم يجد قرصاً إلى الخضور
صوم إذا ما القرض قد أعياه

فيلزم الغنى من ليست تحل
يعتق عبداً وإذا شاء أمه
والقطب قال إن من قد وجدا
ويقدرن على الشرا ويبقى
لو لم يصل حد الغنى فالصوم لا
وأنه إن لم يجد ذاك الغنى
فالصوم يجزيه ولكن ينتظر
صيامه فإنه يصوم
وإن يكن شراؤها ليس يجد
أو بالذى يملكه فليشترى
وبعضهم في الصورتين رخصاً
وإن يكن رقبة لم يجد
فإنه يسير نحوها ولا
والصوم يجزيه إذا لم يصل
وفي الشرا بكل ما له نظر
وقيل لا يبيع أصل مال
وهكذا ليس يبيع المسكنا
وإن من ضيعه حتى هلك
فالصوم والإطعام لا يجزيه
وإن من مال له قد غصبا
فالصوم عن عتاقه يكفيه
وإن أحاط الدين بالأموال
وقيل بالعتق وإن عنه يغيب
وإنه لم يملك بالمذخور
قال الإمام القطب بل كقضاء

وإن يكن ليس له من العبد
فمن أجاز عتقه يجزيه
وكل من ليس يجيز العتق له
وقادر على العتاق صاماً
كذلك من على الصيام قد قدر
ومسها من عقب الإطعام
والقطب قال عندنا لا تكفى
وجوز ابن النظر عتق من غدا
وعتق عبد مشرك مذمم
لو ذلك العبد مجوسياً غدا
وقد أجاز قادة الديوان
وعتق ذى الجنون لا يكفيه
حيناً وحيناً يذهبن عنه
وعتق ذات العيب مما قد يرد
وفاقد جارحة لو سنا
كذلك ذات عسم أو شلل
لو كان عن غير ظاهر علما
وإن يكن ذلك لم يبطل
قال الإمام القطب قد علمت من
في حلف الظهار مقطوع الذكر
وذو عى وحسد وعور
وبعضهم أجاز عتق الأعور
وقد أجاز ذاهب الأسنان
وهكذا من زاد فيه أصبع
وهكذا السن إذا لم يمتنع

إلا مدبر إلى وقت يحسد
إن يعتقه لما عليه
بأمره بالصوم في ذى المسألة
فمسها صارت بذاً حراماً
وجاء بالإطعام مثلما ذكر
صارت بذاً المس من الحرام
مشركة لمثل هذا الوصف
مماهداً لو صابئياً وجدا
في قول بعض يكفين للمسلم
أو أنه قد كان ممن حمداً
غير المجوسى وذى الأوثان
وإن يكن جنونه يأتيه
فإنه قد قيل يجزى به
به النكاح ليس يجزى لأحد
واحدة فليس يجزينا
إن أبطل جارحه عن عمل
عتقهما كمثله دين لزمنا
جارحة يجوز عند الأول
ذلك أن ليس يجوز يعتق
أو بعضه ولا الخصى المحتقر
كصاحب الأمراض والمنكر
إن كان عن تكسب لم يحجر
إلا الذى المصنع به يعانى
في اليد أو في الرجل تلکم تقمع
بسبب الزائد من نفع يقع

وذا ت قـر ع ثم كى جـرح
 إن لم يـؤد ما ذكرناه إلى
 والعنق للجنين فى البطن فلا
 وإن يكن للطفـل من حين ولد
 وقيل ذو شهرين يجزيهم وقد
 وجوزوا حال خروج يقع
 لا إن يكن لم يخرجـن منه قـسط
 وألزموا رضاعه معتقه
 وكل ما إليه يحتاج إلى
 وجائز من الحقوق يعطى
 يوكلن من عنه كان يقبض
 وإن يمت قبل البلوغ أطعما
 أترابه وإن يكن لم يطعما
 ومعتق طفلا وقد تكلمما
 ولم يكن كمثلهم تكلمما
 وإن تكن أسنانه لم تثبت
 لأنما علة عدم نبت
 وهذه علة عدم النطق
 ولم يكن عليه من فساد
 كذاك أيضاً كل عـنق جـلـلا
 وبعد ذاك بان أن العتق لا
 ومعتق من لم يكن يجزيه
 لو كان عن غير ظهار قاصداً
 يظن أيضاً أنه يجزيه
 لكونه من مالك يليه

وأثر السوط كذا والقرح
 فقدان عضو أو فساد حصلا
 يجزى ولو قد كان حياً نزلاً
 أربعة الشهور أجزا إن وجد
 قيل ولو فى حينما كان ولد
 إن كان ذا فى أمه لا يرجع
 شىء سوى الرأس متى ما قد هبط
 ولازم عليه أن ينفقه
 حد اعتلام لازم أن يكفلا
 له ولو زكاته بقسط
 ولتدخـر إلى بلوغ يعرض
 عنه فقيرا أو يوافى الحـلـما
 ففيه ترخيص لبعض العلما
 أترابه مع كبر قد علما
 فعتقه ماض كما تقدمما
 فعتقه يبطل فى ذى الصفة
 أسنانه سابقة فى الوقت
 ممكنة الحدوث بعد العتق
 فى زوجة له بمس بـادى
 يقدم فى الشرع عليه أولا
 يكفيه لا تحريم فيه حصلا
 كمثـل مقعد وكالمعتوه
 بأنه يجزيه للذى بدا
 فذلك العتاق ماض فيه
 لو أنه قد كان لا يجزيه

وقيل لا يمضى العتاق فيه
قال الإمام القطب فيما عندي
إلا إذا ما قال عن ظهاري
إن كان يجزيني فلا يكون
إن كان لا يجزيه ذاك العبد مع
كذلك في الطلاق والظهار
وقال بعضهم يكون حراً
وإن يك المعتق حراً ظهراً
أو فسخ الشرا بما لا يستطع
لا تحرر من زوجته فليعتقها
وإنما نعدده في الإثم
ويعتق أخرى إذا كان عتق
بأى وجه وكذا إن ظهرت
غان بين ذاك له في الأجل
كان له ما قد بقى منه غان
فزوجته تبين منه شاسعة
بان له ما كان فيه حصلاً
آخر من يوم به بان الغلط
ورخص استقباله من يوم ما
للأجل الأول قد قالوا بأن
فيحبس أربعة حتى تمر
وهو سر أعتق شخصاً فظهر
ويعجز عن غيره فالصوم قد
وقال بعض العلماء فيه
وأول القولين فهو الأرجح

إذ خالف النية ما يأتيه
يمضى عتاقه بدون رد
هذا الفتى من جملة الأحرار
حراً بقوله الذي يمين
من قد أجاز الشرط في عتق وقع
ونحوها وقد رآه جاري
إن آخر الشرط كما قد مر
أو استحق بعد عتق قد جرى
تمييزه بالعلم والمس وقع
عنها وبالتحريم قيل مطلقاً
إن جاء مالا يدركن بالعلم
رقبة ومنه هذى تستحق
بأنها من قبل ذاك حررت
أربعة الشهور تلك الأول
لم يعد المعتق بها حتى تبين
وإن يكن بعد انسلاخ الأربعة
فإنه يستأنفن أجلاً
ذاك الذي كان عليه قد سقط
بان وإن قبل انسلاخ علماً
يلغي ما منه تقضى من زمن
من ذلك اليوم الذي فيه ظهر
بأن من أعتقه قد كان حر
يجزيه في قول لبعضهم ورد
بأن غير المعتق لا يجزيه
صححه القطب الإمام المصلح

لأن هذا يصدق عليه
وإنه لم يك بالمقتدر
ومن شرى أمأ له أو الأبأ
غفيه خلف قال في الدعائم
قال الإمام القطب وجه من منع
لم تبك لحظة وبعض لحظة
بل إن هذى تخرجن حره
غير صادق بأنه استرق
بعيد ملك كان في يديه
وجه من يقول بالإجزاء
بالعقيق عن ظاهره له أمر
ومعتق مغصوبة عليه
كذلك من يشهد بالتحريير
فيحكم لها بحريتها
ومن على الرق لها لم يجدا
فإن عتق من ذكرنا لهم
فإن أتاها بعد عتق لهم
وقال بعض العلماء تجزيه
إذ ملكه عن تين لم ينتقل
إن حية بحالة التحريير
وإن أقرت بالعبودية له
أو رجعت من غاصب كانت معه
سالمة من حدث لا يجزى
وتحرمن إن اعترافها أتى
وذا على الأول من قوليه

ليس بواجد لما يغييه
مع أن هذا غير ما مقصر
أو من لدى الملك بعقيق ذهبها
ليس بمجزيه لعقيق لازم
بأنها من بعد ملك قد وقس
على الذى كان من العبودية
عند تمام ملكها بمره
عبداً له أو أمة ثم عتق
فذاك غير صادق عليه
بأنما الرحمن ذو الآلاء
وأنه أعنق حالا وائتمر
كذلك من تشرد من يديه
لها على ضلالة وزور
أو يحكم بعقيقها في وقتها
بينه شاهدة بما بدا
ليس بمجزي عن ظهار يلزم
فإنها فيما يقال تحرم
مغصوبة أبقة عليه
لو حين عتق لها لما يلى
كذلك مشهود لها بزور
أو من أباق قد أنته مقبله
من قبل وطء وانسلاخ الأربعة
في العنق للظهار فهي تجزى
أو الرجوع بعد وطء ثبتا
بينى كمثلما رأيت غيه

يقول تجزى الذي قد ظاهرا
والاعتراف بعد وطء قد بدا
فليس تجزى عن ظهار قدمه
سأله عنه متى ما انزعجت
بأنه بعد العتاق قد بدا
لو أنه عن الظهار أبرأ
فجاءه شيء عليها غلبه
كسبح أو غرق قد نالها
وما يكون مثل هذا الشكل
أو غيرها من سائر الوجوه
أو غيره من كل حق طاري
من يدهم من بعد ذاك وأنت
ورخصوا لو تلك لم تنفلت
قبضهم فقد مضى وانبرما
أو أنه عليه حد لزما
وكل ما كان كهذا الشكل
أو يقطعن جزاء ما كان فعل
يجزى عتق بعدما قد حصلا
في ملك مجنى عليه دخلا
لم تجزه ان تلف لها جرف
فعن ظهار تجزين لهم
عبداً به أعتقه إذ ظاهرا
يفرم إلى صاحب ذلك الثمن
صاحبه فعتقه أجزاه
ثم تولى بعد ذاك مدبراً

ومن يقل بالثان مما ذكرنا
لو ذلك الرجوع منها وجدا
وإن له ترجع غير سأل
وقيل تجزى بحيث خرجت
فليحمل العيب الذي قد وجدا
وعتق أصحاب العيوب جوزا
وإن من كانت لسيده رقبة
مثل عدو أو مفوت لهما
وحرقت هدم ومثل قتل
مثل انتزاع كان من أبيه
فأعتق الرقبة عن ظهار
فأخذوها فإذا ما انفلتت
ولم يكونوا قبضوها أجزت
إن يكن العتاق قد تقدما
والعبد إن كان لشخص أعدما
كمثل قطع اليد أو رجل
وربه أعتقه ثم قتل
أجزاه عن ظهاره وقيل لا
يبني على أن الفتى إذ فعلا
ومعتق مشرفة على التلف
وإن من التلف هذى تسلم
وغاصب لثمن وقد شرى
فإن ذاك العتق لا يجزى فإن
من قبل مس كان أو أبراه
أما إذا كان بوجهه اشترى

وأنقد الأثمان من مال غصب
وبعد ذا أعتق ثم مسا
لكن عليه توبة لربه
كذاك أيضاً غاصب لرقبه
فجوز المالك ما قد فعلا
من قبل وطء وانسلاخ المدة
وإن بيعد وطئه يتم
وجدد العتق مع النكاح إن
أى يعقدن فيرجع الإيلاء
وذلك الأمر يكون مع عدم
فإن يكن على الجماع أقدم
ومعتق للنصف من عبد عتق
وللشريك لازم أن يغرم
وقال بعض أنما يجزيه
بأنه يغرم للشريك
وبعضهم يقول لا يجزيه
وينبغي يقال فيما قد وقع
لذلك العبد فإن المعتق
وإن يكن لمعتق قد تبع
رقبة للابن تكفي فعلا
إن كان محتاجاً لنزعها وقد
إلا أمانة ومن لديه
وجازت التي لها قد رهنها
وعدم الإجزاء قول ثانى
وأمة دل على مولاهما

أو مال سرقة له قد انتهب
فليس من حرم عليه أمسى
وغرم ما يأخذ لصاحبه
أعتقها بعد ظهار رقبته
وتتم العتق الذى قد حصل
فإنها تجزيه فى ذى الصفة
فلا يصح فعله بل تحرم
أجاز قبل الانسلاخ بزمان
فيوقع العقد إذا يشاء
وطء لها ومسا كما علم
فإنها عليه مما حرما
جميعه وصار مجزياً بحق
وقد عصى فى فعله واجترأ
إذا نوى فى العتق ما يكفيه
نصيبه من ذلك المملوك
لأنه كالمتمسدي فيه
بأنه إذا الشريك قد تبع
لم يك يجزيه عتاق سابقاً
فذاك يجزيه لما قد وقع
إن بالغاً قد كان ذا أو طفلاً
قيل على الإطلاق يمضى لا يرد
مرهونة فتك لا تجزيه
ويغرم لمن غدا مرتهنا
وذا هو المختار فى الديوان
ليس بمجز عتقه إياها

لأحد وأنه عليه دل
به وقد أعتق أجزى ما جرى
لغيره فذاك كالإدلال
أعتق عنهما لملوك فقد
واحدة نصف كذا قد فعل
بأن ذا عن هذه ولا عنى
فصام أو أطعم مثلما ذكر
يجزیه عن واحدة ما فعلا
واستظهر القطب المقال الأول
وأعتق النصف من العبد الأجل
أعتقت عن نوار نصف ذا الرجل
نوار لا عن جمل ما يعتقن
باقیه فالتحرير في الكل وقع
وبقيت جمل على الظهار
كالصورة الأولى ولكن بداء
عنها وعن نوار والكل ارتفع
أعتق عنه غيره وأنفذا
لو زوجة له أنت ما رسما
فإن يكن أعتق عنه ناله
يجزیه ما كان به تقديما
أعتق أو أطعم من قد ذكرا
والانسلاخ صح فعله له
ثم له بعد جنون ياتي
بعد مسخي مدة الظهار
إن مسها في حال ما قد جفا

وإن يكن في يده مال حصل
أو يأخذن منه بعرض فاشتري
وهكذا من يغلطن في مال
ومن يظاهر من فئاتين وقد
وبعد ذا أعتق واحدا لكل
وما نوى هذا ولم يعيننا
أو أنه لعتق أخرى ما قدر
فبعضهم شدد فيه قال لا
ورخصوا أن يجزین ما فعلا
ومن يظاهر من نوار وجمل
عن كل خود منهما كأن يقل
ونصفه عن جمل أجزاء عن
لأنه إذ حرر النصف تبع
وصار كل العتق عن نوار
وإن أتى بغيره فجزاء
بجمل فإن فعله يقع
وليس يجزى عن مظاهر إذا
وهكذا إن كان عنه أطعما
إلا إذا ما كان سيديا له
وهكذا إن كان عنه أطعما
وإن يكن من مال من قد ظاهرا
وقد أجاز قبل مس فعله
ومن يكن ظاهر من فتاة
ثم أفاق من جنون طاري
تبين بالإيلا وتحرمنا

من بعد ما أوقع للظهار
كذلك إن طلق عادة وجن
والارتجاع وكذا التكفير لا
عن الذي ظاهر أو قد رفضا
وقبل تكفير هناك جاري
فمساها من قبل رجعة تكن
يجزى من الولي مهما غملا
وجن من بعد ظهار قد مضى

الصوم عن الظهار

وكل من يعجز عن عتق علم
تتابعاً فإن يصم شهراً وقد
قانه يعتق ثم يفطر
وماله يفطر في يوم دخل
كذلك عاجز عن الصيام
فجاء مال قبل أن يتمما
وإن يك المال إليه ما دخل
أو كيله أو طعمه يجزيه
وقيل إن لم يحدثن المال له
فإن أمر العتق لن يلزمه
كذلك الخلاف إن لم يقدر
ثم على الإطعام هذا قد شرع
فيقدرون هذا على الصيام
وإن يك الحادث عنده تلف
يجدد الصوم بلا تمهل
وإن يكن ذاك بتضييع تلف
بل قيل إن كان بتضييع تلف
وإن يكن لم يعتق حتى انقضت
فصوم شهرين عليه قد لزم
أتاه مال بعد ذاك من أحد
أو يفطرن وبعده يحرر
عليه مال بل يتمه الرجل
فكال أو قد جاء بالإطعام
كيلاً له وأن يتم الطعماً
إلا بعيد ما صيامه كمل
وليس من عتق هنا عليه
إلا بعيد ما الصيام دخله
بل إنه يتمن صومه
على صيامه لعجز يعتري
أو كيله من بعد عجز قد وقع
قبل تمام الكيل والإطعام
في حينه بدون تضييع عرف
ورخصوا بنسائه للأول
غماله بينى على ما قد سلف
لم يجز إلا العتق عن بعض السلف
أربعة الشهور بانت ومضت

بأن غير العتق قد يجزيه يوماً لنفسيان به قد تزلا بمثل جوع كان أو إجبار إذ ليس للتكفير وقت حددوا وقيل بل يبنى على ما قد خلا لأن ذاك واضح البرهان بالسهو إن يومه لن يبطلا لجوفه ذاك الطعام مثلاً بعضهم ليس يعيد ما بدا يجددن وبعضهم قد عذرا من ذاك أياماً لسقم قد طرا عوفى فحكمه كما تقدما واغاه شهر الصوم من قبل الأمد ما ضيع الدخول فيه إذ أتى وليين من لم بك بالمضييع مظاهر في رجب أو ما يلي قبيل أضحاه بشهر القعدة في سائر التكفير والقضاء أو يوم أضحى عن ظهار يجري وفي البناء عليهما قولان يجدد الصوم ولو صامهما أولاً بنى على الذى قبلهما جاء وفي الديوان للأئمة عيد وقد أفطره وأكله لكن عليه لازم أن يبدلا

واستظهر القطب الإمام فيه وإن يصم شهراً ومنه أكل أو مرض أو كان لازماً طرار فقال بعض العلماء يجدد فماله عذر بما قد حصل واستظهر القطب المقال الثاني قال وقيل إنه إن أكلا وإن يكن بالجبر هذا أوصلاً يبنى ويومه يعيد ولدى وإن يكن لسفر قد أفطرا كذلك الخلاف فيمن أفطرا ولم يضيع صومه من بعد ما وإن يصم بعضاً من الصوم وقد أو عيد أضحى جدد الصوم متى في زمن للصوم لم يتسنع وعدم التضبيع مثل رجل أو أنه مظاهر من زوجة وهكذا الخلاف أيضاً جائي ويكفرن من صام يوم الفطر أو غيره وقيل بالعصيان كذاك في الإجزاء فبعض العلماء وقيل إن صامهما يحسبهما وذاك قول عن أبى حنيفة إن كان صوم صامه تخلله فصومه منهدم وقيل لا

ليومه وظاهر القول الأتم والخلف في مسافر إذا يصم كذا عن التكفير بعض قالا لكنه عن رمضان يكفي ورخصوا لمن غدا مظاهرا يسافرن ويصوم ما وجب وبعد ذاك الحال عنها رجعا ومن يصم شهرين أو قد أطعما يجزى لعنق أو درى برقيه لم يجزه الصوم وليست تحرم وتحرم إن مسها من بعد ما لكنه عليه حين يعلم أو يوقع العنق الذى قد لزما إلا بعيد التمس للأربعة وليعقدن إن يشا الوفاقا وقال بعض إن نسي للمال قصام أو أطعم ثم يعلم وذاك في الديوان مختارهم وإن يكن بالمال لما يعلم ما أو كان لم يعلم وجود الرقبه يجدد الصوم الذى عليه إذا أتاه خبر للمال بعد فراغ من صيام وافي في زمن أيضا له وحال بعد فراغ من صيام صاما

إن كان لم يأكله ليس ينهدم لرمضان عن ظهار قد لزم يجزيه عنها وقيل لا لا وقيل لا يكفي لهذا الوصف ورمضان عنده قد حضرا على ظهاره إذا الوقت قرب مرخص كان بها قد صدعا ثم بمال عنده قد علما لديه قبل صومه مقتربه إن مسها وكان ليس يعلم درى بمال عنده وعلم ما يكف عن مسيها ويحجم وأنه إن كان لما يعلم ما فإنه يكف عن إتيان تي وقبل مس بوقع العناق أو قد نسي رقبة في الحال من بعد مس فالفتاة تحرم ورخصوا بأنها لا تحرم إلا وفي الهلاك ذلك ارتمى إلا بعيد موتها منقلبته وقال بعض إنه يكفي كذا هلاكه معاً بحال وإن أتاه خير التلاف بعد زمان خبر للمال أو في الصيام جدد الصياما

بأنه يبنى على الصيام
حليلها وفي ظهار جائئي
ليس على التكفير حين ينطق
وعن ظهار كان من نسائه
في رجعة إن وقع التطليق
كفرت في كلمة لم تنفرد
وبعده في الحال قد راجعتك
وبطلاقه معا والرجعة
ولا بإيلاء طلاق جاري
بدون أخبار لها بالواقعه
غاب زماناً وانقضى ذاك الأمد
تنكح من شاعته دون شبهة
حتى انقضت عدتها ما آبا
حتى يصح خبر الممات
أو لم يراجع بعد تطليق جرى
من الشهور أو تمام العدة
وقد تزوجت بزواج ودخل
قبل انسلاخ تلكم الشهور
عدتها فاتته والعقد مضي
تعود للأول في ذا الشأن
لأول والثاني فليفارقا
وذلك الأول عنها يعتزل
وهو الصحيح عند قطب العلماء
من قبل أن تنكح زوجاً علماً
أو أنه راجعها وقررا

ورخص البعض من الأعلام
تصدق المرأة في إيلاء
كذلك في تطليقه تصدق
بأنه كفر عن إيلائه
وهكذا لا يمكن التصديق
ورخصوا إن قال ظاهرت وقد
أو أنني يا هند قد طلقتك
أخبر بالظهار والكفارة
وإن تكن لم تدر بالظهار
إن له التكفير والمراجعة
وان من ظاهر أو ألى وقد
فإنها بعد انقضا الأربعة
كذلك إن طلق ثم غابا
وقيل لا تزويج للفتاة
أو أنه يقرأن ما كفرا
إلى انقضاء تلكم الأربعة
فإن أتى من غيبة ذاك الرجل
وأشهد الأول بالتكفير
أو أنه راجعها قبل انقضا
وقيل إن لم يدخلن الثاني
وقال بعضهم تعود مطلقاً
لكنها تعتد منه إن دخل
أو ينقضى اعتدادها متمماً
وإن يكن غاب وبعد قدما
فأحضر الشهود إن قد كفرا

قبل تمام مدة الظهر
أدركها في قول من لم يشترط
وعند من للمس أيضاً يشترط
وجاء في قول لبعض يتلى
وإن تك الفتاة قد تروجت
ثم ادعى الإبلاغ بالكفارة
فإنه يبينن وإلا
وأوجب القطب على هذى الحلف
كذلك ان كان لها قد صادقا
وإن عن اليمين هذى تنكل
ويمنع الأول عنها أيضاً
ومن يصم شهرين فيما عنده
وبعد ذا له تبين الغلط
يجدد الصوم إذا لم ييتدى
وإن يكن إن جدد الصياما
وإن بدا من أول من شهر
فتحرر من كمثما لو قد غلط
لو أنه من أول لم يبدأ
ورخصوا في غلط بخمسة
ورخصوا في غلط بأكثر
ولو بيوم واحد وإن علم
لو كان في ذا اليوم قبلا فعلا
ولا يكون ذاك من حسابه
ويفسد الصوم إذا ما أكلا
فيما بقى من يومه أو كان لم

وعدة من الطلاق الجاري
مسامع الظهر مثلما يخط
لأنه قد غاب عنها مختبط
بأنه لا يدركنها أصلا
من بعد مدة مضت وابتهجت
أو بارتجاع قبل تم العدة
فلا يمين تلزمها أصلا
إن أنكرت إبلاغه كما وصف
لم تتزوج ألزموها الحلفا
فإنها عن الأخير تعزل
أو يحكم بينها ويقضى
فمساها ولو مرارا عده
ثلاث أيام وما منها هبط
من أول من شهره المحدد
لم يدركن فليوقع الا طعاما
ويغلطن ولو بيوم يجرى
بزائد عن الثلاث وسقط
إن كان في ذلك مسأ أبدي
إذا بدا من وسط بالمدة
وإن بدا من أول لم يعذرا
بغلط صباحا فما بقى يصم
مفطرا يمسك فيما أقبلا
وما بقى من عدة يأتي به
أو أنه مفطرا قد فعلا
يصبح من الباكر بالصوم التزم

إلا إذا ما كان عيدا الغد
وإن درى بغلط منه بدا
وإن أتاه في ثلاثة الغلط
فليعتقن وقال بعض العلما
لكونه على الصيام شرعا
وعالم بغلط وما قدر
فليطعمن ستين مسكينا وما
وهكذا إن صام بعضا وضعف
وقال بعض يطعمن بقدر
وإن أطاق الصوم قبل أن يتم
وقال بعض إنه يبنى وقد
أى لم يصم له ولما يطعم
وقيل إن من أول الأربعة
ويعجزن لمرض ولم يجد
من المساكين وإن هذا برى
فاجه يصوم شهرا كاملا
وقال بعض يطعمن ستين ذا
وقيل من يعجز عن صيام
بدون أمراض وكان فيه
إطعامه حتى يصوم ثم قد
حيث على النفس يخاف التلف
وواجب رقبة فصاما
فتلفت يجددن الصوم
كلا ولا يجزيه اطعام لما
وإن يضيع صومه حتى غدا

أو كان شهر رمضان يوجد
في يوم الأضحى صام ما بقى غدا
مال فإن صومه الماضى سقط
يتم صومه كما قد لزما
وليس من عتق عليه وقعا
يعتق أو يصوم في وقت حضر
عليه للعجز الذى قد دهما
يطعمهم أو كال مثلما سلف
ما قد مضى وهو الصحيح المعتبر
إطعامه يستأنف الصيام تم
قيل يصوم ما بقى من العدد
عنه فما قضاه لما يلزم
قد صام شهرا كاملا في العدة
عتقا فيطعمن ثلاثين بعد
من مرض كان له قد يعتري
لو أجل الإيلاء كان قد خلا
وصام شهرا إن برى من الأذى
لأجل ضعف كان في الأجسام
ذلك شارعا فلا يجزيه
يرى من الصيام جهدا ويجد
فيفطرن ويطعمن على الوفا
عشرة أو سبعة أياما
وقيل لا يجزيه أن يصوما
ضيع في الأول ما قد لزما
لا يقدرن على الصيام أبدا

لأجل ضعف أو لضيق الوقت
لم يجزه إلا طعام عند الأكثر
ومن يصم شهرين قد تتابعا
عند تمام للشهور الأربعة
يجزيه صومه على قول علم
وإنه في ذاك ليس يشترط
ولو قليلا وأناس قالوا
لفوت مس الغادة المعطار
ومثل ما قالوه في الصيام
ومن يطاهر من حليتين
فليعتقن ميون عن إحداهما
وإن بدا بالصوم فهو بطلا
وإن يصم عن زوجتيه أربعة
تبين إن لم يقصدن كلا
وقال بعض إنه يجزيه
وإن يكن واحدة ما قصدا
من بعد صوم كان للشهرين
فصومه الذي مضى عليه
وقال بعض يرجعن شهريه
ومن يصم ثلاثة من أشهر
وواحد عن رمضان فهو لا
إن كان لم ينو لكل منهما
وإن يصم شهرين ثم يهما
فالأولين يجعل الظهارة
فليجعل الأول ذا لغير

أو مرض كان عليه يأتي
والقول بالإجرا أتى في الأثر
فكان آخر الصيام وقعا
من يوم ما ظهره قد أوقعه
إن المسيس ليس شرطاً ملتزم
بقاء وقت بعد تكفير بخط
في ذاك لا يجزيه هذا الحال
قبل خروج مدة الظهار
مقالهم في العتق والإطعام
وما له عبد سوى ميمون
وصام عن ثانية ما لزما
وتحرمن إن مسها وقيل لا
من أشهر بينهما موزعه
واحدة بما ينوب قبلا
لو لم يعينه متى يأتيه
وامرأة من تين ذاقت الردى
أو أنها قد خرجت بين
عن بقت لديه لا يجزيه
لها وذاك الأمر قد يجزيه
شهران عن ظهاره المقرر
يجزيه والإجزاء قول نقلا
ولم يكن معيناً ما لزما
لثالث وأنه تهدما
وإن يك الثاني هناك انهارة
ظهاره وما هنا من ضمير

وليس في عصمته تلك ترى
جدد والأول لا يكتفيه
إن أطعم البعض ولم يتمما
جدد والأول صار ضائعا
وفي جنونه يكملنا
كذلك الباقي من التكفير
أجزاه ما أتى من الصيام
وقال بعض انه يجزيه
فيه فيجزيه لهذا الأمر
وكان قد بيت فيه الصوم
صيامه لأجل ما أصابه
ظاهر منها أو لكالمطرية
ترخص عن بعض أرباب النوا

ومن تبين منه وعنهما كفرا
فإنهما إن رجعت اليه
وهكذا إن صام بعضاً مثلما
وبعد ذا فارقها فراجعا
وآخذ في صومه فجنا
لم يجزه لذلك المذكور
وإن يكن قد نام في أيام
إلا إذا أغمى هنا عليه
واليوم مهما جن بعد الفجر
أو أنه من بعد فجر يغما
وباطل إذا نسي الجنابة
وإن يجمع ناسياً غير التي
ينهدم الصوم وفيه عرفا

الاطعام عن الظهار

يعجز فليعمد الى الإطعام
وبالغدا فليجعلن الابتداء
والأول الأولى بأن يعتمدا
أو المجانين أو المصبيان
جوزتهم طراً على التمام
والمشركون فيهم خلف ورد
إطعام أهل العهد في الظهار
وكل تكفير بلا تعيين
جوازه فقط بالتعيين

ومن عن التحرير والصيام
ستين مسكينا عشاء وغدا
وبالعشاء جوزوا ان يبتدا
لو كلهم كانوا من النسوان
إن أخذوا من ذلك الطعام
وليس يجزى قط إطعام العبد
فقد أجاز البعض من أحبار
كذلك في كفارة اليمين
وقيل في كفارة اليمين

لكم تكفير اليمين جعلاً
مدان من تلك الحبوب الستة
من غير ستة بقسط جاء
وقبضة تكفى على قول وجد
به كذاك قطبنا يقول
وما لها كان من الطعام
بحسب الحال لتلك البلدة
أو كان فيه الداء والسوس ظهر
في الطعام للإيمان والظهار
لأهد قد كان ذاك يأكل
بهم بدون أكلة العشاء
فمس قبل أكلة العشاء
وقيل إن مس لذك جاهلاً
ويطعم الثانية التي تخط
ثانية جميع من تقدا
في الصوم والإطعام والعق الجلي
وفي الخلاف في جميع الشأن
من قبل تكفير عليها يلزم
وهي من التكفير صارت في سعة
من ظاهرت إلا يمين أرسل
والشافعي في ظهار الفارك
ولا عليها يلزم التكفير
قد قال في جوهرة الثمين
خص به الرجال قولاً جزماً
أن النساء كالرجال ما هنا

لكن حكم ما يكون مرسلاً
أو أنه يعطى لكل نسمة
وقد أجاز قومنا الاعطاء
وجوزوا لكل مسكين بمد
والأول الصحيح والمعمول
وكل بلدة لدى الإطعام
وذاك في الجودة والرداءة
والحب إن كان أصابه المطر
يجزى في البعض من الآثار
وفي زكاة الفطر جاز يبذل
وليس تجزى أكلة الفداء
وإن يكن أطعم للفداء
أو عكس ذاك حرمت وقيل لا
بأنه ليس يجوز المس قط
لا تحرمن إن لهم قد أطعما
والحكم في المرأة مثل الرجل
كذلك في الصحة والبطلان
لكنها بالمس ليست تحررم
ولا تقوت بمضى الأربعه
وقال بعض العلماء ما على
وقد مضى ما قد أتى عن مالك
إن ظهار الخود لا يصير
قلت ومثل ذاك نور الدين
يرى الظهار كالطلاق مما
والقطب قال إن في مذهبنا

تتابع لمن غدا يأتيه
 كذا عشاءين يرى من سلفا
 وبعد خمس أطعم العشاء
 ثلاثة الأيام أيضاً غدا
 وبعد خمس كاللعشاء
 بأنه لابد من تتابع
 أو أنه بالكيل قد تقدما
 فالصوم لا يكون كالإطعام
 عشرة ستة أيام تعد
 وهكذا ثلاثة في المسألة
 يوماً فمثل ما مضى يرونا
 ستين يوماً بعشاء وغدا
 والمستحب غير هذى الصفة
 ثم يعشيهم بلا فصل بدا
 طعم ثلاثة على التعيين
 وزاد عاشراً مع التمام
 عشرة أيام عشاء وغدا
 هذا وما أعجبه ولم يرى
 بل عنده لابد من ذاك العدد
 فهلكوا أو ذهبوا تبديدا
 ويعجزن عن جمعهم كلهم
 يعتقد بالطعم الذى كان خلا
 مس لها فهى حرام للأبد
 وبعد ذاك انتقلوا من صفة
 والشرك فالتجديد قد تعينا

والطعم ليس يشترط فيه
 فمطعم ولو غداين كفى
 وهكذا إن أطعم الغداء
 أو أنه غداهم وبغدا
 أو أنه أطعم بالغداء
 خلفاً لمن قد يزعمن فى الواقع
 فى الكيل والطعم لمن قد أطعما
 قاسوه فى ذاك على الصيام
 ومطعم من المساكين عدد
 وقت الغداء والعشاء يصح له
 إن كان قد أطعمهم عشرين
 حتى ولو أطعم شخصاً واحداً
 وهو يقال لأبى حنيفة
 وذاك أن يطعم ستين غدا
 وصح فى كفارة اليمين
 وذاك فى ثلاثة الأيام
 وجاز أن يطعم شخصاً واحداً
 والسالى شيخنا قد أنكر
 وما اكتفى بطعم شخص منفرد
 وإن يكن أطعم ستين غدا
 من قبل أن يعطيهم عشاءهم
 فإنه يجدد الإطعام لا
 وإن يكن يبنى على الأولى وقد
 كذا إن أطعمهم لأكلة
 لصفة ثانية مثل الغنى

ما قد يرى في نفسه إن أكملًا
ثلاثة من عدة قد سقطوا
يجزى لأجل مانع عليهم
أن يطعمن ثلاثة مبدلاً
من قبل أن يطعمهم بثانیه
بما يزيد عن ثلاثة فقط
أو أنه أطعم من لا يكفي
قبل فراغه من الإطعام
وإن يكن لم يكملن لذين
فالعق لازم وما من ذاك بد
شمس وقد رخص في الإتمام
في آخر الأيام قد تحصلا
وهو الذي قد زاد عن نصف جرى
وما عليه العتق عما وصفا
ما أطعم الأكثر أو كال لذا
أرخص ما نروييه في مقال
يلزمه ولو أطاق مثلاً
يشرع لا لزوم في الصيام
بأن من كان لهم قد أطعما
أبدلهم وما عليه ضرر
وزوجه بذاك ليست تحرم
بالعلم في قولهم ويفرز
فلا يزيد عن ثلاثة فقط
عنها فلا رخصة عندى بل سقط
ذاك فلا عذر له قد ثبتا

وإن يكن أطعم ستن على
وبعد ذا بأن لديه الغلط
أو كونهم من ليس إطعامهم
وكان مس وجب العزل إلى
وتحرم إن كان مس الغانيه
وليس من عذر له إذا غلط
ولن درى بغلط في الموصف
في زمن يطيق للصيام
فإنه يصوم للشهرين
حتى أتاه ما به العتق يجد
ما لم تغب من آخر الأيام
إن يكن المال عليه دخلاً
وقيل مهما صام منه الأكثر
فالصوم لازم له وقد كفى
كذاك في الإطعام والكيل إذا
قال الإمام القطب من ذا القال
من يشرعن في الصوم فالاعتاق لا
وهكذا إن كان في الإطعام
وقال بعض إنه إن علما
فيهم عبيد تسعة أو أكثر
إن مسها من قبل علم بهم
لأن ذاك الأمر لا يميز
وصحح القطب له أما الغلط
قال وإن بزائد كان غلط
إن مسها إذ من قصوره أتى

من بعد ما لمسها تقدما
على الفراق ها هنا بينهم
لهتك حرمة هنا ولا اعتدى
بل إنه بغلط قد يدلي
واكتال بعد ذلك للعشاء
أو أنه أطعم برا في الغداء
أو ركب الطعام من اثنين
فكله يجزيه مثلما جرى
ويطعم الباقي من وجدا
ومسها ييوء بالصرام
أو قيمة له ولا ملاما
يعجز عنهم لتفريق أتى
هناك كفاراته بقسط
والسمن والزيت معاً والشحم
وقيل في الكراث أيضاً والبصل
أجنة وعدس وفول
والمالح وحده غذا لن يقبلا
وبعدلابان له ما يطعم
أو غيره من الطعام المجزى
يجزيه إن كان له قد فعلا
وقبلما إعادة للطعم
فإنها بفعل ذا لن تحرما
أو غيره حبا لهم منثورا
بأس ولو مس بعلم حصلا
لو خرجت أربعة من أشهر

قال ولكن إن يكن قد تمما
وكان عندها فليست أقدم
لأنه في ذاك ما تعمدا
وليس مما جاءه بالجهل
وإن من أطعم بالغداء
أو أنه لمكس ذاك عمدا
وغيره حال العشا المبين
أو من ثلاثة له أو أكثرا
ولا يكل للبعض في حال الغدا
ومطعم بدون ما إدام
ورخصوا يعطيهم الإداما
من الحبوب بعد مس ومتى
أعطاه للغير كما قد يعطي
وذلك الإدام فهو اللحم
ولبن ومرق جبن عسل
كذا القطاني قيل مع بقول
إن طبخت فهي إدام جمعلا
وإن إداما نجسا أعطاهم
فإن يكن أعطاهم كخبز
بنحو زيت نجس فذاك لا
فتحرمن إن مس بعد العلم
وإن يكن من قبل ما إن يعلما
وإن يكن أعطاهم شميرا
وعنده زيت به رجس فلا
وليبدلنهم بعده بأطهر

وقيل إلزام الإدام إنمّا
وليس في الكيل حسبما ذكر
من الشعير أو سوى الشعير
وذاك قول للربيع وردا
وقال في الديوان كيل التمر
وليس يجزى عنه إطعامهما
بأنه يجزيه إطعامهما
وإن طعاماً نجسا قد أطحما
فإن يكن من قبل ما إن يعلمها
وإن يكن من بعد علم قد دنا
ولا يصح طعم ستين فتى
يطعم إنساناً غدا ويطعمه
أو يطعمه عشاء والثاني
أما بأن يطعمه هذا الغدا
ويطعمه الثاني للعشاء
فإن ذاك جائز إن تمها
والكيل من زبيبهِ والتمر
وعلة المنع بأن لا يأخذ
فإنه إن أكل الغدا لا
وجائز يطعم لستين فتى
لو كان من كفارتين أكثر
ولا يضر الوطء بعد الكيل
أو أنه كان بدين يقضى
أو بيع أو أعطى أو قد أصدقا
أو أنه يتلف منه بسبب

ذلك في الإطعام مهما أطحما
لكل مسكين بمدين قدر
من الحبوب الست كالتمر
وعن فتى محبوب أيضا وجدا
مع الزبيب يجزين في الأمر
وصحح القطب إمام العلما
كمثما يجزيه كيل لهما
لهم فلا يجزيه ما قد رسما
قد مسها فهي بذان تحرما
فإنما تحریمها تيقنا
كفارتين قط في يوم أتى
ثان غدا لمثل ما قد تعلمه
يطعمه العشاء في ذا الآن
لأجل تكفير عليه قد بدا
لأجل تكفير عليه جائى
فيما يلي ذلك إطعامهما
يصح لو بمرتین یجرى
جوزته من الطعام عند ذا
يسطيع بعده غداء كاملا
في يوم واحد بكيل ثبنا
إطعامه أو من ثلاث قدرا
لو لم يقع أكل على المكيل
و أبدلوا به سواء أيضا
به كذا في أجره إن أنفقا
سرقة و كان منه یغتصب

وإن لهم يمنع من تصرف
بالغصب أو بنحو غصب وهو قد
وبعد منع أو بعيده ما تلف
ودون ما كيل إذا ما منعاً
له بنفسه كذا إن كان لا
ومن لها زوج مخالف وقد
لكنه أطعم ما لا يكفي
لو جاز في مذهبه فما لها
أو يطعمن مما يكون قد كفى
وإن يكن يغلبها لن تحرماً
ورخصوا لها بأن تمكناً
كذاك إن قال كظهر بنته
وعنه تكفير يمين كفرًا
في الأم وحدها كما في مذهب
والشعبي وهو القائل لن
أن يذكر العمات والخالات
يريد لو كان الظهار يقنع
لبين الله له كمثالاً
أو أنه قال كبطن أمي
مما يكون غير ظهر ويرى
فلا تمكته إلى أن يوقمها
ورخصوا أن كان قد تديننا
أي أنه إن كان ذاك كوناً
وليس يعني أنه قد جملاً
معتقداً ويقطعن فيه

فيه إلى أن قد هوى في التلف
مس قبيل تلف فيه وجد
فمثل من مس بلا طعم عرف
لهم لأجل ما صلاح وقعا
لهم ولا له الصلاح حصلاً
ظاهر منها ثم شاء أن يرد
في مذهب الصحب لهذا الوصف
تمكّن له بأن ينالها
في مذهب الأصحاب أرباب الوفا
عليه والتحرير قول علما
له إذا كان به تديننا
عليه أو قال كظهر أخته
لأنه يرى الظهار قد جرى
قتادة والشافعي الأنجب
ينسى إلا له ربنا مولى المنن
وأخوات المرء والبنات
بغير أم المرء حين يوقم
بينه في الأم حيث رسماً
أو غير بطن من بقايا الجسم
بغير ظهر لإظهار قد جرى
كفارة عن الظهار أجمعاً
حليها بذاك إن تمكناً
مذهبه لا بأس إن تمكناً
ذاك له ديناً عليه عولا
إعذار من كانوا مخالفين

كذلك إن كظهـر أم قالـا
ما هذه الفتاة إلا في خطـا
أو لم يكن إلا على صواب
غـلا تمكنه لأنه غـدا
يراجع الفتاة أو يكفـرا
ورخصوا لها تفوضنا
إذ الطلاق بيديه وهى لا
بدون تطليق نعم قد استحب
وينبغى تطلب للطلاق
من هاهنا ينهى ولى المرأة
مخالفا يفتنها في الدين
وليس من بأس بشخص كان لم

أو طالق منه سليما حالا
من دينها ومذهب قد خطا
من دينه ومذهب الأصحاب
ذا كذب أو يرجعن إلى الهدى
كفارة الظهار حين زورا
لله أمرها وتتركنـا
تـرى إلى الذهاب عنه سبـلا
لها الفدا منه إذا فيه رغب
منه لتخرجن عن الشقاق
بأن يزوجن للوليـة
رواه بدر العلمـا الثمينى
يفتن لها في أمر دينها الأتم

الإيلاء

باب به أذكر حكم الإيلاء
وهو اليمين لغة وشـرعا
من وطء زوجة ولو من الإما
غيدخلن فيه مالا حلفـا
كقائل يلزمنى الإعتـاق
إن أنا قد مسست أو إن أنا لم
والخلف في إيلاء ذى الجنون
كالخلف في ظهارهم وقد مضى
كذلك من يعجز عن إتيان
وذلك الإيلاء ليس يلحق

موضعا مفصلا تفصيلا
كل كلام يمتنع منـعا
غير الظهار وهو ما تقدمـا
فيه إذا بالمنع كان قد وفا
أو النذور وكذا الطلاق
أمسها غذا علي قد لزم
طفل وعبد كافر مفتون
ما فيه من قول لهم قد عرضا
زوجته مثل الكبير الفانى
سرية في قول من قد سبقوا

وقيل والزوجة إن كانت أمه
وذا على أن النساء الحرائر
وأجل الإيلاء فيه اختلفا
بأنما ذلك من يوم الحالف
وقال بعض منهم من يوم ما
فحالف بالله رب العزة
كقوله والله لا يجامع
تلتزمه كفارة اليمين إن
فذلك التكفير في ذمته
وأنه يكون بعد المس
إذ موجب التفكير حنث جاري
فلا يكون البأس في التأخير
وقد أجاز بعضهم تأخيرا
وحالف بغير ذي الآلاء
وليس من كفارة إذ القسم
ومن يكن من أربع قد آلى
فإن في القول الذي يديه
وإن يكن جاء لكل امرأة
فكل عادة بكفارتها
وإن من آلى على شيء وقد
فليوقع الفداء ثم ليفعل
وبعد ذاك لا يضر الفعل له
ونجل محبوب مقالا رسما
فيمن بتطليق فتاة آلى
إن كلمت لأمرها ذي الغانيه

كذلك لا يلحقها في الكلمه
في آية لها الكتاب ناشر
فمذهب الأصحاب ممن قد وعا
وبعض قومنا يرى ما قد نصف
ترافعوا فيه لمن قد حكما
أن لا يمس أبدا للزوجة
زوجته لما غدت تمنع
مس لها متى يشا من الزمن
يأتي به متى يشا أن يأتيه
وليس قبله بدون لبس
فالحنث بالميس منه طاري
لذاك عن أربعة الشهور
مس وأن يقدم التكفيرا
ووصفه فليس من إيلاء
بغير ذي الآلاء يكون كالعدم
وبكلام واحد قد قال
كفارة واحدة عليه
في قوله بلفظة مفردة
لأنه أفردهما في نعتها
أراد أن يفعله بعد أمد
ثم ليراجع بعد ما قد حصلا
إذ كان في حال الفدا قد فعله
عن فقهاء المسلمين القداما
ثلاث مرات كذلك قال
فإن تكن قد أبرأت الجارية

بمهرها وأنه أبرأها
فكلمت لأمرها فراجعها
وكلمت لأمرها من بعد ذا
وحالف كما ذكرناه ولم
حتى انقضت ثلاثة مع شهر
إلا إذا ما يترك بالنية
أو بالنوى يترك واللفظ مما
لو يمنع مانع مثل هرب
فلا تبين الخود بالذكور
وإن يكن في موضع من الجسد
فإن ذاك المس يجزيه ولا
وللذى يمرض أو قد تمرض
بأن يمس فرجها بيده
وقيل إن رأس القضيب لم يجب
ومن بإيلاء هنا تبين
لا يملكن رجعتها فإن رغب
وإن تكن بانت فهل تزوج
من تلك المدة وهي أربعة
لو لم تحض ثلاث حيضات هنا
والابن إن كان هناك ولد
وهو مناسب لقول من حكم
واشترط البصر لهذا المرأة
إن كانت المرأة في ذا الحال
وظاهر الأمر إذا لم تحض
فتمنع التزويج من أن توقعه

نفساً لها أي أنه غادها
بشاهدين بعد ما قد وقعا
فذلك الطلاق لما ينفذ
يتمها لأجل ذلك القسم
بانت بإيلاء بنص الذكر
يمينه من مس تلك الزوجة
وللمسيس بعد ذاك رجعا
أو سفر سقم وجائر غلب
والخلف في اللزوم للتكفير
قد مسها بذكر منه ومد
تبين منه بعد مس حلالا
زوجته بعد يمين تفرض
فلا تبين بعد ذا من عنده
في فرجها فذلك الإيلاء وجب
فهو طلاق واحد يكون
فليخطبن في جملة الذي خطب
بأول أو غيره مذ تخرج
بدون عدة عليها موقعه
لأنما الماء له عينها
فهو له فكيف هذى العدد
بأنما العدة لاستبراء الرحم
بأن تحيضها بتلك المدة
تعتد بالاقراء لا الليالي
في مدة الإيلاء ثلاث حيض
حتى تتمها بعيد الأربعة

وتحسبن ما كان منها قد سبق
هذا مقال البعض ممن قد غبر
قالوا فتلكم عدة قد سبقت
ولا تزوج غير من كانت معه
وبعضهم يقول تلزم العدد
من القروء بعد تلك الأربعة
وإن يكن بأشهر صار الأجل
قال الإمام القطب هذا القول
بأنما العدة في النساء
وقيل تعتد لغير الأول
وقال بعض إنها للأول
لكنما عبد العزيز ضعفا
وأنه صاحب ذلك اللبن
قال ووجه ذلك التشديد
وهذه الأقوال غيى كلها
وهكذا الكلام في الظهار
وقال بعض إن من قد آلى
يجبر أن يطلق أو يرجع
وذاك قول قد أتى عن أحمد
وقال بعض المالكية الأول
بالوطء أو طلاقها فإن نكل
وحامل تبين بعد الأجل
وبعد وضعها لحمل قد نشأ
وإن يشأ الأول قبل الوضع
إلا على القول الذي تقديما

في تلكم الأربعة الأولى بحق
وأول القولين فهو المشتهر
طلاقها بها الفتاة انطلقت
إلا بعدة بعيد الأربعة
لأول كغيره بما يحد
إن كان بالحيف اعتدادها معه
ثلاثة من أشهر كما نزل
مناسب لقول من يقول
تعيد ليست للاستبراء
يرفعه القطب لبعض الأول
تعتد لا لغيره من رجل
لأنه الزوج الذي قد سلفا
فكيف تختص بعدة تسكن
عليه إن شاء لها يعود
من مذهب الأصحاب صار نقلها
كما هنا يكون أيضا جاري
إذا مضت أربعة كمالا
لها بوطء إن يكن تمنعا
ومالك والشافعي الأمجد
يجبره الحاكم من بعد الأجل
طلقها حاكمنا ولم ييل
إذا انقضى من الحليل الأول
صح لها تروجن بمن تشا
يأخذها غمالة من منع
بأنه الأضعف عند العلماء

وحالف بالواحد الخلاق
أو بعثاق كان أو ظهار
أو مشيه لبيته الحرام
وما أتاها لمضى الأربعة
كذلك لو آلى لها أن يفعل
أو أنه آلى بأن لا يفعل
كذلك إن قال عليه تحرم
غلم يمس الخود حتى تنقضي
لأنه حرمها أو جمعا
بدون تعليق فإن مس لزم
حتى يشاؤها ولو من بعد
وقال بعض إنما تحرم إن
إن يكن القائل قد خلاها
ومن يقل أنت على عفرا
أو مثل خمرة أو كمثلية
وإن يكن إلى انقضا الأربعة
لأنه علق للأحكام
وما بقى شيء سوى التكفير
تطول مدة هنا أو تقصر
وإن تكن قد فعلت ما قال
يكفرن تلك اليمين الواقعة
ولم يكفر عن يمين جائئ
وإن يقل بأنها كميتة
إن هو لم يفعل كذا ثبت لم
حتى مضت أربعة من أشهر

أن لا يمسه أو الطلاق
أو ماله للفقراء جارى
أو غيره من سائر الكلام
بانت بإيلاء هناك أو قعه
ما فعله لما يكن محلا
ما كان واجبا عليه أولا
أو أنها كمثلية ميت يعلم
أربعة بانت بإيلاء قضي
كميتة من حينها تقولا
كفارة رسالة كما علم
أربعة تأتى بدون حد
تصرمت أربعة من الزمن
لأجل قوله وما أتاها
حرم إذا فعلت هذا الأمر
فليأتها من بعد تلك القولة
لم يأتها غليس من بينونة
بالحنث فيما قال من كلام
إن وقع الحنث بذى الأمور
فإن كله سواء يذكر
بأنها حرم عليه حالا
فإن مضت من الشهور أربعة
فتلك لا تخرج بالإيلاء
عليه أو حرم لدى الإلية
يفعل ولم يمسه بعد الكم
بانت بإيلاء لها مقرر

فإنهم قد ألزموه مرسلاً
بحنثه وانقطع الإيلاء
تخرج لو كان الفتى لم يفعل
ما قاله من قبل من حصل
وليس تكفير عليه يجب
مع التي من قبلها قد أتت
في هذه المسألة التي هنا
إلا بمسه إذا ما يقع
فتلك بالإيلاء تمضي مسرعة
ويلزم التكفير عما كونا
ابن أبي سنة من خير الأول
في لفظه طلاق تلك المرأة
ينوى طلاقها بهذي الكلمة
واحدة أو كان ينوى أزيده
لكنه يكفر مرسلاً
وقال بعض لا ولا ووسماً
كفارة اليمين عما يجترم
وبعده فإنه لن يحجراً
أربعة بأنت بإيلاء فني
أول ما قلنا به وعدله
لم يطها عتق وما كمثله ذا
حتى مضت أربعة وما قرب
عليه عتق والذي به التزم
سخط فخلها إلى أربعة
بلا يمين عند ذا يديه

فإن أتاها قبل ما إن يفعل
يكفرها حينما يشاء
بمسه ولا حرام لا ولا
من بعد ما من ومهما فعلاً
فتلك بالإيلاء ليست تذهب
والفرق بين هذه المسألة
بأنما التحريم قد تعينا
من حينه ولم يكن ينقطع
فإن بقي من الشهور أربعة
ويحثن إذا لمسها دنوا
وذاك يروى عن محمد الأجل
وذاك إن لم يقصدن بالحرمة
وقائل زوجته محرمة
فخيل تطليق كما قد قصدا
وقيل لا طلاق في ذا حصل
وقيل تطليق وتكفير معا
وإن يكن لم ينو تطليقاً لزم
ووطئها من قبل أن يكفرا
وإن يخل ووطئها إلى مضي
وصحح القطب بهذي المسألة
ومن يقل عليه لله إذا
غلا تبين منه إن عنها اجتنب
وإن مضت ولم يمسه لزم
وإن يقع بين الفتى والزوجة
مهاجراً لها بغيظ فيه

فغندنا ليست تبين أبدا
وذاك ما قال به الجمهور
وذا هو الصحيح دون مين
قال وقال مالك إذا وذر
تبين إن مضت شهر أربعه
والحكم إنما عليه قد لزم
وإن يقل والله لا أقرب قط
أو لبرودة بهذا الماء
وإن نفى الحالف مسها ولم
غهو إلى أربعة من أشهر
وإن يكن قيده فمقد حكم
وقائل لصاحب له متى
فطالق منى سعاد امرأتي
خشية أن تتطلقن من صاحبه
حتى مضت أربعة تكون
كذلك إن يحلف له بذى العلى
أن لا بطأها أوله قد حلفا
إذا وطئها أو بغير ما ذكر
حتى مضت طراً ولم يقارب
لأنه إذا وطئها لزمها
إن كان حالفاً برب العزة
وعشر ماله لجنس الفقرا
فلا تبين زوجه منه لها
كذلك من زوجته قد حلفت
أو أنها تحلف بالنذور

بذلك الترك الذي منه بدا
فيما رواه قطبنا الخبير
لأنما الإيلاء باليمين
جماعها هذا وقصده الضرر
ولم يواف خدره ومربمه
بتركه الوطء اعتقاداً إن عزم
كيلا يصيني الهزال والشطط
فذاك إيلاء عليه جائئ
يقيدن له بوقت قد علم
يكون حسب وقته المقرر
له بحكم قيده الذى التزم
وطئت عرساً لك يوماً يا غتى
فيتركن ذاك وطء الزوجة
حليلة مؤنسة بجانبه
فزوجة التارك لا تبين
أوصفة لله جل وعلا
بما له للفقرا والضعفا
من حلف وللفتاة ذا وذر
مخافة من حنث ذاك الصاحب
صاحبه حنث يمين قدمها
سبحانه أو حالفها بصفة
إن كان حالفاً بما قد ذكرا
كان من الترك لما قد علما
بالله لا يمسه إذا نفث
أو ما كمثّل هذه الأمور

أربعة خوفاً من الإليسة
على الفتاة فإذا عنها امتنع
إذ لم تكن منه أمور جارية
لخوف حنثها الفتى قد أحجما
في هذه الليلة أو يغشاها
أو ثوبها ذلكم المرقع
أربعة من الشهور قد خلا
ولا بغيره إلى حد عرف
جماعها في غير ذا إن فعله
صححه القطب الإمام واعتمد
في موضع من جسمها قد حددا
ولا بغيره لأجل ما فرط
تبين في مقال عمرو السري
لأنه له يطأها تما
غير الذي عينه قيل وحده
يولون من نسائهم تعالى
ذلك تكفير بمين جعل
وإن يمسخها بذاك الموضع
تبين منه بعد مس حصلا
ولم يكن عينها ووصفا
عينه في حينها قد أقسما
عليه ايلاء لأجل ما صنع
في قلبه أو اللسان دينها
وأمره لربيه تعالى
أو صفة لله جل وعلا

ويترك المس لها في مدة
لأنه إن مسها الحنث يقع
فلا تبين منه تلك الجارية
تمنعه من وطئها وإنمسا
وحالف بالله لا يطأها
أولا يمسخها بهذا الموضع
تبين إن خلى جماعها إلى
ولم يطأها في الذي له وصف
وقيل لا تبين منه حيث له
وذاك قول الشيخ عمرو وقد
وحالف أن لا يطأها أبدا
فلم يمسخها بهذا الموضع قط
حتى مضت أربعة من أشهر
وقال بعض لا تبين حتما
في أي موضع يشا من الجسد
والله في كتابه قد قال
ما قال من أبعاضهن وعلى
إن يحنثن في اليمين الواقع
أو غيره فإنه فاء فلا
وإن على تسمية قد حلفا
أو موضع من جسد لها وما
أن لا يمسه ففي هذا يقع
وإن يكن قد ادعى إن عينها
إن لم يبين خلاف ما قد قال
وقيل فيمن يحلفن بذى العلى

أن لا يمسها بفرج عرغا
يمسها في فرجها بل احتشم
بانست لأجل الحلف المذكور
في غير فرجها فذال ينفعها
فمسها في فرجها وما وقف
وقال بعض إنه إن حلفا
أو نحوه من جسد عليها
بمثل هذا حين يحلفن
أو غيرهم في حاجة أو شغل
أو ترجعن لبيتها وحلسها
لو أنها لم تصلن منزله
أربعة بانست وقال القطب لا
فبقيت مع أهلها تردد
ما كان من حق لها توقعها
خلى لها أربعة من الزمن
فإنها لا تخرجن بسببه
أن يحلفن به إذا ما قاله
ولا نقضاً أربعة خلاها
لأنه ما حد وقتها أصلاً
وجاء في قوله لبعض ينقل
من أشهر ولم يواف مربعه
عدته كثلما قد حدا
راجعها قبل مضي العدة

أو نحو نذر أو طلاق حلفا
أو أنه يمسها فيه فلم
حتى مضت أربعة الشهور
لو أنه كان لمس أوقعها
وإن يكن على سوى الفرج حلف
فلا تبين للذي قد وصفا
بأنه في الإبط لا يأتيها
فإنها ليست تبين منه
وإن تكن قد ذهبت للأهل
فيحلفن بربه عن مسها
فلا تبين منه حيث الوطاء له
وإن أتت ولم يطأ حتى خلا
ومن على غانية قد يعقد
فمنعوه جلبها أو يدفعها
فيحلفن عن مسها تبين إن
وكل شيء صح أن يحلف به
وتخبرجن بالذي ليس له
وبالطلاق حالف يطاها
فالخلف هل تبين منه أولاً
وليوطها متى أراد الرجل
بأنه إذا تقضت أربعه
تخرج بالطلاق فلتعتدا
لكنه إذا يشا للرجعة

الحلف بالطلاق ونحوه

أو بظهار زينب أو دعد
فإن أتاه قبل تم الأربعة
حتى مضت بانته بإيلاء جلي
هذا الفتى لأهله من قبل ما
به فإنها عليه تحرم
بأنه لا يفعل شيئا وصف
مسيبها ما دام ذا ما فعله
أو الظهار حسبما قد بينه
أو غير ذاك من وجوه قالا
ولم يطأها بعده حتى خلا
جامعها فلا تبين بعد ذا
لو لم يغب فلا يكون إيلا
بدون عمد لو بفرجها الوض
في فرجها فذاك مسألا يعد
صار له من بعد عذر ظاهر
أو مرض أدنفه وأوجعها
ومثله النفاس والمصاض
عن وطئها بما هناك وقما
ترك اليمين يشهد ن مثلا
أو زال مانع له قد حجرا
إشهاده ذاك الذي أتاه
قد ناب عن مسيبه في الرجعة

من يحلفن بطلاق هند
أن يفعلن كذا وكذا ويوقعه
برت يمينه وإن لم يفعل
وإن يكن على المسيس أقدم
أن يأتين بفعل ما قد يقسم
وبالطلاق والظهار إن حلف
أو غيره لا يفعلنه فله
ويلزم الطلاق مهما كونه
وإن من على طلاق آلى
إن يفعلن كذا وفعل
أربعة تبين منه وإذا
إن غاب رأس ذكر وقيلا
وإن يكن قد مسها ذا بالذكر
وغاب رأس من قضيب أوبيد
وإن يك المولى أو المظاهر
عن الجماع مثل بعد منعا
لو كان فيها وقع الأمراض
فليشهدن أنه قد منعا
فلا تبين بعد ذا وإن على
أجزا وإن أشهد ثم حضرا
وما مضت أربعة كفاه
لأنما الإشهاد في القضية

وقيل لا بد من المس متى
 وإنه إن مسها ما أوقعه
 قال الإمام القطب ما من باس
 بذكر في غير فرجها فلا
 وينبغي لذى السقام أن يمس
 أو كيفما أمكنه ولا ضرر
 وقد حكى القطب عن الديوان
 بأنه إن لم يكن وطء وقع
 حتى مضت أربعة الشهور
 وقيل في المريض أنه يجز
 ورخص البعض من الأعلام
 أن ينوين وطئها بقلبه
 والقول قوله بأن قد منع
 وإن يقل وطئها في الحين
 وإن يكن أشهد هذا شاهدا
 وإن يكن اثنين هذا أشهدا
 أدركها إن تك صدقتهما
 إلا بعدلين ولا تصدق
 لكن إذا ما الشاهدان أعلما
 وإن تك الفتاة أمكنته
 والشاهدان وصلا إليها
 إلا إذا جاء لها من بعد
 وقيل لا تحريم فيما أوقعه
 لأنما الإشهاد سابق على
 ومن يقول ما هنا بالحرمة

أطلقه من بعد مانع أتى
 تبين منه مع مضي الأربعة
 في وطء ذات الحيض والنفساس
 تبين منه بعد ما قد فعلا
 لفرجها بيده وأن يجس
 إن كان لم يمسها كما ذكر
 قولاً وهناك القول للبيان
 منه لأجل مانع له منع
 بانث بإيلاء لذى الأمور
 يديه فوق جسمها ولا ضرر
 لاحد يمنع بالأسقام
 ولا تبين بعد ذلكم به
 من وطئها عند يمين أوقعا
 فالقول قوله مع اليمين
 لم يجزه إن كان هذا واحدا
 غير عدول أو يكون أزيدا
 أولا فلا يدركها لو ندما
 بأنه أشهد حين ينطق
 لها فتصديقها تحتما
 من نفسها في حين صدقته
 من بعد ذا فلا حرام فيها
 أربعة تصرمت بالعد
 لو وصلا بعد مضي الأربعة
 ذاك وبثسما أنته أولا
 يقول بالتفريق في القضية

وحالف عن المسيس وهما
تبين منه هذه إن كان لم
قال الإمام القطب بعد ما بدا
بأنه من وطئها قد منعها
كذلك إن آلى بحال مانعه
وقال بعضهم إذا ما كفرا
أو فعل الحالف ما قد حلفا
ولم يجامعها إلى أن انقضت
بدون مانع فلا تبين
أو مولياً من بعد تكفير عرف
وإن يكن آلى ويجعل الأجل
لكنه أربعة عنها وقف
وقال بعض إن يكن عنها وقف
حتى مضت أربعة الشهور
وإن يكن أكثر منها أجلا
وجاء غيمن بطلاق آلى
وخالداً وعامراً كذا عمر
حتى مضت أربعة مكمله
وقال بعض بثلاث تذهب
وإن يكلم واحداً أو كلمها
فإنها بعد انقضاء الأربعة
وإن يكن أقسم لا يكلمها
بالواو أو بأو غمهما كلما
ومن يقل زوجته عليه
ثنتين أو ثلاث مرات نطق

أكثر من أربعة بينهما
يمسها حتى مضت ولو وجم
بل واسع له بأن يشهدا
ولا تبين بعدما قد وقعا
ولم تزل إلى انقضاء الأربعة
مظاهر بعد ظهار قد جرى
عليه من أمر له قد وصفا
أربعة من الشهور ومضت
إذ ليس ذا مظاهراً يكون
وبعد ما قد بر في أمر الحلف
ثلاثة من الشهور أو أقل
فلا تبين منه عن بعض السلف
لأجل ما قدمه من الحلف
بانت لأجل حلف مذكور
بانت إذا أربعة منها خلا
بأنه يكلمن هلالا
فلم يكلم واحداً ممن ذكر
فتخرجن بطلقة منفصله
وأول القولين فهو الأصوب
اثنين والباقيون عنهم أحجما
خروجها بطلقة واحدة
زيداً ولا عمراً ولا مسلماً
منهم فتى فالحنث فيه لزماً
كظهر أمه أو ابنتيه
كفارة واحدة له تحقق

وألزم التكفير بعض جزما
 كما إذا ظاهر مرتين
 وكل مرة بقولة نطق
 وإن يقل كأمه إن سألا
 أو أنه أعطى فلانا فمتى
 وإن يكن جميع ذاك قد فعل
 وإن يكن يتركها إلى انقضا
 فإن تقضى أجل الثانى فلا
 وأوقع العقد فتكفير لزم
 وقيل لا وقت عليه قد يحق
 وأوقع العقد مع الفتاة
 وجاء غيمن بالطلاق حلفا
 فى سنة قد حدها أو شهر
 فإنه مادام ذاك الوقت لم
 وإن يكن ما بين ما قد حلفا
 أربعة من أشهر أو أكثر
 وإن يكن بينهما أقل من
 لو أنه كان لها قد خلى
 وقال بعض إن يكن خلالها
 وإن يك اليوم الذى قد آلى
 من قبل أن يفعل ما به حلف
 لأنه قد مسها من قبل
 فكان كالزنى لذاك تحرم
 إلى مسيسها إلى أن يفعلا
 وإن تغب شمس لذاك اليوم

بعد ما كان له قد سمي
 من زوجة أو زائداً عن تين
 فكل قولة بتكفير يحق
 فلان أو على فلان دخلا
 يفعل واحداً فحنثه أتى
 فكل واحد بتكفير جعل
 أربعة بانث بأول مضى
 لزوم إلا إن يكن هذا خلا
 فإن مضت بانث بإيلاء علم
 إن تك بانث منه بالذى سبق
 ثانية بعد فراق أتى
 بأنه يفعل شيئاً وصفا
 أو أنه قال بيوم يجرى
 يأت فإن مسها ليس يذم
 ويومه ذاك الذى قد وصفا
 فما لها بينونة تعتبر
 أربعة فهكذا ليست تبين
 أربعة من أشهر وولى
 لأجل ذا بانث لدى مداها
 به أتى فمسها ونالا
 فإنها قد حرمت بما اقترف
 حلية المس له والفعل
 لأنه ليس له التقدم
 إن يك وقت فعله قد دخلا
 وما أتى بفعله المعلوم

فإنها تطلق منه واحدا
وقيل مهما مس دون اليوم
قال ابن يوسف الأجل الشان
وإن يكن ما بينه واليوم حد
بانت وتطلقن متى ما فعلا
إن كان لم ينو بأن لا يفعل
وقيل من على ظهر حلفا
فإنها تحرم إن منها دنا
وقال في الديوان لا يأتيها
إن مس قبله وإن خلاها
من قبل أن يجيء ذلك الأجل
وقيل ما لم يصل الوقت فله
وما أتى بالفعل فالظهار
وقيل فيمن بالطلاق قد حلف
ما بينه وبين يوم علما
فإن يكن من قبل فعله دنا
وإن مضت ما بينه واليوم
أربعة من أشهر وما فعل
وجه بينها الذي قد أوقعه
من مسها أو يفعلن ما شرط
وصح أن يفعل فيما بينه
فإن يكن ما بين ذاك قد فعل
أو أن ذاك المس كان أوقعه
وإن يكن ما بين ذاك قد فعل
فإن فيها الاختلاف حالا

أو زائدا إن كان سمي زائدا
فإنها ترجع بالتحريم
وذا هو المختار في الديوان
أربعة من أشهر أو ما يزد
قبيله أو بعده وقيل لا
إلا بذاك اليوم ما تقولا
إن يفعلن كذا بوقت وصفا
قبيل وقته الذي قد عينا
من قبله والحرم يعتريها
أربعة ولم يكن أتاها
فإنها تبين منه بعجل
يمسها فإن يكن قد وصله
يلزم والإيلاء والوبرار
أن يفعلن كذا كذا شيئا وصف
أو بين شهر حده ورسم
منها فبالتحريم قد بانت هنا
أو بينه وشهره المرسوم
فإنها بانت بإيلاء جعل
إن اليمين بالطلاق مانعه
فكان كالحالف لا يمس قط
وبين يومه الذي بينه
ومسها فليس من بين حصل
من قبل أن تمضي عليه الأربعة
ولم يمسها إلى انقضا الأجل
تخرج بالإيلاء وبعض قال لا

وإن يكن ذلكم اليوم دخل
 إن كان فيما دون تلك الأربعة
 وإن يكن بعد مضي الأربعة
 ومن رأى هلال شهر فحلف
 فياكلن فيه يوماً أو فعل
 تطلق إلا إن يكن قد فعلا
 كمثما أن يمسكوه قهرا
 ومن يقل في الأكل بالنسيان
 فبالطلاق ما هنا لا يحكم
 ومن يكن على طلاق أقسما
 فإنه كالיום في الإيلاء
 قيل له الميس قبل العام
 فإن أتاها تحرم وأنه
 بانت بإيلاء وقال البعض لا
 تطلق في قول وقال البعض لا
 فإن أتاها قبل فعل حرمت
 منها ولم يفعل بها أو قد فعل
 قبل ميسه تبين ونظر
 وقيل لا أو كله ينسأخا
 وها هنا تبين بالإيلاء
 وقيل لا تبين حتى ينصرم
 وتخرجن بطلقة إذا انصرم
 ولا تبين بمضي الأربعة
 لأنما العام الذي له فصل
 وقيل غيمن بالطلاق قد حلف

فإنها تطلق إن ذا ما فعل
 وذاك بالطلاق كان أوقعه
 فتلك بالإيلاء بانت مسرعه
 بأن يصومه بتطليق وصف
 مفطراً لو باضطرار أو ذهل
 ذاك بإجبار عليه حصلا
 ثم يصبوا الما بفيه جبرا
 والشرب أيضا لا يفطران
 لأنما الصوم صحيح معهم
 أن يفعلان كذا بعام علما
 ومسه بدون فرق جائئ
 وقيل ممنوع مدى الأيام
 إذا مضت أربعة أي دونه
 وإنه إن دونه قد فعلا
 وإن يك العام عليه دخلا
 وإن تكن أربعة تصرمت
 لكن مضت أربعة من الأجل
 بعض بعدم المس ليس من ضرر
 إذ كله للفعل وقت رسا
 لا بالطلاق عند هذا الرائي
 جميعه وأنها تطلق ثم
 وما أتى بفعل ما به التزم
 منه وما قال به لم يوقعه
 جميعه لذلك الفعل أجل
 بأن يحج وهو دون المنتصف

أى أنه فى صفر المبجل
 فإن مضت أربعة ولم يحج
 وإن أتى بالحج قبل الوقت
 وجاء فى قول لبعض العلماء
 وإن ما بين الذى قد حلفا
 فإن ذاك أجل له حصل
 وقيل بل له يمسه كما
 وإن يكن ذا فى كلامه نوى
 فإنها لا تطلقن أو يمضي
 ومساها من قبل وقت الحج فى
 ولا تبين بمضي الأربعة
 وحالف أن يقتلن رجلا
 حتى مضت أربعة مقرر
 وإن يكن من قبل ما أن يقتلا
 واستقبل الإيلا له إذا عقد
 فإن أتاها قبل ما أن يقتله
 وإن يكن للقتل ما تقدا
 فإنها بانء فإن تزوجا
 وتحرم إن مسها وما قتل
 بانء بإيلاء وصارت لا تحمل
 وهكذا من بالظهار حلفا
 وذلك أن البين بالإيلاء
 وإن يكن طلقها من قبل
 واحدة أو مرتين كررا
 أو يولين من هذه الفتاة

أو فى ربيع أو جمادى الأول
 بانء على قول لبعضهم خرج
 لم يجزه فى قول كل مفتي
 أن لا تبين بالذى قد رسما
 والحج من وقت له قد وصفا
 وما له يمسه فى ذا الأجل
 فى اليوم والعام الخلاف رسما
 الحج فى زمان حج لا سوى
 وقت لحج وهو لما يقضى
 ذاك خلاف قد أتى للسلف
 إن كان وقت الحج صار فى سمه
 معيناً ولم يكن قد قتل
 فإنها بانء بما قد ذكره
 قد مسها تحرم مما فعلا
 بغيرها من بعد ذلك الأمد
 فهى حرام للذى قد فعله
 حتى مضت أربعة على التما
 بعد بها استقبله الإيلاوجا
 وإن مضت أربعة وما فعل
 أو تنكحن غير ذاك من رجل
 أن يقتلن شخصا كما قد وصفا
 أو بظهاره طلاق جائى
 ظاهره أو قبل ما إن يولي
 فما له قالوا بأن يظاهرا
 إلا الذى بقى من الطلقات

وفي الذي عن بعضهم قد قيل
من بعد بين إن عليها عقدا
حتى يكفرن وما لذك حد
بعد الثلاث ولها قد طلقا
فإن مضت أربعة وما فعل
وقد أتى الخلاف ما بينهم
فقال بعضهم عليه تحرم
وجاء في قول لبعض من خلا
والقطب قال في الذي أراه لا
إيلاؤه ولا ظهاره إذا
أو بعدها بعد نكاح قد جرى
وأنه له بأن يطأها
وذلك التكفير في ذمته
لأنها في حين بانت منه قد
من بعد ذلك يميناً انبرم
لأن ذا العقد الذي قد أوقعه
قال وعندى هكذا الإيلاء لا
إن خرجت من عصمة له وقد
لأنما ذلكم إيلاء
من قبل ذا العقد ولا إيلاء
من قبل ملك نعم التكفير
بدون ما حد ولا غوات
ولم يك الميسر بالمحجور
وقيل فيمن بالطلاق كانا
إلا ويضربنه وقبل أن

لا يلحقن ظهاره والإيلاء
لكنه لا يذن منها أبدا
فإن تزوجت سواء في البلد
وبجديد ردها من سبقا
فمنه لا تبين لو طال الأجل
إن مسها من قبل فعل يعلم
واختاره بعض الأولى تقدموا
لا تحرم إن مس لو لم يفعل
يلحقه من بعد بين حصلا
قبل الثلاث يوقعن العقد ذا
من غيره وبعد فرقة ترى
من قبل فعله وأن يغشاها
يأتي به متى يشا من وقته
صارت يمينه إذا بها عقد
من قبل ملك وله حكم علم
غير الذي فيه اليمين واقعه
يلحقه ولا ظهار فعلا
جدد تزويجا بها بعد أمد
أو إن ذلكم ظهار جاءوا
ولا ظهار لا طلاق جاء
ذلك في ذمته يصير
لو أنه لحالة الممات
من قبل أن يوقع للتكفير
يحلف أن لا يدركن فلانا
يضربه مس لها فتحرمن

والقطب بعد ذاك قد تكلموا
إلا إذا ما كان أدرك الفتى
من قبل أن يضرب ذلك الرجل
بأن يصوم سنة إلى الوفا
فصام شهرين وشهرين تبع
نهاره وكان عنها اعتزلا
أو ليله فالحرم فيها صار
يصومها جميعها ولا تبني
صدحه القطب الإمام وارتضى
بأكله يوماً سوى العيدين
يمسها في جنح ليل سافر
أن يفعلن كذا كذا مما وصف
قد مسها قبل يمين باننا
وإن تمت قبل انقضائها يرث
مات ولم يفعل ولم تمض السرد
لأنما طلاقها قد حصل
تلتزمها بهذا الطلاق أبداً
ما بقيت في الاعتداد موثق
فما عليها عدة تحققت
وقبل أن تمضي الشهور فعلا
أن يفعلن وحينما به وفا
أجزاه فعلة ولو قد أودت
يفعل في حياتها ما وصفا
لو أنه لم ينو في ذى المسألة
يكون مجزياً له إن فعلا

وبعضهم رخص أن لا تحرماً
يقول لا تحريم في هذا أتى
ومس للفتاة بعد ما حصل
وقيل فيمن بالطلاق حلفا
ولم يعينها وفي الحين شرع
بانته إذا لم يطهها ليلاً ولا
وإن يكن قد مسها نهاراً
وجاء في قول لبعضهم زكن
وهو الصحيح في مقال من مضى
وتطلق المرأة دون من
وجائز على المقال الآخر
وقيل فيمن بالطلاق قد خلف
غمات قبل فعله وكانا
وما مضت أربعة فترث
وإن يكن ما مسها قط وقد
فما لها منه تراث جعل
بفوت فعل مع أن لا عدداً
وإنما الميراث للمطلقة
وإن من من قبل مس طلقت
وإن يمت من قبل ما أن يفعل
فأرثه له بحيث حلفا
قبل الشهور تكلم الأربعة
إلا إذا نوى متى ما حلفا
والقطب قال إنه لا يرث له
إذا فعله من بعد حال الموت لا

لأنما الفعل لإدراك الخرد
وإن بتطليق الثلاث حلفا
وما مضت أربعة الشهور
إذا الطلاق بالثلاث قد بدا
وإن تمت قبل انتقضاء الأربعة
وإن يكن على ثلاث حلفا
فماتت الخود ولما تفعل
فماله إرث وإن مات الرجل
وإن يكن على الثلاث قد حلف
فمات حالف ولم يكن فعل
وإن يكن لم يفعل الغير
بانت وإن مات الحليل قبلا
وترثن منه وإن مات . فعل
وبالطلاق حالف يأكل ما
أو يأكل شيئا له قد عينا
فجاء شخص غيره له أكل
ف قيل إن لم يأكله لا نقضا
فتلزم حقوقها عليه
وإن يكن قد مسها فحرم
في حينما أتلف ما به حلف
واستظهر القطب له إذ لم يكن
وإن يكن بأكل ما به حلف
قبل يمينه فقيل يقع
وقيل إيلاء إذا لم يأكله
وقيل لا إيلاء ولا طلاق ثم

والميت لا يدركه قط أحد
أن يفعلن ومات من قبل الوفا
فمأ لها إرث من المذكور
فلا اعتبار باعتداد وجدا
يفعل والإرث استحق أجمعه
أن تفعلن شيئا له قد وصفا
وتلكم الشهور لما تنجلي
فإنها تفعل والإرث حصل
أن يفعلن غيرهما ما قد وصف
تطلق حين موته به نزل
حتى مضت أربعة شهور
أربعة فليات ذاك الفعلا
ذاك وللزوج الترات قد حصل
في قصعة عينها إذ أقسما
لو كان في غير وعاء وإنما
أو أنه أتلفه قبل الرجل
أربعة بانت بإيلاء مضى
هناك إلا المس لا يأتيه
وقيل في الحال الطلاق يلزم
بالأكل أو بغيره من التلف
في ذلك الوعاء شيء يؤكل
يسبق أو بأي أنواع التلف
طلاقه حين اليمين يوقع
حتى مضت أربعة مكمله
لأنه جاء بلفظة القسم

بنية الوجود في المكان
بأنها تطلق إن له وجود
وحالف به على أن يفعل
وكان ممكناً بأن يفعل
فإن يكن أقسم ذا أن يغلقه
ثم لفتح غيره قد سبقه
فلا يبر من يمين قداما
أن يفعلنه مرة ولو سبق
كذلك من على محال قد حلف
أو ليس من حنث عليه حملاً
وقال بعض إنها تطلق في
وإن يكن قال لها إن أنا لم
فإنه يجامع الغانيه
فإن يكن أحبلها كما ذكر
وإن تكن لم تحبلن إلى انقضا
والحمل تكفى فيه نطفة فقط
ورخصوا في الوطاء دون الأربعه
لو كانت المرأة ممن لم يكن
لصغر أو كبر أو غير
واستظهر القطب إمامنا الأبر
بحيث أن لا يمكن منها حبل
أن يجرين فيها خلاف قد عرف
أو إن يكن مضى زمان الأربعه
وإن في الديوان قولاً وجداً
إن أنا لم أحبلك يا حسناء

فكان مثل الشرط باللسان
ولم يكن يأكله كما عقد
كذا وغيره له قد فعلاً
ثانية كالباب أن يقفله
وغيره بغلقه قد سبقه
أو يفتحنه هو ثم أغلقه
إلا إذا نوى متى ما أقسم
بغلقه فهو كما نوى بحق
هل يحنث في حين ذلك الحلف
إلى انقضا الوقت الذي قد أجلا
حين به جاء بأمر الحلف
أحبلك أنت طالق يابنة عم
بمرة ولا يزيد ثانيه
فإنها زوجته كما غبر
أربعة بانت بإيلاء مضى
في الماء لا تذوب حين تختلط
ماشاء حتى تنقضى مجتمعه
يمكن حملها لمانع زكن
ذلك من موانع الأمور
بأن هذي إن تكن من الصغر
كم ثلاثاً من سنين قد تصل
بأنها تطلق من حين حلف
ولم بين حبل بهذه معه
إن قال للزوج وكانت قاعداً
فأنت طالق ولا بقاء

تطلق في الحين ومهما قال
ما دامت الفتاة في الطفولة
فإنها صارت كمثمل الحائض
وإن يقل لأحد الكعاب
ولا تحيض فليطأها مـره
حتى يبين بعد ذاك الحال
فإن يبين عدم الحمل فيها
وإن يكن قد مسها فولدت
من يوم مسها فتلك بانث
لو كان لم يعلم ببين قد وقع
لأنه قد بان إن لم تحمل
وإن تكن عند تمام الأربعة
تطلق منه وكذا إذا جرى
من وقت مس أو جنيناً أسقطت
أو مضغة دون ثمانين تحمل
وكان ذا من يوم مسها فلا
فإنه قد كان قبل المس
فالطفل لما يك بالمصور
ولا يكون مضغة حتى تتم
كذلك لا يكون أيضاً علقه
وحالف لغير زوجه بأن
وبعد ذاك أوقع التزوجا
تلزمه لأجل ما كان حلف
كذلك إن آلى بعثق قبلا
أو مشيه للبيت أو بماله

لطفلة ذا فليطأها حالا
فإن تكن إلى البلوغ انتهت
بدون ما فرق هناك عارض
من قد غدت في السن للشباب
ثم يكف بعد تلك الكره
إن ما بها شيء من الحمل
تطلق فلتذهب إلى أهلها
دون شهر ستة تعددت
عند انسلخ الأشهر الأربعة
إلا بوضع حملها متى تضع
بوطئته الذي عليه مؤتلي
أو قبل أن تتم صارت واضعه
تحرك من دون مدة ترى
مصوراً دون شهر ضبطت
أو علقه لأربعين لم تصل
يبريه من يمينه ما حصل
بدون ما ريب ودون لبس
قبل انقضا أربعة من أشهر
له ثمانون بعد قد علم
من قبل أربعين يوماً عن ثقته
ليس يمسه بزني ذى المن
بهذه غمسها وابتهجها
كفارة اليمين إجماع السلف
بأنه ليس يمس أصلاً
للفقرا من قومه وآله

فمسا يلزمه ما الترمما
أربعة بانئت على قول رسم
فما عليه فيه شيء لزما
إيلاء والمقام عندها حلا
يمسا من بعد ما أبدى القسم
من يومها إذ أنها قد خرجت
لا بالطلاق لو به تعلقا
فيه إذا ما نطق الاثنان
فأنت طالق سليما غاشتكي
لو أنه بعد تمام الأربعة
إن جاءها عن مرة لها تحد
بالمرة الأولى متى ما نالها
كان الطلاق واقعاً عليهما
إلى انتهاء ما لها من عدة
ثلاثة من أشهر للفارض
يمسا ثانية وليعتزل
فإن يكن مع هذه الأخيره
أخرى وهكذا بدون ما انتهما
إلا الذى له مطلق يرى
على ثلاث واثنين واقعته
سرتها وركبة وما غدا
في ذين يدخلان أم لم يدخلا
حين يمينه حين الحلف
لصغر أو لشيب آتى
إن من الجماع ذا لم يمنع

وبعد ذا تزوجا قد أبرما
وإن يكن ما مسها أو تنبرم
وإن نوى بمسا المحرما
أى ليس من كفارة فيه ولا
وحالف يحبل خوداً ثم لم
حتى مضت أربعة تزوجت
بصفة الإيلاء على ما نطقا
وعدم المس يصددقان
وإن يقل لها إذا أحببتك
جامعها متى يشا أن يوقعه
بمرة واحدة ولا يزد
خشية يأتيها وقد أحبلها
حتى يكون آتيا من بعد ما
وليعتزلها بعد تلك المرة
وهى ثلاث حيض للحائض
فإن يكن ما بان في هذى حبل
إلى انتهاء العدة المذكوره
ما بان فيها حبل فليأتها
ولا يرى منها إذا ما نظرا
طلاق رجعة إذا كانت معه
وقيل إنه يرى منها عدا
بينهما على خلاف حصلا
وذلك شيء لازم لو كان في
لا تمكّن ولادة الفتاة
قال الإمام القطب والذى معى

فليأتها إذا يشا مرارا
 إن تك لا تمكن منها في النظر
 وإن يكن من بعد قوله متى
 أو أنه كان لها قد جامعها
 فلا تبين ذى ولا تطلق قط
 وقيل مهما ترك المجامعة
 وإن يكن قد مسها بعد الحلف
 طلاقه حالا عليها يقع
 وليأتها من عقب المراجعة
 وإن يكن قد مسها من بعدما
 بالحمل أو كان بذلك يعلم
 وتحرم من بكل ما يحرم
 وإن يكن قد مسها ذا أولا
 فولدت دون شهر ستة
 لم تطلقن هذى بذلك الولد
 وإن يمسه مرارا فأتت
 من مسها الأول بابن تحرم
 بحملها من المسيس الأول
 وإن تكن بعد تمام الستة
 لا تحرم في هذه الأحوال
 بل حملت هذى بمس ثاني
 وإن يكن قد مسها مكررا
 ما بين مس أول وآخر
 وهى من المس الذى قد رسما
 وكرهوا له بأن يعودا

بدون ما حدد لذاك صارا
 ولا رة لصفر أو لكبر
 أحبلتك الجماع خلى ما أتى
 وبعد عدة لها ما رجعا
 ولو مضت أربعة لها تخط
 أصلا تبين بمضى الأربعة
 وتحملن من مسه الذى وصف
 فإن يشا فإنه يراجع
 متى يشا بدون شيء منعه
 قد وقع الحمل بها لم يعلم
 فإنها بالمس منه تحرم
 باقى النساء قبل عقد يبرم
 مس وبعد ذاك عنها اعتزلا
 من يوم مس عقب الإلية
 لأنه من قبل وطئه وجد
 من بعد ستة لها قد ثبتت
 لأنها هذى عليها يحكم
 وذاك قد جامعها فيما يلي
 من مسها الأخير بابن أئت
 إذ لم يجامعها مع الحمل
 فوقع الطلاق في ذا الشأن
 من غير أن تعتد للذى جرى
 بحيض معروفة أو أشهر
 لم تحملن فإنها لن تحرم
 لمسها بعد وأن يزيدها

حتى يبين أنها لم تحمل
والقطب قال إنه قد حرما
بأنها لم تحملن إذ قد حلف
إن حبلت فعل هذه حبل
لا تقف ما ليس لك العلم به
وإن ما لم يتبين لكم
وحالف بالله ذى الآلاء
أن لا يمساها وبعد عقدا
فإنه يكفرون عن الحلف
كذلك إن كان بما له حلف
أو مشيه للبيت أو بغير ما
وبعد ذا تزوجا قد أبرما
فإنه يلزمه ما حلفا
وإن يكن عن هذه قد وقفا
بانت على من قال في اليمين
لو أنها قبل وقوع العقدة
وإن يكن يحلف بالطلاق لا
فمساها فطالق منه على
وهو الذى يقول فى الأيمان
لو أنه قد جاء باليمين
ومن يقل بغيره فلا يرى
وإن يكن ما مسها حتى انقضت
على مقال وعلى سواء
وإن من يحلف بالظهار
فأوقع التزويج ثم نالا

متصحا من المسيس الأول
جماعها من قبل ما أن يعلم
هذا على طلاقها كما وصف
إذ ليس يدري الحال منها أصلا
أنزله الرحمن فى كتابه
فعنه كفوا فى حديث يرسم
لغير زوجه من النساء
بها وأن المس منه قد بدا
كفارة اليمين إجماع السلف
للفقراء أو بعثت قد وصف
قلنا إلى مسيسها لن يقدم
بها وللمس عليها أقدم
به كما قال به ووصفا
حتى مضت أربعة على الوفا
تلزم للحالف عن يقين
وذاك عن بعض من الأئمة
يمسها ثم الزواج فعلا
ذلكم القول الذى كان خلا
تلزم فى حيلة الإنسان
قبل زواج ربة القطمين
إلزامه الطلاق فيما قد جرى
أربعة فمنه بانت ومضت
فلا تبين بالذى أتاه
أن لا يمس قط من نوار
كفر لليمين أى إرسلا

أربعة بانء على قول مضى
فلا تبين ربة الحبال
أبو عبيدة عن الخبر الأجل
عن الرسول المصطفى والمرضى
ولا طلاق أبداً قد صاراً
لأحد من قبل ملك متضح
نظمته بغير لفظه الجلى
أيضاً بلفظ غير لفظ الأول
من قبل ملك لامرىء ما قد عقد
ولا ظهار قبل عقد جاء
فليس واقماً ولا ينطبق
وجابر والشافعى مثبتاً
والصحب والأتباع أيضاً والخلف
كأن يقول حينما تكلماً
غطالق لا يقعن لديها
من النساء ومعينات
بأن ذاك واقع بحالة
أو أنه فى قوله قد عمما
فى قائل يلزمنى الظهار
فإنه يلزمه ما قالاً
إن أوقع الفعل ولم يغادر
عق فصوص ثم طعم يجرى
فحكمه حكم مظاهر زكن
ولم يكفر لمضى الأربعه
حتى مضت بانء لما قد غرطا

وإن يكن ما مسها إلى انقضا
ومن يقل بغير ذا المقال
والقطب قد صححه لما نقل
أى جابر عن أبى عباس الرضى
من أن لا إيلا ولا ظهاراً
قبل النكاح لا ولا عتق يصح
ولا نكاح أبداً بلا ولي
وعن معاذ قد أتى وعن علي
وكله يدل أن لا ينعقد
فلا طلاق لا ولا إيلاء
ولو على معين يعلق
وذلك قول لملى قد أتى
وقاله جماعة من السلف
وقال مالك إذا ما عمما
كل فتاة اعقدن عليها
وواقع إن خص محصورات
وجاء قول لأبى حنيفة
وكان قد خصص إذ تكلماً
وفى الذى تروى لنا الآثار
إذا أنا فعلت ذى الفعل لا
تلزمه كفارة المظاهر
بحسب الترتيب فى ذا الأمر
كانت له حيلة أو لم تكن
فإن يكن ما قاله قد أوقعه
أو أنه كفر ثم لم يطا

ومن يقل على إيلاء متى
أو أننى إذا فعلت هـذا
يلزمه لأجل ما قد قال
من بعد ما لمسها تقديما
وبعضهم يقول لا إيلاء
إلا إذا كان الفتى قد قصدا
ومن يقل بأنها عليه
وقد عنى التطليق فالتطليق
بلاظهار قال بعض العلماء
بحسب اللفظ الذى قد نطقا
وإن يكن قد قال طالق وقد
كان الطلاق والظهار يلزم
فإن تقضى أجل الظهار
فإنها بانت بطولقتين
وعكسه بطلقة وإن هما
ومن يقل حيلتى من قبل
أى خمس ليالات فتلك تخرج
وقال بعض العلماء بمضى
وإن يكن قال لها يا مشركة
فمسها قبل المتاب تحرم
وإن تكن قالت له ما رسما
حتى تعود بعد هذا الحال
وما لها حتى تعود تائبه
وقيل إن مس لها ولم تتب
ومن بتطليق الفتاة قد حلف

أنا فعلت ذا لشيء قد أتى
يلزمنى الإيلا ولا ملاذا
كفارة اليمين أى إرسال
وبعضهم قبل الميسس ألزما
فى قوله الذى به قد جاء
لحلف الطلاق بالذى بدا
كظهر أمه كذا أختيه
يلزمه وهو به حقيق
وبعضهم له الظهار ألزما
به فإنه ظهار حقا
نوى بذلك الظهار وقصد
عليه بالجميع فى ذا يحكم
من قبل وقت للطلاق جارى
فليذرن لذاك دمعتين
كانا معاً فطلقتان لزما
موتى بخمس طالق من حبل
قد قيل من ساعتها تندرج
أربعة من الشهور تنقضي
أو يا يهودية بعد الملكة
وفيه ترخيص لبعض منهم
فليجتنب عن وطئها محتشما
تائبه لله ذى الجلال
من كسوة أو نفقات واجبه
تحرم لكن ضعه فى الكتب
لا يفعلن أو يفعلن شيئا وصف

وبعد ذاك بالثلاث طلقا
فردھا الأول وهو من حلف
فبعضهم يقول مهما فعلا
يلزمه الحنث مع الطلاق
وإن تطليق الثلاث هـدما
وإن يكن واحدة قد طلقا
أنهما لا يهدمان ما سبق
وقال بعض العلماء إن خرجت
وردھا الأول فالإيلاء لا
كذلك الطلاق والظهار
وإن ذا تزوج جـديـد
فعد ما يسبق من إيلاء
ومن طلاق جاءه مثل العدم
لأنه قبل النكاح الثاني
فهو كمن أوقع تطليقا على
ومثل من ظاهر أو قد آلى
ووجه قول من لذك الحقا
فإن ذاك كائن في حينما
وأنه من بعد حال فوتهما
يلحقه لو أن هذا أتى
فحالف على طلاق مثلا
وبعد طلق بالأقسل
فز وجوها بحليل ثاني
فردھا ذاك الحليل الأول
فإن يكن من قبل ما إن يفعل

فزوجت بغيره وفارقا
غفى لزوم حنثه قد اختلف
ما كان حالفاً عليه أولا
وقال بعض لا طلاق باقى
كل يمين قبله تقـدما
أو اثنتين فهناك اتفقا
من حلف كان به قبلا نطق
من عدة ولم تكن تزوجت
يلحقه لأجل ما قد حصل
إذ خرجت من عصمة نوار
من بعد ما قد بانث الخرد
ومن ظهار كان قد أتاه
وأنه جميعه قد انهدم
جاء فذا منهدم الأركان
من كان لا يملكه من الملا
ممن غدا لا يملكه حالا
أن الذى قد كان منه سبقا
كانت فقاته بعقد أبرما
وردھا لخدرها وبيتها
بعد ثلاث كن من طلقات
بأنه كذا كذا ليفعلا
من الثلاث فمضت للأهل
فبتها بدون ما تواني
فها هنا الإيلاء له يستقبل
قد مسها تحرم مما حصل

أربعة بانة وأمرها مضي
فان ما بقى له منه يعد
أربعة من بعد عقد وصفا
أوقع عقده على الغيداء
من يوم عقده الذى قد يفعل
لسنة أو زائد عن سنته
منها تبين منه فليجتنب
يقرب أو يكفرن أولا
ولم يكفر خرجت منتزعه
بانة وصارت بعد ذاك لا تحل
بانة فلا تبين بعد ما زكن
حتى يكفرن بعد عنها
بأنه فى كل عام قد وفا
فانما الحيلة فى دى العثرة
والقرب منها قيل كل ليلة
أقل من أربعة معينه
وما له بأن يزيد زائده
يفعل أيضاً ثم فى الثالثة
حتى انقضت فلا تبين قىلا
وما يليها ليس من بينونة
ولا طلاق ها هنا أيضا يقع
لها ولا أكثر من ثنتين
بمسها إن زاد فوق المرة
أو أول الثانية المعينه
من أشهر قبل تمام السنة

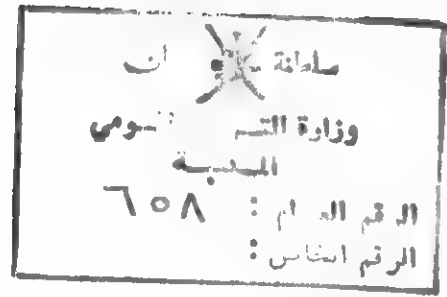
وإن يكن لم يفعلن إلى انقضا
فان يكن فى أول الإيلا عقد
وبعضهم رخص أن يسانفا
وإن يكن بعد انقضا الإيلاء
فذلك الإيلاء يستقبل
وحالف لا يقربن من زوجته
فان مضت أربعة لم يقرب
فان يكن جدد تزويجا فلا
فان يكن يتركها لأربعة
فان يجدد ولها قد اعتزل
أو تنكحن غيره وقيل إن
لكنه لا يقربن منها
وإن يكن على طلاق حلفا
لا يقربنها قط إلا منره
إن يعزم على مسيس الزوجة
حتى يكون قد بقى من السنة
فليأتها فى حين ذاك واحده
وهكذا فى السنة الثانية
وإن يكن ما مسها فى الأولى
وهكذا فى السنة الثانية
لأنه من الجماع ما منع
لأنه ما مس مرتين
وإنما علق للتطليقة
وإن لها قد مس أول السنة
وبعد خلاها إلى أربعة

بانت لأنه إذا مس منعه
للسنة الأخرى ومنعه هنا
وإن لها قد مس قبل السنة
كذلك من يحلف بالطلاق لا
إلا اثنتين أو ثلاثاً فإذا
أى منعه الميسر إلا مره
فيحكم عليه ما هنا بما
من نحو كسوة ومن إنفاق
فتستريح من أذى يعتلق
ولا يصح الضرب والحبس على
وجاز حبسه معاً كالضرب
لأنه حق لها به تعف
وإن يشا يحنث بالإتيان
فتطلقن وبعد ذاك الأمر
وبعد ذا له بأن يمسه
إن تكن اليمين منه لسنة
ولم يكن ذا حالفاً على الأبد
وجاز مع بعض له يفادي
ثم لها يراجعن وحل له
كذلك من يحلف بالطلاق لا
ولم يسم سنة أو شهراً
يعزم بالميسر كل ليلة
ولا يمسه حيث ذا لا يعلم
فلا تبين زوجه أو تطلق
فإن يمت ولم يكن منها قرب

من أن يعيد المس بعد ما وقع
يكون إيلاء له تبينا
ثانية فتخرجن بطلاقة
يمسها في كل عام مثلاً
ما حاكمته في حقوقها لذا
أو مرتين تشتكي المضره
على الذي يمنع حقاً حكماً
يقال واقع ويك للطلاق
أو واقع الحنث ومنك تطلق
جماعها من حاكم على الملا
على الجماع في مقال القطب
عن الحرام والخنا كما عرف
أكثر مما قال باللسان
يردها كحالها في الوكر
في كل حالة أراد نفسها
واحدة مع حلف قد بينه
أو أنه لم ينو مدة تحد
لهذه بعد يمين بادي
مسيبها من بعد هذه المسألة
يمس إلا مرة أم العلاء
ولا أقل من كذا أو أكثر
تأتيه طول مدة للزوجة
حقيقة عامماً به يخترم
طول الحياة هكذا تعلق
فإرثه وإرثها منه وجب

فإن أتاها مرة منفردة حتى إذا من أشهر قد انقضت فإن أتاها بعد ذاك ثانيه وجاء نزير. ها في الحبس لكنه إن ردها يستقبل ومحصل الخلاف في الطلاق إن هل يهدم الإيلاء مهما عقدا قال الثميني وما قد جاء معناه مهما كان آلى أولاً فخرج من الطلاق الجائي فإنها لا تخرج بالإيلاء فهي له من بعد ذاك الفراق وما أتى من إنما الإيلاء لا معناه إن طلقها ابتداء فخرجت من عدة الإيلاء فخرجت بهما معاً فإذا لأنها الإيلاء طلاق عندنا فإن إليه ردها من بعد وإن يكن طلقها بواحدة وبعد ظاهراً منها لزماً لكنهما لزومه إن كانت وإن يطلق بائناً أو خالماً وها هنا قد تم باب الإيلاء

وبعد خلاها بلا معاودة أربعة بانت سليماً ومضت تخرج منه بالطلاق الغائيه بعد طلاق واقع بالمس إيلاءه وعنه لا ينفصل كان طلاقاً بثلاث يأتين ثانية أو لا خلاف وردا إن الطلاق يهدم الإيلاء وبعد طلقها وأرسلاً قبل اعتداد كان للإيلاء فهو طلاق واحد قد قىلا تبقى بطلقتين في الوثاق يهدم للطلاق مهما فعلاً وبعد ذاك أوقع الإيلاء قبل اعتداد للطلاق الجائي تطليقتان وقعا على هذا إن خرجت به الفتاة علناً فهي على تطليقة تعد أو بائنتين ما عليها زائده ظهاره في قول كل العلماء لم تخرج من اعتداد ثابت فلا ظهار بعد ذاك واقعا حمداً لمن أولانى الجميلاً



— ٤٠٠ —

باب الفداء

عن قادة أهل علوم وهدى
هو الخلاص من كمثّل الكرب
تفرق ما بين زوجين علم
وبقبوله على الخروج
بردها بعض صداق لزما
أعم من خلعهما إن وجدا
بل إنه بزائد عما دفع
ما بينه وربّه أن يفعل
وقال بعضهم يحلّ فيهما
والصلح والبرّان ذا سواء
وزائد منه غداة يدفع
لو لفظها مختلف لمن نطق
على الطلاق وعلى الخروج
يختص حسب ما لنا يروي الأثر
وصلحهم ببعض ما آتاها
عن الذي أعطى لها وأوغرا
إسقاطها حقاً لها عليه
الاقتدا بالبعض من صداق
أو ترك ما لها من الإنفاق
لابنها من نفقات لزما
عن صاحب مالك من لهم تبع
في خلعهما لحالة الفطام

باب به أذكر أحكام الفدا
إن الفداء في لغات العرب
بنحو مال وبشرعنا الأتم
بردها صداقها للزوج
والخلع فهو فرقة بينهما
مع قبوله وقد قيل الفدا
لأنه بالكل والبعض يقع
لكن أخذ الزيد لا يحل له
كذلك في الحكم لدى من حكما
والخلع قال البعض والفداء
بالكل والبعض الجميع يقع
وقال بعض إن معناها اتفق
بذل الفتاة عوضاً للزوج
لكن اسم الخلع بين ما ذكر
ببذلها جميع ما أعطّاها
واسم الفدا وفدية بأكثر
وذلك البرّان إذ تأتية
وجاء عن بعض من الحذاق
والخلع ترك الكل من صداق
بحيث كانت حاملاً أو ترك ما
وقد حكى القطب كلاماً ورفع
من تلتزم للابن بالاطعام

أو أنه لحال الاحتلام قبل غطام أو بلوغ قد بدا قال الامام القطب بعد والعمل إجازة الخلع بترك النفقه لأجل محدد بينهم ومالك أجاز في المامين وإن يكن يشترط ذلك الأب إن يدركن من ربة الحجال قالوا ومن طلق زوجة على بنفقات ولد منه إلى ثم لها راجع فالإنففاق وإن لها طلق أو قد خالعا فالنفقات لم تكن عليها وإن تكن ماتت قبيل المدة يدركه إلى تمام المدة هذا الذي القطب له قد نقلنا ثم الفدا والخلع والذي ذكر لهن يفادي زوجه مرات بأن يفادي ويراجعنا ثم يفادي بعد هذي الكره ثم يفادي بعد ذاك الحال ثنتين هذا ويفادي مره أو تنكحن سواء من رجبال وقال بعض العلماء في الفدا قال الإمام القطب لما بينا

والابن ذاق شربة الحمام فالأب لا يدرك شيئاً أبدا عندهم أي محب مالك الأول لولد به تكون مشفقته وكره المذكور بعض منهم ذاك وما يقرب من هذين أن ابنه يوماً أتاه العطب ما قد بقي فجائز بحال أن تحملن له وإن تكفلاً أن حد الاحتلام هذا يصل عليه عائد كما يساق من بعد ما كان لها قد راجعا إلا إذا أوقع شرطاً فيها فما لابنها من المئونة والغرماء يحاصن في التركة عنهم لقد جئنا به مكملاً فهو طلاق عند أكثر البشر تبين بالثلاث من طلاقات ثم يفادي ويعاودنا أو أنه طلقهن مرة ثنتين أو طلق ذات الخال فلا تحل بعد هذي الكره وإذا هو الأكثر في الأقوال ليس طلاقاً لو ثلاثاً قد بدا وذلك للشذوذ من أصحابنا

وعن أبي الشعثاء جاء نقلاً
لو عشر مرات يكون الافتدا
قيل توفي جابر ولا يرى
والقطب قال الأخذ فيما عندنا
ومثلاً عن جابر في الواقع
وأحمد وعن أبي ثور وعن
قلت ونور الدين قد مال إلى
بأنه نسخ لأن الله جل
ثنتين ثم ذكر الفداء
قال فإن طلقها فلا تحل
لو الفداء من الطلاق يجعل
قال ولكن مذهب ابن زيد
على رضاها لو يكون أكثر
قال وأما مذهب الشوافع
لو واحدا ثلاث تطليقات
وعن مجاهد رويناه وأبي
وعن عطاء وعن الثوري
وعن غتي مسيب أيضاً وعن
كذا علي وفتى مسعود
وحسن أيضاً وعن عثمان
قال الإمام القطب هذا الأظهر
وقال في الديوان مهما فادى
فإن معروفهما لا يؤكل
ولا يجالساً وقد تأهلاً
وتثبت الأنساب بينهم لما

ليس الفداء بطلاق أصلاً
فليس ذاك بطلاق أبداً
بأنما الخلع طلاق للوري
بأول القولين قد تعيناً
عن ابن عباس أتى والشافعي
عكرمة إسحق طاموس الفطن
قولهم لو لم يصرح بأنجلاً
قد ذكر الطلاق فيما قد نزل
فالطقة الثالثة انتهت
أو تنكح من غيره كذا نزل
لكان رابعاً وليس يشك
إيقاعه الترويج من جديد
من الثلاث هكذا قد نظرا
تبين منه بفداء واقع
فلا رجوع بعد ذاك آتي
حنيفة ومالك المذهب
والنخعي وعن الزهري
مكحول والشعبي عامر الفطن
والشافعي الحبر في الجديد
بأنما ذاك طلاق كانا
وهو الذي به يقول الأكثر
ثلاث مرات وبعد عاذا
وظلمهم بجانب يعتزل
للسخط والإبعاد مما فعلا
في ذاك من خلف أتى للعلماء

وما لمن قد تفتدى من نفقه
 وكان بعضهم يرى أن تنفقا
 وامرأة حليلها قد تبرى
 فمات من قبل قبوله الفدا
 فانها وارثة لما جمع
 وان بك الفداء بينهم وقع
 فمات أو ماتت ولما تقبل
 قال الإمام القطب قال قومنا
 أن لا رجوع في الفدا بل إنهما
 غليوقعاها بجديد بولى
 لو تلکم العدة لما تنصرم
 والسالمى شيخنا قد نصرا
 وليس من توارث في العدة
 ومن يقول في الفدا بينهم
 ويحصل الفداء في قولهم
 ليس بمجمل كأن تقول قد
 على الفراق فيقول بعد
 أو أننى أبرأت من صداقي
 وأن له قد أبرأت فقام لم
 وبعد ذاك قبل البرأنا
 وبعضهم يمنع للبرآن
 فليس هذا بفداء متضح
 وإن تكن قد رجعت عليه
 فإنه ليس له أن يقبلا
 وذلك قول قد أتى عن بعض

لو أنها حبلى به معلقه
 مادام حملها بها معلقا
 من كل ما ساق لها من مهر
 أو هلكت قبل قبول وجدا
 وهكذا ميراثه منها يقع
 ورد مهرها على أن يرتجع
 فليس من إرث هنا كما لأول
 والبعض كالشذوذ من أصحابنا
 قد طلبا الرجعة ما بينهما
 وبصداق وشهود كملى
 والأخذ بالأول مما قد رسم
 لآخر القولين لما ذكرنا
 على كلا القولين بعد الفدية
 ليس طلاقاً بالتراث يحكم
 بكل لفظ للمراد يفهم
 رددت ياذا لك مهرى المنتقد
 قبلت أو رضيت منك دعد
 عليك أو حقى على الطلاق
 يقبل ولما يبد للإنكار ثم
 فالأكثر جوزوا ما كانا
 بعد قيامهم من المكان
 وأول القولين عندهم أصح
 من قبل أن يقبل ما تبديه
 بعد رجوعها إذا ما حصل
 وبعضهم قال القبول يمضي

هل القبول بعد ذاك وقعا
 ففيه خلف قد أتى للأول
 أو أنه يرد ما قد فعلا
 أن القبول غاته فلا ينسل
 وإن يقل تبرئى منه ليه
 يقبل فلا غدا وبعض قال تم
 جميعها خلافهم موجود
 رهن إجارة وإصداق جرى
 له فلم يقبل متى العقد وجد
 على الطلاق يا بنفة الإتيال
 أمد الطلاق غأبى أن يقبل
 وقيل لا تبين إن لم يقبل
 على فداء بعد يوقعنه
 إن الفداء واقع لو يشتكي
 ينفعه بعد وقوع قد جرى
 هو الصحيح لو سواء قالوا
 يأت على طريق شرط ملتزم
 يفرقن بينهما ولا جزم
 حكم الفدا إن الكلام ما انقطع
 لما أتى من الكلام الأول
 هذا المتاع الآن إلا ذلكا
 ففيل صح عقده للعاقد
 لما عليه من كلام دخلا
 ربي فحالا يقع الفداء
 إن قال فهو واقع نراه

كذلك إن كان لها قد جلمعا
 وإن يكن قام ولما يقبل
 فقال بعض يجبرن أن يقبل
 وفي الذى عن بعضهم لنا نقل
 إذ قام والقبول ذا لن يديه
 على فداء فتبرت وهو لم
 والمقطب قال هكذا العقود
 من النكاح والبيع والشرا
 إن طلب الإنسان عقداً لمعقد
 وإن يقل ردي علي مالي
 قالت رددته لك الآن على
 تبين منه بفداء حصلا
 وإن تبرأت إليه منه
 قال قبلته وقد حبستك
 بقوله قبلته ولا نرى
 حسبك الآن وذا المقال
 لأنما هذا كلام زاد لم
 قال الربيع وسخ في ذا ولم
 وقال بعض إنه ليس يقع
 وذاك كاستثنائه المبطّل
 كمن يقل إنني قد بعت لك
 إشارة منه لشيء واحد
 وقال بعض إن ذاك بطلا
 وإن يقل قبلت إن يشاء
 كذا إلا أن يشاء الله

وإن يقل قبلت بعرضه وقد
إن الفداء واقع بما جرى
ما كان منه قابلاً وقد بقا
ما كان لم يقبله من صداق
وإن تكن قالت له أبرأت
منك الفداء وقع الطلاق
وبانت الخيود بطلقتين
ولو يقل ثنتين قد طلقتك
بانت بطلقات ثلاث منه
إذ الفدا في عدة الطلاق
والبين إنما يكون بالفدا
لكن واسماً له المراجعة
وإن يقل قبلت منك المالا
واحدة أو اثنتين أو أجل
وتخرجن بطلقة واحدة
فلم يكن يلحقها الطلاق
إذ القبول لصداقها فدا
فلا ارتجاع فيه من دون رضى
وإن يكن من قبل وطء قال
بانت بما قال ونصف المهر
إذ الطلاق قبل مس كائن
ما فيه عدة عليها تلحق
وإن يقل من بعد وطئه لها
وقد قبلت المال فالطلاق
وذلكم لأنه ليس فدا

حبستك الآن ببعض المنتقد
ويسقطن عنها بفوت قد طرا
لها من الذى به قد أصدقا
كصالة الأول هذا باقى
فقال طلقت وقد قبلت
وعنه أيضاً سقط الصداق
بذا الطلاق والفدا المبين
وقد قبلت للفدا من عندك
وسقط الصداق أيضاً عنه
يلحقها بدون ما شققا
وأنه لولا فداء وجدا
في عدة من الطلاق واقعه
وأنت طالق كما قد قال
جاز الفدا والمهر عنه قد بطل
وهى الفدا بغير ما زيادة
من بعدما صار له الصداق
وهو طلاق بائن قد فدا
ولا لحوق للطلاق إذ مضى
طلقت منى وقبلت المالا
عليه يبقى لفاتاة الخدر
فإن ذاك من طلاق البائن
فداء من بعد ما يطلق
طلقت يا هذى ثلاثاً كلها
كما يقول ولها الصداق
بعد ثلاث في الطلاق وجدا

ومن يرى أن الثلاث واحد
يقول إنما الفداء يقع
وإن تقل أبرأتك الصداقا
فقال قد قبلت منك المالا
فهو فداء حينما قد يقع
ولا طلاق عند هؤلاء
فإن يكن راجع أو تزوجا
إذ الطلاق للفدا لا يلحق
وإن يكن آخر للقبول
فبالثلاث تخرجن والمال
إذ بالثلاث منه بانت أبدا
وإن لها فادى بألف حقتا
فطلق الخود ثلاثا وهي لم
وليرجع الألف إليها حيث لم
ثم الفداء طلقة مكوّنه
لو شرطوا بأنها تكون
على مقال وهو المشهور
وقيل إن هم شرطوا رجعيه
وقيل إن فادى لها وطلقا
رد لها صداقها إن لم تكن
وإن تكن في ذا الطلاق ترغب
وقيل مطلقاً لها يرد
بحيثما يظن من قد يطلب
بأنها تريد للتخليص
وإن تخالعه على أن يجعلها

إذا أتت بلفظة لا زائده
بعد الثلاث وله يرتجع
بشرط أن نثالث الطلاقا
وأنت طالق ثلاثا حالا
ويسقط الصداق عنه أجمع
غير طلاق كان للفداء
ثانية جاز له ما ارتجى
وذلك الأمر فداء موثق
وقدم الطلاق في المقبول
يبقى لها وناله الوبال
فلم يكن يلحقها بعد فدا
بشرط أن واحدة يطلقها
ترض فتطليق الثلاث قد لزم
يفى لها بشرطها كما التزم
واحدة وإنها لبائنه
رجعية حال فدا يبين
مع قومنا فيما روى الخبر
فإنها رجعية جليّه
لها ثلاثا والطلاق أغلقا
في ذا الطلاق رغبة لها تبين
فالرد للصداق ليس يجب
لأن ذاك الأمر عيب ييسدو
عقد زواج عندها ويرغب
بفعلها لا طلب الحليل
مثلا طلاقها إن فعلا

لها فلا رد لها تحققتا
وقال بعضهم لها الرد حلا
يلحق للفداء مهما أرسلنا
وقال بعض إنه إن اتصل
وحسبما قالوا به وحققوا
أنت طلقته إن مفارق
ثنتين أنت غثلاث لاحق
لأنما ذاك فداء فمعه
مالى عليك وبه لن أسألك
يجز له قبوله ولا يتم
وإن يكن قد قبل الصداقا
له طلاق بعضهم يقول
طلقتك الآن فذلك انعقد
وفرقة ما ذكرت مع ذلكا
فقبل إن ما هنا قد ذكره
وإن تكن بينهما مجادله
وقال بعض إنه لا ينفصل
فها هنا يكون حال الفدية
منه وقالت بعد ما قد نهضت
على الطلاق ولذاك يقبل
له فلا يدرك شيئا أبدا
شيء لها عليه قبل ما زكن
عليك أو ما معك لى من مال
فهو فدا ويرجع المال له
أو إن أصبت لمونة تصد

وإنه واحدة قد طلقا
لأنما المقصود منه حصالا
وما مضى من إنما الطلاق لا
هو الصحيح قال قطبنا الأجل
به فإنه له قد يلحق
لو قال قد قبلته وطالق
وإن يقل قبلته وطالق
وفى كلا المسألتين المال له
وقيل إن قالت له تركت لك
بشرط أن تمنحني الطلاق لم
إلا على أن يوقع الطلاقا
وقد أبى الطلاق فالحق بول
وقيل لا حتى يقول بعد قد
وإن يقل إنى رددته لكا
ولم تكن بينهما مشاجره
لم يك شيئا أبداً والمال له
فإنما ذاك فداء إن قبل
أو تذكرن مع ذاك أمر الفرقة
وإن تكن صداقها قد قبضت
تركت ما عليك لى يا رجل
فإنها قد خدعت بما بدا
منها بحيث إنها لا يكن
وقيل إن قالت رددت مالى
وأنها قد أخذته قبله
وإن يقل قبلت إن شاء الأحد

لشرطه فهو فداء رسما
فيخرجن بعد ذا خنزيرا
أن الذي قالت له ثور حصلا
فهو فدا وما له شيء علم
من ذهب أو فضة قد تمتلك
أو كان في دار وببيت وضعا
شجرة وثمر مغلف
لو كان في ذلك شيء ما ظهر
فإنه له كما قد قررت
أو أمة أو جمل قد ملكت
لأجل محدد معين
على الفدا وهو نذاك يقبل
وقال بعض واقع وليس له
أنك تعطيني كذا مما حلا
ولازم تعطينه ما قد أملت
له عليها قط شيء لزما
ذلك أو قال بذا إن جئتي
أو تفعلن ما عليها قد شرط
بعشرة وتقبلن ما رسم
عنه من الصداق عشرة فقط
يبقى لها عليه في ذي الصفة
لها بمثل ذلك الصداق
عنه وإنه فداء يحسب
من الصداق فالزيد حجرا
هل جاز بالصداق أو بأزيدا

أو أنه قدم كان فيهما
وإن تقل تركت هذا الثورا
فإنما قيمته له على
وإن يكن يعلم بالذي حرم
وإن تقل ما في يدي تركت لك
أو كان من غيرهما أوفى وعسا
أو كان في بطن بهيمه وفي
ويقبلن فهو فداء يعتبر
وإن يكن يخرج ما قد ذكرت
وإن له خدمة عبد تركت
أو لبس ثوب أو سكون مسكن
أو شفعة لها عليه تحصل
فهو فداء وله ما أمله
وإن يقل إنك طالق على
فإنها تطلق مهما قبلت
وقبل واقع طلاتها وما
وإن يقل إنك إن أعطيتني
فأنت طالق فلا طلاق قط
وإن يقل بعث لك الطلاق ثم
فقبل إنه فداء وسقط
ومما يزيد فوق تلك العشرة
وإن يكن قد باع للطلاق
فكل ذلك الصداق يذهب
وإن يكن باع لها بأكثر
وهكذا الخلاف عنهم في الفدا

لو أنه أضعاف ما أصدقها
كسائر الذي له من مال
والبيع للطلاق بعضهم منع
فإن يبيع فليس بيعه فداً
قال الإمام القطب عندي الظاهر
وأنه لو قال بعته لك
على كذا من ثمن أو كان لم
لوقع الطلاق حالا لا الفدا
وما عليها ثمن إذا أبت
وإن يبيع طلاقها لغيرها
لمدة معلومة أو حيث شا
والبيع للطلاق فيه قد سمع
ومنه أيضاً لغير زوجته
كذلك في استئجارها به وفي
وإن تقل من قبل وطئها لقد
أو نصف ما أصدقتنى أو نصف ما
ويقبل الزوج فمن كامل ما
يبقى عليه ربع لا أزيد
لا يلزم من أصلاً لذات الخدر
وقيل إن قالت له أبرأت من
بقي لها من كامل الحق الربع
وليس من شيء لها إن تقبل
وإن له تبرئ مما لزمه
فلا فداً بينهما إذ الفدا
وهذه لها الصداق إن دخل

لأنه في ملكه أوثقها
بيعه بالرخص أو بالغالى
لزوجة أو غيرها فلا يقع
وليس ذاك بطلاق وجداً
غير الذي قالوه وهو الماهر
أو بعته منك ولا أعضاك
يذكر هناك ثمناً ولا رسم
تقبل أو تنكر ما كان بدا
تبذل ما قال به وتكتب
ليخرجنها المشتري من أسرها
ممن اشترى الطلاق فالخلف نشأ
جوازه والمنع مطلقاً رفع
وهكذا خلافهم في هبته
تصدق به خلاف السلف
أبرأت من نصف صداقي المنتقد
عليك لى من الصداق لزماً
كان به حليها ملتزماً
لأنه من قبل مس يوجد
عليه إلا نصف ذاك المهر
نصف الذى عليك لى مما زكن
لأنما عليه نصف قد وقع
أبرأت من نصف صداقي لعل
وتطهرن من بعد ذاك محرمه
يكون من عقد صحيح وجداً
بها وكان جاهلاً بما حصل

وإن يكن لم يدخلن بها فلا وإن درت ومساها بدون ما كذاك من لها ثلاثا طلقا ثم افتدت منه فإنه يرد وإن يك الطلاق رجعيا بدا لو أنها لم تدر بالطلاق وإن تكن قد علمت وأنكرا فثبت رجوعها في المهر إن هي قالت ما افتديت منه قط وإن رأى الواحد منهم واحدا وإن تكن قد أهلك للمهر ثم افتدت به من الحليل وألزمت حالا أداء المهر لأنه منها الفداء قد قبل فكان ذاك الأمر تدليسا متى فلو درى بأنه قد نفدا وإن درى هلاكه فيلزم بدون تصفيد لأنها هنا وإن تقل في عدد المبدول فإنها تعطيه ما تعترف وإن يكن أصدقها دنائرا فكل ما قد أكلته من غل كلبن وكثمار وإذا لأنما الخراج بالضمان وما يكون من غلال في الشجر

صداق أو نصف صداق جملا كره فما لها صداق لزما أو حرمت بعد نكاح سبقا لها الفدا إذ الطلاق قد نفد ثم افتدت فجائز أخذ الفدا لأنها لها رجوع باقي واختلعت منه بما قد أمهرا لأنها فداؤها للنكر إلا مخافة الحرام والشطط يزنى فأوقع الفدا صح الفدا وما درى حليلهما بالأمر تصفدن بقيدها الثقيل جميعه لزوجها بالقهر وما درى بتلف في المهر حل ظن بقاء المهر ذلك الفتى فنفسه لا تسمح بالفدا تطلبه بالجهد ثم تغرم مادلسته حيث يدرى ما عنا كذا ولا بيان للحليل به وفي ادعاء الزيد تحلف أو حيوانا عنده أو شجرا ليس عليها رده ولو يجل ما تتجر فالربح أيضا مثل ذا في خبر للمصطفى العدناني ليس بمدرک مع الإصداق قر

ترده للزوج في حال الفدا
في شجر ومثل سعف النخل
وما يكون مدركا فلا ترد
وترجع منه ما قد وجدا
أو كان ذاك غير مدرك وقد
ما كان في حالة ما قد أصدقا
وإن ما منه مؤبرا بدا
والنسل فيه الخلف بينهم ورد
لأنه مع العطا لم يوجد
إلا إذا ما كان في البطن الولد
والخلف في نسل أتى من ذا الولد
وإن يكن هذا النخيل والشجر
فنزعتة فلها وقيل بل
وما يكون حالة الإصداق
كذلك ما في حاله قد وجدا
وهالك بما يكون من قبل
كذلك إن يهلك بما لا تغرمه
وهالك بكل من عليه
وقال في الديوان يمنع الفدا
وبعضهم جوزة كمثما
بقدره فإن يكن مكيلا
فمثله وإن يكن ذا عرضا
وإن يقع على الخلاف الافتدا
ولس من شيء له وقيل له
وإن لها لم يفرض وما دخل

لأنه كمثل غصن وجدا
وذاك مما يتبعن للأصل
إذا فنى قبل الفداء وافتقد
إن كان ذاك مدركا حال الفدا
قيل بأنها إليه قد ترد
غير مؤبر ولا تفتقا
فما عليها رده حال الفدا
وصحح القطب بأن ليس يرد
بل حادث من بعد ذاك الأمد
في حال إصداق فإنها ترد
ليس يرد أو يرد لو بعد
أخرج صرماً بعد إصداق صدر
ترد ذاك في الفدا إذا فصل
فيها فذا له بلا شقاق
لو لبناً في ضرع شاة قد بدا
ذو الطول ليس فيه من غرم جمل
كأسد أو جائر قد يظلمه
تقدر فالغرم يكون فيه
بما يخالف الصداق إن بدا
إن تلف الصداق فلتغرم
أو نقداً أو موزوناً أو أصولا
فقيمه كالحيوان أيضا
عند وجوده فقد صح الفدا
ما تفتدى به بقدر جملة
ثم افتدت صح الفداء وانفعل

وقال بعض إن ما قد ذكرا
وبعضهم يقول لا فداء
وإن تكن بما له قد تفتدي
أو بالذى في يدها بتعديه
أو مثل بيع فاسد صح وما
وإن يكن لم يعلمن بما عرض
وإن تكن لذا الصداق مذهبها
فعوض كذا عليها لزما
وإن تكن أعطت له الصداقا
لم يدركن شيئاً عليها أبدا
والأصل إن من يدها قد زالا
لو أنه كان بذاك يعلم
وإن تكن قد غرتة قبضا
وإن يكن لم يعلمنه قبض
وتدركن ما تريد فيه
ومالها ما قد تعنت فيه
وإن تكن قد غرست أغصانا
في أرض ما من الصداق جعله
أما الفسائل التي قد غرست
وكان ذاتي الأرض للصداق
وإن بك الغصن لها يثبت في
في الصورة التي هنا مبدئها
نزعا وتبذلن له قيمة ما
وتؤخذن بالنزع للفساد
وإن يكن أصدقها أرضاً هنا

فهو طلاق لا فداء صدرا
إلا إذا كان بمال جاء
أو بالذى لغيره من سبد
أو غيرها من الوجوه الباقية
له هنا شيء إذا ما علما
فإنها تعطيه عن ذاك العوض
ولو له بنحو بيع أو هبة
وقيل بل تقيدن أو تغرما
بدون تعويض إليها ساقا
إذا لديه أوقعت عقد الفدا
فهو به أحق أن ينالا
وعوضاً للملكية تفرم
إن كان علما بما قد عرضا
له ونقصانا به أو العوض
كمثل صبنج تجعلن عليه
وما من الطعام قد تعطيه
من شجر من الصداق كانا
قيل لها أغصانها وقيل له
من نخل ذلك الصداق أسست
فتلك للحليل باستحقاق
أرض الصداق مثلما لا يختفي
فإنه لا يدركن عليها
تحتاجه الأرض بذاك ألزما
لأنها لها بلا عناد
فجعلت فيها الغروس والبنبا

ثم افتدت منه بما قد أمهرا
وتمسك الغرس وبنيانا تخط
بما أتته من غروس وبنا
مع الفدا فإن يشا أزاله
في أرضه من الغروس والبنا
من البنا والغرس في رحابها
والغرس أو مثلاً لذاك جائي
إن كان بالكائن فيها ما درى
ودون ما غرس مع الفداء
من أرضها فما يشاء فعلا
جاعت به الفتاة من ذى الأرض
عليه من رد لشيء لزما
لغارس وسامك الجدار
لأن ذاك بدل من العننا
من العننا في مال زوجها الأتم

فإن يكن بفعلها ذاك درى
فياخذن الأرض وحدها فقط
بدون قيمة لعلمه هنا
إلا إذا ما اشترط الإزاله
وإن يكن لم يدر ما قد كونا
فياخذن أرضه وما بها
ويعطينها قيمة البناء
وبعضهم خيره فيما جرى
في أخذه الأرض بلا بناء
وبين أن يأخذ عنها بدلا
وإن بك الغرس كمثل النقض
فليأخذ الأرض وما فيها وما
إلا الذى أعطته من أجار
وقيل لا شيء لها تكونا
وإنها ليس لها شيء يسم

الخلع

وما به من جائز ومنع
في لغة العرب بمعنى الترك
هو الفدا بالبعض من صداق
بلا فدا من مهرها المبدول
منه فلا غرم بهذى الصفة
إياه في حق له أو فقهه
يلزمها للناس في الأموال

باب به أذكر حكم الخلع
وهو بضم الخاء دون شك
وان معناه بشرع الباقي
وامرأة تبرئ للخلييل
وبعد ذاك بالصداق افتدت
يلزمها إن لم تكن قضته
أو لسواء الحق كانتصال

واستظهر القطب مقالا غير ذا
بمهرها الذى لها كان فصل
بلا فداء ثم توقعته
بمثله أو قيمة فلتغرمها
يازيد من صداق هند زوجها
منها على الفدا الطلاق حصلا
من رجعة من بعد تلك حاصله
عن طيبة من نفسها ورغبة
عنها سواها فعليها لزما
يدركه على الذى تحمله
أيضاً إذا ما رضيت بفعلته
على الفتاة إن يكن قد بذله
طلاق إلا واحد قد حصلا
فهى على صداقها المنجز
يكون بائناً متى ما قبلا
بينهما من بعد هذى الصفة
لو كان فى العدة ذاك قد بدا
تجديد عقد بعض من تقدا
بدون رد المهر للغياء
تتقعدن إلا بمال بذلا
ولا فدا إلا بمال متضح
هما يصحان بدون مال
على الفدا حليها من مهر
وكان بائناً متى ما فعله
وما له اليهما من رجعة

ويلزم الزوج طلاق نفذا
بأتمها إذا افتدت من الرجل
وقبل ذاك أبرأته منه
إن الفداء واقع بينهما
وقائل لرجل أبرأكا
ويقبل البرآن منه بدلا
تطلق منه بائناً وليس له
إلا إذا ما رضيت بالرجعة
فإن أجازت زوجها ما جزما
وكان بالفدا صداق الخود له
ويدركه على حليته
وذلك القائل لا يدرك له
لأنه أخو تبرع ولا
وإن تك الزوجة لما تجز
ويلزم الطلاق ذاك الرجل
فليس من توارث فى العدة
فإن أراد الارتجاع جددا
وجوز التجديد فيها دون ما
وجوز الرجوع فى الفداء
وقال بعض رجعة الفداء لا
قال أبو العباس لا خلع يصح
كالرد فيهما وفى مقال
وطفلة مجنونة أن تبزي
فيقبلنه لزم الطلاق له
فليس من توارث فى العدة

إلا بأمر من ولي العقدة
وبعضهم قد جوز المراجعة
وتأخذن مهرها مكملًا
لأنه ليس يصح الاقتداء
وخلعها كذا فداء من ولي
إذا هما لم تمضياه بعد ما
ولا افتداء أمة بدون ما
فإن يكن قد افتدى الولي
أو أنه عليهما قد خالعا
ما لم يكونا رضىا ثم الرضا
وإن يكن قد افتدى لطفلة
فلم تجيزا فعل ذا المحامي
تأخذه من زوجها ويرجع
من حين يرضى الزوج أخذ الفدية
أما الطلاق فبه لا ينتظر
وقال بعض مع وقوع الفدية
وبين زوجها فلا فداء
وتعزلن عن زوجها لوقت
فإن أجازت ما أبوها كونا
وهكذا وليها في النسب
وبعضهم يقول ما أمضى الأب
فإن يكن أمر الفداء أوقعا
تخرج منه بفداء أوقعه
في عدة على رضا من الأب
وألزموا والدها الغرم لها

لو كان ذاك في زمان العدة
إن تك في العدة تلك واقعه
لو وقع البرآن منها أولا
من طفلة مجنونة لو وجدا
وخلعه ولو أبا لم يقبل
إفاقه أو بعد أن تحتلما
إذن من السيد قد تقدما
ولو أبا ومثله الوصي
فمن يدي زوجيهما لن تنزعا
من تين بعد ذا طلاق عرضا
والدها بالمهر كالمجنونة
بعد إفاقة أو احتلام
على أبيها والطلاق يقع
من والد الطفلة والمجنونة
إفاقة ولا بلوغ معتبر
بين أب الطفلة والمجنونة
ولا طلاق عند ذاك جاء
إفاقة أو بلوغ يأتي
كان الفداء لا الطلاق هاهنا
يكون فعله كفعل من أب
عليهما فإنه ليجب
ويقبل الزوج الذى قد صنعا
وهو طلاق فعله المراجعة
وذاك في مقال بعض الكتب
يغرم ما أعطاه عنها بعلمها

كمثلما يلزمه إن ألتفأ
أو للصدأق أو لبعض أكلا
والأب لا تنصب من خصومة
فى ذلك الصدأق مهما أكله
وقال بعض العلماء تنصب
وجوزوا على الفتاة الطفلة
فعل الولى لو يكون غير أب
فى خلعهأ أيضاً وفى الفداء
إن لم يكن لهذه الفتاة
وهكذا جاز من الإمام
إذا رأوا فى ذاك للصلاح
وبعض من خالفنا قد وسعا
من مهر بنته الفتاة البكر
ورخصوا أن يتركه أجمعأ
ووسعوا أيضاً له يؤخر
أما بأن يترك كل المهر
فإن ذاك لا يصح إلا
وقال بعض إن ذاك يسع
والطفل والمجنون ليس يلزم
ولا يصح منهما القبول قط
لو بخليفة يكون أو ولي
وقال بعض العلماء يمضى
وقيل فعل غيره ممن ذكر
وصح القطب بأن ما من غدا
إلا بالغب عاقلغب

صدأقها أو فى أمور صرفأ
وذاك غيما بينه وذى العلى
ما بينه قيل وبين الابنة
لو أنها بالغة وعاقله
خصومة لو يكرهن ذاك الأب
وهكذا أيضاً على المجنونة
كذا خليفة وصي منتدب
كمثل فعل من أبهأ جائى
أب ولا جد كفيل آتى
والقاض والجماعة الأعلام
فما عليهم قيل من جناح
للأب وحده هنا أن يضعا
ما قد يرى لها صلاحأ يجري
لزوجها من قبل مس وقعا
له إلى وقت له ينتظر
لزوجها من بعد مس يجري
على الطلاق إن أرادوا الحلا
بنظر الصألاح حيث يقع
عليهما خلع فداء منهم
لذين والطلاق أن يوما فرط
ولو أبأ فذاك لما يقبل
فعل أبههما بدون نقض
يمضى إذا كان صلاحا ما نظر
كلا ولا خلع يكون أبدا
حرين أيضاً غير مكرهين

والخلف في مراهق قد حصلا
وجوزوا ذاك بدون مين
كذا من الشيخ الكبير الفانى
كذاك من قام عليه البحر في
ومن به دار حريق نار
ومشرف على الممات بكمر
وحامل وهكذا من صلبا
وكل من للثالث ما كان فعل
ومحرم بالحج أو بالعمرة
وهكذا من في اعتكاف أيضا
ويلزم السكران من فداء
ما كان من هذى الأمور عقلا
وقد بقى في خبل حيران لا
وبعضهم ألزمه إن طلقا
وقيل من يأمر شخصا بيرم
غأوقع العقد الفتى بأكثرا
فدخل الزوج بذات الخال
لهذه المرأة ما زاد كما
فإن يقع بينهما أمر الفدا
إن لم تك الزوجة منه تأخذ
ولازم أيضا يرده لها
وبعضهم يقول في الزيادة
وهذه الفتاة إنما لزم
وذلك المضمون فهو إنما
لأنه لا يأخذن أزيذا

أمضاه بعضهم وبعض قال لا
من المريضين ومعتلين
وحيزبون كبرا تعانى
سفينة معاينا للتللف
وهكذا ماء بواد جارى
أو عطش يكون أو جوع وقر
ومن به جرح يخاف العطب
يعود خوف الموت إن كان عقل
أو بهما كمثلهم في الصفة
مثل الطلاق حكمه في الإمضا
ومن طلاق واختلاع جائى
إلا إذا جميع عقله خلا
عقل له ففعله قد بطلا
لو عقله زال متى ما نطقا
له زواجا بصادق يعلم
بدون علم من له قد أمرا
فيضمن الأمور في ذا الحال
قد مر في موضعه ورسما
فالزوج يأخذن منه الزائدا
ذاك وإلا فهو منها يأخذ
في الارتجاع إن أراد وصلها
لا تدخلن في الفداء الثابت
ما أخذت منه فقط إن غرم
للخود لا للزوج لو قد وجما
مما له أعطى بحالة الفدا
(م ٢٧ — سلاسل الذهب)

قد أمرت لها ولياً راقياً
وعقد الترويح لكن بأقل
حليلها بها وفك المقفلا
هذا الولي لفتاة الخدر
لا يدخلن وفي اختلاع جائي
لأنها قد رضيت بالعقدة
ومكنت أيضاً على ذا الأمر
قد أنقص المأمور مما رسماً
فإن تكن قد أخذته وجرت
أولا غيأخذنه ممن أمرا
إلا إذا ما وقع النشوز
منها الفدا إذا إليه وصلا
فالأمر فيه مثلما نقول
أوتتن منه وذات الخدر
من المناقصات من تختلج
حليلها أسدى لها الإحسانا
حليلها طلاقها وعجلت
حرم عليها يالها من محنة
إليه تطبيقاً عليه وثبت
مكانها وذا مع الإحسان
بين الفتى وزوجه قد جاء
أما الفتى أو ربة القـرطين
في ذاك كالفدا بيعض يجري
خوفها الإله في خروجها
لم يكفها وثابرت على الأذى

ومن بمعلوم من الصداق
يعقد تزويجا لها وقد فعل
ولم تكن تعلم حتى دخلا
يضمن ما أنقصه من مهر
وذلك الناقص في الفداء
وإنما ذلككم للمرأة
على كمال مالها من مهر
وقال بعض يأخذ الحليل ما
مما به المرأة كانت أمرت
يأخذها منها الحليل واغرا
والافتداء قط لا يجوز
إن نشزت فجائز أن يقبلا
وهكذا إن نشز الحليل
أو كان من بأس كشرب خمـر
وفي حديث للنبي يرفع
يعنى إذا ما اختلعت وكانا
وجاء أيما فتاة سألت
من غير ما بأس غريخ الجنة
وذكروا بأنهما إن طلبت
فإنها تطلب في النيران
قال أبو العباس لا فداء
أو يهلكن واحد من ذين
ثم الفداء بجميع المهر
وأمرأة إن نشزت عن زوجها
فإن أبت أعرض عنها وإذا

فإنه غراشها يجتنب
يضربها ضرباً ولكن غير ما
وهو الذى يؤثرن فيها أثر
فإن تكن لم تنتهى به رفع
فبيعثوا للحكمين حكما
ومن ذويها بيعثون الثاني
وليخبرن كل فرد منهما
فياًمران من يكون ناشزاً
فإن يك الناشز منهما الرجل
فلتق الله ولا يحمل ما
وإن تكن تلك الفتاة الناشزه
فلتخفى للواحد الخلاق
أو تتركى ما كان من عصيان
وإن هما بذاك لم يظلمهما
فى الدين والدنيا وخيراً لهما
ومن يلى من الخليطين هنا
وقد وفاه حقه لم يحكم
ثم النشوز فى لغات العرب
فاطلقوه لصعوبة النساء
لأنما الصعب به لا ينتفع
والاغتدا بالكل جائز كما
بلا نشوز منهما إذا هما
من ذاك إن يريد زوجها السفر
وقد أراد وأرادت أن لا
أو فى سواها من نساء قد رغب

وجائز من بعد ذاك يضرب
مبرح فذاك منفع علماً
أو أنه للعظم منها قد كسر
للمسلمين أمرها لقرتدع
من أهله ممن يصدق علماً
فيلتقى من بعد ذا الاثنان
للثان بالذى رأوا بينهما
بالعدل مثلما يكون جائزاً
قالا له أنت الظلوم والمضل
تأخذ على الفدا مفرماً
قالا لهما أنت الظلوم البارزه
وما عليه لك من إنفاق
وترجعى لطاعة الرحمن
ونظرا تفريق ذين أصلاً
يفرقان عن رضا بينهما
ببغض خله ولكن أحسنا
عليه بالعصيان والتأثم
إقامة على المكان الصعب
على الرجال وكذا إن عكسا
وهكذا الزوجة حين لم تطع
بالبعض جوزوه أيضاً لهما
قد رضيا أمر الفدا وتما
لشاسع فيه يطول المستقر
يعضلها حيث تخاف العضلا
فيعرضن لهما الفداء وتصب

لها الفدا فتقبلنه عن رضا
توافقا على الفدا بينهما
أمر الفدا فيعرضن عليها
وتعرضن عليه إن كان قبل
يرفع عن جمهور من قد خالفا
إن طبن عن شيء غدا حلالا
له صداقها بدون ما سبب
لتملكن نفسها منه غدا
والنخعي الحبر مع داود
مع غضب عليه قد تولى
حقوق ربنا كما قد حددا
حجتهم ما في الكتاب وردا
ما الله قد بينه للناظر
قيد بالخوف الجواز ربنا
بأنما استثنأؤه منقطع
لا بها من انقطاع الوصلة
يرفعه ابن عمر عن الأبر
إلى إلينا طلاق الحور
وطل أخذ ما لها والحرم
فإن ذاك واقم إذا بدا
إن قبلت منه ويقبل الفتى
وكل ما ليست تطيق أركبا
وسوء عشرة وكل ما يشق
أخذ الفدا ما بينه والمولى
عوقل لا يجوز فيه أيضا

أو لم يطبق حقوقها فعرضا
أو غير ذاك من جميع ما هما
وهو سواء يطلبن إليهما
أو أنها تطلبه من الرجل
والقول بالجواز فيما وصفا
حجتهم من قوله تعالى
فإنه إن جاز يوماً أن تهب
يجوز في الأحق تعطى في الفدا
وإن للزهرى في الوجود
إن الفداء لا يباح إلا
والخوف من أن لا يقيما أبدا
فإن يقع بغير هذا فسد
ولا يحمل لكم لآخر
فقال إلا أن يخافا فهنا
وحجة الجمهور فيما رفعوا
لكنهم قد كرهوا للفدية
بدون ما سبب ولخبر
أبغض ما حل من الأمور
ثم الكلام ما هنا في الإثم
أما الفراق بين ذين بالفدا
إن بنشوز أو بدونه أتى
ومن على زوجته تغلبا
من ضيق عيشه ومن تضییع حق
حتى افتدت منه فلن يحلا
والخلف في الحكم فبعض أمضى

وألزموه الرد بعد التوبة
وليس من حد هنا في كثرة
فإن يكن منه الضرر قد أتى
فلافتدا لهذه الفتاة
كذلك إن كانت له أضرت
وإن تقل لست أصوم وأصل
حل له أن يأخذن منها الفدا
لكونهم لهم من الجيران
أو حيثما تحققوا الشهادة
عند جوارهم وعند الخدم
ويزعم البعض من القوم إذا
فإنها لنفسها تطلق
لكنما يطلقن لها الحكم
أو مثل ضرب أو بحبس ثم لم
وبعضهم يقول أيضاً ترفع
من زوجها من ضرر بعد ذا
وإن تكن قد شرطت عليه
فواسع لها بأن تطلقا
كمثل أن تشترطن عليه لا
وقال في الديوان من أراد من
حتى تحيض ثم بعد تطهرا
ودون أن يستثقلن مكانها
ودون ما حرص على فرقتها
فإن ذا هو الذي يجوز له
وقيل لو أن امرءا قد أعرض

وجاز أن تأخذه بخفية
إضراره لها ولا في قلة
وقد أصر وعليه ثبتا
منه حلال أن أرادت تأتي
حل له منها قبول الفدية
ومن جنابة فليست أغتسل
ويثبت الضر بقول الشهدا
أو كونهم أقارباً أداني
والشهرة القاضية المعتاده
والأهل شهرة بلا توهم
ما ثبت الإضرار منه والأذى
إن طلبت وقيل لا يتفق
من بعد أن يزجر هذا بالكلم
يزدجرن ولم يؤد الحق تم
للقاض أمر ما عليها يقع
تطلقن نفسها من الأذى
شرطا وقد خالف بعد فيه
لنفسها من بعد ما تحققا
يضر بها والضرب بعد فعلا
ناشزة أخذ الفدا فليصبرن
ثم يفاديها بلا ضرر جرى
أو يظلمنها ناويا حرمانها
أو ملك لوطئها أن يأتها
أن يأخذن منها الذي قد بذله
بوجهه عن الفتاة مبغضا

يريد أن تترك مهرها حرم
وإن على الإنفاق يوماً ما قدر
فجائز أن تفتدى وترجع
كمثلما ترجع إن أجاعا
والقطب قال ما لها أن ترتجع
إن كان منعه أتى من جهة
وإن أساء قال بعد إنني
فيما أتيتني وإنني راجع
فما لها تتبعه من بعد أن
وقال بعض إنها إذا افتدت
وتطلبن صداقها في العدة
ما بقيت في عدة والمهر
والقطب قال ما له رد ثبت
وإن تكن منه افتدت ثم ادعت
وصح ضره لها فليدفعها
وذاك عند صحة الضرر
أولا فلا يلزمه أن يرددا
وإن عليه بينت أو قد أقر
وقيل لا يمين تلزمها
ولا يحل أخذها الصداقا
بعد نشوزها وسوء العشرة
ويحرم من على الحليل أخذها
إن وقع الفداء ما بينهما
لو أنه أحسن في عشرتها
وجاز أن تأخذ ما يزيد

عليه ذاك وبفعله ظلم
وقد أجاعها ونالت الضرر
به عليه عند يسر يقع
وهو غنى ولها أضاعا
على حليلها بإنفاق منع
عسر ومن فقر وعدم قدرة
أستغفر الله العظيم المن
إلى الهدى وللصلاح تابع
أبرته بعد قوله الذي زكن
منه لسوء عشرة قد وجدت
فردها له ولو تأبت
يرده لها وتم الأمر
إلا إذا ترضى به وما أبت
عليه ضراً حين منه اختلعت
صداقها وصح خلع أوقعا
ببينات ثم أو إقرار
ما كان منها آخذاً على الفدا
تحلف ما غادته إلا لضرر
من بعد صحة تثبتنها
إن نشزت فأوقع الطلاقا
وألزموها الرد بعد التوبة
زاد على ما من صداق سلما
وذاك عند الله باري السما
وتلك عنه ناشز في وقعها
من ما له في السر هذى الخود

أن يأخذن عند الفدا منها أقل
لكي يكون الفضل في الأمور له
وقيل لا عن بعض أهل العلم
ما بينه وذو الجلال الواحد
في قول رب العزة القيوم
فيما افتدت به كذاك عمما
من قومنا في أثر مذکور
بما عن الصادق كان أزيذا
من زوجها طلاقها بأكثر
بعوض يدفعه من قد دفع
معين هذا وشيء منحصر
على والزهرى يروى عنهم
وهكذا طاوس عنه يرغبن
إذ للفدا من ثابت أرادت
مع زيارة بلا تواني
قال لها أما زيادة فلا
في مسند الربيع يروى بسند
لم يذكرن لها الربيع في الخبر
يجوز عندنا ولن يحسب
من الذي أعطى لها وأوفرا
قال بأنى ما رأيت أحدا
يكره أن تغتدين بأكثر
أن لا جناح قد أتى عليهما
إمامنا القطب له وأثرا
تمون ابنه إلى وقت زكن

وبعضهم قد استحب للرجل
من الذى كان إليهما بذله
وحل أخذ زائد في الحكم
وبعضهم أباح أخذ الزائد
وهكذا في الحكم للعموم
فلا جناح قد أتى عليهما
وقد روى القطب عن الجمهور
أنهم قد جوزوا ذاك الفدا
حجتهم فيه إجازة الشرا
وإنما الفداء عقد قد وقع
فواجب أن لا يكون بقدر
ومنع المزيد بعض منهم
والشعبى وعطاء والحسن
وجاء في حديث زوج ثابت
قالت له أرد ما أعطاني
وإن خير الخلق فيما نقلنا
والقطب قال في الحديث قد ورد
وهذه الزيادة التي ذكر
قال وقد قال أبو ستة لا
للزوج أن يأخذ منها أكثر
وفي الذى عن مالك قد وردا
ممن به قد يقتدى من الوري
لأجل ما في الذكر كان رسما
فيما افتدت به كذا قد ذكرا
وإن تكن قد افتدت بشرط أن

من درهم لنحو ألف وعلى
صح الفدا وما عليها أبدا
لأنها زيادة وإن يكن
كان لها أن ترجعن لسو عينت
كذلك إن قالت له من درهم
لجهلهم في ذلك كم يستغرق
وإن يكن غادى لها واشترطا
غفيه خلف بعضهم أجازا
وإن تقل خذ مايتى دينار
واتركنى الليلة لا تأتيني
ويترك الخود ولا غداء
وإن تقل تركت يا سعيد
بشرط أن تتركنى وشاننى
وقد أجابها بما تريد
لكن في وقوع الافتداء
وقيل إن خلى لها إلى انقضا
وكل ما أعطته في ذلك غله
وإن تكن قد ادعت أن الفتى
فقال بعض تحضر البياننا
فإن تكن جاءته بالبيننة
وإن يكن ما ثم من بيان
وقيل إن لم يحلف الحليل
وبعد أن حلفها فليدفعها
وهكذا إن ادعت عليه
وإن يكن ذلك الحليل مرضا

رد صداقها إليه أكمل
إن تكفلن عنه ذاك الولد
خالعها بشرط مؤنة تكن
مدة مؤنة هنا وبينت
إلى كذا لعدد لم يهتم
سليها من ذاك إذ يستفق
أن ترضع الابن لوقت ضبطا
ذاك وبعض لم ير الجوازا
أو ناقصا أو فوق ذا المقدار
فأخذها حل بدون مين
يكون في ذاك ولا إيلاء
ذا لك من مهرى ولا أعود
في هذه الليلة لا تغشاني
فهوله إن طابت الخرود
بذاك خلف العلماء جائى
أربعة بانث بإيلاء مضى
لأنه بطيب نفس حصله
أكرهها على الفدا حتى أتى
بإنما الإكراه منه كانا
فإنه يرد ما قد أعطت
فليحلفن بالملك الديان
حلفها بصدق ما تقول
ما كان من مهر به تخالعا
إساءة حتى افتدت لديه
ثم افتدت منه وبعد ذا قضى

فما لها إرث لهذي الصفة لأنها قد أسقطت بالفدية فلو بكره كان أو إساءة وجائز هذا الفدا عليه وهكذا إن مات في الأمراض وهكذا أيضا إذا تموت لأنما قبوله ذاك الفدا أسقط منها إرثه فلو على لكان وارثاً لها في العدة وإن تكن مريضة فاختلفت ويأخذن ما عليه اقتدت فإن هذا يأخذن الأدونا وذا لكيلا يأخذن الأزيذا من الفتاة إن يكن حال المرض وإن تساوى الإرث وانصداق وقيل بل يعطى الصداق لو كثر قال الإمام القطب ذا هو الأصح وإن بزائد عليه تختلج إذ المزيد في سقام الموت لو عن رضا منها ولا وصيه والزوج في الجملة وارث إذا من ارثه ومن صداق حصلاً وأنه لولا الفداء الواقع ويأخذ المزيد مهما كان مع ويأخذ الإرث الذي قد حتما

لو موته قبل انقضاء العدة ميراثها من زوجها عن رغبة فإنها وارثة في العدة إذا برى من مرض آتية فذلك الفداء بعد ماضي فأرثه منها إذن يفوت من زوجة على الاختيار وجدا سبيل كره للفدا قد قبلا إذ حكمها في عدة كالزوجة فعوفيت فقد مضى ما صنعت وإن تكن ماتت بتلك المرضة مما اقتدت به وما رأت هنا مما لها أعطى لأنما الفدا فهو شبيه بالوصايا إن عرض فواحد له هنا يساق وزاد عن ميراثه الذي قدر وما له إرث هنا قد اتضح فما له إلا الذي قبلا دفع مثل الوصايا حكمه أن تؤتى لوارث عن سيد البريه ما كان للأقل منها أخذا لأجل ذلك المزيد بطلا لكان وارثاً ولا مانع صداقها أقل من إرث يقع إن يكن الإرث الأقل منهما

فليأخذنها معاً مستوفيا
أكثر يثبتن له ذا الأزيد
أخذ زيادة على المهر الوفي
مع موته أو موتها حين خنع
والإرث بينهم يكون باقي
ويأخذن ميراثها في العدة
يملك فيه رجعة بعد الفدا
يبرأ من صداقها إذ أودى
وتلزمها للوفاء العدة
أحب عندي لو سواه قالوا
تباريا في مرض بها نما
رجعتا إن شاءها المطلق
وليس في الصداق من تبرئة
تطليقتان وهو ثالث لحق
وما له إرث لهذي الصور
في مرض على الحليل جاء
تنال إرثاً منه إن ترحلاً
تركت للزوج صداقي المنتقد
فداء في هذا لهم قد حصلاً
فداء أيضاً في الذي تقولا
قال على الفداء تركها أتى
عليه بالفدا لقوله حكم
تقل بأن ذاك من قبل السقم
إلا إذا لم تهلكن بالمرضة
وقبل مس منه أوقع الفدا

وإن هما والإرث قد تساويا
ومن يرى له الصداق لو غدا
وذاك في الحكم على ما مر في
وقيل إن كان الفداء قد وقع
فالزوج لا يبرأ من الصداق
وقيل لا يبرأ إن تردت
وذلك الفداء تطليق بدا
وإن يكن هو الذي تردى
وتأخذ الميراث مما عنده
قال الإمام القطب ذا المقال
قال أبو عبد الإله إن هما
فإنها تطليقة ويلحق
والإرث حاصل له في العدة
وإن يكن من قبل الاقتدا سبق
فإنه من الصداق قد بري
وإن هما قد أوقعا الفداء
فقد بري من الصداق وهي لا
وإن تقل في مرض منها لقد
في صحتي فقييل ثابت ولا
وإن يقل قد تركته لي فلا
لو أنها قالت نعم إلا متى
وإن أقرب بقبوله فثم
وإن تقل تركته له ولم
فذلك الترك له لم يثبت
وإن يكن لم يصدقها أبدا

فمات بعد ذلكم أو ماتت مع من أجازته بدون مال وليس يعطى أبدا شيئاً ولا حتى ولو أنهما حرين وقال بعض لا يكون الا فتدا فعند ذا القائل لا فتدا هنا وليس من إرث يكون أيضاً وإن يكن أبراه رب الأمة في مرض من ربها فماتت إن وسع الثلث لمهر الأمة بقدر ما الثلث هناك يسه إذ خرجت بذلك الفداء وناكح لأمة بمهر فماتت حليها ثم افتدت جاز ويسقط الصداق وإذا وإن يك الفدا بإذنه وقع وبعد ذا من ملكه أخرجهما فإن أراد الارتجاع جددا وصح الرجعة بعض الفطنا وجدد النكاح زوجها متى فباعها أو أنه قد وهبها وعاقد تزوجا على أمه فبيعت الفتاة بعد ما حصل مع مشتريها ثم فادى المشتري فإنما الشارى عليه نصف ما

جاز الفدا لو أمة قد كانت وهو طلاق بائن بحال ميراث ما بينهما قد حصلا كانا موحدين بالغين بينهما إلا بمال وجدا لكن له حكم الطلاق إن عنى إذ ليس فيه عدة فتتقضى من مهرها على وقوع الفدية فمهرها عنه كذاك فماتت أولا فإنما سقوط الفدية وقال بعض يسقطن أجمع من ربقة الحليل والعناء سمي بإذن سيد وأمر منه بإذن ربها وما اعتدت أراد والسيد رداً أنفذاً أو دون إذن فأجاز ما صنع بالبيع أو بغيره أزعهما ذاك النكاح مرة وعقداً لو بعد ما السيد زاره الفنا ورثها بعد فداء ثبتاً أو أنه أعتقها وأذهبها على صداق بينهم قد علمه من قبل مس ثم مسها الرجل حليها بمهرها المقرر للزوج من ذاك الصداق لزما

لبائع وذاك نصف لزماً
جميع ما كان به يفديها
وبعد ذاك باعها هذا الرجل
بما من الصداق ذا أعطاه
لأنما المهر لبائع غدا
لم يك داخلاً بذى الأشياء
من بائن الطلاق فيه يحكم
مشترياً فهو لذاك يغرم
إذ كان قد غادى لها بقصده
عليه من بعد الفداء يغرم
ووجب التجديد في القضية
وربها أبراه منه بالفدا
من الحليل ثم بعد قبلاً
وقد بقى ذاك الصداق الكائن
إذ زوجها لم يقبل الفداء
من القبول بعد ذا من الرجل
إليه ذلك الصداق المنتقد
لا يرجعن بعد طلاق مغلق

ولم يكن يدخل في الفداء ما
وقيل للزوج على شاريها
وإن يك الزوج عليها قد دخل
وبعد ذاك المشتري غاداهما
فليس من شيء على الشاري بدا
وذلك الصداق في الفداء
وإنما الفداء في قولهم
وقال بعض العلماء يلزم
يغرمها لزوجها من عنده
ومن يقل في المشتري لا يلزم
يقول لا يصح أمر الرجعة
وإن بمعلوم عليها عقدا
وباعها قبل قبول حملاً
يلزمه لذا طلاق بائن
لبائع لها ولا مراء
حتى الفتى أخرجها فما حصل
فهو طلاق لا غدا فلا يعد
كمثلما الصداق للمطلق

مراجعة الفداء

وبعد ذاك رجعة أراد
فداءه على رجوع الطلقة
وقبل رجعة الطلاق أفسدا
وأجل الفداء كان باقي

ومن يطلق زوجة فغادى
فإنه يقدم لرجعة
وإن أتاها بعد رجعة الفدا
وإن تقضت عدة الطلاق

فإنه يراجعنها للفدا
ولا يصح أن يقـدمنا
على رجوع للفدا بينهم
بدون أن يحددن تقديم رد
والرد في الفدا بإشهاد يصح
برده الصداق عند الرجعة
بأى لفظ مفهم في الحال
كمثل أن يقول هذى امرأتى
فلتـشـهدوا أنى قد رددت
وتشـهدن بقبوله على
وقوله اشهدوا بأننى لقد
وهكذا رددتها إن نطقا
وتقبلن من بعده فكل ذا
والبعض تجديد النكاح ألزما
وهو مقال من يرى الفداء
وهو مقال قومنا كما سبق
وهو مقال لأبى الشعثاء
وبعض من خالفنا قد زعموا
ليست تصح لهما بدون ما
وإن رجعة الطلاق تنبرم
وأنها تصح بالمقـال
إن تك ذى على ارتجاع قد تدل
كذا الصحيح عندهم في رجعة
وإنما يشترطن في رجعة
دون رجوع للطلاق وجدا

فقط حيث وقت ذاك نفـدا
رد الطلاق حين يفعلنـا
فإن يمسها بذاك تحـرم
فداءه على الطلاق إذ عقـد
في عدة من الفداء المتصح
عند قبول ورضا من مية
بدون إلباس ولا إجمال
من قبل عنى خرجت بفدية
على الرجوع مالها بذلت
أن أرجعن كمثل حالى أولا
رجعت نحوها وراجعت فقد
بمهرها كمثما قد سبقا
للرد من بعد الفداء نفـذا
لو في اعتدادها كما تقدما
فسخ نكاح لا طلاقا جاء
والبعض من أصحابنا به نطق
كما علمت عنه قبلا جائى
بأن رجعة الفدا بينهما
تجديد عقد لنكاح أبرما
بدون إشهاد فذا لا يلتزم
وهكذا تصح بالأفعـال
وذاك كالجماع أو مثل القبل
طلاقهم صحت بمحض النية
هذا الفدا قالوا رضاء المرأة
فما به للنفود رأى أبـسـما

لأنما فعل الطلاق قد بدا
وذلك الفداء منهما صدر
ولا تصح في الطلاق البائن
لو الطلاق منه وحده بدا
كما إذا لنفسها تطلق
لأجل عينه وحدها
وفي رجوع الافتدا إذا صدر
وهكذا خلافة وكاله
كذلك في الرجوع للطلاق لا
فإن يكن قد مسها برجمه
وقد أجاز بعض من قد سلغا
قال ابن يوسف أرى التوكيلا
قال وقوى القول بالإجازة
فالعقد أصل للرجوع حصلا
فهكذا جوازها في الفرع
وجاء في الديوان أن الرجاء
في رجعة تكون للفداء
كذلك المرأة قد توكـلـ
ولهما أيضاً بأن يوكـلـا
وجزن في النكاح والطلاق
والخلف في شهود أهل الجملة
أو في الوقوف بعضهم قد وسعا
وبعضهم في الكل ذاك منعاً
جوازهم في رجعة الطلاق لا
لأنها في حالة الطـلاق

من الحليل وحده منفردا
طرا فمن هنا رضاها معتبر
إلا برأى للجميع كائن
أو كان منها وحدها قد وجدا
لكونه طلاقها يعاق
فهو طلاق بائن إن وجدا
لا تثبتن إمارة ممن أمر
لا تثبتان عند هذى الحانه
يصح ذا في قول أكثر الملا
من قد ذكرنا خرجت بالحرمة
في رجعة الطلاق أن يستخلفا
والأمر بالجواز في ذا أولى
جوازها عند ابتداء العقدة
وحينما في الأصل جزن أولا
ليس له فيما أرى من منع
له بأن لغيره يوكـلـا
لا في رجوع للطلاق جائئ
في رجعة على الفداء تجعل
لرجلين عنهما قد يفعل
وفي الفدا بدون ما شقاق
اثنين أو أكثر في البـراءـة
في رجعة الطلاق والفدا معا
والثالث المختار مع من قد وعى
في رجعة الفدا وهذا عدلا
لم تخرجن عن الحليل الراقي

وهو خلاف الحال عند الفدية
إرجاعه شهادة لا تنصدع
يحتاج أن نذكره ونبدأ
في رجعة الفداء حين تبرم
يروي عن الديوان في الأوراق
إن وقع الميس يوماً بهم
عندهما وقيل عنده فقط
هذي الفتاة في وقوف وجدا
في حالة البراءة المردولة
في ذاك كله بدون جدل
من قبل إشهادها تكونا
نسائنا مع رجل في العقدة
طلاقه ورجعة للفدية
به الفداء ثم به يرتجع
قد كان في عقد النكاح أبرما
والبعض بالحلول فيه حكما
بأنه مؤجل لمدة
أن الطلاق في يديهما مرتبط
من زوجها وبعد ذاك روجعت
قد كان في الشرط الذي تقدا
بقاه عند رجعة فقد سقط
بيدها الأمر مع العقد السي
حليلها تأجيل مهر منضبط
فإن كل واحد من ذين
ولا يخص ذاك بالطلاق قط

فيكتفى فيها بأهل الجملة
فهو طلاق بائن يحتاج مع
وتم قول رابع قد بقيا
وهو إجازة الحضور منهم
لا في رجوع كان للطلاق
ومن يقل بالمنع فهي تحرم
وإنما أمر الولاية اشترط
أى عند ذاك الزوج لو كانوا لدى
أو أنهم كانوا لدى الحليله
والمرأتان هاهنا كالرجل
وتحرم قطعا إذا منها دنا
ومن يقل بالمنع من شهادة
يمنعه عنده في رجعة
وآجل الصداق حين يقع
فهو على آجله كمثلم
وهو الصحيح عند قطب العلما
إن لم يبين عند هذي الرجعة
كذلك عند العقد مهما تشترط
لمدة معلومة ماختلعت
فقليل باق في يديها مثلم
وبعضهم يقول إن لم تشترط
وعاجل الصداق إن لم يكن
فشرطته مع رجوع وشرط
لزم مؤخر وحسين
له الذي كان له قد يشترط

ولا بيائن وقطب العلم
يقول عندي إنه في رجعة
جاز له يشترط كل ما يحل
ويفسخ كل شرط احكما
إلا على ترك الصداق فهنا
كذلك جائز لها أن تشترط
كل الذي اشترطه لها يحل
وإن يفاديهما بشرط أن لا
أو من بلاد حدهما وعينها
فذلك الفداء ما بينهما
واختلفوا في الشرط للزيادة
على الصداق الأول الذي رسم
أو اشترط الزيد وحده فقط
وقال بعض كل من قد اشترط
ومن يقل بالمنع للزيادة
صح الفداء لديه والمهر جعل
وفي الفداء فحضور المال لا
وغائباً مشخفاً ذاك غدا
كذلك إن راجعها أيضاً على
وكان في ذمته مؤجلاً
ووقع القبول منهما هنا
لكنما الغائب لا تبرأ الذمم
ومن يراجع رجعة الطلاق
كذا على إبطال كله فله
وجوز اشترط نقص المهر

على الذي قلنا به تكلمنا
طلaque ورجعة للفدية
يشترط في عقد النكاح إن فع
عليه في العقد متى ما أبرمها
فيه خلاف لهم تبيننا
في رجعة الفداء حينما تخط
مع عقدة على النكاح تنفعل
تزوجن عمراً أو المعلن
أو من قبيلة لها قد بينا
تم وأما الشرط قد تهـدما
لها أو النقص له بحالة
عند ارتجاع من فداء قد علم
قيل يصح ذاك حين يشترط
من الحليين فشرطه سقط
أو منعها والنقص في ذى الحالة
للخود لا أزيد منه أو أقل
بشرط بل يجوز لو مؤجلاً
أو كان في ذمة زوجها بدا
أن يرجعن صداقها مكمل
أو أصل مال أو يكون عجل
في ذاك كله على ما بيننا
به إلى وصوله حيث عنم
على نقيصة من الصداق
ذلك إن ترض به وتقبله
على التي قد تفتدي لأمر

مع اشتراط بعضه لئلا
مثل نكاح لفتاة دون ما
وجوز اشتراط أن تعطيه
وجائز للزوج أخذ ما ذكر
لكنه لابد أن يعطيها
وهكذا في رجعة الطلاق
وامرأة قد نشزت وتمنع
لزوجها بعد الطلاق الرجعي
بما يكون وكذا أن تشتط
لا يحكم عليه بالمذكور
وما عليه منه شيء ثبتا
مقابلا لضرر كان مضى
بحيث للحليل لا يجوز
وإنه في أى حال قد أتى
فإنها فتاته تصير
تكره للرجوع أو ترضاه
أما طلاقه الذى لا يملك
لكن يصح الارتجاع فيه
تشرط فيه ما تشاء كالفدا
وللحيلل يشترط في الرجعة
يملك فيها الرد أولا يملك
وإن أرادا بالفدا فراقا
ولم يكن مال هنا لديهما
من ماله شيئا وبعد ترجع
وإن أراد رجعة في الحال

يكون ما قد أوقعوه حلا
مهر فإن ذاك لن ينبـرما
كذا كذا مع رجعة إليه
وما عليه فيه بأس أو ضرر
شيئا لدى رجوعه إليها
يكون حكمه بلا شقاق
لنفسها وقد تأبت ترجع
حتى لها أرضى ببعض المنع
عليه شيئا فجميعه سقط
إن بان منها فعل ذى الأمور
إلا إذا ما كان شرطها أتى
أو ضرر مستقبل لا يرتضي
يأتيه فالشرط به تفـور
إن كان قد راجعها هذا الفتى
برجعة قد جاءها المذكور
فذاك واقـع ولو تأباه
رجعتها به ولا يستدرك
فشرطها لها إذا تأتـيه
لأن أمرها لنفسها غدا
قالوا بإطلاق على الحليلة
لأنه بنفسه لا ملك
وتلك قد أتلفت الصداقا
فإنه له بأن يعطيها
ذاك له على فداء يقع
راجعها أيضاً بذاك المال
(م ٢٨ — سلاسل الذهب)

وكل ما النكاح ليس يدرك
فإنما ذاك من الصداق
وما الى وليها ذا يدفع
كذلك ما لغير ذين —
ومن يراجع في فداء كائن
وزادها عن أول الصداق
فإنما يلزمه الأول من
أولا فعقر أو صداق المثل
وألزموه النصف مما زادا
وبعضهم له الصداق ألزما
لأنما ذاك المزيد يتبع
وأنه يفتقرن في التابع
كمن يحج عن سواء يركع
ولو يصلى أحد عن أحد
قال الإمام القطب إن زاد بلا
فإن بالزيادة المذكورة
لو ذاك شيء لازم عليه
وقال بعض العلماء يحكم
وهكذا إن زادها في الكائن
لأنما الرجعة لو كانت أبت
وإن لها من قبل مس طلقا
فإنها منه بطلقتين
وإن يكن في عدة قد جردا
يلزمه الأول في قول وقد
وقيل عقرها وألزموه ما

إلا به من كل ما قد يملك
يرد عند غدية الفراق
أو لو كيلها بإذن يقع
بإذنها يقول قطب العلاما
زوجته أو في طلاق بائن
وقبل مس جاء بالطلاق
صداقها إن هو مفروضا يكن
إن كان لم يفرض لها من قبل
لها على صداقها وجادا
وما يزيد فوقه كليهما
صداقها الأول حين يقع
ما لم يكن في غيره بواقف
بعد الطواف ركعتين تشرع
ما صح في مقال أهل الرشد
أن تشرطن أمر المزيد أولا
لا يمكن عليه في ذى الصورة
ما بينه وبينه باريه
بها وأنها عليه تلزم
في رجعة الطلاق غير البائن
فإنها له بحكم قد ثبت
بعد رجوع كائن تحققا
تذهب مع طلاقه في الحين
بدون ذكر لصداق جردا
قليل صداق مثلها من الخرد
طلق إن على الطلاق أقدم

ومن يطلق زوجة أو غداً
لها رجوعاً جدد النكاحا
وتحرم إن وطئت برجعة
وما هنا من عدة إذ لم يقع
وامرأة قد ادعت غداً
فإنها زوجته والمال له
وما لها أن تترينها
وقال بعضهم لها أن تأكلا
وإن يك الحليل يدعى الفدا
فذلك الفراق حتما وقعا
وعدة الطلاق تلزمها
وإن يكن بمهرها غداها
شيئاً على ارتجاعها فتقبله
إن رضيت به وإن راجعها
بأمناء واليهما الخبرا
أو أنه رد لها المال على
فأخبروها بالذي قد صنعا
فأخبروه بقبولها وقد
غذاك لا يجوز حتى تحضرا
ثم لها يردده فتقبل
فتقبل المرأة للأموال
فيشهدنهم بالرجوع الحاصل

قبل الدخول فإذا أراد
ولا ارتجاع هاهنا قد لاحا
إذ لا ارتجاع لسوى المعتدة
وطء وبالوطء اعتدادها شرع
وأنكر الحليل ما قد جاء
ومالها تأكل مما حصله
له ومنه لا تتمكن
إنفاقها لأنه قد عقلا
وأنكرت زوجته ما قد بدا
والمال مالها يصير أجمعاً
وتتكن بعد الخروج منها
ويهلكن بيده أعطاها
على رجوعها غداً يبيذه
غائبة من بعد ما خالعهما
أوصله بهم لكيلا تنكرا
رجوعها حيث الشهود الفضلا
فقبلته وله لم تدفعها
أشهدهم على ارتجاع قد عقد
فتطلب المال إليه وأفرأ
أورده بلا طلاب حصلا
في محضر من أمننا الرجال
وأنها معه بحال كامل

مراجعة الطلاق

ومن يطلق بائناً للزوجة وهو كمثل أن يقول معلناً لبعضهم أجاز فعل الرجعة حملاً لكون ذاك بائناً على من يده فلا يكون أبداً وصحة ارتجاعها بعض يرى إذ لم يكن محرماً لها ولا لكن طلاق واحد قد عرضا وقيل لا تصح رجعة وإن أو تنكحن سواء من رجال بأنما حكم الطلاق البائن وقال بعضهم طلاق مفرد إذا هما توافقا للرجعة وإذا هو الذي به الأخذ انبرم وهذه الأقوال كلها متى فإن نوى من ذاك شيئاً فله وهي له تصدقن ويحكم وهي وإن لم تك صدقته فيحكم عليه في ذا الحال قال الأمام القطب والواضح أن من ربية فيما ادعى من نية في هذه الأقوال ما بينهما إلا على مقال من قد قالا

فالخلف في ارتجاعها في العدة طلقتك اليوم طلاقاً بائناً بالإذن منها في زمان العدة معنى غوات لارتجاع حملاً إلا بأمر ورضا منها بدا وإن بدون الإذن منها صدرا ذاك طلاقاً بالثلاث فعلاً يجوز فيه الرد لو بلا رضا كانت بإذن ورضا منها زكن وذاك مبني على مقال حكم طلاق بالثلاث كائن ذاك ولكن لازم يجدد لو كان ذاك في زمان العدة فيما روى لنا الثميني الأتم لم ينو زوجها لشيء مثبتاً ما قد نواه وأراد فعله عليه بالنية حكماً يبرم في قوله ذاك وحاكمته بواحد من هذه الأقوال يدينن في فعله أن لم تبين وليس من إرث هنأ مثبت إن واحد كان توفي منهما إن له يراجعها حالاً

بدون اذن في زمان العدة
وهكذا نكاح ذات المحرم
إلا على القول الأخير فإلى
قال الإمام القطب لا يجوز له
إن تك من هذا تخلى عنها
وهو سواء صح أمر الرجعة
أو كان ذاك لم يصح إلا
وإن ذاك في زمان العدة
تم طلاق الخود نفسها إذا
معلقاً لأجل مذكور
إن كان قد خيرها ففيهما
ومنه ما يقوله الغلام
على مقال من يرى التحريماً
والقطب قال إن من تطلق
بأن رجعة تصح فيه
ومن يطلق بائناً فجداً
في عدة وقبل مس طلقاً
ومهرها الجديد كله لزم
وإن يك التزويج بعد العدة
وطلقتين قبل مس طلقاً
إن كانتا واحدة من بعد
وتلزم الثنتان إن أتاهما
ونصف مهرها بإجماع السلف
ومن يطلق زوجة له أقل
في عدة وإن بلا إذن جرى

بينهما الميراث في ذي الصفة
منها عليه ليس بالمحرم
أن ينقض اعتدادها مكمل
تزوج المحرمة المبجلة
صح له بأن يراجعها
بدون إذنها ودون الرغبة
بالإذن منها ورضى تجلى
لا إن تكن عدتها قد تمت
ما رده بيدها لتنفذ
كذا طلاق كان بالتخيير
ما من خلاف لهم تقوماً
بأنما زوجته حرام
منه طلاقاً بائناً مرسوماً
لنفسها المختار عندي الأليق
لكن بإذن ورضاً تبدييه
لها النكاح بصدائق حدداً
تطليقتان مضتا إذ نطقا
وقال بعض نصفه لها حتم
من الطلاق البائن المنفلت
تلتزمه واحدة مذ نطقا
أخرى أتاهما بهذا الحد
بمرة واحدة رماهما
لها يكون دون خلف قد عرف
من الثلاث فليراجع إن قبل
أو كرهت رجوعها إلى الوراء

لو أنها صبية ولو أمه وإن يك التزويج بعد العدة وبعد ثنتين لها قد طلقا واحدة من بعد أخرى لزما وإن يكن بمرة فتلزم وجاز تجديد نكاح يجري في عدة من غير بائن كما لأنما التزوج الجديد غفيه معنى رجعة وفيه كالف ليغسلن ليده فإنه قد برحقاً ووغا ومثلما قد جاء عن بعض الأول وقيل في التجديد لا يجوز في بل إنه يراجعن في الكائن وقال بعض لا يجوز فيهما شيء سوى التزويج فالتزويج لا ويلحق الطلاق للفتاة إن يكن الأول رجعيّاً فقد وأنها تستأنفن للعدة هذا هو المذهب قال القطب لا يلحق الطلاق للمعتدة وجاء في قول لمن قد سلفوا أي من طلاقها الأخير لو غدا ومالها غير الصداق الأول إذ كان مالكا لتلك الرجعة

بدون إذن سيد تقدمه من الطلاق غير ذي البينونة من قبل من كائن تحققت واحدة بعد الذي تقبدا عليه طلقتان ما بينهما قام مقام رجعة بمهر قد مر في البائن مما رسما أقوى من الرد لمن يريد زيادة ظاهرة عليه ويغسلن لجميع جسده إذ زاد فوق ما به قد حلفا أن لا وضوء يلزمن من اغتسل عدة غير بائن ومنتفي وجائز في عدة لبائن وجهه أن الرجوع منهما يكفي عن الرجوع مهما فعلا في عدة لو مرتين يأتي يلحقه الأخير في وقت العدد بعد طلاقها الأخير المثبت وتم قول قد روته الكتب إلا إذا راجعهما في العدة بأنها العدة لا تستأنف يلزمها على مقال وجدا إن ردها في عدة بمجل برغم أنفسها معاً والرغبة

ولا يصح الرد للمطلقه
من قبل مسها ولا تلزمها
وتحرم إن كان منها قد دنا
وتثبت الأنساب ما بينهما
وعدم الثبوت في الديوان
وإن من زوجته قد طلقا
وبعده راجعها وأشهدا
بطلقة واحدة ثم دخل
لكنما ثالثة الطلقات
لقوله بأنها لديه
فقله ذلك منه يجعل
اخذا له من منطق اللسان
لأنه لا غلت لمسلم
بأنه أنشا طلاقاً ثاني
بأن ذاك غلط أتساء
نعم عليه حكموا إن أسقطا
وبعضهم شدد فيما رسما
وذاك تنزيلا لما يديه
كمثل تطليق أخير أوقعه
وإن يكن طلق طلقين
لكنه أشهد عند الرده
لم تجز الرجعة إذ لم تبق له
لكن له يشهد بعد ما غرط
إن لم يكن قد مسها وإن أتى
وقيل أن يشهد أنها معه

أو لفاداة غدت منطلقه
من قبل مس عدة نعلمها
بذا الرجوع وعليه قد بنى
وقيل لا ثبوت فيما رسما
قالوا به جزماً بلا نكران
واحدة ومع شهود نطقا
بأنها لديه بعد ما بدا
لم تحرم لأجل ما منه حصل
فأنته في الحكم فليس يأتي
باقية بطلقة عليه
كمثل انشاء طلاق يفعل
ولم يحرّموا لهذا الشأن
ولا يقين عند هذا الحكم
وإن ما ييدر للأذهان
لم يك إنشاء لما حكا
فماله الرجوع لو قد غلطا
بأن مسه لها قد حرما
بأنها بطلقة ليديه
ولم تقع من بعده راجعه
وردها بعد وقوع تين
بأنها بطلقتين عنده
هناك إلا طلقة محصله
بأنها معه بطلقة فقط
من بعد إسهاد عليه ثبتا
بطلقة فالحرّم غيرها أوقعه

وبعضهم رخص أن لا تحرما
قال إذ الرجوع منه وقع
بأنها عندي بطلقتين
أو غلط يكون أو نسيان
وإنما اختاروا لتحريم هنا
بأنه لابد من بيان
عند ارتجاعه لكيما يعلم
قال وليس ذاك شرطا عندي
وإن تكن عليه جاءت تدعي
فأنكر الطلاق ثم قال
إن أشهدا بأنه إن كانا
فهي بطلقتين عندي لم يصح
حتى يقر بالطلاق إن وقع
وجاز أن يراجعها يوما
لا مثل ما قد قيل إن الظن
والقطب قال إن في مواضع
بأنه يجوز أن يراجعها
إزالة للشبهة كذا الفدا
أو عكس ذا وقيل في المراجعة
وإن تقل بأن عدتي انقضت
فماله إرجاعها إلى السور
في قولها بأن ما لي من عدد
وإن يكن لم يظهرونها الكذب
إلا إذا أراد بالجدد
وإن أقرت بانقضاء العدة

وهو الذي صحح قطب العلماء
بغير قوله الذي قد صنعا
وقوله ذلك بعض من
ليس به ينهدم البنيان
لأنه على مقال يبتنى
ما قد بقي من الطلاق الثاني
ما قد بقي منه وما تقدا
مع الرجوع لازما إن يدي
بأنه طلقها في موضع
لشاهدين حضرا الجدا
كما تقول من طلاق باننا
رجوعه من بعد انكار وضح
ثم ليراجع إن أراد يرتجع
في الشك والظن لينفي اللوما
والشك كالإنكار يجعلنا
كثيرة قد صرحوا بالواقع
من ظن أو شك الطلاق واقعا
إن ادعته وله قد جدا
في كل ذا صحيحة وواقع
وبعد قالت إنها لما مضت
إن لم يكن كذ بها قد ظهرا
قد انقضى وبان عني من أمد
فمما له نكاحها فليجتنب
يوقع عقده على الخرد
فلم يراجعها بتلك المدة

وهو يريد رجعة تم تقرر
بأنها حين أقرت أولا
صداقها قد أبطلت بقولها
فإن أراد يرجعن إليها
وكل من شاءت من الرجال
صح لها كان الحليل الأول
لا يحرم بهذه المفعال
وإن يراجعها فقلت عدتي
ولم تكن قد انقضت ولا خلت
لأنها لنفسها قد فوتت
ويحرم من هذى عليها أبدا
إذ رجعة الزوج بنفس الأمر
لأنها قد وقعت في العدة
فهي حليلة له ولا تحلل
وإن تمت هذى الفتاة تائبه
وذلك الحليل قد أبرأها
أو أنه مات وتابت بعد
ورائيه بأن تكن أعطتهم
أو أنها عليه قد تصدقت
أو أنها قد أنفذت وصيته
حل لها بما أنته حالا
قلت وبعد توبة الفتاة
لا يبعدن أن يكون حالا
إذ بعد تطليق من الحليل حل
قد خرجت من عصمة الزوجية

بعد انقضائها بمدة تمر
لم ينقض اعتدائها ولا خلا
إذ فوتت ذى نفسها من بعلمها
فجديد يعقدن عليها
بعد انقضا عدتها بحال
أو غيره ممن إليها يصل
أزواج داريها من الرجال
قد انقضت قبل وقوع الرجعة
فإنها صداقها قد أبطلت
في ظاهر الحكم بما له أنت
أزواج داريها بما منها بدا
صحيحة ليس بها من نكر
فهي على طول المدا في العصمة
لغيره ولا تزال في وجل
من ذنبها وللإله آييه
بطلقة منه وقد خلاها
وحالت فيما هناك يبدو
شيئاً من المال به أرضتهم
من بعد موته وعنه أنفقت
أو قد قضت عنه ديوناً مثبتة
أزواج أخـراها وإلا لالا
وموت زوج أو طلاق آتي
أيضاً لها أزواج هذى الأولى
أو بعد موت جارف به نزل
فإن أنت لربها بتوبة

والله غفار الذنوب والزلل
ذكرته الأصل به تكلمنا
فالحمد لله على نيل الهدى
أزواج دنياها بما قد تجترم
أزواج داريها فمن تلوم
قد رجعت من بعد هذا القيل
بطلقة وأظهرت توبتها
سمعت موضحاً متمماً
فزعمت بعد انقضاء واقعا
الا بتوبة لها تحقق
حتى لقد صدقها الحليل
مفارقاً ما بينه وذى العلى
عليه أن يعزلها بجانب
بأنه صدقها فيما أتى
وأنه دام عليه واستمر
كذا مع الله عليه يلزم
بعد طلاق من حليل صادر
من بعد ما بالانقضاء أقرت
إن لم تبين صدق ما قد تنطق
في عدة بأشهر تكونا
ثنتين أو واحدة مفترقه
بأنه كان لها قد راجعا
وقد درت تطليقه من قدم
من قول راجعتك هذا الفعلا
كان له يردّها في الوكر

فلتكن من أرادت من رجل
وبعد أن كتبت ذا رأيت ما
والقطب قد صححه وأيدا
وقال بعضهم على الأولى حرم
وهذه الأخرى عليها يحرم
إلا إذا ثابت وللحليل
أو أنه أبرأ لها ذمتها
وقد مضى تحقيقها قبل كما
وإن تقل لم تنقضى فراجعا
فإنها في ذاك لا تصدق
إن ظهرت واتضح السبيل
فوجب عليه أن يعتزلا
أما لدى الحكم فغير واجب
إلا إذا أقرر ذلك الفتى
فإن بتصديق لهذه أقرر
فعرلها به عليه يحكم
وإن تكن تزوجت بآخر
ثم ادعت عدم انقضاء العدة
فإنها في الحكم لا تصدق
وما ادعت لغلط قد أمكننا
ولا تمكن أبدا مطلقه
من الحليل نفسها إن ادعى
إن هي بالرجعة لما تعلم
أو أنها لم تعلمن إلا
وإن تكن تطليقه لم تحر

وإن لها بالارتجاع أعلمها
 تمكثنه نفسها وإن علا
 لها برد وله قد حضرا
 بالبت والرجعة في وقت صدر
 راجعتها ولو أمانة ذا الولد
 إن كان ذا أمانة أن تقبله
 ولم يخبرها الشهود الأمانة
 فإنها بقولهم لا تشتغل
 لها بمن تريده وتخرج
 لو أجل اعتدادها قد نفدا
 وجاز مع حليها تنطلق
 غاب غمها زواج بأحد
 بأنه في عدة لها ارتجع
 في رجعة الطلاق والفداء
 بطلقة أو بظهار وصفا
 بأنه بفعل ذاك قد وفا
 أو خبر من الأمين العدل
 لو غادة لو أمة وتنطق
 تصدقته لو أمانة في الملا
 إن كان ذا أمانة وذا ثقته
 على طلاق أو بظهار وصفا
 أو تعلمن أنه قد غملا
 منه لتكفير من الحنث يقع
 علقه لفعل شيء قد زكن
 بأنه للشيء أصلا ما فعل

بالشاهدين لو بدأ لم تعلمها
 ولم يخبرها بتطليق فلا
 إلا إذا ما الشاهدان أخبرا
 وبعضهم رخص إن كان الخبر
 ومالها تصديقه إن قال قد
 وبعضهم رخص في التصديق له
 وإن تكن لم تدر ما قد كونا
 إلا ومن عدتها قد تنفصل
 وجائز في حينها التزوج
 وقيل إن أخبرها من شهدا
 فإنها لقولهم تصدق
 وإن يطلقها بعلمها وقد
 إن كان قد أبلغها مع الورع
 وكالفتى ثنتان من نساء
 وما لها تمكثن من حلفا
 إن يفعلن كذا كذا أو تعرفا
 بروية منها لذاك الفعل
 ورخصوا بكل من تصدق
 وإن يكن قد ادعى الفعل فلا
 وبعضهم رخص أن تصدقه
 وما لها تمنع من قد حلفا
 بأنه كذا كذا لا يفعلا
 فإن درت بفعله فليمتنع
 وفي الطلاق والظهار إن يكن
 فإنها تصدقته إن يقل

حتى يصح فعله وينجلى
بأنها لا تفعلن ما وصف
بأننى لذلك لم أفعل
أمانة ولية إذ تنطق
بأنها تفعل ما قد وصفا
بأنها قد فعلت للأمر
فعل ولو أمانة النساء
تصديقها برخصة عن الأول
أن يفعلن لذاك أولا يفعل
ولا الفتاة فى الذى يقول
ما قاله أو أنه لم يفعل
أن يعلما يفعل أم لم يفعل
إن قال ما فعلت ذاك مطلقا
إن غاب عنهما ولا يرونه
تماس مضافة أن يفعل
بفعله ذاك الذى تقدا
قد وقع الطلاق لو ما علما
فبتهم من مسرا بطلقة
بلفظة واحدة إذ نطقا
والجمع جائز له إن فعله
فإنه يفرقن فى الرجعة
بمرة لو الطلاق أوقعا
فادى يراجعن على هذا الحذا
ولم يكن عنهما إذ نطقا
لكن نسيها بعد ذا ما أيقنا

فالأصل أن المرء لما يفعل
وإن يكن بواحد من ذا حلف
فلا يصدقها متى ما تقبل
ورخص البعض له يصدق
وإن يكن بذاك يوما حلفا
فلا يقربها إلى أن يدري
ولا يصدقها مع ادعاء
وقيل إن أمانة فقد نقل
وحالف به لشخص فى الملا
فلا يصدقن له الحليل
أو يعلما بأنه قد فعلا
وبالجماع لا يقربها إلى
وبعضهم رخص أن يصدقا
لو غير ذى أمانة لكنه
فليس للزوجين مما حصلا
قبل مسيسهم ولما يعلما
فيحصل المسيس منه بعدما
ومن له أكثر من واحدة
وجمع النساء حين طلقا
فإن يشا الرجعة فالتفريق له
وإن يكن مفرقا فى الطلقة
وجوز القطب بأن يراجعها
كل فتاة وحدها كذا إذا
وإن يكن واحدة قد طلقا
أو أنه واحدة قد عينا

صار على كل هنسا منهنسا
مشرقا فمن غده على
وجوز القطب له المراجعـه
والرد والتزويج جائزان
وقال من خالفنا في الرجعة
لأنما ميراثها قد وقعا
إن هلك الزوج عن الحليلة
ولم يجوزوا النكاح في المرض
وإن تكن قد مرضت وراجعا
وإن يكن بين الخليطين أتى
فأحضر الشهود أن الغانيه
وبعد ذاك بان أن ما نطق
ولو دنا منها فما من حرم
ورجل زوجته قد طلقا
وبعد ذا أشهد أنها معه
أى لم يقل معه بطلقتين
فإن يكن قد مسها على ذا
قال الثمينى وفي هذا الأثر
إشهاده برجعة في الحال
بأن الاثنتين يعنى بهما
قلت وذا يجوز في المعروف
والذكر للصفات بالتمام

تطليقه ثم يراجعنا
تطليقتين بعدما قد فعلا
بمرة بدون ما ممانعه
في مرض وصحة الأبدان
بأنها جائزة في المرضة
لها ولو كان لها ما راجعا
وهى على عدتها الرجعية
لأنه إدخال وارث عرض
في مرض صار لدينا واقعا
قول وقد ظن طلاقا الفتى
عندى بطلقتين صارت باقيه
به فتاته به لا تنطلق
وطلقة تفوته في الحكم
تطليقة واحدة قد نطقا
باثنتين هكذا قد وضعه
فباطل إرجاعه في الحين
فهى حرام لا يرى ملاذا
بحث إذا ما قال ذاك في أثر
لظاهر المراد في المقال
تطليقتين حينما تكلمنا
من قولهم في الحذف للموصوف
فكيف يلغى مثل ذا الكلام

الاحسان

باب به أذكر لإحصان
وذلك الإحصان في اللغات
والامتناع من فواحش تجي
وهو بوضع الشرع كون من عقل
يمكن وطئه له زوج عقد
فيحصن الحر الكبير المسلم
يمنع للجماع حرة كذا
وهي كذاك تحصن للرجل
قال وذا القول الذي هنا ذكر
وهو مقال جابر ويشترط
لو في محيض أو نفاس أو دبر
أو في ظاهر كان أو إيلاء
قال الإمام القطب بعضهم نقل
قال وإن من لشيء حفظا
ووجه من للمس في ذاك اشترط
يكون كالعازب لا كالناكح
ووجه من لم يشترط أن الفتى
وظاهر الأول أن العقد
قال ابن يوسف عن ابن المنذر
قد أجمعوا بأنما الإحصان لا
وذلك المس الذي به يقع
فقال بعضهم غيوب الحشفه
وقال بعض كل مس بذكر

أحكامه جلبه المعاني
تعفف عن كل فحش آتي
ويطلقن أيضا على التزوج
وكان بالغاً فتاة أو رجل
عليه عقداً جائزا ليس يرد
ذو العقل من عيب عليه يسلم
عاقلة بالغه على هذا
لو لم يكن مس ولم يكن دخل
فهو الصحيح عندهم والمعتبر
بعض بأنه مع المس فقط
أو في اعتكاف أو بإحرام صدر
أو أنه في غير ذاك جائز
في أول القولين إجماعاً حصل
فحجة على الذي لم يحفظا
بأنه ما دام لم يمس قط
فالمس مانع من القبائح
لو شاء مسها لمس وأتى
يكفى لإحصان غداة يبدى
من قومنا يرفعه في الأثر
يكون بالعقد إذا المس خلا
إحصانهم فيه الخلاف قد رفع
في فرجها كاملة على الصفة
في جسد منها فمسا يعتبر

وقال بعض كل مس باليد
وقيل مس الفرج منها بالذكر
ويحصن الحر الإماء ويختلف
والطفل لا يحصن للبالغة
وقيل إن الطفل أيضا يحصن
وبعضهم يقول في البالغ لا
ثم الكتابية للمسلم لا
والعبد يحصن الإماء والإماء
كذلك المشرك أيضا يحصن
وضابط الأمر بأن الأفضل
بدون ما عكس ومقنول ومن
وتحصننهما ولا يحصن قط
والخلف في الخصى قيل يحصن
وذاة رتق زوجها لا تحصن
وأن أقر أحد الزوجان
فمذهب الأصحاب أن الزاني
لأنما الوطء بتلك الخلوة
كذلك من لم يشترط للمس
وفي مقال عن سوانا قد أتى
وقيل من أقر بالمس فقد
والخلف في الإحصان قيل يبقى
وقيل لا وظاهر الديوان
وإن تكن في عدة من رجمي
وإنما الخلاف بعد الانقضاء
والطفل إن يعقد على بالغة

في الفرج بالشبهة والتعمد
لو لم يغب رأس القضيب في النظر
هل تحصن إلا ما لحر وتعف
كدنك المجنون للماكلة
بالغة كمكسه إذ بينوا
تحصنه الطفلة لو بها خلا
تحصن خلفا لمقال نقلا
تحصنه بدون خلف علما
مشركة وعكس ذلك بينوا
يحصن للمقنول حيثما علا
يكون مجبوبا لحررة حصن
مستأصل كذاك عني سقط
وقيل لا يحصن وهو الأحسن
حتى تعالجن بحيث يمكن
بالمس لكن ينكرن الثاني
يرجم من ذين بلا ثانوي
قد كان ممكنا لهم بحالة
يكون عنده بدون لبس
أن لبس إحصان بذاك ثبتا
أحصن بالإقرار منه إذ وجد
لو بعد موت وطلاق حقا
يختار للبقاء في الإحصان
فإنه باق هنا بالقطع
هل هو باق حكمه أم قد مضى
كذلك المجنون بالمماكلة

ذا الطفل أو أفاق ذو الجنون ثم
من غيرها فالخلف في ذى المسألة
وقيل لا إحصان فيما رسما
في الشرك عقداً ثم بعد أسلما
لو كان في الإسلام منها ما دنا
قد مسها من بعد إسلام زكن
من بعد عتق في خلاف مثبت
إذا هما جاءا بفعل الزنية
كذلك في العبيد أيضاً خرجا
فجلده خمسون سوطاً لزمه
ذاك عن الديوان قطبنا الأجل
ومعظم الأحناف عنهم قد نقل
يرجم والتأديب قول نقل
ان النبي المصطفى كان رجم
وقد أجابوا أن رجماً قد غنى
بحكم توراة لديهم يرسم
عليهم بما لديهم قدما
حكما بتوراة لديهم صدعا
ثم أتاهم النسخ بعد آن
يأتين للفحشاء والمهورات
وغيره كما لنا قد بينا
كمثلما عنهم أتى مسطرا
من شرطه إسلام من يزنونا
أكره يقتلن ولو لم يحصنا
وقال بعض العلماء يقتل

وافترقا بأى وجه واحتلم
من بعد عدة ولا زوجة له
فقال بعض تحصنن لهما
ومشرك بمثله قد أبرما
أنهما بذاك قد تحاصنا
وقيل لا إحصان إلا ان يكن
والعبد أيضاً هكذا مع أمة
وقيل في المشرك والمشركة
فيجلدان لو هما تزوجا
فلو زنى عبد ومثله الأمة
ولو هما تزوجا وقد نقل
وقد روى للمالكية الأول
بأنما المشرك يجلدن ولا
قال وقد يردده ما قد رسم
شخصين من يهود كانا أحصنا
من النبي إنما ذلكم
وذاك تنفيذ لحكم لزمنا
وكان مأموراً بأن يتبعنا
أتى نزول ناسخ القرآن
بقوله سبحانه واللاتى
ولم يفرق بين من قد أحصنا
كذا أبوا إسحق عنه أشرا
من إنما الرجم على الزانينا
ومشرك مسلمة على الزنى
وإن له قد طاوعت ينكل

لأنه بفعله قد نقض ما
وما على المكروه حد أبدا
وقال بعض العلماء أهل البصر
حتى لقد أولج في الفتاة
وعن أبى حنيفة قد نقلا
شخص سوى السلطان من هذا البشر
أما الفتاة فهي لا تحد
وهي تحد بظهور الحمل
وإن تكن قد تدعى للغصب
لا تسمع إلا إذا ما وجدا
أو استغاثا بأهل الخير
ومن يكن لامرأة تزوجا
بأنها محرمة أو كانا
أو ذلك التزويج فاسداً ظهر
فإنه بذلك التزويج لا
وإن هما تزوجا بلا ولي
وقد حكى القطب عن ابن المنذر
أن لا يكون بالنكاح الفاسد
وعن أبى ثور خلاف بينا
لأن للفاسد في الحكم الأثم
من المهور ولحق الولد
وقد أجيب بالعموم الآتى
ومن يكن راجع للمطلقه
وقيل لا يحد إن لم يعلم ما

لعمده الذى عليه فرضا
إن مشركا قد كان أو موحداً
بأنه إن ينتشر منه الذكر
فالحمد لازم لذي الصفات
إن كان مجبراً له أن يفعل
فالحمد ما عنه محيص ومفر
إن كان إكراه وغصب يبدو
إن لم تكن غريبة من قبل
في ذاك أو للكره أو للضرب
أمانة مثل صياح قد بدا
أو ببيان كاشف المستور
فمساها وبعد ذاك خرجا
زواجه بلا شهود بانا
بأى وجه منعاً فيه المقر
يكون إحصان ولو قد دخلا
ففى التحامن اختلاف الأول
أنهم قد أجمعوا فى الأثر
أو شبهة إحصان كل واحد
بأنه بذا يكون محصنا
حكم الصحيح فى جميع ما لازم
حرم ربوية لزوم العدد
إن ادعوا الحدود بالشبهات
ثلاث مرات يحد عن ثقة
بأنها عليه مما جرما

اللعان

باب به أذكر لللعان
وهل يخص ذاك بالإمام
وهو بوضع اللغة المأثوره
وشرعا اليمين من إنسان
ونفى نسل ويمينها على
فإن رمى حر كبير مسلم
بالمهر فاللعان ما بينهما
كان يقل لها زنت أو زنت
وهو سواء قال مع فلان
أو قال إنى قد رأيت ذكرا
وإن يقل رأيتها تمددت
أو أنها قد ضاجته أدبا
وإن يكن قال لها يا زانية
أو ذهبت أو أين هذى الزانية
فإنه يحسد لا يلاعن
فإن يكن عن اللعان نکلا
وإن رماها بالزنى وقال قد
فإنه يحسد في قولهم
ويدخلن في الرمي بالزناء ما
ليس بابنى قط لكن زعموا
إلا إذا بحيضة يستبري
وذا هو المشهور والبعض يرى
وقيل لا يشترط الاستبرا

إذ ذاك من توابع الإحصان
أولا خلاف جاء للإعلام
فلعن كل آدمي غيره
على حيلة بفعل الزانى
تكذيبه فيما به تقولوا
ذو العقل زوجة كذاك تعلم
به كتابنا المبين حكما
أو نحو ذا من كل قولة دنت
أو قال من شخص من الذکران
في فرجها ما زاد عما ذكرا
تحت لحاف وله تجردت
لأجل ما كان إليها نسبا
أو جاءت الزانية المداجية
أو نحو ذا من الامور الدانية
وقال بعضهم لعان كائن
فها هنا المد عليه جملا
جاءته من قبل زواجى بأمد
وليس في ذاك لعان يحكم
إن قال ذا الابن الذى فيك ارتمى
أن لعان الحمل ليس يحكم
ودونها فلا لعان يجري
ثلاث حيضات لها قد قدرا
في اللعن من حمل بها قد قرا

وقيل لا لعان في الحال
ويوقع اللعان نص الأثر
بعد صلاة العصر والإمام
مستقبل القبلة في نص الكتب
غلو بغير مسجد تلاعنا
أو عند غير منبر قد رفعنا
أو في زمان غير ما قد ذكرنا
فقط عن أمر الإمام الأمثل
لكان ذاك الأمر جائزاً ولا
وقيل تغليظ وجوباً مشترط
أقل من يحضر في ذا الحال
وذاك مبني على قول هنا
ليست تصح فيه من شهادة
وقال في الإقرار بعض تكفي
وان تراضيا بمن يلاعن
لأن في اللعان تغليظاً علم
ويستحب أن يكون أثراً
وهكذا يندب تخويفهما
لأنما العذاب فيهما يحل
يقال للمرأة طراً والرجل
هذى هي الموجبة العذابا
وللعذاب هذه الدنيا أخف
وأصل موضع اللعان فهو ما
تلاعن اليهود وسط البيعة
وهكذا فإن يكن زوجهما

إلا إذا رأى زنى في الحال
في المسجد الجامع عند المنبر
يحضره وعنده الأعلام
وذاك تغليظ عليهم مستحب
أو في سوى الجامع ذاك كونا
أو قبل وقت العصر ذاك أوقعا
أو شاهدان ها هنا قد حضرا
أو نحوه أو غير ما مستقبل
يلام من له كذاك فعلا
فلا يخل منه شيء ثم قط
أربعة من عدد الرجال
بأنما الإقرار في أمر الزنى
إلا إذا جاءت من الأربعة
شهادة اثنين به إن توفي
بينهما فلا لعان كائن
فينبغي أن يتولاه الحكم
فرض وأولى أن يكون العصرا
مع خامس اللعنات ممن حكما
مع لعنة خامسة ويتصل
مع لعنة خامسة إذا وصل
عليكما والويل والتبأبا
من العذاب يوم يؤتى بالصحف
يعظمان من مكان قد سما
أما النصاري فلدى الكنيسة
لم يك من جنسهما بل مسلما

لعانه في مسجد لنا رفع
وذاك عند مثبت اللعان
وعند من يثبت ما قد رسما
وقال بعض قومنا إن تمتنع
فإنها لا تجبرن بينى على
فإنها لا تجلدن أو ترجم
ثم ترد بعد ذاك الحال
لأجل ما خيانة لها جنت
فيتركن حالف بالصمد
بعد صلاة العصر قائل ألا
أنى فيما قد قذفت زوجتي
أربع مرات وفي الخامسة
عليه إن كان عليها كاذبا
ثم تقوم الخود بعدما حلف
أشهد أنى لست بالزانية
أربع مرات بلا زيادة
إن غضب الله على منتقم
وبعدما أبدت له من الكلم
أن غضب الله عليك إن يكن
وإن يك الرمي بحمل أو ولد
وقال بعض يذكرا عن الزنى
والخلف في تقديمها على الرجل
وقال بعضهم تعدد الحلفا
وقوله أحلف أو أقسم لا
عن قوله أشهد فهو قد ورد
وإن تكن قد ذكرت للعنة

وثان في كئاس وفي البيع
ما بين أهل الشرك والكفران
ما بين أهل الشرك مع من أسلما
ذات الكتاب من لعان قد شرع
أن الفتاة لو أقرت مثلا
بل أدب كان عليها يلزم
لأهل دينها أولى الضلال
لزوجها المسلم حينما زنت
كفاله على عمود المسجد
أشهد بالله وما له تال
به لصادق وما من فرية
فلعنة من ذى العلى والعزة
وقد تنهى لعنه مستوعبا
وتحلفن كمثما قبلا وصف
وأن زوجي كاذب في القولة
وبعدا تقول في الخامسة
إن كان زوجي صادقا فيما زعم
يزيد فوق ذاك من كان حكم
زوجك صادقا عليك لم يمن
فذلك المقال يكفى لا يزد
للحمل أو لولد تعينا
فلجواز بعضهم فيه نقل
أن سبقت وذاك منها ما كفى
يجزى على الصحيح مهما فعلا
في الذكر فالتغير ليس بالأسد
أو غضبا يذكر في الخامسة

فإن من يفعل ذاك منهما
إلا إذا في موضع اللعان
فإنه يعيد للخامسة
إن لم تطل مدته فإن تطل
وان يكذب نفسه من قبل ما
قال الإمام القطب والموضح في
فيما نسبته إليها بدلا
وجوز البعض من الأعيان
يقول إن البدء في الكتاب
وقاذف زوجته إذا عصى
فإنه يسجن حتى يفعل
وقد أبى من اللعان وانحرف
وإن يكن لحملها اللعان
إن اللعان للفتاة لا يقع
مخافة من عدم الحمل
فالمصطفى بين أخى عجلانا
وهي بحملها كما بالنفقة
إن بأن حمل وكما قد حكما
وإن بعض من مضى أجاب عن
إن على اللعان قد ترتب
من فسخ زوجيتهم وحرمة
وصورة الحديث مع عويمر
وإن رمت بالزنى فلتجلد
ولا لعان فاللعان عينا
وإن يلاعنها فبان بعد ما

يعيد قوله كما تقدا
كانا وما زالا من المكان
بلا إعادة لباقي الحلفة
فكله يعيده ولا يخل
تلاعن فلا لعان لهما
هذا بأن يقول عند الحلف
قذفتها به لذا قد عدلا
أن تبدأ المرأة باللعان
بالزوج لم يكن على الإيجاب
عن اللعان مثلما كان أتى
وإن يكن في سجنه قد جملا
فإنه يحدد حد من قذف
فقد أتى عن مالك ببيان
حتى لحمل كائن فيها تضع
وقيل باللعان في الحال
وزوجه قد أوقع اللعان
يقضى لتلك الحامل المطلقة
بالعيب للحامل من صنف الإمام
ذا بجواب وهو بالحق فمن
عظائم من الأمور تجب
وغير ذاك من أمور جملة
نادرة فرسمت في الأثر
حدا ثمانين بتم العدد
إن يكن الزوج رماها بالزنى
بأنها محرمة لمن رمى

أو حرمت عنه بوجه عرفا
يجلد للحد إذا لم تكن
وصح أن يلاعن المطلقة
وقيل لا يصح لو في العدة
وذلك القولان فيما إن رمى
بل إن رماها قبل أن يطلقها
والقطب قال إن رماها قبله
لأنه عن اللعان رجعا
فإنما تطليقه لها كمن
وبعد تطليق الثلاث لا يصح
على اتفاق منهم كذا لا
وذلك اللعان في نفى الولد
وهكذا إن ولدته ميتا
وإن تكن قد ولدت أولادا
أو ولدتهم كلهم بمرة
فإنه يكفي لعان مفرد
كمثل من لها مرارا قذفا
ومثل من يقذفها على الزنى
فإنه في الحالتين أيضا
وإن يكن أمكه الرفع إلى
حتى أتت بولد فلا يجد
وغير جائز له أن يقصدا
إلا إذا كان قد غشاها
بحيضة أو أنه بأكثرها
وما له أن يقصد اللعانا

أو ذات زوج قبله قد سلفا
قد صدقته في المقال البين
في عدة رجعية معلقه
وذلك في قول لبحر الأمة
بعد الطلاق أوله تتدما
فهو الأحق بلعان حقا
فلا لعان بعد ذا قط له
وحكمه حين الطلاق أوقما
كذب نفسه فكيف يلتمن
لعانه وبعد تحريم وضح
لعان مع بينونة فبئعلا
يصح لو من بعد ما قد افتقد
صح اللعان بعده وثبتا
وكان غائبا وبعد عادا
ولم يغب بل إنه في الحضرة
لو كانت الأولاد قد تعددوا
على الزنى فواحد له كفى
وابنها من غيره تكونا
يكفي لعان واحد فيمضي
حاكمنها لكنه تمهلا
هذا بأن ينفيه بعد ما ولد
لعانها إن شاء ينفي الولدا
وبعد ما قد جاءها استبراها
وبعد ذا تزني إليها نظرا
بنفي حملها لعزل كانا

فالماء قد يسبق حين يندفق
ولا يشبه غيره إذا بدا
لأنما العرق كما قد قالوا
ولا لوطء الفخذ لاحتمال
ولا لوطئه بلا أن ينزلا
وبين إنزال ووطء لم يبل
أى فى قضيبه فيخرجنا
وإن يكن بينهما بال فله
وإن تصادقا على نفى الولد
إلا إذا عليه قد تلاعنا
إلا إذا به أتننا لأقل
على مقال جاء أو زمان
أما اللعان بالزنى فيقصده
وإن يكن الحليل أعمى يعتمد
وفيه أيضاً قال بعض لا يصح
إنى للفرجين قد مسست
أما لدى الحكم فإن يكن نسب
فذلك الإمام لللعان
كان بصيراً أو يكون ذا عمى
فى ذى العمى أى قوله مسست
ومن رمى بعد ثلاث ثبتت
فانه يجلد حد من قذف
ومن رمى لطفلة مجنونة
وقال بعضهم ثمانون وقد
بدون تقرىق يكون لعدم

وذلك لم يشعر به متى سبق
لو ببياض وهو كان أسودا
ينزع والأمر له احتمال
وصول فرج حالة الإنزال
بأن يكون قبله قد أنزلا
أو ممكن بقاء شىء فى المحل
مع وطئه ذلك يمكننا
أن يقصد اللعان فى ذى المسألة
فإنه لا ينتفى ويتماد
معا على المشهور فيما دونا
بمدة من حينما كان دخل
عقد فينتفى بلا لعان
إذا رأى الزنى بعين يشهده
على يقينه ومنه يستمد
إلا إذا ما قال قولاً متضح
وفرجه فى فرجها وجدت
لها الزنى أو قد نفى ابنها يدب
يقيم بينهم بلا توانى
إلا على القول الذى تقدمنا
فرجيها وأننى وجدت
بينونة أو بعد حرمة أتت
وهو ثمانون من الذكر عرف
فأربعون جلده للفرية
قيل عليه أدب لذا فقد
تمام عقد لهما قد انبرم

كذلك لو رماهها بدون ما
ولا لعان أبدا لطفلة
والمتلاعنان مهما اخترما
فيمسك الباقي عن اللعان
وقيل لا يمسك بل يلاعن
وقال بعض إن من لم يشرعا
ومن يكن على اللعان قد شرع
وإنى أقول إن مات الرجل
أى إن يميت من قبل ما إن يكمل
وإن تك المرأة ماتت غالفتى
وإن يك اللعان ما بينهما
قيل فبالتفريق ممن حكما
أو القطب قال بل وقوع الفرقة
قال وتفريق الذى قد حكما
عن اجتماع عقب اللعان
كمثل أن الحال ليست توقف
من الحليل عقب اللعان
والمصطفى بعد اللعان فرقا
وتحرر من أبدا لو زوجت
وإن من لاعن ثم قد رجع
إن كان زوجا ويحد للزنى
بأن اقتر بالزنى فترجم
وإن يكن رمى لها ثم رجع
يفرقن بينهما على الأصح
وهكذا إن رجع الزوج وما

تزوج أو كان للطفل رمى
كذلك لا لعان للمجنونة
قبل تمام اللعن شخص منهما
ويأخذ ميراثه من فاني
وما له إرث لذاك كائن
على اللعان وارث من صرعا
فما له إرث لأجل ما صفع
فإنها وارثة لما حصل
لعانهم فأرثها منه حلا
ليس له إرث لأجل ما أتى
قد تم فسرر الإمام لهما
قد تقع الفرقة ما بينهما
بنفس ذلك اللعان تمت
فإنما ذلك حبر لهما
لأجل ما قد عقد الزوجان
هرقتها على طلاق يعرف
وذاك فى مذهبنا المصان
بينهما بدون أن يطلقا
سواء بعسده وعنه خرجت
يحد حد القذف للذى صنع
أن يكن الراجع زوجة هنا
وفرقا بلا اجتماع يعسام
عن قوله قبل لعان قد وقع
وقيل لا تفريق ها هنا يصح
تم اللعان ها هنا بينهما

ثلاثة والرابع الزوج الألد
أصحابه إذ ذاك قذف قد يعد
وللثمينى الرقيق المشان
بذاك واللعمان لا ينبرم
من قبل ستة فذا له ولد
من بعد ستة لها قد عهدت
لو لم يلاعنها سوى على الزنى
الابن للفراش نص الخبر
عليه فهو لازم له هنا
والحق الابن بها وألزمها
إعادة اللعن لنفى علمها
أن اللعان للزنى لرفع حد
بعد لعان كائن لحقه
دلالة واضحة لمن نظر
ونكره تصريح ذاك البعل
بأن يقول ليس منى إن نفى
من أن ابنها لها فى الأثر
بعد شهور ستة منذ التعن
فذاك لا يلزمه كما مضى
حمل بها والزوج كان دخلا
بأنه من الزنى فيها ظهر
على الزنى وينتفى عنه الولد
بها وكان بعد ستة نزل
على خلاف بينهم منقول
بها فبان الحمل فيها معتلى

وإن على المرأة بالزنى شهد
فهل يلاعن الحليل ويحد
وذا هو المختار فى الديوان
أو أنه أجوزهم فقرجهم
ومن يلاعن حاملا فما تلد
من زمن اللعان لا ما ولدت
فباللعان ينتفى ذاك هنا
قالوا وأما ما أتى للأطهر
محله إن كان لم يلاعنها
فالمصطفى فرق ما بينهما
لما انتفى عنه الحليل دون ما
قال بذا أحمد لكن ذا يرد
عنه وعنهما ولو استلحقه
قال الإمام القطب فى هذا الخبر
أن ليس مشروطاً لنفى الحمل
بأنه من الزنى بل يكتفى
قال وما أطلقه ابن جعفر
فذاك محمول على ما جاء من
أو أنه لنفيه تعرضا
قال بوقيل إنه إن حصلا
ويجحدنه والفتاة قد تقر
أو كان من غصب فإنها تحد
وقيل ليس ينتفى إذا دخل
من يوم عقد أو من الدخول
وأنه إن كان لما يدخل

وينتفى بعد لعان كائن
قبل تمام للعان سلكا
صداقتها والإرث ما بينهما
ومن بتحريم تكون بائنه
عن دينه للشرك فيه ولجا
حملا بهن ثم يعتدنا
فبالثلاث الاعتداد ينقضي
بدون تطليق وموت نزلا
وضعن حملهن حالا عند ذا
فلاعتداد عند وضعها يتم

فأنكر الجمال فليلا عن
فإن يكذب نفسه أو هلكا
فالابن لاحق به وألزمنا
ولا تزوج أبداً ملاعنه
ولا التي حليلها قد خرجنا
إن حاملات كن أو يضعنا
من بعد وضع بثلاث حيض
إذ فرقة خروجهن جملا
وقال بعض يتزوجن إذا
قيساً على حال الطلاق والعدم

ما يحل للرجل مطلقته

لو بفداء أو ظهار عاثا
من بعدما قد قضت التأجيلا
أو تنكحن غيره من رجل
منه ومنها أى حصول اللذة
لو عدم الإنزال في هذى الصفه
تحلل إن لم يقصد التحليلا
لو لم يكن مس ولما يدخل
وقد عزاه للجماهير الأولى
لو أنه قد غاب رأس من ذكر
فإنها ليست تحل أبدا
إن يفسخه إن أرادا يهدما
من زوجها الأخير أن بطلقة

ومن يطلق زوجة ثلاثا
أو أنها قد خرجت بالإيلا
فلا تحلل للحليل الأول
والشرط فيه الذوق للعسيلة
وذاك إن تغيب فيها الحشفه
وعن فتى مسيب منقولا
بالعقد إن طلقها للأول
ورجح القطب المقال الأول
ولا تحلل إن أتاها في الدبر
كذاك بالتزويج مهما فسد
كذاك أيضاً بنكاح لهما
تحلل للأول بعد فرقة

أو بخيار أو بخلع أو فدا
ثم تكون عنده أيضا على
ثم الحليل باتفاق يهدم
في طلبة وطلقتين مثل أن
لغيره ثم لها يفارق
فقال بعض بائنتين باقيه
وهو مقال البحر حبر الأمة
وأول القولين يروى عن عمر
ومالك والقطب أيضا قالوا
فإن لها بمرتين طلقا
فمن بأول يقبل فحيه
ومن يقل بالثان في ذى المسألة
والمصطفى قد لعن المحللا
كذا محلا ولي العقدة
وكل من كان بذاك عالما
وذاك مهما قصدوا التحليلا
وكل من لم يقصدنه منهم
وما عليه أبدا من لعن
قال فتى الخطاب فيما نقلنا
وامرأة قد حلت لكنت قد
وجائز لمن لها قد طلقا
يعقد تزويجا لها ويأمرا
ويدخلن في ذاك قصدا لتحلل
له ولا لها كذاك الخود حل
أى أنها جاز لها أن تضمر

وكل ما عن زوجها قد أبعدا
ثلاث طلقات كحال قد خلا
تلك الثلاث والخلاف يرسم
يطلقنها مرة وتنكح
ثم يرد لها الحليل السابق
وقيل تبقى بثلاث وأفيه
وعن شريح وأبى حنيفة
وعن معاذ وابن محبوب الأبر
هذا هو الظاهر عندي حالا
وغيره تزوجت وفارقا
تكون معه بثلاث باقيه
بطلقة واحدة تكون له
ومن له التحليل أيضا فعلا
شهودها وأهل تلك المرأة
إذا رضى بالفعل صار آثما
في فعلهم وعولوا تعويلا
فإنه في فعله لا يائثم
في فعله ذاك ولا من طعن
لو قد أتيت بامرئ قد حلا
رجمتهم كذاك عنه قد ورد
أن يأمرن وليها المحققا
سواء أن يأخذها لو أضمر
له بلا أن يظهرن ما فعل
في ذالها ما كان حلا للرجل
في قلبها مع عقد تزويج جرى

بأنها إن فارقت للثاني
وإن يكن قال لها أم حمد
وقد قضى الرحمن بالطلاق
فإننى إليك بالنكاح
إن لم تكن بهذا النكاح قصدت
وإن يك الزوج الأخير قصدا
فإنها قد قيل أن تفارق
ولم يكن عليه من سؤال
هل قد أخذته بوعده من قدم
وإن يكن يتفق المحلل
بدون أن تدرى الفتاة ما حصل
وإن يكن تزوج المحلل
فما له يمسها كلا ولا
وإن أتاها فالصداق يلزم
وقيل إن تابا يجوز لهما
والبعض بالتحريم فيها حكما
وإن يكن لم يقصدن إلا قضا
فما نرى عليه في ذا حرجا
وإن يكن أراد أن يقضى الوطر
وقيل إن توبة المحلل
فواجب عليه أن لا يقربا
إن كان لم يدخل بها هذا الرجل
ثم ليطلقها سريعا عجلا
ووجهه بأنه عقد نهى
وقال بعض توبة المحلل

عادت إلى الأول باطمئنان
إن أنت بعدى قد تزوجت أحد
بينكما من بعد واقتراح
أعود ما في ذاك من جناح
تحلة لأول واعتمدت
تحلة دونهما تعمدا
حلت لذلك الحليل السابق
لها لكيما يعرفن للحال
أم لا فإن ذاك شيء ما لزم
مع الذى كان له يطل
فإنها بمثل ذاك لا تحل
على اتفاق للجميع يحصل
يمسها فليرسلنها عجلا
والابن ابنه وليست تحرم
إقامة على نكاح أبرما
لذلك القصد الذى تقدمما
أوطاره كما بد دربا مضى
إن شاء أن يمسها أو يخرجها
منها وتحليلا فذا مما حرج
تكون في تطليقها بعجل
منها وأن يتركها مجتنبيا
ولا يعيد للمسييس إن دخل
فتلكم توبته لذي العلى
عنه وأن توبه في تركه
إمسكاها برغم أنف الأول

وإن في إمساكها منعاً ظهر
وذاذك القولان مبنيان
وكان قد قال بهذا في الواقع
وقد أتى عن مالك وأحمد
وذاك مبني على فساد ما
وذلك النكاح في التسمية
فإن يكن قد مسها وقد دنا
وإن يكن لم يدخل بها فما
ومن يقل بالأولين جملاً
واستظهر القطب بأن لا تحرم
مالهم يكن نواه من يحلل
وتوبة المرأة مما قد وقع
وأنها ليست تعود أصلاً
ومن يقل توبته أن يمسا
يقول إن توبها أن تعتقد
للأول الذي لها قد طلقا
وإن من قد رجعت للأول
فليزجرا لفعلم وليهجرا
ولا يفرقن ما بينهما
فإن بعض قومنا قال تحلل
وهو مقال لأبي حنيفة
ولا احتمال أن ذاك الثاني
قال وفي التاج يفرقنا
أي بين من أحلها وبين من
وكل واحد إذا ما دخلا

عما أراد من قبيح قد حبر
على ثبوت العقد في ذا الشأن
أبو حنيفة معاً والشافعي
بأنما العقد بذاك فساداً
عنه نهى كذاك عنهم رسماً
يدعى لديهم بنكاح الدلسة
فمهرها لها كما تكونا
لها من الصداق شيء لزماً
نصفاً لها إن كان ذاماً دخلاً
لو أن ذاك كان بوعدهما
إذ الطلاق بيديه يجعل
أن تفتدي بما عليه تستطع
لأول ولو أطال البذلاً
لها ولا يخرجها إذ ملكا
بأنهما ليست تعود للأبد
لو ذلك الثاني لها قد فارقا
بعد فراق كان من محال
ورد معروفهما إلى الورا
لها هناك من خلاف العلماء
لأول لو عند قصد قد حصل
روى لنا ذلك قطب الأمة
لم يقصد التحليل في ذا الشأن
ما بينها وبين ذين هنا
له أحلت عند قصد قد زكن
بها فيعطيهما الصداق أكلاً

ولا يجوز للذى قد حلا
وإن يكن دخولها ما أبدى
والخلف في التفريق قال بعض
وقال بعض لفساد العقد
حتى أتى قول إذا المس بدا
وإن يك الثاني لتحليل قصد
أو قصده دونه ففيه ما
ومن يكن راجع من منه افتدت
أو أنه بها تزوجا عقد
فليهجرا كذاك مع تهديد
بدون أن يفرقا أيضاً لما
فجابر والبحر عنهم وردا
وسن كالطلاق ذلك الفدا
في حال طهر لم تمس فيه
وإن خلا الثاني بهذى الخود
ومجلس وأثبتها للمس
لأول إن لم يكونوا قصودوا
وقيل بل تحلل بالزوجية
ولو بإقرار من الفتاة
وإن يك الثاني بوطئها أقر
أو قد أقرت بمسيس قد حصل
وإن تقل لمن غدا مطلقا
لقد تزوجت سواك رجلا
وقد تناهت عدتى فليس له
اثنان يشهدان بالعقد الأتم

يقيم عندها إذا ما دخلا
يتوب وليجددن العقد
يكون بالطلاق حيث الرفض
يفرقا بلا طلاق بيدي
فإنها تحرم عنه أبدا
بدون ما قصد لها في ذا وجد
كان من الخلاف قد تقدمما
ثلاث مرات لها تعددت
من قبل ما إن تتكهن عنه أحد
ورد معروف لهم سديد
فيها من الخلاف بين العلما
ليس الفداء بطلاق أبدا
بأن يكون إن أتوه واحدا
وغيره فبدعة يأتيه
من بعد عقدهم عن الشهود
فاقترقا حلت بدون لبس
بذاك تحليلا متى ما عقدوا
من بعد ما يحصل أمر الخلوة
بنفسها بالوطء منه أتى
فأنكرت ما قاله وما ذكر
وأنكر الزوج له فلا تحل
لها ثلاثا قطع العلائقا
فبتنى أو مات عنى وخلا
تصديقها إلا بمن قد عدله
وبالدخول بعده كما رسم

والثان إن قال بأنه عقد
لو الدخول والطلاق وصفا
كذلك أهل جملة لا يقبل
ولا تحل بمسيس الطفل
وبعضهم بالطفل قد أحلا
وأنها تلتذ إن لها أتى
والقول بالتحليل في الديوان
قال وعندى فهو القول الأصح
ولا تحل قط بالعننين
لكن محبوب ومقتول تحل
كذلك في تزوج بالاولي
وأقلف يحلها إذا سمى
ولا تحل بنكاح لم يقم
مثل نكاح العبد إن كان بلا
ومثل من في عدة وإن بلا
ونكاح دون ما شهادة
وكل وطء وهو كان قد حظي
كمثل أن يوطئها يشغلها
أو أنه لم يبق من ميقات
أو أنه من ليلة لم يبق ما
أو أنه في مسجد يطأها
ولا تحل بجماع حرما
كمثل وطء كان في نهـار
وإن هما كانا مسافرين
وكل ما كان من الحرام

بها فلا يصدق بل يرد
لو كان ذا أمانة وذا وفا
قولهم لو شهدوا وأقبلوا
لكن بمن راق عند الفعل
لأنه زوج لها قد حـلـا
والخلف في المجنون أيضا ثبتا
جزما رواه القطب للبيان
لأنما ذوق العسيلة اتضح
كلا وبالمستأصل المغبون
وفي الخصى الخلف عنهم قد نقل
أحدها بعض ولم يحل
في وقت عذره لها وأقدا
عليه حيث إنه مما حرم
إذن ولا إجازة قد دخلا
تعمد كان لذك فـعـلا
فمسها من بعد تلك العقدة
ليس بذاته فهذه يحل
وقد دعى للحق مع قاضى الملا
ما يدرك فيه للصلاة
يدرك فيه الغسل حين احتلما
أو حضرة الناس ومن يراها
بالذات إن كان عليه أقدا
شهر الصيام جاء من حضار
حلت بذلك الوطء عن يقين
كالوطء في الحيض وفي الإحرام

أو في اعتكاف أو نفاسها الوضر
وفي مقال جاء عن بعض الأول
لكنه على الذي يجامع
وهكذا إن جاء في الأدبار
إن جاءها في ذلك المذكور
وذلك التكفير للظهار
أما الذي كان لإيلاء وصف
قبل مضي تلكم الأربعة
وإن من طلق زوجة له
فما له يزوجهها أصلاً
أو أنه عن عبده قد يخرج
أو أنها تأخذ زوجاً آخر
وفي الكتابي فليس يهدم
وللكتابية لا يحلل
فقد أتى للحنفي الأقدم
والعبد لا يحل لو لأمة
بأنه يحل أيضاً للرجل
ولا يحل سيد لأمة
إذا تراها لأن الله جل
تتكح زوجاً غيره كما علم
وجوزوه إذ غدا كالزوج في
وإن يطلق مشرك في شركه
وذلك في شريعة الإسلام
وبعد ذاك أسلماً فلا يحل
أو تتكهن غيره كمثلها

أو أنه قد كان أيضاً في الدبر
بأنها بذاك كله تحلل
في ذلك الحال ائمام واقع
أو كان في الإيلاء والظهار
من قبل أن يوقع للتكفير
متضح لصاحب الإبصار
فذاك فعل ما عليه قد حلف
إن لزم الإيلاء من ذى الصفة
ثلاث طلاقات وبت حبسه
لعبده فذاك لن يحل
فما له بنفسه التزوج
وفيه ترخيص لبعض ذكرا
ثلاث طلاقات تكون منهم
لمسلم وفيه خلف نقلاً
بأنه يحلها للمسلم
وجاء فيه بعضهم برخصة
إن حرة أو أمة كذا نقل
للزوج إن طلقها بالبتة
قد قال في كتابه الذى نزل
والمتسرى فهو زوجاً لا يسم
إباحة الفرج بلا تخلف
بما يزيل عصمة من ملكه
أو كان في دينهم الحرام
له نكاحها لأجل ما فعل
في غيرها من النساء متمماً

متعة المطلق

وما لها جاء من الأدلة في حينما أطلقها من ربقته من ألم الفراق غيها وتجد عن الفراق إذ به دهاها ولم يكن لها صداقاً قد فصل لها كمابه الكتاب صدعا أو واحد من ذين أيضاً ثبتا لها صداق متعة مع القضا لها ولا لمكس ذاك قد قضى يكون بالإطلاق بذل المتعة فمالها من متعة قد وجدت نصف من الفرض فلن تنالها مهراً بمس بعضهم قد كتبه تمتع من أى صنف أتت في أول كذلك القطب يرى لكل من قد طلقت تمتع وكان أيضاً زوجها ما نالها تزداد فوق نصف مهر جعلها وأنها لم تك شيئاً قد وجب لو أنه كان بها لم يدخلها وقد أتى عن أحمد والشافعي بأنما المتعة شيء وجباً كلا ولم يمساها ولا قضى

باب به أذكر حكم المتعة وهى التى يعطى الفتى لزوجته لكى تطيب نفسها عما يرد وكى يسليها بما أعطاهما فمن يطلق عادة وما دخل فواجب عليه أن يمتعها لا إن يكن مس وفرض قد أتى فما لمن مست وكان فرضاً ولا لمن مست ولما يفرض وقال بعض العلماء للمرأة أى مع طلاقها سوى من افتدت وهكذا المرأة إن كان لها وقيل لا متعة للمس—توجبه وبعضهم قال لكل المرأة وأصوب الأقوال ما قد ذكرا وعن سليل عمر قد رفعوا إلا التى قد كان مفروضاً لها فحسبها نصف من المهر ولا وقال في المتعة بعض تستحب وذلكم عن مالك قد نقلنا أو كان لم يفرض لها في الواقع وعن أبى حنيفة قد كتبنا لامرأة كان لها لم يفرضها

والشافعي قال في وجوبها
إن طلقت في الذكر هذا آتي
وذاك في جديده المثبت
لهذه لأنهما المهر لها
ومن يقل بأن للمساوسة
وإن يكن قد مات شخص منهم
فمالها من متعة هنالك
وهو كذاك وارث للمراة
وما لمن قد خرجت بالحرمة
من متعة ولا لذات الافتدا
وبعضهم أجاز شرطها متى
وهو اختيار ظاهر الديوان
وذاك ظاهر لما قد يرسم
إلا الذي أحل للجرام
والخلف في بائنة بالإيلا
من كلما كان طلاقا بائنا
لو كان في يوم الطلاق ما ذكر
فإنه لا يرث ما بينهما
وإن تكن قد وجبت لا تبطل
وهي بمعروف على مقدار
وذا هو الصحيح قال القطب
وهو مقال أحمد والشافعي
ونجل عوف في الذي قد رغباً
وجابر متع بالخمسين
وابن علي حسن المكارم

بأنه صار لمدخل بها
في قوله وللمطلقات
أما قديمه فما من متعة
قد صار كاملاً متى ما نالها
تمتعاً فبعد تم العدة
فيها فللثاني تراث يعلم
لأنها وارثة لذلك
لعدم انقطاع تلك العصمة
ولا لمن قد روجعت في العدة
لو شرطتها عند عقدة الفدا
ما شرطته مع غداء قد أتى
فيما رواه القطب للبيان
المؤمنون هم على شرطهم
أو حرم الحلال في الأحكام
أو بلعان أو سواء قبلا
وهكذا ذات الثلاث إن عسا
أو أنه في يوم بين قد ظهر
بالموت لو في الاعتداد اخترما
لو بزنى أو بارتداد يفعل
ذی سعة وقدر ذی الاقتدار
وهو الذي به يقول الصحب
ومالك قال في الواقع
بأمة سوداء كان متعا
دراهما وغيره ثوبين
بعشرة الآلاف من دراهم

متع غيما قد يقال جاريه
والقطب قال مقتضي الآية دل
تعتبرن في عسره واليسر
لأنها كالنفقات اللازمه
وبين الكتاب إن الموسر
وعن غنى العباس أعلى المتعة
ثلاثة الأثواب قال الأوسط
أقلها وقاية أو مقنعه
ومتعة الإما وأهل الذمة
من متعة لحرة مسلمة
تكون دون زوجة للحر
بنظر كان من العـدول
بأذنه يكون فرض المتعة
وإن هم قد قدروا وبانا
وهكذا إن بان ما لديه
ويجبروه أن يؤدي القيمة
لا يجبرونه على تأدية
وليس تجزى أبدا محالـه
إذا أتت من قبل تم العدة
وهكذا جميع ما قد يرجع
وبعضهم رخص في المحالـه
ولا يصح قيل أن يعطيها
وقد أجاز ذلك بعض الكتبه
تدركها بائنة مع وارث
إن تك في حياته أحيتها

فأنشدت بيتاً بأثر التأديه
بأنها تأتي بحالة الرجل
مفوض لقائم بالأمر
لتلكم الزوجات ليست جازمه
مخالف في حكمه من أعسرا
فذاك خادم بأي صـفة
درع إزار وخمار تضبط
أو ورق من غير ذا إن دفعه
أقل في مقدارها والصـفة
وهكذا زوجة عبد النعمة
بقدر مال ربه قد تجري
العارفين حالة الحليل
أو أنه يأذن قاضي البلـدة
لهم غناه رجعوا ما كانا
لم يك ذا ملكاً له يحويه
دنائرا تكون أو دراهمـا
مثل ثياب لا ولا أمتعة
فيها بأن تبريه مما قبله
وقبل تقويم لتلك المتعة
فيه إلى التقويم حيث يوقع
إن أبرأت ولم تشا أن تغضله
لغيرها من قبل غرض فيها
لأنما الجهل يجوز في الهبة
حليها من بعد موت حادث
فإنها من بعد لم تفتها

وهكذا من بعد موت غيرها مع زوجها أو عند من له ورث إن تكن الفتاة قد أحيتها إحياءها أن تشهد العدلين بأنها لزوجها قد تطلب وإن يطلق ذو غنى رجعيًا ثم أتى بعد الغنى الفتيار بعد انقضاء العدة خالتمتع لا يوم تطليق ويوم يحكم بأنما اعتبارها قد ينحتم فإن يكن هذا بتلك الحال وإن يك استفاد وهي في المدد وإن يكن لم يستفد لدرهم وإن يكن حال الطلاق موسراً فإنها دين عليه إن لها وإن يكن وقت الطلاق الموقع مع ذاك أفلاسا فقله قبل وجائز تمتيع ذات الرجعة إذا تراضيا ومهما تمت لم يدرك الزوج لهذه الصفة إلا إذا ما كان شرط وقعا قبل تمام عدة ترد وقيل إن لم يشترط الرد ولم فإنما الرد له إذا يشا قبل انقضاء العدة إذ أعطاها

يدركها الوارث أن يفيها إن حدث المات فيه قد حدث في أول الأمر وطالبتها أو رجلا عدلا وعدلتين بفرض متعة عليه يجب أو ذو افتقار زينباً أو ميا أو بعد فقر قد أتى يسار معتبر بعد انقضاء يقع وفي مقال جاء عن بعضهم في يوم ما ينبرم الحكم الأتم مفلساً لم تلزم بحال تلزمه من بعد ذاك غليؤد إلا بعيد عدة لم تلزم وبعد ذا له الفلاس قد طرا طلق بائناً وبت حبلاً لم يعلمن حاله ويدعي مع اليمين إن أتى بها الرجل لو أن ذاك في زمان العدة أو مات من قبل انقضاء العدة أو وارثوه رد تلك المتعة بأنها إن صرعت أو صرعا فشرطه له كما يحسد تشترط المرأة أيضاً للمدم أو وارثيه إن لها موت غشا بأن تلك متعة أولاهها

نفقة المطلقة

رجعية يلزمه أن ينفقها مادامت العدة لما تنفى لسنة أو زائد عن السنه أو أنها من الإمام الموثقه وغير ذا من قبل أن تفارقه أن يكسون أو يسكنن أو ينفقا تزوج بعد الطلاق الآتي من نفقات بعدما أرسلها بلازم بعد طلاقه لها لو بالثلاث وقع الطلاق يسكنها وقال بعض لا لا طلقها هذا ثلاثا وابتعد جاء الخلاف بين أهل الفطن من خبر عن بنت قيس قد ورد قال لها ما لك يأذي نفقه كمثما قد ذكر الإنفاقا عمومه في السكن مثلما خلا جميعه لهذه يساق ومثل ذا عن عمر قد ثبتا أن لها الإنفاق والسكنى معا لأجل ما عن غاطم أتاننا سكنى ولا إنفاق لي على الرجل كتاب ربنا وبالحق صدع

ومن يكن لزوجة قد طلقا وهكذا كسوتها والسكنى ولو تطول المدة المعينه وحررة أى تلكم المطلقة كما لها من كسوة ونفقه وما على من قبل مس طلقا إذ جائز لهذه الفتاة وما عليها عدة فما لها لأنه لم يك قد أشغلها وذات حمل فلها الإنفاق والخلف في السكنى فبعض قالوا وإن تكن ليست بحامل وقد فإن في إنفاقها والسكن قال ابن عباد لها السكنى فقد فالمصطفى غيما روى لنا الثقة والسكن لم يذكره غيما ساقا فبقى الحكم من الآي على قال الربيع السكن والإنفاق دليله من أسكنوهن أتى فإنه عن الرسول رفعها وقيل لا إنفاق لا إسكانا قالت أتيت المصطفى فما جعل قال فتي الخطاب إنا لا ندع

إلى مقال امرأة لا ندري
يشير نحو أسكنوهن ولم
والحر والعبد سواء يوجد
وذات حمل تفتدى فتنفق
فقل لا إنفاق ها هنا يخط
وإن يكن عن حامل مات فما
تنفق نفسها وإن لم تجد
ونسألهما من حينما قد يولد
وليس للولي غيما أنفاذا
وما لمن في عدة توفيت
وللفتى أن يمنن الحاملا
أو أنها بحرمة قد ذهبت
من بلد كانا به لبلد
وتدرك الإنفاق والسكنى معا
وهكذا من كان قد طلقها
يمنعها عن الخروج قالوا
والعبد إن لحررة قد طلقا
وإن تبين منه وكانت حاملا
لأنما الابن لها لا للاب
والأول الصحيح في ذى الصفة
لأنها للعبد والحر الأجل
وأمة تبين حاملا فما
حتى ولو كان الذى غارقها
لأن ابنها الذى قد حلا
ولينفقتها أبوه إن شرط

أصدقت أم كذبت في الأمر
ينكر عليه أحد ولا نقم
والعبد عنه يدفعن السيد
لكن ذا عليه لم يتفقوا
إلا إذا عند الفداء تشترط
لها من الإنفاق شيء لزما
شيئا فمن مال الولي الأمجد
إنفاقها ما منه بد يجد
أن يأخذن من مال ابن بعد ذا
نفقة في مال زوج بقيت
إن كان قد طلقها وأرسلا
عنه بأن تخرج لو قد رغبت
ولو قريبا لوضوع الولد
لأنه عن الخروج منعها
ولم تكن بائنة إذ عقها
لو أنها ليس بها حمل
يلزم مولاه لها أن ينفقا
أنفها سيده وقيل لا
مصريه ولا لمولاه الأبى
وذاك أخذاً بعموم الآية
شاملة جاءت بإطلاق حصل
لها من الإنفاق شيء لزما
حرأ فما عليه أن ينفقها
فيها يكون تبعاً للمولى
بأنه يكون حرأ إن هبط

وبعضهم إنفاقها قد ألزما
يلزمه لوضعها أن ينفقها
وكان فيها منه حمل قد بقا
فخرجت ذى حرة مكرمه
أو أنها محرمة قد بانث
فيما من الشرا لها قد أبرما
بالعلم حينما أتى ويفرز
لأنما الحمل له في الشرع
وبقيت تنفق من ثماره
ولم تكن تعلم ما قد كانا
أن الطلاق كان من كذا سنه
من ماله أو لبست واستعملت
في ماله وملكه أن تفعل
فإنه يمضي على ما غرطها
لذلك الطلاق حين يفعل
فإن حكمه كذلك يجري
كالحنث والإيلاء والظهار
إذ بنتها بدون ما أن تعلمها
ولم تكن تعلم يرم موته
من ماله من يوم مات وانفلت
من سبب كان ولا تقصير
يضمن في المال وفي الأبدان
من بعد موته له وامتهنت
فمات حين سافرت أو سافرا
صارت عتيقة وإن لم تعلمها

وذلك قول الأكثرين القسدا
والعبد مهما عتقت وعتقا
وإن من سرية قد أعتقا
أو اشترى من كان ظنها أمه
كان بها حمل أو أستحقت
أو أنه كان بفسخ علمها
وذلك مما لم يكن يميز
فإنه ينفقها للوضع
ومن يخلف زوجة في داره
فبنتها وبقيت زمانا
حتى أتى أو أخبرتها البينه
فما عليها غرم ما قد أكلت
وكل ما كان لها قد جملا
كالصدقات والبيوع والعطا
وليس الغيبة شرطا يجعل
بل كل تطليق به لم تدر
في حضر قد كان أو أسفار
لكنه لها العنا قد ألزما
وإن يكن قد مات في غيبته
فإنها تغرم ما قد أكلت
إذ ماله في هذه الأمور
ثم الخطأ إذا جنأه الجاني
لكن لها عناؤها إذا عنت
وهكذا سرية قد دبرا
تغرم ما قد أكلته بعد ما

لكن على وارثه لها العنا وإن يكن أعتقها في الحضر فأكلت من ماله من بعد ما لأنما التقصير منه حصلا

في مال موروثهم تعيينا ولم تكن عالمة بالخبر أعتقها فغرمه لن يلزما فليذلن عنهاها مكملا

الحضانة

باب به أذكر للحضانه وهي القيام بشئون الولد وشرطها التكليف والصيانة كذلك الخلو عن حليل والخلف فيها قال بعض الفطناء وقال بعض إنها حق الولد وقد أتى عن بعضهم في قال فهي على القولين لما تسقطا ومن يقول إنها لمن حضن ومن يقول إنها حق الولد واختار فيها بعض من تقدما وما على الفتاة حتما ترضع إن يقبل الرضاع من سواها لكن يغلظن بالمقتال وإن يكن من غيرها لم يقبل على رضاعه ولو من عصمة وبعضهم ألزمها ولو قبل إلى تمام الأجل المقرر

وحكمها موضحاً بيانه في مأكلا وملبس ومرقد والحرز والصحة والديانه إن لم يكن جسداً لذا السليل بأنها حق لمن قد حضنا وقيل حق لهما كذا ورد بأنها حق لذى الجلال إذا لها الحاضن يوماً أسقطا لا يجبر الأم لابن تحضنن يجبرها إلا لعذر إن وجد بأنها حق تكون لهما سليلها لزوجها إذ يوضع ولو بهيمة وما أباهما لها على ترك ابنها في الحال تجبر بالضرب الكثير المثلل حليلها قد خرجت والريقة من غيرها ما بقيت تحت الرجل عامين قد أتى عن ابن جعفر

وما لها أن تفصل الغلاما
إلا إذا والده يرضى ولا
وإن تكن شريفة لا ترضع
إن كان ذاك عرفهم فالعرف في
إلا إذا من غيرها لم يقبل
أو أنه مات وكان الابن ما
فها هنا إرضاعه عليها
وغير أمه الخلاف حالا
ففى الذى عن بعضهم قد يذكر
وقيل لا تجبر إن لم تفعل
وتلزم الأجرة للوالدة
لو أنها فى عصمة الحليل
وهكذا لها على السليل
وقيل لا أجر لها ما بقيت
كذلك لا تدرك فى مال الولد
ومن تكن جاءت بابن ليس له
تجبر أن ترضعه واختلفا
ونفقات الولد الرضيع
والفقهاء درهمين قدروا
أى أنها تعطى لدرهمين
وبعد أن يظم حالا يعطى
حتى تتم أربع السنين له
وقيل يعطى نصفه إذا وصل
وقيل بل أربعة ونصفا
وإن يواف ستة الأشبار

من قبل عامين لها تماما
يضر بالصبي مهما فصلا
غما عليها من رضاع يقع
قولهم يكون كالشروط الوفي
أو كان عسر فى أبيه ينجلي
لديه مال للذى قد رسما
يكون شيئا لازما لديها
إذا أبى من غيرها أن يقبلا
بأنها على الرضاع تجبر
وصحح القطب المقال الأول
على رضاع ابنها إن شئت
كأجرة المثل على التفصيل
كمثلما لها على الحليل
فى عصمة الزوج ولو ما رضيت
وذلك قول لابن محبوب وجد
أب بحكم شرعنا قد كفه
فى أجرها فى ما له من سلفا
فطامه الحسد لدى الطلوع
لذلك فى قديم ما قد أثروا
فى كل شهر للرضاع اثنين
لثلاث إنفاق الكبير قسما
فنصف إنفاق هناك استكملة
فى طوله خمسة أشبار كمل
شبر فثم نصفها يوفى
يعط لثلاثى ذلك المقسدار

إلى البلوغ فهناك يكمل
والقطب قال ذلك التحديد
لأنما اعتبار حال الناس
إذ فيهم الأكل والقليل
فليحكم بنظر المدول
لأن أحوال الزمان تختلف
وكسوة مع الفراش ثبثا
وما لمن ترضع ابنها وقد
أن ترضعن سواء إلا إن أذن
وإن يكن والده ليس يجد
أو اكتفى عليه حتى يجدا
وللتى تحضن أجر الخدمة
وما لها أجر على مجرد
وقال بعض تنفق ولو غدا
وقيل تنفق أم الولد
وإن تكن موسرة فقد أتى
والأم أولى بحضانة الولد
فخالة فجدة أم الأب
فعمة بعد غبت الأخ ثم
يقدم الشقيق ثم ذو الأب
ثم الوصى بعدهم فالعصبه
ولييد بالأسن إن تعددا
ومن يكن أشفق منهم بالولد
والأب بعد الأم قيل أولى
وبعضهم يجعله بالذكر

إنفاقه بلا خلاف ينقل
بالشبر لا أنظره يفيد
بالأكل لا بالشبر والقياس
أكلا فكيف ذلك التطويل
في ذاك لا بقصر وطول
والناس والمكان هذا قد عرف
على أبيهم ودثار في الشتا
قام لها والده بما يحمد
والده وكان يكفيه اللبن
نفقة قيل لها أعطيه الولد
إن شئت تحبسني معك الولد
بنظر الحاكم والجماعة
كون الصبي عندها في اليد
إنفاقها عن الأجور أزيذا
إن كان لا مال لديها في اليد
في ذاك خلف العلماء مثبتا
فأمهاتها إلى أقصى الأمد
ثم أب فأخته في النسب
فتاة أخت فأخ ولو لأم
ثم أخو الأم بحسب الرتب
فهذه أحوالهم مرتبه
أهل المراتب التي قد عددا
يقدمن على سواء إن وجد
من ذكرنا قبله في الأولى
من أمه أقدم مهما يثر

لأجل تعليم والتربية
أما بقية النساء فأقدم
وابنة أخت وأخ فالأخرى
ومن تكن سفيهة فمالها
وعلى ذا إن كان فيها للولد
وان تكن قد سقطت لعذر
أو عدم الدر على من قد رضع
فإنها تعود إماما سقط
على الشهير والذي يلغىها
وإن يسافر الولي وابتمد
فصاعدا كان له أخذ الولد
إلا إذا سافر من كان حضن
ومن يكن لامرأة تزوجا
يعلمه فعزله ليس يجد
والأم والجدة أيضا كالولد
والأب مهما كرهته يعزل
والقطب في النيل يقول المذهب
وقيل إن كانت وضيفة فلن
إلا إذا ما بان ضرر منهم
والأم أولى بابنها إن طلبت
لو أنه من غيرها كان قبل
ولو أرادته بغرض أجرة
وقيل إن مرضعة له حصل
فإنما والده فيما ذكر
بأنه إن كان مع أبيه من

فالأم لا كالأب في ذي الصفة
لذاك من باقى الذكور يحكم
أولى وقيل بنت الأخت أخرى
حضانة وبعضهم أنالها
بعض صلاح فالصلاح المعتمد
كسفر أو مرض مضر
فزال ذلك العذر بعد وارتفع
من أجل تزويج فلا يعود قط
بدون عذر لا رجوع فيها
مستوطناً مقدار ستة برد
وما عليه من حضانة تعد
مع الولي وهناك قد قطن
وعندها ابن لديها درجا
وهكذا إن كان عنده الولد
لا يجدن إخراجها ولا تجد
وقيل لا إلا لضر يحصل
تعزل أمه ويعزل الأب
تدرك عزل أبويه في السكن
فإن صرف الضرر مما يلزم
إرضاعه بنفسها وما أبت
فأمه أولى به أن تشتغل
كأجرة المثل على ذي الصفة
بدون أجر أو بأجرة أقل
مخير وجاء في قول أثر
يرضعه له بدون ما ثمن

فأَمه أولى به إن طلبت
وبعضهم قال الخيار ثَمًا
وإن يجد مرضعه معها بلا
وما على من الرضاع استؤجرا
والأُم أولى بابنها حال الصغر
حتى يطيق لبس ثوبه الذكر
وبعضهم يقول حتى يصل
والبنت حَدها زواج يأتي
وقيل حتى يعقل الخيارا
ومن لغير ذى الصلاح اختارا
وفى ابنة تختار عند الأم
فإنها حيث تريد تجعل
وإننى فى هذه المسائل
اعتبر الأصلح للمحضون
ورجل عبداً رضيعاً وهباً
يلزم أمه إذا لم يقبل
ويؤخذن بئعه بما ذكر
كذلك إن كانت عتيقة ولم
وهذه الأحكام شأن الآدمي
فإنها تذبح ثم تؤكل
والابن إن كان يتيماً فليلى
يباع من أمواله ويدفع
بقدر ما يلزمه كذاك فى
ولا يباع الشيء قالوا كله
إلا إذا ما حيواناً كان ذا

كأجرة المثل وفيه رغب
للأب إن أراد يعطى الأم
أجر فإن حقها قد بطل
دهن وتمريخ وتكحيل جرى
بالبنت فى قولهم وبالذكر
وغسله ليده من القذر
من عدد السنين خمساً مكمل
لو بلغت من قبل ذا الميقات
فيجعلان من بعد حيث اختارا
فإنه لم يعقل الخيارا
طوراً وطوراً مع أبيها الشهم
مع أيها أو أمها لا تعضل
يعجبني رأى الصلاح الشامل
من أمه وأبه المصون
أو باع أو بغير ذين أذهباً
من غيرها الإرضاع لا يعطلا
لأنها ملك له قد استقر
يقبل سواها فعليها قد لزم
ولا كذاك الحكم فى البهائم
وإن تمت فالأمر فيها أسهل
ذو الحكم مع أهل الصلاح الكامل
لأمه إنفاق شهر يجمع
ديونه أيضاً بلا توقف
لكن بقدر حاجة تحله
أو كمتاع فليبع لينفذ

تحضن ابن بنتها ورغبت
تنفق مما يحصلن من الثمن
تحضنه من ما لها والنشب
بأنها أولى بأن تعمولا
لأن أم الأم في ذا أقدم
إن طلبته دون ما مؤونة
بنفسه ليس يقوم أبدا
في طبعها الإشفاق صارت أخرى
من ذات رحم ومصارم تعد
ولاية وهكذا صيانتها
وهكذا المعتق أيضاً والوصي
غبان أن لا حمل فيها يدلى
من نفقات أكلت وقيل لا
ترده له بحكم جازم
وما بحكم قد مضى ما فيه رد
فغاب عنها وأتتنا بعجل
فليحكم القاضى لهذى الغادة
من غاب عن أهل له وآل
لغائب حخته متى قدم
فتطلبن من وراثيه ما حصل
حقاً لهذه الفتاة حرراً
بنفى ما عليه في ذى الصفة
لهذه على الذى قد اخترم
عند يمينه لهذا الحادث
ما تدعى في مال ميت رجل

وجدة للأم مهما طلبت
لكن على بيع لداره وأن
وقد أرادت جدة أم الأب
فتسلمن داره ففقيلاً
وقيل للأولى هنا يسلم
وهكذا إحداها مع عمة
والطفل خلقه ضعيف مذبدا
وحيث كانت الإناث طرا
ويستحب كون حاضن الولد
أما الفتى فإنما حضانتها
كابن أخ وابن لعم مخلص
وامرأة قد أنفقت لحمل
فإنها ترد ما كان خلاً
وقيل إن كان بحكم حاكم
وقيل في الذى بلا حكم ترد
وامرأة ترضع ابناً لرجل
تطلب للرباية الكائنة
يحكم بالحساب لا في مال
لكنه يستثنى إذا حكم
وإن يمت في غيبة ذاك الرجل
فإن يكن وارثه قد أنكرا
فإنه يجيء بالبينة
أولا فإنه يؤدى ما لزم
وقيل إن القول قول الوارث
ما يعلمن لها بحق من قبل

وإن تكن أم اليتيم جاءت
فإن للحاكم أن لا يدخلها
وامرأة قد طلقت وتطلب
فهو لها عليه إلا إن هم
وقال بعضهم لها الأجور
وإن رأى عنه مكانا أرخصا
ولا تكون البنت مهما احتلمت
إن كان حيا والد الفتاة
فإنها مع أمها تصير
وإن يكن ريب رآه الصالحا
وما لها أن تخرجن بهم
لو كان في وقت تصير بهم
إلا إذا ما كان دون الحوزة
وإن يكن ليس قريب للولد
وماله ولو بأجر يدفع
وإن يكن ليس له من مال
والمصطفى بالابن للأم حكم
ومن تكن لابنها قد قبضت
خدمته لها بذأ بعض حكم
وقيل لا يستخدم له أحد
وقيل للوالد جبره على
يضربه ضربا بمقدار الأدب
والأم مهما أخذت للولد
فخدمة الابن لديها تحسب
وقال بعضهم يكون الولد

لحاكم البلاد في الرباية
في شأنها ويسكن مهملا
لأهلها كراء منزل السكن
كانوا بيتهما فليس يلزم
لو أنهم في بيتهما يصيروا
فليكثره لهم ليخلصا
إلا مع الوالد حتما ألزمت
وإن يكن صار مع الأموات
إن لم يكن ريب ولا محذور
فمع ولي ثقة قد صالحا
لكسب عيش من بلاد لهم
من غيرها أولى بحكم يبرم
أو دون قصر في مقال مثبت
فيتركن مع أمين في البلد
منه لأنه صلاح يقع
فبيت مال الله ذى الجلال
ما لم تزوج في حديث قد رسم
بمونة من حاكم قد فرضت
وقال بعض لأبيه ما خدم
إلا إذا كان صلاحا للولد
خدمته وضربه إن نکلا
غير مبرح إذا له ضرب
بالفرض من حاكم تلك البلد
من الفريضة التي قد تكتب
عند أبيه في النهار يقعد

وعندها في الليل للتتويم
متهما تنزع منها بعجل
بالبنت فالنزع لذاك ما انقتم
وعند أمها لقد تخيرت
أصلح فهي تجبرن عليه
كذاك أيضاً سائر القرابة
فالحمد لله على أعطا النهي

لأجل تأديب وللتعليم
وإن تزوج أم طفلة رجل
لا إن تزوجت بمن لا يتهم
وقيل في البنت إذا ما خيرت
وكونها عند الأب البنية
وهكذا العكس إذا ما اختارت
وما هنا باب الحضانة انتهى

باب المدد

ومالها من غاية ومن مدد
لو أنها صغيرة تفتقر
أو زوجها قد كان مقطوع الذكر
لا علة لتين عن بعض الأول
له لأجل صغر قد يوجد
مجمولة قد قيل لاستبراء
هذي برىء ما هنا توهم
ثلاثة من أشهر للفارص
إن لم تر الحيض خلاف الأمة
لو أنها لم تر حيضاً قد هبط
حيضاً فلا تزوجن بأحد
أو تبلغ الإياس للنساء
مذهبننا فخذ بذاك واقتفى
هو اختيار ظاهر الديوان
لذاك عام كامل لا أزيد

باب به أذكر أحكام المدد
وتلزم العدة من تطلق
لا يمكن أن تلدن لصغر
والأنثيين وروى القطب الأجل
كذلك الزوج الذي لا يولد
لأنما العدة في النساء
أرحام هذه النساء ورحم
وهي ثلاث حيض للحائض
ولصغيرة وفي البالغة
فقليل لا تعتد بالأشهر قط
وجاء في بالغة لم تجد
حتى ترى ثلاثة الأقراء
والقطب قال ذا هو المشهور في
وذلك القول بلا نكران
وقال بعض العلماء المدد

منه تفوت الزوج عند القائل
لو أمة أو ذات عهد قد وقع
تنكح أو تلقيه منها مكلا
لو أنه يبطنها يخرم
إلى وضوع الحمل فيمن حملا
حتى يضعن حملهن وردا
وربية في أن هذى حامل
عن وقته المعروف والمقدم
وذاك لاستبائها المذكور
في قول بعض العلماء بالأثر
أو أجل إرضاع هناك قد عرض
على الشهر وإياسا جاء
فبالشهور الاعتداد يجعل
تحل إذ بهما تمام العدة
هو احتباس البطن في ذى المرأة
قولا عن ابن الحاجب المشتهر
مدة وضع وهو خمس تحصى
وقد روى أربعة عن ذى بصر
وأنها عند انتهاء المدة
لو بقيت ربيتها كما سبق
زالت وتزوجت بمن أحببت
فأرقت الحليل بالممات
أو كان ذاك من زنى فيها جرى
تحرك البطن بريح أو حبل
وجود حمل وبها تعلقا

لكن بالثلاثة الأوائل
وحامل عدتها حتى تضع
وإن يمت في بطنها الحمل فلا
وتنفق إلى وضوع يعلم
وفي الكتاب جاء أن الأجل
كذلك في الإنفاق أيضاً حددا
فإن يكن هناك شك حاصل
فإن يكن ذاك لتأخير الدم
فلتربص ستعة الشهور
وبعدها ثلاثة من أشهر
وإن يكن ذاك لداء وممرض
فإنها تنتظر الإقراء
فإن تكن إلى الإياس تصل
وقال بعض بمضى السنة
وإن تكن أسباب تلك الريبة
فقد روى القطب لنا في الأثر
لا تنكح إلا بعيده أقصى
خمس من السنين فيما قد شهر
وقال بعض العلماء بسبعة
تزوجن بمن لديه تنفق
وإن تك الريبة قبل المدة
وهو سوا في هذه الحالات
أو بطلاق أو سوى ما ذكرنا
وذاك مهما كانت الريبة هل
أو نحو ذا وإن يكن تحققا

بدون ما خلف هناك قد رفع
عامان عن أصحابنا الأقيال
في ذينك العامين بالتحقق
بأنما الابن هناك سبقا
أبدى تحركا ببطن المرأة
من بطنها من بعد عامين كمل
له حراك فابن أمه استقر
لم يك بالطلاق فيهم حكما
يدخل بها أربعة الشهور تم
نص به القرآن في الأحكام
تمكن منه صفة الولادة
أو أنثياه قطعاً مع الذكر
وقيل للمقطوع بعد فوته
تعمل بالهلال فيما يجرى
للعد من آخر شهر يحصل
فيومها تلغيه في بعض الأثر
تحسب لا تلغى لشيء لو يقل
وذا هو الصحيح عندى المعتبر
أبعد وقتيها على القول الأسد
والعشر في مذهبنا المطهر
وعن فتى عباس المجل
بين عموم آية الحوامل
قالوا به رواه عنهم الأثر
ومالك والجم عن أحبار
ومعظم من علماء الأمة

فلا تحل أبداً حتى تضع
وقيل أقصى مدة الحمل
فيلحقن بزوجهما المطلق
وذاك إن لم يك قد تحققا
فإن يكن من قبل هذى المدة
فإنه لأول ولو نزل
وإن يكن من بعد عامين ظهر
وقال بعض يلحق الأول ما
ومن توفي زوجها لو كان لم
عدتها وعشرة الأيام
وذاك إن كان حليل الغادة
وإن يكن حليلها طفلاً صغر
فما عليها عدة لموته
وان يكن مات بأثنا الشهر
أى ما يجي من أشهر وتكمل
وإن يميت من بعدما الفجر انتشر
وقيل من وقت ثوى فيه الرجل
قال الإمام القطب حينما ذكر
وحامل عنها توفي فالعدد
أى وقت وضعها ووقت الأشهر
وذاك قول قد رويناه عن على
وفيه جمع دون ما تجادل
وآية الموت وصحبنا الفرر
وقد أتى عن فقها الأمصار
كذلك أيضاً عن أبى هريرة

عدتها أن تضع الحمل لما
أجلهن أن يضعن الحملا
ولحديث جاء في سبيعة
بنصف شهر فانت للمجتنى
والفخر قد قال بما قد رسما
بريئة بوضعها فليس من
وإن تك الأشهر تمت وبقي
فليس فيها من خلاف وجدا
وفي مقال قد أتى عن الحسن
بأنها ليست تحل إلا
وقد يرد هذه الرواية
قال أبو عبيدة الحبر العمل
وهو مقال الله في كتابه
وهو الذي قد أخذ الأصحاب
وما أتى في شأن الأسميه
تقيدن آية الحمل
وآية الموت بوضع الحمل
لو أنه قد زاد عن أربعة
ومن توفي زوجها عنها فما
والخلف في السكنى فبعض جعل
وقيل للحامل اتفاق جعل
تأخذه من مال من تخرما
واعتبر الأخير في الوضع متى
فلا تتم عدة للمرأة
وأمة ليست بذات حمل

في الآي جاء من عموم علما
لو كان ذاك في الطلاق يتلى
إذ نفست بعد الحليل الميت
قال حلت فانكحى من رغبا
لأنه يعلم أن الرحما
فائدة تكون في طول الزمن
في بطنها الحمل لم ينزلق
بأنها ليست تحل أبدا
وشيخ سيويه حماد الفطن
من بعد طهر من نفاس حلا
أولات أحمال بنص الآيه
على الذي عن ابن عباس نقل
في آية الوفاة قد أتى به
به وفيه ظهر الصواب
فرخصة من سيد البريه
بغير موت في كلام العالي
تقيدن في المقال العدل
من أشهر وعشره المحدودة
من نفقات أو كساء لزما
سكنى لها وبعضهم يقول لا
لو أنها مميتة وقت الأجل
لأنه مثل ضمان لزما
تعدد الجنين في بطن الفتا
أو تضع الأخير من ذرية
فإنها من بعد موت البعل

بلا زيادة عليها تأتي
فذا هو النصف على التمام
عدتها لا زائد عن تين
فالشهر ثم نصفه لا تعدو
طلقها ليست تزيد فوق ذا
في عدد الطلاق ثم العدة
مسلمة يكون حكم العدة
تبينها من زوجها مستعدة
أو تتكهن غيره من رجل
وبالشهور فبشهر ينقضي
وأربع العشر له تواصل
تكون في طلاقها والعدة
على اتفاق صحبنا أولي الرشد
لها تراث من حليل يصارع
إن يكن المحيض فيها جائئ
ثلاثة من الشهور داركه
لو من رقيق الطلاق آتى
ثنتان لو قد كان من حر سما
ومع علي وابن مسعود الوفي
معتبر في صحة الإفتاء
يرفعه إلى الرسول من مضر
تكون بالنساء هكذا ورد
لم يثبتن في الصحيح المعتبر
ونجل عباس من الصحابة
ولا الكتابية تلك المجرمة

تعتد نصف عدة الحرات
شهران ثم خمسة الأيام
وإن تطلق فبحيضتين
وإن تكن بأشهر تعتد
وزوجها له طلاقان إذا
وقال بعض إنها كالحررة
والكتابية ثلث حررة
وفي الطلاق طقة منفردة
فلا تحل للحليل الأول
وحیضة تعتدان بالحیض
وعدة الوفاة شهر كامل
وبعضهم يقول مثل الحررة
أما الدييات فلها الثلث
وقيل كل امرأة لا يقع
عدتها للموت بالأقراء
وإن تكن صغيرة أو تاركه
والحكم في الطلاق للحرات
ثلاث طلقات وتطليق الإمام
وذاك فيما عندنا والحنفي
فإنما الطلاق بالنساء
وقد روى عن ابن عباس الأبر
إن الطلاق بالرجال والعدد
قال الإمام القطب في هذا الخبر
وقال بالأول نجل ثابت
فلا تبين عند هذين الأمة

إلا بطلقات ثلاث عدت من مسلم حر وأما إن يكن وإن يكن قد مات زوج أمة قد عتقت فلتبين فوق ذا إلى كحرة إذ حرة ذى أمست وقيل بل تتم شهرين فقد قد مات عنها وهي من صنف الإماما فإنها لأبعد الوقتين على خلاف لهم تقديما ومن يطلقها برجعى وقد أو بقيت أقل من ثلاثة وبعد ذاك الحال قد ذاق الردى فإنها تنتقلن في الوقت لأنه مات وتلك الغانية فلو يشا راجعها حتى لقد وفي الذى عن بعضهم قد يرفع لعدة الوفاة بعد هلكته كمثما لا ترجعن الى الورا وإن تطلق أمة لو بائنا لعدة كائنة للحرة وطفلة إن بلغت في العدة بلا بناء لاختلاف الحال ما كذاك ذات الحيض مهما طلقت ثلاثة من أشهر تعد وأمة صغيرة تطلق

وذا كمثل حرة مسلمة من الرقيق فبثنتين تبين ودون شهرين مضت وخمسة أربعة وعشر أيام تلا قبل تمام مالها من عدة وخمسة لأنه حين افتقد وان يبر حمل بها من بعدما ترجع أو لوضعها المبين في عدة الحامل مهما عدما حاضت أقل من ثلاث في العدد من أشهر ان تك كالأيسة من كان قد طلقها وافتقدا بلا بناء لاعتداد الموت في حكمه بدون شك باقيه تأخذ إرثاً منه في هذا الأمد بأن ذي الفتاة ليست ترجع إذ مات وهي لم تكن بزوجه إن يكن الطلاق بائناً جرى فإنها تنتقلن بالبنا وذاك مهما عتقت في العدة تعتد بالأقرا لتم المدة بين الأخير والذى تقديما فأيسست في عدة تحققت بلا بناء عند ذاك يبدو عدتها شهر ونصف يغلق

تبني الى ثلاثة تحققت
فإنها تجددن كما علم
فإن يمت ولم تتمها هنا
أربعة والعشر بالإثبات
فأبعد الوقتين هذى تنتظر
تبني على ما قد مضى من العدد
تستأنفن عدد الشهور
فإنها تستأنفن مطلقا
بدون ما حلف هناك يتلى
برجعة وبطلاق يجري
من جملة فالاعتداد يوجد
يلى إلى انقضاء ما قد لزما
والبعض منها بالشهور جائى
واحدة لكل ما عليها
ثلاثة الأشهر بعد الطلقة
ثلاثة من القروء بالعدد
ولزواج عقدت عليها
تزويجها وفاسد ولا يتم
وتحرم قطعاً إذا ما مست
في الأشهر الثلاثة التى خلت
في العدة النية شرطاً أولاً
تعتد بالأقرا إلى الفوات
أربعة من أشهر وعشرا
جاز ولو كانت خلت من نية
ثم رأت فيها دماً كالعادة

فإن تكن قبل التمام عتقت
وإن تكن قبل المضي تحتلم
ثلاثة القروء من دون بنا
تجددن عدة الوفاة
فإن يبين حمل بها ويشتهر
ومن يطلق زوجة تم يزد
وقيل من طلاقه الأخير
وإن يكن راجعها فطلقا
مس لها أم لم يمس أصلاً
ويحرم عليه قصد الضرر
وامرأة إن لزمته عدد
بحسب الترتيب أولها فما
لو كان بعضهن بالأقراء
وقال بعض العلماء تجزيها
وإن تطلق حائض فاعتدت
ولم تكمل في شهورها السرد
وحسبت بأنه يجزيها
بعد ثلاثة شهور منهدم
يلزمها تجديد تلك العدة
وإن ثلاثة القروء كملت
جاز على مقال من لم يجعلها
كذلك إن في عدة الوفاة
ولم تكمل في الذى قد مرا
وقال بعض العلماء إن تمت
وإن على حد الإياس زادت

صلت وصامت في مقال رسما
ومالها تلغيه لو قد وصلت
فلنتركن للصوم والصلاة
وقوله سبحانه واللائى
فإن معناه الأولى لا يأتى
ومن يقل بغير ذاك قالاً
فجعلت عدتها بالأقراء
يأتى بوقت تلكم الأقراء
فإن تكن تزوجت بما ذكر
إذ ليس من بعد الإياس أصلاً
وإنه إن مسها على كذا
لا سيما إن كان يأتها الدم
وإن يكن ما مسها تجدد
وإن تكن ثلاثة الأشهر قد
جاز على مقال من لم يجعل
إلا بان هذه بنية
والمستحاضات فتلك تحسب
حيضاً فإن تمت ثلاث حيض
ورجل من زوجتيه طلقا
وعين من طلق منها ما علم
فليعتددة عدة الوفاة
والقطب قال الحق أنها
والخلف في العدة قيل لا تصح
فمن تربص بعد موت الزوج
وبعد تطليق بدون نية

وقيل ما للحيض حد علماً
تسعين عاماً أو عليها قد علت
العتقة حكم الحيض الآتى
يئسن من حيض من النساء
لهن داء الدم بالبتات
من طلقت بعد إياس حالاً
والدم يأتى كان مستمراً
كحالتها قبل إياس جائى
فباطل نكاحها لا يستقر
حيض ولو كان عليها حالاً
فهى حرام أبداً فلينبذا
بغير أوقات قروء تعلم
بعد تمام أشهر تعدد
تمت بأقراء لها كما تجد
للعدة النية شرطاً منجلى
جاءت ولكن أخطأت ما تمت
أيام ترك لصلاة تجب
تزوجت بمن به قد ترتضى
واحدة إذ بالطلاق نطقاً
حتى توفي بعد ذاك واخترم
وعدة عن الطلاق الآتى
لعدة الوفاة يعتددة
إلا بنية وقصد متضح
إلى انقضاء العدة والخروج
تعقدها في نفسها للعدة

فمالها التزويج أو تعتدا
 لأجل فرض عدة فلا تتم
 وإن نوت من وسط من عدة
 وبعضهم رخص أن تزوجا
 ولو بدون نية كما إذا
 أو غير تطليق فيخرجنا
 قال ابن يوسف الإمام الكامل
 لأنها العدة للنسوان
 لأنها استبراء حال الرحم
 إذا تقضى القدر المحدد
 فهي كفيل نجس في الصفة
 قال وإنها تقوت البعلا
 بينهما إذا تقضى القدر
 وقيل تستأنفها إن لم يكن
 وهو اختيار ظاهر الديوان
 والزوج إن كان لها قد أخبرا
 فإن أمينا فكمثل الأمتا
 وإن يكن في القول لمن يؤتمن
 وقيل تستأنف ما قد ذكرنا
 ولا تصدق الفتاة في انقضا
 في دون عشرين من الأيام
 وذلك مع معتبر الأقراء
 فمع تمام ثالث الحيضات
 لو لم يكن في ذلك الوقت حصل
 فما عيها بعد أخرى الحيض

بنية قبل اعتداد تبدى
 عدتها إلا بقصد منبرم
 فحسب من يوم تلك النية
 إن كان وقت الاعتداد خرجا
 تنوى اعتدادا لطلاق نفذا
 خلاف ما قد كان تنوينا
 إنى بهذا القول أيضا قائل
 عبادة معقولة المعاني
 وذلك موجود بلا توهم
 لو دون نية لديها تعقد
 يكفي لظهر لو بدون نية
 ويقطع الميراث أيضا أصلا
 لو دون نية لذاك تصدق
 شهودها في ذاك ممن يؤتمن
 حكاك قطب العلماء الأعيان
 بفرقة أو بطلاق صدرا
 من الشهود قوله إن بننا
 فكشهود لم يكونوا أمنا
 من حينما كان لها قد أخبرا
 عدتها إن قالت الوقت مضى
 وتسعة تمضي على التمام
 بالحيض لا بالطهر للنساء
 فإنها بانث من العمدات
 لها سوى طهرين عن بعض الأول
 تنتظر الطهر إلى أن ينقضى

فإن في التسعة والعشرين
مع من يرى أن أقل الطهر
وذا المقال فهو الصحيح لو
وإن يكن آخر طهر طلقا
إذا تقضى تسعة مع شهر
وذا رجعة تقول حضت
أو حامل أو عدتي قد انقضت
كذلك في مسألة العشرين
فليحكم بقولها وليقبل
وهكذا في أول والمرجعة
كذلك في جواز وطء البعل
وغير ذا من كل حكم غيرا
كذلك أيضاً كونها في العدة
ما لم بين خلاف ما قد تذكر
ومن يطلقها الحليل واحدا
فمكثت بعد طلاقها سنة
فمات من طلقها فزعت
فإنها وارثة للرجل
إن هي ماتت في خلال المدة
مستحب الأصل وإن أقرت
فليس من إرث إذا لها سمع
أو رجل وامرأتان شهدوا

ثلاث حيضات إلى طهرين
عشر وحيضها ثلاث تجري
هناك أقوال سواء قد رووا
فإنها في الانقضاء تصدقا
من حينها لا دون هذا القدر
أو أنني طهرت أو أسقطت
تصدقن بلا يمين فرضت
والتسع تقبلن بلا يمين
شأن تزويج بغير الأول
والنفقات هكذا والمتعة
إن لم يكن طلقها من قبل
بطهرها وحيضها إذا جرى
أو أنها قد خرجت من مدة
فإن بين فالقول منها يهدر
أو اثنتين بتهال لا زائدا
أو زائدا عن سنة مبينه
عدم انقضاء عدة فيها أرتمت
في الحكم وهو الإرث منها قد يلي
ويدعى عدم انقضاء العدة
هذي الفتاة بانقضاء العدة
أو شهد العدلان فيما قد وقع
بقولها لقد تناهى العدد

احكام المـدـد

رجعية ولم يكن قد أغلقا
إلا إذا أمر لها قد أزججا
لها غما في ذاك من تحريج
أن يرجعن لوصلها وتأنسا
وهكذا عن زينة تمتنع
وغير ما قلناه من أسباب
ولا تشـاربـه ولا تـؤاـكل
إلا إذا ما كان باسـتـئـذان
من كل زينة وطيب يقع
إلا لأمر لا تلاقي منه بد
لأنه علامة الأـهـزان
أو خاتماً ولا سوارا حالا
حمامها تمنع والدخول
بالطيب كل ذاك عنها يحجر
كذلك الحنا له لا تصب
في رأسها والطيب منه يظهر
وحررة أو أمة مقهوره
لها حليل مسلم عنها هلك
ولو أبت منه وصارت تنفر
عليه أنه احتسى للمـدـم
لها يجوز قبل حكم أبرما
لأجل ذا جاز وبعض قال لا
فقال بعض ما عليها أن تحد
لامرأة عنها الحليل يصرع

وإن من زوجته قد طلقا
غما لها من بيتها أن تخرجها
ولم يكن بد من الخروج
وتظهر الزينة للزوج عسى
وبائن من الخروج تمنع
كالكمـل والسواك والخضاب
إلا إذا كان لعذر حاصل
وهكذا لا يتداخـلـان
ومن توفي زوجها فتمنع
وما لها الخروج من حيث تحد
وتلبس السواد في الألوان
وما لها أن تلبس الخـلـالا
ولو نحاساً ثم من وصول
وما لها تطيب تبخر
أو تمتشط بدهنها المطيب
وكتـم وكل ما يختـمـر
كبيرة تكون أو صغيرة
وهكذا مشركة إذا ترك
فإنها على الحداد تجبر
وزوجة المفقود مهما يحكم
جاز لها ترين كمثـلـمـا
اذ عن يقين موته ما حصل
كذلك في المشركة الخلف ورد
وعدم الزينة فهو يشرع

والقصد من ذلكم الإبعاد وإن تك احتاجت إلى احتمال جاز لها ليلاً ولكن تمسح والمنع في الحديث محمول على لأنها النهار وقت الروية لو أنها لم تقصد الترتينا لأنه ليس به من روية وقد أتى في خبر منقول وبالنهار عنك فامسحيه والنووي قال إن الأولى لو أنها قد خشيت على البصر تمسحه وقت النهار وذكر لو أنها قد خشيت إذا حجر وعنه جاز للفتاة إن تكن وهو مقال الشافعي الجليل ولا يحل لفتاة أن تحد فوق ثلاث من ليال واستدل أن تترك زينتها وتعتزل وفي رواية يجوز ما سمع سبعة أيام وغير الوالد قالوا ولو صح الذي هنا ذكر من العموم خارجاً لا يدخل ومن يطلق حائضاً غيباً بعد مضي تسعة عشر يوماً وذلك مع معتبر الأقراء

عما له الفتاة قد تراء في عينها لمرض في الحال ذلك في النهار حين تصبح وقت النهار فهو فيه حظلاً فمنعوا فيه وقوع الزينة وقد أبيح الليل أن ضرنا فالامتناع من ظهور الزينة قال اجعل كحك وقت الليل وهو صريح في الذي نحكيه أن تترك كحلها لوليلاً فإن تكن قد غفلته لضر روية بالمنع أيضاً في خبر مالك بالإطلاق ما كان ذكر خافت بما لا طيب فيه يجعلن مقيداً ذاك بوقت الليل على سوى الحليل لو أبا ولد منه على أن الفتاة لا يحل حزناً لتطليق ونحوه حصل لها لموت في أبيها قد وقع ثلاثة الأيام دون زائد كان خصوص الأب في هذا الخبر لكن ذاك مرسل أو معضل بأنه من إرثها لا يقرب يوماً لما علمته تبيناً بالحيف لا بالطهر للنساء

إلى ثلاثين على التمام
وذلك قول قد غدا مختارا
كذا روى القطب الإمام المرتضى
بان بقولها بتلك المدة
فعدم الخروج أصل المرأة
فإرثها ليس بحرمة متضح
تحسب من عدتها فلتهملا
تطليقها وهي بحيضها النكد
في حيضها ثم يطلقننا
حيضا لها أو كان طهر أو نقا
قدمها في غسلها إن تأتي
مطهر. يباح للنساء
قد كان من توارث بينهما
وذلك عند الأكثرين قالا
كالعجز عن مسيه لداء
حتى لها وقت صلاة غبرا
إن أفرغت ماء غويق الراس
تفوت من طلقها وتبرا
أن خرج الوقت المسيس حلا
حاضت لحيضتين ثم ارتفعما
تنكح زوجا غيره من الملا
أو تبلعن حـد الإياس الآتي
ثلاثة ميقاتها المقرر
للحمل تسعة إلى أن تفنى
إلى تمام عامها المقرر

أو بعد تسعة من الأيام
مع من يرى أقراءها الأطهارا
مع صاحبنا كمثلا لنا مضى
إلا إذا عدم انقضاء المدة
وان تكن قد دخلت في المدة
من ذلك إلا بدليل قد يصح
وحيضة قد طلقت فيها فلا
ببدعة مقصودة كأن عمد
أو بالطلاق يتهاوننا
على مساواة لديه وافقنا
وبمرور يدها من تحت
من حيضة ثالثة بماء
تفوت من طلقها وزال ما
وأصبحت لغيره حلالا
والترب كاف عند عدم الماء
إن لم تكن ضيعت التطهرا
وإنها تفوت مع أناس
وقال بعض بتمام الأقر
وبتهاون بغسلها إلى
وامرأة بعد طلاق وقعا
وقد دنا إياسها ففيل لا
حتى ترى ثالثة الحيضات
فتتعمدن بعد ذلك أشهرها
وقال بعض تتربصنا
وبعدها ثلاثة من أشهر

ولتتزوج بعد ذلك من تحب
من بعد حيضتين غالف كما
كذلك إن حاضت لحيضة ولم
قاربت الإياس في ذا الأمر
وإن تكن من قبل تطليق جرى
لو مرة واحدة ولم تحض
فقال بعض تخرجن بالسنة
وهي ثلاثة القروء أو تصل
ومع بلوغها الإياس تقعد
وإن تحض قبل الطلاق ثم لم
أو كرضاع إن هذى تنتظر
حتى يزول السبب الذى منع
وما أتاه الحيض في ذى الآونه
وإن يكن بعد الزوال قد أتى
وقيل عدة التى قد ترضع
لو أنها قد مكثت سنيها
وقيل إن المرص تأخرا
ومن تكن عادتها في السنة
فهذه عدتها لا تنقضي
أو أنها بعد إياس يبدو
وحامل تفوت زوجاً مطلقاً
وقيل بل بوضعها للثاني
وبوضوع آخر من الولد
والقطب قال آخر القولين
لأنما العدة في النساء

وهكذا إذا الإياس ما قرب
قلناه فيما قبلها تقدا
تأت لها ثانية ثم انصرم
أو لم تقاربه الخلاف يجري
كانت تحيض كل وقت قدرا
من بعد أن طلقها ذا ورغض
وقيل لا بل بتمام العدة
إياسها لو وقتها قد يستطل
ثلاثة من أشهر تحدد
تحض بعيده لداع كسقم
ثلاثة من القروء لتمر
لحيضها فإن يكن هذا ارتفع
فلتكلن من زواله سنة
فتعملن منه بما قد ثبتا
ثلاثة من القروء أجمع
فإنها لا تخرجن يقينا
فسنة من وقت تطليق جرى
ليس يجيها غير ^{الحيض} مرة
إلا إذا حاضت ثلاث حيض
ثلاثة من أشهر تعدد
بوضعها أول ابن زلقا
إن كان في حملها اثنان
حل لها التزويج من أى أحد
عندى هو الصحيح من هذين
كمثلما قدمت لاسقبراء

فتلكم الحامل للثلاثين
فإنها في عدة لعدم
وتذهبن عن زوجها المطلقه
وأصبحت لغيره حلالا
وقال بعضهم تفوته بما
بأن يصب فوقه سخيها
وقال بعض لا تحل أصلا
أما غوات البعل فهو يحصل
وقيل لا تحل أو تفوت قط
وإن تكن قد ولدته غيرما
ثلاثة من القروء أو أجل
وإن يموت في بطنها الابن ولم
فالخلف هل يجوز إدخال يد
ويخرجن لسبب الضرورة
وصحح الأول قطبنا الأبر
بأنه يجوز للمرأة لا
وقيل للمرأة جاز والرحم
وإن يكن في بطنها الابن صرع
خشية أن تموت أمه ولا
دوا لكي تسقطه خشية أن
وقال بعض إن ما قد ذكرنا
وإن تمت والابن حي قيل لا
وقال بعضهم يشق البطن
وامرأة تعسرت وما حضر
فليعصروها بردا يخالف

ما لم تضع لآخر الابنين
براءة قطعاً لذاك الرحم
إن أسقطت لمضغة أو علقه
لا دون ما كان به قد قال
ليس يذوب إن عليه صب ما
في الكف لو ذاك دم يرونها
إلا بما مصورا تدلى
بمضغة علقه إذ تنزل
إلا إذا مصورا منها هبط
مصور من بطنها قد ارتمى
ثلاثة من أشهر لها جعل
يخرج وأشرفت على حال العدم
إليه لو من أجنبي أبعد
أو إن تلك غملة محجوره
وفيها قول غير ذاك قد أثر
لرجل ولو أجاد العملا
من الرجال لضرورة تلم
فلا يجوز أن يقطعن قطع
يجوز فيما قيل أن تستعملا
يكون فيه غيره قد استكن
فكله لم يك شيئا حجرا
بشق بطنها لكيما يفصلا
إن هلكت وينزعن الابن
لها سوى أجنب من البشر
ما بين طرفيه يقول الواصف

وفوق حمل يضعوه مـ
وجائز أن تدخلن القـ
إلى الوعا لتخرجنه متى
وتدهنن يدها إن أدخلت
وليس من بأس بان يباشرا
وما له يباشرن للعورة
وقيل بل يباشر العورة في
إن لم يكن من ذاك بد جائزي
وبعضهم للأجنبي وسما
والرحم المذكور قبله ولا
وامرأة في عدة تختـ
فيجعل الطيب لها مع الكفن
فإن حكم ذلك الحـ
وامرأة في بيتها تعتد ما
تعتد فيه لتمام العدة
وفي الكتاب قال لا يخرجنا
وهو الزنى وهكذا إن شئت
وجاز للميتة الخروج من
لكنها ليست تصلى إلا
إلا ببيتها فبيتها غدا
ويأمر الولي للصبيـ
لا تلبسن الحلى كالمعصفر
كمثلما بالطهر والصلاة
وهكذا ذات الجنون تؤمر
كمثلما ذكرت في الصبيـ

يلى لصدر يحزموه حزما
يدا تسوى الابن مما عن له
لم يسهل الأمر سوى بما أتى
لها ولا جناح فيما فعلت
محرمها إن أمرها تعسرا
لو احتست لجرعة المنية
ما خيف عنده حصول التلف
وذاك عند عدم النساء
إتيان ذاك إن يكن قد وقعا
تحرم بالفعل الذي قد فعلا
أى عدة من الوفاة تلزم
ومن حنوط هذه لا تحرم
قد زال عنها بممات بادي
له بأن يخرجها ويرغما
فتخرجن إن لم تكن من رجعة
إلا إذا فاحشة فعلنا
له وأذت وله قد ألت
بيت لها لأجل داع كان عن
ببيتها ولا تنام أصلا
موضع حبس لبلوغها المدا
بأن تحد في زمان العدة
ولا تبخرن ولا تعطـ
يأمرها وسائر الطاعات
بأن تحد لحليل يقهر
إلى تمام مدة للعدة

باب الطلاق

أحكامه واسعة النطاق
في لغة للعرب العرباء
ما بين زوجين وقد عقدة
قرره الشرع بلفظه الجلي
قال إمام الحرمين الأقدم
فمنه مسنون ومنه ما حرم
يندب والكل بنوعه سما
وهو الذي يوقعه في حيصة
أو مرتين هاهنا يأتيه
يلفظ للطلاق أو زيادة
لزوجيه بغير داع قد أتى
ورغبة منها وحسن العشرة
منها مع الشقاق حين يصدر
قيل يكون واجباً محتوماً
زوجته من بعد ما تم الأمد
وهي التي لم تك بالعفيفة
يريدها لنفسه ويقبلاً
مؤنتها لما يحسن من ثقل
بعدم التكريه للطلاق
فهو طلاق واحد يقرر
غذا هو السنني مهما وقعا
في الطهر عن جماعها فلا ينل
ولا يمس فرجها قط بيعد

باب به أذكر للطلاق
وإنه حل الوثاق الجائي
وهو بمعنى الشرع حل عصمة
وذلك الطلاق لفظ جاهلي
روى لنا القطب الإمام العلم
إن الطلاق لهو أنواع علم
ومنه مكروه وواجب وما
أما الحرام غطلاق البدعة
كذلك في طهر أتاها فيه
أو زائداً بلفظة واحدة
وذلك المكروه تطليق الفتى
مع استقامة لحال المرأة
وواجب الطلاق فهو صور
إذا رآه الحكماء غيما
ومنه تطليق ولي المفتقد
والندب فالتطليق للحليلة
وجائز وهو إذا ما كان لا
ولا تطيب نفسه أن يحتمل
فصرح البعض من الحذاق
أما طلاق السنة المعتبر
يكون في طهر به ما جامعها
فمن يشا طلاقها فليعتزل
بذكر في فرجها أو في جسد

لباطن من غرضها وما ظهر
فإنه جميع هذا ينبذ
إلجماع كان في الفرج الوضر
أجمعه من قبل حيض يطرا
تم ليطلق بعد ما قد ذكرا
تغسل من حيض لها ومن درن
طلقها بعد وبث حبلها
طهر الطلاق عقب الغسال
أخرى دهاها هاهنا بطلقة
إن شاء ذا ولم يكن مبالي
تزوجت بمن تحب في البلد
حلت لأول بلا تواني
فإن ذا مذهب بعض صحننا
وقال بعضنا ومالك العلم
أن لا يكون ملحقاً في المدة
قال وذا هو الصحيح عندي
تحسب من أول تطليق وجهد
تحسب من آخر تطليق بدا
تطليقتين أو ثلاثاً أو أجمل
عنه النبي المصطفى وقد حجر
شهرأ وبعده الطلاق يجعل
فبعد شهر يفعل المذكور
يوقعها كمثلاً قد مرا
إن شاء أن يتركها ويرفضا
ويجعل الطلاق بعد الغسل

ولا يغيرها ويترك النظر
وما له أيضاً بها التلذذ
وقيل ما عليه من شيء حجر
وقيل بل يعتزلن طهررا
حتى تحيض هذه فطهررا
تطبيقه واحدة من بعد أن
فإن يشا تطليقة أخرى لها
إن غسلت من الحيض التالي
ثم إذا ما اغتسلت من حيضة
ثالثة من عقب اغتسال
ثم تحيض حيضة فإن ترد
فإن يطلقها الحليل الثاني
قال الإمام القطب ما قال هنا
ولأبي حنيفة أيضاً رسم
بأن من شرط طلاق السنة
لها طلاقاً آخرأ بقصد
وذاك مبنى على أن العدد
وقال والصحيح أن العددا
وإن يطلقها بطهر قد حصل
فهو طلاق بدعة وقد زجر
وغير حائض لها يعتزل
فإن يشا تطليقة أخيره
وهكذا إن شاء بعد أخرى
وقال بعض يعتزلن الحائض
في حيضها فقط لا من قبل

وغير حائض تطلقنا متى يشاء طلقها بدون ما وحائض من بعد ما أن تغسلا ولو تقضت مدة من طهرها وقيل ذا في أول من طهر وجاء لن يندم من قد طلقا ومن يقل لحائض من زوجة غذاك غير واقع فيما نرى فتغسلن وقيل في الحين يقع وهكذا إن قال قد طلقتك وطلق لسنة أتت لك في ذلك في الحين وبعض العلماء حاضت وبعد طهرت فيقع أى كلما قال من الطلاق وأحسن الطلاق أو أعده فكطلاق سنة وقيل بل وغير مدخول بها يطلق إلا مع الحيض كمثله الحامل حتى ولو بها دم تفجرا ومن يطلق في محيض المرأة إن كان قد يدري بحيض نزلا فإن يتب راجعها وطلقا وذلك الطلاق في المحاض لقول خير الخلق لابن عمر يردهما ويمسكها إلى

من أول الشهر إلى أن يفنى عزل بشهر قبله تقديما طلاقها في قول بعض من خلا بدون مس كائن أو شهرها لحائض أو أول من شهر لسنة عن بعض من قد سبقا إنك طالق طلاق السنة حتى تحيض الخود ثم تطهرا من حينما لذلك اللفظ قطع للسنة الغرا الخلاف قد حكى تطليقتين أو ثلاثا فيقع يقول في هذى الفتاة كلما لها طلاق أو يتم أجمع ثنتين أو إلى ثلاث راقى أخيره أجوده أفضله في الحين واحد طلاقها انفصل في كل وقت عنده يتفق طلاقها في كل وقت حاصل لأنه لا حيض مع حمل يرى فإنه عاص لرب العزة فيها وبالعمد الطلاق أرسله لسنة كمثلهما قد سبقا في مذهب الجمهور منا ماضي إذا وقع الطلاق في حيض جرى أن تطهرن من حيضها وتغسلا

ثم تحيض ثم تطهر ————
وإن يشأ طلقها من قبل أن
قالوا فأمره له يراجع
لأنما الرجوع في الوثاق
بحيثما الرجعة لا تكون
وبعضهم يزعم أن لا يقع
لما أتى في خبر كل عمل
وأمره بردها قد أشعرا
والقطب قال هذه المراجعة
لأنما الأمر مع التجرد
وأنه يجبر أن يراجعها
قال بذاك مالك المحقق
زوجته في حيضها ويمتنع
فالحاكم العدل عليه يحكم
قال فتى الحاجب إن هذا أبى
وإن أبى من ذلك الحال ارتجع
وأشهب يقول ما لم تطهرن
وقيل إن النهى عنه بادي
والشافعى قال أيضا وأبو
وإن ذاك الأمر للنبدب عرف
والقطب قال الرد شيء قد يجب
والعقد للترويج والمراجعة
وقد عصى من زوجه قد طلقا
بكلمة أو كلمتين قال
لأنه خالف أمر السنة

فإن يشأ مع ذاك يمسكنا
يمسها فإذا هو الذى يسن
يدل إنما الطلاق واقع
عندهم فرع على الطلاق
إلا إذا الطلاق قد يبين
في الحيض تطليق ولو قد أوقعا
ليس عليه أمرنا رد بطل
بأن ذاك لم يكن معتبرا
واجبة على الذى قد أوقعه
يكون للوجوب فى المعتمد
إذ أبى من ذلك وامتنعا
وقال مبارة من يطلق
من بعد ما طلقها أن يرتجع
برجعة وذاك شيء يلزم
أجبره حاكمنا وأدبنا
عليه حاكم البلاد لا يدع
من ثالث الحيضات هذا يجبرن
مخافة من طول الاعتداد
حنيفة بأن ذاك ينبدب
وذاك قول لجماهير السلف
لكن بلا جبر عليه وأدب
يصح لو فى حيضها قد أوقعه
أكثر من تطليقة إذ نطقا
لو أنه من قبل أن ينالا
وقال بعض ليس من معصية

إلا إذا كان ثلاثاً طلقاً
وقال في الثنتين بالتكرير
ومن يطلق زوجة وما قصد
فإنه يحكم بالواحدة
فاللفظ محمول على أقل ما
لأنما واحدة الطلاق
وبالثلاث بعض قومنا حكم
وحملوا اللفظ على أجل ما
وفي الطلاق بالثلاث إن وقع
كقوله أنت ثلاثاً طالق
كأنت طالق وأنت طالق
فبعضهم ألزمه ما عقداً
وهو مقال الظاهرية الأول
قالوا ولو كبر شخص مثلاً
وقال في تكبيره الله
لم يجزه ذلك أو يكبراً
حجتهم ما جاء في القرآن
وبعد ذا بالطلقة الثالثة
قالوا ومن يطلق للمرأة
تطليقتين فهو مرة لقد
وما روى عن ابن عباس الأجل
ثم أبى بكر وفي سنين من
وما روى أن زكاة لقد
في مجلس بلفظة واحدة
قال له راجع لها فإنما

بمرة واحدة وأغلقاً
وفي الثلاث قد عصى باريه
واحدة ولا ثلاثاً في العدد
عليه في مذهب أهل الدعوة
عليه يصدقن لما أبرما
هي التي تثبت في الإطلاق
عليه وهو لاحتياط قد علم
عليه يصدقن إذ تكلماً
بمرة واحدة خلف رفع
كذلك إن في نطقه قد فرق
وأنت طالق بذاك ناطق
والبعض لم يلزمه إلا واحداً
وغيرهم رواه قطبنا الأجل
على الذي مات وقد ذاق البلاء
أكبر أربعاً كذا أتاه
أربع مرات كما قد أثرا
من إنما الطلاق مرتان
جاء مصرحاً بنص الآية
بلفظة الثلاث أو بلفظة
طلق أي واحدة ولم يزد
أن الطلاق عهد صفوة الرسل
خلافة الفاروق واحد زكن
طلق زوجته ثلاثاً بالعدد
وأن خير الخلق في الرواية
ملك طلقة وذلك علماً

فكما رواه القطب في المأثور
أن حديثا لابن عباس الأبر
ما إن رواه غير طاوس فقد
مجاهد ثم عطاء الأكرم
عنه بأنه عليه يلزم
وأن ذلك الحديث الأول
وهم من الراوى الذى قد أخذ
عن ابن عباس عليم الأمة
بأنما طلاق البنات
بأنه يردّها إلى السور
كان الطلاق عهد صفوة الرسل
وستنتين من سنين عمر
فإنه واحدة قد يجعل
سليل خطاب الأجل المرتضى
ما لهم فيه أناة تجعل
ذاك غامضا بدون نقض

فليس إلا واحد تحقّقا
يسبق مس أم يكن لم يسبقا
قد كان رأيا في الزمان الأول
قولا لبعض العلماء أرويه
وقال بحر الأمة الخبر الفطن
أو باثنتين في مكان عانا
حتى ولو واحدة فواحدة
ولم يكن مس هنا تقدّمه
كانت طالق ثلاثا عدده

وأول القولين للجمهور
قال وقد أيد ما لنا ذكر
ذاك الذى في أول لنا ورد
فقد روى نجل جبير العلم
وعمرو دينار كذا غيرهم
ما كان قد طلقه وأرسلا
أى ما روه في ركاة فذا
والوهم من إسحق عن عكرمة
وفي ركاة روى الثقات
لا بالثلاث فلذاك أمرا
قال فتى عباس الخبر الأجل
ثم أبى بكر الرضى الأطهر
كل طلاق بالثلاث يرسل
قال فقال بعد ما كان مضى
بأنما الناس لقد تعجلوا
قال فلو إنا عليهم نمضى

وان يكن من قبل مس طلقا
وقال بعض يلزم من مطلقا
والقطب قال إن هذا القول لي
حتى اطلعت بعد ذا عليه
وهو مقال قد أتى عن الحسن
إن كان قد طلقها ثلاثا
أى واحد يلزمها ما عدده
وإن يطلقها بغير كلمه
فذاك لا يكون إلا واحده

فإنها معه بطلقتين
له طلاقها إلى أن يعلمها
طلاقها إذا له يوماً فعل
مضى الطلاق مطلقاً ولا يرد
طرسي إليك ولديك ثبتاً
فأنت مني طالق يا دعـد
أنك مني طالق للسـنة
من أول الحيضات لما شعرت
فمن يشا طلاقها في الغيبة
يطلقنها لاعتداد يجري
طلاقها في يدها الزوج وضع
لمدة معلومة قد أغلقا
على الطلاق مثلها يصير
من طلقة واحدة إذا جرى
أو غيرها من صحبه ورفقته
فقل ذاك واقع كما فعل
إن كان لم يأمرهم بالزائد
فأنت مني طالق في حينك
أحرى بلا زيادة تحقق
ثلاث طلقات عليه أجمع
عليك تطليقي فطالق لك
عليه طلقات ثلاث تحتـم
منه وثانيهن في التحقيق
وثالث الطلقات إنما حصل
هذا بدمع لذهب زينب

فإن بها يعقد بعد حين
وامرأة غائبة فالزوج ما
بأنها في حالة له يحل
وإن يطلقها على غيب فقد
وقيل يكتبن إليها إن أتى
فحضت ثم قد طهرت بعد
ورجل ينطق للحليلة
تطلق منه طلقة إن طهرت
وإن تغب آيسة كالطفلة
فإنه في أول من شهر
ولا تطلق نفسها من قد رجع
بمثل تخيير لها أو علقا
في الحيض والنفاس والأمور
وما لهم يطلقوا بأكثر
وجاعل الطلاق عند زوجته
فطلقوا تطليقتين أو أجـل
وقيل لا تكون إلا واحدة
ومن يقول كلما طلقتك
وبعده يطلقها فتطلق
وقال بعض العلماء تقع
وإن يقل ذا الزوج كلما وقع
وبعد ذا يطلقها فتلزم
فأول الطلقات بالتطليق
بالطقة الأولى التي لها فعل
بطلقة ثانية فليسكب

وإن يقل لها ثلاثاً طالق
فإنه من بعد ما قد قال
كذلك مهما قال أنت طالق
فإنها تطلق بالثلاث
أما مع الله فإن لم يقصد
ومن يطلق زوجة فقـالـا
وبعد ذا قال لشخص آخر
فإن ما أبدى لنا من قولته
كذلك إن قال إذا فعلت
وكرر القول ثلاثاً قـيـلـا
وقال بعض العلماء تبين
وإن يقل متى أنا لم أقم
فأنت طالق فقام حينما
فذلك الطلاق ليس واقعاً
وإن توانى قدر ما يقوم
وأنت أمس طالق فتطلق
كذلك أنت طالق في أمس
واليوم أنت طالق وفي غد
وأنت طالق غداً أو إن أتى
إذا أتى يوم غد كما ذكر
فإن عنى الماضى من الشهرين
وإن يكن عنى به المستقبل
ولنت طالق بكل سنة
عند تمام كل عام حقاً
وقال بعضهم تبين بمضي

بدون أو أو تسبق
طلاقه يكون لا محالاً
وأنت طالق ثلاثاً ناطق
عليه في الحكم بلا إنكاث
تعدداً فواحد لم يزد
لرجل طلقت زوجي حالاً
مثل الذى مع أول قد ذكرا
عندهما نرده لنيتيه
كذا فمنى أنت قد طلقت
واحدة تكون مثل الأولى
بذلك التكرار إذ يكون
من مقعدى ذا يا فتاة الهيثم
تم كلامه وما تلعثما
إذ قام بعد قوله صارعا
فها هنا طلاقه محتوم
في حينه ذلك حين ينطق
واليوم حكمه بدون لبس
تطلق في اليوم بلا تردد
غد طلقت فالطلاق ثبتاً
وطالق في رمضان أو صفر
صار الطلاق واقعاً في الحين
فيقع الطلاق حين دخلا
واحدة تلحقها من طلبة
إن ردها من بعد ما قد طلقا
أربعة من الشهور تنقضي

فإن تكن بغيره تزوجت
 فرجعت إليه قبل أن تتم
 ففي الوقوع للطلاق اختلافا
 وإن يقل إن أنت قد حدثت
 أو قد أكلت كل ذا الطعام
 ففعلت بعضاً من المحدود
 وإن يقل إذا لبست غزلك
 فأنت منى طالق فلبسا
 تطلق منه مثلما إن عجنت
 وبعد ذا أعطته من قد جعلاً
 وإن يقل إذا أنا اقتضضتك
 فاقترضها بأصبع فتطلق
 وطالق إذا أنا أكلت من
 فوهبت ذاك الطعام بعد له
 كذا الركوب واللباس وصفا
 وإن يقل طلقت هند نصفاً
 فهما هنا ثلاث طلقات لزم
 وإن يقل ثلث طلاق طالق
 وإن يقل أربعة الأنصاف من
 وإن يقل خمسة أنصاف فتم
 والنصف من تطليقتين بهما
 وإن يقل ثلاثة الأنصاف
 والبعض والجزء كذاك الشطر من
 وإن يقل طلقت منك البدنا
 وليس في العكس طلاق يقع

في سنة ثانية وابتهجت
 لها ثلاث من سنين تختم
 أوقعه بعض وبعض قد نفى
 بذا الحديث أو كذا عملت
 فأنت منى طالق حذام
 فلا طلاق كائناً للحدود
 يا هذه أو إن أكلت خبزك
 من غزلها بعضاً أتيح في كسا
 ويبيديها الخبز أيضاً كونت
 في ذلك التتور ثم أكلا
 فأنت منى طالق في وقتك
 وقيل لا طلاق في ذا يصدق
 طعامك الذي لديك اعرفن
 فلا طلاق ها هنا إن أكله
 وكل ما عن ملكها قد انتفى
 تطليقة ثلثاً وسدساً بوفى
 لأنما الطلاق ليس ينقسم
 أو نصفه فواحد مفارق
 تطليقة فطلقتان تلزم
 ثلاث طلقات عليه تنقسم
 ثنتان من طلاقته قد لزم
 من طلقتين فثلاث وافي
 طلاقها فذاك واحد زكن
 لا اسمك فالطلاق واقع هنا
 كذا بشرح النيل عنهم ترفع

قولا وهاك قوله كما ترى
يا هذه وقد تركت جسمك
وذاتها دل عليه اسمها
بأنما نصنفك منى قد طلق
أو شعراً أو ليد أو فرجك
منها فلا طلاق فيه ينفع
كذاك إن طلق ريقها الرجل
أو ساعدى أو أصبعى قد بترك
ذاك به وقيل لا طلاق حل
فلا طلاقها هنا بلا جدل
ولي خيار فالطلاق سابق
أو زائد حين الخطاب دارا
إن لم يكن عنى بذاك زائده
وقال للأخرى هناك ناطقا
بقدر ما في تلكم الاولى صنع
واحدة على الجميع لزما
فكل خود طلبة تعانى
تطليقتان فوقها تجتمع
فبثلاث بانث الإنث
من ذاك طلقتان هذا حكمها
تطليقة أو قبلها فى عدها
بذلك المقال عن يقين
ها فطلاق واحد تحتمل
منه بطلقات ثلاث تحسب
أو كله فواحد لا يثنى

والسالى شيخنا قد ذكرنا
من قال للزوجة طلقت اسمك
فالاسم لا يطلق لكن جسمها
وإن يكن قال لها حين نطق
أو أننى طلقت منك ثلاثك
فطالق وإن يطلق ما انفصل
لو أنها ردت بعد واتصل
وإن يقل نصفى قد طلقك
فإنها تطلق إن كان اتصل
وإن يكن ذلك منه منفصل
وإن يقل أنت ثلاثاً طالق
وإن بأصبعين قد أشارا
وقال أنت طالق فواحدة
ومن يكن لا مرأة قد طلقا
قد شاركتك فى طلاقها وقع
وإن يقل تطليقة بينكما
وإن يقل بينكما ثنتان
والقطب قال كل خود يقع
وإن يقل بينكما ثلاث
وقيل كل امرأة تلزمها
وإن يقل تطليقة من بعدها
فإنها تطلق طلقتين
وإن يقل قبل وبعد دون ما
وطالق كل الطلاق تذهب
وطالق إن قال كلهن

إلا إذا نوى الثلاث فهنا
وقائل قد كنت طلقت جمل
ولم يك الأمر كما حكاه
وإن تحاكمه الفتاة يحكم
وإن يكن لفظة كنت ما ذكر
وقائل للغير إن فعلت
فقال قد فعلت من بعد القسم
إلا إذا ما شهد المدلان
ومن له حليتان ريا
نادى لريا فاستجابت ميا
ف قيل تطلق التي نواها
وقيل بل يطلقن كلهن
وقائل إن أنا لم أدفع إلى
فطلق زوجي فجاء للأجل
إذ قد وفا بما عليه حلفا
كذلك قد قالوا ولى فيها نظر
إن كان لم يدفع لحق أحدا
لأنه علق للطلاق
أما ولو قال إذا لم آتي
وجاء ثم لم يجد لأحدا
وطالق أنت إذا ما قال
فانها ثلاث طلقات وفا
زيادة لطلقة منه فقد
وقائل لزوجيه لما غضب
إن كان لم ينو طلاقاً ولدى

تطلق منه بالثلاث إن عني
ثلاثاً أو ثنتين قال أو اقل
قالوا غذاك كذب أتاه
عليه بالإقرار فهو يلزم
يلزمه الطلاق حالا لا مفر
كذا فطالق فتأتى بتا
فلم يصدق فالطلاق ما لزم
على وقوع الفعل من فلان
إحداها تدعى وتلك ميا
فقال أنت طالق عليا
وقيل من لبتة إذ ناداهما
وقيل كلهن لا يطلقنا
أحمد حقه غدا مكمل
فلم يجده فمن اليمين حل
وإنما غريمه تخلفا
فلا أرى عن الطلاق من مفر
إليه حسب لفظه الذى بدا
بدفعه الحق فما من واقى
لأحمد فى ذلك الميقات
فإنه عن الطلاق ابتعدا
واحداً بل اثنتين حالا
إلا إذا أراد حين عطفها
فتطلق اثنتين عنها لا ترد
أنت الطلاق فالطلاق لا يجب
بعضهم ذاك طلاق إن بدا

وقائل للزوج أنت طالق
قالت له أطلقتين قال
يقول لم أنو بذلك العدد
فالقول قوله ومهما طلبت
وقائل للزوج أنت طالق
وقال إنما أردت واحدة
فإن تحاكمه فليس يسمع
ومن يطلق زوجة وكان لم
فتيل واحد وبعض قال
وقد مضى فيه من كلام
وقائل ليسك لى بامرأة
فإن يكن أرسلها إذ نطقا
وإن يكن به الثلاث قد غنى
وقيل ذاك كذب ولا يسمع
ومن تقل زوجته يا سفله
إن كنت سفلة فأنت طالق
وإن يكن ليس ولياً قد عرف
وإن تقل أنت من التراب
فقال إن كنت كذاك عندك
ثم انثنت تقول لست عندى
فالقول قولها ولا تطليق
ومن له حليلة مملوكه
أجابها إن كانت أمى زانية
فإن غنى إن كانت الأم هنا
فلم تكن معروفة بما ذكر

واحدة لما غدت تشاقق
تسمين ثم أظهر الجدالا
زيادة فوق الطلاق للفرد
منه اليمين فاليمين استوجبت
ثلاث طلقات بهذا فاطق
وقد غلطت بالثلاث الزائدة
وإن تصدقه المقام يسمع
يدخل بها بعد ثلاثاً في الكلم
ثلاث طلقات ولا محالا
موضحاً عن قادة أعلام
ينوى بل الطلاق للحليلة
فهو طلاق واحد تحققت
فبالثلاث طلقت منه هنا
طلقتها للكدمي قد رفع
وقد أجابها بدون مهله
غير سفلة ولى صادق
فقد روى أن ابن محبوب وقف
أهون عندي ومن الذباب
فأنت طالق ثلاثاً فأشيتكي
أنت كما قلت أنا بجد
إذ في الطلاق وقع التعليق
تشتبه أيا سليل الزانية
فأنت منى طالق علانية
معروفة بين الأنام بالزنى
فلا طلاق واقع ومعتبر

لأن ذاك الأمر غيب مغلق
أربعة على زنى منها بدا
زانية طلاقه يلزمه
فلتقدي لا تقعدن لديه
في نفسه ولم يكن قد نطقا
قال له الآن الطلاق قد عرا
طلاق لو في النفس ذاك حصلا
فقوله ذاك طلاق حقيقه
من قبل ذالو من سواء انبرما
ولا طلاق واقع بما استوى
ويا حرام بالنيات كائن
فطلقة واحدة قد كتبت
ما طلعت وغربت من بعد ذا
إلى ثلاث فالطلاق نفذا
منهم فتى يحكم بالتوارث
إلينا فطلقتان حالا
وقيل بالثلاث في ذا الشأن
من بعد ذاك مع تمام الآية
فإنها واحدة بحال
فهو طلاق واحد نراه
قال لها الطلاق مع ذي المن
عنى الطلاق وأراد به
أو شاعت الجن أو الأفلاك
من كل مالا يعلمن عنه خبر
وهكذا إذا يشا الجنون

وإن يكن لم يعن شيئا تطلق
وقيل لا تطلق مالم يشهدا
وإن يكن يعرف أن أمه
وإن تكن زوجته تدرييه
ورجل زوجته قد طلقا
وقد أتى يسأل عنها جابرا
لما تكلمت به وقيل لا
ومن يقل تعالى يا مطلقه
إلا إذا لها طلاقا علما
وقد نواه قلبه ما قد نوى
كذلك أيضا قوله يا بائن
وكلمما الشمس بدت وغربت
إن طلعت وغربت ثم إذا
فطلقة ثانية وهكذا
فإن يمت قبل غروب الثالث
وطالق أنت كما قد قالا
لقوله الطلاق مرتان
لأنه قد جاء بالثالثة
وطالق إن شاء ذو الجلال
كذلك إلا أن يشاء الله
وإن تكن قالت ليه طلقني
فلا طلاق هاهنا إلا إذا
وإن يقل إن شاعت الأملاك
أو شاعت الأشجار أو شاء الحجر
إن الطلاق واقع يكون

وإن يقل إذا يشا الطفل وقد
وإن يشا جبريل أو قال على
أو تعلمن مشيئة أو الرضا
ووقف البعض من الأعلام
وتطلقن إن قال مهما شاء
وإن يقل إذا يشا عمار
فمات ذاك قبل أن يعلم ما
فلا طلاق واقع وإن يقل
فقال شئت فالطلاق قد حصل
أولا فإن ذا الفتى قد لبسها
وبعضهم قال الطلاق انبرما
كذلك الخلاف أيضاً إن يرد
فقالت المرأة شئت فالأصح
كذلك إن لطفلة قد قال
إن شئت أنت طالق فقالت
وإن يكن قال إذا شئت أنا
وإن يكن قال إذا هويت
قالت له هويت فالطلاق
وإن يقل أنت ثلاثا طالق
فقالت المرأة إنى واحده
كان لها مقالها وقيل لا
وأنت طالق إذا شئت وقد
أو قالت اثنتين شئت أو تقل
أو أنها شئت تقول لم ترد
وإن يقل إن شئت طلقت فإذا

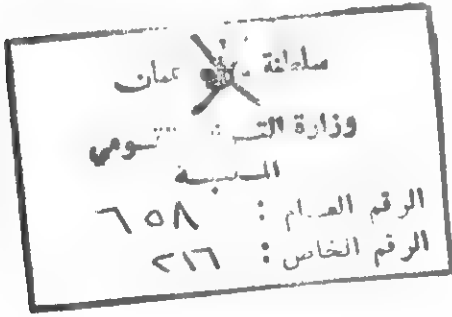
قال أشياء فالطلاق منعقد
رضاء تطلقن وبعض قال لا
منه وللأول بعض ارتضى
عنها ولما يبد من كلام
إبليس أو على رضاء جاء
فأنت منى طالق نوار
لديه من مشيئة فدأبهما
طالقة إذا يشا هذا الرجل
إن يك ذا أمانة ذاك الرجل
لنفسه بقوله وانعكسا
وهو الصحيح عند قطب العلم
لها مشيئة الطلاق المنعقد
أن الطلاق واقع كما اتضح
أو التي بها الجنون حالا
شئت الطلاق واقع بحالة
فالأمر لاختياره صار هنا
أو اشتهيت قال أو رضيت
بذاك واقع والافتراق
إن شئت ياهند ولا أشاقق
أشياء أو اثنتين ليس زائده
تطلق أو تشاء ما قد فصلا
قالت طلاقا شئت أيها الولد
شئت ثلاثا من طلاق لا أقل
فإنها واحدة بلا فند
وعليه أن يخلفن وينبذا

وأنت حيث شئت طالق كما
فإنها متى أرادت طلقت
قال ابن يوسف متى شئت وقع
وذاك ما لم تخرجن العدة
وإن يقل إن شئت أو إذا وقد
ولم تشاء فالطلاق زالا
وطالق إن شئت بالثلاث
فقالت المرأة شئت بعد ذا
وإن تقل من بعد ذاك لم أشأ
وإن يقل كم شئت والغيداء
بانت بها وإن تقل ثنتين أو
وإن تقل إني شئيئاً لم أرد
وأكثر الطلاق ثنتان ومع
وهو الصحيح عند قطب العلماء
بأن أكثر الطلاق تقع
إلا إذا أكثر من واحدة
وأصغر الطلاق ثم أعظم
وهكذا أقبحه وأحسن
وقيل في أكبره وأعظمه
أهجنه أفحشه وأقبح
أوسطه أهونه وأيسر
واحدة كذا طلاق يملأ ما
وإن يكن طلقها عد الشجر
وكلما كان له أفراد
وهكذا إن قال ملء بيت

حين ووقت ومتى وكلما
لنفسها من زوجها وانطلقت
طلاقها إلى ثلاث يرتفع
ولا لحق بعد تلك المدة
قامت من الموضع بعد ما عقد
بعد القيام من يديها حالاً
أو قال ما شئت بلا اكتراث
أو شئت بالثلاث فهو نفذا
فلا طلاق ما هنا لها غشا
قالت ثلاثاً إنني أشاء
واحدة فمثلما قالت رأوا
فواقع بها طلاق منفرد
ربيعنا الحبر ثلاث قد تقع
وبعضهم في ذاك أيضاً زعما
واحدة به ولا ترتفع
كان نوى بهذه المقالة
أكبره واحدة لديهم
وأفحش الطلاق ثم أهجن
ثلاث طلاقات عليه لزما
وذا المقال فهو عندي أرجح
اعرضه أشده وأصغر
بين السما والأرض أو يعدلها
أو عدد النجوم طراً والبشر
فهو ثلاث إذ له عداد
أو ملء ثوج أو قفيز يأتي

وقال بعض إن ذاك واحد وهو الذى رآه نور الدين وفى طلاق بدعة ومن جهل واحدة وفى طلاق السفها وطلق إن قال أنت البتة واحدة رجعية تكون وقال بعضهم تبين منه وأنت طالق إذا ما ينطق فى حينها ذاك الطالق ينعقد تطلق فى اليوم وقوله غدا وفى غد كما إذا ما جاء غد واليوم طالق إذا جاء غد وبعضهم يقول لا حتى يصل وطلق ذا اليوم أو فى اليوم ورمضان أو فى رمضان فإن عنى الماضى من الزمان وإن عنى فى ذلك المستقبل وإن يكن قال متى ما لم أقم فقام حينما كلامه استتم وإن بقى على القعود قدرما وطلق فى حين لم أطلق كذا ساعة وحيث يوم أى حيث لم ويوم لم ساعة لم وإن يقل ساعة لا أطلق وقيل هذى تطلقن فيما يلي

إلا إذا نوى الثلاث الزائده بالنص فى جوهره الثمين والسفها والجاهلية الأول فهو ثلاث قال بعض النبهات يا هند قد أرسل ذاك غلته وقيل يل واحدة تبين ثلاث طلاقات وتمضي عنه أمس أو اليوم وأمس تطلق وإن يكن قال لها اليوم وغدا فذاك حشو ما له حكم غدا إن غدا طلاقها قد انعقد فى حينها طلاقها ينعقد غد غفى غد طلاقها انفعّل تطلق فى الحين بدون لوم وجمعة وما كهذا الشأن فإنها طالقة فى الآن فإن ذاك واقع إن دخلا من مقعدى ذا طالق أم الحكم أن الطلاق هاهنا لا ينبرم يقوم فالطلاق فيها لزما تطلق فى الحين بلا تعلق كذا زمان حكمه معلوم أطلقك لتمام ما رسم تطلق فى الحين إذا ما ينطق أى مع مضي الأجل المؤجل



- ٥١١ -

طلاق الكتابة

وبعضه كناية يلـوـح
والخلف إن قال لها مفارق
فإنه كناية جــلي
يدنيه من صريحهم عيانا
مني وسيري وأنا منك بري
وهكذا تهيء للفـرقـة
وحبك الآن على غاربك
بريئة مني سليما فاشـتـكي
به الطلاق فالطلاق قد بدا
به فليس يوجب الفـراقا
لله ذي العزة والكمال

ثم الطلاق بعضه صريح
أما الصريح فهو أنت طالق
قلت وأما وضعه الأصلي
لكن عرف الناس في عمانا
أما الكنايات فنحو استتري
والحقى بالأهل لست زوجتي
ومثله اعتدى وقد تركتك
وقد نزعت عنك قد خليتك
والحكم فيه إن يكن قد قصدا
وإن يكن لم يرد الطلاقا
وأمر ما أبداه من مـقال

طلاق الحاكم

ففيه خلف علماء الأمة
وإن تكن لم تنفق فطلاق
لكنه يجبر بالإنفاق
لنفسه متقيا ضربهم
فيما رواء قطبنا وأملى
وقول محبوب وقول وائل
مال ولو قل فجبره يحـل
يقال أنفقها كما قد لزما
نفسك منها وقد استرحتا

وعاجز عن نفقات الزوجة
فقال بعضهم يقال أنفق
وقيل لا يؤمر بالطلاق
لكي يفك بالطلاق منهم
وأول القولين فهو أولى
وهو مقال للربيع الفاضل
والقطب قال إن يكن عند الرجل
أولا فلا وقال بعض العلما
وإن تطلقها فقد أرحتا

ولفتى عبد العزيز المغربي
ما إن عليه فيه شيء لزما
وقال قطب العلماء الأراوع
وقيل مهما يعجزن عن نفقه
يؤجلن حاكمنا شهرين له
فإن تقضى أجل قد حدا
طلق قاضينا عليه فهنا
لم يك من فعل الحليل القائم
وذاك قول المالكية الأول
وإن يطلقها الحليل الأمثل
وإن ذاك بعد ما أن ثبتا
وإن يكن إعاره لم يثبت
بأحد الأمرين أما ينفق
سواء الأحرار في ذا والعبد
ومن يغب ولم يخل نفقه
فإنها تؤجلن شهرها
فإنها تخين في البقا
من بعد ما إن تحلفن بالأعلى
لم يبق إنفاقاً لها كلا ولم
وأنه لم يرسلن لها ولم
ولم يقم لها بذاك أحد
وقال بعضهم إذا تم الأجل
فلو يكون في مسير قد قصد
فإنه أكثر من تقدير

جاء ومن خالفنا في المذهب
مع ذاك فليستزقن الحكماء
وذاك في غير البخيل المانع
أو كسوة لازمة محققه
أو ما يراه عند حكم فصله
ولم يكن شيء لديه للادا
طلاقها الذي عليها كونا
بها ولكن من فعال الحاكم
حكاه قطب العلماء الخبر الأجل
قالوا غذا أحسن بل وأجمل
لديهم إعمار ذلك الفتى
غذاك مأمور لهذى الصفة
ويكسون أو أنه يطلق
والمتخالفون غيما قد وجد
لها وشاعت بعد أن تفارقه
فإن تقضى شهرها ومرا
وإن تشا أن نفسها تطلقا
بأن زوجها متى ما ولى
يترك حميلا كافلا بما لزم
ترض المقام دون انفاق علم
ولا درت لديه مالا يوجد
طلقها حاكمنا على عجل
وفي الرجوع فوق شهر قد بعد
شهر يؤجلن للمذكور

أفراد من الطلاق

موتي أو موتك أو ذا النسل
من حينها كذاك حين يعتق
كمثل شهر أو أقل أو أجل
إذ ساعة الممات لا يديرها
حبا إلى أن شهرة قد فنيها
مسيبها فالأحسن المتنزه
من بعد ما طلاقها غشاها
بدون ما مس هناك أوقعه
على يقين منه في ذا الموضع
وفي الحياة وطئها لا يحضل
أكثر وهو دون شك يحتمل
من الشهور عنه تمضي مسره
ممتنع لأجل تلك القولة
وهو يكون بائنا إذ يصدر
منها لأنه بقهر قد مضى
فذاك بائن وما فيه اثنا
تعطيلها عليه فهو يائثم
من فوره حين بذاك ينطق
حلوله متى يكون يجهل
إذ ما إلى عرفانه لهم سبل
أراد أن ينحل مما قد أتى
ثم ليراجعها بعيد ما بدا
فهو إلى قسمين معهم صاروا

من قال أنت طالق من قبل
بدون مدة فتلك تطلق
وإن لذلك الطلاق قد جمعت
من قبل موته فلا يأتيها
فإن يكن قد مسها وبقيها
لم تحرم بذلك لكن يكره
خشية أن يكون قد أتاها
ولا تبين بمضي الأربعة
إذ كان من جماعها لم يمنع
لأنما الحياة قد تحتمل
إن كانت الحياة من ذاك الأجل
وقال بعض بمضي الأربعة
لأنه من وطئها في الجملة
وقال بعض بالطلاق يجبر
لا رجعة فيه ولو على رضا
لو أنه لم ينو ذاك بائنا
ووجه ذاك أنه محرم
وقال بعض العلماء تطلق
إذ الطلاق واقع والأجل
فليس من وجه لإثبات الأجل
ولا لإلغاء الطلاق ومتى
فإنه يوقع عندها الفدا
ثم الطلاق إن يكن ضرارا

فواحد تطليقه للزوجة
راجعها ثم رمى بطلقة
راجعها وبعد ذاك صرما
والثان تطليق لها كمثلمها
وإن يكن في صحة قد طلعا
فماقه السقم فمات وهي في
وهكذا إن مات موت فجأة
أو أنه كان يقتل نكبا
أو أنه في مرض قد آلى
وخرجت منه على الإيلاء
لو كان في ذا الوقت لم تتم له
وقيل إن طلعهما فقتلا
بدون سقم أو بمثل حرق
فإنهما وارثة تكون
وإن يكن ذا بالطلاق أقسما
إن تفعل الفتاة أو لا تفعل
به غذي وارثة له وإن
لأجل معين وقد وصل
وحسن إليهم أيضا قدم
فإنهما وارثة وقيل لا
من قال إن كلمت زيدا وعمر
فإنهما إن كلمت كلهم
وإن تكن لواحد تكلم
وإن يكن بأوهنا قد عطفنا
إن كلمتهم كلهم أو كلمت

حتى إذا آن انتهاء العدة
حتى إذا قارب وقت العدة
والقصد تعطيل وضر لزمها
لا تأخذن فيه إرثا حتمها
ثلاث طلاقات لها وأغلقا
عدتها فالإرث منه منتفي
أو أنه بمقرب أو حية
أو غرق أو حرق قد عطفنا
أو أنه ظاهر منها حالا
وقد أصيب بعد بالغناء
ثلاثة من القروء كامله
أو موت فجأة به قد نزل
أو عقرب أو حية أو غرق
وهو الصحيح الواضح المبين
ثلاث طلاقات على ما لزمها
ففعلت في مرض قد نزل
علقه إلى قدوم لحسن
ما حددوه لهم من الأجل
في مرض منه وفي حال السقم
وذا هو الصحيح عند من خلا
وخالدا فطالق أم زفر
فبطلاق واحد قد حكموا
فليس فيه من طلاق يلزم
فطلقة واحدة لها كفى
لواحد منهم غداة راغمت

ذي الدار أو هذي فقد طلقت
منهن صارت في الطلاق عافده
بعد فليس من طلاق جرا
وفي الركوب مقتضى الأحكام
تطلق بالأخرى وبعض قد عفا
أو هذه وليس من ملاذ
فإنه قد بر فيما أقسم
إن أنتما ذي الدار قد دخلتما
واحدة كذاك فيما يؤكل
أو يقع الفعل من الثانية
قال إذا كلمت يوماً لعمد
وزينب وعمرة ريحانة
بأو فإحداهن منه قد طلق
فيوقع الطلاق معها هنا
أو بعد تكليم هناك قد بدا
طلقن كلهن عند الكلمه
عليهما الطلاق طراً صادق
طالقة طلاقهن انحتما
أو فهو بالتصديق في ذاك حري
يختار منهن فتاة تطلقن
قال غنيت حية هذا الفتى
فارقها وحاز إرث الميتة
فإنه يحلفن بالحكم
أمرهما فالقول قوله إذن
فإنهم يحلفوه قسماً

وإن يكن قد قال إن دخلت
فإنها عند دخول واحد
فإن تكن قد دخلت للأخرى
كذاك في اللباس والطعام
وإن يكن هذا بواو عطفاً
وحالف أن تدخلان هذي
فإن تكن قد دخلت إحداهما
ومن يقل لامرأته مقسماً
فطالقان لم يقع إذ تدخل
وفي الركوب ولباس البدلة
ومن له أربع زوجات وقد
فزوجتي طالق خيـزـرانة
طلقن إن كلمه وإن نطق
فليختر التي يشا منها
من قبل أن يكلمن حمداً
وقال بعض العلماء إن كلمه
وإن يقل هذيه أو ذي طالق
كذاك أيضاً إن يقل إحداكما
وإن عني واحدة في صور
وإن تمت إحداهما من قبل أن
أو قبل أن يعيننها فمتمى
أو أننى أختارها بالطلقة
وإن يكن فيما يقوله اتهم
وإن هما قد ماتتا ولم بين
قال الثمينى ومهما اتهما

وإن يكن بقوله قد قصدا
فيؤخذ بطلاق الكل
ومن له عائشة وفاطمة
إذا أنا طلقت يوماً فاطمة
وبعدها قال لفاطم كما
وبعد ذا طلق عائشة فقد
وطلقة ثانية بالحلقة
كذلك إن طلق أيضاً فاطمة
وعائش بطلقة واحدة
وإن يقل لعائش إن تدخلني
وقال بعد ذلك لفاطم
إن طلقت عائشة المراغمة
ومن يقل لزوجيه وامرأة
فذلك الطلاق واقع على
ومن يقل فلانة العمياء
وهي بصيرة فليست تطلق
وبينه وبين ذي الجلال
وإن يقل إن إنا قد طلقتك
تزمه أخرى إذا ما طلقا
وإن يقل إن لم أطلقك أنا
ولم يطلقها إلى أن انقضت
فإنها تبين بالإيلا إذا
وتحرم من إنا قد جامعا
فليطمنن طمنة مغيبا
وليمسكن لا يتقدم أصلا

واحدة فاشتبهت وما اهتدى
لأجل شبهة عليها يدلي
فقال يا عائش بنت الكرم
فأنت طالق فسيرى راغمة
قال لعائش لكي يساهما
راحت بطلقة لها كان قصد
وفاطم بطلقة واحدة
فبطلقين مضت ذي راغمة
وهو طلاق كائن بالحلقة
ذي الدار أنت طالق فلترحلي
انك طالق مع المكالمه
فدخلت لم تطلقن فاطمة
إحداكما طالقة في الحضرة
زوجته أما على الغير فلا
طالقة مني ولا وراء
في الحكم حسبما به قد ينطق
تطلق إن أرادها بحال
فأنت مني طالق في حينك
أولا فلا طلاق فيما نطقا
فأنت طالق كذلك بيننا
أربعة من الشهور ومضت
لم يك قد جامعا من بعد ذا
لأنه من الجماع منعا
حشفة القضيب حتى تذهبها
أويتأخر بعد ما قد حلا

ثم ليراجع بشهود وهنا
وقال بعض إن تغب وقد نزع
لكنه يراجعها بعدما
ومن يقل لزوجه إن كان في
فطالق منى أنت واحد
فأنت منى يابنة الأقوام
وبابنة جاءت إليه وذكر
واحدة بذلك الغلام
وإن نوى إن كان فيه ذكر
وبابنة ألت معا وذكر
وإن يقل إن كان ما في بطنك
وإن يكن ما فيه يا هند ذكر
فولدت جارية وذكر
وماله بأن يمساها إلى
وإن يقل إن كان في الجولق بر
وقد بدا من بعد ذا أنهما
وإن يقل إن كان في ذاك ذره
فوجد في جميعاً فهنا
وقيل ثنتان بذاك لزما
وإن يقل إذا ولدت ذكراً
وإن ولدت يا سليماً جاريه
فولدت ذين معاً فإن سبق
وإن تكن تلك الفتاة السابقة
وإن جميعاً هبطاً بمرة
فإنه من عدد الطلقات

لا تحرم منه لأجل ما عفا
ولم يزد لم تحرم بما وقع
قلنا وهذا قبل قد تقدما
بطنك يا خود غلام مختفي
وإن تكن فيه فتاة خامدة
طلقت طلقتين بالتمام
معافيا لثلاث بانة لا مفر
وظلقتان بابنة الأقوام
فقط أو أنثى فقط تنظر
فليس في هذا طلاق قد جرى
جارية فطلقتان حظك
فطلقة واحدة ولا مفر
معاً فلا طلاق في هذا عرا
أن تلقين حملها مكمل
أو ذرة فطالق أم عمر
فيه معاً فلا طلاق لزما
والبر أنت طالق يا قذره
لها طلاق واحد تعينا
والأول الصحيح عندي منهما
فطالق واحدة لا أكثر
فبطلاقين اذهبي يا غانيه
ذاك الغلام فطلاق قد لحق
فإنها بطلقتين طالق
أو كان في مشيمة واحدة
عليه لازم ثلاث تأتي

ومسه يجوز في ذاك إلى
وإن يقل لها إذا ولدت
وبعد ذاك الحال قالت إني
فالقول في الوقوع للطلاق
إلا إذا ادعته في وقت ولا
وطالق إذا وضعت فإذا
لو ميتا جاءت بذلك الولد
كذلك إن قال لها يوما إذا
ما لم يذب في الماء حين وضعها
وطالق أمس الطلاق يلزم
وأنت طالق غدا فإن طلع
وجاز أن يمسها من قبل
ومن يمت من قبل فجر منهما
لو الطلاق بالثلاث يقع
كانت في يوم الخميس الآتي
كشهرنا الذي يجيء والسنة
فذلك الطلاق لا يكون قط
وأنت في السماء عند طالق
في حينه ذاك الطلاق يقع
أما مع الله فإنه إلى
كذلك في ثوبك إن قال لها
وإن يكن قد قال في ذهبك
دار محمد وفي لباسك
فإنه لا يقع الطلاق قط
وإن يقل من قبل تزويجي لك

أن تلقين حملها مكمل
فأنت منى طالق قد صرت
لقيد ولدت عن يقين مني
يكون قولها بلا شقاق
يمكنها تأتي بابتن مثلا
ما وضعت فطالق منه لذا
أو أنه غير مصور وجد
أسقطت ثم أسقطت من بعد ذا
فذلك سقط والطلاق وقعا
من حينما قد وقع التكلم
فجر عند طلاقها حالا وقع
أن يطلعن فجره المستعلي
فالثان يحوي إرثه متمما
كذلك سائر الحدود أجمع
طالقة وسائر الاوقات
تلك التي تجيئنا معينه
أو يأتي الوقت الذي له شرط
والشمس أو في الدار هذا ناطق
وذلك في الحكم الذي قد يشرع
نيتة إذا نواه حصلا
أو قال تحت سدره بالمتنهي
لكة كذلك في دخولك
ثوب كذا ونحوه مما حكى
أو تفعل ما قاله لها وخط
أو قبل ما إن تفصلي من أمك

تطلق في الحين متى ما نطقا
مقاله ليس بشيء معتبر
طلقت هنذا أمس حينما حقد
إلا بيوم فيه قولاً بيدي
عقد النكاح عند من قد حققوا
لوفيه قول غير هذا علما

أو قبل ما إن تخلفي أو أخلقا
وقال بعض العلما أهل الأثر
وغير واقع إذا ما قال قد
وكان لم يعقد نكاح هنـد
لأنما الطلاق ليس يسبق
وقد مضى ببيانه متمما

الطلاق في المرض

فمات والعدة لما تنقضي
طلقها أو بثلاث كائنـه
لا عدة الوفاة والمحاق
بلفظة واحدة إذ نطقا
واحدة إلى تمام العدـد
منه ضرراً فلبئسما صنع
في عدة رجوعها قد فاتا
واحدة رجعية متى رفض
فإنها وارثة لمن نفقـد
لا عدة الطلاق والفوات
فليس من إرث لزينب يحـدد
أو بائناً في مرض من صرعا
وأمره لربه قد صارا
فليس من إرث لهذي صارا
طلق بالبـثلاث واستبانـا
ثلاث طلقات بقصد مني

ومن يطلق زوجة في المرض
فإنها وارثة لو بائنـه
وألزموها عدة الطلاق
وهو سواء في الثلاث طلقا
أو أنه واحدة من بعد
فالإرث من حيث الطلاق قد وقع
وعدة الطلاق حيث ماتا
وإن يكن طلقها حال المرض
أو اثنتين وتوفي في العدـد
لكنها تعتد للوفاة
وإن تقضت قبل موته العدد
لو الطلاق بالبـثلاث أوقعا
وكان قد نوى به الاضرار
وإن يكن لم يقصد الاضرار
لو بائناً طلقها أو كانا
كمثل إن قالت له طلقني

وكل تطليق يكون في المرض
أو يعلمن عن يقين باننا
كما إذا علقه في الصحة
فأوقعت ما علق الطلاق به
ومن يطلقها ثلاثا في المرض
فإن تمت من قبله وقد بقي
وإن يكن في صحة قد طلقا
فعاقه في عدة منها السقم
وإن يكن طلاقها ثلاثا
لمدة معلومة فوقعها
ومات أيضاً والفتاة في العدد
وإن لها في مرض قد فادى
أو أنه رد لها الخيارا
أو أنه رد إليها أمرا
أو طلبت طلاقها ثلاثا
وإن يقل إذا أتاني المرض
فذلك الطلاق واقع كما
وإن برئت من سقام بي ألم
فإن بري من سقمه فتقع
وإن يكن قد مات من ذاك السقم
وإن أفاق ثم عاد فاخترم
وإن أصابه جراح أو وجع
فطالق منه ثلاثا فمتى
وإن يميت بغير ما قد علقا
وقيل إن كل ما قد ترجع

فهو ضرار أصله متى عرض
بأنه غير ضرار كانا
بفعل شيء إن له قد أتت
في مرض حين ثوى بجانبه
كيلا تنال الإرث منه إن قبض
فإنه للارث لما يلحق
ثلاث طلاقات لها وأغلقا
فمات ها هنا فلا إرث علم
علقه في صحة وعائلا
في مرض منه غداة خنعا
فلا تنال الإرث ممن افتقد
فمات لم تكمل العداد
ونفسها اختارت متى ما صار
طلاقها فأوقعته جهرا
وقد أجابها فلا ميراثا
فأنت طالق ثلاثا فمرض
قال وتعطى إرثها متمما
فبالثلاث طالق يا بنة عم
تلك الثلاث بالفتاة أجمع
فلا طلاق ولها الإرث حتم
فطالق وما لها إرث علم
فقال إنه إذا منه صرع
منه ثوى فإرثها قد ثبتا
له فلا إرث لها تحققتا
أفعاله فيه لثلاث يقع

فهو مضارر بلا شقاق
فيه طلاقاً بائناً تحققت
فبلغت من بعدما قد وقع
وقبل مس بطلاق أخرجا
فإرثها لها كما قد قدرا
في مرض أصابه في حين
ثانية لها بتزويج بدا
فالخلف في ميراثها تحققت
فاختار نفسه بحال المرض
لها وقد تلاعنا قبل التلف
وقد تلاعنا بحال المرضة
إذ اللعان للتراث قاطع
أن يفعلن كذا كذا مما وصف
فإنها وارثة إذا قبض
فإنها وارثة إذا صرع
وقيل لا إرث لها قد ثبتا
أو قبل الغير يكون آتي
منه طلاقاً بثلاث تنقضي
لها عليه قبل ذاك الحين
أو أنه أعطى لها وخصا
وتأخذ الإرث كما لها يقع
والإرث من أمواله يكون
إنك طالق ثلاثا مرغمة
أو جاءها عتاقها من سيد
إن ذاق هذا شربة الحمام

إن فيه قد أوقع للطلاق
وإن يكن لطفلة قد طلقا
أو أنه غادى لها أو خالما
وبجديد بعد ذا تزوجا
غزاره الممات بعدما جرى
وإن يطلقها ولو شنتين
وقد مضت عدتها فعقدا
ثم لها قبل الدخول طلقا
وإن يك الخيار للزوج قضي
فليس من إرث لها وإن قذف
في مرض أو قذفها في الصحة
فليس بعد ذاك إرث واقع
وإن بتطليق الثلاث قد حلف
وما أتى بالفعل إلا في المرض
وإن يك التحريم بينهم وقع
إن كان من قبله ذاك أتى
كما إذا من قبل الفتاة
وإن يكن طلقها في مرض
ثم أقسر بعد ذا بدين
أو بوصية لها قد أوصى
فإن ذاك كله له رجع
وقال بعضهم لها الديون
وإن يقل لذات عهد كالأمه
يوم غد فأسلمت ذى في غد
فما لها في الإرث من سهام

وإن يقل لها إذا أسلمت
فبثلاث تذهبي طلاقا
فمات فالارث لها لانها
ومن يطلق زوجة فارتدت
وإن يك ارتد وزوجه معا
إن كانت الردة منه في المرض
وإن يكن طلقها ثلاثا
لا إن يكن أسلم شخص منهما
كذا إن ارتد الحليل فقبض
وبعد ذاك ارتد ثم هلكا
وقائل لزوجه حال السقم
من قبل ذا في صحتي ثلاثا
لأنه أصدق شيء عندما
إن لم يكن بضرها متهما
كذا إذا كان بذاك أخبرا
كذلك إن أعلمها إذ مرضا
كأن يقل في حال تلك المرضة
وقد مضت في ذلك الوقت العدد
فقل إن لم يتبين الضرر
وإن يقل لها أمينان لقد
وهو صحيح فالقراض بطلا
وإن يموت فقالت المرأة قد
وقال وارثوه قد طلقك
فقولهم يقبل فيما قيل
وإن يكن وارثه قد ادعى

ذا اليوم أو للعتيق أنت نلت
فأسلمت أو نالت العتاقا
قد قاله منه فرار علما
فمات لا ميراث لو أسلمت
لم يتوارثا إذا ما صرعا
والموت فيه كان أو فيها عرض
فأسلما فليأخذ الميراثا
فليس من توارث بينهما
أو طلق الخود ثلاثا في المرض
فليس من توارث لذلك
إني طلقتك يا ابنة عم
فقل لا تستوجب الميراثا
يقاربن موته والمعدما
والبعض بالإرث لها قد حكما
ولم يخاطبها بما كان جرى
بطلقة كان اعتدادها مضي
قد كنت طلقتك منذ سنة
فالخلف في ميراثها منه وجد
وارثة وقيل لا إرث استقر
طلقك الزوج ثلاثا بعدد
لما رواه الأئمء الفضلا
طلقني في مرض منه وجد
في صحة فليس من إرث لك
وقيل قولها غدا مقبولا
طلاقها وأنكرته مسرعا

فإن قولها بذاك يقبل
وإن تكن بانتهأ أمه
من بعد أخذها لإرث يفرض
وإن يمت عن أمة أو مشرکه
أو أنها الإسلام كانت ادعت
فقولها ذلكم محض ادعا
وإن يك الوارث جاء وادعى
أو حرمة أو ادعى الإيلاء
أو ذات عهد هذه أو ذى أمه
أو إنما نكاحها لم يثبت
أولا فإن قول هذى يقبل
وقيل من طلقها ثلاثا
وجاء عن صاحب أبى حنيفة
ثلاث طلقات بدون ما طلب
وفى الذى عن مالك لنا نقل
من بعد عدة ولو تزوجت
وذاك القولان موجودان
وعاقد على فتاة فى السقم
وبعد ذا طلقها ثم اخترم
فإنها وارثة إذ صار
والنصف من مفروضها لها لزم
وإن يكن فى مرض لها نكح
بلا حدوث علة أخرى فلا
ومن يطلق زوجة وكان لم
ومات فى عدتها هذا الفتى

بدون ما خلف إلينا ينقل
أو أنها مشرکه محرمه
فإنها ترد ما قد تقبض
فادعت العنق قبيلا الهلكه
فأنكر الوارث ما قد رفعت
لو صدق السيد ما قد وقعا
على الحليلة ارتداداً وقعا
أو ادعى الظهار والفساء
أو أنها من الحليل محرمه
يلزمه الإحضار للبينة
وتأخذ الميراث مما يحصل
لو كان فى السقم فلا ميراثا
إن لم قد طلقت فى المرضة
منها تراث فى اعتداد قد وجب
أن لها الإرث ولو مات الرجل
برجل من بعد ذا وابتهجت
للشافعى الحبر مأثوران
فزااد سقما بعد ذاك وألم
ولم يكن قد مسها ولا ألم
طلاقه ذاك لها ضرارا
وما عليها عدة فتلزم
وبتها من قبل مس متضح
إرث لها من الحليل جملا
يدخل بها ولم يسم المهر كم
ففى الذى عن ابن محبوب أتى

أن ليس من إرث لها ولا عدد وإن يكن طلاقه في مرض غامتنت عن الزواج بقدر غها هنا ميراثها تعطى بلا وقيل لا إرث ولا مهر ولا وإن يكن سمي الصداق أولاً وإن يمت عن زوجة ما دخلا غانها تعمد للوفاة وكان بعض العلماء أعطى ويمنعن جابر أن تمهرا ومن يخالع زوجة في مرض غما لها إرث بحيث اختلعت وإن تكن مريضة غخالعا لأن برآن المريض لا يتم وإن يطلقها ثلاثا في السقم وقال بعض إنها لو طلبت لأنها تطلب ما لا تملك وبعضهم يقول لو كان جعل فطلقت لنفسها في مرض لأنه ملكها ما لم تكن وقد مضى أن ليس من إرث هنا خلاف ما لو طلبته منه وقد روى القطب عن المصنف إن لمن قد طلقت في المرض وتلزمها عدة الوفاة

تلزمها ومتعة تعطى فقد منه غمات وعليه قد قضي تربص المطلقات تنتظر مهر ودون متعة قال الأولى متعة تعطى أبداً غلترحلا غنصفه تعطى وقيل أكملها بها ولم يفرض صداقاً أولاً وتأخذ الإرث على الصفات لهذه صداق مثل قسما روى ضمام عنه هذا الأثر ومات والمدة لما تنقضي في صحة منها وما تمنعت غخلعه مثل طلاق أوقعا غالإرث واقع ومهرها لزم فقد مضى ما فيه من قول رسم منه الطلاق وحدها الإرث ثبت غالأمر للحليل إن شا يترك طلاقها بيدها هذا الرجل منه لها ميراثها الذي قضي تملكه غذاك غعمل منه عن لها إذ الطلاق منها قد غنى غبتها غذاك غعمل عنه مسائل فذكرها في الصحف من قبل مس نصف مهر قد قضي والإرث حاصل لذي الفتاة

إن حبست لنفسها بقدر ونجل محبوب الأجل المرتضى وقيل لو لم تحسن النفسا وقال موسى نصف مهر يدفع وما عليها عدة وقيل بل وإنها ليس عليها من عدد وقال بعضهم لها الصداق إن مات ذلك الفتى في عدة وقيل في العدة مات الرجل أما إذا ما عدم الإضرار إلا إذا ما كانت المرأة في وذلك إن كان طلاق المرأة ومن يمت في مرض قد طلعا لو قبل أن يموت قد تزوجت كذاك أيضاً ترثن أزواجاً وقد روي أن ابن عوف طلعا ونجل عفان بإرثها قضى وإن يكن عوف من ذاك الألم إلا إذا الطلاق رجعياً بدا وإن يكن تزويجه قبل المرض ولم يمساها فما من عدة وقيل مهما مات من قبل انقضا وذلك المفلوج ثم المقعد حكمهم يكون في الطلاق فإن يطلقها ثلاثاً فهلك

عدة من قد طلقت في النظر بهذا المقال أخذ حتى مضى فإن حكمها كذاك أمسى لها بلا إرث لهذى يقع كل الصداق تأخذن عن كمل وفي التراث ما لها سهم يعد جميعه وإرثها يساق لثلاثها فذاك حق الزوجة أو بعدها ما لم تزوج يحصل بان فلا إرث لهذى جاري عدتها باقية لم تنتفي بطلب منهاله ورغبة فيه فإن إرثها تحققت عدة أزواج ومنهم خرجت قد طلقتوا في مرض إزعاجاً وهو مريض بته وأغلقتا من بعد ما اعتدادهما كان مضى فمات بعده فلا إرث حتم وبقيت عدتها لن تنفدا فبنتها في مرض لها عرض ولا لها إرث بهذى الصفة مقدار عدة فبالارث القضا ونحوهم من زماناء توجد كالحكم في الصحيح باتفاق في عدة لا ترثن مما ترك

طلاق السكران والمجنون والصبي والأخرس

فقد رأى وقوعه بعض السلف
لأن عقله يكون فيه
يقول في طلاقه إن يلزما
كصاحب الجنون غير داري
بقي من التمييز بعض عند ذا
فليس فيه من لزوم أصلا
عند أبي عبيدة الفقيه
عند ضمام وأبي الشعثاء
يصحوا بأخري ذاك حاله وجد
فلا يزال في الأمور يختبط
في حال ما الجنون فيه أطبقا
بغالب من أمره ويلزم
جنونه أو حالة الإفاقة
من لا يزال عقله مختلطا
وإن يطلق في الجنون رفضا
وذاك بالاجماع ممن علموا
له بأن يطلقوا للزوجة
في عقله خليفة له يخط
وليهم ومن خليفة زكن
حساه لا طلاق فيه جائي
يلزمه الطلاق حين يجري
والمعتق لو صرح بالإنكار

إن طلق السكران فيه يختلف
وبالطلاق حكموا عليه
لو كان مغمورا وبعض العلما
لأنه في حالة الإسكار
وحقق القطب بأنه إذا
يلزمه طلاقه وإلا
لا يلزم الطلاق من معتوه
ولازم ذلك في الإفتاء
وذاك من يجن تارة وقد
وهو الذي العقل عليه مختلط
إلا إذا ما بان أن قد طلقا
وقال بعض العلماء يحكم
ما لم يبين طلاقه في حالة
قلت ولكن ينبغي أن يضبطا
فإن يطلق حال صحوه مضى
طلاق ذى الجنون ليس يلزم
وليس للولي والخليفة
وهكذا أيضا ولي المختلط
وقال بعض قومنا يصح من
وقيل من يسكر من دواء
وإن يكن بنحو شرب خمر
كذلك في الإيلاء والظهار

ولا يصح بيعه ولا الشرا
وهو سواء باختيار سكر
وفي الذي للشافعي يرفع
إن كان قد أكرهه سواء
والخلف في يمين من قد سكر
وذلك الإقرار لما يلزما
ولا طلاق لصبي يعتبر
قال الامام القطب ذاك عندنا
قال فتي مسيب إذا عقل
وقال بعض إنه إذا عقل
وقيل إن كان لعشر وصلا
ولا طلاق أبداً للأعبد
أو طلق العبد وقد أجاز له
وإن تكن سيده له فلا
بل إنها تأمر أو توكل
وإن تطلق عنه فالطلاق لا
كذلك مهما أمرته السبيده
أو أنه طلق للفتاة
فإن في جميع هذه الصور
وإن يطلق واحد من شركا
من دون أن يطلق الباقيونا
خليفة المجنون والطفل ومن
وجوزوا طلاق والد على
وفي طلاق من عليه أغمي
وإن نشأ الأبكم مع قوم وهم

وهبة ولا نكاح إن طرا
أو غيره أكرهه ذا المسكرا
إن الطلاق منه ليس يقع
إذ ذاك عذر عنده يراه
ف قيل واقع وبعض عذرا
له ولا يلزم عقد أبرما
وفي المراهق الخلاف قد ذكر
ومذهب الأكثر أي من غيرنا
صلاته طلاقه جاز وحل
صلاته وصام شهره الأجل
وسنتين والصلاة عقلا
إلا إذا كان بأمر السيد
سيده متمما ما فعله
تأذن ولا تجيز ما قد فعلا
ذی أحداً عنه الطلاق يفعل
يكون ماضيا ولكن بطلا
فأوقع الطلاق ذا واعتمده
فجوزت منه طلاقاً آتي
طلاقه منهدم لا يعتبر
فليس يجزى في الذي قد ملكا
إلا إذا له يتممونا
غاب عن العبيد لا يطلقن
عبد لابنه إذا ما فعلا
جاء الخلاف بين أهل العلم
يدرون ما يشيره كذا الصمم

جاز عليهما الذي قد صنعا
كذلك الإيلاء والظهار
وقال بعض لا طلاق لهما
أو بكتابة ولكن أول
وإن يك الأعجم قد تلججا
لا يلزمه إذا لم يعرف
بها يتم ذلك الكلام
إذ النكاح إنما قد ثبتا
فكذا يكون حين يفسخ
وبعضهم جوز بالإيماء
وجاء في قول لبعضهم رفع
فتخبر المرأة من قبيل
وعاقد بامرأة ثم خرس
فلا يطلق باتفاق ثبته
والخلف في الطلاق بالإشارة
وقيل لا وقال بعض منهم
في ذلك الطلاق والنكاح
والخلف في طلاقه بالقلم
لأنما الأخرس لا كلام له
ومن يكون بلسانه ثقل
فقال طالق فتاته وقد
حتى تيسر الكلام فبدا
فإن تصدقه على ما نطقه
جاز لها وإن تحاكمه حكم
ومن تعلق به حايِلته

من ككاح وطلاق أوقعا
كالبيع والمثرا ولا إنكار
لو بإشارة له قد أفهما
ذين المقلين الصحيح الأعدل
منه اللسان بالطلاق حين جا
أو يثبتن قوله بأحرف
حتى يكون ما به إيهام
بكلم مبين حين أتى
بواضح من الكلام يرسخ
إن تسمع النغمة في الإبداء
طلاقه بكل حال لا يقع
إن ما إلى الخروج من سبيل
لسانه أو جذ منه أو ييس
وليه عنه ولا خليفته
منه فقل واقع بحالة
إن كان ما به أثار يفهم
جاز وما في ذاك من جناح
وواقع على المقال الأقوم
وذاك قام عن كلام أرسله
يجبسه ونطقه لا يتصل
أصابه الحبس هناك وانعقد
يقول إن أنت ضربت الولدا
ولم تحاكمه وعندها ثقته
لها عليه بطلاق منصم
تقول طلقني وليست تفلته

فأمسك الزوج بشاة مثلاً
فواقع طلاقه وقوله
إلا إذا ما قال حين طلقا
من قال أنت طال أو طأ أنت لم
إلا إذا أراد للتمام
ومن عنى الطلاق في مقالة
نحو كلي أو اشربي تعالي
فقل غير واقع منه وقد
وإن من واحدة قد طلقا
تلزمه ثلاث طلاقات وقد
وإن يكن بعكس ذاك فعلاً
وإن يكن قد خطر الطلاق
وإن يكن قال له إن قمنا
أو نحو ذاك فالطلاق لزماً
إلا إذا عنى لذاك وجزم
وقال بعض لا لزوم مطلقاً
وإن يكن أمسكها بالثوب
وقال طلقتك ثم قال قد
فإن تصدقه على المقال
وإن تحاكمه عليه يحكم

فقال أنت طالق مسترسلاً
أراد للشاة فلا نقبله
ياشاة طالق بذاك نطقاً
يلزم طلاقه إلى أن يستتم
وجاء بالترخيم في الكلام
ليست من الصريح والكتابة
سبحان ذي الآلاء والجلال
قيل إذا أراد فمنع قد
وقد عنى الثلاث حين نطقاً
قيل هنا تلزم طلاقة فقد
تلزمه الثلاث حين استرسلاً
ببإله لم يقع انطلاق
أكلت أو شربت أو قد نمنا
عليك لا لزوم فيه حتماً
به وفي خاطره كان عزم
لأنه بذكره ما نطقاً
لو حالة النزاع والثوب
عنيت منك الثوب وحده فقد
فذاك جائز لها في الحال
أن الطلاق منه ماض مبهم

اليمين بالطلاق

دار فلان عرفاه أولاً
فطالق إن بعد فيها ولجت

وحالف للزوج أن لا تدخل
والدار من ملك فلان خرجت

وحالف بطلقة الثلاث لا
 طلقها واحدة فاتفقا
 فردها ذاك الحليل الأسبق
 إن دخلتها ويرى بعضهم
 إلا إذا في أول قد طلقا
 وإن يقل إن أنت قد ذهبت
 فانطلقت ذاهبة إليهم
 وإن يقل إذا مضيت لهم
 أو تخطون ثلاث خطوات تعد
 وإن يقل إن أنت قد خرجت
 فلا طلاق فيه أو تخرج من
 ومن مكاني أنت إن خرجت
 فإنها تطلق مهما خرجت
 وقال بعض إن يكن قد أذنا
 فخرجت من بعد تلك المرة
 لو كان دون إذنه وإن يقل
 فتخرجن متى تشاؤنه ولا
 وإن يقل إذا خرجت دون ما
 لكنه كان إليهما ينظر
 وإن يكن قد قال إن خرجت
 إلا إذا أذنت يا هند لك
 وبعد ذاك مرة لها أذن
 وفي الدخول إن لرأس تدخل
 فإنها داخلة وهكذا
 وإن تكن لم تدخل الكف إلى

تدخلها وبعد وقت قد خلا
 إن زوجت غيره فطلقا
 فقال بعض إنها لا تطلق
 إن الطلاق عند ذاك يلزم
 ثلاث مرات لها وأغلقت
 عني لأهلك فقد طلقت
 تطلق في الحال بذاك يحكم
 فليس في ذاك طلاق يلزم
 فإن خطتها فالطلاق منعقد
 إليهم يا هند قد طلقت
 بيت به كانت غداة ينطقن
 بغير ما إذني فقد طلقت
 منه بدون إذنه وانزعجت
 في مرة لها الخروج معلنا
 فلا طلاق واقع في المرأة
 أذنت فخرجت متى شئت جمل
 يحتاج إذنا بعده أن تفعل
 علمي فراحته وله لم تعلم
 فلا طلاق عند هذا يصدر
 من منزلي يا هند قد طلقت
 أو قال حتى أذن في أمرك
 جاز لها الخروج بعد ما زكن
 أو يدها ومثل ذاك الأرجل
 خروجها أيضاً على هذا الحذا
 رسن فلا طلاق فيه حصلا

كذلك الرجل إذا لم تدخل
واعلم بأن حلف الطلاق
مذهب الجمهور ممن علموا
وذا كمن يحلف بالطلاق
أو بطلاق زينب الحسناء
لكن نور الدين تاج العلماء
ومذهب كان له قد رسما
وقال في جوهره مقالا
وحلف الطلاق نوع معصية
لأنه بغير ربي أقسم
وذاك من ركافة الأيمان
وليس من لفظ الطلاق مبني
لكنه نوع من التعليق
وإن يكن أرسله كالقسم
كقول زيد بطلاق هند
والخلف في طلاقه إن حنثا
فرع على الطلاق بالنيات
إذ غاية اليمين أن تلزمه
فكيف يلزمه ما حلفا
أما ولو قال على تحرم
لأنه ألزم نفسه وما
فقوله على أن أصوما
خلاف قوله لدى الأحكام
فقوله السابق إلزام وما
هذا الذي أبداه نور الدين

للکب لا طلاق فيه منجلى
قد جاء فيه الخلف عن مذاق
أن مع الحنث الطلاق يلزم
بأن في الغرغرة زيدا راقى
إن كذا عندي من الأشياء
في هذه له مقال علما
ولم يزل عليه حتى اخترما
وهاك نص ما به قد قال
فاعله ليس له من تركيه
فهو لغير ربه قد عظم
إذ أثر المخلوق في الإيمان
لا من صريحه ولا المكني
إن جاء بالتعليق في التطليق
بحرغه فهو يمين المقسم
زوجته إن كذا ما عندي
والقول بالطلاق مما أحدثا
وهو من المرجوح كيف ياتى
كفارة الحنث إذا ما التزمه
به ولم يقل على إذ وعا
هند فقل إن هذا يلزم
ألزمه خلاف ما لم يلزما
شهما من العام له معلوما
بالحج بالصلاة بالصيام
من بعده طرا يسمى قسما
من قوله في الجوهر الثمين

قد خالفوه وانتصوا عن أمره
والشيخ عيسى الألعى ذو الهمم
وغيرهم من علماء نبيها
بأن باني الطلاق ترسم
بحجة بعمرة أو بهما
بأن هذى الباء للإلزام
لنفسه الحج وما قد رسما
لنفسه بما له قد ساقا
لكنهما تكون للإلزام
والحق فيه واضح وبين

لكن بعض علماء عصره
منهم إمامنا الخليلي العلم
والمالكي ابن خميس ذو النهى
قال الخليلي الأجل الأكرم
كمثل با يأتي بها من أحرمها
يعنى بما هناك من كلام
فمثلما ألزم من قد أحرمها
كذلك أيضاً ألزم الطلاقا
وليس تلك الباء للإقسام
وهو لعمر الله قول حسن

طلاق الجبر

في أي حالة بلا ممانعه
جاء الخلاف بين أرباب الرشد
أن لا لزوم كائناً من جهة
أو كان مقهوراً على ما وصفا
عن أحمد المختار ترويه الصحف
عليه من عهد كذا نقلا
عليه من نحو طلاق صدرا
ونحوها من سائر الأشياء
كذلك في الظهار والفداء
له على طلاقه حتى جرى
أو غير هذين له كان جبر
أبو محمد بنص معتبر

وأجمعوا أن اليمين واقعه
إلا الذي يحلف مكرها فقد
وعندنا المختار في القضية
على الذي يكره كيما يحلفا
شيء من الطلاق للذي عرف
ليس على المقهور عقد لا ولا
فغير لازم له ما أجبرا
كالعتق والبيع والشراء
صدقة وصية إيلاء
وهو سوا كان الذي قد جبرا
زوجته والعتق عبده القذر
وجاء في رواية لها ذكر

بأنه ليس على مغلوب
وهو مقال عمر. والبحر
وعن عطا أهل الحجاز أجمعاً
وقد أتى عن العراقيين
كذلك في رواية عن عمرا
إن طلاقاً جاء من مقهور
يكون واقعاً لأمر جاري
إذ وضعت في يده للمدية
وإنه جاء إلى المختار
فقال خير الخلق في ذي الحاله
وفي الذي عن بعضهم أيضاً ورد
فأخذت سكينها وحملت
ووضعت في حلقه السكين
وعندها قالت له طلقني
أو إنني لأذبحنك الآن
وقد أبت عليه حتى طلقا
وفي الطلاق قال لا إقاله
وقد أجيب أن ذاك الأمرا
وليس فيها من عموم مثل لا
وهكذا ليس على المقهور
كذلك احتجوا بما أيضاً ورد
طلاقه عتاقه النكاح
وقد أجيب عنه أن الهازلا
وقال بعد ذاك لو سلمنا
فإن ذلك الحديث قد أتى

عقد طلاق أو على مغلوب
ونجل زيد وعلي الحبر
والشافعي والزبير رغباً
بغير ما بينته تبيناً
وجابر بعض لها قد ذكرا
وعتقه كسائر النذور
عن زوج صفوان فتى عمار
فبتها بصفة التقية
يخبره بما عليه طاري
ما في الطلاق قط من أقاله
بأن صفوان لديها قد رقد
منه على الصدر إلى أن أثقلت
ومكنت من يده تمكيناً
ثلاث طلقات ولا تقتني
وأنه ناشدها الرحمانا
ثم إلى المختار بعد انطلقا
خير النوري إذ سمع مقالته
كان حكاية لحال مرا
طلاق للمغلوب عن خير الملا
عهد وذا أعم في المذكور
إن ثلاثاً جدها والهزل جد
جاءت بذاك كتب صاحب
غير الذي بالكروه كان غاعلا
أن طلاق الكره هزل عنا
بلفظة العموم حيث ثبتا

وخبر الإكراه خص بالعمل وإن يك المقهور لما إن قهر أتاه لكن في الكلام استعملا فغير لازم له الطلاق وقد رووا عن مالك بأن من كالبيع والنكاح والشراء وكان خائفاً على النفس التلف فإن ما كان به قد أقسما وقيل لا إكراه في إذهاب إلا إذا كان ذهاب المال أو أنه يودين أيضاً وصحب مالك تقول ما ذكر فليس من حنث به إذا طرا وبعضهم بحنثه إن قلا والحد للإكراه فيه يختلف بأنه ليس الفتى أميناً يوماً إذا ما أوجعوه أو ضرب وهكذا إذ يجرحن أو يطعن فإن يكن في ضربه قد شرعا وعن شريح ينقلن القييد يعني بأن المرء معذور إذا وبالوعيد يعذرن وإن شرع فمن يكفه وقد شاط غضب لو ضربة موجعة أو عصرا أو أنه قد خاف موتاً أو سلب

به كما علمته بلا جدل على الطلاق أو سوى ما قد ذكر بعض المعارض بها تحيلاً قطعاً ولا يلزمه العتاق على يمين أو طلاق يكرهن عتق وغير ذا من الأشياء أو ماله أو ولد به يحف فإنه عليه لما يلزما مال وذا في مذهب الأصحاب مودياً للموت والزوال كان إلى ذهاب بعض الأعضاء فهو على الإطلاق إكراه صدر وبعضهم قال به الحنث جرى لا إن يكن ذاك كثيراً جلا فقد روى عن عمر بعض السلف لنفسه أى مالكاً مكيناً فعنده ذلك إكراه حسب أو أنه فيه خناقاً كونوا طلق لا من قبل ما أن يوجعاً كره كذلك السجن والوعيد يشرع في إضراره وفي الأذى في الفعل ذو قهر وبطش متبع أو يتكفل بقبول ما طلب جرحاً وغير قادر أن يعصرا ما كان عند سلبه يخشى العطب

مثل طعام أو لباس أو يقع
مثل ذهب سمعه أو البصر
وقيل لا عذر له قد ثبتا
أما الطلاق من غتى غضبان
فقليل إجماعاً وبعضهم نقل
واستشكل القطب الخلاف قالا
فهو مكلف بلا توقف
وبوقوع دين قول البحر

لأجل ذاك في ضرار متسع
وكل ما كان كمثلاً ما ذكر
حتى يشار بالحسام مصلتا
كالعتق فهو واقع في الآن
في العتق والطلاق خلفاً للأول
إن كان تمييز الفتى ما زال
وإن يزل غليس بالمكلف
وعائش زوج النبی الطهر

خاتمة في ضروب من الطلاق

وقائل لزوجيه يا هند
يحكم بالطلاق فيما قила
يا هند قد طلقك الله وله
فما نواه بينه وربه
وطائق إن أنت لما تطلعي
أو تحلمي لذلك الطود الأشم
تطلق من ساعتها وقيل لا
وحالف بأنه قد فعلا
يحق من مجلسهم أن يطردا
وقوله سماد كالمطلقة
وقوله إن أنت قد كلمت
أو النساء وكذا الرجال
ونحو ذاك طلقت بواحد
وإن يكن نكر ذاك العدد

طلقك الله العلى الفرد
وقيل لا يحكم أو يقولوا
نيته في قول بعض الكملة
من أمره فذاك واقع به
هند إلى نحو السماء الأرفع
أو تشربي يا هند للبحر الخضم
بأن ذلك المقال أيلا
ذلك فيما تمضى وقد خلا
والحكم بالطلاق خلف وردا
قيل من الكناية المحققة
هند بنى آدم قد طلقت
وإن دخلت للبيوت قالا
من الرجال والنساء الخرائد
قال رجالا ونساء خرذا

غلا طلاق غيه أو تكلم
وإن يكن قال لها يا أختي
أو هي أختي وابنتي أو أمي
وقال بعض تحرمن أبدا
وإن يقل أردت غير الحرم
ومن يقل بأنها محرمة
أو أنه كان عليها قد عقد
فإنه حرمها في الحكم
وهي مع الإله ليست تحرم
وإن يقل ذلك في حال السقم
وفي يمين الغيب خلف ذكر
فمن بتطليق فتاة حلفا
فإنها طالقة بما اقتترف
بأن ذى الفسلة أنثى أو ذكر
أو أنه قد قال في ذا الوطن
أنثى كذا إن لم تكن أيضاً ذكر
والجزم منه لا على سبيل
فذلك الطلاق واقع بما
أو سمع اثنان كلام رجل
بأن ذا الكلام من زيد حصل
فوجداه أنه زيد كما
فطالق زوجته إذ حلفا
قال الإمام القطب ذاك يبنى
بأن أمر الصوت لا يعول
وبالطلاق حالف أن الجبل

ثلاثة منهم بذاك حكما
كذاك يا أمي كذا يا بنتي
فهو ظاهر واقع في الحكم
عليه للقول الذي منه بدأ
فالخلف في تدينه في الحكم
عليه أو من الجوس الظلمه
في عصمة لغيره أو في عدد
عليه إذ قال بذاك الزعم
عليه لكن في المقال يأثم
فإنها وارثة إذا اخترم
فقال بعض كله حنث جرى
على سوى علم بما قد وصفا
كمثل من على طلاق قد حلف
ولم يكن يعرفها فيما غير
بأن ذى الفسلة إن لم تكن
على سبيل ليمين تعتبر
شرط أتى به بذاك القيل
كان به من المقال جزما
فجاء شخص بالطلاق ياتلى
وبعد ذاك دخلا على الرجل
كان عليه حالف قد أقسما
ذاك على غيب وقد تكلفا
على مقال لهم عرفنا
عليه في الأمور لو قد يعقل
مكانه والبحر طام ما اضمحل

ونصو ذا غان يكن يراهما
وإن يكن ليس يراهما فقد
لو أنه قد صادف الواقع في
غالبه قادر على أن يمحص
وقال بعض إنها لن تطلقا
وذا هو الصحيح فيما يوصل
لأنما المدار في هذا على
أما الذي لا يعلمن حاله
في حينما قد أوقع التكلم
غان يقل إن لم أكن من أهل
فأنت طالق غفي الحين وقع
وإن يقل مخالف لزوجة
إن لم أكن على طريق الحق
فأنت طالق فإنهما لفي
لأنه قد صار حالفاً على
وبعضهم قال الطلاق وقعا
وناظر لطائر فحلفا
فأنت طالق فبان الطائر
فطالق وبعضهم عنه نفى
ومن له أبوه قد تزوجا
لا يعلمن فقال زوجي طالق
لو أنه من بعد ذاك علما
إذ لم تكن زوجته أو يقبلا
ومن يكن على طلاق أقسما
قد خلت لنزل وأغلقت

غانه قد برغيما أقسما
قارف حنثاً وهي طالق تعد
يمينه حين أتى بالحلف
للبحر أو يزيل ذاك الجبال
إن كان للواقع هذا وافقنا
لعلمه بعد يمين تفعل
حنث وليس حانثاً لما انجلي
من الغيوب فإلطلاق ناله
لأنه عن كشف ذاك في عمى
عدن أنا أو أنت أم الفضل
طلاقه إذ ذاك غيب ممتنع
من الموافقين يا حليـلتى
أو أنت إن كنت من أهل الصدق
وسع هنا من أجل ذاك الحلف
علم فذاك العلم منه حصلا
من حين هذا في اليمين شرعا
إن لم يكن ذلك نسرا وصنا
من بعد أنه عقاب كاسر
لأنه بعلمه قد حلفا
أو غيره في غيبة قد خرجا
فلا طلاق في المقال صادق
وقبل العقد بها وتمما
وواقع في قول بعض النبلا
بأنه للخود لن يكلما
باباً عليها وهناك قد بقت

فقال إننى لقد عرفتك وإن يقل عنيت غيرها فلا وذاك إن كانت هى المحركة وقال بعض العلماء ينفع وإن يقل إن أنت قد كلمت فكلمته فى مكان يمكن فالحنث واقع ولو لم يسما فإن تكلمه ولم تقصد هنا ولم ترد خطابه وقد سمع لو علمت من بعد ما قد وقعما وإن تكلمه وكان ميتا وإن تكلمه بحيث لم يكن وإن تكن قد كلمت أصم فى بحيث لو كان سميعا لسمع ومن يخبر بحديث أحدا فقال إن حدثت يوما أحدا فحدث الحالف بالبعض فتى فحدث الثانى بما منه بقا وقيل طالق ومهما خبرا فقييل طالق وقيل لا وقد ومن يقل لزوجه قال عمر أو قال ماذا يقعن عليا أو قد أتانى منك هم طارق فإن فى جميع ذى الصفات وإن رأى الطلاق فى المنام

فهو كلام والطلاق قد حكي ينفعه وذاك أمر قد خلا للباب حينما أحسن الحركة ذلك فالطلاق ليس يقع زيدا فأنت طالق بالبت يسمع زيد منه ما تبين كلامها زيد هنا ولا وعى أن يسمعن قولها المبينا كلامها فالحنث فيها لا يقع بأنه كلامها قد سمعا فإن فى ذلك خلفا ثبتا يسمع للبعد فلا حنث زكن مسافة قريبة من موقف فحانث وقيل لا حنث يقع فقال لا تخبر بذاك أبدا به فطالق فتأتى أبدا ثم لقي آخر بعده أتى فقال بعض إنها لن تطلقا به الذى كان له قد أخبرا صححه القطب الامام واعتمد لزوجه إنك طالق وممر لو قلت أنت طالق ياميا حتى أردت أن أقول طالق لا يقع الطلاق بالفتاة فقص روياء على حذام

طلاق واقع بما قد فعلا
 أنى طلقك يا قطام
 وقال بعض لا طلاق يلحق
 زيدا وبعد ذاك يكتبنا
 أن ما عليه فيه حنث يلزم
 أو كان يقرأ له سواء
 بأنه ليس يكلمنا
 فكلموه بكتابة فقد
 وقال بعض واقع لا يندفع
 من حينما خط الكتاب في الرقع
 أو أرسل الطرس ولما يصلا
 وقيل لا طلاق فيه يلزم
 في حينما يكتبه منمقا
 إذا قري عليه لما رسما
 إن يكن الكاتب ممن يمنع
 من يستطيع النطق والبيان
 طرسي فأنت طالق أم العلا
 أو يصلن كتابه إليهما
 بذلك الكتاب منه حين خط
 بذلك الكتاب حين يكتب
 من حينما خطوا له ونمقوا
 تطلق منه ثانياً وترحل
 من قال بالخط الطلاق حملا
 شاء طلاقاً واحداً لها ولم
 طلاقهما فللمزيد لا أرى

أو قص رؤياه على الغير فلا
 وإن يقل رأيت في منامي
 وكان كاذباً فقبل تطلق
 وحالف أن لا يكلمنا
 له كتاباً غيرى بعضهم
 وقيل يحنثن إن قراه
 غم على الطلاق يحلفنا
 أو هي أو شخص سواهما حمد
 ليس بنطق فالطلاق لا يقع
 وكاتب طلاق زوجة يقع
 لو أنه لطرسه لم يرسل
 إذ الكتاب كالكلام يحكم
 إلا إذا كان بذاك نطقا
 أو قبله أو بعده كمثما
 وبعضهم قال الطلاق يقع
 من الكلام لا إذا ما كانا
 وكاتب إذا إليك وصلا
 فقيل لا طلاق يعتريهما
 وذلك مع من قال لا تطلق قط
 ومن يرى أن الطلاق يجب
 فإنه يقول حالا تطلق
 وحينما لها الكتاب يصل
 قلت وهذا لا أراه لو على
 لأنه من حين خط بالقللم
 يرد بما قد قاله تكرر

وكاتب طلاقهما بكيـد
بمثل ريق كان أو مـداد
كمثل تأثير خطوط حصلا
ولم يكن في حين ذاك نطقا
فقليل إنه طلاق قطه
وقال بعض بالطلاق إن قري
ولو تميزت وقد قرأها
إلا إذا ما بالطلاق نطقا
بنية الإيقاع للطلاق لا
وإن يكن قد خط في الهواء
فقال بعض إنه قد وقعها
لو الكتابة التي لها رقم
في الأرض أو تكون هذى في الورق
وغيرهن أو بغير ما بلل
وقيل إن يكتب طلاقها يقع
وإن به يلفظ لو لم يقصد
لا عند ربنا لما قد رسما
بأنه لا غلت أى لا غلط
وإن يقل لها إذا صليت
فإن تكن في الفرض أو لم تدخل
حتى تتمها بتسليم فإن
فكذا يكون أو تساما
وإن تكن في غيرها من السنن
أو في تنفل غذي لن يقعها
وإن يقل إن صمت فالطلاق لا

في الأرض أو في لوحه أو جسد
أو غيره من كل شيء بادي
في بدن بجر عود مثلا
بأنه لزوجه قد طلقا
ولو محاه إن درى ما خطه
وقيل لا طلاق في ذى الصور
زوج بعيد خطه إياها
أو قبل ذا أو بعد ذاك مطلقا
مجرد اللفظ بما تحصلا
بدون نطق وكذا في الماء
من حينه والخلف أيضا رفعا
لا تتميزن بحيثما رسم
أو أنها كانت بلوح تتفق
قد رسم الكتابة التي جعل
في الحين لو لم ينوه متى وضع
فواقع في الحكم دون فند
عن جابر الخبر وبحر العلم
على الفتى المسلم فيما قد غرط
فأنت طالق فتاة البيت
فدخلت فلا طلاق ينجلي
في سنة كمغرب فجر تكن
منها ويعدده الطلاق لزما
من كلما ركوعه لا يحصرن
طلاقها أو ركعتين تركعا
يكون أو صيام يوم تكملا

وان يقل ان صمت شهر الصوم
 وإن لترك صومه تعمّدت
 وإن تكن قد سافرت وتفتطر
 وإن بلا إذن الحليل سافرت
 وإن تصم منه ليوم ثم قد
 وما رأيت طهراً إلى أن تما
 كذاك إن طلاقها قد علّقها
 من النساء فولدت من علّقها
 وإن تكن قد طهرت وتفتطر
 وإن يقل إذا خرجت هند
 إلى سوى طاعة ذي الجلال
 فخرجت لكي تزور رحماً
 تطلق حين وقع الخروج
 إذ الخروج دون إذن عقلاً
 لا إن يكن خروجها إلى طلب
 فإنما طلابها للفرض
 وزورة المسلم والعيادة
 وسيرها في النفل دون إذن
 والمقطب قال إن هذا مشكل
 إذا خرجت لسوى الطاعات
 وتلكم العيادة التي ذكر
 قد خرجت فئاته بدون ما
 قال وإن قيل خروجها إلى
 أقول إن ذلك طاعة جرى
 لأنه قد قال حين حلفا

فللتمام حده باليوم
 لم يقع الطلاق لكن اعتدت
 فلا طلاق عند ذاك يذكر
 فقد عصت لربها وجاهرت
 ضربها الطلق فألقت الولد
 فإنه ليس طلاق ثمما
 لصوم غيرها متى ما نطقا
 بها الطلاق مثلما تحققا
 فلا طلاق عند ذاك يصدر
 من منزلي بغير أمر يبدو
 فأنت مني طالق بحال
 أو لتعود أو ترور مسلماً
 إن كان لم يأذن بذلك الزوج
 معصية لاطاعة لذي العلى
 ماء لكي تقضي فرضاً قد وجب
 فرض وطاعة لرب الأرض
 لذي الضنى نافلة معتاده
 عاصية فيه عظيم المن
 لأنه قد قال ذاك الرجل
 يا هذه بدون إذن آتي
 عبادة لله خالق البشر
 إذن لها كمثلاً قد رسماً
 ذلك غير طاعة لذي العلى
 لأنما ذاك بإذن صـدرا
 لغير طاعة كذاك وصفا

وحالف لا يشرين عبدا
فإنه لا يحثن أصلا
وقيل حاث بما قد يحصل
وإن تكن ذانية له فله
والثوب إن شري لجزء منه
فحانت إلا إذا كان حلف
فإنه إن اشترى جزءا فلا
وفي مقال بعضهم رواه
وطالق إن بعث للفسلام
لرجل بعثه على كذا
لو لم يقل قبلت أو قال انعقد
لأنه إن قال بعته فقد
لو كان لم يسبق له تساوم
وإن يقل بعثه بدون أن
فليس ذاك منه بيعاً حتى
لأن ذاك البيع لا يكون قط
وبعضهم يقول لا حث يعد
وحالف لتقبضن سوارا
وقد أبت من قبضه فجعل
وبعد أعطاه له فإن قصد
فإنها تطلق حالا عنه
بل قبضت للثوب لا إن أطلقا
لأنما القبض على ما نظرا
وإن تكن قد أخذت ديناراً
فقال إن لم ترجعي الدينارا

فإن شري من ذاك جزءاً حداً
أو أنه يشترين الكل
وأول القولين فهو الأعدل
نيقته مع ربه من عدله
مما يصح قيل يلبسونه
هناك عن ثوب معين عرف
حث إلى أن يشتريه أكمل
يحث بالبعض إذا شراه
فقال بعد ذلك الكلام
إن الطلاق عند ذاك نفذاً
ذا البيع أو لم يك بيعاً منعقد
باع وبالبيعا حثه انعقد
وليس بعده قبول جازم
يقول فيه بكذا من الثمن
يعين الأثمان حين بتها
الا بأثمان على البيع تخط
حتى يكون البيع بيعاً منعقد
منه وخلصا لها استدارا
ذلك في ثوب بلف حصلا
تقبضه من يده الخود بيد
لأنها لم تقبضه منه
ولم يعين حينما قد نطقا
له احتمالات ومنها ما ترى
من كيسه وأعطت التجارا
فأنت مني طالق عمارة

لقتسرتد منه للدنانر
دنانر له ولما يمصرف
فناولقه زوجها المحتارا
ديناره بعينه الذى فقد
لأنها ردت له الدينارا
يحسن خلف هاهنا أن ينقلا
مطلق دينار غرده وجد
فإنها تطلق دون مـين
للكيس فى يمينها آتاهـا
ردته غيما استظهر القطب النجد
أذابه مع غيره وقد نفذ
فإن يصل ليد غلا شطط
ترده مشخـا معينا
وما له عن الطلاق من مفر
من باب بيته فقيـل المخرج
من حائط بسلم قد جعلـا
أن اليمين حسب منطق الرجل
فما عن الحنث له من منصرف
فيحلفن بطلاق الزوجة
يحلف أن ترده علانيـه
ترد هذى الحلى للمعية
وما على الاثنين من حنث يعد
ثم هلال رمضان قد بدا
ولينويا الإفطار فى الصيحة
فى حضر طلاقها توضحا

غذهبت لنحو ذاك التاجر
وقد رأته خلط الدينار فى
وبعد ذا ناولها دينارا
فإنها تطلق حيث لم ترد
وقيل لاطلاق غيما صارـا
والقطب قد ضمفه وقال لا
لأنه إذا عنى بأن ترد
غلا طلاق وإذا لم يعنى
وإن يك التاجر قد أعطاهـا
ودفعته لحليها فقد
وإن تكن أعطته صائغاً وقد
فلتدفعن إليه ما فيه خلط
وإن يكن فى قوله ذاك عنى
فإنه فى الصورتين لا يـسر
وحالف بأنها لا تخرج
ينقب باباً آخرأ أو تنزلا
قلت وذا على مقال من جعل
ومن يراعى مقصد الذى حلف
وإن أعارت حليها لامرأة
إن أخذته وحليل الثانىـه
فقد أتانـا عن أبى عبيدة
وتلك لا تقبله حين يـرد
وحالف يجامعن لها غدا
فليقطعا أميالهم فى الليلة
وليأتها وإن هما قد أصبعا

وان له جاءت بماء في إنا
 إن وضعته أو تكن كفته
 فليشربنه أحد من يدها
 أو يوضعن فيه ما ينشف
 وحالف أن يشترى لجاريه
 وهو مقال لأبي يوسف قد
 وقيل لا يبر بالسفينة
 وحالف على طلاق سمي
 فأكل اللحوم كلب أو كقط
 إن الطلاق واقع عليها
 وحالف على طلاق قال
 بغير رأي طالق فخبزت
 أو ذهبت لأهلها بدون ما
 وما عدا ذلك ليس بعمل
 بل عمل كلامه لا يشمل
 كمثل أن تبيع أو أن تقرضا
 وحالف لا تفعلن شيئا غفي
 بانه لا يحثن بالأكل
 وهكذا بروزها من بيت
 إلا إذا أراد شيئا بالنوى
 وإن تكن توضأت أو صلت
 بدون إذن فالطلاق قيل لا
 وكل أعمال لأخراها فلا
 إلا الذي كان عظيما يشفع
 كسفر للحج أو مزار

ويحلفن بطلاق معلنا
 أو شريت أو أحدا سقته
 بدون أن تسقيه بقصدها
 مثل تراب أو رماد يرشف
 فليشترى سفينة علانية
 أجرى على اللفظ اليمين المنعقد
 وهو الصحيح عند أهل الفطنة
 إن هي لم تطبخ لهذا اللحم
 فطبخت للكلب واللحم اختلط
 وذلك الطباخ لا يغنيها
 إن أنت قد عملت شيئا حالا
 أو أنها من بيتها قد برزت
 رأي فبالخبز الطلاق لزما
 في العرف والعادة لو لها شغل
 له غاما فيهما فالعمل
 من ماله أو تبين أو تنقضا
 ما يرفعن عن ابن محبوب الوفي
 والشرب أو وصولها للأهل
 كانت به لا حنث فيه يأتي
 فهو عليه وله ما قد نوى
 أو أنها بحدوث قد أتت
 يكون إذ لم يك ذلك عملا
 يكون أمر الحنث فيها حسلا
 بأن يكون دون إذن يقع
 لرهم ناء عن الديار

وحالف لا تدخلن مأتما
على جنازة ولما تدخل
إلا إذا المأتم في الصحراء
وإن تكن قد دخلت بعد مضي
وبالطلاق حالف لا تأتين
فخرجت لأهلها تنطلق
إلا إذا قال لها لا تذهبي
فوجدتهم عندها فها هنا
وحالف بأنها لا تحضر
غمات والد لهم وتحضروا
وحالف لا تفعلن فعلا وقد
فينبغي له بأن يفترقا
وإن تقل لم أفعلنه فمتي
أما إذا لم تك بالأمنيّة
وقال بعض العلماء إن صدقا
وحالف أن تفعلن فقالت
يصدقن لها وإلا أمرا
إن أمكن الأمر وإن لم يمكن
وبتمام هذه الأشياء
ضمنته مسائل الترويح
والحمد لله على الإلطف
ثم الصلاة مع سلام جم
وآله وصحبه الأخيار
وألفت إلى العايس من أجزاء

زيد غمرت بعدما تضرما
فلا طلاق عند ذاك حسلا
فاتصلت بمن هناك جائي
ثلاثة الأيام لا حنث قضي
جنازة أي جنازة تكن
فوجدتهم عندها فتنطلق
فذهبت لأهلها أو للاب
لا يقع الطلاق للذي عفا
حزنا لصنوها غداة يقدر
جنازة له فلا حنث جرى
قالت فعلته كمثما تجد
معها لشبهة عليها انزلقا
كانت أمنيّة يصدقها الفتى
فينبغي أن يأخذن بالحوطة
لها نرى التصديق يجزى مطلقا
فعلت وهي من ذوى الأمانة
أن تفعلنه حين كان حضرا
فإنه يحتاط للذي عنى
تم لنا الخامس من أجزاء
والعقد والتطليق والخروج
قد جاء نظاما بالمراد وفى
على النبي الهاشمى الأسمى
التابعين منهج المختار
فسوف يأتيك على استيفاء

قد تم والحمد لله نسخ الجزء الخامس من سلاسل
الذهب في الأصول والفروع والأدب
وكان تمامه يوم الأحد منتصف
النهار في اليوم الثاني من شعبان من
سنة تسعين وثلثمائة وألف هجرية
بقلم ناظمه محمد شامس البطاشي
بيده ببيت البديعة
من بلدة المسفاة
والحمد لله
كل الحمد

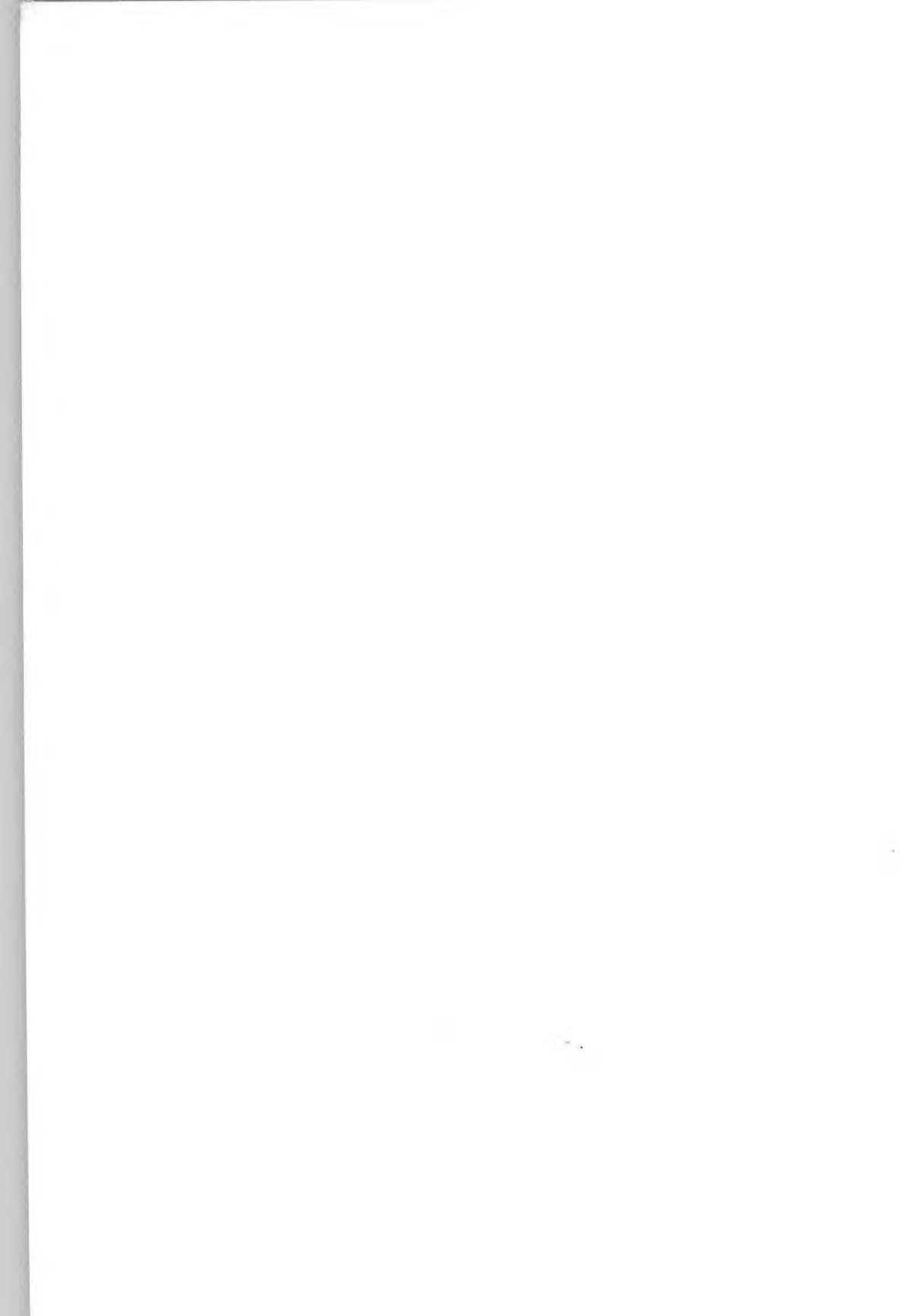
انتهى

فهرست الجزء الخامس من سلاسل الذهب

١٠٢	الوعد في الصداق	١	خطبة الكتاب
١٠٥	إصدار الحرام	٢	كتاب النكاح
١٠٩	الدعوى في الصداق	٢	خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم
١١١	الامارة والخلافة في التزويج	٥	من يرغب فيها من النساء ومن يرغب عنها
١٢١	عقد التزويج	٩	من يحرم تزوجه من النساء
١٢٦	ألفاظ العقد	١٢	حرمة الجمع بين الأخوات وغيرها
١٣٨	أحداث أحد الزوجين في الآخر	١٨	ما يحرم التزوج بالمسوعة
١٤٠	الشروط في التزويج	٢٤	ما يحرم التزويج من المس والنظر
١٤٨	نكاح المشركين	٢٩	الخطبة
١٥٣	إتيان المرأة بشهوة الغير	٣٢	الخطبة في العدة
١٥٤	نكاح المماليك	٣٨	التعريض للمعتدة
١٦٨	نكاح الطفل والمجنون	٤٢	الهدية على التزويج
١٧٣	إنكار الأطفال للتزويج	٤٤	الأشهاد على النكاح
١٨٥	علامات البلوغ	٥٠	نكاح السر
١٨٦	نكاح المتعة	٥٠	الأولياء
١٨٩	نكاح الشغار	٦٠	رضا المرأة وإنكارها
١٩٠	عيوب التزويج	٦٩	الأكفاء
٢٠٠	غيم من زنت وهي ذات زوج أو غير زوج	٧٢	باب الصداق
٢٠٧	الدعوى في النكاح	٨٨	نقد الصداق وتأخيرها
٢١٨	الدخول وما ألحق به	٩٥	ما يدفع في الصداق
٢٢٣	ما يبطل الصداق		
٢٣١	ما يحرم المرأة أو يبينها		

٤٥٠ اللعان	٢٤٠ حقوق الزوجين
٤٥٨ ما يحل للرجل مطلقته	٢٤٨ النفقات
٤٦٥ متعة المطلقة	٢٦٢ العدل بين النساء
٤٦٩ نفقة المطلقة	٢٧٠ التسرى
٤٧٢ الحضانة	٢٩٠ باب الرضاع
٤٧٩ باب العدد	٣٠٦ كتاب الفراق — باب النقد
٤٨٩ احكام العدد	٣١٨ تخيير المفقود وغير المفقود
٤٩٥ باب الطلاق	٣٣٣ باب الظهار
٥١١ طلاق الكناية	٣٤٧ العتق عن الظهار
٥١١ طلاق الحاكم	٣٥٦ الصوم عن الظهار
٥١٣ افراد من الطلاق	٣٦٣ الإطعام عن الظهار
٥١٩ الطلاق في المرض	٣٧٠ الإيلاء
٥٢٦ طلاق السكران والمجنون	٣٧٩ الحلف بالطلاق ونحوه
والصبي والأخرس	٤٠٠ باب الفداء
٥٢٩ اليمين بالطلاق	٤١٣ الخلع
٥٣٢ طلاق الجبر	٤٢٨ مراجعة الفداء
٥٣٥ خاتمة في ضروب	٤٣٦ مراجعة الطلاق
من الطلاق	٤٤٦ الإحصان





سلطنة عمان

وزارة التراث القومي

المسجلة ١٩٩

~~الرقم العام :~~

الرقم الخاص : ٢١٦